

قام الطالب بإجراء التعديلات اللازمة في

المسألة

٤١٦٧٥/٤١٦٧٥  
٤١٦٧٦/٦

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
كلية اللغة العربية  
قسم اللغويات

# الزيادة والحذف بين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما «معاني القرآن»

دراسة نحوية وموازنة

إعداد:

ناجي محمدو حين عبدالجليل

لنيل درجة العالمية

«الماجستير»

إشراف:

أ.د. / ف. عبدالرحيم

١٤١٥ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فوق الاختيار على ظاهرتي الزيادة والحذف؛ لأنهما دعامة أساس في بناء النحو العربي، فهما أكثر أساليب التقدير والتأويل النحوي دوراناً في الكلام وفي كتب العربية، لِيُتَوَصَّلَ -ياذن الله- إلى فهم ظاهرة التقدير عموماً وأسباب القول بها، وضوابطها.

ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من التقدير يدخل في كل أبواب النحو -تقريباً- مما يساعد الطالب على الاطلاع والتنقيب في مختلف أبواب النحو وفي هذا فائدة عظيمة للطالب، وهو هدف أساس في مثل هذه المرحلة.

وكان مجال هذا كتب «معاني القرآن» لأنها تحلل بطريقة مباشرة أساليب القرآن الكريم بقراءاته المختلفة من أجل فهم أكثر للتراكيب القرآنية وتأصيل أوفى لقواعد اللغة العربية. ثم إنها تمثل رداً صريحاً على الذين يتهمون النحاة بأخذ القواعد من كلام العرب وإهمال القرآن وأساليبه، ومن ثم فإن النحاة -حسب هؤلاء- أدخلوا قوانينهم على الكتاب العزيز.

وكان اختيار معاني الأخفش والقراء؛ لأنهما من أوائل الكتب النحوية التي وصلت إلينا وقد سبقهما كتاب سيبويه فقط وهذا يعطي صورة لما كان عليه الدرس النحوي في تلك الفترة المبكرة.

ولأن الأخفش والقراء من أعلام النحاة الذين عملوا على إثراء النحو العربي وتوطيد أركانه.

وهما يمثلان -تقريباً- المدرستين المشهورتين في النحو العربي فالقراء رأس الكوفة بعد الكسائي، والأخفش رأس البصرة بعد سيبويه، وفي الاطلاع على هذه الخلاقات فائدة عظيمة للباحث.

وقد جعلت الموضوع في تمهيد وباين وخاتمة، فالتمهيد كان تعريفاً بعنوان البحث وشمل مطلبين:

المطلب الأول: تعريف موجز بالعالمين وكتايبهما - وشمل الباحث التالية:

المبحث الأول: عن حياة العالمين بإيجاز واقتضاب.

المبحث الثاني: عن منهج كل منهما في السماع والقياس والتعليل.

المبحث الثالث: عن كتب «معاني القرآن». من حيث الطبيعة والنشأة وطريقة العرض.

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد : فإن النفوس لن تتعلق بأشرف من كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وإن الأوقات لن تصرف فيما هو أكثر بركة ولا أعم نفعا من مدارس كتاب ربنا الذي أنزله «بلسان عربي مبين» لسان قوم النبي ﷺ؛ ليبين لهم، ثم من بعدهم من الأمم. ومن هنا كانت أهمية دراسة العربية الفصحى، لا لأنها لغة العرب، بل لأنها صارت منذ ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾ العلق/١- فوق العرب وفوق الأعراق، صارت لغة ملكاً للبشرية جمعاء؛ لأنها لغة الرسالة الخالدة التي جاء بها سيدنا محمد -صلى الله عليه وعلى آله وصحابه الغر الميامين- النبي الذي خاطبه ربه عز وجل بقوله ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا، ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ س/٢٨.

ومن هنا كانت كتب «معاني القرآن» وجهاً يُظهر بعض الجهود التي بذلها العلماء الأوائل -رحمهم الله- في خدمة لغة القرآن الذي هو نبع كل علم شريف وسلوك رشيد والجامع لخيري الدين والدنيا.

وتأقت النفس إلى هذا النوع من المصنفات ليكون موضوع رسالة «الماجستير» . وكان الجهد والباع والوقت تقصر عن الإحاطة بكل القضايا النحوية التي يحويها هذا النوع من الكتب، ولما كان هذا هكذا اخترت أن تكون مشاركتي في نقطة معينة وجزئية مهمة؛ لكي تتم الدراسة بصورة تسمح بإبرازها كاملة غير مقتضبة، فكان عنوان الموضوع :

«الزيادة والحذف بين الأخفش والفراء ، من خلال كتابيهما «معاني القرآن»، دراسة

نحوية وموازنة»

المطلب الثاني : خصص لظاهرتي الزيادة والحذف، وشمل المباحث التالية:  
أولاً : مفهوم الحذف وأسبابه وأغراضه وشروطه ، وطريقة التقدير.  
ثانياً : مفهوم الزيادة وعلاقتها بالإطناب والتوكيد، وأغراضها.  
ثالثاً : دور الزيادة والحذف في القواعد النحوية.  
رابعاً : الموقف من الحذف قديماً وحديثاً.  
خامساً : الموقف من الزيادة قديماً وحديثاً.

تلا ذلك البابان الرئيسان المخصصان لدراسة المسائل التطبيقية التفصيلية للزيادة والحذف عند الأخفش والفراء:

الباب الأول : عن مواضع الزيادة عندهما - وحوى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : زيادة الحروف ، وشمل ثلاثة عشر مبحثاً.

الفصل الثاني : زيادة الأسماء، وشمل خمسة مباحث.

الفصل الثالث : زيادة الأفعال، وشمل ثلاثة مباحث.

الباب الثاني : عن مواضع الحذف عندهما - وحوى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : حذف الحروف ، وشمل تسعة وعشرين مبحثاً.

الفصل الثاني : حذف الأسماء ، وشمل تسعة عشر مبحثاً.

الفصل الثالث : حذف الفعل والجملة ، وشمل أربعة عشر مبحثاً.

تلت ذلك الخاتمة، وفيها ذكرٌ لبعض نتائج هذا البحث .

**منهج معالجة الموضوع :**

كان منهجي - فيما أتوخى - في معالجة المادة العلمية وعرضها يعتمد على أركان ثلاثة:

الاستقصاء، والتصنيف، والتقويم، وللوصول إلى ذلك قمت بما يلي:

أولاً : حاولت استقصاء جميع جزئيات الموضوع عنسد الأخفش والفراء، فأشرت

في سبيل ذلك عند رأس كل قضية وفي هامشها إلى الأمور التالية:  
- جميع الآيات القرآنية التي قيل فيها بذلك، هذا وقد جعلت القراءة الشاذة من هذا؛ يُعرف  
الموضع القرآني للقضية موضع الدرس.  
- أحلت إلى الصفحات التي عرضا فيها لهذه القضية.  
- ذكرت الآيات التي قالا فيها بذلك، وأشرت إلى بعض المراجع التي وردت فيها هذه  
الآيات. كما قمت بتخريج جميع القراءات الواردة- ماعدا رواية حفص -صحيحة كانت أم  
شاذة.

وما سكت عنه من الشعر أو من الشواذ فلم أجد له تخريجا.

ثانياً : صنفت المادة العلمية في المسألة الواحدة تحت عناوين وقسمتها إلى أجزاء  
ومجموعات تجتمع فيها التشابهات بما يعني عن عرض كل بطاقة وحدها، ولما في هذا الأخير  
من تشتت للمسألة الواحدة.

وقد كان التصنيف صعباً، لأن كثيراً من مسائل البحث ليست معروضة بنظام وتبويب  
واضح في كتب النحو، بل إن منها ما ليس له ذكر في الكتب المتداولة، فجمعت قواعده  
المتفرقة من بطون كتب التفسير، وإعراب القرآن.

ثالثاً : قمت بدراسة كل قضية أولاً كما وردت عند النحاة عموماً والمعربين، وعرضتها  
عرضاً مركزاً، وجعلت ذلك قبل كل مبحث- تقريباً- مقدمة يمكن من خلالها معرفة ما عند  
الأخفش والفراء في هذه القضية مما هو موافق أو مخالف للمشهور.

رابعاً : إذا عرضت لقضية أذكر فيها قوليهما اتفقا أو اختلفا، ثم أقوم بعرض ذلك على  
آراء النحاة والمفسرين والمعربين لأصل إلى الرأي الراجح في المسألة إذا أمكن ذلك.  
وإذا ذكرت قول أحدهما وسكت عن الآخر فهذا يعني أنني لم أجد له رأياً حول تلك  
المسألة.

خامساً : حاولت معرفة رأي سيبويه في المسائل التي يتناولها البحث بالدراسة، ثم بقية

النحاة والمفسرين والمعربين ويُخص منهم:-

المبرد، والطبري، والنحاس، والفارسي، وابن جنبي، والزمخشري، وابن يعيش،  
والعكبري، والهمذاني، وابن مالك، والرضي، وأبو حيان، والسمين، وابن هشام،  
والسيوطي، والبغداددي، رحمهم الله أجمعين.

سابعاً : بدأت بذكر آراء الفراء في غالب الأحيان قبل آراء الأخفش لأنها أكثر استيفاء  
للموضوع، وقدمت أقوال الأخفش - قليلاً- إذا رأيتها أوضح وأدل على المقصود.

هذا وقد اعتمدت في بعض مراجعي على كتب لها طبعتان ، فأعتمدُ على الطبعة القديمة  
حتى إذا ظهرت طبعة أفضل لجأت إليها، وهذه الكتب هي :

- البحر المحيط، اعتمدت على طبعته القديمة في فصل حذف الحروف.
- همع الهوامع ، اعتمدت على طبعته القديمة في فصل حذف حروف الجر.
- أمالي ابن الشجري ، اعتمدت على طبعته القديمة في فصل حذف الحروف.
- الدر المصون ، اعتمدت على طبعة بيروت؛ فيما يتعلق بنصف القرآن الثاني، وكنت أنص  
عليها، وذلك قبل اكتمال طبعة الدكتور الخراط.

### بعض الصعوبات التي واجهت إعداد البحث :

١- غرابة المصطلحات المستعملة في هذين الكتابين، وغموض بعض العبارات واستغلاقتها،  
وبخاصة في كتاب الفراء، وهذا من أسباب اختلاف العلماء في فهم مراده وتعيين  
مقصوده.

٢- تناثر أجزاء المسألة الواحدة، وعدم استيفائها في موضع واحد أو موضعين من معاني  
القرآن، بل إن المسألة قد لا تستكمل أبداً.

فكان وضع قاعدة لأحدهم في قضية ما يقتضي تركيبها من نصوص كثيرة. وربما كان  
السبب الأول لهذا أنهما أمليا كتابيهما؛ فالملمي قد يتر المسائل وقد يستطرد ولا يرجع

إلى أصل الموضوع، بخلاف الذي يكتب الكتاب وينقحه.

٣ - عدم التصريح بالقاعدة، والاعتماد في كثير من الأحيان على التمثيل، وعبارات مثل «معناه...» و «أي...» و «يريد...» و «وتقديره...»، وهو أسلوب البدايات، وقد كان مرتكز سيوييه قبلهما. فالنحاة الأوائل كانوا يطبقون القواعد أكثر مما يصرحون بها.

٤ - صعوبة ظاهرة «الزيادة والحذف» في ذاتها وتشعب مسائلها ودقتها، فإن القول بهما يعتمد على أصول وقواعد كلية كان الوصول إلى كثير منها صعبا .

لهذا كله حاولت تحرير ما أنقله وأنسبه لهما، ولم أتعجل في اعتماد ما سبق إلى ذهني من معنى العبارات الغامضة، بل قارنت ما ظهر لي بما هو موجود في الكتب التي نقلت عنهما ثم أخذت بما يترجح عندي بعد ذلك. وأسأل الله العليّ القدير أن لا أكون قد قولتهما ما لم يقولا، أو حملت نصوصهما ما لا تحتمله، فإن هذا ما وقع لكثير من العلماء مع كلامهما وبالأخص كلام الفراء وهو من الأمور التي أراد البحث تصحيحها وتحريرها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر وعاطر الشاء للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ممثلة بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية لإتاحتها لي فرصة مواصلة دراستي، فجزى الله القائمين عليها الجزاء الأوفى.

كما أشكر أستاذي المشرف فضيلة الدكتور/ فانيا عبدالرحيم - حفظه الله تعالى ونفع به- على ما قدمه من توجيه ونصح كنت -ولا أزال- في أمس الحاجة إليهما، وأشكره على بذله أوقاته الثمينة في سبيل قراءة ومتابعة وتقويم عوار هذا البحث، فله مني حفظه الله كل احترام وتقدير وله من الله الأجر والثواب.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي فضيلة الدكتور أحمد بن عبدالله هاشم المشرف الأول على هذا البحث الذي رعى بدايات هذا البحث وقوم خطاي فيه ووضعها على المنهج الملائم بعد تخبط مني وتعثر. فله مني التقدير والاحترام والدعاء بأن يجزيه الله خير الجزاء.



هذا ولم أبخل بشيء في سبيل تحقيق غايات هذا البحث ليكون على الصورة المأمولة  
وأقدمه غير متعمد زلة ولا مبرأ من غفلة فإن أكن وفقت فمن الله فله الحمد كما ينبغي لجلال  
وجهه وعظيم سلطانه، وإن تكن الثانية فمن عجزني وضعفي .  
والله أسأل أن يجعل عملي هذا وكل أعمالني خالصة لوجهه موافقة لأمره، وله الحمد  
في الأولى والآخرة.



## التمهيد

المطلب الأول : تعريف موجز بالعالمين.  
من خلال :

١- الحياة.

٢- المنهج.

٣- الكتاب.

## أولاً : الحياة

### ١- الفراء :-

#### ١:١- الاسم والمولد والوفاة :-<sup>(١)</sup>

هو أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، من موالي بني أسد. اشتهر بالفراء لبراعته في اللغة، فكان يفري الكلام أي يفصله ويصلحه ويجيده، ولم يلقب به لمهنة بيع الفراء.

ولد بالكوفة عام (١٤٤هـ) في أيام المنصور، وبها بدأ طلب العلم وتعلم على مشايخها ثم رحل إلى بغداد وفيها صحب الكسائي حتى صار خليفته في إمامة العربية بها، ورحل إلى البصرة لطلب العلم وأخذ عن يونس بن حبيب بها. ثم رجع إلى بغداد وكانت محل إقامته لا يغادرها إلا لصلة رحمه في الكوفة ثم يعود إليها حتى توفي رحمه الله في طريق مكة عام ٢٠٧هـ.

#### ١:٢- شيوخه :-

طلب الفراء معظم العلوم التي في عصره وإن اشتهر باللغة والنحو، لذلك كثر شيوخه وتعددت اهتماماتهم بين القراءة والحديث وعلوم العربية وغيرها من العلوم الإسلامية. ومن شيوخه:-

قيس بن الربيع<sup>(٢)</sup>، ومندل بن علي العنزى<sup>(٣)</sup>، وأبو الأحوص سلام بن سليم<sup>(٤)</sup>، وأبوبكر

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٣١، والبغية ٣٣٣/٢، ومدرسة الكوفة ١١٩، ودراسة في النحو الكوفي ص ٦٩، و«في اللغة عند الكوفيين» ص ٢٤.

(٢) الأسدي ذكره الفراء في مواضع كثيرة من المعاني منها ٦٥/١ - ٣٠٢/١ - ٢٠/٢ - ٤١/٢ - ٨٨/٣ - ٩٦/٣، وهو محدث توفي ١٦٧هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ٤٠/٨.

(٣) مندل بن علي بن داود بن أبي هند، هكذا ذكره في ١١٨/٢. وتنظر: مواضع أخرى : منها ٧٦/٢ - ١١٨/٢ - ١٢٣/٢ - ٢٠/٣ - ٣٩٦/٣، وهو محدث توفي ١٦٧هـ. ينظر: الأعلام ٢٢٥/٨.

(٤) قارئ أخذ عن عاصم وأبي عمرو وأخذ عنه يعقوب الحضرمي توفي ١٧١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٨١/٨، وقد ذكره الفراء في ٤٦١/١ - ٣٤٤/٢ - ٢٣٩/٣.

شعبة بن عياش<sup>(١)</sup>، ويونس بن حبيب البصري، والكسائي، وأبو جعفر الرؤاسي. وغير هؤلاء كثير جدا.<sup>(٢)</sup>

حصل الفراء كثيرا من العلوم التي عند أسيانته على اختلاف اهتماماتهم كما أنه أخذ عن الأعراب الذين وثق بهم، وحباه الله قدرات خاصة كالذكاء وقوة الحافظة فعمل هذا كله على تكوين شخصية علمية فريدة في تاريخ علوم العربية.

### ١: ٣ - تلامذته :-

الذين تلمذوا عليه أكثر من أن يحصيهم العدد، لأنه كان إمام الكوفيين في زمانه. والذين حضروا إملأه لكتاب «معاني القرآن» لم يعرف لهم عدد وإنما عدوا من بينهم ثمانين قاضيا<sup>(٣)</sup>، ومن أهم تلاميذه:-

أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٤)</sup>، وأبو عبدالله محمد بن أحمد الطوال<sup>(٥)</sup>، وابن السكيت<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن عبدالله بن قادم<sup>(٧)</sup>، وسلمة بن عاصم<sup>(٨)</sup>، ومحمد بن سعدان<sup>(٩)</sup>.

### ١: ٤ - آثاره :-

للفراء كتب ورسائل كثيرة في جوانب متعددة من اللغة والنحو، طبع منها:

- 
- (١) الأسدي الكوفي أحد رواة عاصم توفي ١٩٣ ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٩٥/٨.
  - (٢) ينظر: دراسة في النحو الكوفي ٧٤.
  - (٣) ينظر: تاريخ بغداد ١٥٠/١٤، وينظر: مقدمة معاني الفراء ١٣/١.
  - (٤) توفي ٢٢٤هـ. له الغريب المصنف وغريب القرآن والحديث ومعاني القرآن، ينظر: البغية ٢٥٣/٢.
  - (٥) توفي ٢٤٣هـ. ينظر: البغية ٥٠/١، وطبقات النحويين واللغويين للزيدي ١٣٧.
  - (٦) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، صاحب «إصلاح المنطق» توفي ٢٤٤هـ. ينظر: طبقات الزيدي ٢٠٢.
  - (٧) توفي ٢٥١هـ «كان من أعيان أصحاب الفراء وأخذ عنه ثعلب» البغية ١٤٠/١، وطبقات الزيدي ١٣٨.
  - (٨) روى عنه ثعلب كتب الفراء وله غريب الحديث والسلوك في النحو توفي ٢٧٠هـ، ينظر: البغية ٥٩٦/١، ودراسة في النحو الكوفي ٧٦.
  - (٩) توفي ٢٣١هـ، ينظر: طبقات الزيدي ١٣٩.

١- معاني القرآن<sup>(١)</sup> ٢- المقصور والممدود<sup>(٢)</sup>

٣- المذكر والمؤنث<sup>(٣)</sup> ٤- الأيام والليالي والشهور<sup>(٤)</sup>

وأما بقية مصنفاته فمفقودة - إلى يومنا هذا - ومنها :-

كتاب الأبنية ، واختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف، والحدود في النحو، والمصادر في القرآن، ولغات القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، والوقف والابتداء. ومعظم هذه الكتب يدور حول قضايا العربية من خلال أسلوب القرآن الكريم.

## ٢- الأخفش :-

### ٢:١- الاسم والمولد والوفاة :-<sup>(٥)</sup>

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي، المجاشعي ولاء، عرف بالأخفش الأوسط<sup>(٦)</sup>. سكن البصرة وأخذ عن علمائها ثم رحل إلى بغداد بعد ما حصل لشيخه سيبويه في «المسألة الزنبورية»، وفيها وضع كتابه «معاني القرآن» و«المسائل الكبير»<sup>(٧)</sup>. لم يذكر له تاريخ ميلاد إلا أنه أسن من سيبويه<sup>(٨)</sup>، والأرجح أن يكون قد توفي عام ٢١٥هـ<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) طبع في ثلاثة مجلدات، عدة مرات الثالثة كانت عام ١٩٨٣م ببيروت.
  - (٢) طبع بعدة تحقیقات منها تحقیق ماجد الذهني صدرت الطبعة الثانية منه ١٤٠٨هـ ببيروت.
  - (٣) طبع بتحقیقین آخرهما للدكتور رمضان عبدالنواب، مكتبة دار التراث بالقاهرة.
  - (٤) حققه إبراهيم الأبياري المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٦م، ذكر هذا في «في اللغة عند الكوفيين» ص ٢٧. و «دراسة في النحو الكوفي» ص ٨١.
  - (٥) ينظر: طبقات الزبيدي ص ٧٢، والبغية ١/٥٩٠، ومنهج الأخفش الأوسط ٣١.
  - (٦) الأكبر هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد من شيوخ سيبويه، والأصغر هو علي بن سليمان من تلاميذ المبرد وثلعب.
  - (٧) ينظر تفصيل القصة على لسان الأخفش في: طبقات الزبيدي ص ٧٠، والبغية ١/٥٩٠.
  - (٨) وتاريخ ميلاد سيبويه غير محدد، ولكنه قيل ١٤٠هـ لأن من شيوخ سيبويه عيسى بن عمر ت ١٤٩هـ.
  - (٩) ينظر: طبقات الزبيدي ص ٧٤، والبغية ١/٥٩١، وقيل ٢١٠ - وقيل ٢٢١هـ.

٢:٢ - شيوخه : كثيرون منهم :-<sup>(١)</sup>

الخليل، وسيبويه، ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري، والكلبي.<sup>(٢)</sup>

٢:٣ - تلامذته : منهم :-

أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، وأبو الفضل الرياشي<sup>(٣)</sup>، وأبو حاتم السجستاني<sup>(٤)</sup>،  
والكسائي.<sup>(٥)</sup>

٢:٤ - آثاره :-

ألف الأخفش الكثير من الكتب ولكن لم يصلنا منها إلا القليل وقد طبع منها :-

١- معاني القرآن.<sup>(٦)</sup> ٢- كتاب العروض.<sup>(٧)</sup> ٣- كتاب القوافي.<sup>(٨)</sup>

كما وصلت إلينا أربع أوراق من «شرح أبيات المعاياة»<sup>(٩)</sup> فقط وفقدت بقية كتبه - حتى يومنا  
هذا- ومنها:

الأوسط في النحو، والمسائل الكبير والصغير، والمقاييس في النحو، والواحد والجمع في  
القرآن، ومعاني الشعر، وغريب الحديث، والتصريف.

إذا كان للمرء أن يعد معاني الفراء القمة بين كتبه، وممثلاً لما وصل إليه علمه لأنه ألفه

(١) ينظر: المراجع السابقة، ومقدمة تحقيق المعاني لفاتر فارس ص ١٨.

(٢) هشام بن محمد بن السائب الكوفي توفي ٢٠٤ هـ نسابة راوية مفسر، محدث. ينظر: سير أعلام النبلاء  
١٠١/١٠.

(٣) العباس بن الفرج الرياشي توفي ٢٥٧ هـ. ينظر في تلمذه عليه مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ١١٢.

(٤) سهل بن محمد توفي ٢٥٥ هـ وقد طعن في علم الأخفش وفي كثيرين غيره، ينظر: طبقات الزبيدي ٩٤.

(٥) قرأ على الأخفش كتاب سيبويه سرا، البغية ١/٥٩٠.

(٦) حقق ثلاث مرات: الأول: للدكتور/ فاتر فارس - ط. الكويت ١٤٠٠ هـ. ، والثاني: للدكتور/ عبدالأمير الورد  
- ط. بيروت ١٤٠٥ هـ، والثالث: للدكتورة/ هدى قراة - ط. القاهرة ١٤١١ هـ.

(٧) حققه الدكتور/ أحمد محمد عبدالدايم - ط مكتبة الزهراء بالقاهرة ١٤٠٩ هـ.

(٨) حققه الدكتور/ عزة حسن - ط دمشق ١٣٩٠ هـ. ثم أحمد راتب النفاح ١٣٩٤ هـ، نقلًا عن مقدمة محقق  
معاني الأخفش.

(٩) مخطوط في مكتبة الفاتيكان . ينظر: مقدمة معاني القرآن ص ٤٧، ومنهج الأخفش الأوسط ١٦٨.

أواخر حياته من عام ٢٠٢ إلى ٢٠٤هـ<sup>(١)</sup>. فإن معاني الأخفش لا يمكن عده كذلك فإنه ألفه في حياة الكسائي المتوفى عام «١٨٩هـ» بل يغلب على الظن أن أهم آراء الأخفش النحوية موجودة في كتب «الأوسط» و «المسائل الكبير» و «التصريف»<sup>(٢)</sup> لأنها ألفت بعد المعاني بفترات.

وهذا يفسر لنا كثرة الأقوال التي تنسب إلى الأخفش مع وجود ما يعارضها في المعاني أو ليس فيه شيء يتعلق بتلك المسائل.



---

(١) ينظر: معاني الفراء ١/١ كلام راوية الكتاب.

(٢) وقد نقل عنها العلماء كثيرا ينظر: البغداديات ١٨٠ - ٢٤٥، وسر الصناعة ٧٥٠ - ٧٥٢، وأكثر أبو حيان النقل من الأوسط في الارتشاف ١/١٠٨ - ١/١٨٨ - ١/١٩٢ - ٢/٣٤ - ٢/٢٩٥ - ٣/٢٠ - ٣/١٥٠، وكذلك المسائل الكبير ٢/١٩ - ٢/١٣١ - ٢/٣١٦.

## ثانياً : المنهج

### ١- الاستشهاد :-

#### ١:١- القراءات القرآنية :-

١:١:١- نص العالمان مرات كثيرة على أن القراءة سنة لا دخل فيها للمقاييس اللغوية أو غيرها ومن ذلك قولهم بأن الوجه في هذه الآية كذا ولكنهم لا يقرؤون به قال الفراء عن قوله تعالى : ﴿ وهم من فزع يومئذ آمنون ﴾ النمل/٨٩- فقد قرئ «يومئذ» بفتح الميم وكسرها<sup>(١)</sup>، فقال مفاضلاً «الإضافة أعجب إليّ» - وإن كنت أقرأ بالنصب - لأنه فزع معلوم... فإن أضيفه فيكون معرفة أعجب إليّ»<sup>(٢)</sup>.  
ومثله قول الأخفش عن آية «الجزم أجود في المعنى إلا أنه أقل في القراءة والرفع قراءة العامة وبه نقرأ»<sup>(٣)</sup> وقال أيضاً «وذلك رديء... وبه نقرأ»<sup>(٤)</sup>.

#### ١:١:٢- عوامل قبول القراءة وتقويتها :-

جمعها الفراء في قوله «اتباع المصحف، إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب، وقراءة القراء، أحب إليّ من خلافه»<sup>(٥)</sup>. وهذه العوامل الثلاثة مشتركة بينهما.  
\* موافقة الرسم العثماني، فقد أنكر الفراء قراءة لأبي عمرو لمخالفتها للرسم قال «وقد كان أبو عمرو يقرأ ﴿إن هذين لساحران﴾ ص/٦٣- ولست أجتري على ذلك»<sup>(٦)</sup>. وعليه اعتمد الأخفش في ترجيح قراءة فقال «وبه نقرأ لأنه أوفق للكتاب»<sup>(٧)</sup>.

(١) خفض «يومئذ» أبو عمرو. كما في الإتحاف ٣٣١/٢.

(٢) معاني الفراء ٣٠١/٢، وينظر مثله في: ٣٢٧/١ - ٣٦٠/١ - ٢٥٠/٢ - ٢٥٣/٢ - ٣٥٣/٢ - ٢٥٠/٣ - ٣٥٠/٣.

(٣) معاني الأخفش ١٨٣ تحقيق فائز فارس، وهو مرجع الإحالات وسينص على غيره.

(٤) معاني الأخفش ٣٢٩، وينظر: ٢٧٠ - ٢٩١.

(٥) معاني الفراء ٢٩٣/٢.

(٦) معاني الفراء ٢٩٣/٢ - ٢٩٤، وينظر مثله في: ٨٧/١ - ٣٥/٢ - ٢١٠/٢ - ٢٤٨/٢ - ٣٥٠/٢ - ٢٩٣/٢.

(٧) معاني الأخفش ٢٨٥، وينظر مثله في: ٧١ - ٣١٠ - ٤٨٧.



موافقة القراءة للغات العرب ومذاهبهم : وهي ركن في تقديم قراءة على أخرى ومنه ترجيح الفراء القراءة بالتاء في ﴿ لا تحسبن الذين كفروا معجزين ﴾ النور/٥٧- على قراءة حمزة وابن عامر «يحسبن» بالغيبة فقال «وهو قليل أن تعطل «أظن» من الوقوع على «أن» أو على اثنين سوى مرفوعها... وهو ضعيف في العربية»<sup>(١)</sup>، ومثله تماما كلام الأخفش عن مثل هذه الآية فقال «>> ليس لذلك مذهب في العربية لأنه إذا قال «لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا» فإنه لم يوقعه على شيء»<sup>(٢)</sup>.

كثرة القارئين بها : فكثيرا ما كانت علة الترجيح، قال الفراء عن قوله تعالى ﴿يُخْرِبُونَ بيوتهم بأيديهم﴾ المنبر/٢ - «اجتمع القراء على «يُخْرِبُونَ» إلا أبا عبد الرحمن السلمي، فإنه قرأ «يُخْرِبُونَ»... وكل صواب، والاجتماع من قراءة القراء أحب إلي»<sup>(٣)</sup>. وذكر الأخفش أن لفظة «طائف» قليلة في كلام العرب بالنسبة لـ «طيف» ثم قال «>> ونقروها «طائف» لأن عامة القراء عليها»<sup>(٤)</sup>.

وركز الأخفش على صحة المعنى فقال عند قوله تعالى ﴿وإن تلووا أو تعرضوا﴾ النساء/١٣٥- وقد قرأها ابن عامر وحمزة «تلوا» بلام مضمومة وواو ساكنة<sup>(٥)</sup>، فقال الأخفش عنها «>> ولا أراها إلا لحنا على معنى الولاية، وليس للولاية معنى هاهنا إلا في قوله «وإن تلووا عليهم» فطرح عليهم فهو جائز»<sup>(٦)</sup>. وقال عن قراءة «المصدقين»<sup>(٧)</sup> في قوله تعالى ﴿أئنتك لمن المصدقين﴾ الصافات/٥٢ - «>> وليس للتثقيب معنى: إنما معنى التثقيب: المتصدقين، وليس هذا بذلك المعنى»<sup>(٨)</sup>.

(١) معاني الفراء ٢/٢٥٩. وينظر: ٢/٢٤٠ - ٢/٢٤٧ - ٢/٢٥٩ - ٢/٢٦٠ - ٢/٢٨٥ - ٣/٤٦ - ٣/٢٢٥ - ٣/٢٥٩.

(٢) معاني الأخفش ٢٢٢، ٢٢٣ - وينظر: ١٩٠ - ٢١٩ - ٢٤٧ - ٢٦١ - ٢٧٣ - ٢٩٣ - ٣٢٩ - ٤٠٨.

(٣) معاني الفراء ٣/١٤٣. وينظر: ٢/٥٣ - ٣/٢٠٠.

(٤) معاني الأخفش ٣١٦. وينظر: ١٨٣ - ٢١٧ - ٢٧٠ - ٢٨٥ - ٣٨٩.

(٥) ينظر: الإتحاف ١/٥٢٢. وتخريج القراءتين في الدر ٤/١١٨ - ١١٩.

(٦) معاني الأخفش ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٧) هي قراءة شاذة. ينظر: البحر ٩/١٠٣، والدر ٩/٣٠٨.

(٨) معاني الأخفش ٤٥١، وينظر مثله في: ١٨٠ - ٢٤٧ - ٢٦٥ - ٢٨٥ - ٣٣٢ - ٥١٣.

### ١:١:٣- قبول القراءات أو رفضها :-

١:٣:١-١- القبول هو الموقف الغالب ويقل رفض القراءة وقد سبق ذكر العوامل التي تقبل بها القراءة عندهما والقبول درجات:-

- منه أن تحكى القراءة دون تعليق عليها أو أن يُنصَّ على أنهما «صواب» أو «كلُّ حسن» ونحو هذا من العبارات الدالة على القبول.<sup>(١)</sup>

- ومنه ترجيح قراءة على أخرى دون أن يعني هذا رفض الثانية ومن هذا المواضع التي يذكران فيها أنهما يقرآن بغير الوجه.<sup>(٢)</sup>

- ويمكن أن يدخل في هذا ولكن في مرتبة أقل المواضع التي يُصرَّح فيها بأن القراءة رديئة أو لحن ثم تخرُج بعد ذلك على وجه من وجوه العربية، ومن هذا كلام الفراء عن قوله تعالى ﴿وَكذَلِكَ نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنبياء/٨٨- فقال <<قرأ عاصم [أي: في رواية شعبة] - فيما أعلم- «نُجِّي» بنون واحدة ونصب «المؤمنين» كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك، لأن ما لم يُسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه. إلا أن يكون أضمر المصدر في «نُجِّي» فنوى به الرفع ونصب «المؤمنين» فيكون كقولك: ضُرب الضرب زيدا، ثم تَكْنَى عن الضرب، فتقول: ضُرب زيدا، وكذلك نُجِّي النجاء المؤمنين>><sup>(٣)</sup>.

ومنه قول الأخفش عن قراءة أبي عمرو ﴿فَرُّهُنَّ مَقْبُوضَةٌ﴾ البقرة/٢٨٣- إنها <<قبيحة، لأن «فَعُلًا» لا يجمع على «فُعُل» إلا قليلا شاذا زعم أنهم يقولون: سَقْفٌ وَسُقْفٌ... وقد يكون «رُهْنٌ» جماعة للرهان، كأنه جمع الجماعة>><sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: معاني الفراء: ٥٨/١ - ٦٥/١ - ١٨٨/١ - ١٦٦/٢ - ٢٧١/٢ - ٣١٣/٢.

ومعاني الأخفش: ١٨٤ - ١٨٨ - ٢١٤ - ٢٣٨ - ٢٤٤ - ٢٦١ - ٢٩٢.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٤١/١ - ٧٥/١ - ١٢٥/١ - ٢٠٠/١ - ٢٧٦/١ - ٢٣٣/٢ - ٣٢٩/٢ - ٣٣٢/٢ -

٣٦٤/٢ - ٣٨٣/٢ - ١٤/٣ - ٤٦/٣ - ١٣٤/٣ - ١٣٥/٣ - ١٨٤/٣ - ٢٢٥/٣ - ٢٥٦/٣ -

٢٦٠/٣.

ومعاني الأخفش: ١٧٠ - ٢٠٨ - ٢١٩ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٣٤٣ - ٣٨٩ - ٥٠٤ - ٥١٥.

(٣) معاني الفراء ٢/٢١٠، وينظر الخلاف في هذا في حذف نائب الفاعل، كما تنظر أمثله أخرى لمثل هذا الموقف في

المعاني ١/٢٢٣ - ١/٣٨٨ - ١/٤٧٣ - ٢/٧٥ - ٧٦. وموقف الفراء من القراءات، بحث بمجلة المورد، في

ربيع ١٩٨٨ م. ص ٢١ - ٢٢.

(٤) معاني الأخفش ١٩٠، وينظر: ٢٢٣ - ٢٩٣ - ٣٢٣ - ٣٤٥.

## ١ : ٣ : ٢ - الرفض وتغليب القراءة، وله أسلوبان :-

الأول : الحكم عليها بعدم الصحة: ومن هذا عند الفراء حديثه عن قوله تعالى ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ الغاثية/٢٥- في قراءة أبي جعفر «إِيَابَهُمْ» بتشديد الياء فقال عنها <<لا يجوز في جهة من الجهات>><sup>(١)</sup> وهي قراءة صحيحة.

ومن هذا قول الأخفش عن قراءة «مُصْرَخِيٌّ» بكسر الياء المشددة<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِيٍّ﴾ ابراهيم/٢٢ - <<وهذا لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو>><sup>(٣)</sup>.

الثاني : نسبة القراءة إلى الغلط والوهم وهذا أمر وقع من الفراء بكثرة وكان القارئ ليس متبعاً للسمع الذي نص الفراء دائماً على أنه هو مصدر القراءة، فيستعمل عبارات مثل «وكان الذي قرأ ظن...» وقال مرة عن قراءة لحمزة <<وذلك من قلة البصر بمجاري الكلام>><sup>(٤)</sup>، وعمم مرة فقال <<القراءة من المولدين مصنوعة لم يأخذوها بطباع الأعراب>><sup>(٥)</sup>، وقال أيضاً عن قراءة <<ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم>><sup>(٦)</sup>.

وقبل ترك هذا الميدان نقول إن التخطئة ناتجة عن عدم الوعي بنسبية المعرفة الشخصية<sup>(٧)</sup> وأكبر دليل على هذا أننا نجد من يقول: لم يسمع هذا، وليس في كلامهم، ثم يأتي آخر - إما

(١) معاني الفراء ٢٥٩/٣، وقد خرجت بعدة تخريجات أولها أنه مصدر أيب على وزن «فَيْعَل» والأصل: أيوب، ثم حصلت فيه الإعلاجات الصرفية المعروفة، ف«إِيَاب» على وزن «فَيْعَال» ينظر: الدر ٧٧٢/١٠ - ٧٧٣.

(٢) هي قراءة حمزة والأعمش - كما في الإتحاف ١٦٧/٢ وهي صحيحة.

(٣) معاني الأخفش ٣٧٥، وينظر مثله في ١٨٨ - ٢٩٣. وقد خرجت الآية على أكثر من وجه، ينظر فيها: الدر ٨٨/٧ - ٩٥، وهي لغة لبعض العرب.

(٤) معاني الفراء ٢٦٦/٣. وينظر: ٢٤/١ - ٧٥/٢ - ٧٦ - ٢٨٥/٢ - ٨٤/٣.

(٥) معاني الفراء ٣٥٣/٣.

(٦) معاني الفراء ٧٠/٢، ويحيى هذا هو: ابن وثاب الكوفي التابعي، روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، قارئ أخذ عنه الأعمش، ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٧٩/٤، وقد أكثر الفراء في المعاني من ذكر قراءة ابن وثاب.

(٧) غياب مثل هذا الوعي هو آفة البشرية عموماً؛ لذلك نراهم يرفضون الدين الصحيح بحجة أن «العقل» يمكنه الاهتداء وحده إلى الخير كله.

ونقل الأخفش عن ثقات من مثل يونس بن حبيب<sup>(١)</sup>، وأبي زيد الأنصاري<sup>(٢)</sup>.  
 وذكرنا مراراً كثيرة أنهما سمعا من العرب مباشرة مثل قول الفراء «سمعت بعض  
 العرب» أو «بعض بني عقيل»<sup>(٣)</sup>، وقول الأخفش «وسمعت أنا ذلك من العرب»<sup>(٤)</sup>.

١: ٣: ٢- تفاوت المسموع : ليس المسموع عن العرب كله في درجة واحدة برغم  
 احترامهما له فهو يتفاوت والمقياس المتعارف عليه عند النحاة هو كثرة استعمال العرب. لذلك  
 نجد الفراء يقول عن لغة إنها «لغة عالية جيدة»<sup>(٥)</sup> على الرغم من أن المسموع «لغات كلها  
 صواب»<sup>(٦)</sup>. وقال الأخفش إن «بُهِت» بالبناء للمجهول بالنسبة للمبني للمعلوم «أجود  
 وأكثر»<sup>(٧)</sup>.

وهناك لغات قليلة ليس لك أن تتكلم بها «إلا مستكرها وهو على ذلك جائز»<sup>(٨)</sup>، لأن  
 كل مسموع فصيح. وقد نعتها الأخفش بالقبح والرداءة لقلتها فيقول مثلاً «قبيح لا يكاد  
 يعرف»<sup>(٩)</sup> أو «قليلة قبيحة»<sup>(١٠)</sup>. وقد تنعت بالشذوذ أحياناً<sup>(١١)</sup>.

وحكم الفراء على العرب بالغلط فقال «وربما غلظت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر  
 من الهمز فيهمزون المهموز، سمعت امرأة من طيء تقول: رثأت زوجي بأبيات، ويقولون:  
 لبأت بالحج وحلأت السويق فيغلطون؛ لأن حلأت قد يقال في دفع العطاش من الإبل، ولبأت

- 
- (١) معاني الأخفش ٤٦ - ٤٧ - ١٢٢ ونقل عنه الفراء كذلك في ١٢٧/١ - ٣٧/٢.  
 (٢) معاني الأخفش ٢٩ - ١١٣ - ٢٧٢. كما نقل كثيراً دون أن يعين: «وحدثني الثقة» أو «من أثنى به» المعاني  
 ١٢.  
 (٣) ينظر: معاني الفراء ١٣٢/١ - ٢١٦/١، ٢١٧ - ٧٦/٢ - ٩٥/٢، وينظر: النحو وكتب التفسير ص ٢٠٨.  
 (٤) معاني الأخفش ١٢٣. وينظر ٥٤ - ١٢٤.  
 (٥) معاني الفراء ٢/٤٠٠، وينظر: ٣٩٩/١.  
 (٦) معاني الفراء ٣/٩٤، وينظر معاني الأخفش ١٣ - ١٤ - ١٨٤.  
 (٧) معاني الأخفش ١٨٢. وينظر ٧٣.  
 (٨) معاني الفراء ٣/١٥.  
 (٩) معاني الأخفش ٢٨. وينظر ١٣ - ١١٣.  
 (١٠) معاني الأخفش ٤٦٦.  
 (١١) ينظر: معاني الفراء ٣/٨١، ومعاني الأخفش ٤١، ٤٢ - ٤٥.

ذهب إلى اللبأ الذي يؤكل، ورثأت زوجي ذهبت إلى رثيئة اللبن وذلك إذا حلبت الحليب على الرائب»<sup>(١)</sup> فنسبهم إلى الوهم ولم يجعلها لغة.

هما متفقان تقريبا في مسائل الاستشهاد وانفرد الفراء في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف كما أنه أكثر تخطئة للقراء ونسبتهم إلى الوهم كما نسب الغلط للعرب.

## ٢- القياس :

٢:١- كثرة الاستعمال هي المرجع الأصلي للقياس، لذلك كانت هناك أوجه جائزة جيدة بخلاف ما ورد في القرآن لأنه لم يشتمل على كل الأساليب المشهورة، من هذا قول الفراء «والوجه الأول أحب إليّ؛ والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبَحَنَّ عندك تشنيع مشنَع مما لم يقرأه القراء مما يجوز»<sup>(٢)</sup> ولذلك يجوز الأخفش في تركيب آية ما أن يقال فيه كذا في غير القرآن مثل قوله «وهذا الوجه إلا أنه لم يقرأ»<sup>(٣)</sup>.

٢:٢- أجازا القياس على القليل أحيانا من ذلك إجازة الفراء أسلوبا قل مجيئه في نثر أو شعر فقال «يحتمل القياس أن تقول: قلت لجاريتك قومي فلاني قائمة، تريد: فقالت إني قائمة، وقلما أتى مثله في شعر أو غيره»<sup>(٤)</sup> ومن هذا قول الأخفش بزيادة الفاء في نحو: محمد فذهب<sup>(٥)</sup>. وزيادة «من» في الإثبات<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني الفراء ٤٥٩/١. وينظر: ٣٢٠/١ قوله: «وكانه منهم غلط لتقارب معنى العَدْل من العِدْل» الأول المعادل من غير الجنس، والثاني من الجنس.

(٢) معاني الفراء ٢٤٥/١. وينظر: ١٦١/١ - ٣٢٧/١ - ٣٦٠/١ - ٣٤٧/١ - ٣٥٣/٢ - ٢٥/٣.

(٣) معاني الأخفش ٢٩١. وينظر: ١٩٠ - ٢٣٦ - ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٤) معاني الفراء ٣٨٧/١، وقال في موضع «النصب في هذا الموضع قليل لا يكادون يقولون: عبدالله قائما فيها»<sup>(٤)</sup> ٣٥٨/١ - أي: لا يقدمون الحال على عاملها. وينظر مثل هذا في ٤١٧/١.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ٨٠، والفقرة ٢:٢ من زيادة الفاء.

(٦) ينظر: معاني الأخفش ٩٩ - ٢٢٣ - ٢٧٤، والفقرة ٢٢ من زيادة «من».

٣:٢ - قياس ما لم يسمع على نظيره : وهذا هو المشهور من معاني القياس أي <<حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعللة جامعة>><sup>(١)</sup>. من هذا قول الفراء عن «أباييل» إنه لا مفرد لها <<وزعم لي الرؤاسي ، وكان ثقة مأمونا، أنه سمع واحدها «إبالة» لا ياء فيها ولقد سمعت من العرب من يقول: ضغث على إبالة... فلو قال قائل: واحد الأباييل إيالة كان صوابا؛ كما قالوا: دينار دنانير>><sup>(٢)</sup>. فتبدل الباء ياء في «إبالة» كما قالت العرب دينار وقيراط ولم تقل دينار وقراط.

ومثله عند الأخفش قوله عن «الطوفان» <<فواحدتها في القياس الطوفانة>><sup>(٣)</sup>.

٣ - العلة: عندهما هي من العلل التعليمية في الغالب، ثم العلل القياسية، وقال الأخفش نادرا بالعلل الجدلية.<sup>(٤)</sup>

### ٣:١ - من العلل الأولية البسيطة : -

٣:١:١ - كثرة الاستعمال، كثيرا ما كانا يعللان الأساليب التي فيها ترخص بأنه ناتج عن كثرة دورانها على ألسنتهم قال الفراء عن ترك همزة «أخذ» و «سأل» في الأمر <<وإنما ترك همزها في الأمر خاصة؛ لأنها كثيرة الدور في الكلام... قالوا: كل وخذ، فلم يهمزوها في

(١) الإغراب في جدل الإغراب ص ٤٥.

(٢) معاني الفراء ٢٩٢/٣، وينظر كلام له عن الاشتراك في العلة في ٢٨١/١ - ٣٩٤/١.

(٣) معاني الأخفش ٣٠٨، وقد نقل هذا عنه على أنه حكاية ينظر: اللسان ٢٢٧/٩.

وليس الأمر كذلك. والأخفش يراه اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالشاء نحو، تمر وتمررة، طرفاء وطرفاءة.

(٤) هذا تقسيم الزجاجي في: الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ - ٦٥.

فالتعليمية : هي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب نحو قولنا : نصب زيد. في إن زيدا قائم. به إن لأنها تنصب الاسم.

والقياسية: هي جواب عن لم نصبت «إن» الاسم، فيقال: لشبهها بالفعل المتعدي.

والجدلية: هي كل سؤال يرد على هذا الجواب؟ نحو ما وجه الشبه.

وينظر تقسيما آخر للعللة في: الاقتراح للسيوطي ص ٨٣.

الأمر، وهمزوه في النهي وما سواه»<sup>(١)</sup> لأنه ليس بكثرة ذلك، وبه علل الأخفش عمل واو القسم وهي محذوفة بدون عوض وهو عنده غير قياس.<sup>(٢)</sup>

٣:١:٢- عدم السماع، وكما عللوا أشياء بكثرة استعمال العرب لها كذلك رفضوا أخرى لأنها لم تسمع من العرب كقول الفراء إن الضمير في «لولاي» و «لولاك» محله الرفع معللا ما ذهب إليه بأنه لم يسمع من العرب مجيء اسم مجرور لفظا بعد «لولا» ولو في الشعر فكان هذا دليلا على أنها لا تجر.<sup>(٣)</sup>

ومثله قول الأخفش معللا رفضه «مَيْسِر» «ليست بجائزة؛ لأنه ليس في الكلام «مفعل»<sup>(٤)</sup>.

٣:١:٣- الاستئصال، فيكون طلب التخفيف سببا للتغيير، وبه علل الفراء قول العرب بَشَبَشَ من بَشْ ولم يقولوا بَشَّشَ بثلاث شينات كراهية اجتماع ثلاثة أمثال، قال «والعرب تردد اللام في التضعيف فيقال كركرت الرجل يريدون: كركرته... وسمعت بعض العرب يقول: أتيت فلانا فبشيش بي، من البشاشة، وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد»<sup>(٥)</sup>، ومثله قول الأخفش معللا ورود «تبشرون» «فأذهب إحدى النونين استئصالا لاجتماعهما»<sup>(٦)</sup>.

وهناك تعليقات أخرى من هذا القبيل كلها بسيطة لا تغوص فيما هو بعيد عن ظاهر الكلام، منها المشاكلة ومراعاة الفاصلة<sup>(٧)</sup>، ودلالة

(١) معاني الفراء ١٢٤/١. وينظر: ٩٥/١ - ٢٨١/١ - ٢٩٧/١ - ٣٩٤/١ - ٦٣/٢ - ٩٦/٢ - ٤١٣/٢ - ٤٢٢/٢ - ٢٤٣/٣.

(٢) ينظر: معاني الأخفش ٢٧٠، و ٥٢ - ٥٣ - ٢٠٤ - ٢١١.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٨٥/٢، ٩٤/١.

(٤) معاني الأخفش ١٨٨.

(٥) معاني الفراء ١١٤/٣.

(٦) معاني الأخفش ٢٣٥، وينظر: ١٩٩ - ٢٣٦ - ٢٦٥ - ٢٧٧ - ٢٩٨.

(٧) ينظر: معاني الفراء ٢٠١/١ - ٢٢٤/٣ - ٢٢٦/٣، ومعاني الأخفش ٢١٢ - ٢٥٥.

الحال والمقام<sup>(١)</sup>، وعلّة الفرق بين الأدوات والكلمات<sup>(٢)</sup>، وانفرد الفراء بحمل بعض الأساليب الواردة في الشعر على أنها ضرورة تختص به<sup>(٣)</sup>.

### ٣:٢ - من العلل القياسية «علّة العلة»:-

ومن هذا تعليل الفراء عمل «لكن» ودخول اللام في خبرها بعلّة الشبه «وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها «إن»... فزيدت على «إن» لام و كاف فصارتا جميعا حرفا واحدا؛ ألا ترى أن الشاعر قال :

[يلومونني في حب ليلي عواذلي] ولكنني من حبها لعميد<sup>(٤)</sup>.  
وعلل الأخفش عمل «ما» الحجازية بشبهها للفعل و «تميم ترفعه [أي: خبرها] لأنه ليس من لغتهم أن يشبهوا «ما» بالفعل»<sup>(٥)</sup>.

### ٣:٣ - العلل الجدلية :-

والأخفش يذهب إلى أبعد من هذا في بيان حكمة العرب فيقول مثلا عن «ادكر» «وإنما هي «افتعل» من ذكرت فأصلها «اذتكر» ولكن اجتماعا في كلمة واحدة ومخرجاها متقاربان، وأرادوا أن يدغموا. والأول حرف مجهور- وإنما يدخل الأول في الآخر- والآخر مهموس، فكروا أن يذهب منه الجهر، فجعلوا في موضع التاء حرفا من موضعها [أي: مخرجها] وهو الدال، لأن الحرف الذي قبلها مجهور.

ولم يجعلوا الطاء لأن الطاء مع الجهر مطبقة...»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: معاني الفراء ٣٦٩/١ - ٣/٢ - ١٦١/٢ - ٤٠١/٢، ٤٠٢ - ٤١٤/٢ - ٧٥/٣.

ومعاني الأخفش ١٦٥ - ٢٩٣ - ٤٠١.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٤١٤/١، ومعاني الأخفش ٦٩، ٧٠ - ١١٤ - ١٢٣ - ١٩١.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٥٧/١ - ١٦٢/١ - ١٨٠/١ - ٣١٥/١ - ٤٢٨/١ - ٣٢١/٢ - ٢١٨/٣ - ٢٢١/٣.

ولم يقع لي مثل هذا بالنسبة للأخفش، كما لم أر من تكلم عن هذا من حققوا كتابه أو درسوا منهجه.

(٤) معاني الفراء ٤٦٥/١. والبيت في الإنصاف ٢٠٩/١، والجنى ١٣٢، والخزاة ١٦/١.

(٥) معاني الأخفش ١٢٩.

(٦) معاني الأخفش ٣٦٦، وينظر تعليقه عدم انصراف صيغة الجمع المتناهي بأن «الجمع أثقل من الواحد» ٣٢٩.

وقد دلل مرة لوجه قاله في آية بنفي الوجوه المحتملة الأخرى ص ٢٨٦، وهذا النوع يقال له «علّة التحليل» كما ذكر السيوطي في الاقتراح ص ٨٥.



## ثالثاً: الكتاب «معاني القرآن»

### ١- الطبيعة، والنشأة، والتطور:

كتب «معاني القرآن» تمثل جانبا رئيسا من المجهود الذي بذله النحاة في خدمة لغة القرآن الكريم، وذلك من خلال التحليل المباشر لأساليبه، إذ يحاول النحاة هنا تفسير تلك الأساليب وتوضيح معناها من خلال تحليلها وربطها بما يماثلها من أساليب العرب وهذه الطريقة تغلق الباب أمام الفهم الصوفي والتأويلات الباطنية وشطحات العقل، إذ ليس لها ما يوافقها من أساليب العربية، إضافة إلى مخالفتها- أي التأويلات الباطلة هذه- لمقاصد الشرع وأدلته.

وكانت حاجة الناس شديدة في ذلك الزمن إلى معرفة معاني القرآن، فليس كل واحد قادرا على فهمها والتفريق بين التراكيب المختلفة، فاجتمع الدافع الديني- أي الرغبة في خدمة الكتاب العزيز- والدافع الاجتماعي- وهو حاجة المجتمع إلى ذلك- فكانت هذه المصنفات لتبين للطلاب ألفاظه وتراكيبه التي تُشكل عليهم وتحتاج إلى عناية في فهمها، وذلك من خلال ربطها بآيات أخرى والاستشهاد بكلام العرب الفصحاء شعره ونثره، وتفسيرات الصحابة والتابعين أحيانا، ويتخلل هذا بعض الأحكام الفقهية القليلة، حتى جاء أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى (٢٢٤هـ) الذي جمع ما في كتب السابقين من مسائل اللغة والنحو وأكثر من إيراد الآثار بأسانيدها وتفسير الصحابة والتابعين والفقهاء.<sup>(١)</sup>

ومن هذه الكتب خرجت كتب «إعراب القرآن» التي أخذت الجانب النحوي واللغوي وأولته جُلَّ اهتمامها وتذكر المعنى ولكنه في درجة ثانية بالنسبة إلى النحو واختلافات النحاة والمعنى عندهم يذكر بقدر ما تحتاج إليه الأعراب لترجيحها وتقويتها.<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٤٠٥/١٢.

(٢) ويوضح الفرق بين النوعين ما جاء في تقديم أبي جعفر النحاس المتوفى (٣٣٨هـ) لكتابه «إعراب القرآن» و«معاني القرآن».

قال في أول المعاني ٤٢/١ - ٤٣ >> فقصدت في هذا الكتاب تفسير المعاني، والغريب، وأحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ عن المتقدمين من الأئمة.

وأذكر من قول الجَلَّة من العلماء باللغة وأهل النظر ما حضرني، وأبين من تصريف الكلمة واشتقاقها - إن علمت -

وعليها - أي «معاني القرآن»- اعتمدت كتب التفسير التي لم تكتف بالمأثور وعلى رأسها «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى «٣١٠هـ» الذي اعتمد بشكل خاص على كتابي الفراء والأخفش<sup>(١)</sup> في بيان وجه الكلام بما يتفق مع أساليب العرب.

وإعراب القرآن وتوضيح معاني تلك التراكيب ليس من التفسير بالرأي الذي رفضه العلماء وشدد الطبري في ذلك<sup>(٢)</sup> لأنهم يرون أن كتاب الله لا يحمل على الوجوه الضعيفة والاحتمالات البعيدة، والمعنى الذي دلت عليه النقول هو المقدم وهو الوجه، وقد صرح أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج المتوفى «٣١١هـ» بهذا فقال بعد ذكر وجوه متعددة في آية «الوجهان الأولان أشبه بالتأويل وأشبه بالحق عند كثير من أهل اللغة، والقول الثالث له وجه.. إلا أن الحديث وما جاء في قصة الملكين أشبه وأولى أن يؤخذ به.

وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير لأن كتاب الله ينبغي أن يتبين، ألا ترى أن الله يقول ﴿أفلا يتدبرون القرآن﴾ النساء/٨٢ ومحمد/٢٤- فحُضِّضْنَا عَلَى التَّدْبِيرِ وَالنَّظَرِ، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتكلم إلا على مذاهب اللغة أو ما يوافق نقلة أهل العلم»<sup>(٣)</sup>.

---

ذلك - وآتي من القراءات بما يحتاج إلى تفسير معناه وما احتاج إليه المعنى من الإعراب ... حتى يتبينه المتعلم وينتفع به كما ينتفع العالم».

وقال في مقدمة «إعراب القرآن» ١/١٦٥ : «هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله إعراب القرآن، والقراءات التي تحتاج أن يبين إعرابها والعلل فيها ولا أخليه من اختلاف النحويين، وما يحتاج إليه من المعاني ... وقصدنا في هذا الكتاب الإعراب وما شاكله».

(١) يكاد الطبري يكون متبنيا لأقوال الفراء ولكنه لا ينص في أغرب الأحيان على ذلك وسيظهر هذا - إن شاء الله - في مواضع الإحالات إلى كلام الطبري مقترنا بكلام الفراء في كل فصول هذا البحث تقريبا. وأما الأخفش فقد نقل عنه الطبري سبعة وأربعين ومائتي موضع، كما ذكرت الدكتور هدى في مقدمة تحقيقها لكتاب الأخفش ص ٥٢.

(٢) ينظر: تفسير الطبري ١/٣٤، ٣٥.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١/١٨٤، ١٨٥. وينظر قضايا الجملة الخبرية ص ٧٤، وينظر ترجيح الأثر على الإعراب في معاني الفراء ١/٩٤ - ٢/٣١٠، وهذا يفسر الهجوم الذي تعرض له أبو عبيدة من النحاة والعلماء عموما فهو وإن كان راوية لغة ثقة غير أنه ليس متممقا في فهم أساليب العربية «النحو» ولا مهتما بالمأثور.

## ٢- أول من ألف في «معاني القرآن»:-

إن أقدم من تسند إليه كتب التراجم كتابا من هذه هو واصل بن عطاء المتوفى «١٣١هـ»، ثم أبان بن تغلب المتوفى «١٤١هـ». وقد قام الدكتور إبراهيم رفيدة<sup>(١)</sup> بإحصاء الكتب التي تحمل هذا العنوان فوجد منها أربعة وثلاثين كتابا آخرها كُتِب عام «٥٥٣هـ».

## ٣- معاني القرآن للأخفش والفراء:-

### ٣:١- سبب التأليف والأسبقية :-

كلاهما ألف كتابه بطلب من أحد الوجهاء، فقد ألفه الأخفش استجابة لطلب من الكسائي ثم ألف هذا بعد ذلك كتابا في معاني القرآن حذا فيه طريقة الأخفش.<sup>(٢)</sup> وألف الفراء كتابه لأن عمر بن بكير وهو من أصدقاء الفراء كان منقطعا إلى الحسن بن سهل أحد الأمراء >>فكتب إلى الفراء: إن الأمير الحسن بن سهل ربما سألتني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب. فإن رأيت أن تجمع لي أصولا أو تجعل في ذلك كتابا أرجع إليه فعلت. فقال الفراء لأصحابه: اجتمعوا حتى أملّ عليكم كتابا في القرآن...<<<sup>(٣)</sup> وكان إملأؤه كما يقول راوية الكتاب خلال الفترة من ٢٠٢هـ إلى ٢٠٤هـ.<sup>(٤)</sup> فهو متأخر عن كتاب الأخفش الذي وضع في حياة الكسائي المتوفى «١٨٩هـ».

### ٣:٢- طريقة العرض :

يشارك الكتابان في المنهج العام لمعالجة المادة العلمية وذلك على الشكل التالي:-  
١- لا يتعرض المؤلف لكل الآيات، بل يتناول الآيات التي يراها محتاجة إلى بيان.

(١) باحث ليبي له: «النحو وكتب التفسير»، ينظر: أسماء أصحاب هذه الكتب في ص ١١٢ - ١٢٩.

(٢) ينظر: البغية ١/٥٩٠.

(٣) مقدمة معاني الفراء ١/١٢، ١٣، وينظر: طبقات الزبيدي ١٣٢. والحسن بن سهل هو: وزير المأمون بعد أخيه الفضل.

(٤) معاني الفراء ١/١.

## أولا: الحذف

### ١- التعريف :-

الحذف في اللغة : الإسقاط ، والرمي ، والقطع من الطرف ، تقول : حذفت الشيء إذا أسقطته، وحذف رأسه بالسيف أي : ضربه به فقطع رأسه، وحذفه بالعصا: رماه بها، وحذفت من شعري إذا أخذت من نواحيه وأطرافه.<sup>(١)</sup>

وهو في الاصطلاح : مقيد بكونه في الكلام أي : إسقاط أو رمي شيء من الكلام أو رميه كله لقيام الدلالة عليه.

١:١- وله مرادفات أخرى، فقد استعمل سيبويه وحده مجموعة من الكلمات للدلالة على ذلك منها:<sup>(٢)</sup> الإضممار، والإلقاء، والإسقاط ، وعدم الذكر، والطرح، والكف، والحزل والذهاب.

### ١:٢- علاقته بالإيجاز والإضممار:-

الحذف نوع من الإيجاز الذي هو تقصير الكلام غير أنه يختص بالكلام الذي أسقطت بعض عناصره نحو قولك : «سلمت على من سلمت»، أي عليه فحذف الرابط من الكلام. وانفرد الإيجاز باللفظ القليل الذي تندرج تحته المعاني الكثيرة دون أن تكون في الأمر عناصر تركيبية غائبة، ومن ذلك قول الحق ﴿ولكم في القصص حياة﴾ البقرة/١٧٩- وقوله ﴿خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین﴾ الأعراف/١٩٩- >> فهذه الكلمات على قصرها وتقارب أطرافها قد احتوت على جميع مكارم الأخلاق، ومحامد الشيم وشريف الخصال، وهو المراد بقوله ﷺ (أوتيت جوامع الكلم)... الغرض بما قاله هو أنه عليه السلام مكّن من

(١) ينظر: اللسان ٣٩/٩ - ٤٠.

(٢) ينظر: الكتاب على الترتيب التالي: ١٢٩/٢ - ١٦١/٢ - ٢٢٩/٢ - ١٤/١ - ٤٣/٢ - ٥٠٤/٣، وينظر

الحذف والتقدير عند سيبويه، لفكري محمد سليمان رسالة دكتوراة قدمت إلى جامعة عين شمس ص ٣ - ٧.

الألفاظ المختصرة التي تدل على المعاني الغزيرة»<sup>(١)</sup>، فكل حذف إيجاز ولا عكس.

أما الإضمار فالصواب أنه مرادف للحذف - في غير باب الفاعل - فإن معظم النحاة يستعملون المصطلحين لشيء واحد.

وقد زعم<sup>(٢)</sup> بعضهم أن الحذف خاص بما أسقط ولم يبق له أثر في اللفظ نحو قوله تعالى ﴿واسأل القرية﴾ يوسف/٨٢ - على تقدير: واسأل أهل القرية، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأخذ إعرابه وتغير من الجر إلى النصب.

ويخصون الإضمار بما يبقى له أثر في اللفظ بعد حذفه كقول امرئ القيس:<sup>(٣)</sup>

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي  
أي: ورُبُّ ليل، ومثله: زيد، في جواب: بمن مررت؟.

قال البيضاوي في موضع «...» أو لحذف حرف القسم وإيصال فعله إليه أو إضماره «عند بقاء الأثر عبر بـ «الإضمار». وعند ذهابه قال «الحذف» لأن العمل صار للفعل، وقد وافقه الشهاب فقال «عبر بالحذف والإضمار لفرق شراح الكشاف بينهما بأن الحذف ترك ما لم يبق أثره، والإضمار خلافه وهو اصطلاح للنحاة أغلبي»<sup>(٤)</sup>.

والذي يظهر أن النحاة في تطبيقاتهم لم يراعوا ذلك دائماً بل هما عندهم مترادفان فمثلاً عبر سيبويه عن ذهاب الفعل وبقاء أثره بالإضمار تارة وبالحذف أخرى فقال مثلاً «ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره»<sup>(٥)</sup>، وقال أيضاً «وحذفوا الفعل من «إياك» لكثرة استعمالهم إياه في الكلام»<sup>(٦)</sup>.

(١) الطراز ٨٩/٢، وينظر معترك الأقران ٢٩٥/١ وفيه: «قال الشيخ بهاء الدين: الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطول منه فهو إيجاز قصر».

(٢) يستعمل الزعم في هذا البحث بمعنى «قال» أو حكى. وهو أحد معنيه.

(٣) في المغنى ٤٧٣. وشرح شواهد ٥٧٤، ٧٨٢، والخزانة ٣٢٦/٢، ٢٧١/٣.

(٤) حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٩٤/٧. وبه قال الزركشي كما في الدراسات البيانية ص ٥٥، وينظر كذلك الحذف والإضمار ص ٢. وظاهرة التأويل للدكتور الخثران ١٣٤.

(٥) الكتاب ٢٧٠/١.

(٦) الكتاب ٢٧٤/١، وينظر ما بعدها، وينظر مثله في معاني الفراء ١٣/١ - ١٤، ٢٠٥/١، ٢٥/٢.

## ٢- أسباب الحذف وأغراضه :

يفرق بعض الباحثين بين الأسباب والأغراض<sup>(١)</sup>، فالأسباب عنده هي >> العلل الظاهرة التي يقع الحذف عند وجودها مطلقا أو بشروط خاصة، أما الأغراض فنعني بها الأهداف البعيدة التي يقصد ها الناطق حين يجنح إلى حذف بعض العناصر، فهذه الأغراض هي الأسباب الأولى أو العلل الخفية، ولا شك أن بين النوعين صلة وثيقة، لكن بينهما أيضا فروقا ملحوظة >><sup>(٢)</sup>، ولكننا نراه - وكل يفعل هذا - يدرج حذف الفاعل للجهد به في نحو: سُرقت الدار ضمن الأغراض، ولا شك أنه لا يتعلق بالحذف هاهنا غرض للمتكلم وإنما هو سبب صريح.

وقد قسمت الأسباب إلى أمور ترجع إلى العبارة نفسها، وإلى أمور تعود إلى المقام ثم جعلت الأغراض مما يختص بأهداف المتكلم.

وهذه الأسباب التي وجدها النحاة هي نتيجة استقراء كلام العرب فهي أمور مأخوذة من الواقع اللغوي، وليست افتراضات رياضية تبحث لها عن إثبات من الاستعمال، فهي تفسير من النحاة لطريقة العرب في الحذف ووصف لها في آن واحد.

## ٢:١- الأسباب:

### ٢:١:١- أمور ترجع إلى الكلام:

٢:١:١:١- كثرة الاستعمال، ودوران الشيء على ألسنتهم فيطلبون فيه التخفيف فيحذفون منه<sup>(٣)</sup>، ومن هذا حذفهم حرف النداء في نحو: زيد أقبل، أي يا زيد. ومثله قولهم: هل لك في هذا؟ فيحذفون المبتدأ أي: حاجة. ومنه الحذف في القسم قال ابن يعيش في هذا

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢٩، ص ٨٧- والحذف والتقدير عند سيويه ص ١٥٠، ١٧٥، وقد جمع بينهما آخرون ولم يفصلوهما. ينظر: معترك الأقران ١/٣٠٥- والحذف والاضمار ٤٠- وحذف الحرف في النحو والصرف ص ٤.

(٢) ظاهرة الحذف ٨٧.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٥٥- ١/٢٩١- ٢/١٧٩- ٢/٣٦٩- ٣/٥٠٦- ٤/٢٦، ومعاني الفراء ١/١٢٤- ٢/٩- ٢/٤١٣- ٢/٤٢٢- ٣/٢٨٧، ومعاني الأخفش ٩٩- ٣٠٧، وابن يعيش ١/١٠٤، والرضي على الكافية ٤/٣٧٨، والهمع ٢/٦٢.

>> لما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه من غير جهة واحدة...  
وقصدوا وتحروا أنواعاً من التخفيف>><sup>(١)</sup>. والمسألة سماعية فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف.

٢:١:١-٢ طول الكلام<sup>(٢)</sup> وهو سبب للحذف من العبارات الطويلة طلباً لتقصير الكلام والإيجاز، ومنه الحذف في أسلوب الشرط والقسم، والحذف من جملة الصلة طلباً لتقصيرها لأن الموصول وصلته في حكم الكلمة الواحدة<sup>(٣)</sup>، وحذف صدر الصلة وتفريقهم بين الحذف إذا طالت الصلة فيجوز إجماعاً وإذا قصرت اختلفوا فيه.

٢:١:١-٣ الضرورة<sup>(٤)</sup> وهي ما وقع في الشعر ولم يقع في النثر، ولا يشترط فيها عند الجمهور عدم وجود مندوحة عنها<sup>(٥)</sup>. وقد راعى النحاة فيها الطبيعة الخاصة للشعر من وزن وقافية وجماليات أخرى تلجئ الشاعر إلى الخروج عن الأساليب الشائعة في الكلام فيحذف أو يزيد في شعره ما لم يعهد في غيره من ذلك قول دثار بن شيان:<sup>(٦)</sup>

فقلت أدعي وأدع فإن أندى لصوت أن ينسادي داعيان

أي: ولأدع، فحذفت لام الأمر ضرورة. قال سيبويه >> واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة>><sup>(٧)</sup>.

والضرورة أيضاً بابها السماع بمعنى أنه >>لا يجوز منها في شعر المحدثين بعد عصور الاحتجاج إلا ما كان على الأمثلة التي وضعها السابقون من الشعراء الحجج>><sup>(٨)</sup>، والنحاة محقون في هذا

(١) ابن يعيش ٩/٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٨٥ - ٤٢٢/١ - ١٠٨/٢ - ١٥١/٣، والمقتضب ٢/٣٤٢ - ١١٥/٣، ومعاني الفراء ٢/٦٣، ومعاني الأخفش ١٣٦.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٨٧، والأمالى الشجرية ٢/٧٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٢٦، ومعاني الفراء ١/٥٧ - ١٦٢/١ - ١٨٠/١ - ٣١٥/١ - ٣٢١/٢.

(٥) ينظر: الخزانة ١/٣١ - ٣٣، أما ابن مالك فيشترط ذلك كما في الكافية الشافية ١٥٧١.

(٦) ينظر: معاني الفراء ١/١٦٠، ومجالس ثعلب ٤٥٦، وإعراب النحاس ٣/٢٤٩، والنكت ٦٩٥.

(٧) الكتاب ٣/٨، وبه أخذ كثيرون ينظر سر الصناعة ١/٣٩٠، والارتشاف ٢/٥٤٢.

(٨) ظاهرة الحذف ٤٣.

القيد؛ لأن لكل لغة طريقتهما في التعبير فمن أراد أن يتكلم بها فليقلد الناطقين بها، ومن عبارات سيويه التي تدل على وعي تام بدور النحوي والمتكلم غير الأصلي قوله «واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضممر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا... فليس كل حرف [أي كلمة] يُحذف منه شيء ويُثبت فيه نحو: يك ويكن، ولم أُبَلْ وأبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون في مر: أومر، أن يقولوا<sup>(١)</sup> في خذ: أُوخذ، وفي كُـل: أوكل فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسروا». (٢)

## ٢:١:٢ - أسباب ترجع إلى المقام :-

٢:١:٢:١ - الجهل به، وذلك نحو: سُرقت الدار، إذا كان السارق مجهولاً، فجهل المتكلم بالفاعل هو الذي دفعه إلى حذفه، وليس للمتكلم غرض في ذلك.

٢:٢:١:٢ - العلم به، فإن المتكلم قد يلجأ إلى حذف بعض العناصر من الكلام اكتفاء بمعرفة السامع لذلك، فسبب الحذف هنا يرجع إلى ظهور المعنى والعلم بالمحذوف فإنه «إذا كان المعنى معلوماً طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز»<sup>(٣)</sup>، ومن هذا حذف كثير من أجوبة الشرط أو القسم في القرآن الكريم.

٣:٢:١:٢ - ضيق الوقت، نحو قولك: السيارة!، تحذيراً لشخص توشك أن تدعسه أي: احذر السيارة، وإنما حذف ما حذف لأن الذكر هنا قد يضيع الغرض. وأما إذا كان الغرض من الحذف في مثل هذا هو الإشعار باللهفة و«التنبية على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف»<sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى على لسان صالح عليه السلام ﴿ناقة

(١) أي لا يحملهم أنهم أثبتوا الهمزة في «أومر» على إثباتها في «أُوخذ» كما لم يحذفوا من كل فعل قياساً على «لم يك» فالأمر سماع.

(٢) الكتاب ٢٦٥/١ - ٢٦٦. وينظر مثله ٢٥٢/١.

(٣) معاني الفراء ٢٧٨/٢، وينظر: الكتاب ٢٣٣/٢ - ٧/٣ - ١٠٣/٣ - وينظر: الطبري ٦٤/١٩.

(٤) معترك الأقران ٣٠٥/١.



الله وسقياها ﴿ الشمس/١٣ - فإن هذا يكون غرضاً لأنه يرجع إلى قصد المتكلم.

## ٢:٢ - الأغراض :-

إن معرفة غرض المتكلم أمر مهم في تحديد الحذف؛ إذ القول بالحذف في جملة ما قد يكون بناء على غرض المتكلم لا إلى طبيعة التركيب ومن هذا ما مثل به عبدالقاهر الجرجاني حين ذكر قوله تعالى ﴿ وأسأل القرية ﴾ بـسند/٨٢- فإن العبارة تحتل في موضع آخر عدم التقدير كما إذا مر شخص على قرية قد خربت فقال لصاحبه: اسأل القرية عما حلّ بها، يريد بذلك العبرة، وأما في مثل حالة إخوة يوسف فإن غرضهم اسأل أهل القرية يخبروك عن صدقنا<sup>(١)</sup>. وأهم الأغراض التي يحذف المتكلم لأجلها من الكلام هي:

١:٢:٢ - التفخيم والتهويل، ومن ذلك حذف الجواب في نحو قوله تعالى ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ الأنعام/٢٧- فترك الجواب تفخيماً وتهويلاً من شأنه.

٢:٢:٢ - الاتساع، وهو حذف تأخذ إحدى الكلمات بسببه حكماً ليس لها على الحقيقة، نحو التوسع في الظروف في ﴿بل مكر الليل والنهار﴾ سبأ/٣٣- ونهارك صائم وليلك قائم >> تضيف الفعل إلى الليل والنهار، وهو في المعنى للآدميين كما تقول: نام ليلك و ﴿عزم الأمر﴾ محمد/٢١- إنما عزمه القوم، فهذا مما يُعرف معناه فتتسع به العرب >><sup>(٢)</sup>.  
ومن الاتساع قوله سبحانه ﴿واسأل القرية﴾ بـسند/٨٢- فقد استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح معه حقيقة، وسبب التوسع أن المضاف حذف فانتصب المضاف إليه لوقوعه موقعه فهو كما عنون له سيبويه >> استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام >><sup>(٣)</sup>.

٣:٢:٢ - إرادة العموم ومنه حذف المفعول في نحو ﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾

(١) ينظر: أسرار البلاغة ص ٤٢٢.

(٢) معاني الفراء ٣/٣٦٣، وينظر: الكتاب ١/٢١١ - ١/٢١٩ - >> وهو أكثر من أن يحصى >> كما قال سيبويه ١/١٢٥.

(٣) الكتاب ١/٢١١، وينظر: الخصائص ١/٤٤٧، وظاهرة الحذف ٩٢.

يونس/٢٥- أي يدعو كل واحد، وكذلك حذف متعلق الاستعانة في ﴿إياك نستعين﴾ الفاتحة/٥ -  
أي على أمورنا كلها.<sup>(١)</sup>

٤:٢:٢- التذليل على أن الموضع للمحذوف ولا يصلح لغيره ومثاله قوله تعالى  
﴿وخلق الإنسان ضعيفا﴾ النساء/٢٨- أي : خلقه الله.

٥:٢:٢- تشريفه أو تحقيره ، ففي الأول تصونه عن الذكر ومثاله قوله تعالى ﴿قال  
فرعون وما رب العالمين. قال رب السموات والأرض﴾ الشعراء/٢٣-٢٤- قال السيوطي >>حذف  
المبتدأ... أي : هو رب ، والله ربكم، والله رب المشرق، لأن موسى استعظم حال فرعون  
واقdamه على السؤال فأضمر اسم الله تعظيما وتفخيما>><sup>(٢)</sup>.

وأما تحقيره فكقولهم: أؤدي رسول الله ﷺ مرات كثيرة، فإنهم حذفوا الفاعل تحقيرا  
لشأنه.<sup>(٣)</sup>

٦:٢:٢- الخوف منه أو عليه، وذلك نحو : سُرِق المتاع ، فيحتمل أن يكون فاعله  
محذوفا خوفا من بطشه إذا كان قويا ظالما، ويحتمل أن يكون شفقة عليه كما إذا قالت أم هذه  
العبارة.

٧:٢:٢- التخفيف فيحذف من الجملة أو من الكلمة، مثل حذف حرف النداء في  
نحو: زيد أقبل، وحذف نون «لم يك» ، وهو غرض مصاحب لكثرة الاستعمال.

٨:٢:٢ - مراعاة الفواصل<sup>(٤)</sup>، وذلك نحو حذف الياء من «يسري» في قوله ﴿والفجر  
وليال عشر. والشفع والوتر. والليل إذا يسر﴾ الفجر/١-٤- ومنه : من طابت سريرته حُمدت  
سيرته، فحذف الفاعل وبني الفعل للمجهول لأجل السجع، ولو قيل: حمد الناس سيرته

(١) ينظر: معترك الأقران ٣٠٨/١.

(٢) معترك الأقران ٣٠٧/١.

(٣) ينظر: ظاهرة الحذف ٩٥.

(٤) ينظر: الكتاب ١٤٨/٤ - ١٨٥/٤، ومعاني الفراء ٢٧٤/٣، ومعاني الأخفش ٧١، ومعترك الأقران ٣٠٨/١،  
وظاهرة الحذف ٩٩.

لتغيرت حركة التاء في الموضع الثاني.

وجل المواضع التي في القرآن لها أغراض أخرى غير مراعاة الفواصل حملت عليها، ولا يكون القول بالزيادة أو الحذف لأجل الفاصلة في القرآن إلا إذا كان القول بذلك لا يغير المعنى عن وجهه الظاهر نقل عن ابن قتيبة أنه قال << إنما يجوز في رؤوس الآي: أن تزيد هاء السكت كقوله تعالى ﴿وما أدراك ما هيه﴾ الفارة/١٠- أو ألفا كقوله ﴿وتظنون بالله الظنون﴾ الأحزاب/١٠- أو بحذف همزة من الحرف كقوله ﴿أناثا ورثيا﴾<sup>(١)</sup> مريم/٧٤- أو ياء كقوله ﴿إذا يسر﴾ الفجر/٤- لتستوي رؤوس الآي على مذاهب العرب في الكلام إذا تم فأذنت بانقطاعه وابتداء غيره؛ لأن هذا لا يزيل معنى عن جهته ولا يزيد ولا ينقص>><sup>(٢)</sup>.

٩:٢:٢- الإيجاز والاختصار، نحو: لو شئت لذهبت معك، أي: لو شئت الذهاب لذهبت معك، فحذف المفعول به اختصارا لأنه معلوم.

### ٣- شروط الحذف:

استخرج العلماء من خلال ملاحظاتهم لكلام العرب شروطا للحذف حتى لا يكون الكلام غير مفهوم ولا مؤديا الغرض منه، فإن العرب قد حذفوا <<الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته>><sup>(٣)</sup> هذا هو الأساس، وتفصيله كما يلي:-

١:٣- وجود دليل على المحذوف، وكل ما دل عليه دليل جاز حذفه إذ بدون الدليل لا يعلم المقصود ولا يستطيع السامع التعرف على المحذوف، والدليل قد يكون لفظيا وقد يكون

(١) يريد قراءة غير الجمهور «رياء» - لنافع وابن ذكوان عن ابن عامر - بياء مشددة، ويقرأها حمزة في الوقف كذلك، ويجوز «رياء» بياثين دون إدغام، ينظر الدر ٦٣٠/٧، ووجه كلامه أن الفواصل قبلها تنتهي بياء مشددة.

(٢) كتاب القرطين، لابن مطرف الكناني ص ١٤٩، نقلا عن الدراسات البيانية ص ٢١٨.

(٣) الخصائص ٣٦٠/٢، وتنظر الشروط في: المغني ٧٨٦، وما بعدها، ومعتك الأقران ٣١١/١، وظاهرة الحذف ١٠٣-١٣٥.

### ٣:١:١- الدليل اللفظي ، وأقسامه هي :-

٣:١:١-١- الدليل اللفظي العام: وهو ذكر ما يدل على المحذوف في العبارة إما قبل الحذف وإما بعده، نحو زيد، في جواب من هذا؟. ونحو: لو أردت لذهبت معك، أي: لو أردت الذهاب.

٣:١:١-٢- الدليل الصوتي ، وذلك عن طريق نطق الكلمات وتنغيمها بطريقة خاصة تدل على المراد ، وهو أمر خاص باللغة في مجالها الأصلي حيث تكون منطوقة، قال ابن جني >>«وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ بـ«الله» هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، وعليها أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك»<sup>(٢)</sup>. ولما كانت هذه القرينة الصوتية مصحوبة في الغالب بقرينة حالية من عبوس أو انبساط فقد جعلها الدكتور عبدالفتاح بحيري من دلالة الحال.

٣:١:١-٣- الدليل الإعرابي ، وهو دلالة حركة إعرابية على المحذوف، كدلالة «إياك» في قولهم: إياك أن تفعل هذا، على وجود ناصب، ومن هذا ما حكاه سيبويه عن العرب من أن أحدهم >>«قيل له: لم أفسدتم مكانكم؟ فقال: الصبيان بأبي [أي بنصب الصبيان] كأنه حذر أن يلام فقال: لم الصبيان.

وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ وهو موضع يمسك الماء. فقال: بلى، وجازاً، أي: فأعرف بها وجازاً»<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) يذهب ابن هشام إلى عدم اشتراط الدليل إذا كان المحذوف غير عمدة ، فلا يشترط في الفضلة وجوده، بل يشترط حذفها ألا يكون فيه ضرر معنوي أو صناعي، وما ذهب إليه غير صواب؛ إذ بدون الدليل لا يمكن القول بوجود حذف أصلاً فكيف يدرك؟ ينظر: المغني ٧٨٧، وظاهرة الحذف ١٢٠.
- (٢) الخصائص ٣٧١/٢ - وينظر: الحذف والإضمار ١١، وظاهرة الحذف ١٠٥.
- (٣) الكتاب ٢٥٥/١ - ٢٥٦.

٣:١:٤ - الدليل الصناعي : وهو يرجع إلى أصول الصناعة النحوية وقواعدها العامة  
 المأخوذة من استقرار كلام العرب وطرائقها في تأليفه، و« يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما  
 عرف من جهة الصناعة»<sup>(١)</sup> ولا يدرك الحذف أو التقدير غيرهم؛ لأنه يرى المعنى واضحاً تاماً  
 فيظن أن العبارة تامة مستوفاة كذلك، ولا ينتبه إلى وجود التقدير لأنه لم يُعر جانب المبنى  
 «اللفظ» اهتمامه وهو أمر تجب مراعاته على وفق ما كان العرب - ذوي الفطرة السليمة لغويًا -  
 تستعمله . يقول الدكتور خليل عمارة مؤكداً أن أول نقطة يُهتم بها قبل الخوض في المعنى هي  
 تركيب الكلام على طريقة العرب «... إن لم يستقم المبنى فإننا لا نستطيع أن ننصرف إلى  
 البحث عن المعنى، إذ لو فعلنا هذا نكون قد تجاوزنا القياس على لغة العرب قياساً لغويًا»<sup>(٢)</sup>،  
 ومن هذا قول السيوطي رادا على الإمام فخر الدين الرازي قوله إن «لا إله إلا الله» لا تحتاج إلى  
 تقدير، فكان من ضمن ما أجابه به السيوطي أنه «لا بد من تقدير خبر؛ لاستحالة مبتدأ بلا  
 خبر ظاهر أو مقدر، وإنما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها وإن كان المعنى مفهوماً»<sup>(٣)</sup>،  
 وهذا منهم قياس للغائب على الحاضر ومحاولة وضع قواعد تشمل أكبر قدر من كلامهم،  
 ومن لا ينتبه إلى هذه الحقيقة البسيطة يلوم النحاة على اتجاههم التقديري لمحدوف في مواضع لا  
 يتوقف عليه المعنى.

وقد مثل ابن هشام للدليل الصناعي فقال «وذلك كقولهم في ... «قمت وأصك عينه»  
 إن التقدير: وأنا أصك؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من «قد». وفي  
 «إنها لإبل أم شاء» إن التقدير: أم هي شاء؛ لأن «أم» المنقطعة لا تعطف إلا الجمل. وفي قوله  
 [الأعشى ميمون بن قيس]<sup>(٤)</sup>:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنِي حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصَّهُ فِي الْخَطُوبِ

إن التقدير : إنه، أي الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله»<sup>(٥)</sup>؛ لأن له الصدارة في

(١) المعنى ٧٨٩، ولا يقصد بالنحوي هنا إخراج غير المتخصصين بل يراد به كل من كان مطلماً على الأشكال الغالبة  
 في بناء الجملة العربية.

(٢) في التحليل اللغوي ٢٧٣، وينظر ٣٢.

(٣) معترك الأقران ٣١٤/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٧٢/٣، وابن يعيش ١١٥/٣، والخزانة ٤٢٠/٥ - ٧٥/٩.

(٥) المعنى ٧٨٩.

جملته فإن عمل فيه متقدم ذهب التصدر.

ومثل هذا قول بعضهم بالتقدير في «إن زيد جاءك فأكرمه» لأنه يريد بهذا التقدير أن يبقى لأدوات الشرط اختصاصها بالدخول على الأفعال - كما هو غالب ماورد عن العرب - فيقدر فعلا محذوفا بعدها، وإن كان المعنى لا يحتاجه.

٣:١:٢- الدليل الحالي، وهو اعتماد المتكلم في الحذف على المقام والظروف المحيطة بالكلام وعلم المخاطب، ومن هذا ما ذكره سيبويه تحت باب «ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي»<sup>(١)</sup> نحو أن ترى رجلا في هيئة الحاج فتقول: مكة ورب الكعبة والتقدير: يريد مكة، أو ترى ناسا يتحرون الهلال ثم سمعت تكبيرهم فقلت: الهلال والله، أي أبصروا الهلال، ونحو «قولك: زيدا، لرجل في ذكر ضرب [أي مقام الضرب] تريد: اضرب زيدا»<sup>(٢)</sup>.

والقرينة العقلية تعد من قرائن الحال - بالإضافة إلى قرائن الحواس الخمس - وذلك حين تسجيل صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف<sup>(٣)</sup>، ومن هذا «نسبة التحليل والتحريم والكراهة والإيجاب والاستحباب إلى الأعيان فهذا من مجاز الحذف؛ إذ لا يتصور تعلق الطلب بالأجرام، وإنما تُطلب أفعال تتعلق بها... [أي نحو] قوله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةَ﴾ المادة/٣... ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكَ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ النساء/٢٣- فإن العقل يدل على الحذف إذ لا يصح تحريم الأجرام؛ لأن شرط التكليف أن يكون الفعل مقدورا عليه والأجرام لا تتعلق بها قدرة حادثة... والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير: حرم عليكم أكل الميتة، وحرم عليكم نكاح أمهاتكم؛

(١) الكتاب ٢٥٧/١.

(٢) الكتاب ٢٩٧/١ - وينظر: ٣٤٠/١ - ١٣٠/٢ - والخصائص ٢٨٤/١.

(٣) ينبغي التنبيه في مسألة «العقل» أنه لا يسلم في كل القضايا الجزئية التي اعتمد فيها على «العقل» بوجود الحذف؛ إذ قد تكون المقدمات الكبرى التي بني عليها ذلك غير سليمة، وأدل مثال على ذلك تقدير مضاف محذوف في قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ طه/٤ - لعله أن «العقل» المجرى يمنع عدم التقدير حتى لا يشابه الخالق المخلوقين، ينظر: الإشارة إلى الإيجاز ص ٤. فيجاء مثل هذا بأنه لا يلزم من إثبات الاستواء أن يكون على صفة استواء المخلوقين بل هو استواء يليق به وكيفه غير معروف. ولا يعني فساد مثل هذا إلغاء القرائن العقلية من كل الأبواب. والله تعالى أعلم.

لأن الغرض الأظهر من هذه الأثشاء [يقصد الميتة والدم ولحم الخنزير...] أكلها، والغرض الأظهر من النساء نكاحهن»<sup>(١)</sup>.

٣:٢- تعيين المحذوف، ويقصد به أن يظهر أن في الكلام حذفاً، وهو قريب من الشرط الأول والفرق بينهما أن المخاطب أدرك وجود الحذف في الأول ثم يطلب دليلاً يعرف به المحذوف فهي مرحلة تالية لهذه.<sup>(٢)</sup>

من هذا عدم جواز حذف أحد العائدين من الصلة في قولك: الذي ضربته في داره زيد؛ لأنك لو حذفتهما استغنى الكلام بالباقي فلم يعلم حذف من الكلام شيء أم لا، ومثله عدم جواز الحذف في نحو: جاء الذي هو في الدار، فلا يحذف «هو» لأن الكلام بدونه مستقيم تركيبياً.<sup>(٣)</sup>

٣:٣- عدم اللبس بالحذف، وخوف اللبس وفوات الغرض هو سبب الشروط كلها لذا لا يجوز حذف الموصوف- إذا انعدمت الدلالة عليه- من نحو مررت برجل طويل، فلا يقال: مررت بطويل؛ لأن الصفة «طويل» يمكن أن يكون موصوفها رجلاً أو شجراً أو طريقاً إلى غير ذلك، بينما يجوز الحذف في نحو: مررت بكاتب أو شاعر؛ لأن الموصوف معلوم هنا أي: رجل أو إنسان.<sup>(٤)</sup>

٣:٤- ألا يؤدي الحذف إلى نقض الغرض، فإنه لما كان الحذف اختصاراً للكلام فإنه لا يناسب مقام التوكيد لأنه للإسهاب والإطناب، وبناء عليه لم يجزوا حذف المفعول المطلق، ولا يحذف المؤكد بألفاظ التوكيد المعنوي «كل وعين ونفس...»، ولا عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله؛ لأنه جيء بالمصدر توكيداً للمفعول والحذف ينقض الغرض.

(١) الإشارة إلى الإيجاز ص ٢ - ٣.

(٢) لم أجد من ذكر هذا الشرط لكنني استخلصته من تطبيقاتهم، وظهر لي أنه مفارق لشرط وجود الدليل، والأمثلة ستوضح ذلك.

(٣) ينظر: الرضي على الكافية ٢٥/٣ - ٢٦، والارتشاف ٥٣٥/١ - ٥٨٥/٢، والمساعد ٢٣٢/١، والهمع ١٦/٢.

(٤) ينظر: تفصيل في ظاهرة الحذف ١٢٦ - ١٢٨.

وقيل : يجوز حذف المؤكّد إذا دلّ عليه دليل، وأنه لا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت.<sup>(١)</sup>

٣:٥ - ألا يكون المحذوف كالجُزء من الكلمة وبناء عليه لم يجز كثيرون حذف الفاعل ولا نائبه، ولا اسم «كان» وأخواتها، ولا الاسم الموصول.<sup>(٢)</sup>

٣:٦ - ألا يكون عوضا من شيء، ولذلك رأى ابن مالك أن حرف النداء ليس عوضا من الفعل المحذوف لجواز حذف حرف النداء، ولا يجوز حذف التاء من نحو «إقامة» و «استقامة» لأنها عوض عن العين أو الألف المحذوفة حسب خلافهم في تعيين المحذوف.<sup>(٣)</sup>

٣:٧ - ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، لذلك قالوا إن اسم الفعل لا يحذف لأنه اختصار للفعل.<sup>(٤)</sup>

٣:٨ - ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ومن ثم إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال القوي ولذلك لا يقيس الجمهور على «زيدٌ ضربت»، والقياس «زيدا ضربت» أو عدم حذف الرابط فيقال: زيد ضربته؛ لأن حذفه جعل الفعل يطلب «زيد» على أنه مفعول به فلما لم يُنصب عمل فيه الابتداء وهو العامل الضعيف.<sup>(٥)</sup>

#### ٤- أصول طريقة التقدير :-

٤:١ - يجب تقليل المقدر ما أمكن<sup>(٦)</sup>، لتقل مخالفة الأصل لذلك كان الوجه في قوله تعالى ﴿واللّٰثي يثسن من المحيض من نسائكُم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللّٰثي لم يحضن﴾ العلاق/٤- أن يقال : إن الخبر المحذوف تقديره : «كذلك»، وهو أولى من جعله:

- (١) ينظر: معترك الأقران ٣١٥/١، وظاهرة الحذف ١٢٧.
- (٢) ينظر ما في هذا البحث من حذف لهذه الأمور ص ٤١١ - ٤٥٣ - ٤٦٥.
- (٣) ينظر: حذف تاء التأنيث الفقرة ١:٣.
- (٤) ينظر: معترك الأقران ٣١٥/١، وظاهرة الحذف ١٣٢.
- (٥) ينظر: حذف المفعول به الفقرة ٣:١.
- (٦) ينظر: المغني ٨٠٢، ومعترك الأقران ٣١٧/١، والحذف والإضمار ٤٤، وظاهرة الحذف ١٤١.



## ثانياً : الزيادة

### ١- التعريف :-

في اللغة : الزيادة هي النمو وخلاف النقصان، تقول : استزدته، إذا طلبت منه أن يزيد في الأمر، ومنه سميت «المزادة» وهي ما يحمل فيه الماء لأنها تتكون من جلدتين في الأصل ثم يزداد بينهما ثالث فتتسع.<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح لها معنيان :-

الأول : وهو المشهور ، دخول عناصر في الكلام كان يمكن أن يستغني عنها ولا يفقد معناه الأصلي. وإنما تدخله هذه الكلمات الزائدة لضرب من التوكيد. قال ابن هشام >>عند النحويين معناه الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتأكيد>><sup>(٢)</sup>، ومثال هذا: هل من أحد في الدار؟ فإن «من» زائدة لاستقامة الجملة بدونها ولكون «أحد» مبتدأ في الحالين، وأصل المعنى: هل أحد في الدار؟ فزيدت فيه «من» لتوكيد الاستفراق.

فالزيادة في هذا المعنى هي استعمال الكلمة منسلخة عن معناها الأصلي ويكون الغرض منها شيئاً آخر هو مراعاة التوكيد أو غيره من الأغراض. وسيأتي ذكرها إن شاء الله.

الثاني : أن تكون الكلمة زائدة في اللفظ فقط دون المعنى، وذلك حين تأتي معترضة بين متطالين، ولا تمنع العامل المتقدم عليها من التسلُّط على ما بعدها.

وأظهر مثال لهذا النوع «لا» الزائدة في نحو «جئت بلا استعداد»، وفي «إن لا تقم أقم» فهي هنا ضرورية لتحصيل المعنى الأساسي للجملة فهي دالة على معنى من معانيها الأصلية وهو النفي ولو حذفت لتغير المعنى إلى الإثبات، إلا أنها تعد زائدة في الموضوعين - عند كثيرين- ولولا ذلك لمنعت الباء من جر «استعداد» ولمنعت «إن» من جزم فعل الشرط. قال سيبويه عن «لا» في مثل هذا إنها >>لغو بمنزلة «ما» في قوله عز وجل ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾ آل عمران/١٥٩... ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله، تقول: مررت برجل لا

(١) ينظر: اللسان ٣/١٩٩.

(٢) شرح الكافي لقران الإعراب لابن هشام ص ٥٢٣، وينظر ابن يعيش ٨/١٢٨.

قائم ولا قاعد... و «لا» لغو في كلامهم ألا ترى أنك تقول: خفت أن لا تقول ذلك، وتجري مجرى «خفت أن تقول». وتقول: إن لا يقل أقل ف «لا» لغو»<sup>(١)</sup>.

فليس كل زائد صالحا للسقوط ، ف «ال» الزائدة في نحو «الله» لا يجوز حذفها، كما لا تصلح «كان» في : ما - كان- أجمل الجوُّ للحذف عند إرادة التعجب من جماله في الزمن الماضي، وكذلك: أحب أن لا تهملَ الدرس؛ لأن إسقاط الزائد يخل بالمعنى.<sup>(٢)</sup>

### ١:١ - وللزيادة مرادفات هي :

١- الصلة. ٢- التوكيد. ٣- اللغو. ٤- الحشو. ٥- الإدخال. ٦- الإقحام. وقيل إن الصلة والحشو من اصطلاح الكوفيين والزيادة والإلغاء من اصطلاح البصريين.<sup>(٣)</sup>

والصواب أن استعمال هذه المصطلحات غير دقيق عندهم، فليس هناك -فيما رأيت- من التزم بمصطلح أو اثنين لا يجاوزهما لغرض في نفسه فعلى سبيل المثال فإن القراء استعمل للتعبير عن هذه الظاهرة الزائد، والحشو، واللغو، والصلة، والإدخال، وفي حكم السقوط.<sup>(٤)</sup>

(١) الكتاب ٧٦/٣ - ٧٧، وينظر: رصف المباني ٣٤٢، وما في هذا البحث من زيادة «لا» و «كان».

(٢) لقولهم «الزائد» في الاصطلاح الذي نحن بصدد هذان المعنيان فقط. على أن لفظه «الزائد» قد يطلقونها على كل ما ليس من حروف الكلمة - ولا يراد هنا الجانب الصرفي - فالباء في «مررت بزيدة» زائدة؛ لأنها ليست من حروف كلمة «زيد» وإن اتصلت بها ، ومثلها اللام في لزيد مال وفير. فينبهون أحيانا على مثل هذه الحروف المتصلة بالكلمة بأنها «زائدة».

ينظر: معاني الأخفش ١٩٨، وسر الصناعة ١٢٠، ورصف المباني ٢٢٠.

وقد فهم بعضهم من قول الأخفش عن قول الحق سبحانه ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ آل عمران/ ١٥ - إن اللام زائدة، أنه يريد الزيادة بمعنى اللغو، وهو وهم.

ينظر: منهج الأخفش الأوسط ص ٢٣٦.

(٣) ينظر: ابن يعيش ١٢٨/٨، الأشباه والنظائر ١٥٨/٢، وقيل إنها سميت «صلة» لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة وغيرها من الأغراض. ينظر: شرح الكافي ٥٢٧، والأشباه ١٥٨/٢.

(٤) ينظر معاني القراء ٨/١ - ٢١/١ - ٥٨/١ - ٦٧/١ - ١٣٦/١ - ١٧٢/١ - ١٧٦/١ - ٢٢٥/١ - ٢٣٨/١ - ٢٤٤/١، ٢٤٥ - ٢٣٥/٢ - ٢٠٧/٣ - ١٣٧/٣.

واستعمل سيويه «التوكيد» في ٤١/١ - ٤٢١/٢ - ٢٢١/٤ - ٢٢٢ - ٢٢٥/٤، و «اللغو» في ٣٨٩/٢ -

## ١: ٢ - علاقة الزيادة بالإطناب:-

الإطناب هو «زيادة اللفظ على المعنى لفائدة جديدة من غير ترديد»<sup>(١)</sup>. فقولهم «لفائدة» يخرج «التطويل»، وقولهم «جديدة» يخرج الألفاظ المترادفة فهي تأتي لفائدة لفظية ولكنها ليست جديدة، وقولهم «من غير ترديد» يخرج التوكيد اللفظي إذ يفيد معنى جديدا وهو التوكيد ولكنه بواسطة تكرير اللفظ. وحاصل الإطناب «الاشتداد في المبالغة في المعاني أخذاً من قولهم أطنبت الريح إذا اشتد هبوبها».

فظاهر من تعريف الإطناب أن الزيادة على الاصطلاح المشهور قسم منه؟ لأنها زيادة اللفظ لفائدة جديدة من غير تكرار.<sup>(٢)</sup>

## ١: ٣ - علاقة الزيادة بالتوكيد :

الزيادة نوع من التوكيد - غير الإصطلاحي- ولكن ليست كل كلمة أفادت التوكيد فقط تجعل زائدة. ولذا نجدهم لا يعدون «إن» و «قد» ولام الابتداء في نحو لمحمد كريم من الزوائد، في الوقت الذي يجعلون فيه «من» زائدة في نحو «ما في الدار من أحد». وذلك لأن الزيادة ينظر فيها إلى المعنى أو المعاني الأصلية للكلمة فإن احتفظت بها فلا تعد زائدة<sup>(٣)</sup>، وحرف «إن» وضع في الأصل ليفيد التوكيد وكذلك لام الابتداء و «قد» فالتوكيد هو معناها الأصلي بخلاف «من» في المثال السابق - وكذلك كل الزائد من النوع الأول- فإنه ينسلخ عن معناه الأصلي من ابتداء غاية أو تبعية إلى إفادة تقوية معنى الجملة

١٤٠/٣ - ١٥٢/٣ - ٢٢٢/٤

واستعمل الطبري الإدخال والالغاء وفي معنى الحذف في تفسيره ٥٢/١ - ٨١/١، ٨٢.

وكذلك استعمل أبو بكر الأنباري مصطلحات عدة، ينظر: مصطلحات أبي بكر الأنباري الكوفية، بحث الدكتور صالح العمير ص ١٧١.

(١) الطراز، للملوي ٢/٢٣٠، وينظر: معجم البلاغة العربية ٤٧٤.

(٢) وقد جعلها السيوطي قسماً من الإطناب، وإن كان معنى الإطناب عنده أوسع مما ذكر سابقاً ينظر: معترك الأقران ٣٣٧/١.

(٣) في الغالب، احترازاً مما يعترض بين المتطالين في نحو: إن لا تقم أقم.

الموجود قبله فالزائد ليس أساسا في تحصيل المعنى الأصلي للجملـة.<sup>(١)</sup>

## ٢- أغراض الزيادة :-

المشهور أن للزيادة فائدة معنوية هي التوكيد وتقوية المعنى الموجود في الجملة قبل دخولها،<sup>(٢)</sup> كما في: ليس المؤمن بغادر. ولها فائدة لفظية هي «تزيين اللفظ وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية.

وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى»<sup>(٣)</sup>.

وقد ظهر من خلال هذا البحث أن للزيادة أغراضا تفصيلية تضاف إلى المعنيين الكبيرين لها وذلك على النحو التالي:<sup>(٤)</sup>

٢:١- التوكيد وهو المعنى الرئيس للزيادة ولذلك قيل لها أحيانا «التوكيد» نحو ما

محمد بغائب.<sup>(٥)</sup>

٢:٢- الاستغراق، والتنصيص على العموم وذلك نحو «هل من رجل في الدار؟ فإن

«رجل» نكرة أريد بها الجنس وعندما زيدت «من» قبلها صارت نصا في ذلك ومؤكدة له؛

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ١٦٠/٢، وحروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن. بحث الدكتور عبدالرحمن تاج

ص ٢٤ - ٢٥. وفي هذا جواب لقول الرضي في شرح الكافية ٤/٤٣٣ «ويلزمهم أن يعدوا - على هذا - إن» ولام الابتداء وألفاظ التوكيد... ولم يقولوا به».

(٢) ينظر: الخصائص ٢/٢٨٤، وسر الصناعة ١٣٣.

(٣) الرضي على الكافية ٤/٤٣٣، وينظر: الأشباه والنظائر ١٦٢/٢، وينظر: أغراض الزيادة الفقرة (١٠) وما بعدها.

(٤) ذكر الدكتور فخرالدين قباوة في تحقيقه شرح الكافيحي لقواعد الإعراب مجموعة كبيرة من الأغراض بإيجاز فقد اكتفى بذكر الغرض دون شرح أو تمثيل له، ومنها ما لم أذكره هنا وهو «التنصيص على الأولوية» و«التعليق» و«الوصل»، ولم أجد لها أمثلة لذلك تركتها، ينظر هامش شرح قواعد الإعراب ص ٥٢١. ومحاولتي هذه هي المرة الأولى - فيما رأيت - التي تذكر فيها أغراض الزيادة بهذا الاستقصاء والتمثيل.

(٥) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ١/٤١ - ٤٢١/٢، وإعراب النحاس ٤/١٧٥، ونتائج الفكر ٧٥، وأسرار العربية

لأنها - أي الجملة - كانت تحتل السؤال عن واحد قبل دخولها.<sup>(١)</sup>

٣:٢ - رفع احتمال عدم الاشتراك في الحكم وذلك نحو: ما جاء زيد ولا عمرو، فإن «لا» << وإن عدت زائدة، لكنها رافعة لاحتمال مجيء أحدهما دون الآخر >><sup>(٢)</sup>، وتسمى «لا» هذه المحققة<sup>(٣)</sup>، لأنها حققت أن الثاني لم يأت أيضاً، ولو كانت العبارة بدونها لاحتل أن المقصود نفي مجيئهما مجتمعين.

٤:٢ - الفصل، والتفريق بين الخبر والنعت كما في ظننت زيدا هو الغائب - بنصب «الغائب» - والعرب تزيد ضمير الفصل لتدل على أن ما بعده خبر لما قبله أو في حكم الخبر وليس نعتا له.<sup>(٤)</sup>

ومن هذا أيضاً زيادتهم «من» الجارة فرقا بين الحال والتمييز في نحو حسبك به من ناصر، ولله دره من فارس، وقد علل ابن يعيش دخول «من» في التمييز وهو ليس جمعا بإرادة التفريق بين الحال والتمييز في مثل هذا لأن «ناصر» و«فارس» تصلحان للحال فقال ما نصه << أنت لا تقول هو أفره منك من عبد، ولا عندي عشرون من درهم، بل ترده عند ظهور «من» إلى الجمع نحو: «من العبيد» و«من الدراهم»، فالجواب [أي: عن لم جاز «من ناصر» ولم يجز «من عبد»] أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأثروا بـ«من» لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك إذا قلت: ويحه رجلا، ولله دره فارسا، وحسبك به ناصرا، جاز أن تعني «في هذه الحال»، فلما كان قد يقع فيه لبس مشتبهين فصل بينهما بدخول «من» >><sup>(٥)</sup>.

وهذه الأغراض الثلاثة التي هي: الاستغراق، ورفع الاحتمال، والفصل والتفريق، داخله تحت غرض أكبر وهو منع الالتباس.

(١) ينظر: رصف المباني ٣٨٩، والجنى ٣١٦، وزيادة «من» الفقرة ٢٥ من المقدمة.

(٢) الرضي على الكافية ٤/٤٣٦.

(٣) ينظر: ابن يعيش ٨/١٣٧، والتخمير ٤/١١٧.

(٤) ينظر ما في هذا البحث من زيادة ضمير الفصل.

(٥) ابن يعيش ٧٣/٢، وينظر أصل لهذه الفكرة في: معاني الفراء ١٠٣/٢ - ١٠٤، وزيادة «من» الفقرة ١:٢.

٥:٢ - التثنية على وصف لائق، وهو على أضرب:-  
 فقد يكون المراد التفخيم والتهويل ، كقول أنس بن مُدْرِكة: (١)  
 عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يُسود من يسود  
 وقد يكون المراد التحقير نحو : وهل أعطيتني إلا عطية ما، وقد يراد التنويع نحو ضربته ضربا  
 ما ، أي: نوعا من الضرب. (٢)

٦:٢ - التعجب : وعليه حمل أبو بكر الأنباري زيادة الواو في جواب الشرط - عند  
 من قال بزيادتها - نحو قوله تعالى ﴿فلما أسلما وتلّه للجبين وناديناه﴾ الصافات/١٠٣-١٠٤ - فهي  
 كما يرى مزيدة للتعجب من هذا الجواب. (٣)

٧:٢ - اللصوق أي لصوصق الصفة بالموصوف وذلك نحو مررت بزيد وصاحبك، إذا  
 كان الصاحب هو «زيد» وقد قال بهذا الزمخشري. (٤)

٨:٢ - السرعة وذلك معنى زيادة «أن» بعد «لما» عند بعضهم نحو ﴿ولما أن جاء البشير  
 ألقاه على وجهه﴾ يوسف/٩٦- فقد >>زعم الزمخشري والأستاذ أبو علي أنه ينجرُّ مع التوكيد  
 معنى آخر وهو أن الجواب يكون بعقب الفعل الذي يلي «أن» فينبه على السبب والاتصال ،  
 وما ذهب إليه لا يعرفه كبراء النحويين >> (٥)، ونص الزمخشري كما يلي >>«أن» صلة أكدت  
 وجود الفعلين مترتبا أحدهما على الآخر وفي وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما جدا  
 في جزء واحد من الزمان >>. (٦)

(١) في الكتاب ٢٢٧/١، والجني ٣٣٤، والخزانة ٨٧/٣.

(٢) ينظر: الجني ٣٣٥، وزيادة «ما» الفقرة ٥٥ من المقدمة.

(٣) ينظر: شرح القوائد السبع ٥٥، وفي هذا جواب للشيخ الدكتور عبدالرحمن تاج حين قال: إن زيادة الواو يلزم  
 منها أن تكون لغير معنى وأنها لغو لا قيمة لها فيه، وبني على هذا إنكاره لزيادتها. ينظر: الواو التي قيل إنها زائدة  
 وليست كذلك بحث له ص ٢١٧. كما ينظر ما في هذا البحث من زيادة الواو.

(٤) ينظر: الكشف ٣١٠/٢، والخزانة ٣٨٢/٢ - ١٥٠/٦، وينظر: زيادة الواو الفقرة ٢-٢.

(٥) الارتشاف ٤٢٣/٢.

(٦) الكشف ١٩٠/٣، وينظر: المغني ٥٢.

٩:٢- تضمين كلمة معنى أخرى ، وذلك زيادة الباء في فاعل «كفى». قال الزجاج عنها في نحو: كفى بالله شهيدا: إنها >>دخلت لتضمن «كفى» معنى «اكتف» وهو من الحسن بمكان<<<sup>(١)</sup>.

١٠:٢- إصلاح اللفظ وتزيين العبارة، وذلك نحو زيادة الباء في : أحسن بزید<sup>(٢)</sup>، ومن ذلك عند المالقي ضربته ضربا ما ، فهي لإصلاح اللفظ >> إذ هي زائدة في الأصل على الكلمة، وأفادت فيها معنى يزول بزوالها، فهي كالألف واللام في «الذي والتي واللات والعزى والآن» لأن تلك الأسماء معارف لغيرها وإنما لزم اللفظة لتصلحها، ولمعنى آخر<<<sup>(٣)</sup>، فهذا مما جمع الغرضين المعنوي واللفظي.

١١:٢- الكف، مثل دخول «ما» على «إن» وأخواتها و «رُب» وكاف التشبيه، في أكثر الأحوال<sup>(٤)</sup> نحو وإنما محمد رسول الله ﷺ.

١٢:٢- التسليط، وهي التي تتصل ببعض الأدوات غير العاملة فتعمل الجزم بعد دخول الحرف الزائد نحو دخول «ما» على «إذ» في : إذ ما تخرج أخرج<sup>(٥)</sup>.

١٣:٢- التهيئة ، أي تجعل العامل يدخل على ما لم يكن يدخل عليه قبل ذلك نحو : قلما يقول ذلك أحد، وطالما فعلت ذلك، فالأصل أن الفعل لا يلي الفعل<sup>(٦)</sup>.

وهذه الأغراض التي ذكرها العلماء كثير منها لا يظهر لأمثالنا وإنما هي أمور يدركها أهل اللغة الأصليون أو من استطاع من خلال الدربة والمران أن يصل بملكته اللغوية إلى قريب من ذلك، وهذه حال كثير من الأساليب اللغوية فلا يصح إنكار الفروق التي بينها بحجة أننا لا

(١) المغني ١٤٤، وينظر: الدر ٥٨٦/٣، وفي المحرر ١٣٧/٤: أنها بينت الأمر في صورة الخير.

(٢) ينظر: المغني ١٤٤، وقال الفراء في المعاني ٢٢١/٣ >>ولكن الشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر<<.

(٣) رصف المباني ٣٨٣.

(٤) ينظر: الجنى ٣٣٣، والمغني ٤٠٣، وزيادة «ما» الفقرة ٢٥ من المقدمة.

(٥) ينظر: الأزهية ٩٨، والجنى ٣٣٦، وزيادة «ما» الفقرة ٤٤.

(٦) ينظر الأزهية ٨٨ - ٩١، والجنى ٣٣٥، والمغني ٣٣٥.

نجدها. وقد ذكر السيوطي أن بعض العلماء سئل >> عن التأكيد بالحرف [أي زيادته] وما معناه إذ إسقاطه لا يُخل بالمعنى؟ فقال: هذا يعرفه أهل الطباع، يجدون من زيادة الحرف معنى لا يجدونه بإسقاطه، قال: ونظيره العارف بوزن الشعر طبعا إذا تغير عليه البيت بنقص أنكره وقال: أجد في نفسي خلاف ما أجدها في إقامة الوزن، فكذا هذه الحروف تتغير نفس المطبوع بنقصانها ويجد في نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانها>> (١).

ومن الغريب أن يجد المرء باحثا يقول: في >> يقيني أن هذه الزوائد لم تكن معروفة، ولم يكن لها وجود عند أولئك الذين نزل القرآن فيهم... بل كان كل حرف من حروف القرآن الكريم تعمل في نفوسهم عملها (٢)... وأستطيع أن أجزم أن القول بوجود الزوائد إنما ظهرت [هكذا] بعد وجود مذاهب النحويين وبعد أن كثر التراشق والتشاد المذهبي بين الكوفيين والبصريين>> (٣).

ومصدر الغرابة الخلط بين الاستعمال والتقعيد فكأنه يريد من العرب إدراك القواعد التي يتكلمون بها، وهذا ما لا يقول به أحد - ولا عبرة بما ذهب إليه ابن فارس من أنهم كانوا يعرفون ذلك - ومن جهة ثانية فإنه يلزم النحاة بأن يجعلوا الزائد لا قيمة له مطلقا وهو ما لم يقولوه.



(١) معترك الأقران ١/٣٣٧ - ٣٣٨.

(٢) هكذا. والصواب يعمل عمله.

(٣) مشكلة الحرف الزائد رسالة دكتوراه لفارس فندي بطابنة مقدمة إلى جامعة عين شمس عام ١٤٠٩ هـ ص ٣١ -



## ثالثاً : دورهما في القواعد النحوية

### ١- الحاجة إلى التقدير عند النحاة :-

عندما بدأ اللغويون تسجيل كلام العرب محاولة منهم للتعرف على طريقتها في تأليف الكلام اتجهوا إلى البيئات التي رأوا أنها تمثل العربية الصافية ووجدوا ذلك متمثلاً في القبائل التي تسكن وسط الجزيرة العربية والتي تشبه أن تكون معزولة عن الأمم غير العربية وهذه القبائل الفصيحة - وإن اختلفوا في حصرها- تختلف فيما بينها في طريقة الكلام خلافاً لا يخرجهم عن كونهم يتحدثون بلغة واحدة فهو ليس اختلاف تضاد، ولذا ذكر على سبيل المثال الخلاف بين الحجازيين والتميميين.

وجمع النحاة كل ما وصلوا إليه من كلام هؤلاء الفصحاء الذي قيل خلال فترة زمنية معينة وهي -تقريباً- أواخر القرن الثاني فيما يخص عرب الحواضر، وأما عرب البوادي فقد سمع منهم إلى نهايات القرن الرابع. فاجتمع عندهم<sup>(١)</sup> عدد كبير من «المعطيات» الشواهد اللغوية التي تمثل الظاهرة التي أرادوا رصدها وتحديد آلية عملها، وباستقراء هذه الشواهد وجمع المتآلف والنظائر بعضها إلى بعض أمكن وضع قواعد العربية.

وكان من الطبيعي أن توضع القواعد بناء على الأساليب الكثيرة الفاشية على الألسن، وأما ما خالف الأكثر فكان لهم بصده طريقتان أولهما رفضه وإنكاره وهذا لا يمكن إذا كان الرواة ثقات وهو الغالب وإلا ناقضوا أنفسهم، والطريق الثاني قبوله -وهو ما حصل- فاحتاجوا إلى تأويله بما يجعله موافقاً للقواعد العامة، أو جعله من المسموع الذي لا يقاس عليه عند عدم إمكان التأويل.

وكما حصل تنوع واختلاف بين لهجات القبائل المختلفة وقع تنوع في صياغة العبارة الواحدة عند المتكلم الواحد باختلاف الظروف المحيطة التي يعتمد عليها المتكلم في تغيير عبارته تقديماً أو حذفاً أو زيادة.

---

(١) لا يعني هذا أن القواعد وضعت دفعة واحدة ولا أن هذه الشواهد كانت معطاة في وقت واحد، ولكن يقصد به أنه قد تكون واجتمع كثير منها شيئاً فشيئاً قبيل عصر سيوية مثلاً، ثم استمر السماع في البوادي بعد ذلك.

## ٢- القول بالتقدير يعتمد على وجود بنية أساسية للجملة :

وجد العلماء أن كلمات نحو «قول، قال، قائل، مقول» ذات أصل وجذر واحد هو «ق ول» فقلبت الواو ألفا في «قال» وهمزة في «قائل» وحذفت -هي أو واو مفعول - في «مقول» فهذه صيغ مختلفة ظهرت بها الكلمة كلها ترجع إلى جذر واحد.

وكما وجدوا ذلك في المفردات وجدوا أن للتراكيب العربية أصولا وطرقا خاصة في التأليف، فالجملة عموما لا بد لها من ركنين هما المسند والمسند إليه أي الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر. والجملة الشرطية والقسمية تتكونان من جملتين، فالشرطية تتكون من جملة الشرط وجملة جوابه، والقسمية من جملة القسم وجملة جوابه.

فإذا كان الأصل أن يقال مثلا : محمد أخي، فإن هذه الجملة المكتملة العناصر يمكن أن تظهر على النحو التالي:

١- محمد ، على أنه جواب لـ «من أخوك» ؟

٢- أخي ، على أنه جواب لـ «من محمد»؟

٣- نعم، على أنه جواب لـ «هل محمد أخوك»؟

ففي المثالين «الأول والثاني» حذف عنصر من أصل الجملة اعتمادا على ظهوره في السؤال. وحذفت الجملة بركنيها الأصليين في «المثال الثالث» لذلك أيضاً.

وإذا كان الأصل عند إرادة النفي أن يقال : ما محمد أخي، فإنها قد تأتي مثلا على النحو التالي : ما محمد بأخي

فتزاد الباء في الكلام، وهي لا تفيد معنى جديدا لم يكن موجودا قبل دخولها بل أكدت مضمون الجملة الذي هو النفي.

هذان المثالان يظهران أن الجملة لا تأتي دائما على صورة واحدة، وخروج التراكيب وظهورها على غير صورتها الأصلية أمر حاصل تدعو إليه ظروف الكلام من إيجاز وتأکید ووجود الدليل<sup>(١)</sup> ويكشف هذا الخروج إدراك البنية الأساسية للجملة المأخوذة من استقراء هذا

(١) ينظر: شروط الحذف وأسبابه وأغراضه، وأغراض الزيادة فيما سبق.

التركيب في كلام العرب وطريقتها عموماً في تركيب الكلام وربط أجزائه وترتيبها بالقياس عليها يعرف مدى التغير الحاصل عن الأصل، ولا يمكن القول <<بأن أحد العناصر محذوف إلا إذا كانت البنية الأساسية تقتضي تركيب الجملة على نحو معين... فالبناء الظاهري تعبير تقتضيه ظروف الموقف عن البنية الأساسية وقد يتطابقان معاً، وقد يختلف البناء المنطوق استجابة لمتطلبات عديدة ولكن هذا الاختلاف لا يكشفه ولا يحدده إلا مراعاة البنية الأساسية في تحليله وتفسيره... وليس التأويل في النحو العربي إلا محاولة للتوفيق بين البناء الظاهري والبنية الأساسية برد البناء المنطوق إلى قوانين البنية التي يحددها النظام اللغوي لتركيب الجملة>>.<sup>(١)</sup>

ودور النحاة اكتشاف القوانين التي تحكم التراكيب المختلفة، وهم عندما يقولون بوجود حذف أو زيادة في تركيب ما إنما يعتمدون على الأساليب العربية وقياس الغائب على الشاهد.

والنحاة لم يتفقوا على تفاصيل البنية الأساسية لكل الجمل، وذلك راجع إلى وفرة المسموع لدى بعضهم والقدرة الذهنية له والأصول العامة التي بنى عليها منهجه النحوي، ويظهر مثل هذا الخلاف جلياً في مواضع الحذف الواجب.

فيذهب الجمهور إلى أن فعل الشرط محذوف في نحو: إن زيد جاءك فأكرمه؛ بناء على قاعدتين أو لاهما: أن بنية أدوات الشرط الأساسية أن تتصل بها الأفعال، وثانيتها: أن بنية الجملة الفعلية الأساسية يتأخر فيها الفاعل عن الفعل ولا يتقدم عليه.

وبناء على هذا فإن البنية الأساسية تقتضي أن يقال: إن جاءك زيد فأكرمه، ولكن لما كان المنطوق فيه اسم متصل بأداة الشرط قدروا فعلاً رافعاً له، ليحفظوا ويبقوا لأداة الشرط اختصاصها بالدخول على الأفعال، ويحفظوا للفعل رتبته المتقدمة على الفاعل؛ لأن <<إبقاء الشيء على ما استقر له أولى>><sup>(٢)</sup> ولأن الأشياء يحكم عليها بأكثر أحوالها.<sup>(٣)</sup>

على أن بعض النحاة ذهب إلى جواز كون «زيد» في المثال السابق مبتدأ خبره الجملة

(١) في بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبداللطيف ص ٣٠٤ - ٣٠٦.

(٢) شرح ابن عصفور للجمل ١/٢٣٠، وينظر ١/٤٢٧.

(٣) ينظر: معاني الفراء ١/١٣٩، والدر ٧/١٦، والهمع ٢/١٧.

بعده وذلك في حال ما إذا كانت أداة الشرط «إن» أو «إذا» معللا ذلك بكثرة وروده عن العرب.

فعند هذا الفريق هناك بنيتان أصليتان للجملة الشرطية المبدوءة بـ «إن» و «إذا» فالمسألة عندهم تدخل في باب الجواز.<sup>(١)</sup>

وليست التقديرات كلها نابعة من مجيء الكلام على خلاف القواعد فإن هذه الصورة قليلة الوجود بالنسبة إلى المواضيع التي يكون المعنى فيها محتاجا ومفتقرا إلى التقدير وتكون أساليب العربية تظهر المقدر في مواضع أخرى. وإنما تختص الصورة الأولى - أي التي يخالف فيها ظاهر الكلام القواعد - بالتقديرات التي يكون دليلها الصناعة والحدق بكلام العرب، وإرادة جعل القاعدة عامة تشمل أكبر عدد ممكن من كلام العرب. وهذه التقديرات كلها ترجع إلى مخالفة المنطوق للبنية الأساسية للجملة واقعية كانت هذه البنية أم مفترضة مستنبطة من فهم عموم كلام العرب.

### ٣- التعامل مع القليل غير المطرد :

#### ٣:١- القليل لا يمكن أن يعامل معاملة الكثير في كل شيء:-

إن النحاة يحترمون كل ما ورد عن العرب الموثوق بفصاحتهم يستوي في ذلك الكثير الشائع والقليل النادر ولكن المنهج التعييدي لا يمكن أن يجعلهما في درجة واحدة عند إرادة وضع القواعد فكان صحيحا جعلهم الكثير هو المصدر الذي تؤخذ منه وتبنى عليه الضوابط النحوية ولا يمكن أن تعارض وتنقض القواعد بالقليل. يقول ابن السراج <<اعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرده في جميع الباب لم يُعَنَّ بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرده في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم.

فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه >>.<sup>(٢)</sup>

(١) ينظر: تفصيل لهذا كمسألة جزئية في: حذف الفعل دون مرفوعه الفقرة (١١).

(٢) الأصول ٥٦/١ - ٥٧ - وقوله «استهواه أمر غلطه» هو ما يعرف بالتوهم ولا يريد تخطئة الفصحاء الذين قال عنهم قبيل قليل «ترضى عربيته». والله أعلم.

### ٣:٢ - أساليب التأويل النحوي:-

كان على النحاة بالنسبة لهذا الخارج عن الإطراد تأويله بما يجعله متفقا مع القواعد العامة التي وضعت بناء على الكثير، والتأويل يتم من خلال إعادة صياغة العبارة المنطوقة على وفق ما يقتضيه البناء الأساسي «الغالب على العربية» فيزعمون أن فيها حذفاً لعنصر ما أو زيادة لآخر أو أن ترتيب الكلام ليس على هذا الظاهر، فعلى سبيل المثال فإن الكثير الوارد عن العرب مجيء «كان» وبعدها اسم وسمع منهم «كان يقوم زيد» فإما أن تغير القاعدة وإما أن يخرج «يؤول» هذا القليل بما يوافق الكثير وهو التصرف السليم. فقال النحاة «كان» لا يليها الفعل وأما ذلك المسموع فإن ترتيبه الأصلي «كان زيد يقوم» فـ «زيد» اسم «كان» مؤخر وليس فاعل «يقوم»<sup>(١)</sup>، فبقي لكان - بناء على هذا التأويل - اختصاصها بالدخول على الأسماء.

وليس كل مسموع قابلاً للتأويل وما كان كذلك حمل على أنه من القليل أو الشاذ الذي لا يقاس عليه<sup>(٢)</sup>، أو من الضرورة التي مجالها الشعر.

وقد يكون التركيب غير مؤول عند نحوي - أي : لم يجد له تأويلاً أو لم ير داعياً إلى ذلك فيدخله في المسموع الذي لا يقاس عليه، ثم يأتي بعده من يؤوله ويدخله إلى مجال العام، من هذا المثل الوارد عنهم «عسى الغوير أبوسا».

فانتصاب «أبوسا» عند سيبويه بكونه خبر الـ «عسى» على خلاف الأصل إذ خبرها - ككل أفعال المقاربة والرجاء والشروع - يكون فعلاً مضارعاً، فهو من المسموع الذي لا يقاس عليه.

وذهب المبرد إلى جعل التقدير: أن يكون أبوسا، فقدر ناصب «أبوسا» فعلاً محذوفاً ليحفظ للقاعدة اطرادها.<sup>(٣)</sup>

وأساليب التأويل النحوي والتعامل مع القليل تندرج تحت ما يلي:-<sup>(٤)</sup>

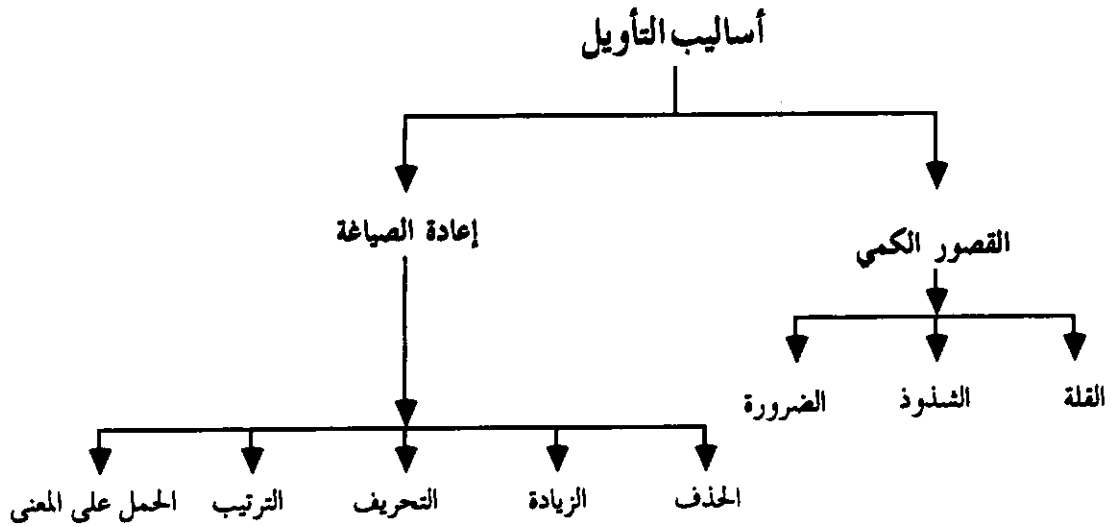
(١) ينظر: الخصائص ١/٢٧٤.

(٢) ينظر: الاقتراح ص ٤٦-٤٧.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/٧٠، وظاهرة التأويل للخثران ص ١٠٦، وخرجت على غير ذلك مما يتفق مع القاعدة. ينظر: الخزانة ٨/٣٢١.

(٤) ينظر: نشأة النحو ١١٣، وأصول التفكير النحوي ٢٦٥-٢٨٨، ومنه أخذ هذا التقسيم مع حذف الأسلوب =

- ١- دعوى القصور الكمي، ويشمل القول بالقلة والندرة والشذوذ والضرورة، وهذا حين لا يجد النحوي تخريجا يحمل عليه التركيب.
- ٢- دعوى إعادة صياغة التركيب، وتشمل القول بالحذف والزيادة، والتقديم والتأخير، والتحريف<sup>(١)</sup>، والحمل على المعنى. ويمكن رسمها على الشكل التالي :-



الذي سماه «دعوى الاختلاف النوعي» أي أن درجة فصاحة النص المهمل تكون أقل من الذي وضعت عليه القاعدة حين تساويهما في الكثرة ومنه حمل الكلام على الضرورة. والصواب أنه لا يوجد شيء اسمه «الاختلاف النوعي» في غير الضرورة؛ لأن النحاة لا يهتمون أصلاً بما قصرت درجة فصاحته، والألفاظ التي مثل بها هنا هي من باب المفردات لا التراكيب وكونها وصفت بالحوشية أو الغريبة أو الشاردة عائد إلى قلة استعمالها. ويشهد لهذا أن السيوطي حين أورد أقوال العلماء في عدم الفصاحة وأنها تعني قلة الاستعمال أو تناثر الحروف أو الابتذال قال «والتحقيق أن المخل [أي بالفصاحة] هو قلة الاستعمال وحدها». المزهر ١/١٨٨، فظهر أن هذا الأسلوب يرجع إلى السابق.

(١) التحريف هو القول بتغير الحكم لتغير وتحريف حصل في الأداة نحو الفرق بين إن ولكن مشدّتين ومخففتين.

## رابعاً: الموقف من الحذف

### ١- موقف القدماء :

لا خلاف بينهم في القول بالحذف إما لحاجة المعنى إليه أو لحاجة المبنى ليستقيم مع طريقتهم العامة في تأليف الكلام، وإنما اختلفوا في بعض جزئيات الظاهرة كالقول بالتقدير أو عدمه في : أمحمد جاءك؟، وكتقدير المحذوف الذي تعلق به الجار في : محمد في الدار، هل هو: استقر أو مستقر أو يحتمل الوجهين.

واشتهرت في أربعمائة القرن العشرين -الذي نعيش أو آخره- آراء ابن مضاء القرطبي<sup>(١)</sup> التي دونها في كتاب صغير اسمه «الرد على النحاة» وأهم ماجاء فيه دعوته إلى إلغاء العلل الثواني والثالث والعامل والقول بأغلب أنواع الحذف.

فقال بإلغاء القول بالعامل لأن الذي يعمل في الحقيقة هو المتكلم لا الفعل أو الحرف ونسب هذا لابن جنى<sup>(٢)</sup>، وزعم أن الإجماع منعقد من النحاة على أن الكلمات يعمل بعضها في بعض حقيقة وعقب قائلاً إن هذا لا يقول به عاقل<sup>(٣)</sup>.

ثم نجده وهو الداعي إلى إلغاء العامل يقترح استبدال مصطلح «التعليق» بمصطلح «العمل» فكأنه يغير لفظاً بآخر ولا يأتي بجديد فقال عند كلامه على التنازع <<فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول «علقت» ولا أقول «أعملت» والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات وأنا استعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين>><sup>(٤)</sup>.

(١) هو أحمد بن عبدالرحمن اللخمي توفي بأشبيلية ٥٩٢هـ. قارئ محدث فقيه نحوي له الرد على النحاة وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. ينظر: البغية ١/٣٢٣.

(٢) ينظر: الخصائص ١/١٠٩-١١٠، وقد نقل بعض كلامه وترك بعضاً مثل قول ابن جنى قيل ذلك مباشرة: <<ولمّا قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه... وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به>>.

(٣) ينظر: الرد على النحاة ٦٩-٧٠، والواقع أن النحاة يعرفون أن المتكلم هو العامل، وما ذهبوا إليه هو سبب ذلك العمل بعينه دون آخر كاجتماع ذهب محمد، أو ذهب إلى محمد. أي: لماذا رُفِع في الجملة الأولى وجرُّ في الثانية. ينظر الكتاب ١/٧٠-١/٧٩-٨٠، ومقدمة الرد للبتا ص ٤.

(٤) الرد على النحاة ٨٥، ومعلوم أن متعلّق شبه الجملة هو العامل فيه، فلا جديد في المضمون.

وأما عن التقديرات فإنه قسم المحذوفات إلى أنواع: (١)

١- محذوف لا يتم الكلام إلا به، وحذف لعلم المخاطب به، وظهوره يتم الكلام نحو:

زيد، في جواب من جاءك؟

٢- محذوف لا حاجة إلى القول به بل الكلام تام المعنى دونه، وظهوره في الكلام

عبي، نحو: أزيذا ضربته؟ على تقدير: أضربت زيدا ضربته؟ فهذه >> دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لـ«زيد» من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر... وياليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: أزيدا مررت بغلامه؟ >>. (٢)

٣- محذوف إذا ظهر غير المعنى عما كان عليه، ومثل له بقولهم إن النداء على تقدير

فعل محذوف وجوبا نحو: يا عبدالله، أي: أدعو عبدالله فلو ظهر لصار الكلام خبرا ولم يكن إنشاء.

وقد أنكر القول بالتقدير في القسمين الأخيرين ويؤخذ على قوله رحمه الله (٣)، أنه لم

يقدم تفسيره البديل والمتفق، مع عموم طريقة العرب في الكلام، على أن أمر الاشتغال لا يحتاج إلى كل هذا الهجوم فالنحاة قد اختلفوا في تفسيره ومن الممكن الأخذ بما ذهب إليه الفراء من جعل الفعل ناصبا للثنين في باب الاشتغال فتكون حالة خاصة. (٤)

وأما ما قاله عن أسلوب النداء فغير ملزم؛ لأن الإنشاء قد يكون في صورة الخبر كما في

(١) ينظر الرد على النحاة ٧١-٧٣.

(٢) الرد على النحاة ٧٢. ووجه العي أن العرب لم تظهره ولو مرة واحدة في كلامها. على أنه يناقض نفسه حين يقول بالتقدير في التنازع والتحذير، وهما من الحذف الواجب، ينظر الرد ص ٧١ و ٨٦.

(٣) مع الاعتراف بأن بعض المسائل التقديرية قد جانب الصواب، وقد اختلفوا في القول بوجود الحذف، ولكن المنهج العام الذي حكم القول بالتقدير سليم وله ما يبرره من كلام العرب.

(٤) ينظر معاني الفراء ١/١٩٨-١/٢٣٩-٢/١٨، وينظر حذف الفعل دون مرفوعه الفقرة (١)، وقد ذهب ابن الطراوة (ت ٥٢٨)، إلى أن المتقدم منصوب بما سماه «القصده» أي إرادة التخصيص والتقديم، ينظر مقدمة الرد ٢٣.

ومن المعاصرين يذهب د. خليل عمارة إلى أنه مفعول به مقدم والضمير توكيد له زيادة في الاعتناء به، متجاوزا بذلك القاعدة التي تقول إن الظاهر لا يؤكد بالضمير، ينظر: في التحليل النحوي ص ٢٦٠-٢٨٨.



«بعتك هذا» إذا أردت إنشاء البيع، وكما في : أقسم بالله إن محمدا لرسوله، فأنا أنشيء ولا أخبر، وكذلك «أدعو» المقدر عندهم في النداء لإنشاء لإخبار ، على أن منهم من يرى أن الناصب هو الحرف ولا تقدير في المسألة.<sup>(١)</sup>

هذه هي أهم أركان دعوة ابن مضاء التي لم يلتفت إليها لأنها جاءت والنحو العربي بناء مكتمل قوي، ولا يمكن نقض ذلك البناء بالاعتماد على بعض الجزئيات كالتقدير في التنازع أو الاشتغال أو الاختصاص مهما سلّم بأنهم اخطأوا فيها. والسبب الثاني أنه لم يقدم بديلا لما يريد هدمه وهذا المطلب يطالب به كل من أراد ذلك<sup>(٢)</sup>. وقد سمح النحاة الأوائل لكل من يأتي بعدهم أن يقول ما يراه أوجه في تعليل وتفسير كلام العرب.<sup>(٣)</sup>

## ٢- موقف المحدثين :

الذين تناولوا التقدير في النحو العربي في العصر الحديث يمكن تقسيمهم قسمين كبيرين هما الوصفيون والتحويليون:<sup>(٤)</sup>

١:٢- أتباع المنهج الوصفي، ويهتم هذا المنهج بدراسة اللغة كما هي مستعملة في زمن واحد ومكان واحد، دون محاولة للتعليل بل الاكتفاء بالوصف الشكلي دون التركيز على جانب المعنى فهو عندهم وسيلة وليس غاية.<sup>(٥)</sup> ظهر أولا على يد عالم اللغة السويسري دي سوسير في أوائل القرن ثم استمر في التطور على يد إدوارد ساير ثم اللغوي الأمريكي

(١) ينظر : الارتشاف ١١٧/٣.

(٢) ويمعج المرء لتعليل جاء به بعض الباحثين لهذا الإهمال وقال إنه أهمل لأن الناس أعداء لكل جديد بطبيعتهم، ولأن كتبه - التي كتبها لبناء النحو العربي على شكل مغاير- «يحتمل» أن يكون الروم قد أحرقوها في إحدى هجماتهم على أُلْمَرِيَّة١١ ينظر أصول النحو العربي ص ٤٤.

(٣) ينظر عبارة الخليل المشهورة في الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٦.

(٤) وقد ظهرها في العالم العربي بعد النصف الثاني للقرن العشرين الميلادي، وأما ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من إلغاء العامل ومنع التقديرات والعلل فهو امتداد لكلام ابن مضاء. ويقارن بما في «إحياء النحو» ٣٤-٣٥ عن التقدير، وعن العامل ٣٢ و٣٩-٤١ و١٥١-١٥٢ و١٩٤-١٩٥.

(٥) ينظر معجم علم اللغة النظري ص ٧١. والحذف والتقدير عند سيوييه ص ٢٥٣.

بلومفيلد الذي ظلت آراؤه مهيمنة فترة طويلة من الزمن حتى بدأت سيطرة التحويليين ومما قاله هذا الأخير - فيما يعيننا هنا- أن اهتمام اللغوي ينصب على ما يسمعه من الأصوات المنطوقة ولا علاقة له بغير الظاهر، ولو كان مثيراً «سبياً» إذ يرى أن الكلام استجابة لمثير خارجي أي أن الكلام رد فعل ولكن لا ينبغي للباحث أن يلتفت إليه بل يركز على الجوانب الشكلية، «وبذا فإنه يتجنب الخوض في المعنى الدلالي للنص اللغوي المدروس؛ لأنه يرى أن المعنى الدلالي هدف ليس من اليسير تحقيقه بما هو موجود من سبل المعرفة آنذاك»<sup>(١)</sup>، نظراً لسيطرة الجانب الشكلي والآلي على فكره وربما لو ذهبنا أبعد من ذلك لقلنا إن كل المنهج الوصفي هو نتاج طبيعي للفكر الأوروبي في ذلك العصر الذي اعتمد الفلسفة الوضعية وبما أن المعنى غير متجسّم فدراسته لا تكون علماً عندهم.

وسنعرض لبعض آراء الباحثين العرب في التقدير على وفق المنهج الوصفي :-

١:١:٢- بعض آراء الدكتور تمام حسان:-

١:١:٢-١- فساد القول بالعامل . قال << ولعل القاريء يرى أن النحاة هنا خرجوا في

محاجتهم عن شكلية اللغة إلى مضائق المنطق والفلسفة، وبنوا جدلهم على نظرية ظهر فسادها، هي نظرية العامل>><sup>(٢)</sup>.

١:١:٢-٢- التقدير ليس مأخوذاً من واقع اللغة بل هو إسقاط من الفلسفة فيرى أن

النحاة <<انساقوا أيضاً إلى التفكير في جوهر الجملة فاخترعوا فكرة تقدير ما غاب من هذا الجوهر، والتقدير بلية [هكذا] فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ولازال يتلى>><sup>(٣)</sup>.

١:١:٢-٣- إنكار وجود أصل وفرع في المفردات أو في التراكيب، لأنه <<مما يتنافى

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص ٤٨، وينظر: الألسنية المبادئ والأعلام، ٢٣٤، الحذف والتقدير عند سيويه ٢٥٣-٢٥٤. أي أن وسائل المعرفة-عنده- لا تمكن من دراسة المعنى بطريقة شكلية.

(٢) مناهج البحث في اللغة ٢١٣-٢١٤ قال محيلاً <<راجع الرد على النحاة لابن مضاء في نقض هذه النظرية>> أي أن المتكلم هو العامل حقيقة.

(٣) مناهج البحث في اللغة ٢٧.

مع المنهج اللغوي الحديث، فلا يطبق هذا المنهج اصطلاحات مثل «نائب الفاعل» لأن في ذلك تلميحاً إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعدما بني للمجهول، وليس ذلك كذلك»<sup>(١)</sup>.

٤:١:١:٢ - مؤاخذه النحاة على اتجاههم «الشكلي» فقد اهتموا بالعلامة الإعرابية وبأجزاء الجملة والتراكيب وأهملوا جانب المعنى وإذا تعرضوا له فعلى استحياء، وأن النحو محتاج - لذلك - أن يضم إليه علم المعاني.<sup>(٢)</sup>

٥:١:١:٢ - إنكار التقدير فيما سمي بالحذف الواجب فقال عن حذف الفعل وجوبا إن المعنى «في جميعه على غير تقدير الفعل»<sup>(٣)</sup>، وقال بالحذف الجائز ولكن بشرط القرينة اللفظية - وما زال المنهج الشكلي مسيطرا - قال «فالذكر قرينة لفظية والحذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا، ولا يكون تقدير المحذوف إلا بمعونة هذه القرينة»<sup>(٤)</sup>.

ويظهر بلمحة سريعة لمؤلفات هذا العالم - حفظه الله - أن وجهة نظره غير جامدة عند نقطة واحدة تماما - وهذا من طبيعة العلماء الصادقين الذين يبحثون عن المعرفة طيلة حياتهم - فمن هجوم شديد على التقدير والقول بوجود أصل وأن هذا لا علاقة له بالمنهج «العلمي»

---

(١) مناهج البحث في اللغة ٢١٥، فالمنهج لا يقبل مجرد التلميح إلى مثل هذا. بالمناسبة هذا أول كتب الدكتور كته ١٩٥٥م. وأما كتابه الثاني فقد خفت فيه حدة الهجوم لزيادة علمه حفظه الله بالنحو العربي عن ذي قبل، وسنعرض بعض أفكاره.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢، كان يرى أنهم خرجوا عن «شكلية اللغة» وهنا يلومهم على الاهتمام بالشكل دون المعنى. هذا مع العلم بأن علم المعاني خرج من الدراسات النحوية فهي المؤسسة له، ولم يتكون في مرحلة لاحقة متأخرة كما قال في ص ١٢. و «النحاة هم أصحاب الفضل الأول في نشأة البلاغة» أثر النحاة في البحث البلاغي ٧.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٩.

(٤) المرجع السابق ٢٢١ ومن الحذف الجائز عنده حذف الفعل في إذا زيد قام، لدلالة المفسر عليه ص ٢١٩، وغريب قوله بالتقدير هنا فقد كان يمكنه أن يجعله مبتدأ، إلا إذا كان لا يرى وقوع الاسم بعد «إذا» وهذا يعني وجود تركيب أصل وهذا فرعه.

كما كان يستطيع جعله فاعلا مقدما إلا إذا كان لا يرى تقدم الفاعل على الفعل وهذا فيه ما في السابق من الخروج على الشكلية.

وأخيراً فإن الحذف في مثل هذا التركيب واجب لا جائز إذ لم يسمع من العرب ظهور المقدر.

ويقصد به الوصفي، نجده بعد ذلك في أهم كتاب له - كما يرى - يجيز القول بالتقدير والحذف لوجود القرائن اللفظية.

ثم بعد ذلك في كتابه «الأصول» يعرض لأصل وضع الكلمة والجملة بتفصيل رائع استنبطه من أقوال النحاة وفي هذا الكتاب - تقريباً - كل التقديرات التي يقول بها القدماء ولم يعقب عليهم بهجوم أو رد<sup>(١)</sup> فقد سرد أقوالهم وأصولهم وقواعد التوجيه التي قالوا بها ولم يصرح بتبنيها.

وقد فهم بعض أن أفكار هذا الكتاب تعد تراجعاً منه وعدولاً عن آرائه السابقة، ولكن المؤلف يرفض مثل هذا الفهم. إذ لا يزال يرى أن ما جاء به في كتابه الثاني أسهل تطبيقاً وأبسط مما جاء به الأوائل وأنه حين قال بتضافر القرائن قد عصف بنظرية العامل<sup>(٢)</sup>.

#### ٢:١:٢ - بعض آراء الدكتور علي أبي المكارم<sup>(٣)</sup>

١:٢:١:٢ - التقدير النحوي على وجه العموم الدافع إليه إحساس النحاة بقصور القواعد التي وضعوها عن الواقع اللغوي. ولا يريد بهذا أنها لا تشمل كل المسموع - إذ هذا محال لتفاوته - بل يريد أنها سابقة للنظر في اللغة وكلام العرب، وتؤكد هذا أفكاره التالية.

٢:٢:١:٢ - النحاة حين قالوا بجواز حذف بعض العناصر أو ذكرها لم ينطلقوا من الواقع اللغوي الذي تنطق به النصوص بل الجواز اعتمد على مبدأ منطقي وهو أنه «لا يستحيل وجوده»!

٣:٢:١:٢ - تقسيم المحذوفات إلى جائز وواجب مبني على المنطق ولا علاقة له بالنحو أو اللغة عموماً.

٤:٢:١:٢ - لا يرى وجود محذوف فيما يطلق عليه الحذف الواجب.

(١) ظهرت كتبه المعنية على الشكل التالي:

مناهج البحث عام ١٩٥٥م، واللغة العربية معناها ومبناها ١٩٧٢م، والأصول ١٩٨١م، وينظر فيه على وجه

الخصوص كلامه على دليل «الاستصحاب» من ١٢٢-١٧١.

(٢) ينظر مقدمة الأصول ص ٥، فهو معجب بفكر الأوائل دون أن يتبناه.

(٣) ينظر أصول التفكير النحوي ٣٠٥-٣٠٦.

وإنما يرفض الوصفيون القول بالحذف الواجب بشدة لأنهم لا يلتفتون إلا إلى العناصر المملوطة<sup>(١)</sup> كما سبق التوضيح مع أنه مبني على قرائن يقولون بها ومنها قرينة التضام «التلازم» وذلك حين يطلب عنصر لغوي عنصراً آخر >> فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبني وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبني عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف >><sup>(٢)</sup>.

وصنيع النحاة في الحذف الواجب - باب الاشتغال مثلاً - معتمد على هذا أي على تلازم أداة الشرط والاستفهام والتحضيض مع الفعل ولكنه تعرض لهجوم شديد منهم رغم ذلك. وهذا يؤكد أن هؤلاء كانت عندهم أفكار جاهزة وتهم معدة فهم قد كونوا صورة ذهنية عن سلوك النحاة العرب قبل أن ينظروا في كتبهم جيداً ولكنهم أخذوا تلك الصورة والتهم من خلال النقد الذي وجهه الوصفيون الأوروبيون لنحوهم التقليدي فأخذها هؤلاء مبدأ كونياً عاماً وعدوها موجودة في كل منهج نحوي قديم فتعاملوا مع النحو العربي ليثبتوا تلك الأقوال، وليتهم اعتبروها فرضيات ثم نظروا أموجودة كلها في النحو العربي أم بعضها أم لا شيء منها؟ ولكنهم اعتبروها مسلمات وحقائق<sup>(٣)</sup>.

وهذا كله - فيما يظهر - نابع من عوامل وأمور قادمة من خارج اللغة ترجع إلى الظرف التاريخي الذي كتبت فيه هذه الأعمال<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر على سبيل المثال كلام الدكتور مصطفى جطل على هذا التقدير في «نظام الجملة» ٤٩٦/٢، وكتب عاهد

كريم الحريزي تحت عنوان «رفض نظرية التقدير» >> يتبين لنا أن نظرية التقدير غير واقعية؛ لأنها تجلب لكلام العرب ما ليس منه وترفض بعضه، أي أنها تتعارض مع أصول اللغة، وكل قاعدة تتعارض مع تلك الأصول بهذا الشكل مرفوضة بالبداهة والطبع، لذا فنحن نرفضها لذلك ولعدم واقعتها >>.

ينظر ص ٢٦٩ من الحذف والتقدير رسالة ماجستير قدمها إلى جامعة بغداد عام ١٩٦٧م.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٧.

(٣) للتأكيد يمكن مقارنة التهم التي ذكرها الأوروبيون بما ذكره الدارسون العرب. ينظر في هذا الصدد: النحو العربي

والدرس الحديث ص ٤٦-٥٣، وقضايا التقدير النحوي ١٤٥-١٦٢.

والغريب أن يكون بعض الأوروبيين يرى وجود التقدير في الكلام، ولكن يظهر أن العرب لم يطلعوا على جهود أولئك في هذا المجال. ينظر: قضايا التقدير النحوي ص ١٥٠-١٥١.

(٤) فمثلاً شاع كثيراً في تلك الأيام أمران :-

أ - عالمية الحضارة أي أن الصالح في مكان يصلح لكل مكان.

٢:٢ - أتباع المنهج التحويلي : وهم أتباع اللغوي الأمريكي نعوم تشومسكي الذي فرق بين «القدرة» و «الأداء» فالأولى يريد بها قدرة الإنسان على إنتاج عدد كبير من الجمل بواسطة عدد قليل من الحروف، وكذلك قدرته على فهم الجمل والحكم عليها بالصحة أو عدمها وإن كان يسمعا لأول مرة، بناء على قواعد اللغة التي يتكلم بها. وأما الأداء فهو استعمال الكلام أي الوجه الظاهر والمنطوق ، وهذا المنطوق قد لا يكون متطابقا تماما مع القدرة بل قد يكون فيه خروج على ذلك نتيجة عوامل السياق أو المقام. وبنى على هذا مقولتين أساسيتين هما البنية العميقة «التركيب الباطني» والبنية السطحية «التركيب الظاهر».

فالبنية العميقة هي الأساس الذهني المجرد لمعنى معين وهو التركيب الذي يحدد معنى الجملة فهو <<النواة التي لا بد منها لفهم الجملة وتحديد معناها الدلالي وإن لم تكن ظاهرة فيها>><sup>(١)</sup>.

والبنية السطحية هي المنطوق الظاهر وهي مرتبطة وآتية من البنية العميقة بواسطة عمليات «تحويلية» منها على سبيل المثال: الحذف والزيادة والترتيب.<sup>(٢)</sup> والباحثون العرب الذين يطبقون المنهج التحويلي يوافقون على الحذف؛ لأن المنهج الذي تبنيه يقول بوجود أصل «عميق» وفرع «ظاهر» للجملة.<sup>(٣)</sup>

ب - مركزية الحضارة الأوربية وأنها القمة التي وصل إليها التطور البشري ورفيه في كل الجوانب، وبالتالي فإن الحضارة العالمية هي الحضارة الأوربية وما صلح لها صلح لغيرها.

يضاف إلى هذا عامل اجتماعي وآخر شخصي:

أ - الواقع المادي المتخلف الذي يعيشه العالم الإسلامي.

ب - جهل أو - على أحسن تقدير - عدم معرفة كافية بالنحو العربي.

فنتج عن هاتين المسلمتين وهذين العاملين أن أخذ المنهج الأوربي كما هو دون تشذيب أو تنقيح ليطبق على العربية حتى يكتسب نحوها صفة العالمية فلويت أعتاق الظواهر حتى تدخل في إطار المنهج بالقوة.

وهذا الصنيع يذكر بقصة الأطفال عن حذاء «سندريللا» وقدم أختها.

(١) في نحو اللغة وتراكيبها ص ٥٨ وينظر معجم علم اللغة النظري ص ٦٦.

(٢) ينظر النحو العربي والدرس الحديث ١٤٠، وفي نحو اللغة وتراكيبها ٦٦، وقضايا التقدير النحوي ص ١٨٠-١٨٨.

(٣) ينظر المراجع السابقة، وفي بناء الجملة العربية ٣٤٦.

## خامسا: الموقف من الزيادة

### ١- إنكار وجود «الزائد» :

تذكر بعض المراجع أن من العلماء من أنكروا وجود الزيادة مطلقا وبالأخص في كلام الله سبحانه وتعالى لأن الزائد - عنده - هو الذي في حكم اللغو والاطراح ولا معنى له، وهذا أمر ينزه عنه كلام عقلاء البشر فكيف بكلام رب العالمين.

وقد نُسب ذلك لبعض العلماء تحديدا وأطلق أحيانا وكل النسب التي وقفت عليها وحققت القول فيها تكشف عدم صحتها، بل تعتمد على رد العالم للقول بالزيادة في مسألة ما من المسائل الجزئية فتجعل ذلك موقفا عاما له دون أن تحاول تتبع آرائه في كل المواضع أو في كثير منها.

ووجدت الرازي ينسب ذلك إلى أبي مسلم الأصفهاني فقال : «قال أبو مسلم: معاذا لله أن يكون في القرآن زيادة ولغو»<sup>(١)</sup>. ولم أتمكن من معرفة أقواله في كل المواضع لعدم وجود كتبه، وظاهر كلامه هنا دال على أنه ينكرها في القرآن على الأقل. وسنعرض بإيجاز أقوال بعض من نُسب إليهم إنكار الزيادة ، ومن صرحوا بذلك:-

### ١:١ - الإمام ابن جرير الطبري:<sup>(٢)</sup>

ابتداء ينبغي التنبيه إلى أن العالم إذا قال بالزيادة في موضع واحد عدّ من المجيزين لها، وقد قال ابن جرير في مواضع كثيرة جداً بوجود الزيادة وحمل عليها آيات كتاب الله.<sup>(٣)</sup>

(١) تفسير الرازي ١٢٤/٢، وينظر ٢٩/٢١٦، وأبو مسلم هو : محمد بن بحر المعتزلي، له جامع التأويل لمحكم التنزيل وهو تفسير، وله كتاب في النحو، توفي ٣٢٢هـ. ينظر البغية ١/٥٩. ووجدت السمين في الدر ٣/٤٦٢ ينسب مثله إلى أبي بكر الزبيدي.

(٢) نسب ذلك له في : سلامة الحرف من الزيادة والحذف للدكتور فضل حسن عباس ص ٢٩، ومشكلة الحرف الزائد ص ٣٢-٣٥ الذي قال بعد أن ذكر بعض أقوال الطبري التي رجح فيها وجهها غير الزيادة «من ذلك يتبين لنا كم كان ابن جرير حريصا على رد القول بوجود زيادة في القرآن».

(٣) تذكر في مواضعها من هذا البحث ومنها على سبيل المثال: زيادة الباء في تفسيره ١٧/١٣٩-٢٨/٥٧، و«أن» ٢٩/١٠٦، و«لا» ٢٧/٢٤٦- والواو ٤/١٢٩-٢٣/٨٠- ٢٤/٣٦.

ولو أنه اعتمد على قول في مسألة جزئية لكان جميع العلماء من منكري الزيادة؛ إذ لا يخلو واحد من أن يردّها في موضع ما حين يرى غيرها أوجه منها فالزيادة - والتقدير عموماً - على خلاف الأصل فالحمل على غيره أولى.

#### ٢:١ - الإمام فخر الدين الرازي: (١)

ومن خلال البحث في مظان الزيادة عند الرازي ظهر بما لا شك فيه أنه من القائلين بها وإن كان يحمل الكلام في أغلب الأحيان على غيرها، وكان حديثه عنها على النحو التالي:-

١:٢:١ - مواضع أنكر فيها القول بالزيادة ورأى أن الصحيح خلافها من مثل قوله في موضع المحققون يقولون إن <<دخول اللفظ المهمل الضائع [هكذا] في كلام أحكم الحاكمين غير جائز>> ثم اختار وجهها لا زيادة فيه وقال عنه <<وهو الأصوب عندي>>. (٢)

٢:٢:١ - مواضع ذكر فيها الزيادة ضمن ما قيل في الآية ولم ينكرها ولم يرجع غيرها مثل كلامه عن قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف/٤٣. فاللام تحتمل عنده الزيادة في المفعول به المقدم وتحتمل أن تكون متعلقة بخبر «كان». (٣)

٣:٢:١ - مواضع رجح فيها القول بالزيادة وصرح بأنها تكون في الكلام وحمل عليها القرآن فقال بزيادة اللام في قوله تعالى ﴿وَلَا تَوْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ آل عمران/٧٣ - أي: ولا تصدقوا إلا من تبع دينكم <<وعلى هذا التفسير تكون اللام... صلة زائدة، فإنه يقال: صدقت فلاناً، ولا يقال: صدقت لفلان، وكون هذه اللام صلة زائدة جائز كقوله ﴿رَدْفَ لَكُمْ﴾ النمل/٧٢- والمراد ردفكم >>. (٤)

(١) ينظر: البحر ٤٠٨/٣، ورد عليه قائلًا <<زيادة «ما» للتوكيد لا ينكره من له أدنى تعلق بالعربية، فضلاً عن يتعاطى تفسير كلام الله>>، وينظر شرح قواعد الإعراب ٥٢٢، وسلامة الحرف من الزيادة والحذف ص ٢٩، ومشكلة الحرف الزائد ص ٣٦.

(٢) تفسير الرازي ٥١/٩، وقد صحح ما ذهب إليه أبو مسلم فيما سبق ينظر ١٢٤/٢.

(٣) ينظر تفسيره ١٤/١٥ - ١١٨/١٨.

(٤) تفسيره ٨٥/٨، وينظر ١٤/١٥، وقال بزيادة «لا» في ٩٤/٢٢، والباء في ٤٨/١٢.



بل إن الرازي ذهب إلى أبعد من هذا حين قال بزيادة كلمة «مثل» في قوله تعالى ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾ البقرة/١٣٧- وأكثر النحاة لا يقولون بزيادة الأسماء.<sup>(١)</sup>

وأطيل الكلام عن موقف الرازي لأنه أكثر من ينسب إليه إنكارها في القديم والحديث، وكانت هذه النسبة تحير من جهتين : -

أولهما : التشوق إلى معرفة الوجه الذي يرى حمل الزوائد عليه بحيث تكون له قاعدة عامة توافق أساليب العربية ولا تناقضها، كتخريج : ما من أحد في الدار، فإنك إذا لم تجعل «من» زائدة، وجدت عندنا جملة اسمية ركنها شبه جملة.

ثانيهما : يقال إنه أنكر الزيادة لأنه فهم أن المراد بها اللغو الذي لا قيمة له، وهذا يستغرب حصوله للإمام الرازي إذ هو فهم العوام فكيف يقع للأئمة؟! ومنذ سيبويه والزائد مقترن بالتأكيد.

ويغلب على الذهن أن العلماء الكبار لم ينكروا وجود الزائد في كلام العرب مطلقاً، وإنما هي مسائل جزئية رأوا الحمل على غيرها.

### ١:٣- بعض المحدثين المنكرين للزيادة:

١:٣- الدكتور أحمد عبدالستار الجوارى ، يرى وجوب إنكار القول بالزيادة قائلاً إن «الصنعة هي التي جعلت النحاة يحكمون بزيادة الحروف التي وجدوا أنها لا تعمل العمل الإعرابي الذي قرروه، وهي مع التسليم بقواعدهم زيادة نحوية ولا يصح أن تعد زيادة معنوية<sup>(٢)</sup>، ونحن لا نقبل هذه الفجوة بين النحو ومعنى الكلام على أية حال، وعلينا أن نرفض

(١) ينظر تفسير الرازي ٧٦/٤- وقال ابن القيم بزيادة «مثل» في بدائع الفوائد ٣٧٤/٢. بينما لم يقل بزيادة الباء في «كفى بالله» في ٢٤٧/١، و «أم» المنقطعة في ١٧١/١. وانظر نسبة إنكار وجود الزائد إلى ابن القيم في: مشكلة الحرف الزائد ص ٤٢.

وذكر في برنامج «وقفات لغوية مع آيات قرآنية» حلقة يوم الخميس الموافق ١٤١٥/١/٢١هـ في إذاعة القرآن الكريم بالمملكة العربية السعودية، أن الشريف الرضي ممن ينكرون وجود الزائد، ولكن وجدت له في كتابه «تلخيص البيان في مجازات القرآن» ص ٣٤٥ أنه يقول بزيادة الباء في مثل قوله تعالى ﴿تُنبت بالدهن﴾ المؤمنون/٢٠. وربما كان النص الذي أورد له في البرنامج يتعلق بمسألة جزئية وفي كتاب آخر. والله أعلم.

(٢) هذا إلزام منه للنحاة بأن الزائد هو ما لا معنى له، وهم صرحوا بخلاف ذلك، كما وقع في مغالطة لأن النحاة قالوا بزيادة حروف الجر وهي عاملة، وسبق القول بأن زيادة الحرف تعني - في الغالب - انسلاخه من معناه الأصلي.

دعوى الزيادة في آي الكتاب العزيز بل في كل كلام مأثور لاستنباط قواعد اللغة» (١).

٤:١ - الدكتور فارس فندي بطاينة، (٢) وأهم ما ردها به:

الزيادة من اختراع النحاة ولم يكن العرب يرون ذلك بل كان لكل حرف معناه عندهم وأنها «أول ما عرفت على يد بعض اللغويين كالفراء وأبي عبيدة ومن قلدهم في ذلك» (٣).

القول بالزيادة ليس مبنيا على الواقع اللغوي وإنما هو ناتج عن القواعد النحوية، فهي مسيطرة على النحاة فهي الأصل ثم يبحثون لها عما يؤيدها من كلام العرب وحتى من القرآن (٤).

وبعد كل هذا نجد الدكتور فارس ينقض كل ما قاله لأنه جاء بنتيجة لا علاقة لها بتلك المقدمات بل تناقضها فقد ختم رسالته بقوله «أقترح الباحث إلغاء مصطلح الزائد والاقْتِصَار على حروف الصلة؛ وذلك تنزيها للقرآن وإنصافا لوظائف هذه الحروف في تأثيرها في التراكيب التي ترد فيها» (٥). وهل تغيير الاسم يغير من حقيقة المسمى؟!

(١) قال هذا في تعقيبه على بحث للدكتور عبدالرحمن تاج بعنوان: «لا» التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، ص ٩٧-٩٨.

وكنت أظن هذا نتيجة الارتمال غير أنه عاد وأكد ذلك بوضوح في كتابه «نحو القرآن» ص ٨٩-٩١.

(٢) باحث أردني له رسالة دكتوراه بعنوان: مشكلة الحرف الزائد، قدمت إلى جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٨٩م.

(٣) مشكلة الحرف الزائد ٣٢. وفي ما ذهب إليه خلط بين دور المتكلم الفطري باللغة ودور النحوي الباحث عن القوانين الكامنة خلف الاستعمالات المختلفة، ثم أين سيويه والتحليل عن القول بهذا؟.

(٤) ثم أورد أسبابا أخرى للقول بالزيادة وحصرها في أمور تدل كلها على عدم صحة القول بالزيادة ص ٤٦-٥٩ وهي باختصار:-

أ- ورود بيت فيه زيادة للضرورة فيحاولون إيجاد نظير له من القرآن ولو بتعسف.

ب- ورود آيتين ذكر في إحداها حرف لم يذكر في الأخرى مع اختلاف المقامين.

ج- إهمال السياق والمأثور في فهم بعض التراكيب، أو تصور معنى مسبق للكلمة.

د- التمسك بالقراءات الشاذة وجعلها أصلا.

(٥) مشكلة الحرف الزائد ٣٤٧.

ومن المعاصرين الذين هاجموا الزيادة مرة وقال بوجودها أخرى الدكتور علي أبوالمكارم. قال إنها نتيجة قصور -

>> وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أو لما ذكروه من المعنى [أي أن الزائد لغو في المعنى] فإن كان الأول فقد جاء في التنزيل والشعر ما لا يحصى... وإن كان الثاني فليس كما ظنوا؛ لأن قولنا زائد ليس المراد أنه قد دخل لغير المعنى ألبتة بل زيد لضرب من التأكيد >><sup>(١)</sup>. فكان عليهم التسليم بوجود الزائد أو وضع تفسير جديد لا يكون فيه كذلك على ألا يناقض القواعد العامة للعربية المسلم بها.

## ٢ - مفاهيم مختلفة للزيادة عند المثبتين لها:

ظهر مما سبق أن الإجماع منعقد - أو يكاد - بين العلماء على وجود الزيادة ومفهوم الزائد عند الأكثرين هو ما دون في التعريف الاصطلاحي، وهناك آراء خاصة منها:-

١:٢ - قول ابن السراج بأن الزائد لا يكون عاملا ولا معمولا فيه، وبناء على هذا أخرج حروف الجر من الزوائد لكنه لم يذكر تخريجا جديدا لها بل اكتفى بالقول: >> وقد جاءت حروف خافضة، وذكروا أنها زوائد... وحق الملغي عندي أن لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد >><sup>(٢)</sup>.

٢:٢ - قول الرضي الأستراباذي: بأن ما دخل الكلام وكف أو سلط أو هيا ليس زائدا قال >> ولم يعدوا [الحق أنهم عدوا ولكن هذا رأيه] «ما» الكافية وإن لم يكن لها معنى - من الزوائد؛ لأن لها تأثيرا قويا وهو منع العامل، وتهيته لدخول ما لم يكن له أن يدخله... والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويا، كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في «لا» وفي «من» الاستغرافية مانعا من كون الحروف زائدة، ويرون تأثيره لفظيا ككونها كافة مانعا لزيادتها >><sup>(٣)</sup>.

---

القواعد عن الواقع اللغوي وهي صورة ذهنية سابقة على النظر في الاستعمال، ينظر: أصول التفكير النحوي ٣٠٦. وقال في ٣١٣ >> من الحقائق التي تُسلم إليها دراسة القواعد النحوية أن القول بالزيادة موجود بالفعل في النحو... والشواهد... أكثر من أن تحصى >>.

(١) ابن عيش ١٢٨/٨ - ١٢٩، وينظر: الأشباه والنظائر ١٥٨/٢، وأصل هذا الرد لأبي علي في البغداديات ٣٤٥.

(٢) الأصول ٢٥٩/٢، ونقله ابن عيش في ١٣٧/٨. وابن السراج يوافق الجمهور في غير هذا.

(٣) الرضي على الكافية ٤٣٥/٤ - ٤٣٦.

وكان الأخرى به بناء على هذا أن يخرج حروف الجر الزائدة من هذا لأنها تؤثر في اللفظ ولكنه لم يفعل فتناقض.

٢:٣- الذين قالوا إن الزائد لا يدل على غير التوكيد، وبناء على هذا أخرجوا: (١)

- «من» الاستغرافية نحو ما في الدار من رجل.

- «لا» الرافعة للاحتمال نحو : ماجاء زيد ولا عمرو.

- «لا» الداخلة بين العامل ومعموله نحو : إن لا تقم أقم.

- «كان» الدالة على الزمن الماضي نحو : ما كان أجمل السماء.

٢:٤- التحويليون : ومفهومهم للزيادة واسع بالنسبة إلى مفهوم النحو العربي؛ فهو

يشمل ما سبق ذكره وأمورا أخرى لا علاقة لها به.

فـ «هل» زائدة عندهم في قولك : هل محمد حاضر؟ ، و «كان» زائدة في كان محمد

مطيعا. (٢)

يقول الدكتور خليل عمارة في تحديد الزائد <<هو ما يضاف إلى الجملة النواة (٣) من

كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات أو غير ذلك، ويعبر عنها البلاغيون بالقييد

يضاف إلى جملة الأصل... لتحقيق زيادة المعنى... فتقول مثلا : حضر محمد، ثم تضيف

«باسما» لتبين حال محمد عند الحضور» (٤).



(١) ينظر تفصيل آرائهم في مواضعها من البحث.

(٢) ينظر النحو العربي والدرس الحديث ١٥٢، وفي نحو اللغة وتراكيبها ١٠٤.

(٣) الجملة النواة عند عمارة وهو ممن لهم اجتهادات خاصة بهم يطبقونها على اللغة العربية <<هي الحد الأدنى من

الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه>> في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٧٨. وهي المكونة من مبتدأ

وخبر أو من فعل وفاعل وما يقتضيه الفعل من مفعول إذا كان متعديا.

(٤) في نحو اللغة وتراكيبها ص ٩٦، وينظر مشكلة الحرف الزائد ص ١١٨.

الباب الأول

مواضع الزيادة  
عند الأخفش والفراء

## زيادة «إلى»<sup>(١)</sup>

قال الفراء والأخفش بزيادة «إلى» وذلك في قراءة من قرأ قوله تعالى ﴿فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم﴾ إبراهيم/٣٧- من قرأها «تهوي إليهم» بفتح الواو<sup>(٢)</sup>، فقد خرجها على زيادة «إلى» والتقدير: تهواهم<sup>(٣)</sup>، لأن الفعل هوي يهوي لا يتعدى بـ «إلى» وإنما يصل إلى المفعول بنفسه.

ولا يرضى جمهور النحاة زيادة «إلى»، فيحمل الكلام هنا على تضمين الفعل «تهوي» معنى «تميل»<sup>(٤)</sup>. والأولى عدم القول بالزيادة لعدم ما يشهد لزيادة «إلى» من كلام العرب، ولوجاهة القول بالتضمين قال ابن جني عن هذه القراءة: <<...«تهوي إليهم» بفتح الواو، وهو من هويت الشيء إذا أحببته، إلا أنه قال: «إليهم»، وأنت لا تقول: هويت إلى فلان، لكنك تقول: هويت فلانا، لأنه.... حمله على المعنى، ألا ترى أن معنى هويت الشيء: ملت إليه؟

فقال تهوي إليهم، لأنه لاحظ معنى تميل إليهم، وهذا من العربية ذو غور>><sup>(٥)</sup>.



- 
- (١) أ- الفراء: إبراهيم/٣٧.  
الموضع: -٧٨/٢.
- ب- الأخفش: - إبراهيم/٣٧.  
الموضع: -٣٧٧.
- (٢) هي قراءة علي بن أبي طالب وغيره، ينظر شواذ القرآن ٧٣، والمحتسب ٣٦٤/١.
- (٣) ينظر معاني الفراء ٧٨/٢، ومعاني الأخفش ٣٧٧، والدر ١١٥/٧.
- (٤) ينظر الإملاء ٣٦٥، والفريد ١٧٠/٣، والجنى ٣٨٩ والمغنى ١٠٥.
- (٥) المحتسب ٣٦٤/١.

## زيادة الباء

### مقدمة:-

تزداد الباء في مواضع هي <sup>(١)</sup>:-

### ١- في الخبر:-

أ- تزداد اطراداً في خبر «ليس» و«ما» نحو ليس زيد بقائم، وما محمد بناس عهده. وقيل كل خبر منفي نحو قول الشنفرى <sup>(٢)</sup>:-

وإن مددت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجلُ  
وعليه فلا تصح زيادتها في نحو: ليس زيد إلا قائماً؛ لأن الخبر غير منفي.

ب- وزيادتها سماعية في غير النفي فلا يقاس عليها لندرة ما سمع منها، وجعل منه قول عبدة بن ربيعة بن قحطان <sup>(٣)</sup>:-

فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاعُ

أي: ومنعكها شيء يستطاع، وأجاز ابن جنى أن يكون التقدير: ومنعكها بشيء ما يستطاع، فتكون «بشيء» متعلق بـ«منعكها» والخبر «يستطاع» <sup>(٤)</sup>.

٢- في المبتدأ:- تزداد في المبتدأ اطراداً إذا كان لفظ «حسب» نحو بحسبك درهم، وزاد بعضهم <sup>(٥)</sup> بعد «إذا» الفجائية نحو خرجت فإذا يزيد، وبعد «كيف» نحو: كيف بك إذا جمع الناس؟، أي: فإذا زيد، وكيف أنت...؟.

### ٣- في الفاعل:-

أ- تزداد لزوماً في فاعل «أفعل به» في التعجب نحو أكرم بزيد والأصل كَرُم زيد ثم

(١) ينظر:- ابن يعيش ٢٣/٨، وشرح ابن عصفور للجمل ٤٩٢/١، وروصف المباني ٢٢٥، والجنى ٤٨، والدرر ١٥/١، والمغني ١٤٤.

(٢) ينظر الارتشاف ١١٤/٢، والدرر اللوامع ١٠١/١.

(٣) ينظر الخزانة ٢٩٧/٥.

(٤) ينظر الخزانة ٢٩٨/٥ والمغني ١٤٨.

(٥) ينظر المغني ١٤٨، وحاشية الدماميني عليه ٢٢٨/١، وقال في الجنى ٥٣ زيادتها بعد «كيف».

غيرت الصيغة من الخبر إلى الإنشاء، وزيدت الباء للترزين وإصلاح اللفظ<sup>(١)</sup>.  
ب- تزداد غالباً في فاعل «كفى» نحو قولك : كفى بالله معينا، ويجوز سقوطها فيقال:  
كفى الله معينا.

و«كفى» هذه لازمة بمعنى «اكتف» أما المتعدية نحو قوله تعالى ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾ الأحزاب/٢٥- فلا تزداد في فاعلها<sup>(٢)</sup>.

٤- في المفعول به:- وقد حملت الباء معه على الزيادة كثيراً، وهي غير مقيسة على كثرتها،<sup>(٣)</sup> ومنها عندهم قوله تعالى ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ البقرة/١٩٥- أي: ولا تلقوا أيديكم.

٥- في الحال: المنفي عاملها واستشهد لها بقول القحيف العقيلي<sup>(٤)</sup>:-

فما رجعت بخائبة ركاب حكيماً بن المسيب منتهاها  
أي: ما رجعت خائبة ركاب. واشترطوا النفي لشبهها بالخبر<sup>(٥)</sup>.

٦- في التوكيد بالنفس والعين نحو: جاء زيد بنفسه<sup>(٦)</sup>، على أن التقدير: جاء زيد نفسه.

وإذا أمكن رد الباء إلى معنى من المعاني الأصلية ويكون الكلام يقبل ذلك بدون تكلف كان الأولى عدم القول بزيادتها وبخاصة في المواضع التي لا تنقاس ولا تطرد.

(١) ينظر المغني ١٤٤

(٢) ينظر رصف المباني ٢٢٦، والمغني ١٤٤، والجنى ٤٨.

(٣) ينظر الجنى ٥١.

(٤) البيت في معاني الفراء ٥٧/٣، الجنى ٥٥، والخزانة ٢٨٧/١٠.

(٥) ينظر جواهر الأدب ٥٤.

(٦) قيل به في الجنى ٥٥، والمغني ١٥٠.



أنها لا تعمل إلا إذا شبّهت بالفعل وهي لا تشبه بالفعل إلا إذا صلح إدخال الباء في خبرها وأما التميميون فلا يشبهونها بالفعل ألبتة وبالتالي فلا تدخل الباء في خبرها<sup>(١)</sup>.

ومن زيادتها في خبر «ليس» عند الأخفش قول الشاعر:-

أليس أميري في الأمور بأنتما بما لستم أهل الخيانة والغدر  
فالباء زائدة في خبر «ليس» هذا ما يظهر من كلامه<sup>(٢)</sup>، وقد نقل عنه أنه جعل التقدير في كتابه «المعاينة» على حذف اسم «ليس» أي: أليس الأمر أميري أنتما، ولا محوج إليه<sup>(٣)</sup>.

### ٢: ١ - في غير النفي:-<sup>(٤)</sup>

يرى الأخفش زيادة الباء في الخبر غير المنفي مطلقاً، أما الفراء فلا يقول بزيادتها في غير النفي إلا إذا كان الكلام مؤولاً بالنفي فمن ذلك عنده قول الفرزدق:-

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم  
فإنما جاز دخول الباء في خبر المبتدأ؛ لأن «هل» هنا معناها النفي أي: ما أخو عيش لذيد بدائم، قال <<...>> ومثله ما حُمل على معنى هو مخالف لصاحبه في اللفظ قول الشاعر [ذكر البيت ثم قال] فأدخل الباء في «هل» وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في «ما» الجحد [أي النافية] كقولك: ما أنت بقائل، فلما كانت النية في «هل» يراد بها الجحد أدخلت لها الباء <<<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر معاني الأخفش ١٢٩، وقد نسب للجرمي في المصادر ينظر كتاب الشعر ٤٤٣، والخزانة ١٤٢/٤ - ١٤٣.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٤١٤.

(٣) ينظر شرح أبيات المغني ٢٤٥/٥، وفتح القريب المجيب ١٦٦/٣، والمعاينة هي الإتيان بكلام لا يهتدى له، ذكره في القاموس المحيط.

(٤) أ- الفراء:- الأحقاف/٣٣.

المواضع:- ١٦٤/١، ٤٢٣/١، ٥٦/٣ - ٥٧.

الشعر:- يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم

الفرزدق: الأزهية ٢١٠، الخزانة ١٤٢/٤، الدرر اللوامع ٩٢/٢.

ب- الأخفش:- يونس/٢٧، الأحقاف/٣٣.

المواضع:- ٣٤٣، ٤٧٨.

(٥) معاني الفراء ١٦٤/١، وينظر ٤٢٣/١، والأزهية ٢١٠، والدرر اللوامع ٩٢/٢.

وقد ذهب الإربلي إلى جعل الاستفهام بـ «هل» من غير الموجب<sup>(١)</sup>. وما ذهب إليه لم يقله العلماء هنا بل في زيادة «من» فالمصطلح [غير الموجب] اختلف من باب إلى باب ولم يتنبه لذلك.

كما برر الفراء زيادتها في خبر «أن» في قوله تعالى ﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحي الموتى﴾ الأحقاف/٣٣- فعلة ذلك أنها واقعة في سياق النفي فالجملة معناها: أليس الله بقادر، قال الفراء «دخلت الباء لـ «لم» >> ومثله: ما أظن أنك بقائم<sup>(٢)</sup>، وأنكر السمين هذا القياس وقال إن الصواب التوقف على ما سمع<sup>(٣)</sup>.

ولم يحتج الأخفش إلى تعليل زيادتها في هذه الآية<sup>(٤)</sup>، بل قال بزيادتها في آية أخرى لم تسبق بنفي ولم تقع في سياقه وهي قوله تعالى ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ يونس/٢٧- فالباء زائدة والخبر «مثلها»<sup>(٥)</sup> ويرى الفراء أن «بمثلها» خبر وليست الباء زائدة أو أن في الكلام خبراً محذوفاً والتقدير: والذين كسبوا السيئات لهم جزاء سيئة بمثلها<sup>(٦)</sup>.

وما ذهب إليه الفراء أفضل لسلامته من القول بزيادة الباء في موضع لم يشتهر عن العرب زيادتها فيه.

## ٢- زيادتها في المفعول به:-<sup>(٧)</sup>

من زيادتها في المفعول به عندهما قوله تعالى ﴿وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت

- 
- (١) ينظر جواهر الأدب ٥١-٥٢، وقال بقياسية زيادتها بعد «هل» في الاستفهام غير المراد به النفي ابن الحاجب والرضي، ينظر الرضي على الكافية ٢٨٢/٤.
- (٢) معاني الفراء ٥٦/٣، وينظر معاني الزجاج ٤٤٧/٤، وإعراب النحاس ١٧٥/٤.
- (٣) ينظر الدر ٦٨١/٩.
- (٤) ينظر معاني الأخفش ٤٧٨.
- (٥) ينظر معاني الأخفش ٣٤٣ وبه قيل في البيان ٤١٠/١، والخطاريات ١٧٤، وينظر الخزانة ٢٩٨/٥.
- (٦) ينظر معاني الفراء ٤٦١/١، وحذف الخبر الفقرة ١:٢.
- (٧) أ- الفراء:- الحج/٢٥، المؤمنون/٢٠، النور/٤٣، المنتحنة/١.
- المواضع:- ٩/١، ٥٦/٣، ١٤٧/٣-١٤٨.

بالدهن ﴿ المؤمنون/٢٠ - في قراءة ابن كثير وأبي عمرو «تنبت» بضم التاء وكسر الباء<sup>(١)</sup>.  
فالباء عندهما زائدة في المفعول به والتقدير: تنبت الدهن، وقُدِّر ذلك كما يرى الفراء  
لأن همزة التعدية والباء يتعاقبان<sup>(٢)</sup>.  
وأجاز الفراء أن يكون «أنبت» و«نبت» بمعنى واحد فالفعل لازم في القراءتين والباء  
ليست زائدة واستشهد بقول زهير:-

«رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى إذا أنبت البقلُ  
... وهو كقولك: مطرت السماء وأمطرت السماء»<sup>(٣)</sup>.

وقيل إن في الكلام مفعولا محذوفا والتقدير: تنبت ثمرها بالدهن أي ملتبسا، وكما قال  
ابن جني: تنبت ما تنبته ودهنها فيها<sup>(٤)</sup>. والقولان الأخيران يغنيان عن القول بزيادتها لأن زيادة  
الباء مع المفعول «غير مقيسة على كثرتها... والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة لا  
يحكم عليه بالزيادة»<sup>(٥)</sup> كلما كان قولاً غير متكلف صحيحاً عن العرب.

ومن زيادتها عند الفراء قوله تعالى ﴿ تلقون إليهم بالمودة ﴾ المتحفة/١- قال «دخول الباء  
في «المودة» وخروجها سواء، هذا بمنزلة قولك: أظن أنك قائم، وأظن بأنك قائم، وأريد بأن  
أذهب، وأريد بأن تقوم، وقد قال الله جل وعز ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم ﴾ الحج/٢٥- فأدخل  
الباء، والمعنى: من يرد فيه إلحادا.

أنشدني أبو الجراح:-

فلما رجت بالشرب هزلها العصا شحيح له عند الإزاء نهيمُ

الشعر:- فلما رجت بالشرب هزلها العصا شحيح له عند الإزاء نهيم  
في الطبري ١٧/١٣٩، ٢٨/٥٧.

ب- الأخفش:- البقرة/١٩٥، مريم/٢٥، الحج/٢٥، المؤمنون/٢٠.

المواضع:- ١٦١-١٦٢، ٤٠٢، ٤١٤، ٤٧٨.

(١) ينظر الاتحاف ٢/٢٨٢، فهو مضارع «أنبت» الرباعي لا «نبت».

(٢) ينظر معاني الفراء ١/٩، ومعاني الأخفش ١٦٢، ٤١٤، ٤٧٨.

(٣) معاني الفراء ٢/٢٣٣، والبيت في المحتسب ٢/٨٨، والدر ٨/٣٢٨.

(٤) ينظر المحتسب ٢/٨٩، والفريد ٣/٥٥٩، والدر ٨/٣٢٨.

(٥) الجني ٥١-٥٢، وينظر المحتسب ٢/٨٩.

معناه: فلما رجت أن تشرب >><sup>(١)</sup> وإنما حول الفراء المصدر «الشرب» إلى «أن تشرب» لأن زيادة الباء في المفعول إذا كان مصدرا مؤولا أسهل وأفضل من زيادتها في غيره ، وذلك- كما يرى- لكثرة حذف الحرف مع «أن» و«أن» و«ما»- فهو هنا يحمل زيادة الحرف على نقيضها وهو الحذف وحمل الشيء على نقيضه من أصول النحاة أحيانا<sup>(٢)</sup>.

ولأن هذه الحروف لا يظهر معها عمل حرف الجر الزائد إذ هي مبنية وتتفاوت هذه الحروف- عنده- فيما بينها فزيادة الباء قبل «ما» المصدرية أضعف من غيرها لأنهما أقل شبيها منها بالأسماء فهما حرفان دائما أما «ما» فقد تشبه بأنها موصولة أو شرطية ولذلك فإن قولك أظن بأنك قائم، وأريد بأن تذهب أقل ضعفا من: أراد فيه بالحاد، إذا جعلت الباء زائدة<sup>(٣)</sup>.

ولعدم قياسية زيادتها في المفعول نجد الفراء في مواضع تحتمل أنها زائدة يجعلها أصلية من خلال تضمين الفعل معنى المتعدي بالباء. من ذلك قول الهذلي<sup>(٤)</sup>:-

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نشيج  
فقوله «شربن» معناه «روين» فكأنه قال: روين بماء البحر، ومثله عنده قوله تعالى ﴿عينا يشرب بها عباد الله﴾ الإنسان/٦-<sup>(٥)</sup>.

ومن زيادتها عند الأخفش<sup>(٦)</sup> في المفعول به قوله تعالى ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ البقرة/١٩٥- وقوله تعالى ﴿وهزي إليك بجذع النخلة﴾ مريم/٢٥-

وجميع ما قيل إنه من زيادة الباء في المفعول به- سواء قالا به أو قاله غيرهما- يحتمل عند آخرين أوجها أخرى لا تكون فيها الباء زائدة.

وطريقة تخريجه تكون- غالباً- على تقدير المفعول به محذوفا وليس هو ما اتصلت به

(١) معاني الفراء ٣/١٤٧-١٤٨، وينظر الطبري ٥٧/٢٨.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٣٠٧، والخصائص ٣٧٤/٢، والخزانة ٤٦٢/١٠.

(٣) ينظر معاني الفراء ٢/٢٢٢-٢٢٣، والطبري ١٣٩/١٧.

(٤) أبو ذؤيب الهذلي والبيت في المحتسب ٢/١١٤- والأزهية ٢٠١، والخزانة ٩٧/٧.

(٥) ينظر معاني الفراء ٢/٢٩٩، ٣/٢١٥.

(٦) ينظر معاني الأخفش ١٦١، و، ٤٠٢.

الباء، أو على تضمين الفعل معنى ما يتعدى بالباء، بهاتين الطريقتين أمكن تخريج كثير مما أوهم زيادتها في المفعول<sup>(١)</sup> على أن هذا التأويل لا يقبل إلا إذا لم يكن متعسفا وفيه تكلف، فإذا كان الوجه الظاهر والذي عليه المعنى القوي هو الزيادة فإن <<العدول عنه تعسف>><sup>(٢)</sup>.

### ٣- زيادتها في الفاعل:-<sup>(٣)</sup>

تزداد الباء إطراداً في فاعل «كفى» ومنه عندهما قوله تعالى ﴿وكفى بالله حسيباً﴾ النساء/٦- فالباء زائدة و«الله» فاعل<sup>(٤)</sup>.

وإنما زيدت الباء في الفاعل لتضمن الفعل «كفى» معنى «اكتف» قال العكبري <<الباء زائدة دخلت لتدل على معنى الأمر>><sup>(٥)</sup> لذلك لا تزداد في فاعل «كفى» المتعدي نحو ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾ الأحزاب/٢٥.

وقيل في نحو: كفى بالله: إن الفاعل هو ضمير الاكتفاء المفهوم من الفعل والباء متعلقة بالفعل في محل نصب مفعول به والتقدير: كفى الاكتفاء بالله<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر على سبيل المثال: المحتسب ٨٩/٢، الجنى ٥٢، والبحر ١٠٥٢/١٠، الدر ٥٨٥/٧، ٢٦٠/٨، ٤٢٤/٨، والخزانة ١٠٧/٩، ٥٢١/٩.

(٢) سر الصناعة ١٣٥.

(٣) أ- الفراء:- النساء/٦، وفي مواضع أخرى، الإسرائ/١٤-١٧.

المواضع:- ١١٩/٢-١٢٠، ٢٢٢/٢-٢٢٣.

الشعر:- أأهل أتاها والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن تملك يبقرا

امرؤ القيس: الخصائص ٣٣٥/١، ابن يعيش ٢٣/٨، الجنى ٥٠.

ألم يأتيك والأنبياء تنمي بما لاقت لبسسون بني زياد

قيس بن زهير: الطبري ١٤٠/١٧، الشجرية ١٢٦/١، ابن يعيش ٢٤/٨.

ب- الأخفش:- النساء/٦، ومواضع أخرى، الحديد/١٣.

المواضع:- ٤٧٨، ٤٩٥.

(٤) ينظر معاني الفراء ١١٩/٢، ومعاني الأخفش ٤٧٨، والكتاب ٤١/١.

(٥) الإملاء ١٧٥، وينظر المحرر ١٣٧/٤، والفريد ١٦٥/١.

(٦) ينظر الإملاء ١٧٥، وبمثل قال السهيلي في نتائج الفكر ٣٥٥، غير أنه علق الجار بالمصدر المحذوف، وهذا لا يصح

عند البصريين لأنه لا يعمل مضمرأ.

وقد قاس الفراء على هذا فقال بزيادتها في فاعل كل فعل دال على المدح أو الذم دون غيره من الأفعال ويدخل ضمن ذلك عنده صيغة «أفعل به» قال الفراء <<وكل ما في القرآن من قوله ﴿كفى بربك﴾ و﴿كفى بالله﴾ و﴿كفى بنفسك اليوم﴾ الإسراء/١٤- فلو أقيمت الباء كان الحرف مرفوعا كما قال الشاعر [زياد بن زيد العدوي]<sup>(١)</sup>:-

ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا  
وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه؛ ألا ترى أنك تقول كفاك به، ونهاك به، وأكرم به رجلا، ونعم به رجلا، وطاب بطعامك طعاما، وجاد بثوبك ثوبا.  
ولو لم يكن مدحا أو ذما لم يجز دخولها >><sup>(٢)</sup>.

وبرغم هذا التقعيد الواضح لمواضع زيادة الباء في الفاعل فإنه يقول بزيادتها في قول قيس بن زهير:-

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبسبون بني زياد  
معللا زيادتها بأنها دخلت على «ما» المصدرية فالفاعل هنا مصدر مؤول. كما قال بزيادتها في قول امرئ القيس:-

أهل أتاها والحوادث جممة بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا  
للعلة نفسها<sup>(٣)</sup>.

وحمل البيتان على الضرورة<sup>(٤)</sup>، أو على إضمار الفاعل ويقدر بـ «خبر» ونحوه، أي: ألم يأتك خبر، و«الأنباء تنمي» و«الحوادث جممة»- معترضتان والباء متعلقة بالفعل<sup>(٥)</sup>، وفي هذا القول، مندوحة عن جعلها زائدة.

ويظهر أن الرضي يميل إلى قول الفراء بأن زيادتها مع المصدر المؤول أسهل من الاسم،

(١) في البحر ٢٢/٧، والدرر ٣٢٤/٧.

(٢) معاني الفراء ١١٩/٢، وينظر مجالس ثعلب ٢٧٣، هذا نص في أنه يجعلها في مثل «أكرم به» زائدة في الفاعل لا في المفعول كما نقل البعض عنه، ينظر الجني ٤٧.

(٣) ينظر معاني الفراء ٢٢٢/٢-٢٢٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١، ووصف المباني ٢٢٦، والمغني ١٤٤.

(٥) ينظر الأمالي الشجرية ١٣٠/١- وابن يعيش ٢٤/٨.

فمن مواضع زيادتها بقله عنده مع «أن المرفوعة»<sup>(١)</sup> أي الواقعة هي وما بعدها في محل رفع فاعل ومثل بالبيت السابق.

ولعدم علم البغدادي بهذه النكتة التي قال بها الفراء - أي التفريق بين المصدر المؤول وغيره - قال معقبا على كلام الرضي «ولا مفهوم لقوله مع «أن» فكان ينبغي أن يقول وتزاد بقله في الفاعل في غير ما ذكر قياسا»<sup>(٢)</sup>، والصواب أنهما لا يستويان فمع «أن» تزداد بقله ومع الاسم شذوذا أو ضرورة، هذا ما يراه الرضي.

ومن زيادة الباء في نائب الفاعل عند الأخفش قوله تعالى ﴿ فضرب بينهم بسور له باب ﴾ الحديد/١٣ - فالتقدير: ضرب بينهم سور<sup>(٣)</sup>.

أما الفراء فنائب الفاعل عنده هو «شبه الجملة» قال إن التقدير: «فلما رجعوا ضرب الله عز وجل بينهم بسور»<sup>(٤)</sup> فيحتمل أن النائب «بينهم» أو «بسور».

وقيل: الباء متعلقة بمصدر محذوف والتقدير: ضرب بينهم ضربا بسور، فنائب الفاعل هو الظرف، وعزي هذا للمبرد<sup>(٥)</sup>.

والوجه ما ذهب إليه الفراء لسلامته من التقدير - زيادة وحذفا - وشبه الجملة ينوب عن الفاعل بعد حذفه كما هو الاختيار<sup>(٦)</sup> نحو قوله تعالى ﴿ ولما سَقط في أيديهم ﴾ الأعراف/١٤٩ -

#### ٤ - زيادتها في المبتدأ: -<sup>(٧)</sup>

تزداد الباء اطرادا في المبتدأ إذا كان لفظ «حسب» ، ومثل له الأخفش بقولهم «بحسبك

(١) ينظر الرضي على الكافية ٢٨٣/٤.

(٢) ينظر الخزانة ٥٢٤/٩.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٤٩٥، وإعراب النحاس ٣٥٨/٤، ومشكل مكى ٧١٨، والفريد ٤٣١/٤.

(٤) معاني الفراء ١٣٤/٣.

(٥) ينظر إعراب النحاس ٣٥٨/٤.

(٦) ينظر الدر ٤٦١/٥، والهمع ٢٦٧/٢، والتصريح ٢٨٧/١.

(٧) الأخفش: - القلم/٦.

المواضع: - ٢٤، ٣٤٣، ٥٠٥.

أن تشتمني، فإنما هو حسبك أن تشتمني فالموضع مرفوع، والباء قد عملت >> (١) في اللفظ. وهذا هو الموضع الوحيد الذي تقاس فيه زيادة الباء في المبتدأ بل قد قال بعضهم إنه لا يعلم مبتدأ زيدت فيه غيره (٢).

والأخفش يقول بزيادة الباء في غير «حسب» ومنه عنده قوله تعالى ﴿بأيكم المفتون﴾ القلم/٦- والتقدير: أيكم المفتون (٣).

وذهب الفراء إلى أنها غير زائدة وأجاز فيها وجهين:-

- أولهما: «المفتون» مصدر جاء على «مفعول» نحو قولهم: ليس له معقول، أي: عقل، فالتقدير في الآية بأيكم الفتون .

- ثانيهما: أن الباء بمعنى «في» والتقدير: في أيكم المفتون (٤). أي: في أي الفريقين المفتون، فالباء للظرفية نحو: زيد بالمدينة أي: فيها، ومجيء الباء للظرفية كثير في كلام العرب (٥)، وتؤيد هذا الوجه قراءة ابن أبي عملة >> «في أيكم المفتون» (٦).

وفي هذين الوجهين غناء عن جعلها زائدة، وبخاصة أنهم يقولون إنها لم تسمع زائدة مع مبتدأ غير «حسب».

## ٥- زيادتها في الحال:- (٧)

يجعل الفراء الباء زائدة قبل الحال في قول القحيف العقيلي:-

فما رجعت بخائبة ركاب      حكيم بن المسيب متهاها

(١) معاني الأخفش ٢٤، وينظر ٣٤٣.

(٢) سر الصناعة ١٣٨، وينظر ابن يعيش ٢٣/٨.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٥٠٥، ومجاز القرآن ٢٦٤/٢.

(٤) ينظر معاني الفراء ١٧٣/٣.

(٥) ينظر الجنى ٤٠.

(٦) ينظر البحر ٢٣٧/١٠، وينظر في الآية، إعراب النحاس ٧/٥، والمسائل المثورة ١٢٣، والفريد ٥٠٤/٤.

(٧) الفراء:- الموضع:- ٥٧/٣.

الشعر:- فمارجعت بخائبة ركاب      حكيم بن المسيب متهاها

القحيف العقيلي:- الجنى ٥٥، والمساعد ٧/٢، والخزانة ٢٨٧/١٠.



والأصل: فما رجعت خائبة ركاب<sup>(١)</sup>.

ولم يقيد الفراء زيادتها بنفي عامل الحال، إلا أنه لم يقل بزيادتها في غير هذا البيت الذي نفي فيه عامل الحال. وقد ذهب ابن مالك إلى اشتراط ذلك. أما من منع زيادتها في الحال فقد جعل الباء أصلية متعلقة بالحال والتقدير: فما رجعت ملتبسة بحاجة خائبة<sup>(٢)</sup>. وهذا أوجه وعلى فرض أن الخيبة للركاب فإن الأولى جعله من الضرورة إذ قولك: ما جاء محمد بضاحك، سقيم إذا جعلت «ضاحك» حالا.

## ٦- زيادتها في المجرور بالحرف:-<sup>(٣)</sup>

يرى الفراء أن الباء زيدت للضرورة في قول الأسود بن يعفر:-  
فأصبحن لا يسلنه عن بما به أصعد في غاوي الهوى أو تصوبًا.  
قال <<فكرر الباء مرتين فلو قال: لا يسلنه عما به كان أبين وأجود، ولكن الشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر>><sup>(٤)</sup>، وعبر بعضهم عن زيادتها هنا بأنها غريبة<sup>(٥)</sup> إذ لا تعرف زيادتها في مجرور حرف الجر.



- 
- (١) ينظر معاني الفراء ٥٧/٣.  
(٢) ينظر: الجنى ٥٦، والمساعد ٧/٢، والخزانة ١٠/١٣٨، والدرر اللوامع ١/١٠٢.  
(٣) الفراء:- الموضع:- ٢٢١/٣.  
الشعر:- فأصبحن لا يسلنه عن بما به أصعد في غاوي الهوى أو تصوبًا.  
الأسود بن يعفر:- سر الصناعة ١٣٦، والخزانة ٩/٥٢٧.  
(٤) المعاني ٢٢١/٣.  
(٥) ينظر سر الصناعة ١٣٦، والرضي على الكافية ٤/٢٨٣، والخزانة ٩/٥٢٨.

## زيادة الكاف

### مقدمة:-

- حاول الرضي أن يقعد لزيادة الكاف فرأى أنه يحكم بزيادتها في موضعين<sup>(١)</sup>:-
- أولهما: أن تدخل على كلمة «مثل» أو تدخل عليها «مثل» نحو قوله تعالى ﴿ليس كمثلته شيء﴾ السورى/١١- ونحو قول حميد الأرقط<sup>(٢)</sup>:-
- فصيروا مثل كعصفٍ مأكولٍ
- لأن الغرض ليس التشبيه بالشبيه فاحتيج إلى القول بزيادة إحدى أداتي التشبيه، فجعلت الكاف زائدة لأنها حرف وزيادة الحرف أولى من القول بجعل الاسم زائدا.
- ثانيهما: أن تجتمع كافان نحو قول خِطام المجاشعي<sup>(٣)</sup>:-
- وصاليات ككما يؤثفين
- فيمكن القول بزيادة إحداهما- عند الرضي- إذا جعلناها حرفاً والثانية اسماً. أما إذا جعلنا اسمين أو حرفين فهذا- عنده- من التوكيد اللفظي «ولا يجوز أن يكونا اسمين أو حرفين وإحداهما زائدة»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر: الرضي على الكافية ٤/٣٢٤-٣٢٥، وغيره يمثل ولا يقعد.  
(٢) في الكتاب ١/٤٠٨، ٤/٢٧٠.  
(٣) في الكتاب ١/٣٢-٤٠٨، والخزاعة ٢/٣١٣.  
(٤) الرضي على الكافية ٤/٣٢٥.

## مواضع زيادتها عندهما

### ١ - عند وجودها مع «مثل»<sup>(١)</sup> -

في قوله تعالى ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ الشورى/١١- يجعل الأخفش الكاف زائدة والتقدير: ليس مثله شيء؛ لأن الله لا مثل له<sup>(٢)</sup>، ولو كانت الكاف تشبيهية لصار في الكلام إثبات المثل لله ثم نفي شبيه المثل فالمعنى على هذا: لا يوجد لمثل الله شبيهه، تعالى الله عن ذلك، لذا قيل إن <<الكاف زائدة لا محالة >><sup>(٣)</sup>، وإلا فسد المعنى ثم إن زيادة الكاف معروفة عن العرب، والكاف زيدت في الآية لتأكيد نفي التشبيه فكأنه قيل: ليس مثله شيء ليس مثله شيء<sup>(٤)</sup>. وقال الأخفش عن الآية في موضع آخر إن التقدير: <<ليس كهو >><sup>(٥)</sup>، فتكون «مثل» هي الزائدة وردّ بأن الأسماء لا تزداد<sup>(٦)</sup>.

ويرى الفراء أن «مثل» مؤكدة للكاف وليست زائدة وجاز الجمع بينهما لأنهما مختلفتان لفظاً<sup>(٧)</sup>. وأجازه الزمخشري قائلاً <<ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد >><sup>(٨)</sup>. وعلق ابن المنير - صاحب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال - على هذا الوجه بأنه مردود لما فيه من تأكيد نفي المماثلة إذ يرى أن <<نفي المماثلة المهملة عن التأكيد أبلغ وأكد في المعنى من نفي المماثلة المقترنة بالتأكيد إذ يلزم من نفي المماثلة غير المؤكدة نفي كل

(١) الأخفش: - الشورى/١١.

المواضع: - ١٨٢-٣٠٣.

الشعر: - فصيروا مثل كعصف مأكول

حميد الأرقط، وقيل رؤية: الكتاب/١/٤٠٨، والمقتضب ١٤١/٤، سر الصناعة ٢٩٦، الخزانة ٢٧٠/٤.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٣٠٣.

(٣) البغداديات ٤٠٠، وينظر سر الصناعة ٢٩١.

(٤) ينظر الجنى ٨٧.

(٥) معاني الأخفش ١٨٢.

(٦) ينظر البغداديات ٣٩٩، وسر الصناعة ٣٠١، والجنى ٨٩.

(٧) ينظر معاني الفراء ٨٥/٣.

(٨) الكشاف ٣/٣٩٩، وينظر الجنى ٩٠، والمغنى ٢٣٨.

مماثلة، ولا يلزم من نفي مماثلة متأكدة بالغة نفي مماثلة دونها في التحقيق والتأكيد .... وما ذاك إلا أنه يلزم من نفي أدنى المشابهة نفي أعلاها ولا يلزم من نفي أعلاها نفي أدناها»<sup>(١)</sup>.  
 ولا يظهر وجه لهذا الإلزام إذ التأكيد إنما هو للنفي، فقد ثبت نفي المشابهة ثم أكد ذلك النفي، كما أنه لا يقال عن «ما زيد بكريم» إنها أضعف معنى من «ما زيد كريم» لما في الأولى من تأكيد النفي والثانية نفيها مهمل منه. ومعنى الآية في التخريجين واحد.  
 وقيل إن المعنى: ليس كالله شيء، فالمقصود من كلمة «مثل» الذات والعرب تقول: مثلك لا يفعل هذا، مبالغة في نفيه عن المخاطب<sup>(٢)</sup>.  
 ومثل هذا قول حميد الأرقط:-

فصيروا مثل كعصف مأكول.

فالكاف زائدة «والمعنى: صيروا مثل عصف»<sup>(٣)</sup>، فهي مقحمة بين المضاف والمضاف إليه والعمل لها لا لكلمة «مثل» فهي غير مضافة في اللفظ<sup>(٤)</sup>.  
 ومذهب الفراء في مثل هذه الأساليب أن الثاني توكيد للأول وليس زائدا والجمع بينهما مستحسن لاختلاف لفظيهما<sup>(٥)</sup>. وهو قول سيبويه إلا أنه جعله خاصاً بالضرورة إذ يرى أن الكاف هنا اسم واستعمالها اسما ضرورة قال إن «ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة «مثل»»<sup>(٦)</sup> ثم ذكر البيت.

## ٢- عند وجودها مع كاف أخرى<sup>(٧)</sup>:-

مثل ذلك قول خطام المجاشعي:-

- (١) حاشية الكشاف ٣/٣٩٩-٤٠٠.
  - (٢) ينظر الكشاف ٣/٣٩٩، وهو الأقوى عنده، وينظر الدر ٩/٥٤٩، وحاشية الشهاب ٧/٤١٢.
  - (٣) معاني الأخفش ٣٠٣.
  - (٤) ينظر سر الصناعة ٢٩٦، والخزانة ١٠/١٨٥.
  - (٥) ينظر معاني الفراء ١/٦٨-٦٩، ١/٢٦٢، ١/٤٨٠، ٣/٨٤-٨٥، وأجاز هذا ابن هشام في المغنى ٢٣٨.
  - (٦) الكتاب ١/٤٠٨.
  - (٧) الأخفش:- الموضوع:- ٣٠٣.
- الشعر:-  
 وصاليات ككما يؤثفين  
 خطام المجاشعي:- الكتاب ١/٣٢، ١/٤٠٨، مجالس ثعلب ٣٩، الخزانة ١/٣٠٠.

### وصالياتٍ ككما يؤثفان

قال الأءفش «فإءى الكافان زائءة»<sup>(١)</sup>، ولم يعان فهو بءرك فى ذلك، وإلى هذا ذهب الرضى إلا أنه نص على وءوب إءءبار اءءاهما اسما والأءرى ءرفاً زائءاً، إن شئت جعلته الأولى وإن شئت الثانية<sup>(٢)</sup>.

وقيل إن الزائءة لا ءكون إلا الأولى والثانية اسم قال ابن ءنى «ءء اسءءلنا بءءول الكاف الأولى على الثانية أن الثانية اسم وأن الأولى ءرف ءءر الثانية [أى: ءءلا] وهو مع ذلك زائء، ولا بءكر وإن كان زائءاً أن بكون ءاراً»<sup>(٣)</sup>.

وذهب بعض العلماء<sup>(٤)</sup> إلى أن الكاف الثانية مؤءءة للأولى، ولبست بءنى «ءءل» فلا بكون فى الببء ءلبل على اسمبة الكاف.

### ٣- زبائءها فى ءبر ذلك<sup>(٥)</sup>.

برى الفراء أن الكاف فى قوله ءعالى ﴿وقل إنى أنا النءبر المببى كما أنزلنا على المءءسمببى الءبى...﴾ ءءر/٨٩-٩٠-زائءة و«ما» مفعول به لفعء مءءوف بءل علىه قوله «النءبر»، فالبءببر: «أنءرءكم ما أنزل على المءءسمببى»<sup>(٦)</sup>.

والأءهر ءعل الكلام مءءصلاً بقوله ءعالى ﴿ولءء آءبناك سبعا من المءانى والقرآن العظبم﴾ ءءر/٨٧- فءكون الكاف مءعلقة بقوله «آءبناك» أى: آءبناك القرآن كما أنزلنا على أولئك المءءسمببى أى أهل الكءاب، أو أن الكاف نعت لمصدر مءءوف أى: آءبناك ذلك إءباء

(١) معانى الأءفش ٣٠٣.

(٢) بئظر الرضى على الكافبة ٣٢٥/٤.

(٣) سر الصناعة ٣٠٢، وبئظر الاءءصاب ٣٣٦/٣.

(٤) بئظر الكشاف ٣٩٩/٣، والرضى على الكافبة ٣٨٧/١، والمبنى ٢٤٠.

(٥) أ- الفراء: ءءر/٩٠.

الموضع:- ٩١/٢

ب- الأءفش: البقرة/٢٥٩.

المواضع:- ١٨٢، ٣٠٣.

(٦) معانى الفراء ٩١/٢، وبئظر الءر ١٨١/٧.

كما أنزلنا، والإنزال والإيتاء بمعنى واحد.

وقد فسر بعضهم «المقتسمين» بأنهم قوم اقتسموا طرق مكة في الموسم فوقف كل واحد على طريق ، وإذا سئل عن القرآن قال هو شعر أو سحر، فعاقبهم الله فماتوا شرمية<sup>(١)</sup>. وعليه قيل التقدير: أنذركم عذاباً مثل العذاب المنزل على المقتسمين<sup>(٢)</sup>، فجعل الكاف نعتاً لمفعول به محذوف وناصبه كذلك، وكل هذه التقديرات تغني عن القول بزيادة الكاف إذ لم تعهد في مثل هذا.

ومن زيادتها عند الأخفش قوله تعالى ﴿أو كالذي مرّ على قرية﴾ البقرة/٢٥٩- فالكلام معطوف على قوله ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم﴾ البقرة/٢٥٨- فالاسم الموصول في «كالذي» معطوف على قوله «إلى الذي» في الآية السابقة والكاف زائدة، قال «فالكاف تزداد في الكلام، والمعنى ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أو الذي مر على قرية...»<sup>(٣)</sup>.  
أما الفراء فجعلها أصلية، والكلام معطوف على المعنى كأنه قيل: ألم تر كالذي حاج... أو كالذي مرّ على قرية<sup>(٤)</sup>.

والقولان ضعيفان أما الأول فلأن الأصل عدم الزيادة، والثاني لأن العطف على المعنى غير مقيس، فلا يحسن الحمل على أحدهما مع وجود أوجه أخرى<sup>(٥)</sup>. ومنها ما ذهب إليه الزمخشري من أن «كالذي» منصوب بإضمار فعل يدل عليه قوله «ألم تر»، والتقدير: أو رأيت كالذي مر على قرية<sup>(٦)</sup>.

وأظهر الأعراب ما ذهب إليه أبو حيان من جعل الكاف هنا اسماً بمعنى «مثل» لا حرفاً وتقدير الكلام: ألم تر إلى الذي حاج... أو مثل الذي مر<sup>(٧)</sup>. فهي معطوفة على «الذي»

(١) ينظر معاني الفراء ٩١/٢، والطبري ٦٣/١٤.

(٢) ينظر الإملاء ٣٧٣، وينظر في الآية الكشاف ٣١٩/٢، والبيان ٧٢/٢، والفريد ٢٠٩/٣، والدر ١٧٩/٧.

(٣) معاني الأخفش ٣٠٣، وينظر ١٨٢، وقال الفارسي في البغداديات ٤٠٠ «فكونه زائداً... جيد عندي».

(٤) ينظر معاني الفراء ١٧٠/١، ونقل عن الفارسي في سر الصناعة ٢٩٦.

(٥) ينظر البحر ٦٣١/٢، والدر ٥٥٦-٥٥٧.

(٦) ينظر الكشاف ١٥٦/١.

(٧) ينظر البحر ٦٣١/٢.

السابقة.

ولا يرد عليه بأن مجيء الكاف اسما عند سيويه والبصريين خاص بالضرورة، فقد ذهب أكثر المتأخرين إلى مخالفتهم في هذا،<sup>(١)</sup> وهو الصواب لكثرة ما ورد من الشعر وما يمكن حمله عليه من النشر.



---

(١) ينظر: سر الصناعة ٢٨٦، والاقتضاب ٣/٣٣٦، والرضي على الكافية ٤/٣٢٥، والجنى ٨٢، والمغني ٢٠٨، والدر ٥٥٧/٢.

## زيادة اللام الجارة

مقدمة:-(<sup>١</sup>)

- تزداد اللام الجارة باطراد في المفعول به مقوية للعامل الضعيف وذلك في موضعين:-
- ١- أن يتأخر العامل ويتقدم المفعول نحو قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف/٤٣- فقوله «للمرؤيا» مفعول به مقدم واللام زائدة.
  - ٢- إذا كان العامل فرعا في العمل نحو قوله تعالى ﴿فَعَالٌ لَّمَّا يَرِيدُ﴾ مود/١٠٧-، ولا تزداد اللام قياسا في غير تقدم للمفعول أو فرعية العامل<sup>(٢)</sup>. ومثله ﴿ذَلِكَ أَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ البقرة/٢٨٢. وقد سمعت زيادتها في غير هذين الموضعين ومن ذلك:-
    - ١- زيادتها معترضة بين الفعل والمفعول نحو قول ابن ميادة<sup>(٣)</sup>:-  
وملكت ما بين العراق ويشرب ملكا، أجار لمسلم ومعاهد  
أي: أجار مسلما ومعاهدا فزاد اللام بين الفعل ومفعوله.
    - ٢- زيادتها مقحمة بين المضاف والمضاف إليه:-  
أ- في النداء نحو قولهم: يا بؤس للحرب. والأصل: يا بؤس الحرب فزيدت اللام مقوية لمعنى الإضافة (الاختصاص).
    - ب- في النفي نحو قولهم: لا أبالك، والأصل لا أباك فأقحم اللام بين المتضايقين وترك «أبا» على حاله دون تنوين لأنه مضاف لما بعد اللام<sup>(٤)</sup>.
  - ٣- لام المستغاث وهي الداخلة على المستغاث به نحو قول عمر رضي الله عنه >>يا لله

---

(١) ينظر: الجنى ١٠٤، والدر ٤٣/١، والمغني ٢٨٤، واللامات- للدكتور الفضلي ٨١، وحروف الجر الزائدة- للدكتورة رشيدة اللقاني ١٢٠.

(٢) ينظر الفريد ٦٩/٣، والجنى ١٠٧، والدر ٤٣/١، ٢٦١/١، ٥٠٤/٦.

(٣) ينظر الجنى ١٠٧، والمغني ٢٨٥.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٦/٢، ٢٧٩/٢، والمغني ٢٨٦.



للمسلمين»، ونسب إلى المبرد وابن خروف القول بزيادتها<sup>(١)</sup>. والجمهور على أنها غير زائدة  
فقليل إنها متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل.

## مواضع زيادة اللام الجارة عندهما

### ١- زيادتها في المفعول:-

#### ١:١- زيادتها باطراد:-<sup>(٢)</sup>

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون﴾  
الأعراف/١٥٤- فالتقدير عندهما: يرهبون ربهم<sup>(٣)</sup>. فلما تقدم المفعول به ضعف الفعل عن العمل  
فيه فزيدت اللام في المفعول به مقوية لعمل الفعل المتأخر<sup>(٤)</sup>.

وأجاز الأخفش أن تكون اللام غير زائدة، دالة على التعليل أي: من أجل ربهم يرهبون.  
فيكون في الكلام على هذا الوجه مفعول به محذوف والتقدير: يرهبون العقاب لأجله<sup>(٥)</sup>.  
وقيل إنها متعلقة بفعل محذوف والتقدير: للذين هم يخشعون لربهم<sup>(٦)</sup>، واختاره  
السمين<sup>(٧)</sup> ولم يبين وجه قوته.

ويظهر أن القول بزيادة اللام أوجه لظهور المعنى ووضوحه وسلامة التركيب من الضعف  
ومن جهة الصناعة فإن هذا موضع يطرد فيه دخول اللام على المفعول به. ويمكن أن يقال إن

(١) ينظر المغني ٢٨٨، وقول المبرد يخالف هذا، ينظر المقتضب ٤/٢٥٥، والكامل ١١١٩.

(٢) أ- الفراء:- الأعراف/١٥٤.

الموضع:- ١/١٤٤.

ب- الأخفش:- الأعراف/١٥٤، يوسف/٤٣.

المواضع:- ٢٣٣، ٣١١، ٣٦٤، ٤٣١.

(٣) ينظر معاني الفراء ١/٤٤٤، والأخفش ٣١١.

(٤) ينظر الجني ١٠٥، والمغني ٢٨٦.

(٥) ينظر الفريد ٢/٣٦٧، والدر ٥/٤٧٣.

(٦) ينظر الإملاء ٢٩٣.

(٧) ينظر الدر ٥/٤٧٣.

«يرهبون» ضمن معنى «يخشعون» فعدي باللام لأجل ذلك، إلا أن التضمين ليس على الأصل.

٢:١ - زيادتها على غير القياس:-

١:٢:١ - في غير مفعول الإرادة:-<sup>(١)</sup>

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذين تستعجلون﴾ النمل/٧٢- فالتقدير: ردفكم<sup>(٢)</sup>، ومعنى ردفهم الأمر: دهمهم<sup>(٣)</sup>.

وأجاز الفراء أن تكون اللام أصلية على تضمين «ردف» معنى «دنا» فيكون متعديا باللام<sup>(٤)</sup>.

وقيل إن اللام تعليلية والمفعول به محذوف والتقدير: ردف الخلق لأجلكم<sup>(٥)</sup>.

ومن زيادة اللام في المفعول به عند الفراء قوله تعالى ﴿وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت﴾ الحج/٢٦- إذ أجاز أن يكون التقدير: بوأنا إبراهيم مكان البيت، فهو متعد بنفسه بدليل قوله تعالى ﴿ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ صدق﴾ يونس/٩٣-

كما أجاز أن يكون «بوأنا» قد ضمّن معنى فعل يتعدى باللام، أي: جعلنا لإبراهيم مكان البيت<sup>(٦)</sup>.

وقيل إن التقدير: بوأنا الناس لأجل إبراهيم مكان البيت، ففي الكلام مفعول به

(١) أ- الفراء:-

الآيات:- آل عمران/٧٣، ٢٢١، التوبة/٦١، إبراهيم/٣٧، الحج/٧٦، النمل/٧٢.

المواضع:- ٢٢٢/١، ٢٣٣/١، ٤٤٤/١، ٧٨/٢، ٢٢٣/٢، ٣٠٠/٢.

ب- الأخفش:-

الآيات:- البقرة/٢١٣، يوسف/٥، النمل/٧٢.

المواضع:- ١٦٠، ٣٦٤، ٤٣١.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢٢٢/١، ٧٨/٢، ومعاني الأخفش ٤٣١.

(٣) ينظر اللسان ١١٨/٩.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢٩٩/٢.

(٥) ينظر نتائج الفكر ٣٥٤، والدر ٦٣٩/٨، والرأي الثاني أرجحها عنده.

(٦) ينظر معاني الفراء ٢٢٣/٢، وينظر ٢٣٣/١.

محذوف، وإنما أشكلت هذه اللام لأن «بواً» يتعدى إلى مفعولين فيقال: بواتك منزلاً<sup>(١)</sup>.  
ويظهر أن فعل «بواً» مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف: فمن معانيه «اتخذ» يقال  
<<تبواً فلان منزلاً، إذا نظر إلى أسهل ما يرى وأشدّه استواء... فاتخذه>><sup>(٢)</sup> وهذا مثل تقدير  
الفراء الثاني إلا أنه قدره بمعنى «جعل».

ومن زيادتها عند الأخفش قوله تعالى ﴿فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق  
بإذنه﴾ البقرة/٢١٣- إذ يرى أن معنى «هدى» «عرّف» وهذا يتعدى بنفسه فيقال: عرفهم  
الاختلاف وعليه فإن اللام زائدة في الآية قال الأخفش <<فعدى الفعل بحرف الجر والمعنى:  
عرفهم الاختلاف حتى تركوه>><sup>(٣)</sup>.

وقال الفراء إن معنى الكلام: هدى الله الذين آمنوا للحق مما اختلف فيه أهل الكتاب،  
ففي الكلام قلب إذ دخلت اللام على «ما اختلفوا» و«من» على «الحق» وقال إن من شأن العرب  
أن تقلب أحياناً إذا ظهر المعنى كقول النابغة الجعدي<sup>(٤)</sup>: -

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم  
فجعل الزنى فريضة الرجم وعقوبته، والعكس هو الصحيح ولكنه قلب لما ظهر المعنى  
ولم يشكل<sup>(٥)</sup>.

وسبب هذا أنه إن كان الله قد هداهم للاختلاف فإنما يكون قد أضلهم، وإن كان قد  
هداهم للحق فكيف يقال ﴿فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه﴾ فلجأ الفراء إلى القول  
بالقلب، والأخفش إلى جعل «هدى» بمعنى «عرّف» فقال بزيادة اللام لأن «عرف» يتعدى  
بنفسه<sup>(٦)</sup>.

وقيل اللام متعلقة بالفعل «هدى» و«من» بيانية تبين ما وقع فيه الاختلاف، فالمعنى: هدى

(١) ينظر إعراب النحاس ٩٤/٣، والدر ٢٦١/٨.

(٢) اللسان ٣٨/١.

(٣) معاني الأخفش ١٦٠.

(٤) البيت في الخزانة ٢٠٣/٩.

(٥) ينظر معاني الفراء ١٣١/١، والطبري ٣٤٠/٢.

(٦) يرى ابن عطية أن الأشكال غير وارد لأن «هدى» يقتضي إصابة الحق من هذا الاختلاف. ينظر المحرر ١٥٤/٢.

الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه والذي اختلفوا فيه هو الحق. وهذا قول أكثر المعربين<sup>(١)</sup>.  
وجاء عن بعضهم إن التقدير: هداهم لمعرفة ما اختلفوا فيه<sup>(٢)</sup>، وهو وجه قريب فمعرفة  
الاختلاف لا تقتضي الوقوع فيه بل تجنبه على الأرجح وحذف المضاف كثير في الكلام.  
ويؤيده تفسير القرطبي للآية إذ قال <<هدى>> معناه: أرشد، أي: فهدى الله أمة محمد إلى  
الحق بأن بين لهم ما اختلف فيه من كان قبلهم<><sup>(٣)</sup>.

ومن الأمثلة السابقة ظهر أنهما لا يلتزمان بما ذهب إليه الجمهور من عدم زيادة اللام غير  
المقوية إلا في الضرورة ولذلك حملا هذه الآيات على زيادة اللام ولم يسلم لهما بذلك كما  
رأينا.

### ١: ٢: ٢- زيادتها بعد فعل الإرادة والأمر:-(٤)

يجوز عند الأخفش أن تكون اللام زائدة في قوله تعالى ﴿يريد الله لبيِّن لكم﴾ النساء/٢٦-  
فالفعل «بيِّن» منصوب بـ«أن» مضمرة والمصدر المؤول في محل نصب مفعول به للفعل «يريد»  
واللام زائدة وتقدير الكلام: يريد الله التبيين<sup>(٥)</sup>.  
واختار القول بالزيادة بعض المعربين<sup>(٦)</sup> وقال الزمخشري إن اللام زائدة لتأكيد إرادة التبيين  
كما زيدت في نحو: لا أبالك، لتأكيد الإضافة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر معاني الزجاج ٢٨٥/١، ومعاني القرآن للنحاس ١٦٣/١، والكشاف ١٢٩/١، والفريد ٤٤٩/١، والدر  
٣٧٩/٢، وتفسير البيضاوي بحاشية الشهاب ٢٩٩/٢.

(٢) ينظر حاشية الجمل ١٦٩/١.

(٣) القرطبي ٣٢/٣.

(٤) الأخفش:- النساء/٢٦، الشورى/١٥.

المواضع:- ١٦٠، ٢٣٣.

الشعر:- أريد لأنسى ذكرها فكأما تمثل لسي ليلي بكل سبيل.

تخرجه في حذف «أن» الفقرة ١:١.

(٥) ينظر معاني الأخفش ١٦٠، ٢٣٣.

(٦) ينظر المختصب ٣٢/٢، والإملاء ١٨٣، وينظر حذف «أن» الفقرة ١:١.

(٧) ينظر الكشاف ٢٦٣/١.

وضعف هذا الوجه بأن جمهور النحاة لا يرى إضمار «أن» بعد اللام الزائدة، فهي إنما تضر بعد اللام الأصلية<sup>(١)</sup>.

وأجاز الأخفش وجهاً آخر على حذف المفعول به وعدم زيادة اللام والتقدير: يريد الله هذا الشيء ليبيِّن لكم<sup>(٢)</sup>. أما الكوفيون فلا يقدرّون اللام زائدة ولا مفعولاً به محذوفاً لأن هذه اللام - عندهم - هي الناصبة للفعل بعدها وليست جارة فهي عندهم بمعنى «أن»<sup>(٣)</sup>.

## ٢- في خبر «كان» -<sup>(٤)</sup>

يرى الفراء أن خبر «كان» في نحو قوله تعالى ﴿وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾ الأعراف/٤٣- هو الجملة الفعلية، واللام زائدة بعد «كان» المنفية بـ«ما» وهي الناصب للفعل لا «أن» المضمر، قال <<وزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول: أين كنت لتتجو مني، فهذه اللام إنما تدخل لـ«ما» التي يراد بها الجحد، كقوله ﴿ما كانوا ليؤمنوا﴾ الأنعام/١١١- و﴿ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله﴾ الأعراف/٤٣- >><sup>(٥)</sup>. وهذا هو مذهب الكوفيين<sup>(٦)</sup>.

أما الأخفش فظاهر كلامه أنه يوافق قومه البصريين إذ يجعل اللام جارة والفعل منصوب بـ«أن» واجبة الإضمار<sup>(٧)</sup>، وعليه فإن اللام ليست زائدة بل هي متعلقة بالخبر المحذوف فالتقدير عندهم في نحو ما كان زيد ليكرمه: ما كان مريداً لإكرامه.

ورُدَّ مذهب الكوفيين بأن اللام إذا كانت ناصبة فليست زائدة؛ إذ الزائد لا يعمل إلا إذا

كان حرف جر فيعمل الجر<sup>(٨)</sup>.

- (١) ينظر ابن يعيش ٢٨/٧، والدر ٣/٦٦٠، والهمع ٤/١٠٩.
- (٢) ينظر معاني الأخفش ١٥٩، ٢٣٣، واختاره أبو حيان في الارتشاف ٢/٤٠٢.
- (٣) ينظر معاني الفراء ١/١٣١، ١/٢٦١-٢٦٣، وشرح القوائد السبع ٧٥، ٢٩٧، وابن يعيش ٧/٢٠، وينظر حذف «أن» الفقرة ١:١.
- (٤) الفراء: - الأنعام/١١١، الأعراف/٤٣.
- (٥) المواضع: - ١/٤٢٣-٤٢٤.
- (٦) معاني الفراء ١/٤٢٤.
- (٧) ينظر: الإنصاف ٥٩٣، وابن يعيش ٧/٢٩، والجني ١١٨، والارتشاف ٢/٤٠٠، والدر ٢/١٥٧، والمغني ٢٧٩.
- (٨) ينظر معاني الأخفش ٦٦-٦٧، وحذف «أن» الفقرة ١:٢:١.
- (٨) ينظر الجني ١١٩.

وبأن الخبر ظهر في الندرة كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:  
سموت ولم تكن أهلا لتسمو ولكن المضيّع قد يصسابُ  
فدل هذا على أن الخبر ليس الجملة الفعلية كما يرى الكوفيون. على أن مثل هذا البيت  
الذي ظهر فيه الخبر لا يصلح حجة لأنه نادر، وقد ذهب ابن مالك إلى التأليف بين القولين  
فجعل اللام زائدة غير عاملة والفعل منصوب بأن مضمرة وجوبا فوافق الكوفيين في الأول  
والبصريين في الثاني<sup>(٢)</sup>. وفي قوله هذا مخالفة لكلام جمهور النحاة من أن «أن» لا تضر بعد  
اللام الزائدة<sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) البيت الارتشاف ٤٠٠/٢، الدر ١٥٧/٢، الجنى ١١٩.  
(٢) ينظر المساعد ٧٧/٣، الجنى ١١٩، الارتشاف ٤٠٠/٢.  
(٣) ينظر ابن يعيش ٢٨/٧، الدر ٦٦٠/٣، الهمع ١٠٩/٤.

## زيادة « من »

مقدمة:-(<sup>١</sup>)

### الغرض من زيادتها:-

١- توكيد العموم والاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم نحو: ما فيها من ديار، وما كلمت من أحد. فإن التركيب يفيد العموم قبل دخول «من»؛ لأن هذه النكرات بعد النفي وشبهه تفيد العموم فصار دخولها توكيداً لذلك المعنى.

٢- للتنصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة منفية تحتل نفي الجنس ونفي الوحدة نحو: هل من رجل في الدار؟ فيكون دخول «من» نصاً على إرادة استغراق الجنس، ولهذا يمكن أن يقال «ما جاءنا رجل بل رجلان، لكنه لا يمكن أن يقال ذلك مع وجود «من» لأن العبارة معها تنص على نفي الجنس من غير احتمال غيره»<sup>(٢)</sup>.

وقد أنكر الأربلي<sup>(٣)</sup> أن تكون زائدة في الصورة الأخيرة وجعلها أصلية تفيد الاستغراق، وقد نسب أبو حيان مثل هذا القول إلى المبرد<sup>(٤)</sup>.

وعلى من يذهب هذا المذهب أو ينكر زيادتها مطلقاً أن يعرب نحو: هل من رجل في الدار؟ وما جاءني من أحد؟ بما يتفق وطريقة العرب في الكلام. فالزيادة ثابتة لها في المثالين من حيث الإعراب، لأن الفاعل والمبتدأ لا يكونان شبه جملة. ولم يفرق سيبويه من حيث المعنى بين الصورتين فهما عنده للتوكيد، فقولك ما جاءني رجل، يراد به العموم ويحتمل احتمالاً ضعيفاً يحتاج فيه إلى قرينة أن يراد به الواحد، فلما دخلت «من» صارت توكيداً

(١) ينظر: الكتاب ١٣٠/٢، ٢٢٥/٤، والمقتضب ١٣٧/٤، والأزهية ٢٢٦، والجنى ٣١٦، ووصف المباني ٣٨٩، والرضي على الكافية ٢٦٨/٤، والارتشاف ٤٤٤/٢، والمغني ٤٢٥.

(٢) القول في «من» الزائدة، بحث للدكتور عبد الرحمن تاج، في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، السنة ١٣٩٦هـ، الجزء السابع والثلاثون ص ١٥-١٦.

(٣) علاء الدين بن علي بن بدر الدين الأربلي، توفي بعد منتصف القرن الثامن نقلاً من مقدمة محقق جواهر الأدب ص ١٢، وينظر رأيه هذا في ص ٢٧٣-٢٧٥.

(٤) ينظر الارتشاف ٤٤٦/٢، والذي في المقتضب متناقض فقد أنكر زيادتها مطلقاً في الصورتين في ٤٥/١، وعاد وقال بزيادتها فيهما في ١٣٧/٤، ٤٢٠/٤، ولم يفرق بين الصورتين.

لمعنى العموم المراد قبل ذلك<sup>(١)</sup>.

### شروط زيادتها:-

- ١- أن يكون الكلام غير موجب فتزاد بعد النفي والنهي والاستفهام إلا أنها مع الاستفهام تزداد بعد «هل» فقط، ولم تحفظ بعد غيرها من أدوات الاستفهام<sup>(٢)</sup>.  
وإنما شرط هذا لأن معناها- وهو توكيد استغراق الجنس- محال في الإيجاب، فلو قيل: جاءني من رجل، لما صح أن يكون المعنى: جاءني كل رجل، فهذا لا يتصور<sup>(٣)</sup>.  
وخالف الكوفيون والأخفش هذا الشرط؛ لأنها تزداد عندهم وهي غير استغراقية<sup>(٤)</sup>.
- ٢- أن يكون المجرور بها نكرة للعلة السابقة، فلو قلت «ما جاءني من عبد الله كان محالاً؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس»<sup>(٥)</sup>.
- ٣- أن يكون مجرورها مبتدأً أو فاعلاً أو مفعولاً وما في حكمها من أسماء النواسخ ونائب الفاعل والظروف والمصادر المتوسع فيها، نحو: ما كان من أحد هنا، ولم يُضرب من أحد، وهل ضرب من ضرب شديد؟  
ولا تجوز زيادتها في الخبر ولا فيما أصله الخبر<sup>(٦)</sup>.  
ولم يشترط الأخفش والكسائي وهشام<sup>(٧)</sup> من الكوفيين الشروط السابقة فقالوا بزيادتها مطلقاً<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) ينظر الكتاب ٢٢٥/٤، وهو ظاهر كلام الأخفش في المعاني ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٨، ٤٦٤، وينظر الرضي على الكافية ٢٦٩/٤.
  - (٢) ينظر: الجنى ٣١٧، والارتشاف ٤٤٥/٢، والمغني ٤٢٥.
  - (٣) ينظر ابن يمش ١٣/٨.
  - (٤) ينظر الرضي على الكافية ٢٦٩/٤، وبه قال الفارسي، ينظر كتاب الشعر ٤٤٤-٤٦٨ والبغداديات ٢٤٣.
  - (٥) المقتضب ٤٢٠/٤ وينظر ١٣٧/٤.
  - (٦) ينظر الارتشاف ٤٤٥/٢، والمغني ٤٢٨.
  - (٧) هشام بن معاوية الضرير الكوفي من أصحاب الكسائي ت ٢٠٩هـ، ينظر البغية ٣٢٨/٢.
  - (٨) ينظر الجنى ٣١٨، والمغني ٤٢٨.



## مواضع زيادة « من » عندهما

١- في غير الموجب:-

١:١- قبل المبتدأ:-<sup>(١)</sup>

من زيادة «من» في الكلام المنفي قبل المبتدأ عند الفراء قوله تعالى ﴿ مالكم من إله غيره ﴾ الأعراف/٥٩-٦٥- وقوله ﴿ وما من إله إلا إله واحد ﴾ المائدة/٧٣- ف«من» في الآيتين زائدة و«إله» اسم مجرور في اللفظ مرفوع محلاً <<ألا ترى أنك لو نزعنا «من» كان رفعا>><sup>(٢)</sup> على الابتداء. ومثله عند الأخفش: هل من شيء<sup>(٣)</sup> لذلك يجوز في تابعه اعتبار اللفظ واعتبار المحل، وقد قرئ في المتواتر قوله تعالى ﴿ مالكم من إله غيره ﴾ الأعراف/٥٩- برفع «غير» وجره<sup>(٤)</sup>، قال الفراء يجوز أن <<تجعل «غير» نعنا للإله [أي على اللفظ] وقد يرفع يجعل تابعاً للتأويل في إله>><sup>(٥)</sup> أي على المحل.

٢:١- قبل الفاعل:-<sup>(٦)</sup>

من هذا: ما أتاني من أحد وهل جاءك من رجل؟، ف«أحد» و«رجل» مجروران لفظاً وهما في محل رفع الفاعل، فيجوز في تابعهما الإتيان على اللفظ أو على المحل فتقول <<ما

(١) أ- الفراء:- المائدة/٧٣، الأنعام/٣٨، الأعراف/٥٩-٦٥، الليل/١٩.

المواضع:- ٣١٧/١، ٣٣٢/١، ٣٨٢/١، ٤٧٠/١، ٤٤٠/٣، ٢٧٣/٣.

الشعر:- ما من حوي بين بدر وصاحبة ولا شعبة إلا شباع نسورها

ب- الأخفش:- الموضع:- ٢٤.

(٢) معاني الفراء ٣٨٢/١، وينظر ٣١٧/١، ٤٧٠/١.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٢٤.

(٤) قرأ الكسائي وأبو جعفر بالجر والباقون بالرفع، ينظر الاتحاف ٥٢/٢.

(٥) معاني الفراء ٣٨٢/١، وينظر ٣٣٢/١، ٣٣٨/١، والدر ٦١١/٤، ٣٥٤/٥.

(٦) أ- الفراء:- الأنعام/٥٩، يونس/٦١، الأنبياء/٢، المجادلة/٧.

المواضع:- ٣١٨/١، ٣٣٢/١، ٣٣٨/١، ٤٧٠/١، ١٠٤/٢، ١٩٧/٢، ١٤٠/٣، ٢٧٣/٣.

ب- الأخفش: يونس/٦١. المواضع ٩٨-١٨٠-٣٤٦.

أتاني من أحد عاقل، وعاقلٌ»<sup>(١)</sup> بالجر والرفع، والاتباع على اللفظ أجود عند الأخفش<sup>(٢)</sup>.  
ومثله قوله تعالى ﴿وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر﴾ بونس/٦١- ف«من» مزيدة و«مثقال» فاعل يعزب، وقد قرئ «أصغر وأكبر» بالفتحة والرفع<sup>(٣)</sup> >> فمن نصبهما فإنما يريد الخفض يتبعهما المثقال أو الذرة<sup>(٤)</sup>، ومن رفعهما أتبعهما معنى المثقال؛ لأنك لو ألقيت من المثقال «من» كان رفعا>><sup>(٥)</sup>.

### ١: ٣- قبل المفعول به:-<sup>(٦)</sup>

من هذا عند الفراء قوله تعالى ﴿ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾

الفرقان/١٨.

فقد قرأ الجمهور «نتخذ» بالبناء للفاعل وقرأها أبو جعفر بالبناء للمفعول<sup>(٧)</sup>.  
فعلى قراءة الجمهور قال الفراء إن «من» زائدة و«أولياء» مفعول به واستشكل قراءة أبي جعفر؛ لأن «من» لا تزداد في الخبر وهو هنا المفعول الثاني «أولياء» والأول هو الضمير النائب عن الفاعل، ولم يجد وجهاً لزيادة «من» إلا أن يكون الكلام على القلب فيرى أن «من أولياء» هو المفعول الأول في المعنى إلا أنه آخر وقلب الكلام وهذا نص كلامه عن قراءة أبي جعفر >> فلو لم تكن في الأولياء «من» كان وجهاً جيداً، وهو على شذوذه وقلة من قرأ به قد يجوز أن يجعل الاسم [يقصد به المفعول الأول الذي هو في الأصل مبتدأ] في «من أولياء» وإن

(١) معاني الفراء ١/٤٧٠، وينظر ٢/١٩٧.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٣٤٦.

(٣) الرفع في قراءة حمزة ويعقوب وخلف كما في الاتحاف ٢/١١٧.

(٤) الإتياع على اللفظ وجرا بالفتحة لأنهما ممنوعان من الصرف.

(٥) معاني الفراء ١/٤٧٠، وينظر ١/٣٣٢، ومعاني الأخفش ٣٤٦.

(٦) أ- الفراء:- الفرقان/١٨، الحاقه/٨.

المواضع:- ٢/٢٦٤، ٣/١٨٠.

ب- الأخفش:- المائدة/٦، الأحزاب/٤، ٥٢.

المواضع:- ٩٨، ٢٥٥، ٤٤١، ٤٤٣.

(٧) ينظر الاتحاف ٢/٣٠٦.

كانت قد وقعت موقع الفعل [أي الخبر]<sup>(١)</sup>.

وإنما آثرت قول الجماعة لأن العرب إنما تدخل «من» في الأسماء لا في الأخبار ألا ترى أنهم يقولون: ما أخذت من شيء وما عندي من شيء، ولا يقولون: ما رأيت عبد الله من رجل. ولو أرادوا: ما رأيت من رجل عبد الله، فجعلوا عبد الله هو الفعل [أي الخبر] جاز ذلك، وهو مذهب أبي جعفر المدني»<sup>(٢)</sup>، أي على القلب.

وقد ذهب الزجاج إلى أن تخطئة القراءة أولى من هذا التمثل الذي قاله الفراء وعله عدم دخولها في الخبر أنها لتوكيد العموم فهي «تنفي واحداً في معنى جميع، تقول: ما من أحد قائماً، وما من رجل محباً لما يضره، ولا يجوز ما رجل من محب...»<sup>(٣)</sup>، ومما لا شك فيه أن تخطئة القراءة الصحيحة أمر لا يصح بحال فكيف وهناك تخريجات أخرى لها؟

فقد جعل ابن جني الفعل متعدياً لواحد - كما في قراءة الجمهور - و«من» زائدة و«أولياء» حال قال «أي: ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء، ودخلت «من» لمكان النفي، كقولك اتخذت زيدا وكَيْلاً، فإن نفيت قلت: ما اتخذت زيدا من وكَيْل»<sup>(٤)</sup>. وضعف هذا الوجه بأنه لم تحفظ زيادة «من» في الحال<sup>(٥)</sup>.

ولو جعل شبه الجملة «من أولياء» متعلقاً بمحذوف حال لكان فيه بعد عن كل هذه التخريجات.

ومن زيادة «من» قبل المفعول به عند الأخفش قوله تعالى ﴿ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج﴾ المائدة/٦- أي «ما يريد الله ليجعل عليكم حرجاً»<sup>(٦)</sup>.

ومنه كذلك قوله تعالى ﴿ولا أن تبدل بهن من أزواج﴾ الأحزاب/٥٢- فهي داخلة لتوكيد

(١) يستعمل الفراء «الفعل» للتعبير عن «الخبر» أحياناً، في معاني الفراء ١/٣٦٢، ١/٤٠٩، ٢/١٧٨، ٢/٢٦٤، ينظر مصطلحات النحو الكوفي ص ٥٣.

(٢) معاني الفراء ٢/٢٦٤.

(٣) معاني الزجاج ٤/٦٠-٦١، وينظر إعراب النحاس ٣/١٥٥.

(٤) المحتسب ٢/١٢٠، وينظر في الآية الإملاء ٤٥٧ والفريد ٣/٦٢٥.

(٥) ينظر الدر ٢/٥٨، ٨/٤٦٥، والمغني ٤٢٧.

(٦) معاني الأخفش ٤/٢٥٥، وينظر الدر ٤/٢١٦.

## ١: ٤ - قبل البدل:-(٢)

قال الأخفش بزيادة «من» قبل البدل، وخرج عليه قوله تعالى ﴿إني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى﴾ آل عمران/١٩٥ فقال <<أدخل فيه «من» زائدة، كما تقول: قد كان من حديث و«من» هاهنا أحسن؛ لأن حرف النفي قد دخل في قوله: «لا أضيع»>><sup>(٣)</sup>. وضعف هذا بأن «من» لا تزداد في البدل<sup>(٤)</sup> فليل هي أصلية متعلقة بمحذوف صفة ثانية لـ «عامل» والأولى هي «منكم»<sup>(٥)</sup>.

## ٢ - زيادة «من» في الموجب:-

### ٢: ١ - إذا كان المجرور نكرة:-<sup>(٦)</sup>

يرى الأخفش زيادة «من» في الإيجاب وإن كانت زيادتها في غيره أحسن<sup>(٧)</sup>. ومن ذلك قول العرب <<قد كان من حديث فخل عني حتى أذهب، يريدون قد كان حديث>><sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر معاني الأخفش ٤٤٣، والدر ١٣٧/٩.

(٢) الأخفش:- آل عمران/١٩٥.

الموضع:- ٢٢٣.

(٣) معاني الأخفش ٢٢٣، وجوز هذا في المحرر ٣/٣٢٤، والفريد ١/٦٧٨.

(٤) ينظر الدر ٣/٥٣٩.

(٥) ينظر الإملاء ١٧٠.

(٦) أ- الفراء:- النساء/٧٩، ١٢٤، النحل/٤٨، ٤٩، الكهف/٣١، سبأ/٣٩.

المواضع:- ١٠٣/٢-١٠٤، ١٤٠/٢.

الشعر:- حاز لك الله ما آتاك من حسن وحيشما يقض أمراً صالحاً تكن

- عمرا حيت ومن يشنك من أحد يلق الهوان ويلق السذل والغيرا

ب- الأخفش:- آل عمران/٨١، النساء/٧٩، النور/٤٣.

المواضع:- ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠.

(٧) ينظر معاني الأخفش ٢٢٣.

(٨) معاني الأخفش ٩٩، وينظر ٢٢٣، ٢٧٤، ٢٩٠.

ومنه عنده قوله تعالى ﴿ وينزل من السماء من جبال فيها من برد ﴾ النور/٤٣ - و«من» زائدة في الموضعين الأخيرين والتقدير: ينزل من السماء جبلا فيها برد. وأجاز ألا تكون زائدة، والمعنى ينزل من جبال في السماء من برد<sup>(١)</sup>. وهذا الوجه الثاني هو الذي عليه الفراء<sup>(٢)</sup>.

ويحتاج الكلام على هذا إلى تقدير المفعول به لأنه جعل «من جبال» بدلا من «من السماء» و«من برد» بيان للجبال، فالجبال من البرد وهي مكان الإنزال. لذلك قيل إن «من» الثالثة تبعية فالتقدير: ينزل من جبال من السماء بعض البرد ف«من برد» في محل نصب المفعول به<sup>(٣)</sup>. وهو الأقرب لأن الأول على ظهور معناه فيه زيادة «من» في الموجب<sup>(٤)</sup>، والثاني يحتاج إلى تقدير مفعول به، وهذا القول الأخير سلم من كل هذا.

أما موقف الفراء من زيادتها في الموجب فإنه خرج عليها آيات ومنع في أخرى بعلل يفهم منها أن سبب المنع هو وقوعها في الكلام الموجب مما يدل على أنه يجيز زيادتها فيه على قلة أو ضعف، إلى غير ذلك من القيود- التي لا تجعله مثل الأخفش الذي يجيزها بدون ضعف- ما لم تكن بعد الشرط أو مع التمييز.

ومن منعه زيادتها في الإيجاب عدم إجازته الاتباع على اللفظ في قوله تعالى ﴿وما من إله إلا إله واحد ﴾ المائدة/٧٣- فلا يجوز «إلا إله» بالجر بل بالرفع فقط على البدل من محل «من إله». ولم ينص الفراء على علة منع ذلك بل استطرد في كلام آخر<sup>(٥)</sup> وإنما يمنع مثل هذا لأن ما بعد «إلا» موجب و«من» لا تزداد في الموجب<sup>(٦)</sup>.

فهذا منع للقول بالزيادة، وفي موضع آخر، قال فيه بزيادتها بعد الاسم الموصول في

(١) ينظر معاني الأخفش ٢٥٤، وأجاز الوجهين في البغداديات ٢٤١.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢٥٦/٢، وأجازه في الكشاف ٧٩/٣، والأزهية ٢٢٨.

(٣) أجيز في البغداديات ٢٤٢، والأزهية ٢٢٨، والكشاف ٧٩/٣، والدر ٤٢١/٨.

(٤) ولا تزداد في الإيجاب عند الجمهور ينظر الكتاب ٣٨/١، والمقتضب ١٣٧/٤، ٤٢٠/٤، وابن يعيش ١٣/٨، والجنى ٣١٧، والارتشاف ٤٤٥/٢.

(٥) ينظر معاني الفراء ٣١٧/١ - ٣١٨.

(٦) وهكذا فهم النحاس كلام الفراء، ينظر إعراب النحاس ٣٤/٢، وينظر الدر ٣٧٥/٤ والفريد ٦٨/٢.

الموجب احتاج إلى تبرير ذلك بشبهه الموصول بالشرط في الإبهام، والجمهور يمنع زيادتها في الشرط لأنه <<ليس من قبيل غير الموجب>><sup>(١)</sup>.

فعند قوله تعالى ﴿ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة﴾ النحل/٤٩- جعل الفراء «من» زائدة لازمة، فقال: معللا ذلك <<لأن «ما» وإن كانت قد تكون على مذهب «الذي» فإنها غير مؤقتة<sup>(٢)</sup>، وإذا أبهمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء، والجزاء تدخل «من» فيما جاء من اسم بعده من النكرة.

فيقال: من ضربه من رجل فاضربوه، ولا تسقط «من» في هذا الموضع. وهو كثير في كتاب الله عز وجل، قال الله تبارك وتعالى ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله﴾ النساء/٧٩.... ولم يقل في شيء منه بطرح «من» كراهية أن تشبه<sup>(٣)</sup> أن تكون حالاً لـ«من» و«ما» فجعلوه بـ«من» ليدل على أنه تفسير [أي تمييز] لـ«ما» و«من» لأنهما غير مؤقتين....

وإنما ذكرت هذا لأن العرب تقول: لله دره من رجل، ثم يلقون «من» فيقولون: لله دره رجلا، فالرجل مترجم [أي تمييز] لما قبله وليس بحال؛ إنما الحال التي تنتقل مثل القيام والقعود... فإن قلت: فكيف جاز سقوط «من» في هذا الموضع؟

قلت: من قبل أن الذي قبله مؤقت فلم أبل أن يخرج بطرح «من» كالحال، وكان في الجزاء غير مؤقت فألزموها «من». فإن قلت: قد قالت العرب: ما أتاني من أحد، وما أتاني أحد، فاستجازوا إلقاء «من». قلت: جاز ذلك إذ لم يكن قبل «أحد»... شيء يكون الأحده حالاً، فلذلك قالوا ما جاءني من رجل وما جاءني رجل <<<sup>(٤)</sup>.

ومن هذا النص الطويل يظهر أن الفراء يقول بزيادتها بعد الشرط نحو: من ضربه من رجل فاضربوه، وهي هنا- عنده- زائدة لازمة، وكذلك قوله ﴿ومن يعمل من الصالحات من

(١) البحر ١/٥٥٠، وينظر الارتشاف ٢/٤٤٥، والدر ٢/٥٦.

(٢) غير مؤقتة أي: مبهمه وليست علما، ينظر مصطلحات النحو الكوفي ١٤٩.

(٣) يختلف التمييز عن الحال في كونه بمعنى «من» الجنسية، فأظهرها معه ليعلم أنه تمييز لا حال.

و«من» تظهر مع كل تمييز ما عدا تمييز العدد المنكر، وأفضل التفضيل والمنقول نحو: عندي عشرون درهما، وزيد أكثر مالا، وطاب زيد نفسا. ينظر المساعد ٢/٦١، والهمع ٤/٦٧.

(٤) معاني الفراء ٢/١٠٣-١٠٤. وينظر الغرض من زيادتها في التمييز في: أغراض الزيادة الفقرة (٤).

ذكر أو أنثى... ﴿النساء/١٢٤﴾.

كما ظهر أنه جعل «من» التي تجر التمييز زائدة نحو: ويحه من رجل ويفرق بينهما أن الأولى لا يجوز حذفها بل هي لازمة وهذه يجوز حذفها إذ لا تلتبس بالحال لأن «رجل» غير متنقل والحال تكون متنقلة.

ولو قيل لله دره قائما فإنه يصلح أن يكون حالا من الضمير قبله، ويصلح جعله تمييزا على معنى «من» أي: من قائم فاللبس مغتفر هنا عند الفراء.

وقد قال الأخفش بزيادة «من» بعد الشرط في قوله تعالى ﴿وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ ﴿النساء/٧٩﴾، لأن الشرط عنده في حكم غير الموجب. ف«ما» شرطية فهي في حكم النفي قال <<فجعل الخبر بالفاء لأن «ما» بمنزلة «من» [أي الشرطية ولو أراد الموصول لقال الذي] وأدخل «من» على السيئة؛ لأن «ما» نفي، و«من» تحسن في النفي مثل قولك: ما جاءني من أحد>><sup>(١)</sup> فالشرط عنده من غير الموجب، مع أنه يقول بزيادتها في الموجب.

ولا يرضى الجمهور هذا القول - أعني زيادتها في الشرط - لأنه موجب فمثل هذه التراكيب عندهم يخرج على أنها أصلية تبعية متعلقة بمحذوف صفة لاسم الشرط أو أن شبه الجملة في محل نصب تمييز<sup>(٢)</sup>.

أما ما ذهب إليه الفراء من جعل «من» الظاهرة مع التمييز زائدة فإنه الظاهر من كلام سيبويه قال عن زيادة «من» <<وذلك قولك: ما أتاني من رجل... وكذلك: ويحه من رجل>><sup>(٣)</sup>.

وبه قال ابن جني فعند قوله الخطيئة:-<sup>(٤)</sup>

طافت أمامه بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا

جعل «منتقبا» معطوفا على موضع «قوام» وموضعه نصب على التمييز و«من» مزيدة،

(١) معاني الأخفش ٢٤٢.

(٢) ينظر البحر ١/٥٥٠، والارتشاف ٢/٤٤٥، والدر ٢/٥٦، ٤/٩٧.

(٣) الكتاب ٤/٢٢٥.

(٤) البيت في الأمالي الشجرية ١/٤٢٢، والهمع ٤/٦٧، والخزانة ٣/٢٧٠.

فتقدير الكلام عنده <<يا حسنه قواما>><sup>(١)</sup>.

وقيل هي مع التمييز تبعيضية، وعليه فإن «منتقبا» في البيت معطوف على موضع «من قوام» فشبه الجملة في موضع نصب تمييز<sup>(٢)</sup>. لأن الكلام إيجاب.  
وقد حكى ابن أبي الربيع أنها تزداد قبل التمييز بدون شروط<sup>(٣)</sup> فيظهر أنهم استثنوا التمييز من هذا، وعدم القول بزيادتها مع التمييز - خلافا لكثيرين - أوجه لما فيه من حمل الكلام على ظاهره.

وأما ما ردوا به نحو: قد كان من مطر، فإنه لا يقوم، إذ جعلوا التقدير: قد كان شيء من مطر، ففيه أمران ممنوعان عند الجمهور حذف الموصوف والصفة شبه جملة دون أن يسبق بـ«من» أو «في»<sup>(٤)</sup>. والآخر أن هذا الموصوف فاعل<sup>(٥)</sup>.  
وقد وافق الفارسي أبا الحسن والكوفيين هنا قائلا <<وإذا ثبتت رواية ثقة مما لا يدفعه قياس لزم قبوله واستعماله ولم يجب دفعه>><sup>(٦)</sup>. والأولى أن يحفظ ولا يقاس عليه ولا يستعمل لقلة الوارد من ذلك.

هذا وقد قال الأخفش بزيادتها قبل الخبر في الكلام الموجب وخرج عليه قوله تعالى ﴿لَمَّا آتَيْتَكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ آل عمران/٨١.  
فيجوز عنده أن يكون خبر «ما» هو «كتاب وحكمة» و«من» زائدة قال <<... وإن شئت جعلت خبر «ما» «من كتاب» تريد: لما آتيتكم كتاب وحكمة، وتكون «من» زائدة>><sup>(٧)</sup>. وهذا ممتنع عند الجمهور ومعهم الفراء كما سبق<sup>(٨)</sup>، ولو كان في كلام غير موجب.

- (١) الخصائص ٤٣٢/٢، وصحح القول بالزيادة أبو حيان في الارتشاف ٣٨٤/٢، والمرادي كما في الخزانة ٢٧٠/٣، والدرر اللوامع ٢٠٨/١.
- (٢) ينظر الأمالي الشجرية ٤٢٢/١، والفريد ٣٥٥/١، ٧٦/٤، والتصريح ٣٩٨/١.
- (٣) ينظر البسيط ٨٤٢/٢، وقد رجع عن هذا، وقرر أنها لا تزداد قبل التمييز. ينظر: الملخص ٤١٧، ٥١١، ٧١٢.
- (٤) ينظر حذف الموصوف الفقرة ٢-.
- (٥) ينظر الرضي على الكافية ٢٦٨/٤، والمنفي ٤٢٩.
- (٦) البغداديات ٢٤٣، وينظر كتاب الشعر ٤٤٤.
- (٧) معاني الأخفش ٢٠٩، وينظر الفريد ٥٩٤/١.
- (٨) ينظر مقدمة زيادة «من» الفقرة ٣. من شروط الزيادة.



## ٢:٢ - إذا كان المجرور معرفة:-(١)

يجيز الأخفش زيادة «من» قبل المعرفة وخرج عليه آيات منها قوله تعالى ﴿ولقد جاءك من نبأ المرسلين﴾ الأنعام/٣٤- ف«من» زائدة والفاعل هو «نبأ المرسلين»<sup>(٢)</sup>.  
ولا يجيز الفراء زيادة «من» قبل المعرفة قال <<لا يجوز أن تقول: ما قام من أخيك، كما تقول: ما قام من رجل>><sup>(٣)</sup>.

ورد قول الأخفش من حيث المعنى بأن الله لم يقص عليه ﷺ كل أنباء المرسلين، بل ما فيه عظة بدليل قوله تعالى ﴿ومنهم من لم نقصص عليك﴾ غافر/٧٨.  
ف قيل في الآية إن الفاعل ضمير يعود على «بيان» أو «خبر» ونحوه، و«من نبأ المرسلين» متعلق بمحذوف حال من ذلك الضمير المستتر<sup>(٤)</sup>.

ويجوز أن يكون شبه الجملة صفة لفاعل محذوف وتقدير الكلام ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، لما سيأتي تأصيله<sup>(٥)</sup>.

ومن زيادتها عند الأخفش قوله تعالى ﴿وترى الملائكة حافين من حول العرش﴾ الزمر/٧٥- فهي زائدة للتوكيد عنده<sup>(٦)</sup>. والظاهر أنها لا ابتداء الغاية وليست زائدة<sup>(٧)</sup>.  
وقد وافقه كراع النمل في مثل هذا وجعلها زائدة<sup>(٨)</sup> في قوله تعالى ﴿هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه﴾ لقمان/١١.

والقول بزيادتها في مثل هذا نقض لكل شروط العلماء فنرى الأخفش يزيدا مطلقا

(١) الأخفش:- البقرة/٦١، ٢٧١، المائدة/٤، الأنعام/٣٤، الأعراف/١٠١، إبراهيم/٣٤، الزمر/٧٥، فصلت/٥.

المواضع:- ٩٨-٩٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٧٦، ٤٥٨، ٤٦٤.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٢٧٤.

(٣) معاني الفراء ٣١٨/١.

(٤) ينظر الإملاء ٢٤٧، والدر ٦٠٧/٤.

(٥) ينظر حذف الفاعل «المقدمة»، وحذف الموصوف الفقرة ٢:٢.

(٦) ينظر معاني الأخفش ٤٥٨.

(٧) ينظر الدر ٤٤٩/٩.

(٨) ينظر المنتخب ٦٨٥-٦٨٦، وينظر في زيادتها قبل «قبل» و«بعد» المغني ٤٢٩.

ويخرج الكلام عليها في الوقت الذي لم يعدم النحاة المخالفون له وجهاً قويا يحملون الكلام عليه، لذا كان مذهبهم أسهل مأخذاً وأكثر انضباطاً ليتم التفريق بين المؤكدة وغيرها. وكان الأخفش أراد تقرير مذهب فراح يكثّر من القول بزيادتها بغض النظر عن الاحتمالات القوية الظاهرة.



زيادة حروف النفي

## زيادة «ما»

### مقدمة :-(١)

تأتي «ما» زائدة في مواضع يمكن حصرها على النحو التالي :-

١- زائدة تجرد التوكيد : وهي غير الكافة نحو قوله تعالى ﴿فبما رحمة﴾ آل عمران/١٥٩-

﴿إما تخافن﴾ الأنفال/٥٨، فقد دخلت على الباء و«إن» الشرطية ولم تكفهما عن العمل .

ومثلها قوله ﴿وإذا ما أنزلت سورة﴾ التوبة/١٢٤- حيث دخلت على شرط غير جازم .

٢- كافة :- وهي التي تكف «إن» وإخواتها عن العمل، أو بعض حروف الجر أحياناً،

أو تكف الأفعال: قلٌ وكثر و طال عن رفع الفاعل. أو تهيئتها لمجيء الفعل بعدها .

وذلك نحو قوله تعالى ﴿إنما الله إله واحد﴾ النساء/١٧٠- وقوله ﴿كأئنما يساقون إلى

الموت﴾ الأنفال/٦- وزعم أنها مع هذه الأحرف <<اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم

والإبهام وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه، ويرده أنها [أي : ما] لا تصلح للابتداء

بها، ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها>>. (٢)

ومن كفها حروف الجر قولك : ربما الرجلُ ذاهب، ومن كفها الأفعال قولك : قلما

يقول ذلك أحد، وطالما فعلت ذلك ، ويلتزم إيلاؤها الفعل الصريح دون المقدر، <<وزعم

بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة>>(٣) وهو الأظهر والأبعد عن التكلف فما

المانع من كون التقدير: قلٌ قولٌ ذلك وطال فعله.

وقد ذهب الرضي إلى أن الكافة ليست زائدة - وإن لم يكن لها معنى - معللاً ذلك

بقوة تأثيرها في اللفظ إذ تمنع العامل من العمل، أو تهيئه لدخوله على ما لم يكن ليدخل

(١) ينظر: رصف المباني ٣٨٢، والجنى ٣٣٢، والمغني ٤٠٣، وجواهر الأدب ٤٩٥.

(٢) المغني ٤٠٤.

(٣) المغني ٤٠٤.

عليه<sup>(١)</sup>، فعلى هذا تكون قسماً آخر غير النافية والمصدرية والزائدة .

٣- **العروض** : وتكون عوضاً عن «كان» وحدها في نحو: أما أنت منطلقاً انطلقت ، والأصل: انطلقت لأن كنت منطلقاً.  
أو عن «كان» واسمها وخبرها في قولهم : افعل هذا إما لا، والأصل: افعله إن كنت لا تفعل غيره.

٤- **المسلّطة**: - وهي التي تلحق بعض الأدوات غير العاملة فيجب لها عمل الجزم فهي ضد الكافة قال الهروي <<تكون ما مسلّطة للعامل على الجزاء كقولك: إذ ما تخرج أخرج، وكيفما<sup>(٢)</sup> تصنع أصنع، وحيثما تكن أكن.

سلّطت «ما» إذ وكيف وحيث على الجزاء ولولاها لم يجر أن يجازى >><sup>(٣)</sup> بها.

٥- **المنبهة على وصف لائق**: كقول أنس بن مدرّكة<sup>(٤)</sup> :-

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود  
ونحو: ضربته ضرباً ما.

وقيل إن «ما» في مثل هذا اسم وهي صفة لما قبلها ورد هذا بأن زيادة «ما» كثيرة في الكلام وبأنه ليس في كلام العرب <<نكرة موصوف بها جامدة كجمود «ما» إلا وهي مردفة بمكمل كقولهم: مررت برجل أي رجل >><sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر الرضي على الكافية ٤/٤٣٥ .

(٢) اختلف في عمل «كيف» بدون «ما»، ويوجه عدم الإعمال بعدم السماع ينظر المساعد ٣/١٣٩ .

(٣) الأزهية ٩٨، وينظر الجنى ٣٣٦، وجواهر الأدب ٤٩٧ .

(٤) في الكتاب ١/١١٦، والجنى ٣٣٤، والخزانة ١/٢٧٦ .

(٥) الجنى ٣٣٥ .

## مواضع زيادة « ما » عندهما

### ١- زيادتها كافة:-

#### ١:١- زيادتها بعد «إن» (١):-

من ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا ﴾ طه/٦٩- فقد قرئت بنصب «كيد» (٢) على أنه مفعول به لـ «صنعوا» و«ما» زائدة كافة لـ «إن» عن العمل ومهيئة لدخولها على الفعل. وأما القراءة المتواترة برفع «كيد» فعلى أنه خبر «إن» و«ما» موصولة في محل نصب اسمها، والتقدير: إن الذي صنعوه كيد ساحر (٣). ويرى الفراء أنه إذا لم يحسن جعل «الذي» في موضع «ما» المتصلة بـ «إن» فإنه يحكم عليها بالزيادة (٤).

#### ٢:١- زيادتها بعد حرف الجر (٥):-

من زيادتها كافة لحرف الجر عند الفراء قول ابن هرمة:-  
كما ما امرؤ في معشر غير رهطه      ضعيف الكلام شخصه متضائل .

(١) أ- الفراء:- البقرة/٧٣، النساء/١٧١، هود/١٢، طه/٦٩-٧٢، العنكبوت/١٧-٢٥، ص/٧٠.

المواضع:- ١٠٠/١-١٠٢، ١٨٦/٢، ١٨٧/٢، ٣١٥/٢، ٤١٢/٢.

ب- الأخفش: طه/٦٩. المواضع:- ٢٠٠.

(٢) هي قراءة مجاهد وزيد بن علي، كما في البحر ٣٥٦/٧.

(٣) ينظر معاني الفراء ١٠١/١، ١٨٦/٢، ومعاني الأخفش ٢٠٠ والبحر ٣٥٦/٧.

(٤) ينظر معاني الفراء ١٠١/١.

(٥) أ- الفراء:- المواضع:- ٦٨/١، ١٧٦/١.

الشعر:- كما ما امرؤ في معشر غير رهطه      ضعيف الكلام شخصه متضائل

ابن هرمة: الارتشاف ٢٨٥/٣، والخزانة ٣٣٠/١١، والدرر اللوامع ٢٢٠/٢.

فقد زاد الشاعر «ما» بعد الكاف فكفتها عن العمل، فقيل «امرؤ» بالرفع لا «امرئ» بالجر، وهي زيادة مقيسة تكفها عن العمل في الأغلب<sup>(١)</sup>.

ثم زاد الشاعر «ما» ثانية بعد «كما» وهي زيادة ليست بالقبيحة عند الفراء بل هي مستحسنة >> «لأن الأولى وصلت بالكاف، كأنها كانت هي والكاف اسماً واحداً،...، واستحسن الجمع بينهما»<sup>(٢)</sup> فكانه لم يزد لها في الكلام إلا مرة واحدة، والظاهر ما ذهب إليه آخرون من أن تكرارها ضرورة<sup>(٣)</sup>.

ومن زيادتها كافة عند الأخفش قوله تعالى ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾<sup>(٤)</sup> الحجر/٢- ف «رُبُّ» حرف جر زيدت عليه «ما» الكافة المهيئة لدخوله على الفعل.

ويجوز عنده أن تكون «ما» نكرة موصوفة بمعنى «شيء» قال >> «أدخل مع «رب» «ما» ليتكلم بالفعل بعدها، وإن شئت جعلت «ما» بمنزلة «شيء» فكانك قلت: ورب شيء يود، أي: رُبُّ وُدِّ يوده الذين كفروا»<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا التقدير الأخير يكون قوله «لو كانوا مسلمين» بدلاً من «ما» وعلى الأول- بجعلها كافة - يكون مفعولاً به أي يودون كونهم مسلمين هذا على أن «لو» مصدرية<sup>(٥)</sup>.

وفي قول الأخفش «ليتكلم بالفعل بعدها» دليل على أنه يرى أن «رُبُّ» حرف جر إذ هي لا تصلح للدخول على الفعل. بخلاف الاسم وهو رد لما تنسبه إليه المصادر من أنه يجعلها

== ب- الأخفش :- الحجر/٢.

الموضع:- ٣٧٨.

(١) ينظر رصف المباني ٢٨٣، والمساعد ٢/٢٧٨، والمغني ٤٠٨ والهمع ٤/٢٣١.

(٢) معاني الفراء ١/١٧٦ وينظر ١/٦٨.

(٣) ينظر الارتشاف ٣/٢٨٥، والدرر اللوامع ٢/٢٢٠.

(٤) معاني الأخفش ٣٧٨، وينظر إعراب النحاس ٢/٣٧٦- والفريد ٣/١٨٤.

(٥) ينظر الدر ٧/١٤٠.

اسماء،<sup>(١)</sup> إلا أن يكون قد قاله في غير هذا الكتاب .

أما الفراء فإنه وقف في هذه الآية عند دخولها على الفعل المضارع «يود» لأن الذي عليه الجمهور أن يليها الفعل الماضي «لأنها موضوعة للإخبار عما مضى»<sup>(٢)</sup>. فخرج الفراء الكلام على أن المضارع لما كان وعداً من الله فكأنه قد وقع لأن وعد الله صدق، فجيء بالمضارع في موقع الماضي لتحقق وقوعه<sup>(٣)</sup>.

## ٢- زيادتها غير كافة:-

### ٢:١- زيادتها مسلطة :-<sup>(٤)</sup>

قال الفراء إن العرب تزيد «ما» في الشرط ولا تزيدها في الاستفهام ومن زيادتها في الشرط مسلطة «حيثما تكن أكن، ومهما تقل أقل.... وصل الجزاء بـ «ما» فإذا كان استفهاماً لم يصلوه بـ «ما» يقولون: كيف تصنع؟ وأين تذهب؟ إذا كان استفهاماً لم يصل بـ «ما» وإذا كان جزاء وصل وترك الوصل»<sup>(٥)</sup>، فهي زيادة قياسية مع أدوات الشرط، لكن «حيث» و«مه» ليستا من ذلك فإذا دخلت عليهما «ما» الزائدة صلحا للمجازاة فهي زائدة مسلطة.

وقد اتفق على أنها زائدة في «حيثما» واختلف في «مهما» فذهب قوم إلى أنها زائدة

(١) ينظر الانصاف ٨٣٢، والجنى ٤٣٨، والدر ١٣٧/٧، والخزانة ٥٧٩/٩.

(٢) ينظر الفريد ١٨٤/٣، والأزهية ٢٦٦، والجنى ٤٥١.

(٣) ينظر معاني الفراء ٨٢/٢ وقد ذهب بعضهم إلى جواز كونه مستقبلاً، ينظر الجنى ٤٥٢، والمعنى ١٨٣.

(٤) الفراء - المواضع ١٨٩/٣ - ١٩٠.

(٥) معاني الفراء ١٨٩/٣ - ١٩٠.



فيها، فعند الفراء الأصل «مه»<sup>(١)</sup> وزيدت عليها «ما» ولذلك عطف «مهما» على «حيثما» في كونها زائدة في كليهما، وهو وجه أجازة سيويه فقال >>«وقد يجوز أن يكون «مه» كـ «إذ» ضم إليها «ما»>><sup>(٢)</sup>.

وعند الخليل الأصل «ما» الشرطية زيدت عليها «ما» التي تزداد مع الشرط فصار «ماما» فكروها اجتماعهما فأبدلوا الألف الأولى هاء فصار «مهما»<sup>(٣)</sup>. فهي على هذا زائدة لمجرد التوكيد وليست موطئة.

وذهب آخرون إلى أنها غير زائدة في «مهما» لأنها كلمة بسيطة غير مركبة،<sup>(٤)</sup> وهو أفضل الأقوال لبساطته ولعدم ما يمنع منه.

## ٢:٢ - زيادتها منبهة على وصف لائق<sup>(٥)</sup>:

من ذلك قوله تعالى ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ البقرة/٨٨ - فيجوز عندهما أن تكون «ما» زائدة والتقدير: قليلاً يؤمنون<sup>(٦)</sup>، أي زماناً قليلاً أو إيماناً قليلاً فزيدت للتأكيد والتنبيه إلى قلة إيمانهم وحقارته.

وأجاز الفراء أن تكون «ما» نافية غير زائدة أي أن قليل الإيمان لم يقع منهم فكيف

(١) «مه» اسم فعل أمر بمعنى: اسكت، ينظر الجنى ٦١٣.

(٢) الكتاب ٦٠/٣.

(٣) الكتاب ٦٠/٣ وهو الوجه الأول عند سيويه.

(٤) ينظر الجنى ٦١٢، والمساعد ١٣٧/٣.

(٥) أ- الفراء -: البقرة/٨٨، ص/١١-٢٤، الذاريات/١٧.

المواضع -: ٦٠/١، ٣٩٩-٤٠٠، ٨٤/٣، ١٠٠/٣.

ب- الأخفش -: البقرة/٨٨. المواضع -: ١٣٥.

(٦) ينظر معاني الأخفش ١٣٥، وهو الوجه الثاني عند الفراء ينظر معانيه ٦٠/١.

بالكثير، قال الفراء في الآية: إن فيها وجهين <<أحدهما: ألا يكونوا آمنوا قليلاً ولا كثيراً، ومثله ما تقوله العرب بالقلة على أن ينفوا الفعل كله قولهم: قلما رأيت مثل هذا قط....، والوجه الآخر:- أن يكون: يصدقون بالشئ قليلاً ويكفرون بما سواه>>(١) ومثل له بالإيمان بأن الله هو الخالق الرازق والكفر بالنبي صلى الله عليه وسلم.

فعلى الوجه الأول-عند الفراء- تكون «ما» نافية، ورد بأن فيه إعمال ما قبلها فيما بعدها وهو غير جائز عند البصريين(٢)، على أن هذا الوجه أنسب من حيث المعنى. وعلى الوجه الثاني عند الفراء تكون «ما» زائدة.

ومنه عند الفراء قوله تعالى ﴿جند ما هنالك مهزوم من الأحزاب﴾ مر/١١- ف «ما» زائدة(٣)، و«جند» مبتدأ و«هنالك» صفة و«مهزوم» خبره، وزيدت «ما» للتنبيه على حقارة ذلك الجند.

ومن زيادتها عنده(٤) قوله تعالى ﴿إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم﴾ مر/٢٤- ف «قليل» خبر مقدم للمبتدأ «هم» وزيدت «ما» للتعظيم وتهويل شأن هذه القلة المؤمنة(٥)، وقيل إن «ما» في الآية موصولة مبتدأ مؤخر خبره «قليل» والضمير «هم» مبتدأ وخبره محذوف وتقدير الكلام: وقليل الذين هم كذلك(٦)، ويضعفه إطلاق «ما» على العقلاء.

(١) معاني الفراء ١/٥٩، ٦٠.

(٢) ينظر المغني ٤١٧، الدر ١/٥٠٣.

(٣) ينظر معاني الفراء ٢/٣٩٩.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢/٤٠٠.

(٥) ينظر الدر ٩/٣٧٢.

(٦) ينظر الفريد ٤/١٦١.

## ٢:٣- زيادتها مجرد التوكيد :-

### ٢:٣-١- زيادتها بعد حرف الجر (١) :-

من زيادتها غير كافة عندهما قوله تعالى ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم﴾ آل عمران/١٥٩- وقوله ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ النساء/١٥٥- والمائدة/١٣- فهي زائدة بعد الباء في الموضوعين ولم تكفها عن العمل بل جرت ما بعد «ما» (٢).  
وأجاز الفراء أن تكون غير زائدة، بل نكرة موصوفة بقوله «رحمة» (٣). ويقل أن تزداد «ما» بعد الباء وتكفها عن العمل (٤).

ومن زيادتها غير كافة بعد «عن» عند الفراء (٥) قوله تعالى ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾ المؤمنون/٤٠- ولا تأتي «ما» بعد «عن» كافة (٦).  
وقيل إنها غير زائدة بل هي نكرة موصوفة بقوله «قليل» أي: عن زمن قليل، أو نكرة غير موصوفة و«قليل» بدل منها (٧).

وقال الفراء أيضاً بزيادتها بعد «من» في قوله تعالى ﴿مما خطيئاتهم أغرقوا﴾ نوح/٢٥- ف«من» سببية أي بسبب خطيئاتهم أغرقوا، وقد عبر الفراء عن السببية بالجزاء أي ترتب أمر

(١) أ- الفراء :- آل عمران/١٥٩، النساء/١٥٥، المائدة/١٣، المؤمنون/٤٠، نوح/٢٥.

المواضع :- آل عمران/١٥٩، النساء/١٥٥، المائدة/١٣، نوح/٢٥.

ب- الأخفش :- آل عمران/١٥٩، النساء/١٥٥، المائدة/١٣.

المواضع :- ١٣٥، ٢٢٠، ٢٤٨.

(٢) ينظر معاني الفراء ١/٢٤٤، ٣/٢٥٥، ومعاني الأخفش ١٣٥-٢٤٨.

(٣) ينظر معاني الفراء ١/٢٤٥، وينسب هذا للأخفش في الإملاء ١٦٢ والدر ٣/٤٦١ وهو مخالف لما في المعاني.

(٤) ينظر المساعد ٢/٢٧٩ والهمع ٤/٢٢٨.

(٥) ينظر معاني الفراء ١/٢٤٤، ٢/٤٠٠.

(٦) ينظر المساعد ٢/٢٨٢، والهمع ٤/٢٢٨.

(٧) ينظر الفريد ٣/٥٦٧ والدر ٨/٣٤٢.

على آخر فكما تدخل «ما» على «أي» و«حيث» تدخل على «من» الدالة على السببية فكأنه لا يرى زيادتها مع غيرها، قال عن الآية <<العرب تجعل «ما» صلة فيما ينوي به الجزاء، كأنك قلت: من خطيئاتهم ما أغرقوا، وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله، فتأخرها دليل على مذهب الجزاء .... ألا ترى أنك تقول: حيثما تكن أكن، ومهما تقل أقل، ومن ذلك: ﴿أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ الإسراء/١١٠- وصل الجزاء بـ «ما» <<(١)>>، ولا فرق بين تقديم «ما» كما في القراءة الصحيحة وتأخيرها كما في قراءة ابن مسعود من حيث المعنى فهي زائدة للتوكيد(٢).

### ٢:٣:٢ - بعد أدوات الشرط (٣) :-

تزداد «ما» على أدوات الشرط الجازمة فلا تكفها عن العمل ومن ذلك زيادتها على «أي» في قوله تعالى ﴿أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ الإسراء/١١٠- فالتقدير:- أيا تدعوا(٤). ويجوز عند الفراء ألا تكون زائدة بل هي شرطية دخلت بعد «أي» تكريراً وتوكيداً، وهو أمر يجوز عنده من غير شذوذ لاختلاف اللفظين.

قال <<«ما» قد تكون صلة كما قال تبارك وتعالى ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾

(١) معاني الفراء ١٨٩/٣، وينظر الطبري ١٠٠/٢٩.

(٢) ينظر البحر ٢٨٨/١٠.

(٣) أ- الفراء:- الأنفال/٥٧-٥٨، الإسراء/١١٠، القصص/٢٨، غافر/٧٧.

المواضع:- ٤١٤/١، ١٣٣/٢، ٣٠٥/٢، ١٨٩/٣-١٩٠.

الشعر:- وأيهما ما أتبعن فإنني حريص على إثر الذي أناتابعُ

في الطبري ٦٦/٢٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٢١.

ب- الأخفش:- البقرة/٣٨، الإسراء/١١٠، مريم/٢٦، المؤمنون/٩٣.

المواضع:- ٦٧-٦٨، ٣٩٢.

(٤) ينظر معاني الفراء ١٣٣/٢، ١٨٩/٣، ومعاني الأخفش ٣٩٢، والمساعد ١٨٢/٣.

المؤمنون/٤٠- وتكون في معنى «أي» معادة لما اختلف لفظهما»<sup>(١)</sup>. ويؤيد هذا الوجه الأخير قراءة طلحة بن مُصَرِّف ﴿ أَيَا مِنْ تَدْعُوا ﴾. إذ الجمهور على أن «من» لا تزداد فيكون من الجمع بين أداتي الشرط شذوذاً<sup>(٢)</sup>، وهو مستحسن عند الفراء لاختلاف اللفظين.

وذهب أبو موسى الجزولي إلى أن «ما» بعد «أي» عوض من الإضافة<sup>(٣)</sup> ورد عليه بقوله تعالى ﴿ أَيَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ القصم/٢٨- إذ جمع بين «ما» والمضاف إليه، وقد قرأها ابن مسعود ﴿ أَي الْأَجْلِينَ مَا قَضَيْتَ ﴾ بتأخيرها إلى ما بعد المضاف إليه وهي زائدة في الموضوعين ويرى الفراء أن تأخيرها أكثر من تقديمها وجعلها فاصلة بين المضاف والمضاف إليه<sup>(٤)</sup>. والصواب عكس ما ذهب إليه فالأجود ما عليه القراءة الصحيحة بتوسطها بين «أي» وما تضاف إليه لكثرة في كلام العرب<sup>(٥)</sup>.

ومن زيادتها بعد «إن» الشرطية عند الأخفش قوله تعالى ﴿ فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ البقرة/٣٨- فقد زيدت على «إن» لتأكيد معنى الجزاء، وأكد الفعل «يأتينكم» بالنون على الغالب ويجوز عدم توكيده بها<sup>(٦)</sup>. إلا أنه تناقض بعد ذلك حين أراد تعليل توكيد الفعل بالنون فقال «وإنما حسنت فيه النون لما دخلته «ما» لأن «ما» نفي»<sup>(٧)</sup> فجعلها نافيةً يناقض القول بالزيادة ولا وجه للنفي في هذه الآية.

وعلة توكيد الفعل بالنون عند الفراء التفريق بين «إما» المركبة من «إن» الشرطية و«ما» و«إما» الدالة على التخيير<sup>(٨)</sup>. والعلة عند سيبويه تشبيه «ما» بلام جواب القسم فحسن دخول

(١) معاني الفراء ١٣٣/٢، وينظر الاملاء ٣٩٤، والبحر ١٢٧/٧.

(٢) ينظر البحر ١٢٧/٧.

(٣) ينظر المساعد ١٨٣/٣.

(٤) ينظر معاني الفراء ٣٠٥/٢.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٢١، والمساعد ١٤٣/٣.

(٦) ينظر معاني الأخفش ٦٧-٦٨، والمساعد ١٨١/٣، وابن يعيش ٥/٩.

(٧) معاني الأخفش ٦٨.

(٨) ينظر معاني الفراء ٤١٤/١.

النون لذلك<sup>(١)</sup>، وهو أمر جائز عندهم لا واجب<sup>(٢)</sup>.

### ٢:٣:٣- زيادتها بين الفعل ونائب الفاعل<sup>(٣)</sup> :-

جاءت «ما» زائدة غير كافة بين الفعل ونائب الفاعل في قول المهلهل:  
لو بأبائين جاء يخطبها      خُضِبَ ما أنف خاطب بدم  
قال الأخفش <<أي: خضب بدم أنف خاطب>><sup>(٤)</sup>، وهي زيادة غير مقيسة .

### ٢:٣:٤- زيادتها بين الفعل والمفعول<sup>(٥)</sup> :-

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾  
البقرة/٢٦- فهي زائدة و«بعوضة» مفعول للفعل «يضرب» والتقدير <<إن الله لا يستحي أن  
يضرب بعوضة مثلاً>><sup>(٦)</sup>، و«مثلاً» مفعول ثان.

ومثله عند الفراء قوله تعالى ﴿ادْع لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لُونُهَا﴾<sup>(٧)</sup> البقرة/٦٩- فـ «ما» استفهامية  
لذلك رفع «لونها» وأجاز الفراء انتصاب «لونها» مفعولاً للفعل «يبين» بزيادة «ما» والتقدير:

- 
- (١) ينظر الكتاب ٥١٥/٣، وإعراب النحاس ٢١٦/١.  
(٢) ينسب إلى المبرد والزجاج أنهما يوجبانه وما يخالف ضرورة. ينظر البحر ٢٧١/١ والدرر ٢٩٩/١، والدرر اللوامع  
٩٧/٢، وهذا يخالف قولهما، ينظر المقتضب ١٤/٣، ١٨/٣، معاني الزجاج ١١٧/١.  
(٣) الأخفش:- الموضع:- ١٣٦.  
الشعر:- لو بأبائين جاء يخطبها      خُضِبَ ما أنف خاطب بدم  
المهلهل بن ربيعة:- الكامل ٩٩٣، ابن يعيش ٤٦/١، المغنى ٤١١.  
(٤) معاني الأخفش ١٣٦، وينظر المغنى ٤١١.  
(٥) أ- الفراء:- البقرة/٢٦، ٦٩. المواضع:- ٢١/١، ٤٦/١.  
ب- الأخفش:- البقرة/٢٦. الموضع:- ٥٣.  
(٦) معاني الأخفش ٥٣، وينظر معاني الفراء ٢١/١، وينظر تفصيل في حذف المضاف الفقرة ١:١.

يبين لنا لونها<sup>(١)</sup>.

ورد السمين الحلبي مثل هذه الإجازة-بعد أن نسبها للعكبري- بأن الموضع ليس من مواضع زيادة «ما»<sup>(٢)</sup>، أي أن زيادتها قبل المفعول به غير قياسية، يتوقف فيها على السماع لذلك لا وجه لمثل هذه الإجازة اللهم إلا أن يكون الفراء ومن تابعه يجعلون الزيادة قياسية.

### ٢:٣:٥- بعد المضاف :-<sup>(٣)</sup>

يجعل الأخفش «ما» زائدة في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ الذاريات/٢٣- والتقدير: إنه <<لحق مثل أنكم تنطقون، وزيادة «ما» في القرآن والكلام نحو ذا كثير>><sup>(٤)</sup>. ويرى الفراء أن هذا من التوكيد ف «ما» مصدرية و«أن» مثلها فجمع بينهما لاختلاف لفظهما قال <<وقد يقول القائل: كيف اجتمعت «ما» و«أن» وقد يكتفى بإحدهما من الأخرى؟ وفيه وجهان:-

أحدهما: أن العرب تجمع بين الشيعين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما ....  
وأما الوجه الآخر: فإن المعنى لو أفرد ب «ما» لكان كأن المنطق في نفسه حق لا كذب ، ولم يرد به ذلك ، وإنما أرادوا إنه لحق كما حق أن الآدمي ناطق>><sup>(٥)</sup>.  
ويظهر من تمثيله في الوجه الثاني أنه يجعل «ما» نكرة موصوفة بكلمة «حق» المقدرة، إذ

(١) معاني الفراء ٤٦/١، والاملاء ٤٩، وزعم في الفريد ٣١٠/١، أنه قد قرئ به، ولم أجدها في مظان الشواذ.

(٢) ينظر الدر ٤٢٣/١-٤٢٤.

(٣) الأخفش:- الذاريات/٢٣.

المواضع:- ٣٥، ١٣٦.

(٤) معاني الأخفش ١٣٦، وينظر الكتاب ١٤٠/٣.

(٥) معاني الفراء ٨٤/٣-٨٥.

قال كما حق أن ...، ووافقه بعضهم في هذا<sup>(١)</sup> وهو وجه ضعيف لأنهم <<نصوا على أن هذه الصفة لا تحذف لإبهام موصوفها>><sup>(٢)</sup>.

ومن الأوجه الراجحة في الآية أن يكون «مثل» نعنا لقوله «حق» وبني على الفتح لإضافته إلى مبني وهو «أنكم» و«ما» زائدة مقحمة<sup>(٣)</sup>.

### ٢:٣:٦ - زيادتها بعد اللام الفارقة<sup>(٤)</sup> :-

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿إِنْ كَلَّ نَفْسٌ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ الطارق/٤- في قراءة من خفف الميم من «لما»<sup>(٥)</sup>، فخرجاها على زيادة «ما» للتوكيد بعد اللام الفارقة<sup>(٦)</sup>.

ومثله عند الفراء قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ يس/٣٢- بتخفيف الميم من «لما» أيضاً<sup>(٧)</sup>، قال <<كأنك قلت: وإن كل لجميع لدينا محضرون>><sup>(٨)</sup>.



(١) ينظر الطبري ٢٠٧/٢٦، والاملاء ٥٤٠، والفريد ٣٦٤/٤.

(٢) الدر ١٨٨/٦ ط بيروت.

(٣) وهو قول أبي حيان في البحر ٥٥٣/٩، وينظر تفصيل في: حذف الكاف.

(٤) أ- الفراء: يس/٣٢، الطارق/٤. المواضع:- ٣٧٦/٢، ٢٥٥/٣.

ب- الأخفش:- الطارق/٤. المواضع:- ١١٢.

(٥) هي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي من السبعة ينظر الاتحاف ٦٠٢/٢.

(٦) ينظر معاني الفراء ٢٥٥/٣، ومعاني الأخفش ١١٢، وإعراب النحاس ١٩٨/٥.

وأما القراءة الأخرى فـ «إن» نافية و«لما» بمعنى «إلا» ينظر الكتاب ١٠٥/٣، ومعاني الفراء ٢٥٤/٣.

(٧) هي قراءة السابقين كما في الاتحاف ٤٠٠/٢.

(٨) معاني الفراء ٣٧٦/٢، وينظر الدر ٢٦٥/٩.



## ٢:٣:٧ - زيادتها في غير ذلك: (١)

يجيز الفراء في قوله تعالى ﴿ ومن قبل ما فرطتم في يوسف ﴾ يوسف / ٨٠ - أن تكون «ما» مصدرية وموضعها رفع على أنه مبتدأ مؤخر، أي: ومن قبل هذا تفريطكم... .  
أو يكون موضعها نصباً عطفاً على المفعول في قوله تعالى: ﴿ ألم تعلموا أن أباكم... وتعلموا من قبل تفريطكم ﴾ .

ثم أجاز أن تكون «ما» زائدة وتقدير الكلام: ومن قبل فرطتم في يوسف. (٢)  
وأجاز بعضهم أن تكون «ما» موصولة وفي محلها الوجهان السابقان من الرفع على الابتداء، والنصب على المفعولية، والمعنى: ومن قبل هذا الذي فرطتموه >> أي قدمتموه في حق يوسف من الجناية العظيمة >> (٣).

واختير القول بالزيادة لوجود اعتراضات على التقديرات الأخرى فإذا كان موضعها - مصدرية أو موصولة - الرفع ففيه مجيء الخبر ظرفاً من ظروف الغايات مقطوعة عن الإضافة وهذا ممتنع لعدم العلم بالمضاف إليه (٤)، ويجب على هذا بأن المضاف إليه معلوم في هذه الآية وهو «الموثق» كما وضحه السمين نفسه.  
وإن جعلت منصوبة المحل عطفاً على السابق ففيه >> الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف [أي: من قبل] وهو ممتنع >> (٥) عند البصريين وجائز حسن عند الكوفيين. (٦)

(١) أ - الفراء: يوسف / ٨٠، الموضع ٥٣/٢.

ب - الأخفش: الموضع ١٦٢.

الشعر: كثيراً بما يترك من كسل حفرة زفير القواضي نحبها وسعالتها  
ذو الرمة في ديوانه ٥٣٢.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٥٣/٢: وبه بدأ في الكشف ٢/٢٧٠، والإملاء ٣٥٣، وقال عنه السمين «وهو الأظهر»، كما في الدر ٥٣٩/٦.

(٣) الكشف ٢/٢٧٠، وينظر: الفريد ٩١/٣.

(٤) ينظر: الإملاء ٣٥٣، والدر ٥٤٠/٦.

(٥) المغني ٤١٨.

(٦) ينظر: مشكل مكّي ٣٩٣، وقال العكبري في الإملاء ٣٥٣ عن منع البصريين لهذا: إنه ليس بشيء.

وقد ضعف مكى القول بالزيادة بالتفريق بين العاطف والمعطوف أيضاً، وهذا لا يلزم إذ يظهر أن القائلين بالزيادة يجعلون الواو استثنائية.

قال أبو عمور الداني إن الوقف على ﴿ موثقا من الله ﴾ كاف<sup>(١)</sup>، فيحسن الابتداء بما بعده. والقول الأول هو الوجه الظاهر .

ومن زيادة «ما» عند الأخفش قول ذي الرمة : -

كثيراً بما يتركن من كل حفرة زفير القواضي نحبها وسعالها

أي << كثيرا يتركن، وجعل الباء و «ما» زائدتين >><sup>(٢)</sup>.

ويظهر أن الباء أصلية و «ما» مصدرية لا زائدة. . وقبله في الديوان :

وقد بات ذو صفراء زوراء نبعةٍ وزرقٍ حديث ريشها وصقالها

كثيراً لما يتركن في كل حفرة زفير القواضي نحبها وسعالها

والمعنى : كثير زفير القواضي بسبب تركهن في كل حفرة، قال أبو نصر الباهلي شارح

الديوان إن المعنى << كثير زفير القواضي لذا، أي : لتركهن >><sup>(٣)</sup>، فليست فيه زيادة لواحد من الحرفين.



(١) المكتفى في الوقف والابتداء ٣٢٩.

(٢) معاني الأخفش ١٦٢.

(٣) ديوان ذي الرمة ٥٣٣، والرواية باللام لا بالباء، والمعنى واحد.

## زيادة « لا »

مقدمة : - (١)

تدخل « لا » في الكلام زائدة والأصل في زيادتها أن تكون مؤكدة له إثباتاً كان أم نفيًا فلا تكون في أحد معنيها الأصليين وهما النفي والنهي، ومن مجيئها مؤكدة لكلام مثبت قوله تعالى : ﴿ ما منعك ألا تسجد ﴾ الأعراف/١٢- وقوله ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم ﴾ الواقعة/٧٥- عند من يرى أنها زائدة، >> وإنما جاز أن تؤكد الإيجاب بحرف النفي لإظهار أن هذا المعنى ليس مما يشك في أنه على الإيجاب >> (٢). ومواقع زيادتها على النحو التالي:

١ - تأتي زائدة لازمة ، لا يجوز حذفها ؛ لأنه يخل بالكلام فهي زائدة من حيث اللفظ لأن العامل قبلها يتخطاها إلى ما بعدها، لا من حيث المعنى فهو مراد، وهذا اصطلاح لبعضهم في «الزيادة» والأكثرون على أن الزائد هو الذي يتخلى عن معناه الأصلي ويكون مؤكداً (٣)، ومواقع الزائدة اللازمة اثنان:

أ - أن تكون بمعنى «غير» وذلك إذا زيدت بين الجار والمجرور نحو : جئت بلا زاد، أو بين النعت والمنعوت نحو قوله تعالى ﴿ انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ﴾ المرسلات/٣٠.

ويرى الكوفيون أن المعترضة بين الجار والمجرور اسم بمعنى «غير» وهي ليست زائدة بل هي في محل جر والاسم بعدها مجرور بإضافتها إليه (٤). ويمكن رده بأن فيه تحكما إذ يفرقون بين الواقعة بين الجار والمجرور والواقعة بين النعت والمنعوت بغير وجه.

ب - أن تزداد بعد ناصب الفعل أو جازمه ، فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ وقاتلوهم حتى

(١) ينظر : الأزهية ١٥١، وابن يعيش ١٣٦/٨، والتخميم ١١٦/٤، ووصف المباني ٣٤١، والمغني ٣٢٧، والإهمال للدكتور/ سمير عبدالجواد ١٦٣، وظاهرة الإقحام ٨٤.

(٢) التخميم ١١٦/٤.

(٣) ينظر : وصف المباني ٣٤٢، والمغني ٣٢٢.

(٤) ينظر : المغني ٣٢٢، وقريب منه قول الفراء عن «لا» في قوله تعالى ﴿ ولا الضالين ﴾ الفاتحة/٧، إنها بمعنى «غير» معاني الفراء ٨/١.

لا تكون فتنة ﴿ الأنفال/٣٩ - والثاني نحو قوله تعالى : ﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله ﴾ التوبة/٤٠ -  
وقوله : ﴿ وإن تُعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ إبراهيم/٣٤ - النحل/١٨ .

وإنما يجعلها بعضهم من الزيادة لما سبق من أنها لم تمنع العامل قبلها من العمل فيما بعدها، بالرغم من أن معناها مراد إذ لو حذف لتغير المعنى، ومن العجب أنهم جعلوا «ما» الكافة زائدة وهي تمنع العامل قبلها من العمل فيما بعدها فهم نظروا إليها باعتبار عدم احتفاظها بمعناها الأصلي .

فيظهر - والله أعلم - أنهم يعتبرون المعنى أولاً فإن لم تحتفظ به الكلمة عدت زائدة عملت أو لم تعمل . فإن احتفظت به كما هي الحال في «لا» و «كان» في نحو : ما كان أجمل الجوى، نظر إليها حينئذ من جهة العمل فإذا لم تعمل مثل «كان» أو لم تكف مثل «لا» جعلت زائدة .

## ٢ - تأتي زائدة غير لازمة ، مجرد التوكيد وذلك نوعان :

أ - زيادة مطردة : وذلك إذا زيدت لتوكيد النفي أو النهي بعد الواو العاطفة نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو؛ لأن الواو تغني عنها في إشراك الاسمين في الحكم المنفي، وتسمى المحققة<sup>(١)</sup>؛ لأنها أفادت رفع احتمال أن يكون النفي منصباً على اجتماعهما فيما لو قيل: ما جاء زيد وعمرو .

ولأجل ذلك ذهب ابن هشام<sup>(٢)</sup> إلى أنها غير زائدة، وهو مثل قول من أنكر جعل «من» زائدة في نحو: ما جاءني من رجل.<sup>(٣)</sup>

وذهب الهروي إلى ذلك فمن أنواع «لا» عنده المؤكدة للنفي وهي المذكورة هنا، وأخرى «صلة» في نحو: «لا يستوي محمد ولا بكر»<sup>(٤)</sup>؛ وإنما كانت هذه صلة لأن الفعل «يستوي»

(١) ينظر ابن يعيش ١٣٧/٨، والتخميم ١١٧/٤ .

(٢) ينظر : المغني ٣٢٢ .

(٣) ينظر : الفقرة ٢ من مقدمة زيادة «من» .

(٤) ينظر : الأزمية ١٥١ .

يحتاج إلى اسمين كمثل اختلف واختصم<sup>(١)</sup>، فلا يقع التوهم الذي في المثال الأول فهي هنا ليست داخلة لفائدة غير التوكيد، إذ لا ترفع احتمال الاشتراك.

ومن هذا زيادتها قبل «بل» مؤكدة الإضراب إذا كان ما قبلها موجباً نحو: قابلت محمداً، لا بل عمراً. أو مؤكدة ما قبلها من النفي أو النهي في نحو: ما جاءني زيدٌ، لا بل جاءني محمد.<sup>(٢)</sup>

ب - زيادة سماعية: وذلك في مواضع زيدت فيها اعتماداً على ظهور المعنى فدخلت في الكلام المثبت ومنه قوله تعالى ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرّون على شيء من فضل الله﴾ الحديد/٢٩- والتقدير: لأن يعلم. ومثله قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

تذكرت ليلي فاعترتني صباية وكاد ضمير القلب لا يتقطع

أي: كاد يتقطع، وزاد «لا» لظهور المعنى المراد، قال ابن يعيش عن هذا النوع من الزيادة <<وفي الجملة لا تزداد إلا في موضع لا لبس فيه، فاعرفه>><sup>(٤)</sup>

## مواضع زيادة «لا» عندهما

### ١- زيادتها مجرد التوكيد «غير لازمة»:-

#### ١:١- زيادتها اطراداً:<sup>(٥)</sup>

من زيادة «لا» بعد واو العطف المسبوق بنفي عند الفراء قول الأحوص الأنصاري:

(١) ينظر: ابن يعيش ١٣٧/٨، والتخميم ١١٧/٤.

(٢) ينظر: المغني ١٥٣، وذهب الرضي إلى أنها غير زائدة بل هي نافية لما قبلها إن كان إثباتاً ومؤكدة له إذا كان غيره.

ينظر: الرضي على الكافية ٤١٨/٤ - ٤١٩.

(٣) البيت في رصف المباني ٣٤٤، والجنى ١٢١.

(٤) ابن يعيش ١٣٧/٨.

(٥) أ- الفراء: التوبة / ٧ - الحشر / ٢٠.

المواضع: ٨/١، ١٢٠/١، ٤٢٣/١، ٤٢٤، ١٤٧/٣.

الشعر: ما كان يرضى رسول الله دينهم والطيبان أبو بكر ولا عمر

في البحر ٥١/١، والدر ٧٣/١.

إرادة ألا يجمع الله بيننا ولا بينها أخرى الليالي الغواير  
أي : ألا يجمع الله بيننا وبينها، ومثله عنده قراءة ابن مسعود بزيادة «لا» في قوله تعالى ﴿ لا  
يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة ﴾ المشر/٢٠- فقرأها: «ولا أصحاب الجنة»<sup>(١)</sup>، فيجوز  
«أن تجعل «لا» صلة إذا اتصلت بجحد قبلها»<sup>(٢)</sup>.

ومنه عند الأخفش قوله تعالى ﴿ ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ﴾ فصلت/٣٤ «إن شئت  
قلت: إن الثانية زائدة، تريد: «لا يستوي عبدالله وزيد»، فزيدت توكيدا»<sup>(٣)</sup>؛ لأنه يمكن  
الاكتفاء بالواو في تشريك الاسمين في الحكم المنفي، ولأن الفعل «استوى» - كما سبق - من  
الأفعال التي لا تكفي بفاعل واحد نحو اختصم<sup>(٤)</sup>، فيكون النفي منصباً عليهما معا في مثل  
هذه الآية ولا حاجة تدعو إلى «لا» سوى التوكيد.

وذهب الزمخشري إلى أنها أصلية نافية إذ جعل «الحسنة» جنسا و «السيئة» جنساً فيكون  
المعنى «إن الحسنة والسيئة متفاوتتان في أنفسهما فخذ بالحسنة التي هي أحسن من أختها إذا  
اعترضتك حسنتان فادفع بها السيئة التي ترد عليك»<sup>(٥)</sup>.

وتبنى د. عبدالرحمن تاج هذا التفسير ليعممه على كل المواضع التي فيها «لا يستوي كذا ولا  
كذا» ويرى أنه أوجه من القول بالزيادة<sup>(٦)</sup>، وليس ما ذهب إليه بمستقيم فهناك مواضع لا يمكن

---

فإذهب فأى فتى في الناس أحرزه	من يومه ظلم دُعج ولا جيلُ
إرادة ألا يجمع الله بيننا	ولا بينها أخرى الليالي الغواير
الأحوص : في الأزمية ١٥٥.	
رأت إبلي برمل جَدود أن لا	مقليل لها ولا شرها نقوعا
ب - الأخفش : فاطر ٢١، فصلت/٣٤.	
المواضع : ٤٤٧، ٤٦٧.	

- (١) ينظر : معاني الفراء ١٤٧/٣.
- (٢) معاني الفراء ٨/١، ولا يشترط الفراء غير تقدم النفي لزيادتها، وسيأتي تفصيل في ٢:١.
- (٣) معاني الأخفش ٤٦٧، وينظر ٤٤٧.
- (٤) ينظر : ابن يعيش ١٣٧/٨، والتخمير ١١٧/٤، والبحر ٣٠٦/٩، والدر ٥٣/٩.
- (٥) الكشف ٣٩٢/٣، وللأخفش عبارة يمكن أن تكون أصلا لهذا القول إلا أنه لم يقرره ولم يوضحه توضيح  
الزمخشري ينظر معانيه ٤٦٧. كما أخذ أبو حيان بهذا القول في البحر ٣٠٦/٩.
- (٦) ينظر : ««لا» التي قيل إنها زائدة وليست كذلك» ص ٧٦ وما بعدها.

أن تحمل على إرادة التفاوت داخل الجنس كما في قولنا : لا يستوي محمد ولا بكر، على معنى أن هذا لا يساوي هذا .

ومن زيادتها عند الفراء قول الشاعر :

رأت إبلي برمّل جَدُودَ أن لا مقيلاً لها ولا شرباً نَقُوعاً

فقد عطف «شرباً» بالنصب على «مقيلاً» المفتوح وذلك على تقدير زيادة «لا» الثانية فيكون «شرباً» معطوفاً على موضع اسم «لا» الأولى، قال الفراء عند قوله تعالى ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ البقرة/ ١٩٧ >>... ولو نصب الفسوق والجدال بالنون [أي بالتنوين] لجاز ذلك في غير القرآن؛ لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها [هكذا والصواب فنصبوا بها] لم تنصب بنون، فإذا عطفوا عليها بـ «لا» كان فيها وجهان: إن شئت جعلت «لا» معلقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون، لأن «لا» في معنى صلة.

وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبيتها ولم تكن معلقة فتنصب بلا نون قال في ذلك الشاعر: [ذكر الفراء البيت السابق ثم علق قائلاً] فنون في الشرب ونوى بـ «لا» الحذف >> (١).

## ١: ٢- الزيادة السماعية: (٢)

من هذا عندهما قوله تعالى ﴿ قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾ الأعراف/ ١٢، فالواقع

(١) معاني الفراء ١/ ١٢٠، وينظر الكتاب ٢/ ٢٨٥، والارتشاف ٢/ ١٧٢، والمساعد ١/ ٣٤٨.

(٢) أ- الفراء: البقرة/ ١٥٨، الأنعام/ ١٠٩، الأعراف/ ١٢، الأنفال/ ٥٩، الأنبياء/ ٩٥، الحديد/ ٢٩.

المواضع: ١/ ٩٥، ١/ ٣٥٠، ١/ ٣٧٤، ١/ ٤١٥، ٣/ ١٣٧، ١٣٨.

ب- الأخفش: الأعراف/ ١٢، الحديد/ ٢٩، القيامة/ ١.

المواضع: ١٨٠، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٢٢، ٤٦٧، ٤٩٥.

الشمس: لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إلى لامت ذروا أحسابها عمراً

الفرزدق: المسائل المنثورة ١٠٣، الخصائص ٢/ ٣٦، والخزانة ٤/ ٣٠، والدرر اللوامع ١/ ١٢٧.

أبي جوده لا البخل واستمعجت به نعم من فتى لا يمنع الجوع قاتله

في الخصائص ٢/ ٣٥، والمغني ٣٢٧، واللسان ١٢/ ٥٨٩، والرواية والجودة.

يدل على أن إبليس امتنع عن السجود لا عن عدمه لذلك جعلت «لا» زائدة في هذه الآية والمعنى: ما منعك أن تسجد<sup>(١)</sup>. وقال تعالى في آية أخرى ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي ﴾ مر/٧٥- وفائدة زيادتها «>> توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه كأنه قيل: ... وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك»<sup>(٢)</sup>

وذهب الرازي إلى ترجيح أنها أصلية وليست زائدة وخرجها على وجهين:  
الأول: أن تقدير الكلام: أي شيء منعك عن ترك السجود؟ - كما هو ظاهر الآية - وهو استفهام إنكاري و «>> معناه... كقول القائل لمن ضربه ظلما: ما الذي منعك من ضربي، أدينك، أم عقلك، أم حياؤك؟! والمعنى: أنه لم يوجد أحد هذه الأمور وما امتنعت من ضربي.  
الثاني: ذكر الله المنع وأراد الداعي فكأنه قال: ما دعاك إلى أن لا تسجد؟ لأن مخالفة أمر الله تعالى حالة عظيمة يتعجب منها ويسأل عن الداعي إليها»<sup>(٣)</sup>.

والتقدير الثاني الذي قال به قريب لكنه ليس في قوة القول بالزيادة ووضوحه إذ يجعل كل الآيات الواردة في هذه القصة على معنى واحد وسؤال واحد، مع أن زيادة «لا» معروفة في كلام العرب بخلاف استعمال «منع» بمعنى «دعا» و «قال» فإنه غير معروف. قال الطبري «>> فليس المعروف في الناس استعمال المنع في الأمر بترك الشيء»<sup>(٤)</sup> لذلك اختار رحمه الله أن يكون التقدير: ما منعك من السجود فأحوجك أن لا تسجد، فيكون في الآية «احتباك» فقد حذف من الجملة الأولى مفعولها المذكور في الجملة الثانية وحذف من الثانية الفعل «أحوجك» لدلالة فعل المنع عليه، وقد دعم هذا الرأي د. تاج عادا القول بالزيادة جرأة وعجزا عن إدراك المعاني الدقيقة وبأنه لا يجوز ظهور الخبر المؤكد في صورة المنفي<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: معاني الفراء ١/٩٥، ١/٣٥٠، ١/٣٧٤، ٣/١٣٧، ومعاني الأخفش ٢٩٤.

(٢) الكشف ٢/٥٤، وينظر: الدر ٥/٢٦٢.

(٣) تفسير الرازي ١٤/٢٧، ومن عجب أنه أجاز الزيادة في ٢٢/٩٤ عند قوله تعالى ﴿ ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تبعن ﴾ طه/٩٣، والأسلوبان متماثلان.

(٤) الطبري ٨/١٣٠.

(٥) ينظر «>> «لا» التي قيل إنها زائدة وليست كذلك ص ٤٩ وما بعدها >>.



وقد نقل فيما سبق وجه ظهور الخبر المثبت في صورة المنفي عن الزمخشري<sup>(١)</sup>. وواضح ما في هذا الوجه من البعد في التناول وكثرة المحذوفات ومثله في هذا الوجه الأول الذي قال به الرازي وهو تمحل القصد منه الهروب من إثبات الزائد في القرآن وهو اصطلاح خاص بأهل هذا العلم لا يحاسبون فيه على فهم غيرهم له، فإنهم لا يريدون به ما لاقيمة له.

ومن زيادة «لا» عندهما قوله تعالى ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله﴾ الحديد ٢٩- فالتقدير: لأن يعلم أهل الكتاب<sup>(٢)</sup>. وقيل إنها أصلية، ومعنى الكلام: يؤتكم كفلين من رحمته ويغفر لكم لئلا يعتقد أهل الكتاب أنكم أيها المؤمنون لا تنالون شيئاً من فضل وذلك لأن الفضل بيد الله لا كما يعتقد أهل الكتاب من أنهم محتكرون للفضل، فيكون الضمير في «يقدرون» عائداً على المؤمنين لا على أهل الكتاب<sup>(٣)</sup>. والمعنى - على القول بزيادتها- أن المؤمنين ينالون الفضل العظيم ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرون على تخصيص فضل الله بقوم معينين، أي بأنفسهم.

وجاء الفراء بقاعدة عامة لزيادة «لا» فقال >> العرب تجعل «لا» صلة في كل كلام دخل آخره جحد، أو في أوله جحد غير مصرح به، فهذا [يقصد آية الحديد] مما دخل آخره الجحد، فجعلت «لا» في أوله صلة، وأما الجحد السابق الذي لم يصرح به فقوله عز وجل ﴿ما منعك ألا تسجد﴾ الأعراف/١٢- وقوله ﴿وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ الأنعام/١٠٩- وقوله ﴿وحرم على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾<sup>(٤)</sup> الأنبياء/٩٥- وفي الحرام معنى الجحد والمنع، وفي قوله «ما يشعركم»، فلذلك جعلت لا بعده صلة، معناها السقوط من الكلام >><sup>(٥)</sup>.

وكل الآيات التي استشهد بها هنا قد قيل فيها بأصالة «لا» إلا أن القول به تارة يكون راجحاً

(١) ينظر: الكشاف ٥٤/٢، التخمير ١١٦/٤، والدر ٢٦٢/٥.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٣٧٤/١، ١٣٧/٣، ومعاني الأخفش ٤٦٧-٤٩٥، والكتاب ٢٢٢/٤، والطبري ٢٤٦/٢٧.

(٣) ينظر: تفسير الرازي ٢٩/٢١٦.

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي، كما في الإتحاف ٢/٢٦٧.

(٥) معاني الفراء ١٣٧/٣، ١٣٨، والطبري ٢٤٦/٢٧، وإنما كانت «ما منعك» و«ما يشعركم» جحداً لأنها استفهام أريد به الإنكار.

وأخرى مرجوحاً.

ومن زيادتها في الابتداء عند الأخفش<sup>(١)</sup> قوله تعالى ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ القيامة/١.  
وذهب الفراء إلى أنها جواب لكلام سابق، ورد القول بزيادتها في ابتداء الكلام<sup>(٢)</sup> لما فيه من نقص الغرض إذ التقديم يدل على الاعتناء والاهتمام، والزيادة على إرادة الاطراح فبينهما تناقض، قال الفراء >> ولا يبدأ بجحد ثم يجعل صلة يراد به الطرح... ولكن القرآن جاء بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام، المبتدأ منه وغير المبتدأ، كقولك: لا والله لا أفعل ذلك، فجعلوا «لا» - وإن رأيتها مبتدأة - رداً لكلام قد كان مضى... فهذه جهة «لا» مع الإقسام وجميع الأيمان في كل موضع ترى فيه «لا» مبتدأ بها، وهو كثير في الكلام >><sup>(٣)</sup>.

وهو قول وجيه إلا أنه اعتمد فيه على عدم جواز الزيادة في الأول، وقد وافقه كثيرون في هذا لما سبق من أن التقديم ينافي الاطراح الذي هو مضمون الزيادة وهذا غير مسلم به إذ زادت العرب في الأول كقولهم: بحسبك درهم.

وقيل إن «لا» هنا نافية للقسم نفسه لا لشيء سابق والمعنى >> إن الكلام أوضح من أن يحتاج معه إلى قسم >><sup>(٤)</sup>.

واختار أبو حيان أن يكون الأصل: «لأقسم»، بلام الجواب، ثم أشبعت فتحة اللام فصارت «لا أقسم» وقد قرئت «لأقسم»، ونظيرها عنده قراءة هشام ﴿ فاجعل أفتيدة من الناس ﴾ إبراهيم/٢٧ - بياء بعد الهمزة، ورد قول الفراء بأن فيه حذف اسم «لا» وخبرها وليس الكلام جواباً لسائل سأل<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: معاني الأخفش ٤٦٧، وإعراب النحاس ٢٢٧/٥.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٢٠٧/٣، وابن يعيش ١٣٦/٨، ووصف المباني ٣٣٢، والمغني ٣٢٩.

(٣) معاني الفراء ٢٠٧/٣، وإليه يذهب أستاذنا الدكتور فانيا عبدالرحيم ويرى أنه أسلوب مستعمل كثير الآن، ومنه قول أحدنا لا بخير والحمد لله، جواباً لمن سأله كيف حالك؟ فتكون «لا» رداً ودفعاً لما قد يتوهم من عدم السلامة ونحوها. وكما يقولون: لا والله أنا بخير.

(٤) الفريد ٤٢١/٤.

(٥) ينظر: البحر ٩١/١٠.

وليست «لا» حسب تقدير الفراء العاملة بل هي الجوابية المناقضة لـ «نعم» >> وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً >><sup>(١)</sup>، كما أن الإشباع في «لا أقسم» ليس مماثلاً للإشباع في «أفئدة»؛ لأن الأول يوقع في اللبس بخلاف الثاني.

وقد قال الأخفش بزيادتها عاملة وذلك في قول الفرزدق :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إلى لآمت ذوو أحسابها عُمرا  
فالمعنى >> لو لم تكن غطفان لها ذنوب ، و «لا» زائد ، وأعملها >><sup>(٢)</sup>، وكأنه لا يرى ذلك شاذاً أو ضرورة إذ يقيسها على إعمال «من» في نحو: ما أتاني من أحد، وقد أجاز ابن جنبي حين قال >> إذا جاز لـ «لا» أن تعمل وهي زائدة... كان الاكتفاء بلفظها من غير عمل له أولى بالجواز >><sup>(٣)</sup> أي أن زيادتها ثابتة في الكلام إذ قد ثبت أنها زيدت عاملة. وجمهور النحاة على أن إعمالها زائدة شاذ أو نادر لا يقاس عليه.<sup>(٤)</sup>



---

(١) المعنى ٣١٩.

(٢) معاني الأخفش ١٨٠، وينظر ٣٢٢.

(٣) الخصائص ١٣٦/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٦٧/٢، والتصريح ٢٣٧/١، والخزانة ٣٠/٤، والدرر اللوامع ١٢٧/١.

## زيادة « إن »

مقدمة: (١)

١- أكثر زيادتها بعد «ما» النافية سواء أدخلت على جملة فعلية أم لا، كقول النابغة: (٢)

ما إن أتيتُ بشيء أنت تكرهه      إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي

والثاني كقول فروة بن مسيكة رضي الله عنه (٣): -

وما إن طَبْنَا جُـبْنَ ولكن      منايانا ودولةً آخرينا

فإذا كانت زائدة بعد «ما» الداخلة على الجملة الاسمية كفتها عن العمل إذا كانت حجازية كما في البيت الثاني فهي زائدة كافة مؤكدة، وأما إذا كانت تميمية فهي زائدة مؤكدة فقط؛ لأنهم لا ينصبون بـ «ما» .

٢ - تزداد قليلاً بعد «ما» الموصولة تشبيهاً لها بالنافية من حيث اللفظ نحو قول جابر بن رألان: (٤)

يُرْجِي المرء ما إن لا يراه      وتعرض دون أدناه الخطوبُ

أي: يرجي الذي لا يراه، وحمل عليه بعضهم قوله تعالى ﴿ ولقد مكناهم فيما إن مكناكم فيه ﴾ الأحقاف/٢٦، والصواب أنها نافية والمعنى: مكناهم في الذي لم نمكنكم فيه - والله أعلم.

٣ - تزداد بعد «ما» المصدرية كقولهم: انتظر ما إن جلس القاضي، أي: جلوسه، ومنه قول المعلوط القريني: (٥)

(١) ينظر: الأزهية ٥١، والإنصاف ٦٣٦، وابن عميش ١٢٩/٨، والجنى ٢١٠، والمساعد ٢٧٨/١، والمغني ٣٨، وجواهر الأدب ٢٠٨، والإهمال ص ١٥٣.

(٢) البيت في مجالس ثعلب ٣٠٢، والمغني ٣٨، والخزانة ٤٤٩/٨.

(٣) وقيل غيره: ينظر الكتاب ١٥٣/٣، والخزانة ١١٩/٤ - ١٤١/١١.

(٤) في المساعد ٢٧٩/١، والخزانة ٤٤١/٨، والدرر اللوامع ٩٧/١.

(٥) في الأزهية ٥٢، والمساعد ٢٧٩/١، والدرر اللوامع ٩٧/١.

وَرَجَّ الفِئْتَى لِلخَيْرِ مَا إن رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

٤ - وتزاد بعد «ألا» الاستفتاحية كقول الشاعر: (١)

أَلَا إن سَرَى لِيَلِي فَبِتْ كَثِيبًا أَحَاذِرُ أن تَنَأَى النَوَى بَغَضُوبًا

٥ - قبل مدة الإنكار (٢) : نحو قول أعرابي سئل : أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال : أنا إنيه ؟ وهو إنكار منه أن يكون رأيه على خلاف ذلك .

٦ - وزعم ابن الحاجب أنها تزداد بعد «لما» الإيجابية «حرف وجوب لوجوب» نحو لما إن جلست جلست، ونسب بعضهم قوله هذا إلى الوهم وقالوا: إن التي تزداد بعد «لما» هي «أن» المفتوحة الهمزة (٣). فإن يكن ما قاله ابن الحاجب سماعاً عن العرب فهو مسلم به وإن كان قياساً أخذ بكلام الجمهور.

### مواضع زيادة « إن » عندهما (٤)

يرى الأَخْفَشُ أنها تأتي زائدة بعد «ما» النافية فإذا كانت داخلة على جملة اسمية كفتها عن العمل فلا تنصب الخبر، قال << وتزاد «إن» مع «ما» يقولون: ما إن كان كذا ولا كذا، أي: ما كان كذا ولا كذا، وما إن هذا زيداً، ولكنها تغيّر ما فلا ينصب بها الخبر، وقال الشاعر ] فروة بن مسيك رضي الله عنه [ : -

(١) المساعد ٢٧٩/١، والمغني ٣٨، والدرر اللوامع ٩٧/١.

(٢) مدة تلحق آخر الاسم متصلة به نحو أزيدنيه؟ لمن قال: رأيت زيداً أو أزيدنيه؟ لمن قال: مررت بزيد، أو أزيدنيه؟ لمن قال: جاء زيد. فتلحق الآخر على الحكاية ولا يغير إعرابه.

وقد يفصل بينها وبين الاسم بـ «إن» الزائدة «فيقال: أزيد إنيه، والغرض منها إما إبطال كلامه وإما إثباته، بمعنى أنك تنكر خلافه. ينظر: الكتاب ٤٢٠/٢، ٤٢١، والنكت ٦٩٠/١، ٦٩١.

(٣) ينظر: المغني ٣٩، وجواهر الأدب ٢٠٩، وقد أجاز الرضي هذا على قلته قائلاً: << تقول: لما أن جلست جلست، فتحاً وكسراً، والفتح أشهر >> الرضي على الكافية ٤٣٤/٤.

(٤) الأَخْفَشُ: المواضع ١١٢.

الشَمْرُ : وَمَا إن طَبْنَا جِينَ وَلَكِن مَنَايَانَا وَطُقْمَةَ آخِرِينَا

فروة بن مسيك المرادي: الكتاب ١٥٣/٣ - ٢٢١/٤، والمختص ٩٢/١، والخزانة ١١٩/٤.

وما إن طُبنا جبن ، ولكن منايانا وطعممة آخرينا >> (١)  
 فلم يقل : جبن ، بالنصب لأنها تمنع «ما» من العمل، وعلّة ذلك كما يرى الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله أنها عامل ضعيف والضعيف لا يعمل إلا إذا اتصل بمعموله ووقع موقعه الطبيعي، ووجه كونها عاملاً ضعيفاً أنها مشتركة بين الأسماء والأفعال، وأنها أعملت حملاً على «ليس» وهي فعل جامد غير متصرف فهي محمولة في العمل على عامل ضعيف. (٢)

ومذهب الفراء - والكوفيين عموماً - أنها نافية مؤكدة لـ «ما» وليست زائدة، وإنما سوخ الجمع بينهما اختلافهما في اللفظ، وهذا مطرد عنده في الأسماء والحروف فيجوز الجمع بين الاسمين أو الحرفين أو أكثر إذا اتفق معناهما واختلف لفظهما. (٣)  
 وضعف مذهب الكوفيين بأنها لو كانت توكيداً لكان الكلام إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات (٤)، وبأنه لا يجتمع حرفان بمعنى واحد للتوكيد بدون فاصل لذلك قالت العرب : إن زيداً لقائم ولم يجمعوا بين «إن» واللام، >> وتضعيفهم ضعيف لقوله [مسلم بن معبد الوالبي] :-

فلا والله ما يلفى لما بي ولا للما بكم أبدا «دواء» >> (٥)  
 ويرد أيضاً بأنه يلزم على كلام الكوفيين ألا يطل دخولها عمل «ما» لأن «ما» لا يطل عملها بتكرارها >> على الصحيح بدليل قوله : (٦)

- 
- (١) معاني الأخص ١١٢، وفي الكتاب ٢٢٠/٤ >> وتكون لغوا في قولك : ما إن يفعل.. وأما «إن» مع «ما» في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة «ما» في قولك «إنما» الثقيلة >>.  
 (٢) ينظر : أوضح المسالك بتحقيقه رحمه الله الذي سماه «عدة السالك» ٢٧٥/١، ٢٧٦.  
 (٣) ينظر : معاني الفراء ١٧٦/١، ٢٦٢/١، ٣٧٤/١، ٤٨٠/١، ٣٠٠/٢، ٨٥/٣، والجنى ٢١٠، والمغني ٣٨، وجواهر الأدب ٢٠٧، والخزانة ١١٢/٤.  
 (٤) ينظر : الإنصاف ٦٣٩، وقد وضع الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في هامش الإنصاف هذه المغالطة بقوله : إن النفي الداخِل على النفي نوعان : نوع يراد به نفي الأول وهو ما يقال له نفي النفي فيكون الكلام إثباتاً. ونوع يراد فيه بالنفي الثاني توكيد الأول فيبقى الكلام على حاله كما إذا قيل في التوكيد اللفظي لا لأفعل.  
 (٥) جواهر الأدب ٢٠٨.  
 (٦) البيت في الخزانة ١٢٠/٤، والدرر اللوامع ٩٥/١.

لا يُنسك الأسي تأسيا فما ما من حمام أحد معتصما >> (١)  
ولأجل هذا يخرج البصريون قول الشاعر: (٢)

بني غُدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صسريفاً ولكن أنتم الخسزفُ  
في رواية نصب «ذهبا ولا صريفاً» على أن «إن» هنا نافية مؤكدة وليست زائدة إذ الزائدة تكف  
«ما» عن العمل.

ومما يدعم أنها ليست نافية أنهم >> زادوها بعد «ما» الموصولة الاسمى والحرفية ، ولا  
مسوخ لذلك إلا شبهها لفظاً بـ «ما» النافية، فتعين أن تكون معها زائدة >> (٣). فقوة المذهب  
البصري هنا ورجحانه حاصلان من اطراد قاعدتهم ؛ إذ تنطبق على «إن» الواقعة زائدة بعد  
«ألا» وقبل مدة الإنكار وغير ذلك، بينما القول بأن معناها النفي لا يمكن في كل موضع ،  
والقواعد يطلب فيها الشمول.



---

(١) ينظر: الخزانة ٤/١١٩، ١٢٠.

(٢) ينظر: المعنى ٣٨، والخزانة ٤/١١٩، وجواهر الأدب ٢٠٨، والدرر اللوامع ١/٢٥.

(٣) المساعد ١/٢٧٩.

زيادة حروف العطف



## زيادة الواو

مقدمة :- (١)

ذهب الكوفيون ومعهم الأخفش إلى القول بزيادة الواو، ومن ذلك عندهم قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها﴾ الزمر/٧٣ - فهم يجعلون الجواب «فتحت» أو «قال» والواو زائدة. ومنه عندهم قول الأخطل: (٢)

ولما رأى الرحمن أن ليس منهم رشيد ولا ناهٍ أخاه عن الغدر  
وصبَّ عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر  
فالتقدير عندهم «ولما رأى ... صبَّ» والواو زائدة.

ولا يرضى جمهور النحاة هذا التأويل، ويحملون الكلام على حذف الجواب للعلم به، فحذفه كثير فاش. فالواو أصلية عاطفة والتقدير في الآية: حتى إذا جاؤها وفتحت... دخلوها، وفي البيت ولما رأى الرحمن ذلك منهم فضحهم وصبَّ عليهم... ونحو ذلك مما يصلح جعله جواباً، فيكون قد حذف المعطوف عليه وهو سائغ إذا بقي التابع «المعطوف» دليلاً عليه. (٣)

ومن البصريين من قال بزيادتها في مواضع أخرى فقد عدّها ابن جنبي زائدة في قولهم «كنتَ ولا مال لك» بمعنى «كنت لا مال لك» قائلاً >> وكأنهم استجازوا زيادتها هنا لمثابته خبر كان للحال... وكما جاز أن يشبه خبر كان بالمفعول فينصب فغير منكر أيضاً أن يشبه بالحال... فتزاد فيه الواو >> (٤)، وعليه قال إنها قد تزداد في خبر «كان» وأخواتها، وخرج عليه قول الشاعر: (٥)

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٦٤٦، والأزهية ٢٣٤، وابن يعيش ٩٤/٨، والإنصاف ٤٥٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٤٦.

(٢) ينظر: تذكرة النحاة ٤٥، والخزانة ٥٤/١١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٦٦.

(٤) سر الصناعة ٦٥٠، ونسبه للأخفش في الخطاريات ١٧٥، ومثله أبو حيان في الارتشاف ٦٣٨/٢، وابن عقيل في المنساع ٤٥١/٢.

(٥) ينظر: الخطاريات ١٧٥، وطرفة الليل أي ظلامه.

أضافت إليه طرقة الليل ما فتى ثباتاً إذا ظل الفتى وهو أو جل  
إلا أن هذا عنده من غير المعروف ، فالمعروف زيادتها في «كان»<sup>(١)</sup>، والأظهر في هذا البيت  
جعل «ظل» تامة وجملة «وهو أو جل» حالاً.

وقد ذهب ابن هشام<sup>(٢)</sup> - على الرغم من رده مذهب الكوفيين - إلى القول بأن الزيادة ظاهرة  
في قول ابن الذئبة ربيعة بن عبدالميل :-

فما بال مسن أسعى لأجبر عظمه حفاظاً وينوي من سفاهته كسري  
فحمل البيت على زيادتها لأن جملة «ينوي» حال من الاسم الموصول «من» والمضارع المثبت  
إذا كان حالاً لا يربط بالواو.

لذلك ذهب بعضهم إلى تقدير معطوف عليه محذوف أي : ما باله يهمل حقي وينوي  
كسري، أو إلى تقدير مبتدأ محذوف بعد الواو فتصير الجملة اسمية والتقدير : وهو ينوي  
كسري، وهي في محل نصب الحال<sup>(٣)</sup>.

وذهب ابن عصفور إلى أن زيادة الواو خاصة بالضرورة<sup>(٤)</sup>.

## مواضع زيادة الواو عندهما

### ١- زيادتها في جواب الشرط :-<sup>(٥)</sup>

يرى الفراء أن العرب قد تزيد الواو في جواب «لما» و«حتى إذا» وخرج على هذا آيات

(١) المرجع السابق . هذا وقد قال بعضهم إنها زائدة في نحو : «ما قام زيد ولكن عمرو» . ينظر المعنى ٣٨٦ .

(٢) ينظر : المعنى ٤٧٤ .

(٣) ينظر : إعراب شواهد معني اللبيب للشيخ محمد علي الدرة ٣/٣٢٣ .

(٤) ينظر : الخزانة ٤٦/١١ - ٥٥ .

(٥) أ - الفراء : آل عمران/١٥٢ ، يوسف/١٠ - ٧٠ ، الأنبياء/٩٧ ، الصافات/١٠٤ ، الزمر/٧٣ .

المواضع : ١٠٧/١ - ١٠٨ ، ٢٣٨/١ ، ٥٠/٢ - ٥١ ، ٢١١/٢ ، ٣٩٠/٢ ، ٢٤٩/٣ - ٢٥٠ .

النشعر : حتى إذا قملت بطونكم  
ورأيتم أبناءكم شبراً  
وقلبتم ظهر النجس لنا  
إن اللثيم أعاجيز الخب

الأسود بن يعفر : سر الصناعة ٦٤٦ ، والأزهية ٢٣٥ ، والأمالى الشجرية ١٢١/٢ ، والخزانة ٤٤/١١ .

- فلما أجزنا ساحة أخي واتضح  
بناضن حبت ذي قسفاف عفنقل

امرؤ القيس : الأزهية ٢٣٤ ، والإنصاف ٤٥٧ ، والخزانة ٤٤/١١ .

ب - الأخفش : الزمر/٧٣ ، المواضع ١٢٥ ، ٤٥٧ - ٤٥٨ .

كثيرة.

فمن زيادتها بعد «حتى إذا» قوله تعالى: ﴿حتى إذا فسلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون﴾ آل عمران/ ١٥٢ - إذ يرى أن الواو زائدة في قوله «وتنازعتم» وهو الجواب الآن. على أن الكلام حدث فيه تقديم وتأخير إذ الأصل عنده: حتى إذا تنازعتم في الأمر فسلتم<sup>(١)</sup> كأنه يرى أن التنازع هو الذي يسبب الفشل لا العكس.

والوجه جعل الجواب محذوفاً لكثرة حذفه في كلامهم، فقليل تقديره<sup>(٢)</sup> انهزمتم، أو منعكم نصره، أو انقسمتم إلى قسمين ودليله قوله بعد ذلك ﴿منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة﴾.

ومنه - عنده - قوله تعالى ﴿حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها﴾ الزمر/ ٧٣ - إذ يرى أن الجواب هو «وافتحت» والواو زائدة فيه، بدليل قوله تعالى في الآية السابقة عن الكفار ﴿حتى إذا جاؤها فتحت﴾ الزمر/ ٧١ - بدون الواو.<sup>(٣)</sup>

فالآيتان عنده بمعنى واحد وليس الأكثر على هذا؛ فقد فرقوا بين حال المؤمنين وحال الكفار، فأبواب جهنم لا تفتح إلا للحظة مجيء أهلها - وقانا الله رفقتهم - أما أبواب الجنة فإنها تفتح قبل وصول أهلها إكراماً لهم وليس المحيء شرطاً لفتحها. لهذا قال بعضهم إنها واو الحال بدليل قوله تعالى: ﴿جنات عدن مفتحة لهم الأبواب﴾ ص/ ٥٠ - والتقدير<sup>(٤)</sup>، حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خبزتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالددين دخلوها. فالجواب محذوف.

وذهب الأخفش إلى تجويز الوجهين على أن الراجع هو القول بحذف الجواب لكثرة ذلك في كلامهم.<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: معاني الفراء ٢٣٨/١، والطبري ١٢٩/٤.

(٢) ينظر: الكشاف ٢٢٣/١، والفريد ٦٤٤/١، والدر ٤٣٧/٣.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٢٣٨/١، وينظر ١٠٨/١ - ٣٩٠/٢ - ٢٤٩/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١٠٣/٣، الكشاف ٣٥٨/٣، ومعاني الزجاج ٣٦٤/٤، ونتائج الفكر ٢٦٢، والفريد ٢٠٢/٤، والدر ٤٤٧/٩.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ١٢٥ - ٤٥٧، ٤٥٨، ويمثله قال الطبري في تفسيره ٣٦/٢٤.

ومن زيادتها في جواب «حتى إذا» في الشعر قول الأسود بن يعفر: -  
 حَسْتِي إِذَا قَمِئْتُ بِطُونِكُمْ      ورَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَسْبُوا  
 وقلبتُمُ ظَهْرَ الْمَجْنِّ لَنَا      إن اللثيم العاجزُ الخبُّ  
 فتقدير الكلام: قنبتهم، وزيدت الواو في الجواب.<sup>(١)</sup>

ويرى البصريون أن الجواب محذوف وتقديره: عرف الناس غدركم أو انفضح أمركم  
 وصار قوله: إن اللثيم العاجزُ الخبُّ << بدلا من الجواب ودليلا عليه >><sup>(٢)</sup> وهو أولى من الحمل  
 على الزيادة.

وأما زيادتها في جواب «لما» عند الفراء فمنها قوله تعالى ﴿ فلما أسلما وتلَّهُ للجبين  
 وناديناه ﴾ الصفات/١٠٣-١٠٤ - قال عنها << ويقال: أين جواب قوله «فلما أسلما»؟ وجوابها في  
 قوله «وناديناه». والعرب تدخل الواو في جواب «فلما» و«حتى إذا» وتلقيها... وفي قراءة  
 عبدالله ﴿ فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية ﴾ يوسف/٧٠ - وفي قراءتنا بغير واو >><sup>(٣)</sup>.  
 وهذا محمول - عند غير الكوفيين - على حذف الجواب أيضاً لما في هذا من تفخيم لأمره  
 وتهويله، وقدر الرمخشري الجواب بعد «الرؤيا» أي: «كان ما كان مما ينطق به الحال  
 ولا يحيط به الوصف»<sup>(٤)</sup>. وقدره بعضهم قبل «وناديناه» أي: عرفنا صبره وانقياده<sup>(٥)</sup>، وهو  
 الوجه.

ومن زيادة الواو في جواب «لما» في الشعر عند الفراء قول امرئ القيس:  
 فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي      بنا بضن خبت ذي قفاف عَقَنَقَل  
 أي: انتحي بنا، والواو زائدة<sup>(٦)</sup>، بناء على أن البيت بعده هو:

(١) ينظر: معاني الفراء ١/١٠٧-٢٣٨-٥١/٢، ومجالس ثعلب ٥٩، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٤، وشرح القصائد  
 السبع ٥٥.

(٢) سر الصناعة ٦٤٧، وينظر الفصول المفيدة ١٤٧.

(٣) معاني الفراء ٢/٣٩٠، وينظر الطبري ٢٣/٨٠.

(٤) الكشف ٣/٣٠٧.

(٥) ينظر: إعراب النحاس ٣/٤٣٣، والفصول المفيدة ١٤٧، والدر ٩/٣٩٣، وقبل بالزيادة وحذف الجواب في  
 الإملاء ٥٠٣، والفريد ٤/١٣٩.

(٦) ينظر: معاني الفراء ١/٥٠٧-٢١١/٢، وتأويل مشكل القرآن ٢٥٣.

إذا قلت هاتي نوليّني تمايلت علي هضيم الكشح رياً المخلخل  
 فلما لم يجد ما يصلح جواباً له «فلما» جعل الواو زائدة في «وانتحي» على أنه هو الجواب.  
 أما البصريون فيجعلون الجواب محذوفاً والتقدير: فلما أجزناها.. أمناً، أو نلت مأمولي،  
 والواو عاطفة لا زائدة.

ويرى الفراء أن الواو لا تزداد في جواب غير «لما» و «حتى إذا» معللاً ذلك بالسماع فقد  
 وردت شواهد كثيرة تحتمل أن تكون من هذا. قال << الواو معناه السقوط... وهو في «حتى  
 إذا» و «فلما» مقبول، لم يأت في غير هذين >><sup>(١)</sup>، لذلك أنكسر على القائل إن قوله تعالى:  
 ﴿وَأَذنت لربها وحقت﴾ الانشقاق/٢- هو جواب قوله ﴿إذا السماء انشقت﴾ .  
 وإنما رده لأن «إذا» لم تسبق بـ «حتى». قال عن هذا القول << ونرى أنه رأي ارتآه  
 المفسر... لأننا لم نسمع جواباً بالواو في «إذا» مبتدأة... وإنما تجيب العرب بالواو في قوله «حتى  
 إذا كان» و «فلما أن كان» لم يُجاوزوا ذلك >><sup>(٢)</sup>، فجعل الجواب محذوفاً تقديره: «علم كل  
 إنسان ما عمل»، أو نحوه، وأجاز أن يكون الجواب هو قوله ﴿يا أيها الإنسان﴾ الانشقاق/٦-  
 على تقدير حذف الفاء.

## ٢ - زيادة الواو بين الموصوف والصفة: (٣)

يجيز الفراء في قوله تعالى ﴿المر تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك الحق﴾  
 الرعد/١- أن تكون «الذي» نعتاً لـ «الكتاب» وتكون الواو زائدة بين الموصوف وصفته.  
 والقول الأول عنده أن تكون مبتدأ خبره «الحق»، والثاني أن تكون معطوفة على «الكتاب»

(١) معاني الفراء ١/٢٣٨، وينظر ٢/٣٩٠.

(٢) معاني الفراء ٣/٢٤٩.

(٣) الفراء: الرعد/١، الأحزاب/٥٠.

المواضع: ٢/٥٨، ٢/٣٤٥.

الشعر: فإن رشيذا وابن مروان لم يكن  
 ليفعل حتى يُصدر الأمر مُصدراً  
 في الخزانة ١١/٤٧.

أي: تلك آيات الكتاب وآيات الذي أنزل. و «الحق» خبر محذوف ثم قال >> وإن شئت جعلت «الذي» خفصاً فخفصت «الحق» فجعلته من صفة «الذي» ويكون نعتاً للكتاب مردوداً عليه وإن كانت فيه الواو، كما قال الشاعر:<sup>(١)</sup>

إلى الملك القَرْمِ وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم  
فعطف بالواو وهو يريد واحداً، ومثله في الكلام «أتانا هذا الحديث عن أبي حفص  
والفاروق»، وأنت تريد عمر بن الخطاب رحمه الله >><sup>(٢)</sup>.

وبعض الذين يجعلون «الذي» صفة يقولون >> وأدخلت الواو في الصفة كما أدخلت  
في النازلين والطييين >><sup>(٣)</sup>، يقصدون قول الخرنق بنت هفان:<sup>(٤)</sup>

لا يبعَدَنَّ قومي الذين هم سُمُّ العُداة وآفة الجَزُرِ  
النازلين بكل مُعترك والطييبين معاقسد الأزرِ

إذ عطف «الطييين» على «النازلين» وهما صفتان لقومها، والفرق بين هذا البيت والآية كبير فإن  
«الذي» في الآية لم يسبق بصفة فيكون معطوفاً عليها بخلاف البيت فإنه من عطف الصفات،  
وهذا الأمر وقع فيه الفراء أيضاً إذ نظر لدخول الواو في «تلك آيات الكتاب والذي» بقول  
الشاعر: «إلى الملك القرم وابن الهمام» وقد تقدمت على الواو صفة هي «القرم» بخلاف الآية،  
اللهم إلا أن يراد بهذا أن في الآية صفة محذوفة «والذي» معطوفة عليها، وهذا لم أجد من قال  
به إذ لا دليل على هذه الصفة المقدره.

والأولى حمل الكلام - في الآية - على الوجهين الأولين، وإنما ذهب الفراء إلى تجويز  
هذا الوجه الثالث الذي لا يأباه معنى الآية ليقول لنا إنه من طرق العرب في التعبير وإن لم  
يشتهر فقد وجد الفراء في كلامهم ما يمكن حمله على زيادة الواو قبل الصفة ومن ذلك قراءة  
ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ الأحراب/٥٠-  
قرأها «واللاتي» بواو، فجعلها الفراء بمعنى قراءة الجمهور، وقال إن الواو داخلة بين الموصوف

(١) البيت في الإنصاف ٤٦٩، والخزانة ٤٥١/١، ١٠٧/٥.

(٢) معاني الفراء ٥٨/٢، وأجيزت الزيادة في الطبري ٩٢/١٣، والبيان ٤٧/٢، والإملاء ٣٥٦، والفريد ١٠٩/٣.

(٣) الإملاء ٣٥٦، الفريد ١٠٩/٣.

(٤) في الكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، ومعاني الفراء ١٠٥/١ - ٤٥٣/١.

والصفة واستشهد لهذا بقول الشاعر:

فإن رشيدا وابن مروان لم يكن ليفعل حتى يصدر الأمر مُصدرا

والأصل: إن رشيد بن مروان، فريدت الواو بين الصفة والموصوف<sup>(١)</sup>.

وهذا البيت يوافق ما أراده الفراء من كون الواو فاصلة بين الصفة والموصوف بعكس البيت الأول، وقد مثل ابن الأنباري لمثل هذا قائلا إن >> الواو قد تدخل على الصفة في نحو قولهم: مررت بزيد وصاحبك <<<sup>(٢)</sup>

وفائدة زيادتها هنا توكيد >> لصوق الصفة بالموصوف <<<sup>(٣)</sup>، ولعل وجهه ما يعبر عنه البلاغيون بخروج الكلام عن مقتضى الظاهر، كما يخاطب الشخص المنكر بالخبر الابتدائي فكأن هذا الأمر ثابت لا يحتاج إلى مؤكدات، كذلك هنا فإذا قيل: رأيت محفوظا والمخلص، على أن المخلص صفة له، فكأنه قيل: إن هذه الصفة إنما هي لهذا الموصوف ثابتة له ولا حاجة إلى أن تتصل به لأنه معروف بها. والله أعلم.

### ٣ - زيادتها قبل المبتدأ - بعد « إذا »: -<sup>(٤)</sup>

يجيز الأخفش أن تكون الواو زائدة بعد « إذا » في قول تميم بن مقبل: -

فإذا وذلك يا كَبَيْشَةَ لَم يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٌ بِخِيَالِ

أي: «فإذا ذلك»، والأولى عنده أن تجعل الواو أصلية وتكون «إذا» داخلة على

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/٣٤٥، وهذا خاص بالضرورة عند ابن عصفور كما في الخزانة ١١/٤٧.

(٢) البيان ٢/٤٧.

(٣) الكشف ٢/٣١٠.

(٤) الأخفش: المواضع ١٢٥ - ٤٥٨.

الشعر: - فإذا وذلك يا كَبَيْشَةَ لَم يَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٌ بِخِيَالِ

تميم بن مقبل: الجنى ١٦٥، وتذكرة النحاة ٤٥، والخزانة ١١/٥٨.

فإذا وذلك ليس إلا حينه وإذا مضى شيء كأن لم يفعل

أبو كبير الهذلي: مجالس ثعلب ١٢٦، الحصائص ١٧١/٢، الجنى ١٦٦، والخزانة ١١/٥٨.

محذوف<sup>(١)</sup>. وتقدير الكلام على جعل الواو عاطفة كما قال الرضي : فإذا إلمامك وذلك الإمام لم يكن إلا كلمة حالم بخيال، فجعل المعطوف والمعطوف عليه المحذوف شيئاً واحداً لأن الشاعر قال فيما بعد « لم يكن » ولم يقل : لم يكونا.<sup>(٢)</sup>

والأظهر حمل البيتين على الزيادة - وإن كانت خلاف الأصل - ويؤيدها قرب التناول وقلة التكلف فيكفي تصور الواو ساقطة ليظهر لنا المعنى جلياً واضحاً، ويضعف القول الآخر أنه وإن اهتم بأصول الصناعة إلا أنه لم يراع المعنى، إذ الكلام عن الذكريات الجميلة الماضية التي مرت وكأن لم تكن ولا علاقة للحاضر بهذا، ويؤكد هذا سياق أبيات أبي كبير الهذلي ، وقد ذكر البغدادي الأبيات التالية :-<sup>(٣)</sup>

وجليلة الأنساب ليس كمثلها      ممن يُمنعُ قد أترها أرسلِي  
سأهرت عنها الكالين فلم أتم      حتى التفتُ إلى السّمك الأعزل  
فأتيت بيتاً غير بيت سناخة      وازدرت مُزدار الكريّم المُعول  
فإذا وذلك ليس إلا حينه      وإذا مضى شيء كأن لم يفعل

فواضح أنه يشير إلى «ذلك» الماضي الذي نال فيه لذته، ويقول إن لذتها لم تكن إلا في حينها فجعل الواو زائدة يناسب هذا المراد، وتقدير معطوف عليه محذوف يغير المعنى كما يردده أن الشاعر يشير إلى شيء واحد فقليل في البيت الأول «لم يكن» وفي الثاني «إلا حينه».

فحمل مثل هذا على الزيادة أولى من جعله خاصاً بالضرورة كما ذهب ابن عصفور إلى أن الواو إنما تزداد في الشعر فقط<sup>(٤)</sup> ، ولأن الاعتذار عن القول بالزيادة إنما يكون مقبولاً إذا لم يغير المعنى وإذا كان أقل تكلفاً وأكثر شيوعاً في كلام العرب منها كما حصل في الآيات السابقة ولم يحدث هنا، ولهذا قال كثيرون من غير أهل الكوفة بزيادتها في شواهد معينة.<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر : معاني الأخفش ١٢٥، ٤٥٨.

(٢) ينظر : الرضي على الكافية ٣٩٣/٤، والخزانة ٥٨/١١، وتقدير البيت الثاني كما في الخزانة : فإذا هذا وذلك.

(٣) ينظر : الخزانة ٥٨/١١، ٥٩.

(٤) ينظر : الخزانة ٥٨/١١.

(٥) ينظر : سر الصناعة ٦٥٠، والخطريات ١٧٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٨، والمساعد ٤٤٩/٢، وتذكرة النحاة

٤٥، والمعني ٤٧٤.



#### ٤ - زيادتها بعد همزة الاستفهام: (١)

يجيز الأخفش أن تكون الواو زائدة في نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَاهِدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ البقرة/١٠٠- والتقدير: «أكلما عاهدوا»، كما أجاز أن تكون عاطفة ودخلت عليها همزة الاستفهام<sup>(٢)</sup>، وهذا الثاني هو مذهب الفراء<sup>(٣)</sup>، وقول جمهور النحاة أنها أصلية، وأصل الكلام: «وأكلما»، ولكن تقدمت الهمزة لأن لها الصدارة، وهذا ما لم يوضحاه فلعلهما يريان أن الكلام ليس فيه تقديم وتأخير وبخاصة أنهما قد نصا على أن الهمزة داخلية على الواو. وهذا قريب من المشهور عن الزمخشري<sup>(٤)</sup>.

وينسب<sup>(٥)</sup> إلى الفراء أنه يرى الواو زائدة قبل الحال «ضياء» في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾ الأنبياء/٤٨- وهو ما أجازه بعض المعريين<sup>(٦)</sup> على أن الفرقان هو التوراة فتكون «ضياء» حالا منها >> أي: مضيئاً أو ذا ضياء تعضده قراءة من قرأ «ضياء» بغير العاطف وهو ابن عباس وعكرمة والضحاك رضي الله عنهم >><sup>(٧)</sup>.

وقيل إنها عاطفة وهو من عطف الصفات أي: أعطيناه الشيء الجامع بين هذه الأشياء. وأفضل ما قيل في الآية أن الفرقان ليس التوراة، حتى يرد مثل هذا الإشكال، بل هو النصر الذي نصره الله بدليل أن الله سمى يوم بدر يوم الفرقان فقال ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ الأنفال/٤١- وقيل هو: فلق البحر أو غيره من المعجزات التي تظهر نبوته فتفصل بين الحق والباطل فيكون المعنى: آتيناه المعجزات والتوراة، وهو المقصود بـ «ضياء»<sup>(٨)</sup>.

(١) الأخفش: - البقرة/١٠٠، السجدة/٢٦، يس/٧٧. المواضع: ٣٤ - ١١٤١.

(٢) ينظر: معاني الأخفش ٣٤ - ١٤١.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٩٨/١.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٩٨/١، ومعاني الأخفش ٣٠٥، وزيادة الفاء بعد همزة الاستفهام.

(٥) ينظر: معاني الزجاج ٣٩٤/٣، وإعراب النحاس ٧٢/٣.

(٦) ينظر: الإملاء ٤٣٠، والفريد ٤٩١/٣، والدر ١٦٧/٨.

(٧) الفريد ٤٩١/٣، ونسبت القراءة لابن عباس فقط في شواذ ابن خالويه ٩٤، وتفسير الرازي ١٥٤/٢٢.

(٨) ينظر: الطبري ٣٤/١٧، والرازي ١٥٤/٢٢، والبحر ٤٣٦/٧.

وبقي قول رابع في الآية وهو رأي الفراء - لا ما نسب إليه من القول بزيادة الواو - إذ يقدر فعلاً محذوفاً ويكون «ضياء» مفعولاً لأجله والتقدير: آتيناها الفرقان وضياءً وذكرى آتيناها ذلك.<sup>(١)</sup>

\*\*\*

---

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٠٥.

## زيادة الفاء

مقدمة: - (١)

اختلف في مجيء الفاء زائدة، وقد أثبت بعضهم زيادتها على النحو التالي:

### ١ - زيادتها في الخبر :

أ- في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط : وهو «أل» الموصولة ، أو الموصول الاسمي الآخر الذي صلته فعل صالح للشرطية أو ظرف أو جار ومجرور، نحو: الذي يكرمني فله الأجر، وقوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ النحل/٥٣ - إذا كانت «ما» موصولة ، ونحو قول الشاعر: (٢)

مالدى الحازم اللبيب مُعَارَا فمصون، وماله قد يضيع

فأدخل في خبر «ما» الفاء فقال «فمصون»، ولم يدخلها في «قد يضيع» وهو خبر «ما» الثانية لأن دخول الفاء جائز لا واجب.

وكذلك النكرة الموصوفة بما سبق نحو رجل يسألني فله البر، وكذلك المبتدأ المضاف إلى الموصول أو النكرة السابقين، نحو قوله ﷺ : «كل شراب أسكر فهو حرام» وكل رجل عنده حزم فسعيد، وكل الذي تفعل فلك أو عليك.

وكذلك الاسم الموصوف بالموصول المذكور نحو: السعي الذي تسعاه فستلقاه. (٣) والذين قالوا بزيادتها هنا نظروا إلى أن الخبر لا يحتاج إلى الفاء >> لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف >> (٤) ، وإنما دخلت لما أشبه المبتدأ الشرط من

(١) ينظر : سر الصناعة ٢٦٠، والأزهية ٢٤٦، شرح الكافية الشافية ٣٧٤، ١٢٥٦، والجنى ٧٠، والارتشاف ٦٦/٢، ٦٣٧/٢، والمغني ٢١٩، والفاءات في النحو العربي ٢٠٢.

(٢) البيت في المساعد ٢٤٤/١، والدرر اللوامع ٧٩/١.

(٣) وينظر أمثلة لهذا في شرح الكافية الشافية ٣٧٥، والمساعد ٢٤٤/١، والهمع ٥٦/٢، وقد ذهب كثيرون إلى أن هذه الفاء رابطة لشبه الجواب بشبه الشرط وليست زائدة. ينظر : سر الصناعة ٢٦٠، ومعاني الحروف للرماني ٤٥، ووصف المباني ٤٤٩، والارتشاف ٦٦/٢، والمغني ٢١٩، وهو ظاهر ما في الكتاب ١٠٢/٣.

وقيل بزيادتها في الأزهية ٢٤٦، والجنى ٧٠، والدر ٦١٧/٣، ٢٥٨/٤، وحاشية الجمل ٣٤٣/٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣٧٤، ومثله في الارتشاف ٦٦/٢ >> الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما >>.

حيث الدلالة على العموم والاستقبال وترتب الثاني على الأول، ومن هنا قال الآخرون إنها رابطة لأنه أي المبتدأ صار شبيهاً بالشرط.

وفائدة دخولها في هذا الخبر الدلالة على أن الخبر إنما يكون مستحقاً بالصلة أو الصفة المذكورة ولو لم تدخل الفاء لاحتمل غير ذلك<sup>(١)</sup>، وإنما جعلت زائدة على الرغم من هذا المعنى >> لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ ولكن المبتدأ لما شابه الشرط دخلت الفاء في خبره تشبيهاً له بالجواب، وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة>><sup>(٢)</sup>.

ب - في خبر غير ذلك المبتدأ : مذهب الأخفش الذي اشتهر عند العلماء هو جواز زيادتها في كل خبر وحكي عن العرب : أخوك فوجد أي : أخوك وجد، ومثله : زيد فمنطلق. وذهب الفراء والأعلم والزجاج إلى جواز ذلك إذا كان الخبر أمراً أو نهياً نحو: زيد فاضرب وعمر فلا تُهن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هذا فليذوقوه ﴾ ص/٥٧<sup>(٣)</sup>.

٢ - الفاء الداخلة على «إذا» الفجائية : في نحو خرجت فإذا زيد، فقد ذهب المازني والفارسي وابن جني إلى زيادتها وهي لازمة، ووجه ذلك أنهما تدلان على معنى واحد وهو «الإتباع» وهو أن هذا مرتبط بذلك، ولذلك أجيب الشرط بالفاء وب «إذا» كما في قوله تعالى ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ انزوم/٣٦ - فجعلت الفاء زائدة >> لأنك قد استغنيت بما في «إذا» من معنى الإتباع عن الفاء التي تفيد معنى الإتباع... الفاء وإن كانت هنا زائدة فإنها لازمة لا يسوغ حذفها، وذلك أن من الزوائد ما يلزم ألبة>><sup>(٤)</sup>.

وقيل الفاء في هذا عاطفة أو سببية كفاء الجواب<sup>(٥)</sup>، وقد رد ابن جني الأول بأنه لا يصح عطف الجملة الاسمية «فإذا زيد» على الفعلية «خرجت» بالفاء، والثاني بأن الجملة الأولى «خرجت» ليس فيها معنى الشرط بل هي إخبار عن حال ماضية ، والشرط مستقبل.

(١) ينظر : الكتاب ١٠٢/٣، والمقتضب ١٩٥/٣، والجنى ٧٠، والنهمع ٥٦/٢.

(٢) الجنى ٧٠ - ٧١.

(٣) ينظر الاتشاف ٦٩/٢، والمغني ٢١٩، والنهمع ٥٩/٢.

(٤) سر الصناعة ٢٦١.

(٥) ينظر : سر الصناعة ٢٦٠، الجنى ٧٣، والمغني ٢٢١.

٣ - الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي : نحو زيدا فاضرب، فقيل زائدة لأن الفاء العاطفة تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها ومنه قوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ المدثر/٤ - أي : ثيابك طهر<sup>(١)</sup>، وقيل عاطفة والأصل: تنبه فاضرب زيدا. فقد عطفت «اضرب» على «تنبه» فلما حذف الأخير قدم المفعول به «زيدا» حتى لا تقع الفاء العاطفة في أول الكلام.<sup>(٢)</sup>

٤ - زيادتها في الصفة : وقد أجاز ذلك أبو علي الفارسي وخرج عليه قول الأعشى:<sup>(٣)</sup>  
كناطح صخرة يوماً ليفلقها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ  
فقال إذا جعل فاعل «يضرها» ضميراً عائداً على «ناطح» >>جاز في قولك «فلم يضرها» إن جعلت الفاء زائدة أمران أحدهما: أن يكون صفة لناطح، النكرة، والآخر: أن يكون صفة للصخرة؛ لأن لكل واحد منهما ذكراً [أي ضميراً] في الجملة>><sup>(٤)</sup>، وهذا لأن الموصوف والصفة مرتبطان ولا يحتاجان إلى حرف رابط.

والوجه عدم الحمل على الزيادة إذ يمكن حملها على أنها فاء الجزاء كما قال الفارسي بعد ذلك >>لأن المعنى: كمن نطح صخرة يوماً <<. وكأنه يقيسها على الواو التي قال الزمخشري إنها إذا دخلت بين الموصوف وصفته أفادت لصوقه بها، ولا يقول النحاة بهذا وقد وقع مثله للعيني<sup>(٥)</sup> فعده البغدادي سهواً فاحشاً قائلاً >>وقد سهأ العيني هنا سهواً فاحشاً... فإن الفاء مانعة من الوصفية، وكأنه قاسها على واو اللصوق>><sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر : المراجع السابقة.

(٢) ينظر : الجنى ٧٣، والمغني ٢٢١، والدر ٣١٤/١.

(٣) ينظر : معجم شواهد العربية ٢٩٠.

(٤) كتاب الشعر ٥٥٢.

(٥) بدر الدين محمد بن أحمد العيني صاحب شرح الشواهد الكبير والصغير، توفي ٨٥٥هـ. ينظر : البيهقي

٢٧٥/٢.

(٦) الخزانة ١٥٠/٦.

## مواضع زيادة الفاء عندهما

١ - في خبر المبتدأ الذي يشبه الشرط :

١:١ - في خبر الموصول: (١)

يجوز عندهما زيادة الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسما موصولا - غير «ال» عند الأخفش - وذلك نحو قوله تعالى ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ النساء/١٦ - فدخلت الفاء في «فآذوهما» وهو الخبر لأن المبتدأ «اللذان» أشبه الشرط في عدم الدلالة على معين (٢). ولم يشترط الفراء كونه اسما موصولا بجملة فعلية صالحة للشرط أو بشبه جملة (٣)، وقيد الأخفش الصلة بكونها فعلا، قال عن الآية >> يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن «الذي» إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء >> (٤)، ويمكن القول بأنه اكتفى بذكر الفعل عن شبه الجملة لأن متعلقها يقدر فعلا فقط عند بعضهم، وقيل إن «اللذان» خبره محذوف وتقدير الكلام: فيما يتلى عليكم حكم اللذين، وحذف الخبر لدلالة «فاستشهدوا» عليه (٥).

ويجيز الفراء دخولها في خبر «ال» الموصولة نحو قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ المائدة/٣٨ - وقوله تعالى: ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ النور/٢ - لما سبق من كون المبتدأ عاما غير دال على معين قال الفراء >> فوجه الكلام الرفع؛ لأنه غير مؤقت [أي أن المبتدأ لا يدل على معين] كقولك: من سرق فاقطعوا يده >> (٦). والرافع للسارق ونحوه هو كونه مبتدأ وخبره «فاقطعوا أيديهما» فقد نص على أنه مرفوع بما عاد من

(١) أ- الفراء: النساء/١٦، المائدة/٣٨، يوسف/٧٥، النحل/٥٣، النور/٢-٣٣، الجمعة/٨.

المواضع: ٣٠٦/١، ٢٤٢/١، ٥٢/٢ - ١٠٥/٢، ٢٤٤/٢، ٢٥١/٢، ١٥٥/٣، ١٥٦.

ب- الأخفش: النساء/١٦، النساء/٧٩، النساء/٩٧. المواضع: ٨٠، ٨١-٢٤٢.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٣٠٦/١، ٢٤٤/٢، ٢٥١/٢، ومعاني الأخفش ٨٠.

(٣) وهو الشرط عند العلماء. ينظر: الارتشاف ٦٧/٢، والمساعد ١٤٤/١، والهمع ٥٦/٢.

(٤) معاني الأخفش ٨٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١٤٣/١، والاملاء ١٧٨، والدر ٦١٧/٣.

(٦) معاني الفراء ٢٤٢/١.

ذكره، أي الضمير الرابط في «أيديهما» وهذا مذهبه في المبتدأ إذا كان خبره جملة.<sup>(١)</sup> وذهب الأخفش إلى أنها ليست زائدة والجملة بعدها ليست خبراً لما قبلها بل الخبر محذوف وتقديره فيما يتلى عليكم، أو مما نقص عليكم.<sup>(٢)</sup> وإنما يرفض سيبويه - ومن وافقه كالأخفش - جعل الفاء داخلة على الخبر «فاقطعوا» ونحوه لأنه يرى أنها لا تدخل إلا إذا كان المبتدأ >> موصولاً بما يقبل أداة الشرط لفظاً أو تقديراً، واسم الفاعل واسم المفعول [وهما صلة «ال»] لا يجوز أن يدخل عليه أداة الشرط وغير سيبويه... لم يشترط ذلك >><sup>(٣)</sup>، وقد ذهب كثيرون إلى قول الفراء<sup>(٤)</sup> والأخفش في هذا يخالف أصله في جواز زيادتها مطلقاً في كل خبر كما هو معروف عنه وسيأتي تفصيله إن شاء الله.

وقال الأخفش بدخولها بعد الموصول الواقع معمولاً للنواسخ، فعند كلامه على قوله تعالى ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما﴾ النساء/١٦ - قال >> لأن «الذين» إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله تعالى ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم﴾ ثم قال ﴿فأولئك مأواهم جهنم﴾ النساء/٩٧ - >><sup>(٥)</sup> فهذا صريح الدلالة على إجازته دخولها بعد الموصول الواقع اسماً للناسخ، وقد نسب إليه كثيرون منعه.<sup>(٦)</sup> وقد تعجب ابن مالك من هذه النسبة قائلاً >> وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائز وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو: زيد فقائم، فإذا دخلت «إن» على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أسهل من وجودها في خبر «زيد» وشبهه، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد.

وقد ظفرت له في كتابه «في معاني القرآن» بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول

(١) ينظر: معاني الفراء ١/٣٠٦.

(٢) ينظر: معاني الأخفش ٨٠، وهو قول صاحب الكتاب ١/١٤٣.

(٣) البحر ٦/٨، ٧، وينظر الدر ٤/٢٥٨.

(٤) ينظر: الكامل ٨٢٢، ومعاني الزجاج ١٧٢/٢، وتفسير الرازي ١١/١٧٦، والمساعد ١/٢٤٤، والهمع ٢/٥٦.

(٥) معاني الأخفش ٨٠، ٨١.

(٦) ينظر: ابن يعيش ١/١٠١، الارتشاف ٢/٧٠، الأشموني ١/٢٣٦، والهمع ٢/٦٠.

«إن» <<<sup>(١)</sup> ثم ذكر النص السابق.

وأما ابن يعيش فقد بنى على هذه النسبة أن الأخفش يجعل الفاء في نحو: إن الذي يفعل الخير فله الأجر، زائدة محضة ولا تدل على أن الخبر مستحق بالصلة، لأن الموصول لم يعد يشبه الشرط إذ الشرط لا يعمل فيه ما قبله.<sup>(٢)</sup>

والجمهور على جواز دخول الفاء في خبر الموصول الواقع اسماً لـ «إن» و «أن» و «لكن» لأنها لا تغير المعنى الذي كان للجمله قبلها،<sup>(٣)</sup> ولكون اسمها «الموصول» >> غير راسخ العرق في الشرطية، جاز أن يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معني ظاهراً >><sup>(٤)</sup> بل يؤكد معناها فقط.

ومذهب الفراء جواز ذلك؛ لأنه أجاز دخولها في خبر اسم «إن» الموصوف بالموصول في قوله تعالى ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾ الجمعة/٨ - فقال >> أدخلت العرب الفاء في خبر «إن» لأنها وقعت على «الذي» [أي: موصوف بـ«الذي» وهما في حكم الكلمة الواحدة] و «الذي» حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل «من» و «الذي» وإلغاؤها صواب... ومن أدخل الفاء ذهب بـ«الذي» إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت أن توصل، ومن ألقى الفاء فهو على القياس >><sup>(٥)</sup> لأن المبتدأ والخبر مترابطان فلا حاجة إلى حرف يربط بينهما.<sup>(٦)</sup>

(١) شرح الكافية الشافية ٣٧٩.

(٢) ينظر: ابن يعيش ١/١٠١، والهمع ٢/٦٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٧٨، والارتشاف ٢/٧٠، والهمع ٢/٦٠.

(٤) الرضي على الكافية ١/٢٧٠.

(٥) معاني الفراء ٣/١٥٥، ١٥٦، وينظر ٢/١٠٥، وهذا يرد ما نسبته إليه أبو حيان من أنه يجعلها زائدة محضة

وليست داخلة لتضمن الاسم معنى الشرط، ينظر البحر ١٠/١٧٣. وكان العكبري قد نسب مثل هذا إلى

«بعضهم» ينظر الاملاء ٥٥٣.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢/٦٦.



## ٢:١ - في خبر النكرة العامة:-(١)

يجوز الفراء دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا كان نكرة موصوفة؛ لأنها عنده تكون «موصولا» فيها معنى الشرط والجزاء. قال عقب تمثيله لدخول الفاء في خبر الاسم الموصول: >> وكذلك النكرة الموصولة<sup>(٢)</sup> تقول: رجل يقول الحق فهو أحب إليّ من قائل الباطل وإلقاء الفاء أجود في كله من دخولها>><sup>(٣)</sup> سواء أكان المبتدأ اسما موصولا أم نكرة لأنه هو القياس.

وإنما يكون خبر النكرة صالحاً لدخول الفاء إذا كانت النكرة دالة على العموم موصوفة بشبه الجملة أو الفعل الصالح لأداة الشرط نحو: نفس تسعى في الخير فلن تخيب.<sup>(٤)</sup> وقاس الفراء على هذا كل اسم دل على العموم كقولك: إن ضاربك فظالم، للعموم الذي في «ضاربك» إذ لا يقصد به معين بخلاف «إن أخاك فقائم» فغير جائز دخول الفاء قال >> تقول: إن أخاك قائم، ولا تقول: إن أخاك فقائم.

ولو قلت: إن ضاربك فظالم، كان جائزاً؛ لأن تأويل «إن ضاربك» كقولك: إن من يضربك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي فيه تأويل الجزاء فأدخل له الفاء >><sup>(٥)</sup>. وقد أنكر أبو حيان هذا قائلاً >> والصحيح أن ذلك لا يجوز >><sup>(٦)</sup> ولعله أنكره لأن المبتدأ لم يعد عاما مبهما لأنه تعرف بإضافته إلى الضمير، أو لأنه لم يسمع بل هو قياس من الفراء. وأما كون النكرة تتضمن معنى الجزاء دون أن توصف بأحد الأمور الثلاثة فإن أبا علي الفارسي قال بمثله عن قول الأعشى السابق:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها      فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ

- 
- (١) الفراء: المواضع: - ١٠٥/٢، ١٥٦/٣.
  - (٢) يقصد بالموصلة الموصوفة فمن مصطلحاته إطلاق الصلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة. ينظر معاني الفراء ١٥٧/١ - ٢٧٦/١، ومصطلحات النحو الكوفي ٤٥.
  - (٣) معاني الفراء ١٠٥/٢.
  - (٤) ينظر: المساعد ٢٤٥/١، والهمع ٥٧/٢.
  - (٥) معاني الفراء ١٥٦/٣، وحكاة النحاس عنه ولم ينكره في إعرابه ٤٢٧/٤.
  - (٦) الارتشاف ٦٩/٢.

إذ أجاز أن تكون الفاء في «فلم يضرها» فاء الجزاء «>> لأن المعنى : كمن نطح <<(١) والفرق بين هذا ومثال الفراء أن النكرة لم تضاف في البيت بخلاف المثال.

## ٢- زيادتها في خبر غير ذلك :

٢: ١- في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً : - (٢)

أجاز الفراء في قوله تعالى ﴿ هذا فليذوقوه حميم وغساق ﴾ ص/٥٧ - أن يكون «هذا» مبتدأ والفاء داخله في الخبر «فليذوقوه» ومنه عنده الليل فبادروا<sup>(٣)</sup>. وأجاز أيضاً أن يكون الكلام على تقدير محذوف أي : هذا الليل<sup>(٤)</sup>.

أما الأخفش فقد حمل مثل هذا على تقدير مبتدأ محذوف أو خبر محذوف والفاء استئناف كلام جديد ولم يجز أن يكون ما بعدها خبراً، وهو قول سيبويه<sup>(٥)</sup> وهو الأولي لأن الحذف أولى من الزيادة.

وعند من يرى أنها زائدة يجوز أن ينتصب المتقدم بالفعل بعدها في مثل : زيدا فاضرب، قال الفراء عن قوله تعالى ﴿ بل الله فاعبد ﴾ الزم/٦٦ - <<تنصب «الله» ، يعني في الإعراب، بهذا الفعل الظاهر، وإن شئت نصبته بفعل تضره قبله؛ لأن الأمر والنهي لا يتقدمهما إلا الفعل. ولكن العرب تقول : زيد فليقم، وزيدا فليقم، فمن رفعه قال أرفعه بالفعل الذي بعده، إذ لم يظهر الذي قبله، وقد يرفع أيضاً بأن يضم له مثل الذي بعده؛ كأنك قلت: لينظر زيد فليقم ومن نصبه فكأنه قال : انظروا زيدا فليقم >>(٦).

(١) كتاب الشعر ٥٥٢.

(٢) الفراء : الأنفال /١٤، ص/٥٧.

المواضع ٤٠٥/١، ٤١٠/٢.

(٣) ينظر : معاني الفراء ٤١٠/٢، وأجازه الزجاج في معانيه ٣٣٩/٤، والفارسي في كتاب الشعر ٢٨٠ - ٢٩٤ - ٣٢٦، وينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/١٩٠.

(٤) ينظر : معاني الفراء ١/١٨٨.

(٥) ينظر : معاني الأخفش ١٨٠ - ١٠٩ - ٣١٩، والكتاب ١/١٣٨، ١٣٩.

(٦) معاني الفراء ٢/٤٢٥، وينظر سر الصناعة ٢٦٠، والفقرة الثالثة من مقدمة هذا المبحث.

## ٢:٢ - زيادتها في كل خبر: (١)

اشتهر عن الأخفش قوله بجواز مجيء الفاء زائدة في كل خبر وأنه لا يقيد ذلك بكون المبتدأ مشبهاً الشرط أو كون الخبر أمراً أو نهياً. (٢)

وقد عرض الأخفش لمثل هذا في موضعين من معاني القرآن:

الأول: أنكسر فيه حملها على الزيادة في نحو زيد فقائم، بل وفي مثل قوله تعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ (النور/٢) - فقال معللاً: منعه أن يكون ما بعد الفاء خبراً عما قبلها: >> لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: عبدالله فينطلق لم يحسن >> (٣).

الثاني: حكى فيه عن العرب >> أنهم يقولون: أخوك فوجد، بل أخوك فجهد، يريدون: أخوك وجد، وبل أخوك جهد، فيزيدون الفاء >> (٤)، وهذا النص الأخير هو ما ينقله معظم الكتب عنه وهو المذهب المشتهر عنه.

والأخفش وإن كان يتساهل في القول بزيادة الفاء كما سيأتي (٥) - بإذن الله - إلا أن المرء لا يستطيع أن يزعم أنه يقول بزيادتها في الخبر مطلقاً، فقوله هنا في المعاني هو مجرد نقل عن العرب والأصل عنده خلاف هذا إذ نص على أنه لا يجوز دخول الفاء في «زيد فينطلق» إذا جعلنا «ينطلق» خبراً، فتكون حكايته لكلام العرب إثباتاً منه لورود ما يخالف تلك القاعدة ويشد عنها لذلك لم يُجز القياس عليه.

وإنما اختيار هذا حتى لا يتناقض كلامه، ومن جهة أخرى فإن الأخفش هنا - أي في دخول الفاء على الخبر - يتابع شيخه سيبويه ويكاد يكون كلامه نقلاً عنه. (٦)

(١) الأخفش: المواضع ١٢٤، ١٢٥.

(٢) ينظر: البغداديات ٣٠٩، وسر الصناعة ٢٦٠، ووصف المباني ٤٤٩، والجنى ٧١، والإرتشاف ٦٩/٢، والمساعد ٢٤٦/١، والمغني ٢١٩، والهمع ٥٩/٢.

(٣) معاني الأخفش ٨٠، وال فقرات ٢:١ و ١:٢ فيما سبق.

(٤) معاني الأخفش ١٢٤، ١٢٥، ويظهر أن أبا علي يذهب هذا المذهب ومثله ابن جني ينظر البغداديات ٣٠٩، وسر الصناعة ٢٦٠.

(٥) ينظر: الفقرات ٣ و ٤ القادمتان إن شاء الله.

(٦) يقابل ما في المعاني ٧٧، ٨٠ بما في الكتاب ١/١٤٢، ١٤٣، اللهم إلا أن يجيزه في غير المعاني.

### ٣ - زيادتها في البديل :- (١)

في قوله تعالى ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ﴾ الأنعام/٥٤ - جعل الأخفش «فأنه غفور رحيم» بدلاً من أنه الأولى، والفاء زائدة قال << فيشبهه أن تكون الفاء زائدة كزيادة «ما»، ويكون الذي بعد الفاء بدلاً من «أن» التي قبلها، وأجوده أن تكسر «إن» وأن تجعل الفاء جواب المجازاة >> (٢)

وهذا ظاهر كلام سيبويه، وإن لم يصرح بزيادة الفاء، فإنه مثله بهذه الآية في «باب ما تكون فيه «أن» بدلاً من شيء ليس بالآخر» (٣)، وعقب الأعلام على إيراده لها في هذا الباب بأن في ظاهر كلامه خلافاً << لأنه لا يجوز البديل من الاسم حتى يتم >> (٤) وذلك أن «من» إما شرطية وإما موصولة فإن جعلت «فأنه» بدلاً بقي الشرط بلا جواب أو المبتدأ بلا خبر.

والأمر الآخر الذي يدفعون به القول بالبديلية هو أن الفاء تمنع البديلية إذ البديل لا يتصل به حرف العطف ولا يجيزون جعلها زائدة لأنه ليس ما عليه الجمهور. (٥)

والذي عليه الفراء أنها توكيد للأولى وكررت الثانية لما طال الكلام والفصل بينهما (٦)، ويجوز أن يكون الكلام على تقدير مبتدأ محذوف قال << ألا ترى أنك قد تراه حسناً أن تقول : كتب أنه من تولاه فهو يضلّه، بالفتح، وكذلك : وأصلح فهو غفور رحيم، لو كان لكان صواباً، فإذا حسن دخول «هو» حسن الكسر >> (٧) أي كسر همزة «إن» والفاء للجزاء، فإن فتحت الهمزة - وهو موضع الكلام - قدرت مبتدأ محذوفاً، وأجيز أن يقدر المحذوف خبراً أي : فعليه غفرانه ورحمته، أو فغفرانه ورحمته حاصلان. (٨)

(١) الأخفش : آل عمران / ١٨٨ ، الأنعام / ٥٤ ، التوبة / ٦٣ .

المواضع : ١٢٤ - ٢٢٢ .

(٢) معاني الأخفش ١٢٤ ، وقد نسب مثله للجرمي والمبرد ينظر البيان ٤٠٢ / ١ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٣٣ / ٣ ، ١٣٥ .

(٤) النكت ٧٧٥ / ٢ .

(٥) ينظر : البيان ٣٢٢ / ١ ، والفريد ٤٨٧ / ٢ ، والدر ٦٥٢ / ٤ - ٧٧ / ٦ .

(٦) ينظر : معاني الفراء ٣٣٦ / ١ ، ٣٣٧ - ٢٣٤ / ٢ .

(٧) معاني الفراء ٣٣٧ / ١ .

(٨) ينظر : البيان ٣٢٢ / ١ ، ٤٠٢ / ٢ ، والفريد ٤٨٧ / ٢ ، والدر ٦٥١ / ٤ .

وهذا هو وجه الكلام وهو أظهر من القول بالبدلية وزيادة الفاء ، إلا أن ما ردوا به وجه البدلية غير ملزم.

فأما بقاء المبتدأ بدون خبر أو الشرط بدون جواب فيجاء بأنهما حذفاً لدلالة البدل عليهما، وكم من خبر أو جواب شرط ترك ولم يذكر لظهور معناه ومنه قوله سبحانه ﴿ ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل لله الأمر جميعا ﴾ الرعد/٣١- وقال عز شأنه ﴿ أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت وجعلوا لله شركاء ﴾ الرعد/٢٣- ولم يذكر جواب الشرط في الأولى والخبر في الثانية.

وأما كون الفاء تمنع من البدل إذ لا يمكن جعلها زائدة لأن العلماء لا يقولون بها فغير صواب ويكفي دلالة عليه ما مر بنا من العلماء القائلين بذلك وقد قالوا بزيادتها في البدل في آية أخرى هي قوله تعالى ﴿ لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ﴾ آل عمران/١٨٨ - فالفاء زائدة عند الأخفش و «تحسبنهم» بدل من الأولى، وقد تبعه كثيرون في هذا.<sup>(١)</sup>

والفرق بين الآيتين أن آية آل عمران ليس فيها شرط بل البدل جاء قبل المفعول الثاني وهو فضلة فالكلام شبه تام، وأما الآية الأولى فوقع البدل قبل الخبر أو الجواب وهما ركنان لذلك منعه بعضهم.

#### ٤ - زيادتها بعد همزة الاستفهام:

إذا دخلت همزة الاستفهام على الفاء أو الواو أجاز الأخفش جعلهما عاطفين أو زائدين، قال عن قوله تعالى ﴿ أفلم يهد لهم ﴾ طه / ١٢٨ - وقوله تعالى ﴿ أفلم يدبروا القول ﴾ المؤمن/٦٨ - : «إن شئت جعلت هذه الفاءات زائدة، وإن شئت جعلتها جواباً لشيء ، كنعو ما يقول: قد جاءني فلان، فيقول: أفلم أقض حاجته؟ فجعل هذه الفاء معلقة

(١) معاني الأخفش ٢٢٢، والبيان ٢٣٣/١، ٢٣٤، والفريد ٦٧٣/١، والدر ٥٢٨/٣.

(٢) الأخفش: البقرة / ٨٧، طه / ١٢٨، المؤمن / ٦٨.

المواضع: ٣٤، ١٤١.

بما قبلها >>»<sup>(١)</sup>. ووجه جعلها زائدة أنها لو كانت عاطفة لتقدمت، ولأن الاستفهام يكون في البداية فصارت الواو كأنها لا تعلق لها بما قبلها.

وذهب الفراء إلى أنها أصلية عاطفة ودخلت عليها همزة الاستفهام<sup>(٢)</sup>، وهو مثل ما عليه جمهور النحاة إلا أنهم يفصلون فيقولون إن حق العاطف أن يكون متقدما وتأخر لأن همزة الاستفهام لها الصدارة ففي الكلام تقديم وتأخير، فقولك : أولم يذهب محمد؟ أصله وألم يذهب؟ قال سيبويه في «باب الواو التي تدخل عليها همزة الاستفهام» : >>وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل عليها الألف وإنما هذا استفهام مستقبل [ أي مبدوء ] بالألف، ولا تدخل الواو على الألف... وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن... بمنزلة الفاء في قوله ﴿أفأمنوا مكر الله﴾ الأعراف/٩٩ >><sup>(٣)</sup>.

ومذهب الزمخشري في مثل هذا جواز أن تكون الواو عاطفة على جملة محذوفة بعد الهمزة، قال عن قوله تعالى ﴿أو كلما عاهدوا عهدا نبذه﴾ البقرة/١٠٠ - >>الواو للعطف على محذوف معناه: أكفروا بالآيات البيّنات وكلما عاهدوا >><sup>(٤)</sup>.

كما أجاز ما ذهب إليه الجمهور ومن ذلك قوله عندما عرض لقوله تعالى ﴿أفأمن أهل القرى... أو أمن أهل القرى﴾ الأعراف/٩٧، ٩٨ - >>الفاء والواو في «أفأمن» «أو أمن» حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار >><sup>(٥)</sup>.

والأوجه ما عليه الجمهور ففي قول الزمخشري الأول تقدير ما لا تدعوا الحاجة إليه أما ما جوزه الأخص من الزيادة فأبعد.

(١) معاني الأخص ٣٤، وفي موضع آخر >>هما زائدتان في هذا الوجه... وإن شئت جعلت الفاء والواو هاهنا حرف عطف >> المعاني ١٤١.

(٢) ينظر: معاني النراء ٩٨/١.

(٣) الكتاب ١٨٧/٣، ١٨٩.

(٤) الكشف ٨٥/١.

(٥) الكشف ٧٨/٢، وأجاز الوجهين في ٨٠/١، وذكر أنه رجع إلى قول الجمهور نهائيا. ينظر: البحر ٢٩٦/١، ٥١٨/١، والسر ٣٢٨/١، ٤٩٨/١.

## زيادة «لكن»<sup>(١)</sup>

في أثناء كلام الفراء عن زيادة الواو في جواب «لما» ذكر أن العرب تُدخل «لكن» في جوابها أيضاً، وسياق كلامه يدل على أنه يريد بذلك أنها زائدة؛ لأنه قاسها على الواو في قوله تعالى: ﴿ فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب وأوحينا إليه ﴾ يوسف/١٠ - فالواو في «وأوحينا» عنده زائدة في جواب «لما» قال بعد ذلك >> ومثله في الكلام «لما أتاني وأثب عليه»، كأنه قال: وثبت عليه، وربما أدخلت العرب في جواب «لما» «لكن» فيقول الرجل: لما شتمني لكن أثب عليه، فكأنه استأنف الكلام استئنافاً، وتوهم أن ما قبله فيه جواب، وقد جاء الشعر في كل ذلك >>.<sup>(٢)</sup>

فقوله «فكأنه استأنف الكلام استئنافاً، وتوهم..» يمكن أن يفهم منه أنه يريد أن الجواب محذوف والتقدير: لما شتمني لم أتركه لكن وثبت عليه، لولا قوله «كأنه» و«توهم» فيكون الراجع أنه يرى زيادتها بعد «لما».

فإن كان هذا التركيب ونحوه مسموعاً من العرب فالأولى حملة على حذف جواب «لما» إذ لم أجد من قال إنها تراد أو حكى ذلك عن أحد.<sup>(٣)</sup>



(١) الفراء: المواضع: ٥٠/٢.

(٢) معاني الفراء ٥٠/٢.

(٣) ينظر: الارتشاف ٦٤٦/٢، ورفض المباني ٣٤٥، والجنى ٥٨٦، والمغني ٣٨٥، وجواهر الأدب ٤١٠.

زيادة حروف أخرى



## زيادة « أن »

مقدمة: (١)

- تأتي « أن » زائدة مؤكدة للكلام في مواضع منها ما هو قياس مطرد ومنها ما هو شاذ لا يقاس عليه والمطرد عند أغلبهم إذا ما وقعت بعد القسم أو « لما » وهذا تفصيل زيادتها:
- ١ - تطرد بعد « لما » التوقيتية التي هي حرف وجوب لوجوب<sup>(٢)</sup> نحو قوله تعالى ﴿ ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيئ بهم ﴾ العنكبوت/ ٣٣ .
- ٢ - كما تطرد بعد القسم المتلو بـ « لو » سواء ذكر فعل القسم أم لا، نحو قول المسيب بن علس: (٣)

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم  
وقول الآخر: (٤)

أما والله أن لو كنت حُرّاً وما بالحر أنت ولا العتيق  
هذا قول الجمهور تبعاً لسيبويه وذهب ابن عصفور إلى أنها غير زائدة بل هي رابطة القسم بجوابه وهو « لو » وما دخلت عليه<sup>(٥)</sup>، وضعف بأن الكثير عدم ذكر « أن » في مثل هذا ولو كانت رابطة لانعكس الأمر<sup>(٦)</sup>.

- ٣ - زاد أبو حيان في مواضع الاطراد إذا وقعت بعد « حتى » نحو : قد كان ذلك حتى أن كان كذا. (٧)

(١) ينظر: الكتاب ١٠٧/٣، والأزهية ٦٨، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٨، والارتشاف ٤٢٣/٢، والهمع ١٤٤/٤، والدر ٦٦٠/٨.

(٢) تخرج « لما » التي تجزم المضارع وهي النافية، والتي بمعنى « إلا » نحو حلفت عليك لما فعلته.

(٣) في الكتاب ١٠٧/٣، والخزانة ١٤٥/٤ - ٥٨٠/١٠.

(٤) سبق في زيادة الباء الفقرة ١:١.

(٥) ينظر: المقرب ٢٠٥/١.

(٦) ينظر الهمع ١٤٥/٤.

(٧) ينظر: الارتشاف ٤٢٣/٢.

- ٤ - زيادتها بعد كاف التشبيه وهي زيادة شاذة نادرة كقول باعث اليشكري: (١)  
ويوما توافينا بوجه مُقسَّم كأن ظَبِيَّةٍ تعطو إلى وارق السلم  
في رواية جر «ظبية» فبالكاف و «أن» زائدة بينهما.
- ٥ - ومن الشذوذ زيادتها بعد «إذا» كقول أوس بن حجر: (٢)  
فأمهله حتى إذا أن كأنه مُعاطي يد من جملة الماء غارفُ
- ٦ - وتزاد شذوذاً بعد «كي» نحو جئت لكي أن أكرمك ، فهي زائدة والنصب بـ «كي» (٣)،  
وهو مطرد عند الكوفيين لا على أنها زائدة بل مؤكدة لـ «كي» قبلها. (٤)  
و «أن» الزائدة حرف ثنائي مكون من الهمزة والنون، وليست مخففة من الشقيلة  
وصارت مؤكدة لأجل ذلك كما زعم بعضهم. (٥)

## مواضع زيادة «أن» عندهما

### ١- زيادتها اطراداً :-

#### ١:١ - زيادتها بعد «لما» :- (١)

ذكر الأخفش أن «أن» تأتي زائدة مؤكدة لـ «لما» ومنه عنده قوله تعالى : ﴿ فلما أن جاء  
البشير ﴾ يوسف/٩٦- «وإنما هو : فلما جاء» (٢).

وذهب الزمخشري إلى أن لها فائدة أخرى غير التوكيد وهي الدلالة على أن الفعلين  
الواقعين بعد «لما» وقعا في وقتين متصلين ولم يتراخ الثاني زمنا قال «>> صلة أكدت وجود  
الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء

(١) وقيل غيره ينظر الكتاب ١٣٤/٢، والمحتسب ٣٠٨/١، والارتشاف ٤٢٣/٢.

(٢) ديوانه ص ٤٧١ وفي المعنى ٥١، والهمع ١٤٦/٤، القافية جاءت «عامر».

(٣) ينظر : الارتشاف ٣٩٣/٢، والهمع ١٤٦/٤.

(٤) ينظر : معاني الفراء ٢٦٢/١.

(٥) ينظر : الارتشاف ٤٢٤/٢، والهمع ١٤٤/٤.

(٦) الأخفش : يوسف /٩٦، العنكبوت /٣٣، المواضع ١١٤.

(٧) معاني الأخفش ١١٤، وينظر : الطبري ٦٣/١٣، وإعراب النحاس ٣٤٥/٢، والفريد ١٠٠/٣.

واحد من الزمان كأنه قيل : لما أحسُّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفةً عليهم من قومه << (١).

## ١: ٢ - زيادتها قبل «لو» : (٢)

تأتي «أن» زائدة عند الفراء قبل «لو» المسبوقه بقسم ظاهرأ كان أم مقدرأ، ومن تقدم القسم الظاهر عليها (٣) قول الشاعر: (٤)

أما والله أن لو كنت حرأ وما بالحرأنت ولا العتيق  
ومن زيادتها بعد القسم المقدر عنده قوله سبحانه ﴿ وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقأ ﴾ الجن/١٦ - فهناك من كسر همزة «إن» في الجميع (٥) من قوله سبحانه ﴿ وأنه تعالى جدُّ ﴾ إلى ﴿ وأنا منا المسلمون... وأن لو استقاموا ﴾ فعلى قراءة هؤلاء لا يصح - عنده - عطف «وأن لو» على «إن» المتكررة والتي هي عطف على معمول القول في ﴿ فقالوا إنا ﴾، ولذلك فهي أي «أن لو» ليست مخففة من الثقيلة بل هي الثنائية وهي زائدة والكلام على تقدير قسم محذوف.

يقول الفراء في هذا <<... فينبغي لمن كسر أن يحذف «أن» من «لو»؛ لأنه يجعلها مخففة من الثقيلة لأن «أن» إذا خففت لم تكن في حكاية، ألا ترى أنك تقول : أقول لو فعلت لفعلت، ولا تدخل «أن».

(١) الكشاف ١٩٠/٣.

(٢) أ - الفراء : الجن/١٦، الموضع ١٩٢/٣.

الشعر : أما والله أن لو كنت حرأ وما بالحرأنت ولا العتيق

سبق في : زيادة الباء الفقرة ١: ١.

ب - الأخفش المواضع ١١٤ - ١٨٠.

(٣) يُقصد بالظاهر هنا أن يكون الأسلوب ذا دلالة صريحة على أنه قسم ظهر الفعل أم اكتفى بالمقسم به.

(٤) ينظر : معاني الفراء ١٩٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٩، والجنى ٢٢٢، والدر ٦٦٠/٨، والمغني ٥٠، والهمع

١٤٥/٤.

(٥) وكسرها جميعا نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة من السبعة، ينظر الإنحاف ٥٦٥/٢.

وأما الذين كسروا كلها... فكانهم أضمروا يمينا مع «لو» وقطعوها عن النسق على أول الكلام فقالوا: والله أن لو استقاموا، والعرب تدخل «أن» في هذا الموضع مع اليمين وتحذفها»<sup>(١)</sup>. وهذا تفريق بديع بين القراءتين إلا أنه ليس وجه الكلام، فالأسهل أن يجعل «وأن لو» معطوفاً على معمول ﴿أوحى إلى أنه﴾ فهي مخففة من الثقيلة والقراءتان بمعنى واحد على هذا التقدير، فهي مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف و «لو» فاصلة بينها وبين الفعل، والفصل بـ «لو» قليل ليس كثيراً.<sup>(٢)</sup>

أما الأخفش فيظهر أنه لا يشترط تقدم القسم ولو مقدرا فقد قال إنها >> تزداد أيضا مع «لو» يقولون: أن لو جئتني كان خيراً لك، يقول: لو جئتني»<sup>(٣)</sup>، وقال في موضع آخر >> «أن» هاهنا زائدة كما زيدت بعد «فلما» و «لما» و «لو» فهي تزداد في هذا المعنى كثيراً»<sup>(٤)</sup>.

ولا يصلح تقدير القسم في «أن لو جئتني كان خيراً لك»؛ لأن «كان خيراً» لا يصلح جواباً له، لأن الجواب في مثل هذه الحال يكون للقسم لا لـ «لو» عند غير ابن مالك<sup>(٥)</sup>. و «أن» لا يتبدأ بها فحملها الأخفش على الزيادة.

وإذا كان هذا مسموعاً عن العرب يمكن تخريجه على وجه آخر تكون فيه «أن» مخففة من الثقيلة ويقدر قبلها فعل محذوف، أي: اعلم أنه لو جئتني.

## ٢ - زيادتها نادراً بعد «وما لنا» : -<sup>(٦)</sup>

أجاز الأخفش في مثل: «ما لنا أن لا نفعل كذا»، أن تكون «أن» زائدة وعاملة النصب في الفعل بعدها - إذ يمكن حذفها ويبقى الكلام مستقيماً كما في قوله تعالى ﴿وما لنا لا نؤمن﴾ المائدة/ ٨٤، وقوله ﴿ما لكم لا ترجون لله وقاراً﴾ نوح/ ١٣ - فقال عند قوله تعالى ﴿وما

(١) معاني الفراء ١٩٢/٣، والطبري ١٠٦/٢٩.

(٢) ينظر: الفريد ٦٣/٤، والدر ٣٩٤/٥، ١٦٨/٩، والهمع ١٤٥/٤ - ١٤٦.

(٣) معاني الأخفش ١١٤.

(٤) معاني الأخفش ١٨٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٩٣، والرضي على الكافية ٤/٤٥٦، وينظر حذف جواب الشرط الفقرة ٢: ٢: ٣.

(٦) الأخفش: البقرة/ ٢٤٦، الأنفال / ٣٤.

المواضع ١٨٠ - ٣٢٢.

لنا أن لا نقاتل في سبيل الله ﴿ البقرة/ ٢٤٦ - >> «أن» هاهنا زائدة، كما زيدت بعد «فلما» و «لما» و «لو» فهي تزداد في هذا المعنى كثيراً، ومعناه: ما لنا لا نقاتل، فأعمل «أن» وهي زائدة كما قال : ما أتاني من أحد، فأعمل «من» وهي زائدة»<sup>(١)</sup>

وقد وافقه كراع النمل وحده على هذا القول بجواز إعمالها زائدة - فيما رأيت - فقد مثل لزيادتها فقال >> تقول العرب : أردت أن أفعل كذا ، وأردت أفعلُ كذا >><sup>(٢)</sup>، وهذا غريب منه فالصواب أنها محذوفة من الجملة الثانية وليست زائدة في الجملة الأولى.<sup>(٣)</sup> وقد قاس الأخفش إعمال «أن» الزائدة على إعمال «من» الزائدة، وبينهما فرق إذ إعمال الجار الزائد مقيس لأنه مختص بالأسماء بخلاف «أن» فلا تنصب قياساً لعدم الاختصاص بالأفعال بدليل دخولها على «لو» وكاف التشبيه.<sup>(٤)</sup>

والأولى حملها على عدم الزيادة من الأساس وهو الوجه الثاني الذي قاله الأخفش في موقع آخر عند قوله تعالى ﴿ وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه ﴾ الأنعام/ ١١٩ - فقال >> يقول - والله أعلم - وأي شيء لكم في ألا تأكلوا؟ وكذلك ﴿ وما لنا ألا نقاتل ﴾ البقرة/ ٢٤٦- يقول: أي شيء لنا في ترك القتال؟ ولو كانت «أن» زائدة لارتفع الفعل >><sup>(٥)</sup>. وظاهر هذا الكلام أنه تراجع عن قوله الأول إلى ما عليه العلماء والحقيقة أنه ليس كذلك فهو أشبه بالسهو لأنه عاد بعد هذا إلى القول بزيادتها عاملة مرة أخرى وذلك<sup>(٦)</sup> في قوله تعالى ﴿ وما لهم ألا يعذبهم الله ﴾ الأنفال/ ٣٤.

وهذا الأسلوب محمول عند الفراء على تضمين «ما لنا» معنى «ما منعنا» واستدل لهذا بقوله سبحانه ﴿ ما منعك ألا تسجد ﴾ الأعراف/ ١٢- وبقوله في موضع آخر ﴿ مالك ألا تكون مع الساجدين ﴾ الحجر/ ٣٢ و >> قصة إبليس واحدة فقال فيها بلفظين ومعناهما واحد وإن اختلفا >><sup>(٧)</sup>.

(١) معاني الأخفش ١٨٠، وينظر ٣٢٢.

(٢) المنتخب ٦٨٠.

(٣) ينظر حذف «أن» وارتفاع الفعل بعدها.

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥٢٨، والارتشاف ٣٩٠/٢، والمغني ٥١، والتصريح ٢٣٧/١.

(٥) معاني الأخفش ٢٨٦، وينظر حذف «في» الفقرة ١.

(٦) ينظر : معاني الأخفش ٣٢٢.

(٧) معاني الفراء ١٦٢/١، ١٦٣، وينظر : حذف «في» الفقرة ١.

## زيادة اللام غير العاملة

### مقدمة :-

اللام غير العاملة هي كل لام ليست جارة ولا جازمة، ولا تعمل اللام غير هذين العاملين عند الجمهور، أما الكوفيون فيقولون: إنها تعمل النصب أيضاً، وهي: (١)

١- لام الابتداء: نحو لزيد قائم، وليقوم زيد، ومنها الداخلة في خبر (إن) للمبالغة في التوكيد نحو إنه لكريم .

٢- الفارقة: وهي الواقعة في خبر (إن) المخففة فرقا بينها وبين النافية نحو إن زيد لقائم .

٣- لام الجواب: وهي الواقعة في جواب القسم نحو قوله تعالى ﴿ وتالله لأكيدن أصنامكم ﴾ (الأنبياء/٥٧-)، أو في جواب (لو) نحو قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ (الأنبياء/٢٢-)، أو في جواب (لولا) نحو قوله تعالى ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ (سبأ/٣١).

٤- اللام الموطئة: وهي الداخلة على الشرط نحو: لكن قام لأكرمته وتدخل على <<أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ... وأكثر ما تدخل على (إن) وقد تدخل على غيرها>> (٢).

٥- اللام الزائدة:- وظهرها أنها واحدة من الأقسام السابقة من ذلك على سبيل المثال أن يقال: محمد لقائم . فهذه اللام ظاهرها أنها لام ابتداء، إلا أنهم يجعلونها زائدة؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر المتأخر . فهي إذن لام أخرى زائدة، <<ولا قياس لأمثلة ما تدخل عليه>> (٣) هذه اللام الزائدة ومن ذلك:- (٤)

١- الداخلة على خبر المبتدأ نحو قوله رؤبة (٥):-

(١) ينظر: الجنى ١١٤، والمعنى ٣٠٠، ووصف المبانى ٣٠٦ .

(٢) المعنى ٣١٠ وينظر الجنى ١٣٧ . وذهب الفارسي وابن جنى إلى أن الموطئة زائدة دائماً لأن اعتماد القسم ليس عليها إذ تجتمع هي وفعل القسم كما أنها تحذف معه . ينظر: سر الصناعة ٣٩٧ .

(٣) وصف المبانى ٣٢١، وينظر ٣١٢ .

(٤) ينظر: وصف المبانى ٣٢١، والمعنى ٣٠٧، والمساعد ٣٢٣/١ .

(٥) ينظر الدرر اللوامع ١١٧/١ .

أم الحليس لعجوز شهرة ترضى من اللحم بعظم الرقبة  
أى: أم الحليس عجوز، فإن تقدم الخبر جاز دخول لام الابتداء عليه لتصدره، فيقال:  
لعجوز أم الحليس.

٢- الداخلة على خبر «أن» المفتوحة، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:-

ألم تكن حلفت بالله العليُّ أن مطاياك لمن خير المطيِّ  
ولم يجعلوا هذه اللام لام ابتداء كالتي بعد «إن» المكسورة لقلة ما سمع من هذا ثم  
لوجود الفرق بين الحرفين فالمفتوحة تصير الجملة في حكم المفرد فيتغير معها الكلام، وبما أن  
اللام الابتدائية حقها التصدير فهي في حكم المتقدم وإن تأخرت في نحو: إنه لقائم. لذلك  
>> لا يجوز أن تدخل اللام فتقول: بلغني أنك لمنطلق؛ لأن «أن» وصلتها الفاعل، واللام تقطع  
ما بعدها [أي ابتدائية]. فلو جاز هذا لقلت: بلغني لذاك>><sup>(٢)</sup>، فيكون الفعل بدون فاعل.

٣- الداخلة على خبر «لكن» نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:-

يلوموني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لعميد  
ويجعلها البصريون زائدة ويقولون إن «لكن» لا تقاس على «إن» فإن اللام الابتدائية  
دخلت مع «إن» لاتفاقهما في المعنى إذ كلاهما للتأكيد، بينما «لكن» للاستدراك<sup>(٤)</sup>.  
وأجاز الكوفيون<sup>(٥)</sup> أن تكون لام ابتداء وذلك >> لأنها لا تغير معنى الابتداء،  
كـ «إن»>><sup>(٦)</sup>، وقول الكوفيين أوجه لدلالة النقل عليه، ولعدم تغييرها معنى الابتداء.  
ولا تدخل اللام الابتدائية، على هذا، في خبر «كأن» و «ليت» و «لعل» لأنها لا تناسب  
معاني هذه الحروف فالتأكيد لا يناسب الترجي أو التمني أو التشبيه.

(١) ينظر الخصائص ٣١٥/١، ووصف المباني ٣١٢.

(٢) المقتضب ٣٤٦/٢ وهذا يخالف ما نسب له ابن هشام في المغنى ٣٠٧.

(٣) ينظر الإنصاف ٢٠٩، ووصف المباني ٣١٠.

(٤) ينظر الإنصاف ٢١٤.

(٥) ينظر معاني الفراء ٤٦٥/١، ٤٦٦، وأصلها عنده «إن» زهدت عليها اللام والكاف.

(٦) الرضي على الكافية ٣٦٣/٤، وينظر جواهر الأدب ٨٧.

- ٤- الداخلة في خبر «زال» نحو قول كثير<sup>(١)</sup>:  
ومازلت من ليلي لذن أن عرفتها لكالهائم المُقصي بكل مرادٍ  
٥- الداخلة في خبر «أمسى» كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
مروا عَجْلاً فقالوا: كيف صاحبكم فقال من سألوا: أمسى لمجهودا  
٦- الداخلة في خبر «ما» كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:  
أمسى أبان ذليلاً بعد عزته وما أبان لمن أعلاج سودانٍ  
٧- في المفعول الثاني لأرى كقول بعضهم: أراك لشاطمي . وكقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:  
رأوك لفي ضراء أعيت فثبُّتوا بكفيك أسباب المنى والمآربِ  
٨- بعد «إن» قبل خبر مؤكد باللام. «نحو ما حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: إني لبيحمد الله لصالح»<sup>(٥)</sup>.  
وهذه الأمثلة اللام فيها توهم بأنها لام ابتداء ولما كان الموقع ليس للام ابتداءً إما لأنها لم تسمع أو لأن القياس يمنع ذلك جعلوها زائدة. وهذه الأمثلة شاذة لا يقاس عليها<sup>(٦)</sup>.  
٩- ومن الزائدة: اللام التي ظاهرها أنها موطئة للقسم ثم يجاب الشرط بعد ذلك نحو  
لئن قام زيد أقم. وبعضهم<sup>(٧)</sup> خص الزائدة بكون جواب القسم مقدماً كقولك: «أنت ظالم لئن فعلت، فكل ذلك خاص بالشعر»<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٣٢٤/١، والدرر اللوامع ١١٧/١ .

(٢) ينظر: الخصائص ٣١٦/١، والدرر اللوامع ١١٧/١ .

(٣) ينظر: المساعد ٣٢٤/١، والمغنى ٣٠٧، والدرر اللوامع ١١٧/١ .

(٤) ينظر المساعد ٣٢٤/١ .

(٥) ينظر رصف المباني ٣١٢ و ٣٢١ .

(٦) ينظر الجنى ١٣٨ .

(٧) المغنى ٣٠٩ .



## مواضع زيادتها عندهما<sup>(١)</sup>

من زيادة اللام غير العاملة عند الفراء قول الشاعر:-

فلئن قوم أصابوا غرةً وأصبنا من زمان رققا  
للقد كانوا لدى أزماننا لصنيعين لبأس وتقى

والأصل: لقد كانوا، إلا أن الشاعر زاد اللام الأولى ووجه زيادتها كما يرى الفراء أن الشاعر توهم أن «لقد» كلمة واحدة كأن اللام جزء منها وليست لام جواب وذلك لكثرة استعمال العرب «قد» مقرونة باللام قال الفراء عن ذلك <<فأدخل على «لقد» لآماً أخرى لكثرة ما تلزم العرب اللام في «لقد» حتى صارت كأنها منها>><sup>(٢)</sup>.

وقد نسب بعضهم<sup>(٣)</sup> إلى الفراء أنه يجيز الجمع بين اللامين مطلقاً، وعلى هذا فإن إحدى اللامين جوابية والأخرى تأكيد لها، وهذا لا يوافق قول الفراء هنا إذ جعل اللام زائدة ووضح

(١) الفراء - المواضع: - ١/٦٨، ٢/٣٠، ٢/١٣٠، ١٣١.

الشعر:-

- ولو أن قومي لم يكونوا أعزةً لبعد لقد لا قيت لابدُ مصرعاً  
في الطبري ١٢/١٢٥، وسر الصناعة ٣٩٣، والدرر ٦/٤١٣.

- فلئن قوم أصابوا غرةً وأصبنا من زمان رققا  
للقد كانوا لدى أزماننا لصنيعين لبأس وتقى  
في الخزانة ٩/٥٢٨، ١١/٣٣٠، والدرر اللوامع ١/١١٧.

- لئن منيت بناهن غبٌ معركةً لاتلفنا من دماء القوم نتفلاً  
للأعشى:- شرح الكافية الشافية ١٦١٧، والخزانة ١١/٣٢٧.

- لئن كان ما حدثه اليوم صادقاً أصمٌ في نهار القيظ للشمس بادها  
شرح الكافية الشافية ١٦١٦، الرضى على الكافية ٤/٤٥٧، المساعد ٣/١٧٦.

- فلا يدعني قومي صريحاً حرةً لئن كنت مقتولاً ويسلم عامراً  
لقيس بن زهير: الكتاب ٣/٤٦، والخزانة ١١/٣٣٠، والدرر اللوامع ٢/١٠.

(٢) معاني الفراء ١/٦٨.

(٣) ينظر الهمع ٢/١٧٦، والدرر اللوامع ١/١١٧.

يجاب الشرط في مثل هذا على قلة<sup>(١)</sup>، وكذلك فعل الرضي إلا أنه خصه بالضرورة<sup>(٢)</sup>، وما ذهب إليه أوجه من قول الجمهور بزيادة اللام، وبخاصة أن العرب قد أجابت الشرط مع تقدم القسم الصريح عليه كما في قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:-

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل      أمامك بيت من بيتوتي سائر  
ولم يقل: لا يزال، ومثل هذا عند الفراء يجوز وإن كان مرجوحا فهو يفرق بين القسم  
الصريح و«لئن»، فالأول جائز واللام في الأسلوب الثاني زائدة وليست موطئة. ولو قال  
بالضرورة في الوجهين كما فعل الرضي لكان أولى طردا للباب على نظام وحكم واحد.



---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٦١٦، والمساعد ١٧٦/٣ .

(٢) ينظر الرضي على الكافية ٤٥٧/٤ .

(٣) ينظر معاني الفراء ٦٩/١، والخزانة ٣٤١/١ .

الفصل الثاني

زيادة الأسماء

بزيادة «اسم» و «وصه»<sup>(١)</sup>.

كما أن الفارسي قال بزيادة الأسماء فقال عن كلمة «اسم» في قول ذي الرمة<sup>(٢)</sup>:  
لا يَنْعِشُ الطرفَ إلا ما تخونهُ      داع يناديه باسم الماء مَبْبُغُومٍ  
قال: << إن شئت قلت إن تقديره: يناديه بالماء، والاسم دخوله وخروجه سواء، كقوله  
[ليبد]<sup>(٣)</sup>:

[إلى الحول] ثم اسم السلام عليكما      ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر  
أي: السلام، ومثل ذلك قول ... [جبار بن مالك]<sup>(٤)</sup>:  
يا قُرْ إن أباك حيٌّ خُوَيْلِدٌ      قد كنت خائفه على الإحماق >>.  
وعند المانعين تأويله: شخص خويلد وذاته لا غير<sup>(٥)</sup>.

كما قال الزمخشري في المفصل بزيادة «اسم» و «حي» في البيتين السابقين<sup>(٦)</sup>.  
وقال العكبري وابن مالك والرضي وأبو حيان بزيادة الأسماء في بعض المواضع<sup>(٧)</sup>.  
وعلق الخفاجي على قول البيضاوي بزيادة «مثل» قائلاً << ولا يرد عليه ما قيل: إن  
الأسماء لا يجوز إقحامها. فإنه في كلامهم كثير >><sup>(٨)</sup>.  
وقال السيوطي إن <<باب الزيادة للحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقل >><sup>(٩)</sup>  
كما قال بزيادة «ذا»<sup>(١٠)</sup>.

بل إن الإمام الرازي - وهو من يرد غالباً أي قول بالزيادة في القرآن - حمل قوله تعالى  
﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به﴾ البقرة/١٣٧ - على زيادة «مثل»<sup>(١١)</sup>.

- (١) ينظر: تأويل مشكل القرآن/ ٢٥٤ - ٢٥٥.
- (٢) ديوانه/ ٣٩٠ - وكلام أبي علي في كتاب الشعر ص ٣١.
- (٣) ينظر: مجاز القرآن ١٦/١، وابن يعيش ١٣/٣، والأشباه والنظائر ٩٦/٧.
- (٤) ينظر: الخصائص ٢٨/٣، والخزانة ٣٣٤/٤.
- (٥) أي: قرأ إن أباك خويلد كنت أخاف أن يلد ولدأ أحقق، وقد حصل.
- (٦) ينظر: الرضى ٢٤١/٢.
- (٧) ينظر: ابن يعيش ١٣/٣.
- (٨) ينظر: على التوالى: الاملاء ٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ٢٨٣، والرضي على الكافية ٦٤/٣، ٦٥، والبحر ٦٥٢/١.
- (٩) حاشية الشهاب ٢٤٤/٥.
- (١٠) معترك الأقران ٣٣٨/١.
- (١١) ينظر: البهجة المرضية ٦٧/١.
- (١٢) ينظر: تفسير الرازي ٧٦/٤.

فهذه جملة من أقوال المجيزين لزيادة الأسماء من غير أهل الكوفة تؤكد أنه لم يكن مذهباً خاصاً بهم، بل لجأ إليه كثيرون حين رأوا الحمل على الزيادة أظهر وأدل على المعنى المراد. وليس كل موضع قيل فيه بزيادة الاسم مسلم به بل هناك مواضع كثيرة يكون حمل الكلام على غير الزيادة أولى وأوجه وإن غاب عن القائل بالزيادة أحياناً وهذا يحصل في كل أنواع الزيادة بل وفي كل الأعراب الأخرى. وإنما يؤخذ من أقوال العلماء هذه إجازة زيادة الأسماء في العريية من حيث المبدأ أما مفردات الظاهرة وتطبيقاتهم فبعضها فيه نظر.

## زيادة ضمير الفصل

مقدمة (١)

هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يأتي متوسطاً بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما كذلك. وله شروط ستة<sup>(٢)</sup>، فيشترط فيما قبله :  
 أن يكون مبتدأً أو أصله مبتدأً، وأن يكون معرفة، نحو قوله تعالى ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ البقرة/٥٠- وقوله تعالى ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ المائدة/١١٧.  
 ويشترط لما بعده أن يكون خبراً لمبتدأ أو أصله كذلك، وأن يكون معرفة أو كالمعرفة في عدم قبول الألف واللام نحو كلمة «مثل» وأفعال التفضيل نحو قوله تعالى ﴿ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَمْ يُولَدْ ﴾ الكهف/٣٩.  
 ويشترط له في نفسه شرطان أيضاً، أن يكون بصيغة المرفوع، وأن يطابق ما قبله في الأفراد والتذكير والحضور وغير ذلك.  
 وإنما اشترط أن يكون بصيغة المرفوع المنفصل لأن فيه نوعاً من التأكيد وهو يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو اذهب أنت، وأكرمك أنت<sup>(٣)</sup>، ولهذا أيضاً تلزم مطابقتة لما قبله،

(١) ينظر: الكتاب ٣٨٩/٢، وابن عيش ١١٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٢٤٠، والارتشاف ٤٩٠/١، والرضي على

الكافية ٤٥٥/٢، والفريد ٢٠٧/١.

(٢) هذا تقسيم ابن هشام في المغني ٦٤١ - ٦٤٣.

(٣) ينظر: ابن عيش ١١٠/٣.

بنصب «الرجيع» خبراً لـ «ليت» ورفع «البديء» فيكون «هو» فصلاً في الأول ومبتدأ في الثاني.

وذهب الفراء إلى أن «العماد» لا يزداد قبل معرفة بغير «ال» فإن قيل : محمد هو أخوك فيجب أن يكون «هو» مبتدأ لا فصلاً، وعليه يجب الرفع في نحو ظننت محمداً هو أخوك وجملة «هو أخوك» في محل نصب المفعول الثاني، فهو لا يزداد قبل العلم والمعرف بالإضافة قال << وإذا جئت إلى الأسماء الموضوعية مثل : عمرو، ومحمد، أو المضاف مثل : أليك وأخيك رفعتها، فقلت: أظن زيداً هو أخوك، وأظن أخاك هو زيد، فرفعت إذ لم تأت بعلامة المردود [ أي أن «هو» هنا ليس فصلاً ] وأتيت بـ«هو» التي هي علامة الاسم... فلما لم يقدر على الألف واللام ولم يصلح أن تنوي في «زيد» لأنه فلان، ولا في الأخ [أي أخوك] لأنه مضاف آثروا الرفع، وصلح [أي النصب] في «أفضل منك» لأنك تلقي «من» فتقول: رأيتك الأفضل، ولا يصلح ذلك في «زيد» ولا في الأخ أن تنوي فيها ألفاً ولا «ما» .

وكان الكسائي يجيز ذلك فيقول: رأيت أخاك هو زيداً، ورأيت زيداً هو أخاك، وهو جائز [هذا تعليل من الكسائي] كما جاز في «أفضل» للنية نية الألف واللام وكذلك جاز في «زيد» و«أخيك» << (١).

والفراء يخالف جمهور النحاة في هذا فسيبويه اشترط أن يكون الخبر معرفة ولم يقيد بها بكونها بـ«ال» . قال << واعلم أن «هو» لا يحسن أن يكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام فضارع زيداً وعمراً نحو: خيرٌ منك ومثلك >> (٢). وقوله «ضارع زيداً وعمراً» يدل على جواز ذلك عنده.

ورجح الرضي ما ذهب إليه الفراء قائلاً إنه لم يسمع عن العرب ما يقطع بذلك ويدل عليه دلالة صريحة غير محتملة. قال << جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى معرفة كقوله تعالى: ﴿إني أنا أخوك﴾ بسف / ٦٩، وجوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إني أنا زيد. والحق أن كل هذا ادعاء، ولم تثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به، ونحو قوله تعالى

(١) معاني الفراء ٤٠٩/١ - ٤١٠ - ونسب إليه هذا في الارتشاف ٤٩١/١، والهمع ٢٣٩/١.

(٢) الكتاب ٣٩٢/٢، وفي المساعد ١٢٠/١ <<وان كان زيد لهو أخاك >>.. وينظر: الفريد ٨٣/٣.

﴿إني أنا أخوك﴾ ليس بنص، إذ يحتمل أن يكون «أنا» مبتدأ، ما بعده خبره والجمله خبر «إن».

بلى، لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به... بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونه فصلاً ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين، فينبغي أن يقتصر على موضع السماع»<sup>(١)</sup>، وما قاله الرضي هو الصواب إذ الزيادة على خلاف الأصل فلا يقال بها ما لم يسمع من العرب ما يصح الحمل عليه.

وتناول الأخفش قضية أخرى تتعلق بالأوجه الإعرابية التي يحتملها ذلك الضمير في بعض التراكيب. ففرق بين كونه فصلاً أو مؤكداً، فرأى أنه إذا كان السابق له اسماً ظاهراً لم يجز جعل الضمير توكيداً؛ لأن المظهر لا يؤكد بالضمير نحو كان زيد هو الفاضل. فإن كان السابق ضميراً نحو ﴿كنت أنت الرقيب﴾ المص/١١٧- جاز عد «أنت» توكيداً للضمير قبله؛ لأن المضمير يؤكد بالضمير المرفوع، وجاز أيضاً جعله ضمير فصل زائداً، وذلك عند كلامه على موضع «هو» من قوله تعالى ﴿إن كان هذا هو الحق﴾ الأنفال/١٢- حيث قال «و ليست «هو» بصفة»<sup>(٢)</sup> لـ «هذا»؛ لأنك لو قلت: رأيت هذا هو، لم يكن كلاماً ولا تكون هذه المضمرة [أي: الضمائر] من صفة الظاهرة ولكنها تكون من صفة المضمرة في نحو ﴿ولكن كانوا هم الظالمين﴾ الزمر/٧٦- و ﴿تجدوه عند الله هو خيراً...﴾ الزمل/٢٠- لأنك تقول: وجدته هو، وأتاني هو فتكون صفة.<sup>(٣)</sup> وقد تكون في هذا المعنى أيضاً غير صفة ولكنها تكون زائدة كما كان في الأول»<sup>(٤)</sup> أي في نحو: كان محمد هو القائم.

ونسب الأخفش لبني تميم في لغة لهم أنهم يجعلون هذا الضمير مبتدأ دائماً فينبون عليه ما بعده ولا يجعلونه زائداً ولا توكيداً فهم يقولون: كان محمد هو القائم بالرفع دائماً.<sup>(٥)</sup>

(١) الرضي على الكافية ٤٥٩/٢.

(٢) يريد: التوكيد، وهكذا يستعمله سيويه أحياناً ينظر: الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) في ٥١٤ لم يقل الأخفش عن مثل هذا إلا أنه توكيد فقط.

(٤) معاني الأخفش ٣٢١ ومثله في الكتاب ٣٩٠/٢، ٣٩١.

(٥) معاني الأخفش ٣٢١، وينظر: الدر ٥٩٦/٥، ونسبها في الكتاب ٣٩٢/٢، لكثير من العرب.

## ٢ - زيادته متوسطا بين معرفة وشبهها: (١)

من هذا عندهما قوله عز وجل ﴿ وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً ﴾ المزمّل/٢٠ - فقد دخلت «هو» بين مفعولي «وجد» القلبية وهي زائدة لأن الثاني بقي منصوباً، وهو ليس معرفة ولكنه في حكمها. (٢)

ووجه مشابهته للمعرفة أن اللام تصلح فيه بعد ذهاب «من» فيقال في أنت أفضل منه: أنت الأفضل هكذا يرى الفراء، (٣) فكان صلته أغنت عن التعريف لأنها مخصصة ولذلك عبر عنه سيبويه بقوله «وما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام» (٤).

ونص الفراء على أنه لا يزداد وبعده نكرة فقال في كلام طويل «ولا بد من الألف واللام إذا وجدت إليها السبيل، فإذا قلت وجدت عبدالله هو خيراً منك وشرأ منك أو أفضل منك، ففيما أشبه هذا الفعل (٥) النصب والرفع: النصب على أن ينوي الألف واللام، وإن لم يمكن إدخالها، والرفع على أن تجعل «هو» اسماً... وإذا أمكنتك الألف واللام ثم تأت بهما فارفع، فتقول: رأيت زيداً هو قائم، ورأيت عمراً هو جالس» (٦)، لأن المفعول الثاني - وأصله خبر - نكرة.

## ٣ - سبقه بالنكرة: (٧)

لا يشترط الكوفيون أن يسبق ضمير الفصل «العماد» بالمعرفة ولذا أجاز الفراء في قوله

(١) أ- الفراء: آل عمران/١٨٠ - الكهف/٣٩ - المزمّل/٢٠. المواضع: ١٠٤/١، ٢٤٨/١، ٤٠٩/١ - ٤١٠، ١١٣/٢، ١٤٥/٢.

ب- الأخفش: المزمّل/٢٠ - الموضوع: ٣٢١.

(٢) ينظر: معاني الفراء ١١٣/٢، ومعاني الأخفش ٣٢١.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٤١٠/١.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢ - وقال الرضي في شرح الكافية ٤٥٨/٢ إن «من» كاللام لذلك لا يجتمعان فلا يقال: الأفضل منك.

(٥) «الفعل» يقصد به الخبر و«الاسم» للمبتدأ.

(٦) معاني الفراء ٤٠٩/١، ٤١٠ - ومثله في الكتاب ٣٩٢/٢ كما أنكر الرضي مجيء الخبر نكرة في شرح الكافية ٤٥٩/٢.

(٧) الفراء: النحل/٩٢ - الموضوع ١١٣/٢.



تعالى ﴿ تتخذون إيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة ﴾ النحل/٩٢ - أن يكون (هي) ضمير فصل (عمادا) و (أربى) هي خير (تكون) قال << موضع (أربى) نصب، وإن شئت رفعت، كما تقول: ما أظن رجلاً يكون هو أفضل منك، وأفضل منك. النصب على العماد والرفع أن تجعل (هو) اسماً >> (١) أي: تجعله مبتدأ وما بعده خبره والجملة في محل نصب خير (يكون).

وإنما أجاز الكوفيون ذلك بناء على أصل عندهم وهو أنهم يجيزون مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة كما في قول القطامي: (٢)

ففي قبل التفرق يا ضُباعاً ولا يك موقفٌ منك الوداعاً  
وهو محمول على الضرورة عند البصريين أو أنه محمول على القلب والأصل: لا يكن موقف الوداع من مواقفك قلباً لأمن اللبس.

فلما كان الكوفيون يجيزون ذلك أجازوا قياساً عليه توسط العماد بين اسمها وخبرها، وأما البصريون فلا يجيزونه كما صرح بذلك سيبويه (٣) وما ذهب إليه البصريون - والله أعلم - هو الصواب من جهتي السماع والقياس فلم يرد عن العرب ما يقطع فيه بوجود ضمير فصل قبله نكرة إذ لو سمع نحو: ما أظن أحداً هو أفضل منكم، بنصب (أفضل) لكان حجة أما الآية فليست صريحة الدلالة على هذا إذ يحتمل - وهو الأولى - أن يكون (هي) مبتدأ وما بعده خبره والجملة في محل نصب خير (تكون).

ومن جهة أخرى << لأن المبتدأ إذا كان نكرة لم يؤث بالفصل؛ لأنه يفيد التأكيد ولا تؤكد النكرة >> (٤)

(١) معاني الفراء ١١٣/٢، ومثاله هذا ليس مطابقاً للآية فالعماد فيها بعد النكرة وفي المثال بعد الضمير المستتر وهو

معرفة، وقد يفهم من هذا أنه بيان عنده سبقه بنكرة أو معرفة.

(٢) في الكتاب ٢٤٣/٢، وابن يعين ٩١/٧، والارتشاف ٤٩٠/١، وقد وافقهم ابن مالك والرضي في هذا ينظر: الخزانة ٢٨٥/٩.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٦/٢، ٣٩٧.

(٤) الرضي على الكافية ٤٥٧/٢، وينظر: ٤٥٩/٢، والتعليل الأول منه أيضاً.

ولا تؤكد النكرة لأن حاجتها إلى الوصف لتمييز عن غيرها أكثر من حاجتها إلى التأكيد، واستثني من ذلك تأكيدها إذا كانت حكماً - لا محكوماً عليه - كقوله ﷺ (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل). ينظر في هذا: الرضي ٣٧٢/٢، والحديث بهذا اللفظ رواية أبي داود الطيالسي كما في نيل الأوطار ١١٨/٦.

وليست هناك زيادة في الأسلوبين لا لفظ «حين» في الآية ولا لكلمة «عام» في البيت، وقد نقل في اللسان عن ثعلب في تفسير البيت أن العرب «تكرر الأوقات فيقولون: أتيتك يومَ يومَ قمت، ويومَ يومَ تقوم»<sup>(١)</sup> فهذا من التوكيد اللفظي عند ثعلب قال في مجالسه «أتيتك يوم يوم قلت كذا، ويوم ليلة فعلت كذا، وليلة ساعة قمت... هذا تكرير لا وقت»<sup>(٢)</sup> أي أن الثاني توكيد وليس ظرفاً جديداً أضيف إليه الأول.

## زيادة «ذا»

### ١- زيادتها بعد «ما» الاستفهامية: (٣)

يجيز الأخفش في «ذا» الواقعة في نحو: ماذا تفعل، أن تكون اسماً موصولاً والتقدير: ما الذي فعله، فهي خبر «ما»، ويجوز أن تكون زائدة و «ما» وحدها هي الدالة على الاستفهام، وعلامة جواز هذين صلاح الاسم الموصول محل «ما» فإن لم يصلح فهي زائدة لا غير. قال عن قوله تعالى ﴿يسألونك ماذا أحل لهم﴾ المائدة/٤ - «فإن شئت جعلت «ذا» بمنزلة «الذي» وإن شئت جعلتها زائدة كما قال الشاعر [جرير]: -

يا خُزْرُ تغلبَ ماذا بالُ نسوتكم لا يستفِقن إلى الدِيرينَ تحنانا

و «ذا» زائدة، لا تكون هاهنا إلا زائدة، ولو قلت: ما الذي بال نسوتكم؟ لم يكن كلاماً»<sup>(٤)</sup> لما فيه من حذف صدر الصلة. والله أعلم.

والفراء في مثل هذا يجيز جعل «ما» استفهاماً و «ذا» موصولة أو تجعل «ماذا» كلها

استفهاماً، فهي كلمة واحدة على معنى «أي شيء»<sup>(٥)</sup>.

(١) اللسان ٤٣٢/١٢.

(٢) مجالس ثعلب ٥٢٣.

(٣) الأخفش: المائدة/٤ - الموضع: ٢٥٣.

الشعر: يا خُزْرُ تغلبَ ماذا بال نسوتكم لا يستفِقن إلى الدِيرينَ تحنانا

جرير: الدر ٢٣٠/١، والمغني ٣٩٦.

(٤) معاني الأخفش ٢٥٣، وأجيزت زيادتها في شرح الكافية الشافية ٢٨٣، والرضي على الكافية ٦٤/٣ - ٦٥.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٣٩١/١ - ١٣٨/١، وهما في الكتاب ٤١٧/٢، ٤١٩، وأنكر زيادتها. وقال بهما ابن الحاجب

ينظر: الرضي على الكافية ٦٤/٣.

وقد ذهب الأخفش في غير الموضوع السابق إلى هذين القولين وترك القول بالزيادة<sup>(١)</sup>، وقد ضُغِف القول بالزيادة لأن الأسماء لا تزداد أو - إذا سلم بزيادتها - أنها قليلة<sup>(٢)</sup> فيكون الحمل على غيرها أولى.

## ٢ - زيادتها قبل «جرم» في «لا جرم»<sup>(٣)</sup>:-

ذكر الفراء أن العرب تزيد «ذا» قبل «جرم» وعليه قول << بعض بني كلاب :-  
 إن كِلابا والذي لا ذا جرم لأهدرن اليوم هدرا صادقا >><sup>(٤)</sup>  
 و «جرم» فعل بمعنى «حمل» أو «كسب» نحو: جرّمه على كذا، أي: حمّله عليه، وجرّم ذنباً أي كسبه، وأجرّمه ذنباً: أكسبه ذنباً. وتأتي بمعنى «بل وجب وحق» و «لأبد» ومنه ﴿ لا جرم أن لهم النار ﴾ النحل/٦٢- أي: لقد حق ووجب ذلك.<sup>(٥)</sup>

## زيادة ضمير الكاف<sup>(٦)</sup>

قرأ ابن مسعود رضي الله عنه بكاف الخطاب في قوله تعالى ﴿ أرأيت الذي يكذب بالدين ﴾ الماعون/١ - فقال «أرأيتك»<sup>(٧)</sup> فقال عنها الفراء << الكاف صلة، تكون ولا تكون والمعنى واحد >><sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: معاني الأخفش ٥٣ - ١٧٢ - ٢٣٨.

(٢) ينظر: المغنى ٣٩٧، والدر ١/٢٣٠.

(٣) الفراء: الموضوع ٩/٢، الشعر:

إن كِلابا والذي لا ذا جرم لأهدرن اليسسوم هدراً صادقا

البيت في الخزانة ٢٩٠/١٠، والرواية فيه «هدرا في النعم» وهي المناسبة لأنه رجز.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٩/٢، والخزانة ٢٩٠/١٠، وذكر محققها أنه في أمالي المرتضى ١/١١٠.

(٥) ينظر: الاقتضاب ٦٩/٣، والدر ٤/١٨٨ - ١٨٩، والخزانة ١٠/٢٨٩.

(٦) الفراء: الماعون / ١ - الموضوع: ٢٩٤/٣.

(٧) ينظر: سواذ ابن خالويه ١٨١، والدر ١١/١٢٠.

(٨) معاني الفراء ٢٩٤/٣.

وقوله هنا إنها «صلة» مشكل ؛ لأنه قد نص فيما سبق - أعني من المعاني - على أنها في موضع رفع فاعل إذا كانت «أرأيت» بمعنى: أخبرني، أي متعدية لاثنين. وأما إن كانت بصرية فالكاف - عنده - في محل نصب المفعول به، قال << العرب لها في «أرأيت» لغتان ومعنيان: أحدهما: أن يسأل الرجل الرجل: أرأيت زيدا بعينك؟ فهذه مهموزة فإذا أوقعتها على الرَّجُل منه [يعني أن الفاعل هو نفس المفعول] قلت: أرأيتك على غير هذه الحال؟ تريد: أرأيت نفسك....

والمعنى الآخر: أن تقول: أرأيتك، وأنت تريد: أخبرني وتهمزها وتنصب التاء منها، وتترك الهمز إن شئت وهو أكثر كلام العرب....

وإنما تركت العرب التاء واحدة [أي على حركة واحدة هي الفتح] لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعا على نفسها، فاكتفوا بذكرها في الكاف<sup>(١)</sup>، ووجهسوا التاء إلى المذكر والتوحيد؛ إذ لم يكن الفعل واقعا [أي من التاء] وموضع الكاف نصب وتأويله رفع <<<sup>(٢)</sup>.

فيكون هذا قولاً آخر له - أعني كلامه عن قراءة ابن مسعود - في مثل هذه التراكيب وهو جعل الكاف زائدة والتاء هي الفاعل، إذا احتمل الكلام ذلك، فلا تتجه الزيادة في نحو: أرأيتكما زيدا ما فعل، فيظهر - والله أعلم - أنه يجعل «رأيت» في «الماعون» بصرية والكاف التي تلحقها تكون مفعولاً به - كما ذكر الفراء في المعنى الأول - فلما ذكر المفعول وهو «الذي يكذب» جعل الكاف زائدة؛ إذ البصرية لا تلحقها كاف الخطاب<sup>(٣)</sup>.

أما الأخفش فمذهبه في «أرأيتك» أن الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب وليست ضميراً<sup>(٤)</sup>. وهو مذهب الجمهور وردوا قول الفراء<sup>(٥)</sup>.

(١) أي أنهم يقولون: أرأيتك زيدا، بفتح الكاف إذا كنت تخاطب واحداً وبكسره للواحدة، وأرأيتكما زيدا، للمثنى.

فعلامة الفاعل تكون على الكاف؛ لأنها هي الفاعل والتاء حرف خطاب عنده.

(٢) المعاني ٣٣٣/١، و«موضع الكاف نصب...» لعله يريد أنهم جعلوا ضمير النصب في موضع ضمير الرفع.

(٣) عن «رأيت»: التي تتصل بها الكاف ينظر: المغني ٢٤٠، والدر ٦١٥/٤ - ١٢٠/١١.

(٤) ينظر: معاني الأخفش ٢٧٤، ٢٧٥.

(٥) ينظر: مشكل مكى ٢٥١، ٢٥٢ - والإملاء ٢٤٩ - والدر ٦١٩/٤، ٦٢١.

## زيادة كلمة «اسم»

في النسخة الفريدة لمخطوط معاني القرآن للأخفش سَقَطَ مقداره صفحة كاملة، ولكن الدكتور عبدالأمير الورد أراد إكمال ذلك فنقل من بعض المراجع ما جعل الأخفش من القائلين بزيادة «اسم» في البسمة وأنه يعلل ذلك بأنها زيدت فرقا بين القسم وإرادة التبرك، إذ لو قيل «بالله» لالتبس الأمر.<sup>(١)</sup>

وقد نسب له هذا التعليل في تفسير القرطبي<sup>(٢)</sup>، ولم أجد من نص على أنه يرى زيادة «اسم» في البسمة وبخاصة في كتب الذين أكثروا النقل عنه وذكر أقواله والرد عليه مثل الطبري والزجاج والنحاس الذي نقل عنه تعليله لحذف همزة «اسم» في «بسم» بأنها ليست من أصول الكلمة<sup>(٣)</sup>، لذا يظهر أنه لم يقل بزيادته في المعاني وربما قالها في غيره من الكتب.

والقول بزيادته هو لأبي عبيدة<sup>(٤)</sup>، وقد ردوا عليه بأن «> الزيادة و الحذف لا يصار إليهما إلا إذا اضطر إليهما»<sup>(٥)</sup>، وبخاصة الزيادة، وحُمل الكلام على أن تقديره: أبدأ بتسمية الله، فالاسم هنا أريدت به التسمية<sup>(٦)</sup> وقال الرازي «> أقول: والمراد من قوله «بسم الله»... ابدؤا ببسم الله، وكلام أبي عبيدة ضعيف؛ لأننا لما أمرنا بالابتداء فهذا الأمر إنما يتناول فعلا من أفعالنا، وذلك الفعل هو لفظنا وقولنا، فوجب أن يكون المراد: أبدأ بذكر الله، والمراد أبدأ ببسم الله»<sup>(٧)</sup>. فهو تعليم لنا في كيفية ابتداء جميع الأعمال والأقوال.

(١) ينظر: معاني الأخفش ص ١٤٧، تحقيق د. الورد، وقد ترك السقط في التحقيقين الآخرين.

(٢) ينظر: القرطبي ٩٩/١، وينظر: الدر ١٨/١ - ونسبه للسهيلي في البحر ٣٠/١.

(٣) ينظر على التوالي: الطبري ٥٢/١، ٥٣، ومعاني الزجاج ٣٩/١، ٤٣، وإعراب النحاس ١٦٦/١، ١٦٧، ومعاني القرآن للنحاس ٥٠/١، ٥٢، وينظر: مشكل مكى ٦٦.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ١٦/١.

(٥) الدر ١٨/١.

(٦) ينظر: الطبري ٥٢/١.

(٧) تفسير الرازي ٩١/١، ومثله في الكشاف.

## زيادة «كان»

مقدمة (١)

يشترط الجمهور لزيادتها أن تكون بصيغة «الماضي» متوسطة ، فلا تزداد بصيغة المضارع ولا في غير الوسط، وقد نسب إلى الفراء إجازة هذا<sup>(٢)</sup>، وذلك نحو قول فاطمة بنت أسد رضي الله عنها: (٣)

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل  
وأنة يقيس عليه نحو : ما يكون أطول هذا الغلام. والبيت عند الجمهور من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وخرجه البغدادي، بعد أن نبه على أنه لم ير من خرجه، على أن تقديره : أنت ماجد نبيل تكون ذلك، ثم اعترض بين المبتدأ والخبر بجملة «تكون» بعد حذف خبرها.  
وفائدة «كان» الزائدة؛ مختلف فيها فقليل تأتي زائدة مؤكدة فقط ليست دالة على زمن، وقيل بل تدل على الزمن دائماً، والقول الثالث أوجهها وهو قول الرضي أنها تارة تكون مؤكدة فقط نحو قوله تعالى ﴿ كيف نكلم من كان في المهد صبياً ﴾ مر/٢٩- وتأتي تارة أخرى مؤكدة دالة على الزمن نحو : ما كان أحسن زيدا، والقسم الثاني يسميه الزيادة المجازية. (٤)

وأما عملها زائدة فإنها لا تعمل شيئاً عند الجمهور فلا ترفع اسما ولا تنصب خبرا. وذهب السيرافي الى أنها رافعة لضمير يعود على مصدرها فتقدير «محمد كان قائم» عنده:

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤١٣، والرضي على الكافية ٤/١٩٠، والارتشاف ٢/٩٥، وشرح ألفية ابن معط للموصلى ٨٦٥، والهمع ٢/٩٩، والاهمال ٥٦.

(٢) ينظر: الارتشاف ٢/٩٦، والهمع ٢/٩٩. وقد علل الموصلى الشرطين بأنها إذا كانت بلفظ الماضي فهي تشبه الحرف في البناء وأصل الزيادة للحروف، قلت: وترد عليه صيغة الأمر، وأما عدم زيادتها في الأول فلتناقض التقديم مع الزيادة . ينظر: شرح ألفية ابن معط ٨٦٥. وينظر: إجازة الفراء زيادتها بلفظ الأمر في أول الكلام، في زيادة «ارجمي».

(٣) ينظر: الهمع ٢/٩٩، والخزانة ٩/٢٢٥، وذكر البغدادي أن المكبري وابن السيد أجازا زيادتها بصيغة المضارع.

(٤) ينظر: الرضي على الكافية ٤/١٩١. وكان ابن يعيش قد نسب مثل هذا لبعضهم. ينظر: ابن يعيش ٧/١٠٠.

محمد كان الكون قائم، وعلق الرضي على هذا قائلاً >> هو هوس إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت >> (١)

وذهب الجمهور إلى ذلك لثلاث تكثر الزيادة بالجملة، وقال السيرافي ذلك حتى لا يخلو الفعل من مرفوع. (٢)

وعلى قول الجمهور ينبغي ألا تكون زائدة في قول الفرزدق: (٣)

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا - كانوا - كرام  
لأن معها مرفوعها، فاعتذروا عنه بأنه كالجاء منها، وذهب الفارسي إلى أنه ليس مرتفعاً بـ  
«كان» الزائدة بل هو تأكيد للضمير المذكور في «لنا» فالأصل: وجيران لنا هم كرام، فلما  
دخلت كان اتصل بها. (٤)

وذهب المبرد إلى أنها ليست زائدة بل خبرها مقدم عليها وهو «لنا» وتقدير الكلام:  
وجيران كرام كانوا لنا، وقد رجحه الرضي لأن «كان» تفيد معنى وتعمل الرفع في البيت  
فالأولى جعلها غير زائدة. (٥)

مواضع زيادتها: (٦)

تطرد زيادتها بين «ما» وفعل التعجب نحو: ما كان أطيب الناس، تعجبا من طيبتهم في  
الزمن الماضي وهي الموضع المقيس والباقي مسموع أو شاذ.  
وزيدت بين المبتدأ والخبر نحو: محمد كان فاضل، وبين الصفة والموصوف كقول  
الفرزدق: (٧)

في غرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسمي - كان - مشكور

(١) الرضي على الكافية ٤/١٩٢، وينظر: ابن عميش ٧/٩٩، والارتشاف ٢/٩٦.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط للموصلي ٨٦٥.

(٣) الكتاب ٢/١٥٣، والبصريات ٥١٠، والخزانة ٩/٢١٧.

(٤) ينظر: البصريات ٨٧٥ وبه قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٤١٠.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/١١٧، وترجيح الرضي في شرحه للكافية ٤/١٩٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤١٢، والارتشاف ٢/٩٥، وشرح ألفية ابن معط للموصلي ٨٦٦.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معط للموصلي ٨٦٦، والخزانة ٩/٢١٠.

وكذلك بين العاطف والمعطوف كقول الفرزدق:<sup>(١)</sup>  
 في لُجَّة غمّرتُ أباك بحورها في الجاهلية - كان - والإسلام  
 وليست دالة في هذا على الماضي بل هي لمجرد التوكيد إذ العطف يأبى أن يراد أنه مغمور  
 في الجاهلية فقط.  
 وقد زيدت بين الفعل ومرفوعه كقوله << لم يوجد كان مثلهم >> ، وأما زيادتها بين الجار  
 والمجرور فشاذة عندهم ورووا أن الفراء أنشد عن العرب:<sup>(٢)</sup>  
 سَراةُ بني أبي بكر تَسامى على - كان - المسوومة العرابِ

### مواضع زيادة «كان» عندهما:<sup>(٣)</sup>

يجوز الفراء جعل «كان» زائدة في قوله تعالى ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوفٌ  
 إليهم﴾ مود/١٥ - كما يجوز أن تكون في محل جزم فعل الشرط أي : غير زائدة.  
 وإنما أجاز زيادتها لأنه يرى أن وجه الكلام إذا كان فعل الشرط ماضيا - وهو «كان» -  
 أن يأتي جوابه ماضيا، فكان سيقال : وفينا ، بصيغة الماضي ليتفق مع فعل الشرط «كان» . فلما  
 جاء الجواب مضارعاً «نوف» قدر «كان» زائدة وفعل الشرط هو «يريد» فيكون الجواب  
 والشرط مضارعين قال معللا مجيء الجواب مضارعا << لأن المعنى فيها بعد «كان» و «كان»  
 قد يطل في المعنى؛ لأن القائل يقول : إن كنت تعطيني سألتك، فيكون كقولك: إن أعطيتني  
 سألتك.

وأكثر ما يأتي الجزاء أن يتفق هو وجوابه، فإن قلت: إن تفعل أفعل، فهذا حسن، وإن قلت: إن  
 فعلت أفعل، كان مستجازا والكلام إن فعلت فعلت، وقد قال في إجازته زهير:

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٨٦٧، والخزانة ٢١١/٩.

(٢) ينظر: الأزهية ١٩٧. وابن يعيش ٩٨/٧، والخزانة ٢٠٧/٩، وليس في المعاني .

(٣) أ- الفراء: مود/١٥ - المواضع: ٥/٢ - ٦.

ب- الأخفش: البقرة/ ١٠ - المواضع: ٤٠.



ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ولو نال أسباب السماء بسلم >> (١)  
وقد ضعف القول بزيادتها بعدم جزم «يريد» إذ لو كانت زائدة ما منعت اسم الشرط من  
جزم فعله (٢).

ولا وجه لحمل الكلام على الزيادة ما دام مجيء الشرط ماضيا والجواب مضارعا معروفا  
عندهم ومقبولا كما مثل له الفراء بقول زهير، وهو ما اكتفى به الأخفش - في الآية -  
وغيره (٣).

ومن زيادتها عند الأخفش قوله تعالى: ﴿ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾ البقرة/١٠-  
ف«ما» مصدرية و«كانوا» زائدة للدلالة على الماضي والتقدير: بكذبهم أو بتكذيبهم، كما أجاز  
أن تكون «ما» موصولة وجملة «يكذبون» في محل نصب خبر «كان» قال >> جعل «ما»  
والفعل اسما للمصدر [أى فى تأويل مصدر] كما جعل «أن» والفعل اسما للمصدر فى قوله:  
أحب أن تأتيني، وأما المعنى فإنما هو: بكذبهم وتكذيبهم، وأدخل «كان» ليخبر أنه كان فيما  
مضى كما تقول: ما أحسن ما كان عبدالله فانت تعجب من عبدالله لا من «كونه» وإنما وقع  
التعجب فى اللفظ على كونه ...

وإن شئت قلت (٤) ... تقديره: بكونهم يكذبون، فيكذبون مفعول لكان [أى خبرها] كما  
تقول: سرنى زيدٌ بكونه يعقل أى: بكونه عاقلا >> (٥).

وإنما جعلها زائدة إذا كانت «ما» مصدرية لأنها لا مصدر لها ولذلك قدر المصدر من  
«يكذبون»، ثم نراه فيما بعد يتناقض - حين جعلها موصولة أيضا فيقدر من «كان» مصدرا  
فيقول: سرنى بكونه عاقلا.

وكان العكبري يوافقه فى زيادتها هنا، وفى هذا الاضطراب حين قال: >> و«ما» هنا  
مصدرية وصلتها «يكذبون» وليست «كان» وصلتها؛ لأنها الناقصة ولا يستعمل منها مصدر،

(١) معاني الفراء ٥/٢ - ٦، والبيت فى سر الصناعة ٢٦٧، والدر ٦/٢٩٦.

(٢) ينظر: الدر ٦/٢٩٦.

(٣) ينظر: معاني الأخفش ٣٥١، وإعراب النحاس ٢/٢٧٥، والفريد ٢/٦١٠.

(٤) جاء الأخفش بأمثلة أخرى تكون فيها «ما» موصولة وعائدها محذوف.

(٥) معاني الأخفش ٤٠.

و«يكذبون» في موضع نصب خبر «كان»<sup>(١)</sup> فكيف يكون «يكذبون» صلة لـ«ما» وخبراً لـ«كان» في الوقت ذاته؟ وعلى أنها زائدة فكيف يكون لها خبر؟ فهو تناقض ظاهر. ووجه الكلام - إذا جعلت «ما» مصدرية - أن يقدر المصدر من «كان» إذ الصحيح عند كثير من النحاة أن للناقصة مصدراً وقد ظهر في قول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

بيذل وحلم ساد في قومه الفتى      وكونك إيساه عليك يسير  
وتكون جملة «يكذبون» في محل نصب خبر «كان».

### زيادة «تقولون»

عند قوله تعالى: ﴿ قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحروا هذا ﴾ يونس / ٧٧ - أورد الفراء سؤالاً وهو: لم كان الكلام استفهاماً مع أن الكفار أكدوا في الآية السابقة أنه سحر فقالوا: ﴿ إن هذا لسحر مبين ﴾ فهم مثبتون وليسوا بمستفهمين، فأجاب بعدة احتمالات: الأول: أن يكون حكاية لقولهم فهم استفهموا على سبيل التقرير والإنكار. قال: «قد يكون هذا من قولهم على أنه سحر عندهم وإن استفهموا؛ كما ترى الرجل تأتيه الجائزة فيقول: أحق هذا؟ وهو يعلم أنه حق لا شك فيه، فهذا وجه»<sup>(٣)</sup>، وهذا قول الأخفش أيضاً<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن يكون موسى عليه السلام أخرج الكلام على صورة الاستفهام لما أراد حكاية قولهم وإن لم يستفهموا، قال: «ويعون أن تزيد الألف [أي همزة الاستفهام] وإن كانوا لم يقولوها... كما يقول الرجل: فلان أعلم منك، فيقول المتكلم: أقلت: أحد أعلم مني؟ [هكذا ويظهر أنه: أحد] فكأنه هو القائل: أحد أعلم بهذا مني».

والثالث: هو القول بزيادة «تقولون» فقال «ويعون على أن تجعل القول بمنزلة الصلة؛ لأنه

(١) الإملاء ٢٤.

(٢) ينظر: الدر ١/١٣٠، والدرر اللوامع ١/٨٣.

(٣) معاني الفراء ١/٤٧٤ وكل ما ينقل عنه في هذه الآية فهو من هذا الموضع.

(٤) ينظر: معاني الأخفش ٣٤٧، وينظر: الفريد ٢/٥٨٢.

فضل في الكلام: ألا ترى أنك تقول للرجل: أتقول عندك مال؟ فيكفيك أن تقول: ألك مال؟ فالمعنى قائم ظهر «القول» أو لم يظهر».

وهو وبوجه غريب إذ لا يستقيم الكلام بإخراج «تقول» منه، بل لا بد من حذف الجملة كلها أي: «أتقولون للحق لما جاءكم» فيكون الأصل قال موسى أسحر هذا. ولا يمكن أن تجعل هذه الجملة كلها زائدة ولا داعي إلى ذلك أبدا.

ثم إن ما زعمه من زيادتها في: أتقول عندك مال؟ غير صحيح؛ لأن الاستفهام قد يكون منصبا على القول، وليس على وجود المال، وفي الوجه الأول ما يغني عن مثل هذه التأويلات البعيدة غير الصحيحة.

### زيادة «ارجعي»

عند قوله سبحانه ﴿يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية﴾ الفجر / ٢٧، ٢٨- يرى الفراء أن الملائكة تقول لهم ذلك يوم القيامة. و«إلى ربك» بمعنى: إلى ما أعده لك من النعيم.

ويجوز أن يقال لهم ذلك على أن المعنى «ارجعوا من الدنيا إلى هذا المرجع، وأنت تقول للرجل: ممن أنت؟ فيقول: مُضْرِي، فتقول: كن تميميا أو قيسيا، أي: أنت من أحد هذين. فيكون «كن» صلة كذلك «الرجوع» [أي: ارجعي] يكون صلة؛ لأنه قد صار إلى يوم القيامة فكان الأمر بمعنى الخبر، كأنه قال: أيتها النفس أنت راضية مرضية»<sup>(١)</sup>.

وكلامه ملبس إذ صرح بأنه «صلة» ثم يقول إنه إخراج للخبر في صورة الأمر فلا يكون من الزيادة على هذا، ويحتمل أنه لا يريد بالصلة الزائد إذ تكون جملة «ارجعي إلى ربك» كلها زائدة.

ولذا يظهر أن هذا منه تفسير معنى ويكون معنى الصلة خروج الكلام عن ظاهره ف«كن» صلة

(١) معاني الفراء ٢٦٣/٣، ونقله الطبري ١٩٢/٣.

في: كن تميميا، من حيث إنه مستحيل أن يراد بها التحول والأمر بذلك، وكذلك «ارجعي إلى ربك» لا يمكن أن يقصد به الأمر لأنها قد صارت إليه فعلا.  
فيضاف هذا المعنى إلى معاني الصلة عنده حيث استعمله بمعنى الزيادة وصلة الموصول، والجمله الواقعة صفة<sup>(١)</sup>، والله أعلم.



---

(١) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي ٤٥.

الباب الثاني

مواضع الحذف  
عند الأخفش والفراء

## مصطلحات «حروف الجر»:-

١- حروف الجر:- وهو الاستعمال الشائع المتداول وإنما قيل لها «حروف الجر» إما لجرها معنى الأفعال إلى الأسماء بعدها، وإما لأنها تعمل الجر فتجر الاسم بعدها كما سميت بعض الحروف، «حروف نصب» وبعضها «حروف جزم» لعملها النصب أو الجزم<sup>(١)</sup>.

٢- حروف الإضافة:- وذلك لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم بعدها<sup>(٢)</sup>، قال سيويه «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه يجر بثلاثة أشياء: بشيء لا يكون باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف قولك: مررتُ بعبد الله...، و«مِنْ» و«فِي»... وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده...، وإذا قلت مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد، وكذلك هذا لعبد الله»<sup>(٣)</sup>.

٣- حروف الخفض:- وهو مصطلح أكثر الكوفيين من استعماله<sup>(٤)</sup>، حتى إن أبا بكر الأنباري لم يستخدم غير مصطلح الخفض<sup>(٥)</sup> للتعبير عن هذا النوع من الحروف والبصريون استعملوا هذا المصطلح<sup>(٦)</sup> لكنهم آثروا عليه مصطلح «حروف الجر» حتى قال بعضهم «الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين»<sup>(٧)</sup>، والحق أن مصطلح الخفض

(١) ينظر الرضي على الكافية ٤/٢٦١، وابن يعيش ٧/٨، والهمع ٢/١٩.

(٢) ينظر المقتضب ٤/٣٣، على الكافية ٤/٢٦١، ابن يعيش ٧/٨، والهمع ٢/١٩.

(٣) الكتاب ١/٤١٩، ٤٢٠، وينظر ٤/٢٢٥.

(٤) ينظر معاني الفراء ١/١٤، ٥٩، ١٠٢، ١٤٨، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٧، ١٩٨.

(٥) ينظر: مصطلحات أبي بكر الأنباري الكوفية، د. صالح بن سليمان العمير، بحث في مجلة كلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز-جدة-، المجلد الثالث سنة ١٤١٠هـ ص ١٦٨.

(٦) ينظر المقتضب للمبرد ٢/٤٣٨، ٣/٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٧، وينظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/١٨٤.

مشارك بين الجميع مثله مثل مصطلح الجر وإن غلب استعمال أحد الفريقين لتعبير دون الآخر. إلا أن معناهما واحد ويؤكد هذا ابن السراج حين قال «وقولي جر وخفض بمعنى واحد»<sup>(١)</sup>.

٤- حروف الصفات:- وهو مصطلح كوفي خالص<sup>(٢)</sup>، قال الفراء «ولا تحذف ألفاً «اسم» إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تحذفها مع غير الباء من الصفات، وإن كانت تلك الصفة حرفاً واحداً مثل اللام والكاف»<sup>(٣)</sup>.  
وسميت صفات لأنها تحدث صفة في الاسم بعدها فإذا قيل جلست في الدار دلت «في» على أن الدار وعاء للجلوس<sup>(٤)</sup>. وقيل سميت بذلك لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات<sup>(٥)</sup>.

### الغرض من حروف الجر:-

يدخل حرف الجر الكلام ليعدي إلى الاسم بعده معنى الفعل ويضيفه إليه، فمن الأفعال أفعال لم تقو على الوصول إلى المفعول به بنفسها عرفاً واستعمالاً فترد هذه الأفعال بحروف الجر فتصل إلى الاسم<sup>(٦)</sup>، حتى يصبح المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل<sup>(٧)</sup>. وليس كل حرف صالحاً للدخول على كل فعل بل الأمر أيضاً معول فيه على السماع حيث

(١) الأصول لابن السراج ٤٠٨/١.

(٢) ينظر بحث د. صالح العمير: مصطلحات أبي بكر الأنباري للكوفية ص ١٦٢، ومصطلحات النحو الكوفي ص ٧٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/١، وينظر ٣١/١، ٣٢، ١١٩، ١٤٨، ١٧٨، ٢٧١، ٢١/٢، ٤٥، ٣٨٥، ٣/٧٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١٩/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨، وينظر الهمع ١٩/٢.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٦١.

## مواضع حذف حروف الجر

**أولاً:-** يحذف الجار قياساً مطرداً قبل «أن» و«أن» إذا تعيّن الجار<sup>(١)</sup>. فتقول عجبت أن تقوم، أو أنك قائم، وأنت تريد: عجبتُ من أن تقوم، أو من أنك قائم. فإن لم يتعيّن الحرف لم يجز الحذف فلا يقال: رغبتُ أن أفعل، لأن الحرف غير متعين فلا يعلم هل هو «في» أو «عن» وبين التقديرين اختلاف كبير في المعنى.

### محل «أن» و«أن» بعد حذف الجار:-

إذا كان النحاة قد اتفقوا على جواز حذف الحرف قبلهما إلا أنهم لم يتفقوا على محلّهما أهو موضع نصب أم موضع خفض؟ الجمهور على أنه في موضع نصب وليس في موضع جر؛ لأن حرف الجر إذا حذف انتصب ما بعده غالباً، أما بقاء عمله فقليل فحمل هذا الموضع على الكثير وهو النصب<sup>(٢)</sup>. وهذا هو رأي الخليل كما نقله عنه سيبويه حين قال <<وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ﴾ الموسون/٥٢- فقال: إنما هو على حذف اللام... فإن حذف اللام من «أن» فهو نصب، كما أنك لو حذف اللام من ﴿لإيلاف﴾ قريب/١- كان نصباً، هذا قول الخليل >><sup>(٣)</sup>. وينسب كثيرٌ من العلماء إلى الخليل عكس هذا فيقولون إنه يجعل الموضع موضع جر<sup>(٤)</sup> وهذا النص صريح في إثبات عكس ما قالوه.

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/١٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٢، والمغني ٨٣٨، والمساعد ١/٤٢٩.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤/١٣٧، والمساعد ١/٤٢٩.

(٣) الكتاب ٣/١٢٦، ١٢٧.

(٤) ينظر الرضي على الكافية ٤/١٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٣٤، والدر ١/٢١٢، ١/٥٥٠، ٢/٥١٧،

٦/١٩٦، ٦/٢٦٤.



وهو قول الفراء الذي يقول عن ذلك «وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً فإن الكسائي يقول هو خفض على حاله، وقد فسرنا أنه نصب إذا فقد الخافض»<sup>(١)</sup> ولم يكن الفراء يجيز القول بالخفض فإنه قال معقبا على شيخه الكسائي الذي يرى بأن الموضع موضع جر «ولا أعرف ذلك»<sup>(٢)</sup>. إلا أن الفراء قال مرة واحدة بأنه يكون في موضع جر بعد حذف الجار فقال عن قوله تعالى ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ﴾ مريم/٣٦- قال «خفض على: ولأن الله»<sup>(٣)</sup> فهو في هذا القول يوافق شيخه الكسائي على أن المحل محل جر. إلا أنه قول واحد مقابل مواضع لا تكاد تحصى يقول فيها بالنصب.

وهو رأي الأخفش الذي يرى أن حروف الجر تحذف معهما ويعمل ما قبلهما فيهما حتى يكون موضعهما نصباً<sup>(٤)</sup>. وقد نسب له السمين الحلبي<sup>(٥)</sup> القول بأنهما في موضع جر فقال إنه يؤيد الكسائي وكذلك فعل ابن عقيل والحضري<sup>(٦)</sup>. والذي في المعاني - كما رأينا - يخالف هذه النسبة.

ففي المسألة رأيان رأي بأن الموضع موضع نصب وهو قول الجمهور، والثاني بأن الموضع موضع جر وهو قول الكسائي.

بقي رأي سيوييه وهو جواز القولين مع ترجيح النصب فهو أقوى دون أن يكون القول الثاني ضعيفاً. فبعد أن ذكر قول الخليل قال «ولو قال إنسان: إن «أن» في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه الحذف... لكان قولاً قوياً وله نظائر نحو: لاه أبوك، والأول قول الخليل»<sup>(٧)</sup>. أي: والوجه قول الخليل.

(١) معاني الفراء ٢٣٨/٢ وينظر نفس الرأيين رأيه ورأي الكسائي في ٥٨/١، ١٤٨/١، ٢٩٦/١، ١٧٣/٢.

(٢) معاني الفراء ١٤٨/١.

(٣) معاني الفراء ١٦٨/٢، وينظر فقرة رقم ١:١ من حذف اللام.

(٤) معاني القرآن للأخفش، ١٠٩، ١١٠، ١٤٤، ٢٣٣.

(٥) الدر المصون ٢١٢/١.

(٦) حاشية الحضري على ابن عقيل ١٨٠/١، ١٨١.

(٧) الكتاب ١٢٨/٣.

فالحذف مطرد مع «أن» و«أن» و«كي»<sup>(١)</sup> و«ما» المصدرية<sup>(٢)</sup>، ولا يحذف الحرف مع المصدر الصريح فلا يحذف من نحو عجبت من خروجك وذلك نظراً لعدم طوله بالصلة<sup>(٣)</sup>. ويجيز هذا الحذف المبرد<sup>(٤)</sup> ولكن لا يجعله حسناً كحسنه مع «أن» ومثله الأعلام الشتمري<sup>(٥)</sup>.

### ثانياً: - حذف الجار وانتصاب ما بعده:-

أحياناً يحذف الحرف الذي يتعدى به الفعل القاصر فيتصب الاسم الذي كان مجروراً ومن ذلك مثلاً دخلتُ في الدار تصير بعد الحذف: دخلت الدار، وأمرتك بالخير تصير: أمرتك الخير<sup>(٦)</sup>.

واختلفوا في العامل في الاسم المنصوب فهو عند البصريين الفعل وهو عند الكوفيين منصوب بنزع الخافض<sup>(٧)</sup>.

يقول سيبويه <<أجازوا قولهم: دخلتُ البيتَ، وإنما معناه دخلت في البيت والعامل فيه الفعل>><sup>(٨)</sup> وقال الأخفش مثله <<ولكن حذف منها «في» ثم أعمل الفعل>><sup>(٩)</sup>.

والكوفيون يجعلون سقوط الجار عاملاً مؤثراً في الاسم بعده فيترك فيه أثراً وهو النصب ومن ذلك قول الفراء عن العامل في خبر «ما» الحجازية <<فلما ألقىت الباء، ترك فيها أثر

(١) ينظر مغني اللبيب: ٢٤١، ٢٤٢، والهمع ٨١/٢، والأشموني ٩١/٢، والتصريح ٣١٣/١، وحاشية الحضري على ابن عقيل ١٨٠/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٨/٢، والدر ٣٠٢/٦، الفقرة رقم ٣:١ - من حذف الباء.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٨، والمساعد ٤٢٩/١.

(٤) المقتضب للمبرد ٣٦/٢.

(٥) تحصيل عين الذهب للأعلام الشتمري، حواشي الكتاب ط بولاق ١٧/١.

(٦) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٨، ٥١.

(٧) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ٨٩/٢، وحاشية الحضري على ابن عقيل ١٨٠/١.

(٨) الكتاب ١٥٩/١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٨.

(٩) معاني القرآن للأخفش ٣٦٤.

سقوط الباء»<sup>(١)</sup>. كما فرق الفراء في تطبيقاته بين النصب على المفعولية بوقوع الفعل على الاسم وبين النصب على نزع الخافض فقال عن قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ سبأ/٢٠- «نصبت الظن بوقوع التصديق... وتقرأ ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ نصبت الظن على قوله: ولقد صدق عليهم في ظنه»<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك قوله «فتكون في موضع نصب بوقوع القضاء عليهما وتكون نصبا آخر بسقوط الخافض منها»<sup>(٣)</sup>.

ولكن الفراء يعود أحيانا ويجيز أن يكون العامل هو الفعل ومن ذلك قوله «فلما أُلقيت الصفة وقع الفعل عليها»<sup>(٤)</sup> فللفراء في هذا قولان واحد يوافق فيه البصريين والثاني هو رأي الكوفيين.

### مواضع نصب الاسم بعد حذف الجار:-

أولاً:- في النشر وذلك مثل قولهم: نصحته وشكرته وكَلَّمته، وأصلها نصحت له وشكرت له وكلت له وهو حذف سماعي جائز في الكلام المنثور<sup>(٥)</sup>. وهو أقسام:-<sup>(٦)</sup>  
- الوارد في السعة مع الفصاحة والكثرة، فهذا يقاس عليه لكثرتة<sup>(٧)</sup> مثل دخلت الدار فيقال:- دخلت البيت والبلد.

- الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة وذلك مثل ﴿ لأقعدن لهم صراطك ﴾ الأعراف/١٦ أي: على صراطك، وتوجه مكة؛ أي إلى مكة «فهذا لا يقاس عليه لأنه لم يكثر»<sup>(٨)</sup>.

(١) معاني الفراء ١٩٣/٣، وناقش هذا القول ورده الأنباري في الانصاف ١٦٧/١، والمكبري في التبيين ٣٢٥.

(٢) معاني الفراء ٣٦٠/٢، وينظر ١٤٨/١.

(٣) معاني الفراء ٩٠/٢، وينظر ٧٤/٣.

(٤) معاني الفراء ٢١/٢، وينظر ١٩٨/١، ٣٩٥/١، ٤٥٨/١، ١٢٩/٢، ٣٢/٣.

(٥) التصريح على التوضيح ١١٣/١، وينظر شرح الأسموني ٨٩/٢، ٩٠.

(٦) ينظر حاشية الصبان على الأسموني ٩٠/٢.

(٧) المساعد ٣٢٨/١.

(٨) المساعد ٤٢٨/١، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٧.

- الوارد في السعة مع الضعف والندرة فلم يسمع منهم إلا قليلاً جداً ومن ذلك: مررت زيداً، أي مررت بزيد، وقد حكاه ابن الأعرابي وقال عنه ابن يعيش ولا يقاس عليه وهو شاذ<sup>(١)</sup>.

ثانياً: - قسم خاص بالضرورة وذلك كقول ساعد بن جؤية<sup>(٢)</sup>: -  
لدن بهز الكف يعسل منتُهُ      فيه كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ  
أي: عسل في الطريق الثعلب.

وكل هذه الأقسام عند سيبويه من المسموع الذي لا يقاس عليه إنما هو خاص بنفس الكلمات والأفعال التي استعملتها العرب، سواء أكانت أماكن مختصة نحو ذهبت الشام فإن من نصبه <<يشبهه بالمبهم وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام... ومثل ذهبت الشام دخلت البيت>><sup>(٣)</sup>.

وكذلك لو كان الحذف في تراكيب محددة مسموعة مثل <<ضرب زيد الظهر والبطن ومطرنا السهل والجبل، فالمعنى أنهم مطروا في السهل والجبل... ولم يجزوه في غير السهل والجبل والظهر والبطن كما لم يجز دخلت عبد الله...، واختصت بهذا كما أن «لدن» مع «غدوة» لها حال ليست في غيرها من الأسماء>><sup>(٤)</sup>.

وكذلك إذا ما كان حذف الحرف قبل أفعال تقتضيه مثل اخترت الرجال عبد الله وسميته زيداً، فإنما هو أمر سماعي خاص بهذه الأفعال إذ <<ليس كل فعل يفعل به هذا>><sup>(٥)</sup>.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٨.

(٢) البيت في الكتاب ٣٦/١، والخزاة ٨٣/٣، والدرر اللوامع ١٦٩/١.

(٣) الكتاب ٣٥/١.

(٤) الكتاب ١٥٩/١، وينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ٢٧٩/١.

(٥) الكتاب ٣٩/١، وينظر نظام الجملة للدكتور مصطفى جطل ٣٦، ٣٤/١.

### ثالثاً:- حذف الجار وبقاء عمله:-

الموضع الثالث من مواضع حذف الجار هو أن يحذف الحرف ويبقى الاسم بعده مجروراً كأن الحرف موجود، وهذا الموضع ينقسم إلى قسمين<sup>(١)</sup>:-

أ- غير المطرد:- وهو مقصور على السماع فلا يجوز القياس عليه بجر كلمات غير التي سمعت عن العرب- وغير المطرد قسمان:-

١- الضرورة:- وهو ما جاء في الشعر مثل قول الفرزدق<sup>(٢)</sup>:-

إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلة أشارتُ كُليبُ بالأكفِ الأصابعُ

فأصل الكلام: أشارت إلى كليب الأصابع. ثم حذف «إلى» وبقي عملها.

٢- النادر:- وهو ما كان في النثر قليلاً وليس له ضابط يعرف به سبب الحذف<sup>(٣)</sup> ومع ذلك فإنه لم يكثر في كلامهم ومنه الحديث: «صلاة الرجل في جماعة تُضعفُ على صلواته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفاً»<sup>(٤)</sup>.

والتقدير: بخمس وعشرين فحذفت الباء وبقي عملها ومنه قولهم «لاه ابن عمك» إذا كانت اللام الباقية لام الاسم<sup>(٥)</sup>.

### ب- المطرد وهو في مواضع:-

١- أن يكون حرف الجر المحذوف «رُبُّ» ويعوض منها بـ«الواو» أو «الفاء» أو «بل» وقيل «ثم»<sup>(٦)</sup> وكذلك<sup>(٧)</sup> ويقل عملها محذوفة بدون عوض، والجر إنما يكون بـ«رُبُّ» المحذوفة

(١) ينظر المساعد ٢/٢٩٥، وما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٨٢٠ وما بعدها، ٤/٢٢١، وحروف الجر الزائدة، للدكتورة رشيدة اللقاني ص ٨٠ وما بعدها.

(٢) البيت في الهمع ٢/٣٦، والدرر اللوامع ٢/٣٧.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/٣٤٠.

(٤) ينظر الهمع ٤/٢٢١.

(٥) اختلف في اللام الباقية هل هي من الاسم أو هي لام الجر، ينظر شرح الأبيات المشككة الاعراب للفارسي، تحقيق هنداي، ص ٥٥، ٥٦، حيث يدعم رأي القائلين بأن الباقية لام الاسم.

(٦) همع الهوامع ٢/٣٧.

وليس بالعوض من «الواو» وغيره كما قال أبو بكر الأنباري<sup>(١)</sup>. ومن عملها معوضاً منها: -  
 وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي<sup>(٢)</sup>  
 ومن عملها محذوفة من غير عوض قول جميل بثينة<sup>(٣)</sup>: -  
 رسم دار وقفتُ في طلله كدتُ أقضي الحياة من جللته  
 والتقدير: - ربُّ رسم دار.

٢- أن يكون الجار المحذوف واقعا في جواب سؤال تضمن حرفا مثله نحو: زيد في جواب بمن مرت<sup>(٤)</sup>

٣- أن يكون الجار المحذوف حرف قسم والاسم المجرور اسم الجلالة، عوض عن الحرف نحو: آله لتفعلن؟ أو لم يعوض نحو: الله لتفعلن<sup>(٥)</sup>.

٤- أن يكون الجار المحذوف معطوفا على ما تضمن مثله بدون فاصل: نحو، لك ما تنفقه وغيرك المخزون، أي ولغيرك المخزون فحذف الحرف وبقي عمله هذا بناء على رأي من يمنع العطف هنا على معمولي عاملين فيقدر الحرف محذوفا<sup>(٦)</sup>.

٥- أن يكون الجار معطوفا على ما تضمن مثله مع وجود فاصل هو «لا» نحو:  
 ما لمحِب جلدٌ إن هُجِرَا ولا حبيبٍ رأفةٌ فيجبر<sup>(٧)</sup>  
 أو كان الفاصل «لو» مثل: جئ بزيدٍ أو عمرو ولو كليهما، على أن يكون التقدير: ولو

- 
- (١) ينظر: شرح القوائد ٣٩-٤٠، وللتفصيل: - الإنصاف ص ٣٧٦ وما بعدها، والمساعد ٢/٢٩٦، ٢٩٧، وشرح الأبيات المشككة الإعراب للفارسي ٦١، ٦٢، وهمع الهوامع ٣٦/٢، ٣٧، وحذف «رب» فيما يأتي.  
 (٢) البيت لأمرئ القيس وهو في معنى اللبيب ٤٧٣، وشرح السيوطي لشواهد المغنى ٥٧٤، ٧٨٢.  
 (٣) في الخزانة ١٠/٢٠، الإنصاف/٣٧٨، والهمع ٣٧/٢. وعملها خاص بالشعر قاله الرضي ٤/٢٩٧.  
 (٤) الفراء لا يجيز القياس على هذا ينظر معانيه ١/١٩٦، والفقرة رقم ٣- من حذف الباء، والمساعد ٢/٢٩٨.  
 (٥) ينظر حذف الواو الفقرة ٢.  
 (٦) ينظر في هذا حذف اللام الفقرة ٣.  
 (٧) البيت في المساعد ٢/٢٩٨، والهمع ٣٧/٢، والدرر اللوامع ٤٠/٢.

بكليهما<sup>(١)</sup>.

٦- أن يكون الجار المحذوف واقعا في سؤال بالهمزة، وهذا السؤال ناشيء عن كلام سابق متضمن لمثل الحرف المحذوف مثل أن يقال: مررتُ بزيدٍ - فتقول: أزيد بن عمرو أي: أزيد<sup>(٢)</sup>؟

٧- أن يكون الجار واقعا بعد «هلا» وتقدمها كلام متضمن لمثل الحرف المحذوف نحو: أن يقال: جئتكَ بدرهم، فتقول: هلا دينار. أي: هلاً بدينار<sup>(٣)</sup>.

٨- أن يكون الجار مسبوqa بـ«إن» الشرطية أو «فاء» الجزاء، وقبلهما كلام مشتمل على مثل الحرف المحذوف نحو: مررت برجل إن لا صالح فطالح، والتقدير: إن لا أمرٌ بصالح فقد مررتُ بطالح<sup>(٤)</sup>.

٩- أن يكون الجار داخلا على تمييز «كم» الاستفهامية بشرط أن تكون مجرورة بحرف، نحو: بكم درهم اشتريت هذا؟ على أن التقدير: بكم من درهم<sup>(٥)</sup>؟

١٠- أن يكون الجار المحذوف داخلا على المعطوف على خبر ليس أو «ما» الحجازية الصالح لدخول حرف الجر عليه - وهو ما يعرف بالجر على التوهم، أو الحمل على المعنى - وذلك مثل قول زهير<sup>(٦)</sup>:

---

(١) ويجوز أن يكون التقدير بإضمار ناصب وهو الغالب في مثل هذا كما في الدرر اللوامع ٤٠/٢، ونسب ابن عقيل إلى سيبويه أنه يجيز الجر على ضعف، كما في المساعد ٢٩٨/٢، ورأي سيبويه عكس هذا تماما والذي يضعف عند سيبويه هو الرفع لا الجر فإنه جعله بعد «لو» و«هلا» بمنزلة بعد «إن» نص سيبويه في الكتاب ٢٦٩/١.

(٢) يوجب ابن أبي الربيع إعادة الجار بعد الهمزة ولا يرى حذفه، ينظر الهمع ٢٢٥/٤.

(٣) ينظر الكتاب ٢٦٩/١، والفقرة ٢ من حذف الباء.

(٤) ينظر الكتاب ٢٦٣/١، حيث جعله أقوى من العمل بعد حذف رب وذلك لأن الحرف هنا قد سبق ذكره. و«رب» تحذف دون أن يسبق ذكرها.

(٥) الزجاج يرى أن الجر يكون بإضافة «كم» إلى ما بعدها، ينظر شرح الأسموني ٢٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٨٢٦/٢. ومعنى اللبيب ٢٤٥.

(٦) الكتاب ١٦٥/١، ٣٠٦/١، والخزانة ١٠٢/٩.

بدالي أني لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً  
 والتقدير: ولا بسابق، «فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً... فحملوه على...  
 لست بمُدرك»<sup>(١)</sup>.

وكل هذين القسمين المطرد وغير المطرد هما من باب الضرورة والندرة عند ابن  
 عصفور، فلا يجوز حذف حرف الجر وبقاء عمله لضعف عمل الحرف ولأنها تعمل الخفض  
 بواسطة الفعل أو ما في معناه، فلم يُتصرف فيها، لأجل هذا لا يقاس على شيء مما سُمعَ  
 حسب رأيه<sup>(٢)</sup>. وهو خلاف رأي الجمهور السابق.

### متى يعتبر الحرف محذوفاً أو زائداً:-(٣)

إذا تعدى الفعل بنفسه في أغلب أحواله واستعمالاته، ثم تعدى قليلاً بالحرف اعتبر ذلك  
 الحرف زائداً ومن ذلك قوله تعالى ﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾ السجدة/٧٢- فإن اللام زائدة  
 وذلك لأن الفعل «ردف»<sup>(٤)</sup> يتعدى بنفسه في أغلب أحواله.  
 إذا كان الفعل يتعدى بالحرف غالباً فإذا تعدى بنفسه اعتبر الحرف محذوفاً مثل:  
 أقسمتُ الله.

إذا تساوى الاستعمالان فتعدى بنفسه وبالحرف ولم يطغ أحدهما على الآخر اعتبر  
 الفعل مما يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى، وجعل منه: شكرت له وشكرته، ونصحته  
 ونصحت له. ولا سبيل إلى معرفته إلا السماع<sup>(٥)</sup>. إلا أن الرضي يرى أن يعتبر هذا النوع من  
 المتعدي بنفسه والحرف زائداً وذلك بناء على أن المعنى لم يتغير بدخول الحرف<sup>(٦)</sup>.

(١) الكتاب ٣٠٦/١، وينظر الأشموني ٢٤١/٢.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٣/١، ٤٨٤.

(٣) ينظر في هذا شرح الرضي على الكافية ١٣٦/٤، ١٣٧، ٢٨٥/٤.

(٤) تنظر مادة «ردف» في اللسان ١١٤/٩.

(٥) ينظر المساعد ٤٢٧/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٠/١.

(٦) شرح الرضي على الكافية ١٣٦/٤.



## مواضع حذف حروف الجر عندهما

### «إلى»

#### ١ - حذف «إلى» قبل «أن»: (١)

يرى الأخفش أن «إلى» محذوفة من قوله تعالى ﴿ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات﴾ النساء/٢٥- فالتقدير عنده «إلى أن ينكح؛ لأن حرف الجر يضم مع «أن» و مثله عند الفراء قوله تعالى ﴿تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله﴾ آل عمران/٦٤- أي: إلى أن لا نعبد<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - حذف «إلى» وانتصاب ما بعده: (٣)

جعل الفراء «إلى» محذوفة من قوله تعالى ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ الفاتحة/٦- وقوله ﴿هديناه النجدين﴾ البلد/١٠- وقوله ﴿إنا هديناه السبيل﴾ الإنسان/٢- فقال عن هذه الآيات إنها «مما تدخل فيه «إلى» وتخرج منها... ولم يقل «إلى» فحذفت «إلى» من كل هذا»<sup>(٤)</sup>. فالأصل في الفعل «هدى» على هذا أنه مما يتعدى بالحرف إلى مفعوله الثاني وقد يحذف توسعا فيصل إلى الثاني<sup>(٥)</sup>.

(١) أ- عند الفراء: آل عمران/٦٤- الموضع ٢٢٠/١.

ب- عند الأخفش: - النساء/٢٥. الموضع: -٢٣٣.

(٢) ينظر على التوالي: معاني الأخفش ص ٢٣٣. ومعاني الفراء ٢٢٠/١، وينظر الدر ٦٥٤/٣.

(٣) عند الفراء في الآيات: - الفاتحة/٦، النساء/١٦٤، الإنسان/٣، التكويد/٢٦، البلد/١٠.

الصفحات: - ٢٩٥/١، ٤٠٣/٢، ٢٤٣/٣.

الشمس: - تصيح بنا حنيفة إذ رأتنا وأي الأرض تذهب للصبح

البيت في القرطبي ٢٤٣/١٩.

ب- عند الأخفش في الآيات: - النبا/٤٠.

المواضع: - ١٤٨، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٩٥، ٣٦٤، ٣٦٥، ٥٢٥.

الشمس: - ظاهرات الجمال والحسن ينظر ن، كما تنظر الأراك الظباء

لابن الرقيات في البحر ٣٩٩/١، والدر المصون ٥٢/٢.

(٤) معاني الفراء ٤٠٣/٢.

(٥) ينظر الدر ٦٢/١، أما الأخفش فيجعله من التضمين لأن هديته معناها: عرفته، المعاني ١٦.

## الباء

### ١ - حذف الباء قبل «أن» و«أنَّ»:-

#### ١:١ - قبل «أنَّ»: (١)

يقدر الفراء «الباء» محذوفة من قوله تعالى ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا﴾ ص/٦-  
فالتقدير: بأن امشوا قال <>. انطلقوا بهذا القول، ف«أنَّ» في موضع نصب لفقدها  
الخافض <> (٢).

كما قدر الأخفش الباء محذوفة من قوله تعالى ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم  
ولياكم أن اتقوا الله﴾ النساء/٣١- فالتقدير عنده <> أي: بأن اتقوا الله <> (٣).

#### ١:٢ - قبل «أنَّ»: (٤)

يقدر الفراء والأخفش الباء محذوفة من قوله تعالى ﴿إنه من سليمان وإنه بسم الله

(١) أ- عند الفراء:- الآيات:- البقرة/٩٠، ١٣٢، ٢٦٧، النساء/٤٨، هود/٢، ٣، النمل/٨، ٣١، ص/٦،  
الحجرات/١٧، نوح/١.

المواضع:- ٥٨/١، ٨٠/١، ١٤٦/١، ١٧٨/١، ٢٧٢/١، ٣/٢، ٢٨٦/٢، ٢٩١/٢، ٣٩٩/٢، ٧٤/٣،  
١٨٧/٣.

الشعر:- أجمزع أن بان الخليط المودع وحبل الصفنا من عزة المتقطع  
البيت في الخزانة ٨٠/٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٢٠/١.

ب- عند الأخفش:- الآيات:- النساء/١٣١، النمل/٨، لقمان/١٢، فصلت/٣٠، النجم/٣٨.  
المواضع:- ٢٤٧، ٤٢٨، ٤٣٩، ٤٦٦، ٤٨٧.

(٢) معاني الفراء ٣٩٩/٢.

(٣) معاني الأخفش ٢٤٧.

(٤) أ- عند الفراء:- الآيات:- آل عمران/١٨، الأنفال/٤، ١٨، يونس/٣٣، ٩٠، يوسف/٥٢، الحجر/٦٦،  
النمل/٨٢، ٣٠، الدخان/٤٩.

الصفحات:- ١٩٩/١، ٣٥٥/١، ٤٠٥/١، ٤٦٣/١، ٤٦٤، ٩٠/٢، ٢٩١/٢، ٣٠٠/٢، ٤٣/٣.

ب- عند الأخفش:- الآيات:- آل عمران/٣٩، ٥١، ١٩٥، التوبة/٢، ٣، النمل/٣٠، ٨٢، غافر/٦.

الصفحات:- ١٠٩، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٢٣، ٣٢٦، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٦٠.

الرحمن الرحيم ﴿ النمل/٣٠- في قراءة من فتح<sup>(١)</sup> «أن» في الموضعين فالتقدير: وبأنه<sup>(٢)</sup>، كما جعلها محذوفة من قوله تعالى ﴿ تكلمهم أن الناس ﴾ النمل/٨٢- فالتقدير عندهما تكلمهم بأن الناس<sup>(٣)</sup>.

### ١: ٣- قبل «ما» المصدرية:-(٤)

يرى الفراء أن «الباء» محذوفة من قوله تعالى ﴿ يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع ﴾ هود/٢٠- فقال <<فسره بعض المفسرين: يضاعف لهم العذاب بما كانوا، فالباء حيثئذ كان ينبغي لها أن تدخل لأنه قال ﴿ ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون ﴾ البقرة/١٠- في غير موضع من التنزيل أدخلت فيه الباء، وسقوطها جائز، كقولك في الكلام: بأحسن ما كانوا يعملون وأحسن ما كانوا يعملون، وتقول في الكلام: لأجزيك بما عملت وما عملت >><sup>(٥)</sup> فيحذف الجار من «ما» المصدرية كما يحذف من أختيها «أن» و«أن».

### ٢- حذف الباء وانتصاب ما بعدها:-(٦)

قدر الفراء والأخفش «الباء» محذوفة من قوله تعالى ﴿ إنما ذلكم الشيطان يُخَوِّفُ

(١) قراءة عكرمة وابن أبي عبلة، كما في البحر ٧/٧٢. واعتمدت الطبعة القديمة في هذا الفصل.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢/٢٩١، ومعاني الأخفش ٤٣٠.

(٣) ينظر معاني الفراء ٢/٣٠٠، ومعاني الأخفش ٤٣١.

(٤) الفراء:- الآية هود/٢٠. الموضع ٨/٢.

(٥) معاني الفراء ٨/٢، وينظر الدر ٦/٣٠٢، وإعراب النحاس ٢/٢٧٦.

(٦) أ- عند الفراء:- الآيات:- آل عمران/١٧٥، النساء/١٥، هود/٧١، يوسف/٣١، الكهف/٢، الحج/٧٢،

يس/٦، الصافات/٩، غافر/١٥، فصلت/١٣، محمد/٢١، الأعلى/١، المجادلة/٢.

الصفحات:- ١٤٨/١، ١٩٨/١، ٢٢٨/١، ٢٧٨/١، ٢٧٩، ٢٢٢/٢، ٢٣، ٤٢/٢، ٤٤، ١٧٢/٢، ٢٥٨/٢،

٢٥٦/٣، ١٣٩/٣.

الشعر:-

إذا أنت جازيت الإخفاء بمثله وأسيئتني ثم اعتصمت حباليا  
تعلقتَ هنداً نائماً ذات مـ مـزرت وأنت وقد قارفتَ لم تدر ما الحلم

أولياءه» آل عمران/١٧٥- فالتقدير عندهما: يخوفكم بأوليائه<sup>(١)</sup>، فالأولياء هم أداة التخويف، فخوفٌ على هذا التقدير فعل متعد إلى مفعول واحد وإلى الثاني بحرف الجر، وقد ضعف أبو حيان هذا الرأي قائلاً إن «خوفٌ» متعد إلى مفعولين بنفسه<sup>(٢)</sup> فليس فيه حذف للحرف على كلامه.

ويجيز الأخفش في: مررتُ بزيد، أن يحذف الجار فينتصب الاسم بعده وذلك لأن

نُقالي اللحم للأضياف نِيماً  
في معاني الأخفش:- ٧٩، ١٤٨، ٣٢٦.  
أتيت بعبد الله في القَد موثقاً  
في الأمالي الشجرية ٣٥٣/١، والأسموني ٣٦/٤،  
- جئني بمثل بني بدرٍ لقومهم  
أوعامر بن طفيل في مُركبهِ  
جرير وهو في الكتاب ٩٤/١، والنكت ٢٢٧/١.  
- لو جيت بالخبز له ميسراً  
والبيض مطبوخاً معاً والسُكراً  
لم يرضه ذلك حتى يسكراً

ب- الأخفش:- الآيات:- آل عمران/١٧٥، الأنعام/٩٦، العنكبوت/٨.

الصفحات:- ٧٩، ١٤٩، ٢٢١، ٢٨٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣٢٦، ٤٣٦.

الشعر:-

نُقالي اللحم للأضياف نِيماً  
- أمرتك الخيرَ فافعل ما أمرت به  
اختلف في اسم القائل والبيت في الكتاب ٣٧/١، والخزانة ٢٢٩/١.  
- نبت زُرعةً والسفاهة كاسمها  
بُهدي إليّ أو ابعد الأثعارِ  
النابعة الذبياني:- التصريح على التوضيح ٢٦٥/١.  
- كَأني إذا أسمى لأظفر طائراً  
مع النجم في جَو السماء يصوب.

(١) ينظر معاني الفراء ٢٤٨/١، ومعاني الأخفش ٢٢١، وهو قول النحاس في معاني القرآن له ٥١٢/١، وقول ابن هشام في المعنى ٨٣٨.

(٢) البحر المحيط ١٢٠/٣، وينظر الدر المصون ٤٩٣/٣-٤٩٤، حيث ضعف قولهما تبعاً لشيخه، وحكى ابن منظور أنه من المتعدي لواحد ولاتنين، اللسان ٩٩/٩.

موضع المجرور نصب<sup>(١)</sup>.

أما الفراء فإنه وإن لم يتعرض لنص هذه المسألة إلا أنه أجاز ما هو أبعد منها وذلك أنه يجيز أن يقال: أخاك على أن يكون التقدير: امرر بأخيك<sup>(٢)</sup> فهو من الأولى أن يجيز الحذف مع ظهور الفعل.

وقد نص ابن يعيش على عدم جواز القياس على هذا الأسلوب؛ الذي حكاه الأخفش وقال عنه إنه شاذ<sup>(٣)</sup>.

وقدّر الفراء الباء محذوفة ويتنصب الاسم بعدها ولكن الفعل يكون محذوفاً هو الآخر، فقال عن قراءة النصب<sup>(٤)</sup> في كلمة «النار» من قوله تعالى ﴿قل أفأنبئكم بشرًا من ذلكم النارُ وعدّها الله الذين كفروا﴾ الحج/٧٢- فالنصب إما بالفعل «وعدها» لأنهم لا يقولون بالاشتغال وإما على نزع الخافض ونية فعل محذوف وهذا كلامه <<والنصب من جهتين: من «وعدها» إذا لم تكن «النار» مبتدأ؛ والنصب الآخر بإيقاع الإنباء عليها بسقوط الخفض... كما تقول: أتيتنا بأحاديث لا نعرفها فهلا أحاديث معروفة>><sup>(٥)</sup> فالتقدير في الآية عنده: أنبئكم بالنار فلما حذف الحرف والفعل صار «النار» بالنصب، ومثله هلا أحاديث، أي: هلا أتيتنا بأحاديث، بالجر، فإذا حذف الخافض ومعه الفعل انتصب الاسم فصار: أحاديث معروفة. و «معروفة» صفة منصوبة وهو - أي: أحاديث - ممنوع من الصرف.

وقد صرح الفراء في موضع آخر بهذه القاعدة فقال معقبا على قول الشاعر:-

أتيت بعبد الله في القد موثقاً      فهلاً سعيداً ذا الخيانة والغدرِ  
<<كذلك تفعل بالفعل إذا اكتسب الباء، ثم أضمرنا جميعاً نصب، كقولك: أخاك، وأنت

(١) معاني الأخفش ٧٩.

(٢) معاني الفراء ١٩٦/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٨. ومن الأولى شنوذ قول الفراء عنده.

(٤) هي قراءة ابن أبي عبلة، وغيره. كما في البحر ٣٨٩/٦.

(٥) معاني الفراء ١٩٨/١، ولم يتعرض الأخفش لقراءة النصب، ينظر المعاني ١٩٧.

- البصريون لا يقولون بالنصب على نزع الخافض بل لا بدّ من عامل يتصل بالاسم فيعمل النصب، وهذا العامل غير موجود في حالة «ما»<sup>(١)</sup>، بينما يقول الكوفيون بالنصب على نزع الخافض.

وخلاصة الكلام أن زوايا النظر ليست واحدة فحجج البصريين تكون مقنعة ومفحمة للكوفيين في حال تسليم هؤلاء بمنطلقات البصريين ومقدماتهم والواقع كما رأينا أن المنطلقات ليست واحدة عندهما.

### ٣- حذف «الباء» وبقاء عملها: (٢)

يحذف الحرف ويبقى عمله لوجود دليل يعينه وذلك اعتماداً على كثرة استعماله في ذلك الموضع فيعلم بحذفه وجر الاسم أنه مرادّ يقول الفراء «يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريد بخير، فلما كثرت في الكلام حذفت»<sup>(٣)</sup>. فاعتماداً على كثرة استعمال الحرف في هذا الموضع يجوز حذفه فالحذف مقيس في مثل هذا عنده، ولأنه جاء به نظيراً لحذف الجار بعد «كم» الخبرية<sup>(٤)</sup>، وتمييز الخبرية عندهم مجرور بـ«من» محذوفة وهو حذف قياسي مطرد عندهم<sup>(٥)</sup>، وهذا الحذف في «خير» من الشاذ الذي لا يقاس عليه ولا يعتد به عند ابن الأنباري<sup>(٦)</sup> ولا حجة له.

لكن الفراء يعود فيمنع حذف الباء وبقاء عملها في موضع يجمع النحاة على جواز الحذف فيه وبقاء العمل فيقول مجيزاً إضمار الرفع والناصب ومانعاً إضمار الجار «ألا ترى

- 
- (١) ينظر شرح الرضي على الكافية ١٩٠/٢، وللمزيد من التفصيل ينظر الانصاف مسألة ١٩، والتبيين ٣٢٤، وأسرار العربية ١٤٤، وابن يعيش ١٠٨/١.
  - (٢) عند الفراء: - الصفحات: - ١٦٩/١، ٤١٣/٢.
  - (٣) معاني الفراء ٤١٣/٢، وينظر ١٦٩/١.
  - (٤) معاني الفراء ١٦٩/١.
  - (٥) ينظر في «كم» الخبرية: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٤، وحذف «من» الفقرة ٣.
  - (٦) الانصاف ٣٩٨.

أنك تقول: من ضربت؟ فتقول: زيداً، ومن أتاك؟ فتقول: زيد، فيضمم الرفع والناصب، ولو قلت: بمن مررت؟ لم تقل: زيد؛ لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد»<sup>(١)</sup>.

فالنحاة يرون جواز حذف الجار وبقاء عمله إذا كان واقعا في جواب سؤال تضمن مثله<sup>(٢)</sup> وقد خطأ ابن عقيل تبعا لابن مالك الفراء في هذه المسألة والصواب ما ذهب إليه فقال ابن عقيل «ويقاس على جميعها، خلاف للفراء في جواب بمن مررت؟... والصحيح جوازه لقول العرب: خير بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ لأن معنى «كيف»: بأي حال؟ فإذا جعلوا معنى الحرف دليلا، كان لفظه أولى»<sup>(٣)</sup>.

#### ٤- حذف «الباء» وإقامة المجرور مقام المضاف إليه:-(٤)

وذلك في قوله تعالى ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ فصلت/٤٩- «معناه: من دعائه بالخير، فلما ألقى الباء أضاف الفعل إلى الخير وألقى من الخير الباء»<sup>(٥)</sup>.

ومثله قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ سبأ/٣٣- قال عنها «المكر ليس للليل ولا للنهار، إنما المعنى: بل مكر كم بالليل والنهار... وهذا مما يعرف فتتسع فيه العرب»<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني الفراء ١/١٩٦.

(٢) ينظر المساعد ٢/٢٩٨، والهمع ٤/٢٢٥.

(٣) المساعد ٢/٢٩٩.

(٤) عند الفراء: في الآيات: سبأ/٣٣، فصلت/٤٩.

الصفحات:- ٣٦٣/٢، ٤٠٤/٢.

قال الأخفش بمثل قول الفراء في آية سبأ/٣٣، ولكنه قدر الحرف بـ«في» المعاني ٤٧، و ٤٤٥.

(٥) معاني الفراء ٢/٤٠٤، وينظر القرطبي ١٥/٣٧٢. والفعل ... يريد: المصدر «دعاء».

(٦) معاني الفراء ٢/٣٦٣، وينظر حذف «في» الفقرة ٥، وتقدير الباء، هذا هو قول قتادة، كما في تفسير القرطبي

٤/٣٠٢، ولا فرق بين تقدير الباء أو تقدير «في» لأن الباء معناها هنا الظرفية وينظر في دلالتها على الظرفية:-

رصف المباني للمالقي ٢٢٣، والجنى ٤٠، ومنه ﴿ولقد نصركم الله ببدر﴾ آل عمران/١٢٣.

## ٢- حذف «على» وانتصاب ما بعدها:-(١)

قدر الأخفش والفراء «على» محذوفا من قوله تعالى ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾  
الأعراف/١٦- فالأصل: على صراطك فلما حذف «على» انتصب ما بعده توسعا<sup>(٢)</sup>.

وقدر الفراء «على» محذوفا من قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:-

وما شق جيبٌ ولا قامتك نائحةً ولا بكتك جياداً عند أسلابِ

حيث قال بأن الحرف حذف ولم يصرح بأنه «على» إلا أن المعنى يحدده بذلك، وقد قال  
أبو حيان معقبا على هذا البيت <<يريد: ولا قامتُ عليك>><sup>(٤)</sup>. كما قدر الأخفش «على»  
محذوفا من قولهم:- ضُربَ عبدُ الله الظهرَ والبطنَ، فالأصل ضُربَ على الظهرِ والبطنِ  
فحذف «على» فانتصب ما بعده<sup>(٥)</sup>.

(١) أ- الفراء :- الأعراف/١٦، محمد/٢١.

الصفحات:- ٢١٥/١، ٢٧٩/١، ٣٧٥/١.

الشعر:- ولقد أبيتُ على الطوى وأظلهُ حتى أنسال به كريم الماكل

عنترة: في الأمالي الشجرية ٤٦/٢، وابن يعيش ١٠٦/٧.

وما شق جيبٌ ولا قامتك نائحةً ولا بكتك جياداً عند أسلابِ

في الدر المنصون ١٩٥/٣، والبحر المحيط ٤٦٦/٢.

ب- الأخفش:- الآيات:- البقرة/٢٣٥، الأعراف/١٦، التوبة/٥.

الصفحات:- ١٤٨، ١٤٩، ٢٩٥، ٣٢٦، ٣٧٤.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٢٩٥، ومعاني الفراء ٣٧٥/١، وينظر معاني الزجاج ٣٥٨/٢، حيث يقول: لا خلاف بين  
النحاة على أن «على» محذوفة.

ويجيز الفراء أن يكون منصوبا على الظرفية والحرف المقدر «في»: ينظر معانيه ٣٧٥/١، وينظر الدر ٢٦٧/٥.

(٣) معاني الفراء ٢١٥/١.

(٤) البحر المحيط ٤٦٦/٢.

(٥) معاني الأخفش ١٤٨، وينظر الكتاب ١٥٩/١.



### ٣- حذف «على» وبقاء عمله: (١)

وذلك في قوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ آل عمران/٩٧-  
ف«من» بدل بعض من كل، وقاس الأخفش على هذه الآية آية أخرى هي: ﴿ قال الملأ الذين  
استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾ الأعراف/٧٥- وقال إن الفرق بينهما يكمن  
في ظهور العامل في هذه الآية وحذفه من الآية الأولى فآية آل عمران شبيهة بهذه >> «إلا أنه قدّر  
فيه حرف الجر» (٢).

فالعامل في البديل ليس العامل في المبدل منه بل هو على نية تكرار العامل فيخالف  
الأخفش في هذا شيخه سيبويه الذي عنون للبديل بقوله >> «هذا باب من الفعل يستعمل في  
الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول» (٣) فالعامل عند  
سيبويه واحدٌ يعمل في المبدل منه والبديل.

ورأي الأخفش هذا اختاره جمهور النحاة (٤)، يقول الجرجاني موضحاً العامل في البديل:  
>> «اعلم أن البديل في حكم تكرير العامل... فإذا قلت: مررت بقومك ثلثيهم، كان «ثلثيهم»  
مجروراً، بحرف جر آخر، حتى كأنك قلت: مررت بقومك بثلثيهم» (٥).

### ٤- حذف «على» وإقامة ما بعده مقام المضاف إليه:-

- وذلك في قول الشاعر (٦):-

- 
- (١) عند الأخفش في آل عمران/٩٧. الصفحة:- ١٤٧.
  - (٢) معاني الأخفش ١٤٧، وينظر الدر المصون ٣/٣٢١، وتفسير القرطبي ٤/١٤٦.
  - (٣) الكتاب ١/١٥٠. وقال في ٢/٣٨٦، ما يمكن أن يفهم منه خلاف هذا فقال >> «فأما البديل فمفرد».
  - (٤) ينظر الإنصاف للأباري ٨٣، والرضي على الكافية ٢/٢٧٩، وابن يعيش ٣/٦٧، وهو رأي الفراء: المعاني ١/١٤١، وينظر الفقرة ٣- من حذف «عن».
  - (٥) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ٩٢٩.
  - (٦) في معاني الفراء: ١/١٠٠، ٢/٤٠٤.

ولست مُسَلِّماً ما دمتُ حياً على زيدٍ بتسليم الأميرِ  
فتقدير الكلام عند الفراء <<بتسليمي على الأمير>><sup>(١)</sup>، فلما حذف المضاف إليه «الياء»  
وحذف الحرف «على» صارت «تسليم» متصلة بـ«الأمير» فجرت على أنها مضاف إليه، وهذا  
مقصوده لأنه قاس على هذا البيت حذف الباء من ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾  
نصحت/٤٩- وقد سبق<sup>(٢)</sup>.

نسب د. مصطفى جطل - سهواً - إلى الأخفش أنه يقول بحذف «على» من قوله تعالى  
﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة﴾ البقرة/٣١.  
ولم يقل الأخفش بهذا بل كان كلامه حول عود الضمير إلى العقلاء في «عرضهم»  
<<فيريد: عرض عليهم أصحاب الأسماء، ويدلُّك على ذلك قوله ﴿أنبئوني بأسماء  
هؤلاء﴾>><sup>(٣)</sup>، ولم يعرض الأسماء لذلك عاد الضمير على العقلاء.  
كما نسب له ابن هشام وغيره أنه يقدر «على» محذوفاً من قوله تعالى ﴿ولكن لا  
تواعدوهن سرا﴾ البقرة/٢٣٥.<sup>(٤)</sup>



- 
- (١) معاني الفراء ٢/٤٠٤.  
(٢) حذف الباء الفقرة ٤.  
(٣) المعاني ٥٦، وينظر نظام الجملة ٢/١٩٩.  
(٤) ينظر المعنى ١٩٠، ومع الهوامع ٢/٢٩، ومنهج الأخفش الأوسط لعبد الأمير السوردي ٢٥٩، ونظام الجملة  
لمصطفى جطل ٢/٢٠٠، وهذا الرأي ليس في المعاني.

## عن

### ١- قبل «أن»: (١)

ومن ذلك تقدير الفراء لـ«عن» محذوفا من قوله تعالى ﴿فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَيْثُذُكُرُودٍ﴾ - ٦٩- فقال <<«أن» في موضع نصب توقع «لبث» عليها كأنك قلت: - فما أبطأ عن مجيئه بعجل، فلما ألقيت الصفة وقع الفعل عليها>> (٢).

### ٢- حذف «عن» وانتصاب ما بعدها: (٣)

قدر الأخفش «عن» محذوفا (٤) من قوله تعالى ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ الأعراف/١٥٠- أما الفراء فإنه لا يقول بحذف «عن» وذلك لأن الفعل متعدٍ بنفسه فلا يحتاج إلى تقدير حرف فمعنى <<عجلتُ الشيء: سبقته>> (٥).

### ٣- حذف «عن» وبقاء عملها: (٦)

يقدر الأخفش والفراء «عن» محذوفة مع بقاء عملها من قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

- 
- (١) عند الفراء: - البقرة/٢٦٧، النساء/١٧١، هود/٦٩.
  - الصفحات: - ١٧٨/١، ٢٩٦/١، ٢١/٢.
  - (٢) معاني الفراء ٢/٢١، وينظر السمين ٦/٣٥٢، «أن جاء» على إسقاط الخافض فقدروه بالباء و«عن» و«في» <<.
  - (٣) عند الأخفش: - في الآيات: - الأعراف/١٥٠.
  - الصفحات: - ٢٩٥.
  - (٤) معاني الأخفش: - ٢٩٥.
  - (٥) معاني الفراء ١/٣٩٣، واختار رأي الفراء الزجاج في معانيه ٢/٣٧٨، والنحاس في إعرابه ٢/١٥١، والقرطبي في تفسيره ٧/٢٨٨. وذكر الهمداني الرايين في الفريد ٢/٣٦٣، وكذلك السمين في الدر ٥/٤٦٦.
  - (٦) أ- عند الفراء: - الآيات: - البقرة/٢١٧. الصفحات ١/١٤١، ٢/٧٣، ٢/١٤٠.
  - ب- عند الأخفش: - البقرة/١٢٧.
  - الصفحات: - ١٤٧، ١٧١.

الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴿البقرة/٢١٧﴾.

فالتقدير عندهما: عن الشهر الحرام عن قتال فيه فـ«عن» مضمرة<sup>(١)</sup>، وذلك لأن العامل في البدل عندهما ليس العامل في المبدل منه<sup>(٢)</sup>.

وقد جعل العكبري الآراء في هذه الآية ثلاثة: إما أنه بدل اشتغال، وإما أنه خفض على تكرير العامل، ثم أخيراً ذكر رأي أبي عبيدة: أنه مجرور على الجوار<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذا يكون العكبري قد جعل القول بتكرير العامل شيئاً يخالف البدلية، والحق أنهما شيء واحد فـ«قتالٍ» في القولين بدلٌ ولكن الخلاف في العامل في البدل هل هو الأول أم عامل ثانٍ كما سبق بيان ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقدر الأخفش «عن» محذوفاً ومعه متعلقه، ويبقى عمله في قوله تعالى ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ البقرة/٢١٧- فـ«المسجد» مجرور بـ«عن» مضمرة، ومتعلقها محذوف تدل عليه «صدٌّ» السابقة فقال عن التقدير إنه <<على: وصدٌّ عن المسجد>><sup>(٥)</sup>.

أما الفراء<sup>(٦)</sup> فيجعل «المسجد الحرام» معطوفاً على «عن الشهر» في قوله ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ﴾ البقرة/٢١٧.

وقد ردَّ العلماء قول الفراء بأنهم لم يسألوا عن حرمة المسجد الحرام وإخراج المسلمين منه فهم لم يكونوا في شك من ذلك، وإنما كان سؤالهم عن جواز القتال في الشهر الحرام<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر معاني الفراء ١/١٤١، ٢/٧٣، ٢/١٤٠، ومعاني الأخفش ١٤٧.

(٢) ينظر فقرة رقم ٣- من حذف «على».

(٣) ينظر الإملاء ٩٩، وينظر الدر المصون ٢/٣٨٩، وتبعهم د. عبد الفتاح الحموز في التأويل النحوي في القرآن ١/٧٢٥.

(٤) ينظر حذف «على» الفقرة ٣.

(٥) معاني الأخفش ١٧١، وينظر الفريد ١/٤٥٣، والدر المصون ٢/٣٩٧.

(٦) معاني الفراء ١/١٤١.

(٧) ينظر إعراب النحاس ١/٣٠٨، والفريد ١/٤٥٤، والدر ٢/٣٩٦.

## «في»

### ١- قبل «أن»: (١)

قدر الفراء «في» محذوفاً من قوله تعالى ﴿فلا جناح عليهما أن يتراجعا﴾ البقرة/٢٣٠- فقال «يريد: في أن يتراجعا، «أن» في موضع نصب إذا نزع الصفة» (٢).  
وقدره الأخفش محذوفاً من قوله تعالى ﴿وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسمُ الله عليه﴾ الأنعام/١١٩- وفي قوله ﴿وما لنا ألا نقاتل﴾ البقرة/٢٤٦- فالتقدير «وأي شيء لكم في ألا تأكلوا؟... وأي شيء لنا في ترك القتال؟ ولو كانت «أن» زائدة لارتفع الفعل» (٣).  
والقول بتقدير الحرف «في» قبل «أن» هنا هو الأجود عند المعربين (٤)، والفراء يردّه ويجعل الأمر من الحمل على المعنى فـ«مالنا» معناها «مامنعنا» ولذلك دخلت «أن» بعدها.

### ٢- حذف «في» وانتصاب ما بعده: (٥)

من ذلك تقدير الفراء لـ«في» محذوفاً من قوله تعالى- في قراءة عبد الله ﴿كهيفة الطير فأنفخ فيه﴾ آل عمران/٤٩- حيث قرأها «فأنفخُها» فالتقدير: فأنفخ فيها (٦).

(١) أ- الفراء في الآيات:- البقرة/٢٣٠، الصفحات ١٤٨/١.

ب- الأخفش في الآيات:- البقرة/٢٤٦، الأنعام/١١٩، الصفحات:- ٢٨٦.

(٢) معاني الفراء ١٤٨/١، وينظر الدر ٤٥٤/٢.

(٣) معاني الأخفش ٢٨٦، وقد قال بزيادة «أن» في موضع آخر ينظر ١٨٠، وزيادة «أن» الفقرة ٢.

(٤) ينظر: معاني الزجاج ٣٢٧/١، وإعراب النحاس ٣٢٥/١، والفريد ٤٨٨/١، والدر ٥١٧/٢.

(٥) أ- الفراء:- الآيات:- آل عمران/٤٩، الأعراف/١٦، ٥٨، ١٣٧، سيأ/٢٠، الزمر/٦٧، الجاثية/٢١.

الصفحات:- ٢١٤/١، ٣٧٥/١، ٣٨٢/١، ٣٩٧/١، ٣٦٠/٢، ٤٢٥/٢، ٤٧/٣.

ب- الأخفش: الآيات:- البقرة/١٨٥، يوسف/٩، محمد/٣٥.

الصفحات:- ١٤٨، ١٥٩، ٣٦٤، ٤٨٠.

(٦) معاني الفراء ٢١٤/١.

وقدر الفراء «في» محذوفاً فينتصب ما بعده انتصاب الظرف، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الزمر/٦٧- في قراءة النصب<sup>(١)</sup>، فالأصل في قبضته، فلما حذف الحرف انتصب ما بعده على الظرفية، وإن كان مختصاً وقد نظر الفراء له بـ«شهر رمضان انسلاخ شعبان، أي هذا في انسلاخ هذا»<sup>(٢)</sup>.

وينكر البصريون هذا لأن «قبضته» ظرف مختص ولا ينصب الفعل المختص من الأمكنة على تضمن معنى «في» ومثل هذا عندهم إما أنه منصوب على المفعولية توسعاً بعد سقوط «في» أو تشبيهاً للمختص بالمبهم<sup>(٣)</sup>.

وقد جعل الزمخشري «قبضته» منصوباً على الظرفية تشبيهاً للمختص بالمبهم<sup>(٤)</sup> وقد وافقه الهمداني في هذا.<sup>(٥)</sup>

وذهب الزجاج إلى إنكار هذه القراءة بالإضافة إلى التأويل الذي قاله الفراء فقال «وهذا لم يقرأ به ولا يجيزه النحويون البصريون... ولو جاز هذا لجاز زيد دارك»<sup>(٦)</sup>. لأن الوجه في الظرف المختص عند البصريين أن يكون منصوباً على المفعولية بعد نزع الخافض.

ومن تقدير الأخص لـ«في» محذوفاً وينتصب ما بعده انتصاب الظرف قوله تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ البقرة/١٨٥- في قراءة النصب<sup>(٧)</sup> لـ«شهر» حيث أجاز أن يكون النصب على الإغراء وأن «تجعله ظرفاً على «كتب عليكم الصيام شهر رمضان» أي:

(١) هي قراءة الحسن كما في البحر المحيط ٤٤٠/٧.

(٢) معاني الفراء ٤٢٥/٢، وينظر ٣٧٥/١، ٣٩٧/١، وهو التوجيه الذي قال به العكبري في تحليل القراءات الشواذ الورقة ١٧٢ فقال «أي: في قبضته فجعله ظرفاً». وكان قد ضعف هذا القول في كتابه الأول وهو الإملاء ٥١٢.

(٣) ينظر الهمع ٢٠٠/١، والأشموني ١٢٧/٢.

(٤) الكشاف ٣٥٦/٣.

(٥) الفريد ١٩٩/٤، وينظر الإملاء ٥١٢.

(٦) معاني الزجاج ٣٦٢/٤، ونقله النحاس ولم يعلق في إعرابه ٢٢/٤، وهو قول ابن خالويه كما في البحر المحيط ٤٤٠/٧.

(٧) هي قراءة مجاهد وهارون الأعور كما في البحر ٣٨/٢، والدر ٢٧٧/٢.

في شهر رمضان»<sup>(١)</sup>، وهو عند الفراء إما على البدل من «أياماً» وإما على أنه مفعول به لتصوموا: وأن تصوموا شهرَ رمضان خيراً لكم<sup>(٢)</sup>.

وقد قال أبو حيان إن الظاهر من نصب «شهر» هنا أنه مفعول به لا ظرف<sup>(٣)</sup>.

وقدر الأخفش «في» محذوفاً فينتصب ما بعده على المفعولية توسعاً وليس على الظرفية وذلك في قوله تعالى ﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ يوسف/٩- فقَالَ «وليس الأرضُ ههنا بظرف، ولكن حذف منها «في» ثم أعمل فيها الفعل»<sup>(٤)</sup>.

ف«أرضاً» منصوبة على المفعولية بعد نزع الخافض وليست ظرفاً كما يرى الزمخشري<sup>(٥)</sup> والهمداني<sup>(٦)</sup> فهي عندهما أرضٌ مجهولة بعيدة عن العمران فلا إبهامها من هذه الجهة نصبت على الظرفية.

أما الذين قالوا برأي الأخفش<sup>(٧)</sup> فيرون أن «أرضاً» ظرف مختص غير مبهم لأنه لا يخلوا أن يكون بأرض فقدّرت المذكورة بأنها بعيدة أو قاصية غير التي هو فيها فهي إذن ظرف مكان مختص فلا يتعدى إليه الفعل بمعنى «في» ولكن يتعدى إليه كما يتعدى اللازم إلى المفعول به أي بالحرف<sup>(٨)</sup>.

والذي يظهر أن «أرضاً» منصوب على الظرفية فهي ظرف مكان مبهم وهذا القيد أي: البعد لا يخرجها عن إبهامها وذلك لأن حكمها حكم كلمة «مكان» فكما لا يخلوا الشيء من كونه في مكان فكذلك لم يخل يوسف أن يكون بأرض، فلو قال قائل: جلست مكاناً لم يكن

(١) معاني الأخفش ١٥٩.

(٢) معاني الفراء ١١٢/١-١١٣ وينظر إعراب النحاس ٢٨٧/١.

(٣) البحر ٣٩/٢، والدر ٢٧٨/٢.

(٤) معاني الأخفش: -٣٦٤، وينظر الدر ٤٤٣/٦.

(٥) الكشف ٢٤٤/٢.

(٦) الفريد ٣٢/٣.

(٧) ينظر معاني الزجاج ٩٣/٣، إعراب النحاس ٣١٥/٢، والبحر المحيط ٢٨٣/٥، والقرطبي ١٣١/٩، وقال السمين

في الدر المصون ٤٤٤/٦ «إليه ذهب الحوفي وابن عطية».

(٨) ينظر ابن يعيش ٤٤/٢.

في كلامه فائدة حتى يقيد<sup>(١)</sup> فيقول «مكانا جميلا» ونحو ذلك وكلمة «مكان» منصوبة على الظرفية هنا بالرغم من تقييدها لأنها من المبهم الذي لا تعرف حقيقته من نفسه بل من غيره، فكلمة «أرضا» مثلها في ذلك. وليست ظرفا مختصا. كما أن «خلفك» ظرف مبهم بالرغم من تعريفه.

فالنصب على الظرفية كما هو واضح من كلام الأخفش وإن كان على معنى «في» فإنه يختلف عن النصب على المفعولية توسعا بسقوط «في» وبذا يعلم عدم دقة السمين الحلبي حين انتقد العكبري لأنه جعل لإحدى الآيات هذين الإعرابين فقال السمين معلقا >>«ولا أدري كيف يكونان وجهين؛ فإن القول بالظرفية هو عين القول بكونه على تقدير «في» لأن كل ظرف مقدر بـ«في» فكيف يجعل شيئا واحدا شيئين»<sup>(٢)</sup> على أن السمين نقل في آية يوسف الوجهين ولم ينكر أن يكونا شيئين<sup>(٣)</sup>.

ومما ينتصب بعد حذف «في» عند الأخفش قولهم: دخلت البيتَ حيث قال >>«وإنما هو: دخلتُ في البيت»<sup>(٤)</sup>. فالبيت على هذا منصوب على المفعولية توسعا بعد حذف الجار وقد نُسب للأخفش خلاف هذا وهو أنه يجعل «دخل» فعلا متعديا بنفسه<sup>(٥)</sup> وهو خلاف ما رأينا.

### ٣- حذف «في» وإقامة المجرور مقام الفاعل: -<sup>(٦)</sup>

- وذلك في قوله تعالى ﴿فما ربحت تجارتهم﴾ البقرة/١٦- فإن التجارة لا تربح وإنما

(١) ينظر في هذا الهمع ١/١٩٩.

(٢) الدر ٥/٤٣٨.

(٣) الدر ٦/٤٤٤.

(٤) معاني الأخفش ١٤٨.

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٨، والهمع ١/٢٠٠، والأشمونى ٢/١٧٢.

(٦) أ- عند الفراء: - البقرة/١٦. الصفحات: - ١٤/١، ١٥.

ب- عند الأخفش: - البقرة/١٦.

الصفحات: - ٤٧.



يربح فيها فلما كان المعنى واضحا لا لبس فيه جاز حذف الجار وجعل التجارة موضع الفاعل بعد حذفه يقول الفراء <<وذلك من كلام العرب: ربح بيعك وخسر بيعك، فحسن القول بذلك لأن الربح والخسارة يكونان في التجارة، فعلم معناه، ولو قال قائل: قد خسر عبدك، لم يجز ذلك إن كنت تريد أن تجعل العبد تجارة يربح فيه ويوضع، لأنه قد يكون العبد تاجرا فلا يعلم معاناه إذا ربح من معناه إذا كان متجورا فيه، فلو قال قائل: - قد ربحت دراهمك ودنانيرك... كان جائزا لدلالة بعضه على بعض>><sup>(١)</sup>.

#### ٤- حذف «في» وإقامة المجرور مقام الخبر: -<sup>(٢)</sup>

من ذلك قوله تعالى ﴿والأرض جميعا قبضته﴾ الزمر/٦٧، فقال الأخفش <<وأما قوله «قبضته» نحو قولك للرجل: هذا في يدك وفي قبضتك>><sup>(٣)</sup> وهو قول ثعلب حيث قال <<والمعنى: في قبضته، وتقول هذه الدار في قبضتي>><sup>(٤)</sup>.

وقال الفارسي عنه <<وتجعل «الأرض» القبضنة على الاتساع كما تقول «عتابك السيف»>><sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك قول الأخفش عن قوله تعالى ﴿فالنار موعده﴾ هود/١٧ - إن التقدير: موعده في النار، فلما حذف الجار ارتفع «النار» على أنه خبر، وقاسه على: «الليلة الهلال فهما عنده سواء قال <<فجعل النار هي الموعد، وإنما الموعد فيها، كما تقول العرب: الليلة الهلال، ومثلها ﴿إن موعدهم الصبح﴾ هود/٨١>><sup>(٦)</sup>، فيكون تقديره في الصبح.

(١) معاني الفراء ١/١٤، ١٥، وينظر معاني الأخفش ٤٧، وينظر الدر ١/١٥٣.

(٢) عند الأخفش: - الآيات: - هود/١٧، ٨١، الزمر/٦٧.

الصفحات: - ٣٥١، ٤٥٧.

(٣) معاني الأخفش: - ٤٥٧.

(٤) مجالس ثعلب ٦١٨.

(٥) المسائل الحلبيات ١٩٥.

(٦) معاني الأخفش ٣٥١، وينظر البحر ١٥/٢١١.

٥- حذف «في» وإقامة المجرور مقام المضاف إليه:-(١)

قدره الأخفش في قوله تعالى ﴿يَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ سبأ/٣٣ - <<الليلُ والنهارُ لا  
يمكران بأحدٍ، ولكن يمكر فيهما وهذا من سعة العربية>> (٢). فالأصل على هذا هو <<مكرُكم  
في الليل>> (٣).



---

(١) عند الأخفش في سبأ/٣٣.

الصفحات: - ٤٧، ٤٤٥.

(٢) معاني الأخفش: - ٤٤٥، وينظر ٤٧، وينظر حذف الباء الفقرة ٤.

(٣) الكتاب ٢١٢/١.

## «الكاف»<sup>(١)</sup>

حذف «الكاف» وانتصاب الاسم بعدها:-(٢)

من ذلك انتصاب «ملة» في قوله تعالى ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج ملةً أبيكم﴾ الحج/٧٨- فيجوز عند الفراء أن تكون منصوبة على نزع الخافض فقال: «نصبها على: وَسَعُ عَلَيْكُمْ كَمَلَةَ أَبِيكُمْ... فإذا أُلْقِيَتِ الكافُ نَصَبَتْ: وقد تنصب «ملة» على الأمر بها»<sup>(٣)</sup>.

كما قدرها محذوفة من قوله تعالى ﴿ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير﴾ يونس/١١- ومن قوله ﴿ويدعُ الانسان بالشرُّ دعاءه بالخير﴾ الاسراء/١١- فتقدير الآية الأولى عنده «كاستعجالهم» فلما حذفت الكاف انتصب «استعجالهم» ونظر لها بـ «ضربت اليوم ضربك» فالتقدير «ضربت كضربتك، وليس المعنى هاهنا كقولك: ضربت ضرباً؛ لأن «ضرباً» لا تضم الكاف فيه لأنك لم تشبهه بشيء، وإنما شبهت ضربك بضرب غيرك فحسنت فيه الكاف»<sup>(٤)</sup>. والتقدير في الآية الثانية مثله فهو «يريد: كدعائه بالخير»<sup>(٥)</sup>.

ويظهر من كلامه أن المفعول المطلق المبين للنوع منصوب على نزع الخافض وهناك فرق بينه وبين المؤكد الذي ينصبه الفعل ولا تقدر معه الكاف. وجلُّ النحاة ينكرون تخريج الفراء هذا، فقال النحاس إنه لو جاز «لجاز: زيدُ الأسدِ أي: كالأسد»<sup>(٦)</sup>.

- (١) لم يقل الأخفش بحذف «الكاف» في المعاني. لكن نسب له النحاس أنه قال بذلك في آية يونس/١١، ينظر إعراب النحاس ٢٤٧/٢.
- (٢) عند الفراء:- الآيات:- يونس/١١، الاسراء/١١، ٧٧، الحج/٧٨، الذاريات/٢٣.
- الصفحات:- ٤٥٨/١، ١١٨/٢، ١٢٩/٢، ٢٣١/٢، ٨٥/٣.
- (٣) معاني الفراء ٢٣١/٢، وينظر إعراب النحاس ١٠٦/٣، والبحر المحييط ٣٩١/٦.
- (٤) معاني الفراء ٤٥٨/١.
- (٥) معاني الفراء ١١٨/٢.
- (٦) إعراب النحاس ٢٤٧/٢، وينظر ٤١٨/٢، وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٣٤٠/١، والفريد للهمداني ٥٣٨/٢، والدر المصون ١٥٨/٦.

## اللام

١- قبل «أن» و«أن»: -

١:١ - قبل «أن»: (١)

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ولا يجرمكم شنآن قوم أن صدوكم﴾ المائدة/٢- ف«صدوكم» في محل نصب وتقدير الكلام: لأن صدوكم، عندهما<sup>(٢)</sup>.

وقدر الفراء اللام محذوفة من قوله تعالى ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا﴾ العنكبوت/٢- فالتقدير: لأن يقولوا<sup>(٣)</sup>.

وقدرها الأخفش محذوفة من قوله تعالى ﴿ألا يسجدوا لله﴾ النمل/٢٥- فالتقدير: لئلا يسجدوا، فهو تعليل «زين لهم الشيطان أعمالهم»<sup>(٤)</sup>.

الفراء يرى أن موضع «أن» و«أن» بعد حذف الخافض نصب إلا أنه خالف هذا عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وأن الله ربي وربكم فاعبدوه﴾ مريم/٣٦- حيث أجاز أن تكون في

(١) - عند الفراء في الآيات: - البقرة/٩٠، النساء/٢٤، ١٧٦، المائدة/٢، الأنعام/١٣١، ١٥٦، مريم/٩١،

الشعراء/٢٢، العنكبوت/٢، الروم/١٠، الحجرات/١٧، القلم/١٤، عبس/٢.

الصفحات: - ٥٨/١، ٢٦١/١، ٣٠٠/١، ٣٥٥/١، ٣٦٦/١، ١٦٨/٢، ١٧٣/٢، ٢٧٩/٢، ٢٩٧/٢،

٣١٤/٢، ٣٢٢/٢، ١٧٣/٣، ١٧٤، ٢٣٥/٣.

الشعسر: - أجمزع أن بان الخليط المودع وحيل الصف من عزة المتقطع

سبق في فقرة ١:٢- من حذف الباء.

ب- عند الأخفش: - في الآيات: - المائدة/٢، النمل/٢٥، الزخرف/٥.

الصفحات: - ٢٥١، ٤٢٩، ٤٧٢.

(٢) معاني الفراء ١/٣٠٠، ومعاني الأخفش ٢٥١.

(٣) معاني الفراء ٢/٣١٤، وينظر إعراب النحاس ٣/٢٤٧، والفريد للهمداني ٣/٧٣١.

(٤) معاني الأخفش ٤٢٩، وقد نسبه له النحاس في إعرابه ٣/٢٠٦.

موضع خفض بعد حذف الخافض وقاس عليها قوله تعالى ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى...﴾ الأنعام/١٣١- (١)

فهو بهذا يوافق شيخه الكسائي ويخالف آراءه السابقة، ويعد هذا الرأي سهواً منه لأنه كان يؤكد أكثر من مرة على أنه في محل نصب ويقول عن رأي الكسائي إنه لا يعرف له وجهاً<sup>(٢)</sup>

### ١: ٢- قبل «أَنْ»: (٣)

من تقدير الفراء لها قبل «أَنْ» قوله تعالى ﴿إِنْ يَوْحَىٰ إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾ مر./٧٠- فالأصل: إلا لأني، ثم حذفت اللام فصار الموضع نصباً<sup>(٤)</sup>.

وقدر الأخفش «اللام» محذوفة من قوله ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ المؤمنون/٥٢- فالتقدير: - فاتقون لأن هذه أمتكم، وحذف الحروف حسن قبل «أَنْ»<sup>(٥)</sup>.

وهذه الآية عند الفراء من العطف على السابقة فالتقدير: إني بما تعملون عليم وأن هذه، أي: وعليم بأن. فلا تقدير للحرف وله فيها رأي ثان أن تكون منصوبة بإضمار فعل والتقدير: واعلموا أن هذه<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني الفراء ١٦٨/٢.

(٢) ينظر في هذا «مواضع حذف حروف الجر قياساً» في المقدمة ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٣) - عند الفراء في الآيات: يونس/٣٣، مريم/٣٦، المؤمنون/١١١، ص/٧٠.

الصفحات ٤٦٣/١، ١٦٨/٢، ٢٤٣/٢، ٤١٢/٢.

ب- عند الأخفش في الآيات: - المؤمنون/٥٢، غافر/٦، الجن/١٨.

الصفحات: - ١٠٩، ١١٠، ٤٦٠.

(٤) معاني الفراء ٤١٢/٢، وينظر إعراب النحاس ٤٧٢/٣، والفريد ١٧٨/٤.

(٥) معاني الأخفش ١٠٩، ١١٠، وينظر الكتاب ١٢٦/٣، ١٢٧، وإعراب النحاس ١١٦/٣.

(٦) معاني الفراء ٢٣٧/٢، وينظر إعراب النحاس ١١٦/٣، والقرطبي ١٢٩/١٢.

## ٢- حذف اللام وانتصاب ما بعدها: (١)

من ذلك قولهم: كلت زيدا، ووزنته فإنها على تقدير اللام عندهما (٢)، وذلك لأن الأصل في هذين الفعلين التعدي باللام فيقال كلت لزيد طعاما ووزنت له طعاما (٣).  
ومن ذلك عند الفراء قولهم نصحتك، وشكرتك، فالأكثر فيهما نصحت لك وشكرت لك (٤).

يقدر الأخفش في المفعول له المنصوب «لاماً» محذوفة فينتصب الاسم بعدها بوصول

(١) أ- عند الفراء: الآيات - آل عمران/٩٩، النساء/١٦٤، التوبة/٤٧، مريم/٨٧، الشورى/٢٦، الإنسان/٣١، المطففين/٣.

الصفحات: - ٩٢/١، ٢١٥/١، ٢٢٧/١، ٢٢٨، ٢٩٥/١، ٥/٢، ١٧٢/٢، ٢٢٣/٢، ٢٤/٣، ٢٤٥/٣، ٢٤٦.

الآيات: - إذا قالت حذام فأنصتوها فإن القول على ما قالت حذام لُجيم بن صعب، ينظر: الخصائص ١٧٨/٢، التصريح على التوضيح ٢٢٥/٢، ابن يعيش ٦٤/٤. والرواية - فصدقوها -.

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل مختلف في القائل وهو في الكتاب ٣٧/١، المقتضب ٣٢١/٢، ٤٣١.

- استغفر الله من جدى ومن لعبي وزري، وكسل امرئى لابدا متزرا البيت في شرح شذو الذهب لابن هشام ٣٧٠.

- هم جمعوا بؤسى ونعمى عليكم فهلا شكرت القوم إذ لم تقاتل

- نصحت بني عرف فلم يتقبلوا رسولى ولم تنجح لديهم وسائلى النابغة، وهو في الأمالي الشجرية ٣٦٢/١.

ب- عند الأخفش: - الآيات: - البقرة/١٩، ٢٠٧، ٢٣٣، ٢٤٣، المطففين/٣.

الصفحات: - ١٤٩، ١٦٦-١٦٧، ٥٣٢.

الشعر: - وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

لحاتم الطائي: سيبويه ١٨٤/١، ١٦٤/١، ومعاني الفراء ٥/٢، والخزانة ١٢٢/٣.

(٢) معاني الفراء ٢١٥/١، ٢٤/٣، ٢٤٥/٣، ومعاني الأخفش ٥٣٢.

(٣) ينظر إعراب النحاس ٨٢/٤، ١٧٤/٥، والفريد ٢٤٢/٤، والرضي على الكافية ٣٣٤/٢.

(٤) معاني الفراء ٩٢/١، وينظر الأمالي الشجرية ٣٦٢/١، ٣٦٣.

الفعل إليه، وهذا هو القول في ناصب المفعول له لأنه أي المفعول له >> كل مصدر نُصب لتقديره بلام التعليل >> (١) قال عن «ابتغاء» من قوله تعالى ﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاءَ مرضاةِ الله﴾ البقرة/٢٠٧ >> انتصابه على الفعل وهو على «يشري» كأنه قال: لا ابتغاء مرضاة الله. فلما نزع اللام عمل الفعل، ومثله ﴿حذر الموت﴾ البقرة/١٩-٢٤٣. وأشبه هذا كثير قال الشاعر:-

وأغفر عوراء الكريم ادخارَه      وأعرض عن شتم اللئيم تکرماً  
لما حذف اللام عمل فيه الفعل >> (٢).

وهو مذهب الفراء فقد قال عن قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ البقرة/١٩- إنه منصوب بالفعل بعد حذف «من» وليس منصوباً على نزع الخافض كما أنه ليس مفعولاً به في نفس الوقت وإنما هو مفسرٌ (٣) فالفرق إنما يكمن في تقدير «من» عند الفراء و«اللام» عند الأخفش و«من» من الحروف التي تقوم مقام اللام في المفعول له، قال ابن مالك >>وتقوم مقام اللام «من» و«في» >> (٤).

ومما ينتصب بعد حذف «اللام» عند الفراء «الظالمين» في قوله تعالى ﴿يُدخِل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ الانسان/٣١- فأصل الكلام عنده:- وللظالمين أعد لهم، فلما حذف الحرف انتصب «الظالمين» على نزع الخافض، والفراء جاء بهذه الآية تنظيراً لكلامه عن قوله تعالى ﴿ورسلاً قد قصصناهم عليك﴾ النساء/١٦٤- حيث جوز في هذه الآية أن تكون منصوبة على نزع الخافض: والتقدير:

- 
- (١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٧١، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٥، ٦٦٦، وشرح الرضي على الكافية ٥١٠/١، وخزانة الأدب ١٢٢/٣، وعند الفراء كذلك يحذف الحرف فينتصب الاسم بمباشرة الفعل له المعاني ١٧/١، ٥/٢.
- (٢) معاني الأخفش ١٦٦-١٦٧.
- (٣) معاني الفراء ١٧/١، وينظر ٥/٢، وفقرة رقم ١:١- و٢- من حذف «من».
- (٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٧٢.

أوحينا إلى رسل، فلما حذفت «إلى» انتصبت «رسلاً» فتكون >> كقوله ﴿ يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم ﴾ الاسان/٣١ >> (١).

كما قال في موضع آخر عن هذه الآية >> نصبت الظالمين لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأعد >> (٢). فأصل الكلام: أعد للظالمين، فلما تقدمت انتصبت على نزع الخافض.

وقوله الواو ظرف للفعل «أعد» يعني أن الفعل في الرتبة يلي «الواو» وإن تأخر عنها وهو مصطلح كوفي وضحه الفراء أثناء الكلام عن ناصب ﴿ والقمر قدرناه ﴾ بر/٣٩- فقال >> ومثله: عبد الله يقوم وجاريتته يضربها، فالجارية مردودة على الفعل لا على الاسم، لذلك نصبناها؛ لأن الواو التي فيها للفعل المتأخر >> (٣).

ولما لم يظهر هذا للنحاس علق على رأي الفراء بأنه غير واضح المقصود ولا زال الأمر يحتاج إلى تبين الناصب (٤)، وقال مكّي (٥) عنه إنه كلام لا يتحصل له على معنى.

ونحاة البصرة يرون أن هذه الآية من الاشتغال فيقدرون فعلا من معنى «أعد لهم» يتعدى بنفسه فينصب «الظالمين» فالتقدير عندهم: ويعذب الظالمين أعد لهم ونحو ذلك (٦).

وقول الجمهور هو قول الأخفش لأنه يقول بالاشتغال حيث قال >> فهذا إنما ينصب وقد سقط الفعل على الاسم بعده،... فأضمرت فعلا وأعملته فيه حتى يكون العمل من وجه واحد >> (٧).

- 
- (١) معاني الفراء ١/٢٩٥.
  - (٢) معاني الفراء ٣/٢٢٠، وينظر شرح القوائد السبع للأنباري ١٢.
  - (٣) معاني الفراء ٢/٣٧٨، ولمزيد من التفصيل ينظر: مصطلحات أبي بكر الأنباري الكوفية، للدكتور صالح العمير، بحث بمجلة كلية الآداب جامعة الملك عبد العزيز سنة ١٤١٠هـ، ص ١٦٨. فالفعل المذكور هو العامل في الاثنين النصب، وإن كان غير متعد بنفسه انتصب الأول على نزع الخافض. هذا معنى كلام الفراء.
  - (٤) إعراب النحاس ٥/١٠٩.
  - (٥) مشكل إعراب القرآن لمكّي ٢/٧٨٩.
  - (٦) ينظر الكتاب ١/٨٩، وإعراب النحاس ٥/١٠٩، والمسائل العضديات للفراسي ٧٣، والقرطبي ١٩/١٥٣، والتخمير للخوارزمي ١/٣٨٦، وابن يعيش ٢/٣٢.
  - (٧) معاني الأخفش ٧٩.



فعلى قول الفراء يكون نحو: زيداُ مررت به: منصوبا على نزع الخافض من «زيد» والأصل «يزيد».

### ٣- حذف «اللام» وبقاء عملها: (١)

عند توجيه الفراء لقوله تعالى ﴿ولسليمانَ الرِّيحُ﴾ ص١٢/١- وهي رواية شعبة عن عاصم<sup>(٢)</sup>. قدر أنهما: خبر ومبتدأ، وإنما ساغ ذلك لأن الفعل لم يظهر بعد الواو العاطفة، فأصل المعنى: وسخرنا لسليمان الرِّيحَ، بالنصب فلما لم يظهر الفعل جاز فيه الرفع ثم قاس عليه قول الشاعر:-

ورأيتُمُ لمجاشعٍ نَعَمًا      وبني أبيه جاملٌ رُغِب  
فعلتُ قائلًا <<يريد: ورأيتُم لبني أبيه، فلما لم يظهر الفعلُ رفع باللام>><sup>(٣)</sup> فقوله «رفع باللام» أي: ارتفع «جاملٌ» باللام المقدرة في «بني» لأن الجار والمجرور هو الخبر، والخبر يرفع المبتدأ عند الكوفيين.

نسب ابن الحاجب للفراء أنه يقول بالعطف على معمولي عاملين مطلقا<sup>(٤)</sup> ونسب له الرضي عكس ذلك تماما وهو المنع مطلقا وقال إنه يوافق سيويه<sup>(٥)</sup> والذي في المعاني يظهر غير هاتين النسبتين فإذا كان أحد المعمولين مجرورا لم يجز الفراء العطف عليه بدون قيد، بل يشترط أن يلي العاطف المجرور فتقول: في الدار زيدٌ والحجرة عمرو، أو، زيدٌ في الدار والحجرة عمرو، ولا يجز في الدار زيدٌ وعمرو الحجرة. بل لا بُدُّ من ذكر الحرف فيقال: وعمرو في الحجرة، قال الفراء <<وقال الشاعر في استجازة العطف إذا قدمته [أي المجرور] ولم

(١) عند الفراء:- الصفحات:- ٣٥٦/٢، ٤٠١/٢.

الشعر:- ورأيتُمُ لمجاشعٍ نَعَمًا      وبني أبيه جاملٌ رُغِب

(٢) المغني في توجيه القراءات العشر للدكتور محمد سالم محيسن ١٥٨/٣.

(٣) معاني الفراء ٣٥٦/٢، وينظر ٤٠١/٢.

(٤) الرضي على الكافية ٣٤٤/٢، ٣٤٨/٢.

(٥) الرضي على الكافية ٣٤٧/٢.

تحل بينهما بشيء:-

ألا يا لقوم كل ما حُمّ واقعٌ وللطير مجرىً والجُنوب مصارعٌ<sup>(١)</sup>  
... فلو قلت: ومصارعُ الجنوب، لم يجز وأنت تريد إضمار اللام»<sup>(٢)</sup>.

وقول الفراء هذا هو قول الكسائي الزجاج<sup>(٣)</sup>.

أما الأخفش فاختلف المنسوب إليه في هذه المسألة، فقد نسب له أنه يجيزه مطلقاً وبدون قيد<sup>(٤)</sup>.

كما نسب إليه أنه يجيزه بشرط عدم الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور مثلما يرى الكسائي والفراء<sup>(٥)</sup>، وليس في معانيه ما يؤيد هذا أو ينفيه.

وفي المسألة قول ثالث هو المنع مطلقاً وهو قول سيبويه<sup>(٦)</sup> والمبرد<sup>(٧)</sup>، وابن مالك<sup>(٨)</sup>.

#### ٤- حذف اللام وإقامة المجرور مقام الفاعل:-<sup>(٩)</sup>

وقد قال بذلك الأخفش عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ وَأَذنت لربها وحقَّت ﴾ الانشقاق/٢-

(١) البيت للبعيث كما في هامش شرح الكافية الشافية ١٢٤٣/٣، وهو غير منسوب في الهمع ١٣٩/٢، والدرر اللوامع ١٩٢/٢.

(٢) معاني الفراء ١/١٩٦، ١٩٧. والجُنوب، يضم الجيم، جمع جُنْب.

(٣) ينظر الهمع ١٣٩/٢، والمساعد ٤٧١/٢.

(٤) ينظر المقتضب ٤/١٩٥، والنكت للأعلم ١/٢٠١ ومغني اللبيب ٦٣٢.

(٥) ينظر الرضي على الكافية ٢/٣٤٧، وشرح ابن عصفور على الجمل ١/٢٥٦، والمغني ٦٣٢، والهمع ١٣٩/٢، والمساعد ٤٧١/٢.

(٦) الكتاب ١/٦٤.

(٧) المقتضب ٤/١٩٥.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٢٤١.

(٩) عند الأخفش: الآيات:- الانشقاق/٢، الصفحات:- ٥٣٤.

فالتقدير: «وَحَقُّ لَهَا»<sup>(١)</sup>. فأصل الكلام: وَحَقَّ اللهُ لَهَا الاستماع، نحو هذا، فالفاعل هو الله تعالى<sup>(٢)</sup>، ثم حذف لفظ الفاعل وبني الفعل للمجهول فصار: وَحَقَّ لَهَا ثم حذف «اللام» فصار: وَحَقَّتْ الأَرْضُ أَوْ السَّمَاءُ ثم استتر النائب عن الفاعل فصار وَحَقَّتْ.



---

(١) معاني الأخفش ٥٣٤، وينظر معاني الزجاج ٣٠٣/٥، وإعراب النحاس ٨٥/٥.

(٢) ينظر البحر المحيط ٤٤٥/٨.

## «مِن»

### ١- قبل «أن» و«أنُّ»:-

#### ١:١- قبل «أن»<sup>(١)</sup>

من ذلك تقدير الفراء لـ«من» محذوفة من قوله تعالى ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلِدَا﴾  
مرم/٩١- فيجوز أن يكون التقدير: من أن دعوا أو لأن دعوا<sup>(٢)</sup>.

كما قدرها الأخفش في قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا﴾  
اسمه ﴿البقرة/١١٤﴾ فالتقدير: من أن يذكر فيها اسمه<sup>(٣)</sup>.

وقدر الفراء «مِن» محذوفة من قوله تعالى ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ﴾  
صدرك أن يقولوا ﴿مرد/١٢﴾ ف«أن يقولوا» في محل نصب مفعول له، ويجوز الفراء أن يكون  
التقدير على حذف مضاف أي: مخافة أن يقولوا، كما يجوز أن يكون على حذف الجار «مِن»  
وهي من الحروف التي تقوم مقام اللام في المفعول له<sup>(٤)</sup>، فبعد حذف الحرف يتصل الفعل  
بالمفعول له وينصبه قال الفراء <<يقول: يضيق صدرك بما نوحى إليك فلا تلقيه إليهم مخافة أن  
يقولوا... وهي بمنزلة قوله ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ النساء/١٧٦- و«مِن» تحسن فيها ثم تلقى  
فتكون في موضع نصب... بالفعل لا بإلقاء «من»>><sup>(٥)</sup>.

فالمفعول له لا ينتصب عند الفراء على نزع الخافض بل يصل إليه الفعل بعد الحذف  
فيتنصب، وليس لسقوط الخافض فيه أثر.

(١) أ- عند الفراء:- في الآيات:- البقرة/٩٠، ٢٢٩، النساء/١٧١، ١٧٦، هود/١٢، مريم/٩١.

الصفحات:- ٥٨/١، ١٤٦/١، ٢٩٦/١، ٥/٢، ١٧٣/٢.

ب- عند الأخفش في الآيات:- البقرة/١١٤، الصفحات:- ١٤٤.

(٢) معاني الفراء ١٧٣/٢، وينظر إعراب النحاس ٢٩/٣.

(٣) معاني الأخفش ١٤٤، وينظر إعراب النحاس ٢٥٧/١، والدر ٧٨/٢.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٧٢/٢.

(٥) معاني الفراء ٥/٢ وينظر الدر ٢٩٤/٦، وينظر فقرة رقم ٢- من حذف اللام.

## ١: ٢- قبل «أن»: (١)

وذلك تقدير الفراء لها في قوله تعالى ﴿والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجة أنهم﴾  
المؤمنون/٦٠- فالتقدير <<وجلة من أنهم، فإذا ألقيت «من» نصبت>> (٢).

## ٢- حذف «من» وانتصاب ما بعدها: (٣)

من ذلك تقديرهما لـ «من» في قوله تعالى ﴿واختار موسى قومَه سبعين﴾ الأعراف/١٥٥-  
والأصل: من قومه سبعين، فلما حذفت «من» عمل الفعل (٤).

يقدر الفراء «من» محذوفة من المفعول له المنصوب وبعد حذفه يتصل الفعل بالاسم

- (١) عند الفراء: المؤمنون/٦٠.  
الموضع ٢/٢٣٨.
- (٢) معاني الفراء ٢/٢٣٨، وينظر الإملاء للمكبري ٤٤٧.
- (٣) أ- عند الفراء: - في الآيات: - البقرة/١٩، ٢٤٠، الأنعام/١٢٤، الأعراف/٥٥، ١٥٥، الأنبياء/٩٠،  
الزخرف/٣٥.
- الصفحات: - ١٧/١، ١٥٦/١، ٣٥٣/١، ٣٩٥/١، ٣٢/٣ ٥/٢.
- الشعر: - وأغفر عوراء الكرم اصطناعه وأعرض عن ذات اللسيم تكرماً  
سبق في حذف اللام الفقرة ٢.
- فقلت له اخترها قلوباً مميّنة وناباً علينا مثل ناهك في الحيا  
الراعي النميري: حماسة أبي تمام ٢/٢٠٤ - وروايته: فقلت لرب الناب خذها ثنية.
- تحت الذي اختار له الله الشجر  
العجاج ديوانه ٨/١.
- ب- عند الأخفش: - الأعراف/١٥٥، في الصفحات: ١٢٣، ٣١٢.
- الشعر: - فقلت لكليبي قضاة إماما تخيرتني أهل فنج لأنما  
منا الذي اختير الرجال سماحة وجوداً إذا هبّ الرياحُ النزاعُ
- الفرزدق والبيت في الكتاب ١/٣٩، والمقتضب ٤/٣٣٠، والخزانة ٩/١٢٣.
- (٤) ينظر معاني الفراء ١/٣٩٥، ومعاني الأخفش ٣١٢، وينظر الكتاب ١/٣٩.
- (١) سبق في حذف اللام الفقرة ٢، وحذف «من» الفقرة (٢٥).

فينصبه ومن ذلك قوله تعالى ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾  
القرة/١٩- << ألا ترى أن «من» تحسن في الحذر فإذا أُلقيت انتصب بالفعل لا بإلقاء «من» كقول  
الشاعر: (١)

وأغفر عوراءَ الكريم اصطناعه وأعرض عن ذات اللثيم تكرُّماً (٢).

وجعل الفراء «غيراً» من قوله تعالى ﴿ متاعاً إلى الحول غير إخراج ﴾ البقرة/٢٤٠- منصوبة  
على نزع الخافض والأصل عنده: من غير إخراج (٣).  
أما عند الأخفش فهو منصوب على المصدرية قال << لا إخراجاً، أي: متاعاً لا إخراجاً أي: لا  
تخرجوهن إخراجاً >> (٤).

### ٣- حذف «من» وبقاء عملها: (٥)

يجعل الفراء الاسم المجرور بعد «كم» الخبرية مجروراً بـ«من» محذوفة لكثرة الاستعمال  
في ذلك الموضع، فقال عن قول الفرزدق:-  
كم عمية لك يا جريرُ وخالِةٍ فدعاء قد حَلَبْتُ عليَّ عِشاري  
إن من << خفض قال: طالت صحبة «من» للنكرة في «كم» فلما حذفناها أعملنا إرادتها

(١) سبق في حذف اللام الفقرة ٢، وحذف «من» الفقرة (٢).

(٢) معاني الفراء ٥/٢، وينظر ١٧/١، وما سبق في فقرة رقم ٢ من حذف اللام.

(٣) معاني الفراء ١٥٦/١.

(٤) معاني الأخفش ١٧٨، وينظر الرأيان في إعراب النحاس ٣٢٣/١، والإملاء للعكبري ١٠٨، الدر المصون  
٥٠٤/٢، وفي الآية أقوال أخرى.

(٥) عند الفراء:- الليل ٣/ في قراءة نسبت للكسائي في شواذ ابن خالويه ١٧٥، والبحر ٤٨٣/٨.

الصفحات:- ١٦٨/١، ١٦٩، ٢٧٠/٣.

الشعر:- كم عمية لك يا جريرُ وخالِةٍ فدعاء قد حَلَبْتُ عليَّ عِشاري

للفرزدق في الكتاب: ١٦٢/٢، والمسائل المنشورة للفارسي ٧٩.

فخفضناها»<sup>(١)</sup>.

ونحاة البصرة يجعلون تمييز «كم» الخبرية مجرورا بإضافتها إليه إذالم تظهر «من» بعدها، فإن ظهرت «من» فهي الخافض<sup>(٢)</sup>.  
وإنما أعملوها حملا على «رُب» التي هي عكس «كم» الخبرية في المعنى لأن «من أصولهم حمل الشيء على نقيضه»<sup>(٣)</sup>.

وأما سيبويه فإنه يجيز الوجهين، لكنه يجعل الجر بالإضافة هو المختار والأقوى لأنها أي «كم» الخبرية بمنزلة الاسم المضاف غير المنون، فهي تضاف إلى ما بعدها كما تضاف «الثلاثة» و«الأربعة» فيقال: ثلاثة رجالٍ ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقال عن تجويز القول بـ«من» محذوفة «وقد قال بعضهم: «كم» على كل حال منونة، ولكن الذين جروا في الخبر أضمرُوا «من» كما جاز لهم أن يضمروا «رُب»»<sup>(٥)</sup>.  
وقال في موضع آخر «فإن قال قائل: أضمر «من»... قيل له: ليس في كل موضع يضم الجار، ومع ذلك إن وقوعها بعد «كم» أكثر»<sup>(٦)</sup>.

أجاز الفراء في قوله تعالى ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ الليل/٣- أن يخفض «الذكر» من حيث اللغة ويكون على تقدير «من» محذوفة، فكأنه: والذي خلق من الذكر والأنثى<sup>(٧)</sup>.  
ولو خفض «الذكر» فإن المعربين يجعلونه على البدلية من «ما» التي هي في محل جر عطفاً على المجرور بحرف القسم<sup>(٨)</sup>، وليس بإضمار «من».

(١) معاني الفراء ١/١٦٩.

(٢) ينظر المقتضب ٣/٥٨، وابن يعيش ٤/١٣٤.

(٣) المسائل المنثورة للفارسي ٧٦، وللفارسي في شرح الآيات المشكلة الإعراب ص ٦٢، رأي يوافق رأي الكوفيين.

(٤) الكتاب ٢/١٦١.

(٥) الكتاب ٢/١٦٢.

(٦) الكتاب ٢/١٦٦.

(٧) معاني الفراء ٣/٢٧٠.

(٨) ينظر: - إعراب النحاس ٥/٢٤١، والمختضب ٢/٣٦٤، ومشكل مكى ٢/٨٢٢، والفريد ٤/٦٨٣، والبحر

يجوز فيه الحذف»<sup>(١)</sup>.

أما الأخفش فإنه يرى عمل حرف القسم وهو محذوف من الشاذ والرديء في القياس بالرغم من كثرة استعمالهم للقسم وطلبهم التخفيف فيما يكثر<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب المبرد إلى ما هو أبعد من مذهب الأخفش حيث أوجب النصب بعد حذف حرف القسم إذا لم يعوض منه «لأن الفعل يصل فيعمل فتقول الله لأفعلن؛ لأنك أردت أحلفُ الله لأفعلن... وكذلك كلُّ مقسم به»<sup>(٣)</sup>.

وقول سيبويه يوافق الفراء حيث يجعل النصب هو الأكثر ويجيز الجر وبقاء العمل بعد حذف الحرف<sup>(٤)</sup>.

أما إذا عوض منه بهمزة استفهام أو نحوها فإن الفراء يجيز بقاء العمل كما قال عن قراءة<sup>(٥)</sup> من استفهم في ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ المائدة/١٠٦ - فقال «وَأما من استفهم فقال «الله» فإنما يخفض «الله» في الإعراب كما يخفض القسم، لا على إضافة الشهادة إليها»<sup>(٦)</sup>.  
وليس للأخفش نص في هذه المسألة أي حين التعويض، وأما المبرد فإنه يرى بقاء العمل إذا عوض عن الحرف المحذوف<sup>(٧)</sup>.

(١) معاني الفراء ٤١٣/٢، وينظر البحر ٤١١/٧.

(٢) معاني الأخفش ٢٧٠.

(٣) المقتضب ٣٢١/٢، وفي ٣٣٦/٢ قال «وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة»، وينظر إعراب النحاس ٣٧٤/٣.

(٤) الكتاب ٤٩٧/٣، ٤٩٨، وينظر الأصول ٤٣٢/١.

(٥) قراءة الإمام علي رضي الله عنه، كما في الدر ٤٦٩/٤.

(٦) معاني الفراء ٣١٩/١، وينظر الكتاب ٤٩٩/٣، المحتسب ٢٢١/١.

(٧) المقتضب ٣٢١/٢، ٣٢٤، وينظر خلاف الكوفيين والبصريين هذا في الانصاف في مسائل الخلاف ٣٩٣ وما بعدها، وائتلاف النصره ص ١٤٦، على أنه كان ينبغي لهذه الكتب أن تستثني سيبويه من البصريين.



## حذف حرف العطف

مقدمة:-

«العطف» هو المصطلح الشائع عند النحاة، واستعمل الكوفيون «النسق»<sup>(١)</sup> أكثر من استعمالهم «العطف» حتى كاد بعضهم يقتصر عليه ولا يكاد يستخدم مصطلح «العطف»<sup>(٢)</sup>.

واستعمل الكوفيون مصطلحا آخر للتعبير عن العطف ألا وهو «الرد» حيث استخدموه في أحيان كثيرة للعطف<sup>(٣)</sup>. واستعمل له سيبويه مصطلح «الشركة»<sup>(٤)</sup> أحيانا.

هل يجوز حذف حرف العطف وحده؟:-

يجيز جمهور العلماء حذف حروف العطف وحدها وذلك لقيام قرينة تدل عليها تبين أن المقام مقام عطف<sup>(٥)</sup>. ولا يجعلونه خاصا بالضرورة بل هو جائز في سعة الكلام أيضا قال ابن الشجري «وإفاء العاطفة كثيرا ما تحذف في الكلام وفي الشعر وحذفها في التنزيل كثير»<sup>(٦)</sup> وهو قول أكثر المجيزين<sup>(٧)</sup>.

وجعل ابن هشام حذف حرف العطف مما يختص بالشعر<sup>(٨)</sup>، وحكى الدسوقي أن من العلماء

(١) ينظر: معاني الفراء ٧٢/١، ١٥٧/١، ٢٢٤/١، ٢٣٠/١.

(٢) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي للخران: ص ٧٩.

(٣) ينظر: معاني الفراء ١٧/١، ٧٠/١، ٧٥/١، ١٧٩/١، ١٨١/١ وينظر مصطلحات النحو الكوفي ص ٣٦.

(٤) الكتاب ٤٣٥/١، ٤٣٧/١، ٤٣٨/١، ٤٤٠/١، وينظر المساعد ٤٤١/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣٤٩/٢، ٣٨٦/٤. وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥١/١.

(٦) الأمل الشجرية ٣٧١/١.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٦٠/٣، والمساعد ٤٧٣/٢، والرضي على الكافية ٣٤٩/٢، وشرح

الجمل لابن عصفور ٢٥١/١-٢٥٢- ومع الهوامع ٢٧٤/٥ وبهجة المرضية للسيوطي ٨٠/٢- شرح

الأسموني ٨٩/٣.

(٨) مغني اللبيب ٨٣١.

من جعله خاصا بالأعداد المسرودة<sup>(١)</sup>.

ومنع السهيلي حذف حروف العطف وحدها فقال << لا يجوز إضمار حروف العطف... لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم. فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس مكلمه... إلا أنهم احتجوا لمذهبهم بأي من كتاب الله تعالى، وأشياء من كلام العرب هي عند التأمل والتحصيل حجة عليهم>><sup>(٢)</sup> وتبع ابن الضائع السهيلي في هذا<sup>(٣)</sup> وتأول المانعون الأمثلة على أنها من بدل البداء ولا يصح حملها على حذف العاطف.

بينما يرى ابن عصفور أن هذه الأمثلة التي ذكروها الصحيح فيها جواز الوجهين<sup>(٤)</sup>. ومنها قولهم: أكلت لحما سمكا تمراً<sup>(٥)</sup>.

فيمكن حملة على أنه من بدل البداء فيكون أخير عن أكله اللحم ثم بدا له أن يخبر عن أكله السمك ففعل ثم كذلك مع التمر.

ويمكن أن يكون التقدير: أكلت لحما وسمكا وتمراً، فيكون من حذف حرف العطف. ويجعل النحاة ابن جنى من المنكرين لورود حذف العاطف والمتأولين للأمثلة التي تحتل ذلك<sup>(٦)</sup>.

والذي يظهر أنه ليس متفقاً مع السهيلي في هذا بل إن له رأياً وسطاً فهو لا يتأول كل الذي ورد عن العرب محتملاً لحذف العاطف بل إنه يجعله من المسموع الذي لا يقاس عليه وهذه جملة من أقواله تؤكد أنه ليس من المانعين فقال مجيزاً في بعض الأمثلة أن تكون من

(١) حاشية الدسوقي على المغنى ٢/٢٦٤.

(٢) نتائج الفكر في النحو، للسهيلي ٢٦٣، وينظر همع الهوامع ٥/٢٧٤.

(٣) ينظر: المساعد ٢/٤٧٤، وهمع الهوامع ٥/٢٧٤.

وابن الضائع هو علي بن محمد الإشبيلي، ت ٦٨٠ هـ. ينظر: البغية ٢/٢٠٤.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٦٠، وشرح الأشموني ٣/٨٩، والهمع ٥/٢٧٤.

(٦) ينظر: المساعد ٢/٤٧٤، والهمع ٥/٢٧٤، والخزنة ١١/٢٦.

حذف العاطف وأن تكون من البدل: - «وَأما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو: أكلت لحماً سمكاً تمراً... وقد يجوز أن يكون بدلاً»<sup>(١)</sup>.  
وقال «اعلم أن حرف العطف هذا قد حذف في بعض الكلام إلا أنه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه غيره»<sup>(٢)</sup>.

ونقل عنه البغدادي أنه يرى نحو «فُصِّلَ حسابه بابا بابا» «من مواضع العطف فحذف حرف العطف لضرب من الاتساع وهذا الاتساع خاصة إنما جاء في الحال»<sup>(٣)</sup>.

بهذا يتضح لنا أن نسبة المنع إلى ابن جنى ليست صحيحة فإنه يقول بورود حذف العاطف عن العرب ولكنه لا يرى القياس عليه.

## ويحذف العاطف في المواضع التالية:-

### ١- في المركبات:-

أ- في الأعداد المركبة نحو:- أحد عشر، وخمسة عشر، حيث يبنى الجزء الثاني لتضمنه معنى حرف العطف، والأصل: أحد وعشر، وخمسة وعشرة<sup>(٤)</sup>.

ب- الحال المركبة نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي متتابعين، والأصل رجلاً رجلاً، وقولهم: هو جارى بيت بيت أي متلاصقين، والأصل يحتمل أن يكون: بيتا فيبتا<sup>(٥)</sup>. حيث يحذف العاطف ويضمن الثاني معناه.

ج- الظروف المركبة نحو: صباح مساءً، ويوم يوم والأصل فيها صباحاً ومساءً، ويوماً ويوماً، فلما حذفت الواو بني الثاني لتضمنه معنى حرف العطف، وأما الأول فبني لأنه صار كالجزء من الكلمة<sup>(٦)</sup>.

(١) الخصائص ٢/٢٨٠.

(٢) سر صناعة الاعراب ٢/٦٣٥.

(٣) خزنة الأدب ٧/٤٧٤.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢/٣٣، وشرح ابن يعيش ٤/١١٢، والرضي على الكافية ٣/١٣٥.

(٥) ينظر: ابن يعيش ٤/١١٧ والرضي على الكافية ٣/١٤٢.

(٦) ينظر ابن يعيش ٤/١١٨، والرضي على الكافية ٣/١٤٢.

٢- الأعداد المسرودة نحو: واحد اثنان ثلاثة أربعة...، حيث حذف حرف العطف بين هذه الأعداد<sup>(١)</sup>. وذكر الدسوقي أن من العلماء من قصرَ حذف العاطف على الأعداد المسرودة<sup>(٢)</sup>

٣- في تحديد الأماكن نحو:- اشترت ما بين المسجد إلى دار زيد إلى دار عمرو إلى دار بكر، فيقدر حرف العطف محذوفاً، لأنه لا يتعلق حرفاً جراً بمعنى واحدٍ بعامل واحد، والأصل على هذا هو: اشترت ما بين المسجد إلى دار زيد وإلى دار عمرو وإلى دار بكر. <<فحذف الواو تخفيفاً لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي:-

ومسكنها بين العروب إلى اللوى إلى شعبٍ ترعى بهن فغبيهم>><sup>(٣)</sup>  
والتقدير: وإلى شعب، فحذف الواو.

٤- قبل الفعل «قال» إذا كان جواباً لاستفهام، أو جواباً لقولٍ آخر: وذلك نحو قوله تعالى ﴿قالوا أتتخذنا هزواً قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين﴾ البقرة/١٦٧، فالمعنى: فقال أعوذ بالله<sup>(٤)</sup>.

٥- في الفواصل- رؤوس الآي- وبعد الكلام المكتفي بنفسه فليس ما بعده جواباً له نحو قوله تعالى ﴿قال لمن حوله ألا تستمعون، قال ربكم ورب آبائكم الأولين، قال إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون﴾ الشعراء/٢٥-٢٧. حيث حذف العاطف من هذه الآيات والتقدير: «فقال»<sup>(٥)</sup>.

٦- في أساليب سماعية أخرى: نحو قولهم: أكلت لحماً سمكاً تمراً، على أن التقدير: أكلت لحماً وسمكاً وتمرّاً، فحذف العاطف<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر الجنى الدانى ١٦٧، والدر المصون ٤٦٨/٧.

(٢) حاشية الدسوقي على المعنى ٢٦٤/٢.

(٣) الرضى على الكافية ٣٨٦/٤، وينظر الخزانة ٢٦/١١.

(٤) ينظر معاني الفراء ٤٣-٤٤، والأمالى الشجرية ٣٧١/١، ونظام الجملة لحطل ٢٣١/٢.

(٥) ينظر معاني الفراء ٤٤/١، والأمالى الشجرية ٣٧١/١.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣، والهمع ٢٧٤/٥، والأشمونى ٨٩/٣.

ومثله في الشعر ما رواه ابن جنى وأنشده ابن الأعرابي<sup>(١)</sup>:  
 وكيف لا أبكى على عِلَّاتي صبايحى غبائقي قيلاتي  
 على أن يكون التقدير: وغبائقي وقيلاتي.  
 وقيل في مثل هذا إنه على بدل البداء حيث أخبر عن أكل اللحم ثم بداله أن يخبر عن  
 أكل السمك ففعل وهكذا<sup>(٢)</sup>.

### مواضع حذف حرف العطف عندهما

#### ١- حذف «أو»:-

قدر الفراء والأخفش «أو» محذوفاً من قوله تعالى ﴿قم الليلَ إلا قليلاً نصفه أو انقُصْ  
 منه قليلاً﴾ الزمل/٢-٣.  
 قال الأخفش <<المعنى: أو نصفه أو زد عليه؛ تكلم به العرب بغير «أو» تقول: أعطه درهما  
 درهمين ثلاثة، تريد: أو درهمين أو ثلاثة>><sup>(٣)</sup>.  
 قال الفراء <<ثم قال «نصفه» والمعنى: أو نصفه>><sup>(٤)</sup>.  
 وهو عند الزجاج بدل من «الليل»<sup>(٥)</sup> بدل بعض من كل، وجعل النحاس التقدير: قم نصفه<sup>(٦)</sup>.  
 ولا فرق بين التقديرين؛ لأن البدل على نية تكرار العامل وهو الفعل «قم».

(١) ينظر الخصائص ٢٩٠/١ و ٢٨٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/١.

(٢) ينظر المساعد ٤٧٤/٢، والهمع ٢٧٤/٥.

(٣) معاني الأخفش ٥١٢، وينظر معنى اللبيب ٨٣١ والمساعد ٤٧٤/٢.

(٤) معاني الفراء ١٩٦/٣.

(٥) معاني الزجاج ٢٣٩/٥.

(٦) إعراب النحاس ٥٦/٥، وقد سبقه ابن قتيبة إلى ذلك: تأويل المشكل ٣٦٤.

لانعدام الواو<sup>(١)</sup>. بينما نجده هنا يراه وجها مقبولا إذا وافق التفسير.

رَدَّ الفراء<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> أن تكون الواو محذوفة من قوله تعالى ﴿وما لنا ألا نقاتل﴾  
البقرة/٢٤٦- فيكون التقدير: وما لنا ولأن لا نقاتل، فأضمرت الواو كما في إياك أن تتكلم  
فتقديره إياك وأن تتكلم.

وناقش الفراء هذا القول دافعا الاحتجاج بـ «إياك أن تتكلم» قائلا إن الواو ليست مقدره  
فيه، ولو جاز إضمار الواو في أسلوب التحذير هذا لجاز أن يعمل ما بعد الواو فيما قبلها- وهو  
ممتنع- حيث سمع عن العرب: إياك بالباطل أن تنطق، فإذا كان التقدير: وأن تنطق فيكون  
معمول «تنطق» متقدما على الواو وهو ممتنع.

وفي مثل أساليب التحذير هذه لا يكون الثاني منصوبا على العطف فإذا قيل: إياك أن تتكلم، أو  
إياك الشر، فإن النصب ليس على تقدير عاطف بل إضمار فعل بعد إياك ينصب «الشر»  
ويكون غير الفعل الناصب لـ «إياك»<sup>(٤)</sup>.

نسب صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج<sup>(٥)</sup>، إلى الأخفش أنه يقول بحذف  
العاطف من قوله تعالى: ﴿واتقوا فتنة لا تُصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ الأنفال/٢٥-  
وليس في المعاني هذا القول والذي فيه أن «لا تصيبن» ليست جوابا لـ «اتقوا» وإنما هي نهي بعد  
أمر<sup>(٦)</sup>، أي نهي مستأنف بعد أمر قال الخفاجي معلقا على «نهي بعد أمر» هذه: «يكون نهيا  
مستأنفا لتقرير الأمر وتوكيده»<sup>(٧)</sup>. فهو استئناف وليس عطفا كما قال صاحب إعراب  
القرآن.

(١) معاني الفراء ١/٢٧٩.

(٢) ينظر معاني الفراء ١/١٦٥-١٦٦.

(٣) معاني الأخفش ٢٨٦ واكتفى الأخفش برد هذا القول دون مناقشة.

(٤) معاني الفراء ١/١٦٥-١٦٦، وينظر أمالي بن الحاجب ٤/١٧، والخزانة ٣/٦٤. والحذف في التحذير والإغراء  
الفقرة ١:١.

(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨٠٣.

(٦) معاني الأخفش ٣٢١ وجاء فيه «نهي بعد نهي» وهو خطأ ناسخ، وجاء في المعاني بتحقيق د. هدى قراة ٣٤٧  
«نهي بعد أمر» وكذلك في تحقيق د. عبد الأمير الورد ٢/٥٤٣، وهو الصواب

(٧) حاشية الشهاب على البيضاوي ٤/٢٦٦.

نُسِبَ<sup>(١)</sup> إلى الفراء أنه يجيز حذف «إما» الأولى، وذلك نحو: عبدالله يقوم وإما يقعد، أي: إما يقوم وإما يقعد.

وقد تعرض الفراء لهذه المسألة ولكنه لم يجعله من حذف «إما» بل من وضع «إما» موضع «أو» وأجاز عكس هذا وهو وضع أو موضع إما الثانية فيقال: عبدالله إما قائم أو جالس و «فعلت العرب ذلك لتأخيهما في المعنى على التوهم»<sup>(٢)</sup>. فليس الأمر من باب الحذف.



- 
- (١) ينظر: المغني ٨٧ والمساعد ٤٦١/٢ والهمع ٢٥٤/٥.
- «إما» الأولى غير عاطفة، وجرى الخلاف في الثانية هل العطف بها أم بالواو فتكون زائدة، ينظر هذا الخلاف في التبصرة للصيمري ١/١٤٠، والجنى الداني ٥٢٩، والهمع ٢٥٢/٥.
- (٢) معاني الفراء ١/٣٨٩، ٣٩٠.

## حذف اللامات<sup>(١)</sup>

### ١- حذف لام جواب القسم:-

#### مقدمة:

هي لام تدخل على جواب القسم المثبت سواء أكان جملة فعلية أم اسمية<sup>(٢)</sup>، نحو ﴿ولسوف يعطيك ربك﴾ الضحى/٥، ونحو ﴿ثم لنحن أعلم بالذين هم...﴾ مريم/٧٠. وتحذف جوازا من الماضى المثبت المسبوق بـ «قد» وبخاصة إذا طال الكلام بين القسم والجواب<sup>(٣)</sup>، نحو ﴿والشمس... قد أفلح﴾ النسر/١-٩، والتقدير: لقد أفلح. وقيل لا حاجة إلى قيد الطول- الفصل بين القسم والجواب بكلام- مع الماضى المسبوق بـ «قد»<sup>(٤)</sup>، وتحذف مع الجملة الاسمية شذوذا نحو قول الصديق رضى الله عنه <<والله أنا كنت أظلم منه>><sup>(٥)</sup>.

وإذا كانت الجملة الفعلية المثبتة مبدوءة بفعل مضارع نحو: والله لأفعلن فقد اختلف فى جواز حذف اللام من الجواب. فقيل لا تحذف إلا فى الضرورة<sup>(٦)</sup>. وقيل يجوز الحذف فى الاختيار على قلة<sup>(٧)</sup>.

ونُسب القول الأول إلى البصريين والثاني إلى الكوفيين<sup>(٨)</sup>.

وقد منع الهروي حذف لام جواب القسم مطلقا فقال <<ولا يجوز حذف اللام ههنا لأنها لام جواب القسم>><sup>(٩)</sup> وقال أيضا <<ولام القسم لا تسقط>><sup>(١٠)</sup>.

(١) سبق الكلام عن حذف اللام الجارة فى مبحث حروف الجر.

(٢) ينظر اللامات للهروي ١٠٢، ورفض المباني ٣٠٦، ٣١٢، والهمع ٢٤١/٤ والجنى الدانى ١٣٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١٥١/٣، والمقتضب ٣٣٧/٢، والمغنى ٨٤٥،

(٤) ينظر الهمع ٢٤٩/٤، والخزانة ٧٥/١٠.

(٥) ينظر الهمع ٢٤٩/٤.

(٦) به قال ابن هشام فى المغنى ٨٤٥، والسيوطى فى الهمع ٢٤٦/٤.

(٧) به قال الفارسي ينظر شرح الأبيات المشككة ٦٥، والرضي فى شرح الكافية ٣١١/٤.

(٨) ينظر الرضى على الكافية ٣١١/٤، والهمع ٢٤٦/٤.

(٩) اللامات للهروي ١٠٨.

(١٠) اللامات للهروي ١٢٤.



## مواضع حذف لام جواب القسم عندهما<sup>(١)</sup>

فى قوله تعالى ﴿ق والقرآن المجيد﴾ ق/١، جعل الأخفش<sup>(٢)</sup> جواب القسم هو قوله ﴿قد علمنا ما تنقص الأرض منهم﴾ ق/٤.

وعلق النحاس على هذا بأنه خطأ لأن «قد» ليست من جواب الأقسام<sup>(٣)</sup>، وهذا لأنه فهم كلام الأخفش على أنه لا تقدير فى المسألة والصحيح أنه سكت عن التصريح بأن اللام محذوفة، والقول بالحذف هو ما فهمه العلماء من كلام الأخفش<sup>(٤)</sup>.

ومعلوم أن «اللام» تحذف من الجواب المبدوء بـ «قد» وبخاصة إذا فصل بين القسم والجواب<sup>(٥)</sup>.

وقال الفراء إن جواب القسم محذوف تقديره: لتبعثن<sup>(٦)</sup>. ويدل عليه قوله ﴿إذا متنا وكنا ترابا﴾ مر/٣.

ونسب أبو حيان<sup>(٧)</sup> إلى الأخفش هذا القول كما نسب له أيضا إجازة أن يكون الجواب قوله ﴿ما يلفظ من قولٍ...﴾ مر/١٨.

وفى قوله تعالى ﴿والنازعات غرقا﴾ النازعات/١، أجاز الأخفش أن يكون جواب القسم هو قوله ﴿يومَ ترجفُ الراجفة﴾ النازعات/٦، بحذف اللام والتقدير: ليوم ترجف الراجفة،

(١) الأخفش: - الآيات: ق/٤، النازعات/٦، الشمس/٩.

الصفحات: - ٤٨٣، ٥٢٦، ٥٣٥.

(٢) معاني الأخفش ٤٨٣ وينظر إعراب النحاس ٢١٩/٤، ومشكل مكى ٦٨٢/٢.

(٣) إعراب النحاس ٢٢٠/٤.

(٤) مشكل مكى ٦٨٢/٢، والمعنى ٨٤٧.

(٥) ينظر الكتاب ١٥١/٣، والمقتضب ٣٣٧/٢.

(٦) معاني الفراء ٧٥/٣ واختاره النحاس وقال إنه الصحيح: إعراب النحاس ٢٢٠/٤. تبعاً لشيخه الزجاج: معاني الزجاج ٤١/٥.

(٧) البحر المحيط ١٢٠/٨. وليست هذه الآراء فى المعاني.

وأجاز أن يكون الجواب ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾ النازعات/٢٦. (١)  
وقد ردّ النحاس القول الثاني نظراً لطول الفصل بين القسم والجواب على هذا التقدير،  
كما رد القول بتقدير اللام وجعله أبعد من الأول >> «لأن اللام ليست مما يحذف، لأنها تقع  
على أكثر الأشياء فلا يعلم من أين حذفت، ولو جاز حذفها لجاز؛ والله زيدٌ منطلق، بمعنى  
اللام» (٢).

وقوله إن اللام لا تحذف سبق النقل عن العلماء بجواز حذفها من الفعل المضارع المثبت  
على قلة في سعة الكلام (٣)، والأصل أن تبقى نون التوكيد في المضارع إذا حذفت اللام، ولكن  
النون لم تدخل هنا على «ترجف» لأنه يستغنى باللام الداخلة على ما تقدم من معمول الفعل  
المضارع عن النون (٤).

ثم إن النحاس نفسه قد حكى في موضعين آخرين تقدير اللام في جواب القسم ولم ينكره وإن  
جعله مرجوحاً (٥).

أما الفراء فإنه جعل الجواب محذوفاً لمعرفة السامعين، تقديره: لتبعثن (٦) واختار هذا القول  
كثير من العلماء وجعلوه الصحيح أو الأولى لأن جواب القسم يجوز حذفه إذا دل عليه  
دليل (٧).

قال أبو حيان >> «وحذف الجواب هو الوجه ويقرب القول بتقدير اللام من «يوم  
ترجف»» (٨). فالراجح هو رأي الفراء ثم رأي الأخفش الذي فيه تقدير اللام.

(١) معاني الأخفش ٥٢٦، وينظر مشكل مكى: ٧٩٨/٢.

(٢) إعراب النحاس ١٤١/٥.

(٣) ينظر شرح الأبيات المشككة للفارسي ص ٦٥، والرضي على الكافية ٣١١/٤، والهمع ٢٤٦/٤.

(٤) ينظر المساعد ٣٢٤/٢، والخزانة ٧٦/١٠.

(٥) ينظر معاني القرآن للنحاس ٧٦/٦، وإعراب القرآن له ١٩١/٥.

(٦) معاني الفراء ٢٣١/٣، وينظر البحر المحيط ٤٢٠/٨.

(٧) ينظر إعراب النحاس ١٤١/٥، ومشكل مكى ٧٩٨/٢، والبحر المحيط ٤١٩/٨.

(٨) البحر المحيط ٤١٩/٨.

وجعل الأخفش اللام محذوفة من قوله تعالى ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ البروج/٤،  
 والتقدير: لَقُتِلَ...<sup>(١)</sup>، وذلك لأنه جواب لـ ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾ وأجاز أن يكون الجواب  
 ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ البروج/١٢.

أو أن يكون التقدير: قتل أصحاب الأخدود والسماء على التقديم والتأخير<sup>(٢)</sup>، أي أن  
 جواب القسم محذوف على هذا التقدير الأخير؛ لأنه من مواضع حذف الجواب وجوبا قال  
 ابن هشام عن حذف جواب القسم «يجب إذا تقدم عليه... ما يغنى عن الجواب... نحو  
 زيد قائم والله»<sup>(٣)</sup>. وهذا التقدير - تقدير التقديم والتأخير - ردُّ لأن القسم «إذا ابتدئ به لم  
 يجز أن يلغى، ولا أن ينوى به التأخير، وإذا تأخر أو توسط جاز أن يلغى»<sup>(٤)</sup>.

وأما رأي الأخفش الثاني وهو جعل الجواب ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ ﴾ فقد اختاره المبرد -  
 رغم طول الفاصل بينه وبين القسم - وقال إن الكلام المعترض بين القسم والجواب إنما جيء به  
 لتوكيد القسم<sup>(٥)</sup>.

أما الرأي الأول الذي ذكره الأخفش وجعل الجواب ﴿ قُتِلَ... ﴾ على تقدير اللام فقط  
 فقد اختاره أبو حيان<sup>(٦)</sup>. وتقدير اللام وحدها محذوفة من الجواب هنا أمرٌ جائز، قال سيبويه  
 «وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام، وذلك قولك: والله لفعلت، وسمعنا  
 من العرب من يقول: والله لكذبتَ و«والله لكذب»»<sup>(٧)</sup>. فهذا يدل على أن العرب تجيئه باللام  
 وإن لم يكن كثيرا كثرة دخول اللام مع قد إلا أنه صحيح لوروده في القرآن والحديث  
 والكلام<sup>(٨)</sup>.

وقد أنكر بعض العلماء تقدير اللام وحدها وقالوا لا بدُّ من تقدير «قد» معها قبل الماضي

(١) معاني الأخفش ٥٣٥.

(٢) مغنى اللبيب ٧٤٦.

(٣) إعراب النحاس ١٩١/٥، وينظر البحر ٤٥٠/٨.

(٤) المقتضب ٣٣٧/٢.

(٥) البحر ٤٥٠/٨.

(٦) الكتاب ١٠٥/٣، فيصح عنده أن يجاب باللام وحدها دون «قد».

(٧) ينظر الخزانة ٧٢/١٠.

## ٢:١- حذفها من فعل المأمور المخاطب:-

يرى الفراء ومعه الكوفيون أن فعل الأمر نحو «قم» و «أذهب» إنما أصله لتقم و لتذهب باللام ثم حذفت اللام وحرف المضارعة و جيء بهمزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ولم يحتج إليها في نحو «قُم» لأن الأول متحرك وإنما حذفت اللام من فعل المخاطب المأمور دون الغائب ونحوه لأنه كثير مستعمل فطلبوا تخفيفه<sup>(١)</sup>.

وهذا الرأي - عن أصل الأمر- ليس قول الكوفيين فقط، فالمبرد يرى أن الأصل في فعل الأمر للمخاطب اللام<sup>(٢)</sup> وهو قول الرضى<sup>(٣)</sup> وابن يعيش<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup>.

فلام الأمر محذوفة من كل فعل أمر للمخاطب، ولكن الكوفيين يجعلون الفعل «قم» وجميع أفعال الأمر للمخاطب مجزوة باللام المحذوفة وهي منوية والمنوي كالموجود قال أبو بكر الأنباري عن فعل الأمر «قف» >> موضع قفا جزم بلام ساقطة والتقدير لتقفا، فسقطت اللام والتاء لكثرة الاستعمال>><sup>(٦)</sup>.

ولم أجد للفراء نصاً يصرح فيه بأن الأمر مجزوم بلام ساقطة كما هو مذهب الكوفيين بل كل قوله إنما هو مثل >> هو مجزوم لأنه أمر<<<sup>(٧)</sup> أو >> هو مجزوم دائماً<<<sup>(٨)</sup>.

وعبارة «مجزوم» التي استعملها الفراء لا تعني بالضرورة أنه معرب غير مبني؛ لأن هذا التفريق بين ألقاب حركات الإعراب والبناء إنما هو عند نحاة البصرة لا نحاة الكوفة، فالكوفيون لم يتقيدوا بذلك ولم يوجد عندهم هذا التفريق<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١.

(٢) المقتضب ٤٥/٢، ١٣١/٢.

(٣) الرضى على الكافية ٨٥/٤.

(٤) ابن يعيش في شرح المفصل ٥٩/٧.

(٥) المغنى لابن هشام ٣٠٠.

(٦) شرح القوائد السبع للأنباري ص ١٨، وينظر ص ٣٨.

(٧) معاني الفراء ٤٥/٣.

(٨) معاني الفراء ٤٧٦/١.

(٩) ينظر على سبيل المثال معاني الفراء ٥/١، ٦/١، ٩/١، ١٧/١، ٢٩/١، ٩٥/١. وينظر ابن يعيش ٧٣/١،

ومصطلحات النحو الكوفي للخران ٩١/١، ومصطلحات الأنباري الكوفية، للعمير ص ١٥٥.

أما البصريون فيرون أن الأمر مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال البناء والأصل في البناء السكون، وإن كان أصل «قم» «لتقم» إلا أنه صار مبنيًا لما حُذفت اللام منه وحرف المضارعة بعد عن شبه الاسم ورجع إلى أصله من البناء استصحابًا للحال الأولى<sup>(١)</sup>.

وقد نسب ابن هشام في المغني<sup>(٢)</sup> للأخفش أنه يرى أن لام الأمر محذوفة من نحو «قم واذهب» وأن فعل الأمر مجزوم بتلك اللام المقدرة.

ولم أجد في المعاني ما يؤكد هذا بل إن فيه نصًا يكاد ينفي هذه المقولة وهو قوله:—  
>> وقال بعضهم ﴿فلتفرحوا﴾ يونس/٥٨، وهي لغة للعرب رديئة، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضوع الذي لا يقدر فيه على «افعل» يقولون: ليقبل زيد؛ لأنك لا تقدر على «افعل» ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت «قل» ولم تنحج إلى اللام>><sup>(٣)</sup>.

فهذا النص يجعله من القائلين بأنه صيغة مستقلة مبنية حيث جعل ظهور «اللام» لغة ولم يقل إنه هو أصل الأمر. ثم إنه استصبح هذه اللغة وجعلها رديئة، هذا ومن جهة ثانية فإن تعبيره «دخول اللام» قد يفهم منه أن وجودها في نحو «لتذهب» طارئ والأصل «اذهب» وليس العكس وقد نقل ابن مالك<sup>(٤)</sup> عن الأخفش أنه يقول ببناء الأمر بالإضافة إلى قول آخر هو أنه مجزوم بمعنى الأمر فعامل الجزم هو معنى الأمر.

(١) ابن يمش ٦١/٧، وينظر المقتضب ١٣١/٢، حكى القولين ولم يرجح. وشرح الشذور لابن هشام ٧٠. وينظر هذا الخلاف في الإنصاف ص ٥٢٤، وأسرار العربية ٣١٧، وابن يمش ٦١/٧.

(٢) مغني اللبيب ٣٠٠ وتبعه د. عبد الأمير الورد في منهج الأخفش الأوسط ص ٢٦٢.

(٣) معاني الأخفش ٣٤٥.

(٤) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ١٢٥/٣.

## ٢:٢ - حذفها من الفعل المضارع: (١)

قدر الفراء والأخفش لام الأمر محذوفة ويبقى الفعل بعدها مجزوما وكل الأمثلة التي قدرا فيها حذف اللام هي أبيات شعرية.

فقدرها الفراء في قول الشاعر دثار بن شيبان:-

فقلت ادعى وأدعُ فإن أندى لصوت أن ينادي داعيان

فالتقدير عنده: ولأدع<sup>(٢)</sup>. ومثل هذا تقدير الأخفش في قول متمم بن نويرة:-

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى

والتقدير عند الأخفش <<ليبك من بكى>><sup>(٣)</sup> فحذفت اللام وبقي الفعل مجزوما. وقال من

منع حذف لام الأمر إن هذين الفعلين يمكن أن يحملا على العطف على المعنى فكأن الشاعر

(١) أ- الفراء:- في الصفحات:- ١٥٩/١-١٦٠، ٣١٤/٢.

الشعر:-

- فلا تستطل مني بقائي ومُدتي ولكن يكن للخير فيك نصيبُ

البيت في مجالس ثعلب ٤٥٦، والكافية الشافية ١٥٧٠/٣، والجنى الداني ١١٤.

- من كان لا يزعم أنني شاعرٌ فَبَدُنْ مني تنهيه المزاجرُ

في الخصائص ٣٠٣/٣، والكافية الشافية ١٥٧١/٣

- فقلت ادعى وأدعُ فإن أندى لصوت أن ينادي داعيان

دثار بن شيبان، مجالس ثعلب ٤٥٦، إعراب النحاس ٢٤٩/٣، النكت ٦٩٥.

ب- الأخفش:- في الصفحات ٧٥-٧٦.

الشعر:-

- محمد تَفَدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خفت من شيء تبالا

الكتاب ٨/٣، المغنى ٢٩٧، الخزانة ١١١/٩، اختلف في قائله.

- على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى

متمم بن نويرة: الكتاب ٩/٣ البغداديات ٤٦٧، الخزانة ١٢/٩.

- فيبك على المنجاب أضياف قفرة تستروا، وأسارى لسم تفك قيودها

(٢) معاني الفراء ١/١٦٠، ٣١٤/٢، وينظر مجالس ثعلب ٤٥٦.

(٣) معاني الأخفش:- ٧٦.

قال: فلتخمشي... أو ييك فعطف و«ييك» المجزوم على معنى «اخمشي» حيث يُقدَّر فعلاً مضارعاً مجزوماً<sup>(١)</sup>.

ويقدَّر الفعل «وَأدعُ» مجزوماً عطفاً على المعنى كذلك فكأنه قال: لتدعي وأدعُ<sup>(٢)</sup>.

وقدر الفراء اللام محذوفة من قول الشاعر:-

من كان لا يزعم أنني شاعر فيدُنْ مني تنهه المزاجرُ

فالتقدير عنده: فليدن مني، وحذفت لام الأمر وبقي الفعل «يدن» مجزوماً<sup>(٣)</sup>.

وخرّج ابن مالك هذا البيت على أنه عطف «يدنو» على «يزعم» وحذف الواو من «يدنو» لوجود الضمة قبله، وجعل جواب الشرط «مَنْ» هو قوله «تَنهَهُ» وذلك لأن هذا ليس من الضرورة عنده، حيث كان الشاعر قادراً على أن يقول: فليدن مني، ولا يتغير الوزن<sup>(٤)</sup>.

وهذا بناءً على تعريف ابن مالك للضرورة فهي عنده: ما ليس للشاعر عنه مندوحة، والجمهور يرى أن الضرورة ما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أم لا<sup>(٥)</sup>.

واعتماداً على تفسير الجمهور للضرورة فإن «يدنُ» فعلٌ مجزوم بلام أمر محذوفة.

وقدرها الفراء محذوفة من قول الشاعر:

فلا تستطل مني بقائي ومُدَّتِي ولكن يكن للخير فيك نصيبُ

فالتقدير: ولكن ليكن وحذفت لام الأمر وبقي عملها<sup>(٦)</sup>.

وقد خرّج الشُّمْنِي هذا البيت على أن «يكنُ» مرفوع <<أصله «يكونُ» لكنه سكن النون لأجل الإدغام الجائز فأبدلها «لاماً» وأدغم؛ ثم التقى ساكنان فحذف الأول للضرورة، وإن كان إثباته سائغاً في السعة من باب التقاء الساكنين على حدّه <<<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر المقتضب ١٣٢/٢، وينظر الأصول لابن السراج ١٧٥/٢.

(٢) ينظر النكت للأعلم ٦٩٥/١، ٧١٨.

(٣) معاني الفراء ١٦٠ وينظر الخصائص ٣٠٣/٣.

(٤) الكافية الشافية ١٥٧١/٣.

(٥) ينظر الخزانة ٣١/١، ٣٣.

(٦) ينظر معاني الفراء ١٥٩/١، ومجالس ثعلب ٤٥٦.

(٧) حاشية الشُّمْنِي على معنى اللبيب ٣٨/٢.

اللام فيقول <<وقال قوم: بنية الأمر في هذه الحروف... قيل لهم إن كان جزم على الحكاية فينبغي لكم أن تقولوا للرجل في وجهه: قلت لك تقم. وينبغي أن تقول: أمرتك تذهب معنا، فهذا دليل على أنه شرط للأمر>><sup>(١)</sup> أي فعدم استعمال هذا الأسلوب دليل على أن القول بتقدير اللام غير صحيح.

ثم قال <<فإن قلت فقد قال الشاعر:

فلا تستطل منى بقسائي ومدتي ولكن يكن للخير فيك نصيبُ  
قلت هذا مجزوم بنية الأمر؛ لأن أول الكلام نهي وقوله «ولكن» نسقٌ وليست بجواب، فأراد:  
ولكن ليكن...>><sup>(٢)</sup>.

فهذا تفریق واضح بين الجزم بنية الجواب للأمر وبين الجزم بنية الأمر فنية الأمر هي تقدير اللام وقد أنكر الفراء ذلك في الآية.

وقد استعمل أبو بكر الأنباري تأويل الأمر للتعبير عن الجزم بلام ساقطة فقال عن «نبك» من قول امرئ القيس:—<sup>(٣)</sup>

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

<<قال بعض أهل اللغة: «نبك» مجزومٌ على تأويل الأمر؛ وقال التقدير: قفا فلنبك>><sup>(٤)</sup>.

كذلك فإن هذا ينبغي أن يكون الفراء قد جعل «يقيموا» ونحوه مجزوماً أو مبنياً لوقوعه موقع الأمر<sup>(٥)</sup> ونص الفراء صريح في التفریق بين مجيء صيغة الأمر نحو: قل له اذهب، وبين صيغة المضارع التي عبّر عنها بقوله—إذا كان على الخبر— نحو قل له يذهب. فقال عن قوله تعالى ﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾<sup>(٦)</sup> المعاني:١٤- <<معناه في الأصل حكايةً بمنزلة الأمر، كقولك: قل للذين آمنوا اغفروا، فإذا ظهر الأمر مصرحاً فهو مجزوم لأنه أمر.

(١) معاني الفراء ١/١٥٩، وينظر ٢/٧٧.

(٢) معاني الفراء ١/١٥٩.

(٣) البيت في الكتاب ٤/١٠٥، والخزانة ١/٣٣٢، ٣/٢٢٤.

(٤) شرح القصائد السبع ص ١٨.

(٥) نسب له هذا الرأي النحاس في إعراب القرآن ٢/٣٧٠ والسيوطي في الهمع ٤/١٣٥.



وإذا كان على الخبر مثل ﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾... فهذا مجزوم بالتشبيه بالجزاء والشرط كأنه قولك: قم تصب خيراً»<sup>(١)</sup>.

وكذلك فإن جزم مثل هذا عند الفراء ليس على أنه جواب لأمر محذوف كما نسبه إليه الدكتور الحموز<sup>(٢)</sup>، وليس جزمه أيضاً على أنه جواب لشرط محذوف كما نسب إليه القرطبي<sup>(٣)</sup> والسمين<sup>(٤)</sup> لأنه صرح بأنه مجزوم بالشرط «قل» وسماها شرطاً حيث الأمر يشبه الشرط في أنه إنشاء. فهو مجزوم لوقوعه جواباً للطلب عنده.

### ٣- حذف اللام الناصبة:-

«اللام» من الحروف الناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين، وليست «لام» خفض، بل هي «لام» أخرى فيها معنى «كي» وتقوم مقامها وتنصب الفعل المضارع بعدها بنفسها<sup>(٥)</sup>. أما البصريون فإنهم يجعلون هذه اللام جارة، وعامل النصب عندهم هو «أن» مضمرة بعدها<sup>(٦)</sup>.

لذلك فإن هذه الفقرة خاصة بالفراء حيث ذهب الأخفش مذهب قومه من البصريين وجعل النصب بإضمار «أن» لا باللام.

- 
- (١) معاني الفراء ٤٥/٣-٤٦.
  - (٢) ينظر التأويل النحوي للقرآن ١١٧٦/٢.
  - (٣) تفسير القرطبي ٣٦٦/٩.
  - (٤) الدر المصون ١٠٦/٧.
  - (٥) ينظر معاني الفراء ١١٣/١، ٢٢١/١، ٢٦٢/١، وشرح القوائد السبع للأنباري ٢٩٧.٧٥.
  - (٦) ينظر الكتاب ٥/٣ ومعاني الأخفش ١١٩-١٢٠، والمقتضب ١٦٦/٢.
- وللمزيد حول هذا الخلاف ينظر اللامات للهروي ١٦٥، واللامات للزجاجي ٦٦، والإنصاف ٥٧٥، والجنى الداني ١١٤.

### ٣:١ - حذف لام التعليل:-

قَدَّرَها الفراء محذوفة من قوله تعالى ﴿إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً﴾ الإنسان/٢.

حيث يرى أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا والأصل: فجعلناه سميعاً بصيراً لنبتيه<sup>(١)</sup>، فتكون اللام التعليلية محذوفة وارتفع الفعل بعد حذفها ولم يبق على نصبه.

وعلل القرطبي قول الفراء هذا بأن «الابتلاء لا يقع إلا بعد تمام الخلقة»<sup>(٢)</sup>.

وقد ردَّ بعضهم قول الفراء؛ لأن الفاء لا يكون معها تقديم وتأخير فلا يقدم ما بعدها عليها، ولأن السياق - كما يرى - لا يحتمل لام التعليل وإنما هو تعديد لنعم الله علينا فليس المقام مقام تعليل وذكر سبب هذه النعم<sup>(٣)</sup>.

وقال الزمخشري عن مثل هذا القول إنه تعسف<sup>(٤)</sup>.

وأعرب قوله تعالى «نبتليه» على أنه في محل نصب حال من «الإنسان» أو من ضمير الفاعل في «خلقنا» العائد على الله سبحانه<sup>(٥)</sup>.

### ٣:٢ - حذف لام الجحود:-

قَدَّرَ الفراء لام الجحود- وهي الناصبة للمضارع عندهم بنفسها- محذوفة من قوله تعالى ﴿وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله﴾ يونس/٣٧.

فلام الجحود محذوفة ومعنى هذا «ما كان ينبغي لمثل هذا القرآن أن يفترى، وهو في معنى: ما كان هذا القرآن ليفترى ومثله ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة﴾ التوبة/١٢٢»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر معاني الفراء ٢١٤/٣، وبه فسر الزجاج الآية: معاني القرآن ٢٥٧/٥.

(٢) تفسير القرطبي ١٢٢/١٩.

(٣) ينظر إعراب النحاس ٩٥/٥-٩٦.

(٤) ينظر الكشاف ١٦٧/٤ وينظر البحر ٣٩٤/٨.

(٥) ينظر الإملاء ٥٧١، وحاشية الجمل ٤٥٣/٤.

(٦) معاني الفراء ٤٦٤/١ وينظر تفسير الطبري ١١٧/١١.

فأصل التركيب على هذا، وما كان هذا القرآن لأن يفترى، وحذفت لام الجحود، ولام الجحود تعاقب «أن» فإذا ظهرت اللام حذفت «أن» وإذا جيء بأن حذفت اللام. وهذه مسألة فيها خلاف.

اختار هذا القول الرضى وبه أعرب الآية<sup>(١)</sup>، وقال عنه الشهاب <<وهذا الإعراب... بلاغة المعنى تقتضيه>><sup>(٢)</sup>. وذلك من حيث أن مجرد نفي كان لا يفيد المبالغة المطلوبة في هذا المقام إذ وجود اللام يدل على نفي قبول الشيء أو نفي التهيؤ لفعله لا نفي الفعل فقط فإذا قيل: ما كان محمداً يفعل كذا فإننا ننفي الفعل، وأما ما كان محمداً ليفعل كذا، فإننا ننفي أن يكون مهياً للفعل، فمجيء لام الجحود فيه مزية تأكيد النفي<sup>(٣)</sup>.

والذين لم يرتضوا هذا الإعراب جعلوا التقدير وما كان هذا القرآن افتراءً، أي ذا افتراء<sup>(٤)</sup>، أو افتراء بمعنى مفترى<sup>(٥)</sup>.

وذلك لأن حذف لام الجحود غير جائز عندهم، فلا يكتفى بـ «أن» دون اللام فالصحيح عندهم أنهما لا يتعاقبان حيث لم يقدّم دليل على هذا<sup>(٦)</sup>.

وعلى مذهب الكوفيين حيث اللام هي الناصبة فإنها إذا ظهرت «أن» بعدها تظل ناصبة وتكون «أن» توكيداً كما هي القاعدة عندهم إذا اجتمع حرفان أو أكثر متفقان في المعنى مختلفان في اللفظ قال الفراء عن اجتماع اللام وكي وأن في قول الشاعر:<sup>(٧)</sup>  
أردتَ لكيما أن تطير بقربتي      فتركها شناً ببيداءً بلقع

(١) ينظر الرضى على الكافية ٦٤/٤.

(٢) حاشية الشهاب ٢٩/٥.

(٣) ينظر حاشية الشهاب ٢٩/٥، والفعل المعرب للدكتور علي زايد ص ١٤٢.

(٤) ينظر الكشف ١٩٠/٢ تفسير الرازي ٩٤/١٧، والدر المصون ٢٠١/٦.

(٥) ينظر المغني لابن هشام: ٢٠٢، ٧٠٩، ٩٠٧.

(٦) ينظر الارتشاف ٤٠٠/٢، والبحر ١٥٧/٥.

(٧) البيت في الإنصاف ٥٨٠ والخزانة ٤٨٤/٨.

«وإنما جمعوا بينهم لاتفاقهم في المعنى واختلافهم في اللفظ»<sup>(١)</sup>  
وعليه فإنهم لا يجعلون خبر «كان» محذوفا كما يفرض أبو حيان<sup>(٢)</sup> على القائل بحذف لام  
الجمود وإنما يكون هذا لمن جعلها جارة غير ناصبة فيكون الخبر هو متعلق الجار والمجرور.



---

(١) معاني الفراء ٢٦٢/١ وينظر الخزانة ٤٨٥/٨ حيث قال «والذاهب إلى أن العامل اللام وكي وأن مؤكدا لها هو الفراء».

(٢) ينظر البحر المحيط ١٥٧/٥.

## حذف حروف الاستفهام

مقدمة:-

تختصُ الهمزة بالحذف دون سائر أدوات الاستفهام لأنها أمّ الباب والأصل في الاستفهام<sup>(١)</sup>، وفي جواز حذفها أقوال:-

- قيل يجوز حذفها في الضرورة قليلاً<sup>(٢)</sup>، سواء أكان بعدها «أم» أم لم تكن بعدها فمثال ما كان بعدها «أم» قول عمر بن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup>:-

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمار أم بثمانِ  
أي: ما أدري أبسبع رمين...، فحذف همزة الاستفهام.

ومثال ما لم تكن فيه «أم» قول الكميت بن زيد<sup>(٤)</sup>:-

طربت وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟  
أي: أو ذو الشيب يلعبُ. فحذف همزة الاستفهام.

- وقيل يجوز أن تحذف في الاختيار قبل «أم» نحو: قام زيدٌ أم قعد؟ وأنت تريد الاستفهام. أي أقام...<sup>(٥)</sup>.

ومنه القراءة الشاذة ﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ البقرة/٦-<sup>(٦)</sup>، بهمزة واحدة .

(١) ينظر المغني ١٩، والجنى الداني ٣١.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢٤٠/٢، والرضي على الكافية ٤٠٤/٤.

(٣) البيت في الكتاب ١٧٥/٣، والمغني ٢٠، والخزانة ١١/١٢٢.

(٤) البيت في الخصائص ٢٨١/٢، والشجرية ٢٦٧/١، والمغني ٢٠.

(٥) شرح ابن عصفور للجمل ٢٣٨/١، والجنى ٣٥.

(٦) هي قراءة ابن محيصن كما في الإنحاف ١/٣٧٦.

تحذف في الاختيار إلا إذا كان في الكلام «أم» فيجوز حذفها بدون «أم» في الشعر خاصة. وهذا الذي ذهب إليه النحاس مذهب طائفة من العلماء إلا أن آخرين أجازوا حذفها في الاختيار مع عدم «أم» احتجاجاً بقوله تعالى ﴿فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي﴾ الأنعام/٧٦، حيث حملة بعض على الاستفهام وجعل التقدير: أهذا ربي<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿أفإن مت فهم الخالدون﴾ الأنبياء/٣٤، حيث خرجهم بعض على أن المراد: أفإن مت أفهم الخالدون<sup>(٢)</sup>. وهو مذهب طائفة من العلماء<sup>(٣)</sup>.

## ٢- حذف «هل»:-<sup>(٤)</sup>

الهمزة هي أم الباب في الاستفهام فهي الأصل فيه لكونها حرفاً وبقية الأدوات ما عدا «هل» أسماء، وتأتي للتصور نحو أزيد عندك أم عمر؟ وللتصديق أيضاً نحو: أزيد قائم؟ بخلاف «هل» فإنها للتصديق فقط، وبقية الأدوات للتصور لذلك قالوا إنها اختصت بالحذف دون بقية أدوات الاستفهام<sup>(٥)</sup>.

وقد أجاز الفراء أن تحذف «هل» فقدرها محذوفة في قول العرب: <<من رجل يتصدق؟ على تأويل: هل من رجل يتصدق . وقد أنشدونا هذا البيت خفضاً ورفعاً:-

مِنْ رَسُولٍ إِلَى الثَّرِيَا بِأَنْسِي ضَقَّتْ ذَرْعَا بَهْجَرِهَا وَالْكِتَابِ >><sup>(٦)</sup>.

فعلى رواية: مِنْ رَسُولٍ...؛ بالجر فإن التقدير هل من رسولٍ؟ وأما رواية الرفع فلا شاهد

(١) ينظر القرطبي ٢٦/٧، والدر المصون ١٢/٥.

(٢) القرطبي ٢٨٧/١١.

(٣) الزمخشري في المفصل ص ٣٢٠، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٢١٥، بالإضافة إلى الأخفش والفراء والقرطبي.

(٤) الفراء:- الموضع:- ٢٦/٢

الشعر:- مِنْ رَسُولٍ إِلَى الثَّرِيَا بِأَنْسِي ضَقَّتْ ذَرْعَا بَهْجَرِهَا وَالْكِتَابِ

البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٣٠ نقلاً عن محقق معاني الفراء.

(٥) ينظر المغني ١٩، والهمع ٤/٣٦٠.

(٦) معاني الفراء ٢٦/٢.

فيها هنا، وإنما جاء بها ليقول إن العرب قد تقول من قائم؟ في الضرورة والأصل أن يقال: من القائم؟ أو من هو قائم؟

نسب إلى الفراء أنه يجيز حذف همزة الاستفهام من أفعال الشك وأنه حكى: ترى زيداً منطلقاً، على تقدير أترى زيداً منطلقاً؟<sup>(١)</sup>

ونقل النحاس عن الأخفش الصغير قوله إن الفراء أخذ هذا من ألفاظ العامة واستعمالها. وليس في المعاني ما يعارض هذه النسبة أما اعتراضهم على هذا بأن الفراء أخذه عن العامة فلا يظن بمثله، لأن الفراء «سامع لغة حافظ ثقة»<sup>(٢)</sup>.

والأصل أن الحذف يجوز لدليل حالي ولما كان «للمستفهم هيئة تخالف المخبر»<sup>(٣)</sup> صارت الهيئة دليلاً على المراد فجاز حذف حرف الاستفهام.

ونسب له الدكتور جطل القول بحذف حرف الاستفهام من قوله تعالى ﴿إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي﴾ البقرة/١٢٤. قائلاً إنه يقدرها بـ: أو من ذريتي؟ وهذا خطأ في فهم عبارة الفراء إذ قال عن «ومن ذريتي» إنها على المسألة: أي مسألة ودعاء من إبراهيم عليه السلام لربه بأن يجعل من ذريته أئمة وليس كما قال الدكتور جطل، بأنه استفهام<sup>(٤)</sup>.

كما نسب للأخفش<sup>(٥)</sup> أنه قال بحذف الهمزة من قوله تعالى ﴿قال هذا ربي﴾ الأنعام/٧٦، ٧٧-٧٨ وأن التقدير: أهذا ربي؟ والذي في المعاني بخلافه حيث يجعل الكلام إخباراً، لا استفهاماً وتركيزه كان على التعبير عن الشمس بـ«هذا» بدل «هذه»<sup>(٦)</sup>.

(١) نسبه له النحاس في إعراب القرآن ١٧٧/٣، وتابعه في البحر ١١/٧.

(٢) البحر ٣٠٤/٥.

(٣) نتائج الفكر ٣٦٣.

(٤) نظام الجملة ٣٢٤/٢، وينظر كلام الفراء في المعاني ٧٦/١.

(٥) المغني ٢٠/.

(٦) معاني الأخفش ٢٨٠، وينظر إعراب النحاس ٧٧/٢، والقرطبي ٢٨/٧.

## حذف الحروف المصدرية حذف «أن»

مقدمة:-

- تحذف «أن» حذفاً قياسياً جوازاً، ووجوباً:-

- فتحذف جوازاً في موضعين:-

١- بعد لام الجر<sup>(١)</sup>، وهي اللام التي لم يتقدمها كون ماضٍ ناقصٍ منفيٍّ، ولم تأت بعد «أن» «لا» النافية أو الزائدة. فيجوز حذفها نحو ﴿يحلِفون لكم لترضوا عنهم﴾ النوبة/٩٦. ويجوز ذكرها نحو ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾ الزمر/١٢.

٢- بعد حرف عطف- الواو، الفاء، أو، ثم- عطف به مصدر مقدرٌ على اسم خالص من شائبة الفعلية وهو المصدر الصريح أو اسم غير مصدر فمن العطف على المصدر، قول ميسون بنت بحدل الكلبيّة<sup>(٢)</sup>:-

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشُفوفِ

أي: للباس عباءة وأن تقر عيني.

ومن العطف على اسم غير مصدر قولك: لولا زيد ويحسن إلي لهلكت، أي: لولا زيد وإحسانه إلي لهلكت<sup>(٣)</sup>.

ولو ظهرت أن في هذين الموضعين لصح الكلام لأنه موضع جواز .

- وتحذف وجوباً في المواضع التالية:-

١- بعد لام الجحود<sup>(٤)</sup>؛ وهي لام الجر المسبوقه بكون ماضٍ ناقصٍ منفيٍّ بـ«ما» أو «لم»

إذا كان مضارعاً على الأرجح<sup>(٥)</sup>. نحو ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾ الأنفال/٢٣.

(١) ينظر الكتاب ٧/٣، والارتشاف ٤٠١/٢، والمساعد ١٠٨/٣.

(٢) البيت في الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأمالى الشجرية ٢٨٠/١، والخزانة ٥٠٣/٨.

(٣) ينظر الارتشاف ٤٠٢/٢، والمساعد ١٠٦/٣، وابن يعيش ٢٥/٧.

(٤) الكتاب ٧/٣، والارتشاف ٣٩٩/٢، والمساعد ٧٧/٣.

(٥) أجاز بعضهم النفي بـ«لن» و«لا» و«إن» ينظر الارتشاف ٣٩٩/٢ والتصريح ٢٣٦/٢.



٢- بعد «كي» إذا لم تتقدمها لام الجر<sup>(١)</sup> نحو: جئت كي أقابلك، فإذا دخلت عليها اللام فإن النصب بـ«كي».

٣- بعد «أو» إذا صلح في موضعها «حتى» أو «إلا أن»<sup>(٢)</sup>، نحو، لألزمته أو يقضيني حقي؛ أي: إلا أن يقضيني حقي.

٤- بعد حتى الجارة<sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى ﴿ حتى يرجع إلينا موسى ﴾ طه/٩١.

٥- بعد فاء السببية المسبوقة بنفي محض أو طلب محض<sup>(٤)</sup>، مثالها بعد النفي قوله ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ فاطر/٣٦، أما الطلب فيشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني، والترجي عند الكوفيين<sup>(٥)</sup> ومنه قولك: زرني فأكرمك.

٦- بعد «واو» المعية المسبوقة بنفي أو طلب محضين<sup>(٦)</sup>، نحو قوله تعالى ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ آل عمران/١٤٢، ونحو: زرني وأكرمك.

٧- بعد حرف العطف - الواو، الفاء، أو، ثم - الواقع بين مجزومي أداة شرط<sup>(٧)</sup>، نحو: إن تزرنني، وتحديثي أحسن إليك.

٨- أو جاء العاطف بعد جواب الشرط<sup>(٨)</sup> نحو قوله تعالى ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ﴾ البقرة/٢٨٤، بنصب يغفر بأن مضمرة، ويجوز الرفع

(١) ينظر الكتاب ٧/٣، والارتشاف ٣٩٢/٢، والمساعد ٦٨/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٤٩/٣، والارتشاف ٤١٦/٢، والمساعد ٨٠/٣.

(٣) ينظر الكتاب ٧/٣، والمساعد ٧٩/٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤٠٧/٢، والمساعد ٨٤/٣، والمحض: بالنسبة للنفي أن يكون خالصا من معنى الإثبات فلا ينتقض النفي بـ«إلا» قبل الفعل فلا يجوز النصب في نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحديثنا، وفي الطلب يقصد به أن يكون بفعل صريح لا بمصدر ولا بفعل بلفظ الخبر نحو سقيا، ويرحمه الله. ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ١١٥/٢.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٥٤/٣، والمساعد ٨٨/٣.

(٦) ينظر الارتشاف ٤١٤/٢، والمساعد ٩٠/٣، والتصريح ٢٣٨/٢.

(٧) ينظر الارتشاف ٤٢٠/٢، والمساعد ١٠١/٣.

(٨) ينظر الارتشاف ٤٢٠/٢، والمساعد ١٢٠/٣.

والجزم وقد قرئ بجميع الأوجه<sup>(١)</sup>.

- وسمع حذفها في غير مواضع الاطراد السابقة:-

مثل قولهم: خذ اللص قبل يأخذك، ومره يحفرها، بنصب يأخذك ويحفرها<sup>(٢)</sup>.

واختلف الذين قالوا بجواز حذفها سماعاً، فمنهم من أوجب الرفع ومنهم من أجاز بقاء

العمل<sup>(٣)</sup>.

والبصريون لا يجيزون القياس على المسموع من هذا الباب- أي غير المطرد- أما

الكوفيون فيجيزون القياس عليه<sup>(٤)</sup>.

ولا يضمن من النواصب عند جمهور النحاة غير «أن» لأمر منها أنها ليس لها معنى في

نفسها بخلاف «لن» و«إذن» و«كي» فلنقصان معناها كان تقديرها أولى من سائر

أخواتها<sup>(٥)</sup>.

وأن لها من قوة التصرف ما ليس لغيرها حيث يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها فلا يليها

إلا المستقبل.

وهي الأصل في العمل لأنها تشبه «إن» المشددة، فلما كان لها من التصرف ما ليس لأخواتها

صارت أولى بالإضمار<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر الدر ٦٨٧/٢.

(٢) ينظر الرضي على الكافية ٨٠/٤، والارتشاف ٤٢٣/٢، والمساعد ١٠٩/٣، والمغني ٨٣٩، والهمع ١٤٢/٤.

(٣) ينظر الارتشاف ٤٢٣/٢، والهمع ١٤٢/٤.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) ينظر أسرار العربية ٣٣٢.

(٦) ينظر أسرار العربية ٣٣٢، وابن يعيش ٢٠/٧.

## مواضع حذف «أن» عندهما

### ١- حذف «أن» وبقاء عملها اطرادا:-

#### ١:١- حذفها جوازا: بعد لام «كي»: (١)

يرى الأخفش أن الفعل المضارع المنصوب بعد «اللام» في قوله تعالى ﴿ ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ﴾ البقرة/٧٩، منصوب بأن مضمرة (٢). وهذا الموضع من مواضع الحذف الجائز عند البصريين (٣) وإن لم يصرح الأخفش هنا بذلك. أما الفراء فإنه يرى أن النصب يكون باللام نفسها لا بأن مضمرة بعدها (٤)، وهذا قول الكوفيين (٥).

ومن ذلك حذفها بعد اللام المسبوقة بفعل الإرادة والأمر:- في مثل قوله تعالى ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ النساء/٢٦، وقوله ﴿ وأمرت لأعدل بينكم ﴾ الشورى/١٥. فيرى الأخفش أن «أن» محذوفة بعد اللام والكلام يحتمل تقديرين عنده:

- أن يكون في الكلام مفعولٌ به محذوف، والتقدير: يريد الله كذا ليبين لكم (٦).

(١) الأخفش:- الآيات:- البقرة/٧٩، النساء/٢٦، الشورى/١٥.

المواضع:- ١١٩، ١٥٩-١٦٠، ٢٣٣.

الشعر:- أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثّل لي ليلسي بكل سبيل البيت لكثير عزة: وهو في اللامات للزجاجي ١٣٨، والمحتسب ٣٢/٢، والدر المصون ٢/٢٨٥، ٣/٦٥٩، والخزانة ١٠/٣٢٩.

(٢) ينظر معاني الأخفش ١١٩.

(٣) ينظر الكتاب ٧/٣، والارتشاف ٤٠١/٢، والمساعد ١٠٨/٣.

(٤) ينظر معاني الفراء ١/١١٣، ١/٢٦١، ٢٦٣.

(٥) ينظر شرح القوائد السبع الأنباري ص ٧٥، ٢٩٧، وابن يعيش ٧/٢٠، والارتشاف ٢/٤٠٢، والهمع ٤/١٤٠.

(٦) معاني الأخفش ١٥٩، ٢٣٣، واختار هذا الرأي أبو حيان في الارتشاف ٢/٤٠٢.

- أن يكون المصدر المؤول من «أن» المضمره والفعل - التبيين - هو المقعول به واللام زائدة، والتقدير: يريد الله التبيين.<sup>(١)</sup>

وفي هذا التقدير الأخير نرى الأخفش يجيز إضمار «أن» بعد اللام الزائدة، واختار قول الأخفش هذا الزمخشري وقال: زيدت اللام لتأكيد إرادة التبيين كما زيدت في نحو «لا أبالك» لتأكيد الإضافة.<sup>(٢)</sup>

وبه أخذ الرضي فقال <<الظاهر أن «أن» تقدر أيضا بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل «الأمر» والإرادة>>.<sup>(٣)</sup>

وأغلب النحاة على أنها لا تضر بعد «اللام» الزائدة.<sup>(٤)</sup>

- أما الفراء فلا يقول بإضمار «أن» هنا؛ فهذه اللام هي الناصبة لأنها وضعت موضع «أن» وذلك لأنهما يطلبان المستقبل من الأفعال فهما يتعاقبان عنده<sup>(٥)</sup>، وقد ردّ الزجاج قول الفراء وقال إن لام الجر لا تقوم مقام «أن»<sup>(٦)</sup>، والحق أن الكوفيين لا يجعلون هذه اللام لام الجر بل هي لام أخرى ناصبة.

- ورأي الخليل أن اللام جارة وهي متعلقة بمحذوف خبر، ويؤول الفعل الذي قبل اللام بمصدر هو المبتدأ فيكون التقدير: - إرادته للتبيين<sup>(٧)</sup>، وردّ بأن فيه تأويل الفعل بمصدر من غير وجود حرف مصدري<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: معاني الأخفش ١٦٠، ٢٣٣. وينظر زيادة اللام الجارة الفقرة ١: ٢: ٢.

(٢) ينظر: الكشف ٢٦٣/١، وينظر الإملاء ١٨٣.

(٣) الرضي على الكافية ٨٠/٤.

(٤) ينظر ابن يعيش ٢٨/٧، والدر المصون ٦٦٠/٣، والهمع ١٠٨/٤، ١٤٠/٤.

(٥) ينظر معاني الفراء ٢٢٠/١، ٢٦١/١، وقد نسب له هذا القول في الارتشاف ٤٠٢/٢، والدر المصون ٦٨٦/٤.

(٦) معاني الزجاج ٤٢/٢، ٤٣، وتبعه النحاس في إعراب القرآن ٤٤٧/١.

(٧) الكتاب ١٦١/٣، وينظر اللامات للزجاجي ١٣٨.

(٨) ينظر الدر ٦٥٩/٣.

١:٢- حذف «أن» وجوبا:-

١:٢:١- بعد لام الجحود:<sup>(١)</sup>

يرى الأخفش أن «أن» هي الناصبة للمضارع بعد لام الجحود في نحو ما كان زيداً ليفعلَ ذلك، ولا يجوز إظهارها بعدها، وذلك قوله <<.. لا يجوز في قولك ... ما كان زيداً ليفعلَ، ما كان لأن يفعل... فربُّ ضمير لا يظهر؛ لأن الكلام، إنما وضع على أن يضم، فإذا ظهر كان ذلك على غير ما وضع في اللفظ فيدخله اللبس>><sup>(٢)</sup>.

أما الكوفيون فيجعلون النصب بلام الجحود نفسها فلا يحتاجون إلى القول بإضمار «أن». وإذا ظهرت «أن» بعد اللام فهي مؤكدة لها والخبر الجملة الفعلية<sup>(٣)</sup>.

١:٢:٢- بعد «حتى»:<sup>(٤)</sup>

إذا كانت حتى بمعنى «إلى أن» فإن الفعل المضارع ينصب بعدها بإضمار «أن» عند الأخفش<sup>(٥)</sup>، أما إذا كانت «حتى» ابتدائية فيرتفع الفعل بعدها<sup>(٦)</sup>.  
أما الفراء فإنه يرى أن «حتى» هي الناصبة إذا كانت بمعنى «إلى أن» فقال <<فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها- يقصد «حتى»- مما يتناول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصِبَ بعده بـ«حتى»>><sup>(٧)</sup>.

(١) الأخفش:- المواضع:-٦٧.

(٢) معاني الأخفش ص٦٦-٦٧، وينظر الكتاب ٧/٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ٥٩٣، ابن عيش ٢٩/٧، الارتشاف ٤٠٠/٢.

(٤) الأخفش:- الآيات:- البقرة/١٢٠، ٢١٤، الرعد/٣١، الكهف/٦٠.

المواضع:- ١٢٠، ١٢١.

(٥) معاني الأخفش ١٢٠، وينظر الكتاب ٧/٣.

(٦) معاني الأخفش ١٢٠-١٢١، وينظر الجنى الداني ٥٥٢.

(٧) معاني الفراء ١٣٢/١، وهو مذهب الكوفيين، الإنصاف ٥٩٧/٢، وينظر الجنى الداني ٥٥٤.

١: ٢: ٣ - بعد «كي»: (١)

ينتصب المضارع بـ«أن» مضمرة بعد «كي» غير المسبوقه بلام الجر، فتكون «كي» حيثئذ حرف جر. نحو جئت كي أتعلم.

أما إذا سبقت «كي» بحرف «اللام» فيكون النصب بـ«كي» نفسها، هذا ما يراه الأخفش (٢). والكوفيون يجعلون النصب بـ«كي» نفسها ولا يقدرّون «أن» بعدها (٣). وقد نُسبَ إلى سيبويه أنه يجعل النصب بها دائما (٤)، والذي يظهر أنه يجعل النصب بها لغة لبعض العرب واستعمالها حرف جر لغة أخرى فيضمّر هؤلاء «أن» بعدها (٥).

١: ٢: ٤ - بعد الفاء العاطفة المتضمنة معنى السببية والمسبوقه بنفي أو طلب محضين:

١: ٢: ٤: ١ - بعد النفي: (٦)

يجعل الأخفش المضارع المنصوب في قوله تعالى ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾ (٧)، منصوبا بأن مضمرة (٨).

١: ٢: ٤: ٢ - بعد النهي: (٨)

مثل الأخفش لانتصاب المضارع بعد الفاء المسبوقه بنهي بقوله تعالى ﴿ولا تقربا هذه

(١) الأخفش: - الحشر/٧، الموضع: - ١٢٠.

(٢) معاني الأخفش ١١٩، ١٢٠.

(٣) ينظر الارتشاف ٣٩٢/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣٩٢/٢ - ٣٩٣، والهمع ٩٧/٤.

(٥) ينظر الكتاب ٦/٣.

(٦) الأخفش: - الشعراء ٢٠٢، فاطر/٣٦.

المواضع: - ٥٩، ٤٢٧.

(٧) معاني الأخفش ٥٩، وينظر ٤٢٧، وينظر الكتاب ٢٨/٣.

(٨) عند الأخفش: - البقرة/٣٥، طه/٦١.

المواضع: - ٥٨، ٥٩.

الشجرة فتكونا من الظالمين ﴿ البقرة/٣٥، وقوله تعالى ﴿ لا تفتروا على الله كذبا فيُسحِتكم بعذاب ﴿ طه/٦١، فهذا عنده منصوب بأن المضمرة<sup>(١)</sup>.

### ١: ٢: ٤: ٣ - بعد الاستفهام: <sup>(٢)</sup>

قدر الأخفش «أن» مضمرة بعد الفاء في قوله تعالى ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له ﴿ البقرة/٢٤٥، فقال <<.. وقرأ نصباً<sup>(٣)</sup> إذا نويت بالأول الاسم، لأنه لا يكون أن تعطف الفعل على الاسم فأضمر في قوله «فيضاعفه» «أن» حتى تكون اسماً فيجره على الأول إذا نوى به الاسم، والرفع لغة بني تميم لأنهم لا ينون بالأول الاسم، فيعطفون فعلاً على فعل <<<sup>(٤)</sup>. وقوله «إذا نويت بالأول الاسم» هو ما يعرف بالمصدر المتصيد.

ومن النصب بأن مضمرة بعد الاستفهام قوله تعالى ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق ﴿ المناقون/١٠، فمعنى «لولا» هنا استفهام حيث قال <<فأصدق» جواباً للاستفهام؛ لأن «لولا» هاهنا بمنزلة «هلاً» <<<sup>(٥)</sup>.

ومجئ «لولا» للاستفهام قال به الهروي في هذه الآية<sup>(٦)</sup> ونسب للزمخشري<sup>(٧)</sup> وقال القرطبي إن «لولا» إذا كانت بمعنى «هلاً» فهي استفهام، وأما إذا جعلت «لا» زائدة فيكون فيها معنى التمني<sup>(٨)</sup>. وهذا كأنه كلام الأخفش السابق.

(١) معاني الأخفش ٥٨، ٥٩، وينظر الكتاب ٣/٣٤.

(٢) عند الأخفش: - البقرة/٢٤٥، المناقون/١٠.

المواضع: - ١٧٩، ٦٢.

(٣) النصب قراءة عاصم وابن عامر ويعقوب، ينظر الاتحاف ١/٤٤٢.

(٤) معاني الأخفش ١٧٩، وينظر الكتاب ٣/٣٤، وإعراب النحاس ١/٣٢٤، وينظر ما سيقوله الأخفش في الفقرة

٤: ٥: ٢: ١.

(٥) معاني الأخفش ٦٢.

(٦) ينظر الأزهية ١٧٥.

(٧) ينظر حاشية الجمل ٤/٣٤٩، وبه قال العكبري في الإملاء ٥٥٨.

(٨) القرطبي ١٨/١٣١.

ومع كل هذا فإن ابن هشام يقول إن أكثر العلماء لا يذكرون هذا المعنى لـ «لولا» ويوافقهم فيقول عن هذه الآية الظاهر أن «لولا» للعرض<sup>(١)</sup>، وهو الوجه القريب معناه.

#### ١: ٢: ٤: ٤ - بعد التمني: (٢)

قدر الأخفش أن محذوفة بعد الفاء المسبوقه بالتمني ومن ذلك قوله تعالى ﴿لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم﴾ البقرة/١٦٧، فـ «نتبرأ» منصوب بـ «أن» مضمرة في جواب التمني؛ لأن «لو» هنا معناها «ليت». هذا ما اختاره الأخفش<sup>(٣)</sup>.

ويجوز أن يكون «نتبرأ» منصوباً بـ «أن» مضمرة ولكن جوازاً وليس وجوباً وذلك إذا جعلت «لو» هنا امتناعية وليس فيها معنى التمني، فيكون من عطف المصدر المؤول على المصدر الصريح، فيكون مثل: لولا زيدٌ ويحسن إلى لهلكت<sup>(٤)</sup>.

ومثل هذا عند الفراء ينصب على وجهين: - إما على أنه جواب «لو» فيكون العامل هو الصرف<sup>(٥)</sup>، لا «أن» المضمرة كما يرى البصريون. وإما عطفاً على المعنى حيث تقدر «كرة» بـ «أن» والفعل «فيعطف عليها» فينصب فيكون المعنى لو أن لي أن أكرُّ فأتبرأ<sup>(٦)</sup>.

وحمل على هذا التخريج قوله تعالى ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾ السورى/٥١. فـ «يرسل» منصوب عطفاً على «وَحْيًا» لأنه يقدرها بـ «أن»

(١) ينظر المعنى ٣٦٢.

(٢) الأخفش: - الآيات: - البقرة/٦٧، الشعراء/١٠٢.

المواضع: - ٦٥.

(٣) معاني الأخفش ص ٦٥، وبه قال الطبري ٧٣/٢، والنحاس في إعرابه ٢٧٨/١، والقرطبي ٢٠٦/٢.

(٤) ينظر الأمالي الشجرية ٢٨٠/١، والإملاء ٨١، والدر المصون ٢١٨/٢. يكون مثله في الحكم الإعرابي.

(٥) الصرف كما عرفه الفراء هنا «أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف

عليها» معاني الفراء ٣٤/١، وينظر ٢٧/١، و٢٢١/١.

(٦) ينظر معاني الفراء ٤٢٢/٢، ٤٢٣.



يُوحى» وهو قول الخليل في هذه الآية<sup>(١)</sup>.

ومثله عند الفراء قول الشاعر:-<sup>(٢)</sup>

فمالك منها غيرُ ذكرى وحسبة      وتَسألُ عن ركبائها أين يَمموا  
فنصب «تَسألُ» عطفاً على موضع ذكرى لأنه قدرها بـ«أن تذكر»<sup>(٣)</sup>.

١:٢:٥- بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو طلب محضين:-

١:٢:٥:١- بعد النفي:-<sup>(٤)</sup>

قدرها الأخفش محذوفه ناصبة بعد الواو في قوله تعالى ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾ آل عمران ١٤٢. فالنصب في «يعلم» بأن مضمرة وذلك >>«لأن الأول نُوي أن يكون بمنزلة الاسم وفي الثاني السواو»<sup>(٥)</sup>، فيأضمار «أن» يكون قد عطف اسم على اسم.

والفراء يجعل هذا من النصب على الصرف كما هو مذهبه<sup>(٦)</sup>.

١:٢:٥:٢- بعد النهي:-<sup>(٧)</sup>

قدرها الأخفش محذوفة بعد النهي في قوله تعالى ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق﴾ البقرة/٤٢، فالفعل «تكتموا» إما أن يكون مجزوما عطفاً على «لا تلبسوا» وإما أن يكون

(١) ينظر الكتاب ٤٩/٣، وإعراب النحاس ٩٢/٤، والمسائل المنثورة للفارسي ١٥١، ومشكل مكي ٦٤٧/٢.

(٢) في معاني الفراء ٤٢٣/٢، والطبري ٢٠/٢٤، والقرطبي ٢٧٢/١٥، والبحر ٤٣٦/٧.

(٣) ينظر معاني الفراء ٤٢٢/٢-٤٢٣، ويقول الفراء قال الطبري ٢٠/٢٤، والقرطبي ٢٧٢/١٥.

(٤) أ- عند الأخفش:- آل عمران/١٤٢.

الموضع:- ٦٣.

(٥) معاني الأخفش ٦٣، وينظر الكتاب ٤٤/٣.

(٦) معاني الفراء ٢٣٥/١.

(٧) أ- عند الأخفش:- البقرة/٤٢.

الموضع:- ٦٤.

نصباً >> إذا نويت أن تجعل الأول اسماً فتضمير مع «تكتموا» «أن» حتى تكون اسماً >> (١).  
ونص الفراء - كما هو مذهبه - على أن النصب هنا إنما يكون على الصرف (٢).

### ١: ٢: ٥: ٣ - بعد الاستفهام (٣)

قدر الأخفش «أن» مضمره ناصبة بعد الواو المسبوقة باستفهام في قوله تعالى ﴿ ألم  
أنهكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما ﴾ الأعراف/٢٢، وذلك في قراءة ابن مسعود حيث قرأها  
«أقول» مضارع منصوب (٤).

### ١: ٢: ٥: ٤ - بعد التمني (٥)

يجعل الأخفش «نكذب» في قوله تعالى ﴿ فقالوا يا ليتنا نردُّ ولا نكذب ﴾ الأنعام/٢٧،  
منصوباً بـ«أن» مضمره لأنه جواب التمني (٥).

وقد ذكر الأخفش قاعدة عامة للنصب بعد الفاء والواو المسبوقتين بطلب أو نفي فقال  
عن قوله تعالى ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين ﴾ البقرة/٣٥: >> فهذا الذي يسميه  
التحويون جواب الفاء، وهو ما كان جواباً للأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والجمود،  
ونصب ذلك كله على ضمير «أن»، وكذلك الواو، وإن لم يكن معناها مثل معنى الفاء وإنما  
نصب هذا لأن الفاء والواو من حروف العطف فنوى المتكلم أن يكون ما مضى من كلامه

(١) معاني الأخفش ٦٤.

(٢) معاني الفراء ١/٣٣.

(٣) الأخفش: - الأعراف/٢٢.

الموضع: - ٦٤.

(٤) معاني الأخفش ٦٤.

(٥) الأخفش: - الأنعام/٢٧.

الموضع: - ٢٧٣.

(٦) معاني الأخفش ٢٧٣.

اسماء، حتى كأنه قال: لا يكن منكما قربُ الشجرة، ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل «أن» لأن «أن» مع الفعل تكون اسما فيعطف اسما على اسم وهذا تفسير جميع ما انتصب من الواو والفاء»<sup>(١)</sup>.

أما الفراء فإنه يجعل النصب بعد الفاء والواو على «الصرف» لأن ما بعدهما صرف عن الدخول في الحكم السابق عليهما<sup>(٢)</sup>.

فالفرق بينهما في عدم اعتراف الأخفش بأن الصرف أو الخلاف يعمل النصب وإن كان المعنى على ذلك حيث انصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول فلم يشرك معه. وكذلك لأن النصب لا يكون بعامل معنوي عند البصريين<sup>(٣)</sup>، فقدروا «أن» مضمرة.

أما الفراء فلما رأى المعنى على عدم التشريك جعل الصرف هو العامل.

#### ١: ٢: ٦- حذفها قبل الفعل المعطوف على جواب الشرط:-(٤)

قدر الأخفش «أن» محذوفة ناصبة في قوله تعالى ﴿إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ

(١) معاني الأخفش ٥٨-٥٩، وينظر ٦٥، ١٧٩، وينظر الكتاب ٢٨/٣، ٤١/٣، والهمع ١١٨/٤.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢٧/١، ٣٤/١، ٢٢١/١، ٢٣٥/١.

(٣) ينظر سر الصناعة ٢٧٥/١، وابن يعيش ٢٧/٧.

(٤) الأخفش:- الآيات:- البقرة/٢٧١، ٢٨٤، الأعراف/١٨٦، الشورى/٣٥.

المواضع:- ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤-٦٥.

الشعر:-

- فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ رِيحُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ

وَتَمْسُكَ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجِبُ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سِنَامُ

الناطقة الذبياني؛ الكتاب ١٩٦/١، ومعاني الفراء ٤٠٩/٢، ٢٤/٣، والشجرية ٢١/١ و ١٤٣/٢.

- وَمَنْ يَخْتَرِبَ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَجِدْهُ عَلَسَى مِنْ لَهُ رَهْطٌ حَوَالِيهِ مَغْضَبًا

وَتَدْفِنَ مِنْهُ الْمُحْسِنَاتُ وَإِنْ يَسِيءَ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

للأعشى ميمون: الكتاب ٩٢/٣-٩٣، والمقتضب ٢٢/٢.

- وَإِنْ يَهْلِكِ النِّعْمَانُ تُعْرَمُ مَطِيَّةٌ وَتُخْبَأُ فِي جُوفِ الْعِيَابِ قُطُوعُهَا

يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ﴿البقرة/٢٨٤﴾، فالفعل «فيغفر» معطوف على جواب الشرط «يحاسبكم» فيجوز فيه الجزم على التشريك، والرفع على الاستئناف والنصب «إذا أضمرت «أن» ونويت أن يكون الأول اسماً»<sup>(١)</sup>.

ونحوه قول النابغة الذبياني:-

فإن يهلك أبو قابوس يهلك      ربيع الناس والشهر الحرام  
ونمسك بعده بذناب عيش      أجب الظهر ليس له سنام

حيث نصب «ونمسك» على ضمير «أن» ونوى أن يجعل الأول اسماً»<sup>(٢)</sup>.

أما الفراء فإنه يجعل النصب هنا على «الصرف» وذلك لأن الفعل الثاني في مثل هذا الأسلوب معطوف «على الجزم، إلا أنه صرف، والجزم إذا صرف عنه معطوفه نصب»<sup>(٣)</sup>.

وسيبيوه يرى أن النصب بعد جواب الشرط جائز ولكن على ضعف وذلك في قوله «واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتي آتك وأعطيك، ضعيف»<sup>(٤)</sup>. وذلك لأن المعنى في الجملة هو عطف لـ «أعطيك» على «آتك» فليس هناك صرف للثاني عن الدخول في معنى الأول بل هو صرف من حيث اللفظ فقط. وأجازوا هذا لأن سبق الجزاء يشبه تقدم الاستفهام حيث لا يقع الأول إلا بوقوع غيره، لذلك صار النصب هنا- على ضعفه- أقوى من النصب بعد الكلام الموجب<sup>(٥)</sup>.

للنابغة الذبياني، معاني الفراء ١/٨٧.

- فإن يقدر عليك أبو قبيس      تمط بك المنية في هوان  
وتخضب لحيه غدرت وخانت      بأحمر من نجيع الجوف آن

للنابغة الذبياني: مجاز القرآن ٢/٢٤٥، الطبري ٢٧/١٤٤، والمختص ١/٣٦٧.

(١) معاني الأخفش ٦٠، وينظر ٥٩، ٦٢، ٦٣.

(٢) معاني الأخفش ٦٠، وينظر ٦٤-٦٥.

(٣) معاني الفراء ٣/٢٤.

(٤) الكتاب ٣/٩٢، وبه قال المبرد في المقتضب ٢/٢٢.

(٥) ينظر الكتاب ٣/٩٢.

١:٢:٧- بعد العاطف المسبوق باسم خالص: (١)

في قول الأعشى:-

لقد كان في حولِ ثواءِ ثويته      تقضي لباتٍ ويسامُ سائمُ  
فنصب «يسام» بـ«أن» مضمرة لأن «تقضي» اسم ولا يعطف الفعل على الاسم فإذا قُدِّرت «أن»  
صار من عطف الاسم على الاسم.

هذا ما يراه الأخفش<sup>(٢)</sup>، إلا أنه كما يظهر من كلامه يجعل هذا الموضع من مواضع النصب بـ«أن» المضمرة وجوبا، وليس جوازا كما يرى النحاة<sup>(٣)</sup> حيث جاء الأخفش بهذا البيت في سياق كلامه عن حذفها وجوبا، وختم المبحث بقوله «واعلم أن إظهار «أن» في كل موضع أضمر فيه من الفاء لا يجوز»<sup>(٤)</sup>، وكان قد قال في أول المبحث أن حكم الإضمار بعد الواو مثله بعد الفاء ولا فرق بينهما<sup>(٥)</sup>. فهذا يقوي الظن بأنه يرى أن هذا من مواضع الإضمار الواجب.

والفراء يجعل النصب في مثل هذا عطفا على معنى المصدر السابق لأنه يقدره بـ«أن» والفعل، فيعطف الفعل الثاني على الفعل الأول المنصوب. وقد سبق تبين مذهبه بالتفصيل<sup>(٦)</sup>.

الفرق بين تقدير «أن» هنا بعد العاطف المسبوق بمصدر وبين تقديرها بعد العاطف المسبوق بنفي أو طلب أننا في الأول نعطف مصدراً مقدراً على مصدر صريح، وفي الثاني

(١) الأخفش:- المواضع:- ٦٤.

الشعر:- لقد كان في حولِ ثواءِ ثويته      تقضي لباتٍ ويسامُ سائمُ  
الأعشى ميمون:- الكتاب ٣/٣٨، والمقتضب ٢/٢٦، والشجرية ١/٣٦٣.

(٢) معاني الأخفش ٦٤.

(٣) ينظر ابن يعيش ٧/٢٥، الارتشاف ٢/٤٢٢، والبحر ٧/٤٣٦، وأوضح المسالك ٤/٣١، والمساعد ٣/١٠٦، والتصريح ٢/٢٤٤، والهمع ٤/١٤١.

(٤) معاني الأخفش ٦٦.

(٥) ينظر معاني الأخفش ٥٨، ٩٩.

(٦) ينظر معاني الفراء ١/٢٨، ٢/٤٢٢، ٤٢٣، وينظر ما سبق في ١:٢:٤.

نعطف مصدراً مقدراً على مصدر متوهم . وكذلك فإن إضمارها بعد المسبوق بمصدر جائزٌ وبعد الآخر واجب<sup>(١)</sup>.

واحتيج عندهم إلى إضمار «أن» بعد العاطف حتى لا يعطف الفعل على الاسم، «وإنما استحال أن يعطف الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال، فأضمروا «أن» لأنها مع الفعل في تأويل الاسم»<sup>(٢)</sup>.

وكل المواضع السابقة عند الأخفش تقدر فيها «أن» مضمرة ولا يجوز ظهورها لأنه مستقبح ولم يسمع، وأجاب على سؤال مقدر هو كيف تقدر أشياء ظهورها قبيح ولم يسمع فقال «فإن قيل: إظهار «أن» ها هنا قبيح، قلت: قد تضرر أشياء يقبح ظهورها إذا كانوا يستغنون عنها ألا ترى أن قولك: إن زيدا ضربته، منتصبٌ بفعل مضمرة لو أظهرته لم يحسن»<sup>(٣)</sup>. وقال في موضع آخر «..فربُّ ضمير لا يظهر لأن الكلام إنما وضع على أن يضمرف إذا ظهر كان ذلك على غير ما وضع في اللفظ فيدخله اللبس»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن جنى عن مواضع إضمار «أن» وجوبا وأن ظهورها غير مسموع قولاً مثل قول الأخفش ولكن بعبارة مختلفة فقال عن تقديرها «هذا وإن قامت الدلالة عليه فإنه أصل مرفوض، كما أن أصل قام: قَوْمٌ، ولكن لا ينطق به على أصله، وها هنا أشياء كثيرة ترفض أصولها ويقتصر في الاستعمال على فروعها»<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر الجنى الداني ١٥٧، والبحر المحيط ٤٣٦/٧.

(٢) نتائج الفكر ٣١٧.

(٣) معاني الأخفش ١٢٠.

(٤) معاني الأخفش ٦٧، وينظر الكتاب ٧/٣، و٢٧/٣.

(٥) سر الصناعة ٢٧٦/١.

٢- حذف «أن» حذفاً سماعياً:-

١:٢- حذفها مع بقاء عملها:-

١:١:٢- حذفها بعد العاطف المسبوق بفعل مثبت:-<sup>(١)</sup>

يرى الأخفش أن «أن» يجوز حذفها في الشعر بعد العاطف المسبوق بكلام مثبت فيقول

>>قد ينصب الواجب في الشعر قال الشاعر:-

سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحاً

وهذا لا يكاد يعرف وهو في الشعر جائز>>.<sup>(٢)</sup>

وإنما كان الإضمار في المسبوق بطلب أو نفي دون المسبوق بكلام موجب >>لأن غير الواجب ما بعده على خلاف ما قبله ناقضاً له، فلما حدث فيه خلافٌ لأوله جاز فيه هذا الضمير، والواجب يكون آخره على أوله>><sup>(٣)</sup>، فيعطف عليه في اللفظ كما في المعنى.

ومذهب الفراء في مثل هذا هو الجواز أي جواز حذف «أن» الناصبة، لأن الكوفيين

يجيزون حذف «أن» وبقاء عملها في غير المواضع التي يقول بها البصريون<sup>(٤)</sup>، وهو ما سيعلق عليه في الفقرة التالية إن شاء الله.

(١) الأخفش:- في الموضوع:- ٦٦.

الشعر:- سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحاً  
للمغيرة بن حبناء التميمي، الكتاب ٣/٣٩، ٣/٩٢، والمقتضب ٢/٢٤، والمسائل المنشورة ١٤٦، والخزانة  
٥٢٢/٨.

- لنا هضبة لا يدخل الذل وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصمها  
لطرفه: الكتاب ٣/٤٠، والمقتضب ٢/٢٤، المحتسب ١/١٩٧.

(٢) معاني الأخفش ٦٦، وهو قول سيويه في الكتاب ٣/٣٩، وبه قال المبرد المقتضب ٢/٢٣.

(٣) معاني الأخفش ٦٥، وهو قول سيويه في الكتاب ٣/٤٠.

(٤) ينظر معاني الفراء ٣/٢٦٥، وينظر الارتشاف ٣/٢٦٥، والهمع ٤/١٤٢.

٢:١:٢ - حذفها مع بقاء عملها بدون تعويض: (١)

عند كلام الفراء عن قوله تعالى ﴿فَكُ رَقَبَةٌ أَوْ إِطْعَامٌ﴾ البلد/١٣، ١٤، قال عن القراءة الأخرى ﴿فَكُ رَقَبَةٌ أَوْ أَطْعَمُ﴾ بجعلهما فعلين<sup>(٢)</sup>، قال عنها إنها أوجه في العربية لأن بعد هذا قوله ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ البلد/١٧، فيكون من عطف الفعل وهو «كان» على فعل يأتي قبله وهو «أطعم» و«فك».

لكن قراءة الجمهور التي هي ﴿فَكُ رَقَبَةٌ أَوْ إِطْعَامٌ﴾ يكون فيها عطف الفعل «كان» على اسم هو الإطعام وهذا ليس وجيهاً - عنده - لذلك خرّجها على إضمار «أن»<sup>(٣)</sup> قبل «كان» فيكون من عطف الاسم على الاسم وشبه حذفها هنا بقول طرفة: -

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللذات هل أنت مُخْلِدي  
بنصب «أحضر» لأن قوله «أن أشهد» دليل على أنها معطوفة على «أن» مقدرة في أول الكلام،  
فيكون من عطف الاسم على الاسم<sup>(٤)</sup>.

أما الأخفش فلا يرى بقاء عمل «أن» بعد حذفها هنا لذلك روى البيت برفع «أحضر»<sup>(٥)</sup>، وقد نسب له العلماء أنه يوجب الرفع بعد حذفها<sup>(٦)</sup>. وظاهر ما في المعاني يوافق هذه النسبة.

فكل واحدٍ منها قال بقول قومه فالبصريون أكثرهم<sup>(٧)</sup> يرى أنها لا تعمل مع حذفها في

(١) أ- الفراء: - البلد/١٣. الموضع: - ٢٦٥/٣.

الشعر: - ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللذات هل أنت مخليدي  
لطرفة: الكتاب ٩٩/٣، معاني الأخفش ١٢٦، ٤٣٧، والمقتضب ٨٥/٢.

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. ينظر: البحر ٤٧٦/٨، والاتحاف ٦١٠.

(٣) إذا دخلت «أن» الناصبة للمضارع على الماضي فإنها لا تعمل فيه فلا يكون في محل نصب، ينظر المعنى ٤٤.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢٦٥/٣، وينظر الطبري ٢٠٣/٣٠، وشرح القوائد السبع ١٩٣.

(٥) ينظر معاني الأخفش ١٢٦، ٤٣٧.

(٦) ينظر الارتشاف ٤٢٣/٢، والهمع ١٤٢/٤، والدر المصون ٤٦٠/١.

(٧) المبرد يرى جواز العمل بعد الحذف ينظر الهمع ١٤٢/٤.



غير المواضع المطردة. والكوفيون قالوا بجواز إعمالها محذوفة في غير ذلك<sup>(١)</sup>، وخالف ثعلب فقال إن بقاء عملها شاذ والقياس الرفع<sup>(٢)</sup>.

## ٢:٢ - حذفها وارتفاع الفعل:-

### ٢:٢:١ - حذفها قبل «لا»: (٣)

قدر الفراء والأخفش «أن» محذوفة قبل «لا» في قوله تعالى ﴿ وحفظا من كل شيطان ماردا لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ﴾ الصافات/٨ . فالتقدير: أن لا يسمعوا. فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل<sup>(٤)</sup>.

وأجاز الأخفش تخريجا آخر وهو أن يكون على تقدير الاستئناف<sup>(٥)</sup>.

وعلى تقدير «أن» فإن المصدر المؤول من «أن» المقدرة وما دخلت عليه في محل جر والأصل لئلا يسمعون.

وقال الزمخشري عن هذا التقدير إن كل واحدٍ من الحذفين غير منكر على انفراده «وَأما اجتماعهما كما هي الحال هنا فمنكر من المنكرات على أن صون القرآن عن مثل هذا التعسف واجب»<sup>(٦)</sup> وتبعه الهمذاني فقال عن هذا التقدير «إن فيه مافيه لمن تأمل»<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر خلافهم هذا في الانصاف ٥٥٩، واتلاف النصرة ١٥٠.

(٢) ينظر مجالس ثعلب ٣١٧.

(٣) أ- الفراء:- الآيات:- البقرة/٨٣، الحجر/١٣، الشعراء/٢٠١/١، الصافات/٨.

المواضع:- ٥٣/١، ٣٦٦/١، ٨٥/٢، ٣٨٣/٢.

الشعر:- حتى رأينا أحسن الود بيننا مساكنة لا يقرف الشر قارف في الطبري ٣٩/٢٣.

ب- الأخفش:- الصافات/٨. الموضع- ١٢٦.

(٤) ينظر معاني الأخفش ١٢٦، ومعاني الفراء ٣٨٣/٢، ٣٦٦/١، ٨٥/٢.

(٥) معاني الأخفش ١٢٦، وبه قال أبو حيان البحر ٣٥٢/٧، والجمل في حاشيته على الجلالين ٥٣٠/٣.

(٦) الكشاف ٢٩٧/٣.

(٧) الفريد ١٢٦/٤، ومثله قال أبو حيان في البحر ٣٥٢/٧.

ومجيء حذفين أمر شائع كثير يستغرب معه هذا الإنكار الذي صدر من هؤلاء العلماء الكبار فالكوفيون دأبوا على القول به في مثل قوله تعالى ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ النساء/١٧٦، وكثير من العلماء لم ينكره عليهم<sup>(١)</sup>، ومنهم الهمداني وأبو حيان<sup>(٢)</sup> والطريف أن السمين ينكر حذف الحرفين هنا ويقره في موضع آخر ولا يقول إنه تعسف<sup>(٣)</sup>.

وقدر الفراء «أن» محذوفة قبل «لا» في قوله تعالى ﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله﴾ البقرة/٨٣، حيث <<رُفِعَتْ «تعبدون» لأن دخول «أن» يصلح فيها، فلما حذف الناصب رُفِعَتْ>><sup>(٤)</sup>.

وعلى رأيه هذا يحتمل الكلام وجهين أن يكون التقدير: على أن لا تعبدوا، أي بحذف الجار و«أن»، ويحتمل أن يكون المصدر المؤول من «أن» المضمرة وما دخلت عليه في محل نصب بدل من «ميثاق»<sup>(٥)</sup>.

وأجاز الفراء وجهاً آخر وهو أن يكون جواباً للقسم الذي يفهم من قوله «أخذنا ميثاق»<sup>(٥)</sup>.

وهذا الأخير قال به الأخفش<sup>(٦)</sup>، ومن قبله سيبويه<sup>(٨)</sup>.

وقال الزمخشري إنه لإخبار في موضع النهي وأن المعنى «لا تعبدوا» وأيده بقراءة أبيّ

---

(١) ينظر تفصيله في فقرة ٢:٢- من حذف «لا»، وبه قيل في الإتحاف ٢/٤٢٢، والمساعد ٣/١٠٦.

(٢) ينظر الفريدي ١/٨٣٠، والبحر ٣/٤٠٩.

(٣) ينظر في إنكاره ما نقله عنه الجمل في حاشيته ٣/٥٣٠، وإقراره في الدر المصون ١/٤٥٩.

(٤) معاني الفراء ١/٥٣.

(٥) ينظر الدر المصون ١/٤٥٩، ٤٦٠.

(٦) معاني الفراء ١/٥٤.

(٧) معاني الأخفش ١٢٦.

(٨) الكتاب ٣/١٠٦.

وعبد الله بالنهي الصريح<sup>(١)</sup>.

## ٢:٢:٢ - قبل الفعل المبذل من اسم:-(٢)

قدر الفراء ذلك في قوله تعالى ﴿هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله﴾ الصف/١٠، ١١، فالتقدير: أن تؤمنوا، فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل وإنما قدرها <<لأنه ترجمة لتجارة، وإذا فسرت الاسم الماضي بفعل جاز فيه «أن» وطرحها، تقول للرجل: هل لك في خير تقوم بنا إلى المسجد فنصلي وإن قلت: أن تقوم بنا، كان صواباً>><sup>(٣)</sup>.

وإنما احتاج الفراء إلى تقدير «أن» لأنه يجعل «تؤمنون» و«تقوم» بدلا من الاسم السابق على كل منهما ويظهر أنه لا يقول بإبدال الجملة من المفرد وهو في هذا يوافق الجمهور<sup>(٤)</sup>، وخالف في هذا بعضهم فأجاز مجيء بدل الجملة من المفرد<sup>(٥)</sup>.

والمبرد يرى أن هذا من وضع المثبت في موضع الأمر وأن المعنى «آمنوا» ولذلك جزم «يفغر لكم» على أنه جواب له<sup>(٦)</sup>.

ويقول المبرد قال الزجاج وأنكر قول الفراء وقال عنه إنه غلط بين لأن الفراء يجعل «يفغر لكم» مجزوما جواباً للاستفهام «هل أدلكم»<sup>(٧)</sup>.

وعلل الزجاج تخطئته بأن الدلالة على ما يفيد لا تثبت المغفرة إنما يفغر الله لهم إذا آمنوا

(١) الكشاف ٧٨/١، وعلق عليه السمين بأنه «كلام حسن جداً» الدر ٤٦١/١.

(٢) عند الفراء: الصف/١١. الموضوع:- ١٥٤/٣.

(٣) معاني الفراء ١٥٤/٣، وبه قال الأخفش الأصغر علي بن سليمان، كما في إعراب النحاس ٤٢٢/٤.

(٤) ينظر الارشاد ٦٢٦/٢، ٦٢٧.

(٥) ابن جني في المحتسب ١٦٦/٢، وابن مالك في المساعد ٤٣٨/٢، وابن هشام في المغني ٥٩٤.

(٦) ينظر: إعراب النحاس ٤٢٢/٤، والقرطبي ٨٧/١٨، والبحر ٢٦٣/٨.

(٧) ينظر معاني الفراء ٨٦/١، ١٥٤/٣.

وجاهدوا<sup>(٢)</sup>.

وتخطئة الزجاج للفراء هذه غير صحيحة فهاهو الزمخشري بالرغم من اختياره قول المبرد والزجاج يقول إن المعنى لا ياباها فقال إن قيل <<هل لقول الفراء وجه، قلت: وجه قول الفراء أن متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد، كأنه قيل: هل تتجرون بالإيمان والجهاد يُغفر لكم>><sup>(٣)</sup>. فكأن الاستفهام على قول الفراء منصب على الإيمان لأنه بدل والبدل هو المقصود بالحكم فيكون التقدير هل تؤمنون يغفر لكم، وبهذا ينتفي اعتراض الزجاج والفارسي. ثم إن معنى هذا الأسلوب كما يرى الفراء إنما هو أمر كما يقال: هل أنت ساكت؟ ومعناه: اسكت<sup>(٤)</sup>. فيكون المعنى اتجروا بالإيمان يغفر لكم. والله أعلم.

### ٢: ٢: ٣- بعد ما فيه معنى القول: (٥)

قرأ عبد الله وابن أبي عبيدة<sup>(٦)</sup> «لا يدخلنها» بدون «أن» في قوله تعالى ﴿فانطلقوا وهم يتخافتون أن لا يدخلنَّها اليوم﴾ القلم/٢٣-٢٤، وخرج الفراء القراءة بدون «أن» على أنه لما وقعت «أن» بعد ما فيه معنى القول لا حروفه وهو «يتخافتون» جاز حذفها<sup>(٧)</sup>. كما قدر الفراء «أن» محذوفة من قوله تعالى ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد﴾ الزمر/٦٤.

(٢) ينظر معاني الزجاج ١٦٦/٥، وبه قال الفارسي في المسائل المثورة ص ١٥٥.

(٣) الكشف ٩٤/٤، وينظر القرطبي ٨٧/١٨.

(٤) معاني الفراء ١٥٤/٣.

(٥) الفراء:- الآيات:- البقرة/١٣٢، النساء/١١، المائدة/٩، الزمر/٦٤، القلم/٢٤، نوح/١.

المواضع:- ١٥٣/١، ٨٠/١، ١٧٥/٣-١٧٦، ١٨٧/٣.

(٦) ينظر البحر المحيط ٣١٢/٨.

(٧) ينظر معاني الفراء ١٧٥/٣، ١٨٧/٣، و«أن» في هذه الآيات هي المفسرة إلا أن الكوفيين ينكرونها البتة ورجح ابن

هشام قولهم، ينظر المعنى ٤٧.

فـ«أعبدُ» مرفوع بعد حذف «أن» والأصل عنده: أن أعبدُ<sup>(١)</sup>.

أما الأخفش فخرج الآية على أنها من التقديم والتأخير والأصل: أفغير الله أعبدُ تأمروني فكأنه جعله مثل: هل ذهب فلانٌ تدري<sup>(٢)</sup> وقد أجاز سيبويه القولين<sup>(٣)</sup>.

فيكون «أفغير» منصوباً بـ«أعبدُ» حسب تخريج الأخفش و«تأمروني» اعتراض. وأما على قول الفراء فينتصب بتأمروني لاقتضائه مفعولين أولهما الضمير في «تأمروني» وثانيهما «غير» ويكون منتصباً على نزع الخافض والأصل أتأمروني بغير الله، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة و«أعبد» في محل نصب على البدلية من «غير» والتقدير: أتأمروني بعبادة غير الله<sup>(٤)</sup>.

وعلى تقدير «أن أعبد» لا يمكن أن ينتصب «غير» بأعبد لأن في هذا الإعراب تقديم ما كان في حيز صلة «أن» عليها وهذا غير سائغ عند الجمهور<sup>(٥)</sup>.  
لكن السيرافي يرى أنها لما حذف وارتفع الفعل لم يعد لها اعتبار فلا مانع من تقدم صلتها حيث<sup>(٦)</sup>.

#### ٤: ٢: ٤ - من خبر «عسى»: -<sup>(٧)</sup>

يجوز الفراء حذف «أن» من خبر «عسى» نحو: عسيتُ أذهبُ، وضابطه عنده أن يكون الفاعل واحداً في الفعلين معاً، فضمير المتكلم هو اسم «عسى» وهو فاعل «أذهب» أيضاً في الجملة السابقة.

(١) معاني الفراء ٥٣/١.

(٢) معاني الأخفش ٤٥٧.

(٣) الكتاب ١٠٠/٣، والفارسي في المسائل المشورة ١٦٠.

(٤) ينظر الفريد ١٩٨/٤، والقرطبي ٢٧٦/١٥.

(٥) ينظر المسائل المشورة ١٦١.

(٦) ينظر الفريد ١٩٨/٤.

(٧) الفراء: - الموضع: - ٤١٥/١.

ولا يجوز: عسيت يقوم زيدٌ بحذف «أن»<sup>(١)</sup> لأن فاعل الخبر ليس اسم «عسى». أما الأخفش فيرى أن خبر «عسى» لا يستعمل إلا ومعه «أن»<sup>(٢)</sup>.

ومذهب الأخفش هو مذهب جمهور البصريين حيث يجعلون حذفها من خبر «عسى» مما يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها<sup>(٣)</sup>.

وسيويوه لا يجعل ذلك خاصا بالضرورة بل يجيزه في غيرها، قال <<واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، ويشبهها بكاد يفعل>><sup>(٤)</sup>.

وهو ما عليه النحاة المتأخرون حيث يجيزونه في الندرة ويقولون إن الأكثر مجيء الخبر مقترناً بـ«أن»<sup>(٥)</sup> فيختارون قول سيويوه والقراء.

ويظهر من كلام القراء أنه يجيز أن يرفع خبر «عسى» فاعلا ليس ضمير اسمها. لأنه لم ينكر من: عسيت يقوم زيد، غير حذف «أن» من الخبر ومن العلماء من قال بقوله هذا وإن كان الجمهور ينكر أن يرفع ظاهراً غير سببي<sup>(٦)</sup>.

#### ٢:٢:٥- من الفعل الواقع مفعولاً به لأفعال القلوب:-<sup>(٧)</sup>

خرج القراء قراءة حمزة «ولا يحسبن» بالياء في قوله تعالى ﴿ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون﴾<sup>(٨)</sup> الأنفال/٥٩- فـ«يحسب» لم يعمل في مفعول في الظاهر لذلك قال إن

(١) ينظر معاني القراء ٤١٥/١.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٤٨٠.

(٣) ينظر المساعد ٢٩٧/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٦/٢، والارتشاف ١٢٠/٢، والمقتضب ٦٩/٣.

(٤) الكتاب ١٥٨/٣، ٩٦/٣، والفارسي في المسائل المثورة ٢٣١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٤٥٤/١، والمساعد ٢٩٦/١، والتصريح ٢٠٦/١، والأشموني ٢٦٩/١.

(٦) ينظر الارتشاف ١٢٥/٢-١٢٦.

(٧) القراء:- الآيات:- الأنفال/٥٩. المواضع:- ٤١٥/١.

(٨) وهي قراءة ابن عامر وحفص بالإضافة إلى حمزة، ينظر الاتحاف ٨٢/٢.

مفعول «حسب» يقدر بـ «أنهم سبقوا» أو «أن سبقوا»<sup>(١)</sup>.

فـ «أن» المحذوفة وصلتها سادة مسدّ مفعولي «حسب»<sup>(٢)</sup>، وضعف العكبري هذا القول لأن فيه حذف «أن» المصدرية، وهي موصول حرفي، وحذف الموصول ضعيف. وخرجها إذا جعل الفاعل «الذين كفروا» على أن المفعول الأول محذوف تقديره: أنفسهم والثاني هو قوله «سبقوا»<sup>(٣)</sup>.

واحتجاج العكبري على الفراء بأن حذف «أن» ضعيف في القياس شاذ في الاستعمال احتجاج غير قوي؛ لأن حذف «أن» كثير في الكلام نثره ونظمه، ثم إن العلماء حكوا تخريج الفراء هنا ولم ينكروه بل احتجوا له بقوله تعالى ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ الروم/٢٤، وقول طرفة:<sup>(٤)</sup>

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

على أن التقدير في الآية هو: أن يريكم البرق، وفي البيت: أن أحضر<sup>(٥)</sup>، ولا يجوز الفراء حذف «أن» بعد أفعال القلوب دائما بل للأمر ضابط وهو أن يكون فاعل «الظن»، والفعل الواقع بعد «أن» هو المتكلم فيجوز أن يقال: أظن أقوم والتقدير: أظن أن أقوم. ولا يقال: أظن يقوم زيدٌ بحذف «أن»<sup>(٦)</sup>.

٢: ٥ - في غير ما سبق: -<sup>(٧)</sup>

قدر الفراء والأخفش «أن» محذوفة من قوله تعالى ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾ الروم/٢٤ -

(١) معاني الفراء ٤١٥/١، وينظر الطبري ٢٨/١٠.

(٢) ينظر الدر المصون ٦٢٣/٥، والفريد ٤٣٣/٢.

(٣) الإملاء ٣٠٥.

(٤) سبق البيت في فقرة ٢: ١ - من حذف «أن».

(٥) ينظر الطبري ٢٨/١٠، والفريد ٤٣٣/٢، والبحر ٥١٠/٤، والدر المصون ٦٢٣/٥.

(٦) ينظر معاني الفراء ٤١٥/١.

(٧) أ- الفراء: - الآيات: - الروم/٢٤، المدثر/٦. المواضع: - ٣٢٣/٢، ٢٠٧/٣.

ب- الأخفش: - الروم/٢٤. المواضع: - ١٢٦، ٤٣٧.

الشعر: - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى ..... مغلدي

سبق في فقرة ٢: ١ - من حذف «أن».

والتقدير: ومن آياته أن يريكم البرق. فحذفت أن وارتفع الفعل بعدها وجعله الأخفش مماثلاً لقول طرفة:-

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي  
برفع «أحضرُ» بعد سقوط «أن»<sup>(١)</sup>.

أما الفراء فقد أجاز تقديرين آخرين: أن يكون الكلام على حذف مبتدأ والتقدير:- ومن آياته آيةٌ يريكم فيها البرق. وأجاز أيضاً أن يكون في الكلام تقديم وتأخير ولا إضمار فيه والتقدير: يريكم من آياته البرق<sup>(٢)</sup>.

كما قدرها الفراء محذوفة من قوله تعالى ﴿ولا تمنن تستكثر﴾ المدثر/٦- في قراءة الجمهور برفع «تستكثر» فتقديرها عنده: أن تستكثر فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل، واستشهد لتخريجه هذا بقراءة ابن مسعود ﴿ولا تمنن أن تستكثر﴾<sup>(٣)</sup>، والمعنى على هذا التقدير لا تضعف عن الاستكثار من الخير<sup>(٤)</sup>. أما الأخفش فيرى أن «تستكثر» جملة في محل نصب حال، والتقدير ولا تمنن مستكثراً<sup>(٥)</sup> أي طالبا للكثرة.

ورأي الأخفش هو الراجح<sup>(٦)</sup> لما فيه من عدم القول بالحذف ولاستقامته من حيث المعنى.

- 
- (١) ينظر معاني الأخفش ٤٣٧، ومعاني الفراء ٣٢٣/٢.
  - (٢) ينظر معاني الفراء ٣٢٣/٢، وينظر في هذه الأقوال: معاني الزجاج ١٨٢/٤، والفريد ٧٥٤/٣، والقرطبي ١٨/١٤، والبحر ١٦٧/٧.
  - (٣) معاني الفراء ٢٠١/٣.
  - (٤) المن: الإعياء، والفترة، والنتين الضعيف، والقوي، فهو من الأضداد، ينظر اللسان «منن» ٤١٥/٣.
  - (٥) معاني الأخفش ٥١٥، وبه قال العكبري في الإملاء ٥٦٨.
  - (٦) رجح أبو حيان قول الأخفش ومنع قول الفراء في البحر ٣٧٢/٨، وقال به الزمخشري وأجاز قول الفراء في الكشف ١٥٦/٤-١٥٧، وينظر الفريد ٥٦٠/٤.



وأجاز الأخفش أن يكون قول العرب: مره يعطيني، على تقدير «فهو يعطيني» أو على حذف «أن» والأصل: مره أن يعطيني، فلما حذفت ارتفع الفعل<sup>(١)</sup>. وهذا قول سيبويه في المسألة حيث قال عن «مره يحفرها» بالرفع، إنه يحتمل الاستئناف، كما يحتمل تقدير «أن» محذوفة وهذا التقدير الأخير قليل في الكلام<sup>(٢)</sup>.



---

(١) معاني الأخفش ١٢٦.

(٢) الكتاب ٩٩/٣.

## حذف «كي»<sup>(١)</sup>

يجوز الفراء أن تكون «كي» محذوفة قبل «لا» النافية المسبوقة بفعل مثبت إذا كان ما قبل «لا» سبباً لما بعدها، نحو قولهم: ربطتُ الفرس لا ينفلتُ، بالرفع<sup>(٢)</sup> على أن التقدير: ربطته كي لا ينفلت، فلما حذفت ارتفع الفعل، وقال إن العرب قد تكتفي بـ «لا» النافية في موضع «كيلا» و «لئلا»<sup>(٣)</sup>.

فقال عن قوله تعالى ﴿كذلك سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به﴾<sup>(٤)</sup> «يقول: سلكناه التكذيب في قلوب المجرمين كيلا يؤمنوا به... وإن كان موقع «كي» في مثل «لا» و «أن» جميعاً صلح الجزم في «لا» والرفع، والعرب تقول: ربطتُ الفرس لا ينفلتُ جزماً ورفعاً... وأنشدني بعض بني عقيل:-

وحتى رأينا أحسنَ الفعل بيننا      مساكنته لا يعرفُ الشرُّ قارفُ  
ينشد رفعاً وجزماً. وقال الآخر:-  
لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا      أو جئتنا مائسياً لا يعرفُ الفرسُ

(١) الفراء:- الآيات:- النساء/١٧٦، المائدة/١٩، الشعراء/٢٠١.

المواضع:- ٣٠٣/١، ٢٨٣/٢-٢٨٤.

الشعر:- وحتى رأينا أحسنَ الفعل بيننا      مساكنته لا يعرفُ الشرُّ قارفُ  
في شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٦.

- لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا      أو جئتنا مائسياً لا يعرفُ الفرسُ  
في: الطبري ١٩/١١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٦.

- لطلما حلأتمها لا تبردُ      فخليساها والسجال تبردُ  
في الطبري ١٩/١١٦، والقرطبي ١٣/١٤٠، واللسان «حلاء» ١/٥٩.

(٢) أجاز الفراء والكوفيون الجزم وحكوه في هذا المثال والآيات وأنكر ذلك البصريون.

(٣) ينظر الكلام حول تقديره «لئلا» وهو رأي الأخفش في مثل هذا في الفقرة رقم ٢: ٢: ١- من حذف «أن».

(٤) الشعراء/٢٠١.

رفعا وجزما...»<sup>(١)</sup>.

والجمهور يرى أنه لا يحذف من النواصب غير «أن»<sup>(٢)</sup> لذلك خرَّجت هذه الأساليب على أن التقدير: ربطته لئلا ينفلت >>حذفت منه اللام ثم اتسعت العرب في ذلك فحذفت «أن» فارتفع الفعل >><sup>(٣)</sup>.

والآية حُمل فيها «لا يؤمنون» على أنه في محل نصب حالٍ أي سلكناه في قلوبهم غير مؤمنين به. أو أنه جملة مستأنفة بيان لقوله «كذلك نسلكه»، فلا محل لها من الإعراب<sup>(٤)</sup>.

كما قدر الفراء «كي» محذوفة مع «لا» وتسد «أن» مسدَّهما وذلك في نحو قوله تعالى ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرِّسْلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ المائدة/١٩، فيجوز عنده أن يكون التقدير: - >>كي لا تقولوا ما جاءنا من بشير، مثل ما قال: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ النساء/١٧٦ >><sup>(٥)</sup>

ويجيز الفراء في مثل هذا أن يكون التقدير: «لئلا» فحذفت اللام و«لا»<sup>(٦)</sup>.

ومن أجاز حذف «كي» بالإضافة إلى الفراء والطبري ابن مالك حيث أجاز تقديرها في نحو: ربطت الفرس لا ينفلت فقال >>وحكى الفراء عن العرب في المضارع المنفي بـ «لا» الجزم والرفع إذا حسُن تقدير «كي» قبله... وإنما جزم لأن تأويله: إن لم أربطه فر >><sup>(٧)</sup>.

(١) معاني الفراء ٢٨٣/٢ - ٢٨٤، وينظر شرح الكافية الشافية ١٥٥٦/٣.

(٢) ينظر: - أسرار العربية ٣٣٢، وابن يعيش ٢٠/٧، وينظر مقدمة حذف «أن» الفقرة الأخيرة.

(٣) الارتشاف ٤٢٢/٢، وينظر المساعد ١٠٦/٣.

(٤) ينظر الفريد ٦٦٧/٣، والدر المصون ١٤٨/٧.

(٥) معاني الفراء ٣٠٣/١، وبه قال الطبري في تفسيره ١٦٧/٦.

(٦) ينظر تفصيل في حذف «لا» فقرة رقم ٢:٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ١٥٥٦/٣، وينظر شرح التسهيل ٤٨/٤.

وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم يُلاقونه حتى يـؤوبَ المنخلُ  
 على أن التقدير: لا يُلاقونه حتى...، فحذف النافي من غير أن يسبق بقسم وهو شاذ  
 عندهم، وهربا من هذا الشذوذ خرج ابن مالك<sup>(١)</sup>، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> البيت على تقدير قسم  
 محذوف فيكون المعنى: والله لا يُلاقونه حتى...، فيدخل بتخريجهما هذا تحت القسم  
 القياسي.

## مواضع حذف «لا» عندهما

١- من الفعل المسبوق بقسم:-

١:١- قبل الفعل المضارع:-<sup>(٣)</sup>

يرى الفراء جواز حذف «لا» من المضارع المجاب به القسم، لأن جواب القسم إذا كان  
 مثبتا لزمته اللام، فلعدم اللبس بين المثبت والمنفي جاز حذف «لا» من الجواب المنفي فقال عن  
 قوله تعالى ﴿ تالله تفتأ ﴾ يوسف/٨٥- «معناه: لا تزال تذكر يوسف، و«لا» قد تضم مع الأيمان  
 لأنها إذا كانت خبراً- لا يضم فيها «لا»- لم تكن إلا باللام.  
 ألا ترى أنك تقول: والله لآتينك، ولا يجوز أن تقول: والله آتيك، إلا أن تكون تريد «لا» فلما  
 تبين موضعها وقد فارقت الخبر أضمرت قال امرؤ القيس:-

فقلت يمين الله أبرح قاعداً      ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي<sup>(٤)</sup>  
 وهذا الحذف قياسي هنا- قبل المضارع- لعدم اللبس بين الجواب المثبت والمنفي<sup>(٥)</sup>.

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٣١٩/٢، والخزانة ٩٩/١٠.

(٢) الارتشاف ٤٨٨/٢.

(٣) عند الفراء:- يوسف/٨٥. المواضع ٥٤/٢، ١٥٤/٢.

الشمر:- فقلت يمين الله أبرح قاعداً      ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي  
 البيت لامرئ القيس، الكتاب ٥٠٤/٣، والمقتضب ٣٢٦/٢، والخزانة ٢٣٨/٩، ٤٣/١٠.

(٤) معاني الفراء ٥٤/٢، وينظر ١٥٤/٢.

(٥) ينظر الكتاب ١٠٥/٣، وابن يعيش ١١٠/٧، وشرح ابن عصفور للجمل ٣٨٧/١، والارتشاف ٤٨٨/٢، والمغني

٨٣٤، والمساعد ٣١٨/٢.

وقد جعل الأخفش التقدير في هذه الآية: ما تفتأ تذكر...، فجعل المحذوف «ما» وليس «لا»<sup>(١)</sup> - فيكونان قد اتفقا على حذف النافي واختلفا في لفظه.

## ١: ٢ - قبل الفعل الماضي: -<sup>(٢)</sup>

قدر الفراء «لا» محذوفة من «زالت» في قول تميم بن مقبل: -  
فلا وأبى دهماء زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قادحُ  
فالتقدير: لا زالت عزيزة، وحذف «لا» من الماضي المجاب به القسم عند الفراء مُساوٍ لحذفها  
قبل المضارع ولا فرق بينهما عنده يؤخذ هذا من جمعه في التمثيل لحذف «لا» قبل المضارع  
وقبل الماضي وعدم تعقيبه بأن هناك فرقا بينهما<sup>(٣)</sup>.  
وأكثر العلماء يجعلون حذف «لا» من الماضي أمراً قليلاً<sup>(٤)</sup> وليس مثل حذفها من  
المضارع، ومنهم من منع هذا وجعله خاصاً بالضرورة<sup>(٥)</sup>.

ولم يجعل الرضي هذا البيت مما حذفته منه «لا» بل خرج على أنه من الفصل بين حرف  
النفى ومنفيه بجملته القسم والأصل: فلا زالت عزيزة وأبى دهماء، وعلل ذلك بأن حرف النفي  
لم يسمع حذفه قبل الماضي<sup>(٦)</sup>، وهذا هروبٌ من الرضي إلى القول بالفصل بين النافي ومنفيه،

(١) معاني الأخفش ٣٦٨، وسيناقش هذا القول في حذف «ما» النافية فينظر هناك.

(٢) الفراء: - في قول الشاعر: - تميم بن مقبل: -

فلا وأبى دهماء زالت عزيزة على قومها ما قتل الزند قادح

البيت لتميم بن أبي بن مقبل، في شرح ابن عصفور للجمل ٣٨٧/١، والمغني ٥١٣، والخزانة ٢٣٧/٩، والدرر  
٢١٠/٢.

(٣) معاني الفراء ٥٤/٢، ١٥٤/٢.

(٤) ينظر المغني ٨٣٤، والمساعد ٣١٩/٢، والخزانة ٩٤/١٠، والتصريح ١٨٥/١.

(٥) ينظر شرح ابن عصفور للجمل ٣٨٧/١، والمساعد ٢١٩/٢.

(٦) ينظر الرضي على الكافية ١٩٦/٤، ٣١٦/٤.

وقد صرَّح الرضوي نفسه بأن هذا الفصل شاذ<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر أن القول بحذف «لا» في هذا البيت أكثر وجاهةً، من وجهين أولهما: أن الماضي سبق بقسم وحرف نفي<sup>(٢)</sup> وثانيهما: أن الفعل هو «زال» و«زال» وأخواتها يجوز حذف النافي منهما ولو لم تسبق بقسم<sup>(٣)</sup>، فظهر وجاهة رأي الفراء وإطلاقه جواز الحذف في هذا البيت على الأقل والذين خرجوا البيت على الضرورة ضيقوا.

٢- حذف «لا» من غير تقدم القسم:-

٢:١- حذفها من «زال» وأخواتها:-<sup>(٤)</sup>

قدرها الفراء محذوفة من قول الراجز:-

والمهرُ يأبى أن يـزالَ مُلْهَبًا

فالتقدير عنده: يأبى أن لا يزال مُلْهَبًا، فحذفت «لا» من «يزال» دون أن تسبق بقسم<sup>(٥)</sup>. وإنما حذفت لقوة العلم بالوضع حيث <<لا يكون «تزال» و«أفتأ» و«أبرح» إذا كانت في معناها إلا بجحد ظاهر أو مضمرك>><sup>(٦)</sup>.

فلأن هذه الأفعال لا تستعمل ناقصة إلا إذا سبقت بجحد جاز حذف «لا» معها لعدم اللبس حينئذٍ.

(١) ينظر الرضوي على الكافية ٤/١٩٦، ٤/٣١٦، وينظر الخزانة ٩/٢٣٧.

(٢) لأن الماضي المحجوب به القسم يكسر حذف «لا» معه إذا تقدم نفي على القسم؛ فيكون حرف النفي الأول دليلاً على المحذوف. ينظر المساعد ٢/٣١٩، والمغني ٨٣٥، والخزانة ١٠/٩٤، والدرر ٢/٥١.

(٣) ستأتي مناقشة هذا القول في فقرة ١:٢- من هذا المبحث إن شاء الله.

(٤) عند الفراء:- المواضع:- ٢/١٥٤، ٢/٣٢٧.

الشـمـر:- والمـهـرُ يـأبـى أن يـزالَ مُلْهَبًا  
البيت في الطبري ٢١/٦٦.

(٥) معاني الفراء ٢/٣٢٧.

(٦) معاني الفراء ٢/١٥٤، وينظر الخصائص ٢/٢٨٤، وشرح الكافية الشافية ١/٣٨٢، والرضوي على الكافية ٤/١٩٦- ولكنه يقصر الحذف قبل المضارع ولم يسمح به قبل الماضي- وينظر الخزانة ٩/٢٤٤٢، ١٠/٩٩.

ولكن منهم من قصر جواز الحذف على الوقوع في جواب القسم<sup>(١)</sup>.  
والصواب هو ما ذهب إليه الفراء وموافقوه من جواز حذف «لا» قبل «زال» وأخواتها  
بدون تقدم قسم وذلك لأمرين أهمهما ورود السماع بذلك ومنه قول خليفة بن يراز<sup>(٢)</sup>:-  
تنفك تسمع ما حَيَّيت بهالك حتى تكونه.  
أي: لا تنفك تسمع، فحذفت «لا».

وثانيهما أن العلة التي من أجلها جاز حذف «لا» وحسن من جواب القسم المنفي وهي عدم  
اللبس حيث لا يشتبه الجواب المنفي بالمثبت موجودة هنا أيضا حيث لا تستعمل هذه الأفعال  
ناقصة إلا إذا سبقت بنفي فإذا استعملت ناقصة ولم يظهر معها نفي عِلْم أنه مقدر.

## ٢:٢ - بعد «أن» المؤولة وما بعدها مفعولاً له:-<sup>(٣)</sup>

قدر الفراء «لا» محذوفة من مثل قوله تعالى ﴿يَسِّنْ لَكُمْ عَلَى فِتْرَةٍ مِنَ الرِّسْلِ أَنْ  
تَقُولُوا﴾ المائدة/١٩، ونحو قوله تعالى ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ النحل/١٥-  
لقمان/١٠.

فمثل هذه التراكيب يخرجها الفراء على أن هناك «لا» محذوفة بعد «أن» والمعنى هو  
الذي جعله يقدرها لأنها لو لم تكن مرادة لكان المعنى مثلاً: ألقى في الأرض الجبال لتميد،  
وهذا عكسُ المراد.

لذلك قدر الفراء الآية الأولى بـ: يبين رسولنا لكم على فترة من الرسل كي لا تقولوا ما  
جاءنا من بشير<sup>(٤)</sup>. والآية الثانية قدرها بـ: ألقاها لئلا تميد بكم<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر ابن عيش ١٠٩/٧، وشرح ابن عصفور للجمل ٣٨٧/١، والارتشاف ٤٨٨/٢.

(٢) البيت في الانصاف ٨٢٤/٢، والمساعد ٣١٩/٢، والخزانة ٢٤٢/٩، والدرر ٨١/١.

(٣) الفراء:- الآيات:- النساء/١٧٦، المائدة/١٩، الأنعام/١٥٦، النحل/١٥، لقمان/١٠، الزمر/٥٦.

المواضع:- ٢٩٧/١، ٣٠٣/١، ٣٦٦/١، ٣٢٧/٢، ٣٨٣/٢، ٤٢١/٢.

(٤) معاني الفراء ٣٠٣/١.

(٥) معاني الفراء ٣٢٧/٢، ٣٨٣/٢، ٤٢١/٢.

وللفراء في هذا قاعدة عامة هي أن: «أن» قد تجزئ عن ذكر «لا» بعدها كما في الآيات السابقة والعكس صحيح حيث تجزئ «لا» من «أن» وذلك إذا كان المقام مقام تعليل<sup>(١)</sup>.  
وللفراء في مثل هذه الآيات قول ثانٍ يوافق فيه البصريين، إذ يرى أنه يحتمل أن يكون من حذف مضاف والتقدير مخافة، أو كراهة أن تقولوا... ونحو ذلك، فقال عن قوله تعالى ﴿فلعلك تاركٌ بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك أن يقولوا﴾ مرود/١٢. إن تقديرها «مخافة أن يقولوا»<sup>(٢)</sup>.

وهذا هو قول الأخفش في مثل هذه التراكيب<sup>(٣)</sup> وقد أجاز العلماء هذين القولين<sup>(٤)</sup>.  
وفي المسألة قول ثالث حكاه النحاس عند إعراب قوله تعالى ﴿بيِّن الله لكم أن تضلوا﴾ النساء/١٧٦- حيث يكون التقدير:- بيِّن الله لكم الضلالة فاجتنبوها<sup>(٥)</sup>، وجعل مكى هذا التخريج هو المقدم في هذه الآية<sup>(٦)</sup> حيث يكون المصدر المؤول هو المفعول به.  
واختار الدكتور الحموز هذا التخريج وجعله الأفضل في كل هذه التراكيب معللا بأنه «أقل تكلفا ويمكن تخريجه على حذف مضاف، أي: بيِّن الله لكم أسباب الضلالة»<sup>(٧)</sup>.  
وهذا التخريج إذا جاز في مثل آية النساء فإنه لا يستقيم في كل التراكيب التي نحن بصددتها فلا يمكن أن يحمل عليه قوله تعالى ﴿وألقي في الأرض رواسي أن تميد بكم﴾ النحل/١٥- لقمان/١٠. لذلك نرى المعريين يكتفون في غير آية النساء بذكر القولين الأولين فقط<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر معاني الفراء ٢٩٧/١، ٣٦٦/١، ٨٥/٢، ٣٢٧/٢، ٣٨٣/٢.

(٢) معاني الفراء ٥/٢.

(٣) معاني الأخفش ٢٩١، ٢٩٦، ٤٨١، ٤٨٢.

(٤) ينظر معاني الزجاج ١٣٦/٢-١٣٧، وإعراب النحاس ٥١١/١، ٣٩٣/٢، ٢٨٢/٣، والدر المصون ١٧٦/٤.

(٥) إعراب النحاس ٥١١/١، والدر المصون ١٧٦/٤.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢١٦/١.

(٧) التأويل النحوي للحموز ٨٠٣/١.

(٨) ينظر إعراب النحاس ٣٩٣/٢، ٢٨٢/٣، القرطبي ٩٠/١٠، ٥٨/١٤، الدر المصون ٢٠٢/٧، ومشكل مكى

٤١٧/١.



## حذف «ما» النافية<sup>(١)</sup>

قدر الأخفش حرف النفي «ما» محذوفاً من قوله تعالى ﴿ قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ يوسف/ ٨٥. فقدرها «والله ما تزال تذكر يوسف»<sup>(٢)</sup>.  
وقدرها الفراء بـ «لا تفتأ»<sup>(٣)</sup> فجعل المحذوف «لا» دون «ما» وهو ما عليه جمهور<sup>(٤)</sup> النحاة إذ يرون أنه لا يحذف حرف النفي إلا إذا كان «لا» وعللوا ذلك بتأويلات مختلفة منها أن «لا» أكثر استعمالاً في نفي المضارع من «ما»<sup>(٥)</sup>. ومنها أنه إذا قدرت في نحو والله يقوم زيد، وأنت تقصد: والله ما يقوم زيد، التيسر حينئذٍ الحال بالمستقبل<sup>(٦)</sup>.  
على أن من العلماء من أجاز أن تحذف «ما» وقدرها في بعض الآيات<sup>(٧)</sup>، ونص الشنقيطي على «أن النافي قد يكون غير «لا»»<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) الأخفش: - يوسف/ ٨٥. الموضع: - ٣٦٨.
  - (٢) معاني الأخفش ٣٦٨.
  - (٣) معاني الفراء، ٥٤/٢، وقد سبق نص كلامه في حذف «لا» فقرة (١:١١).
  - (٤) ينظر ابن يعيش ١٠٩/٧، والرضي على الكافية ٣١٦/٤ والتصريح ١٨٥/١، والارتشاف ٤٨٨/٢.
  - (٥) الرضي على الكافية ٣١٦/٤.
  - (٦) ينظر المساعد ٣١٨/٢.
  - (٧) منهم الطبري ٤١/١٣، وابن عصفور في شرح الجمل ٣٨٧/١، وابن عقيل في المساعد ٣٢١/٢، والسيوطي في الهمع ٢٥٦/٤ و ٣٢٦/٥.
  - (٨) الدرر اللوامع ٥٢/٢ وينظر ٤٩/٢.

## حذف واو الحال

مقدمة: -

الجملة الواقعة حالا إما أن تكون اسمية أو فعلية.

فإن كانت اسمية فجمهور النحاة يجيز أن يكون الرابط هو الضمير وحده ويُستغنى عن الواو، فلا تكون في حكم المنوي<sup>(١)</sup>.

وقيل لا بد من الواو في الجملة الاسمية دائماً، وحذفها من النادر والشاذ، فلذلك يقدرونها إذا لم تظهر في الكلام<sup>(٢)</sup>.

وقيل تجب الواو في الاسمية إذا كان المبتدأ ضمير صاحب الحال نحو: جاءني زيدٌ وهو راكب<sup>(٣)</sup>. وعليه فإنهم يقدرونها إذا لم تظهر.

فإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال ولم يكن ضميره في الكلمة التي صُدِّرت بها الجملة وجب دخول الواو نحو: جاء زيد وعمرو معه، حيث اتصل الضمير بالكلمة المتأخرة ولو قدم فقليل: جاء زيد معه عمرو لجاز، فإن لم تذكر الواو فهي مقدرة وحذفها ضعيف كما يرى الرضي<sup>(٤)</sup> وجعل منه قول المسيب بن علس<sup>(٥)</sup>: -

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ      وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

(١) ينظر: - الأمامي الشجرية ٢/١٩٠، وابن يعيش ٢/٦٦، والارتشاف ٢/٣٦٦، والبحر ٤/٢٦٩، والمغنى ٦٥٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ١١٥، والمساعد ٢/٤٥-٤٦.

(٢) هو قول الفراء كما سيأتي وتبعه الزمخشري في المفصل ص ٦٤، وابن الحاجب كما في شرح الرضي على الكافية ٤٠/٢-٤١ حيث وصفه بالضعف وكذلك فعل في الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٤٤.

(٣) هو قول الجرجاني ينظر الدلائل ١٤٢، والأندلسي القاسم بن أحمد، كما في الرضي على الكافية ٤١/٢.

(٤) الرضي على الكافية ٤٢/٢.

(٥) البيت في الأمامي الشجرية ٢/١٩٠، وابن يعيش ٢/٦٥، والخزانة ٣/٢٣٣.

برواية النصب حيث يصير صاحب الحال هو ضمير الفاعل. هكذا يريد الرضي، أما رواية الرفع فإن صاحب

الحال يكون الفواص المذكور في البيت السابق كما يرى بن السيد في الاقتضاب ٣/٢٢٠

وقيل - في الرفع - الحال للنهار، وعليه فإن الضمير ليس رابطاً ولا بد من الواو ينظر المغنى ٦٥٦.

أي: نصف الغائص النهار والماء غامرة.

أما إن كانت جملة الحال جملة فعلية فيجب دخول الواو قبل المضارع المسبوق بقد<sup>(١)</sup> نحو قوله تعالى ﴿لم تؤذونني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم﴾ الصف/٥.

وقيل يجب دخول الواو على الجملة الفعلية المبدوءة بمضارع منفي بـ «لم» نحو: جاء زيد ولم تطلع الشمس<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حيان إنه زعم مخالفاً للسمع من القرآن وكلام العرب<sup>(٣)</sup> ومنه قوله تعالى ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ آل عمران/١٧٤. وقوله تعالى ﴿ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً﴾ الأحزاب/٢٥.

وقال العلائي >> وكذلك إذا كان الفعل الماضي منفيًا فلا بد فيه من الواو سواء كان فيه الضمير أو لم يكن <<<sup>(٤)</sup> والصحيح أنه لا يشترط وجود الواو مع الماضي المنفي، بل يجوز أن يُربط بالواو والضمير، كما يجوز أن يكتفى بأحدهما<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر أوضح المسالك ٢/٢٤٥، والتصريح ١/٣٩١.

(٢) هو قول ابن خروف كما في الهمع ٤/٤٨، وبه قال الأندلسي كما في الرضي على الكافية ٢/٤٤ ولم يعارضه الرضي.

(٣) الارتشاف ٢/٣٦٧ وينظر الدر المصون ٣/٤٩١.

(٤) الفصول المفيدة في الواو الزيادة ص ١٥٩.

(٥) ينظر الارتشاف ٢/٣٦٨-٣٦٩ والمساعد ٢/٤٩.

بياتاً أو هم قائلون ﴿﴾. << (١)

وإنما منع هؤلاء وجود الواو حتى لا يجتمع حرفا عطف، وإن كانت واو الحال ليست للعطف إلا أنها على صورة العاطفة، وهي واو مستقلة قدرها سيبويه بمعنى «إذ» وقال إنها ليست عاطفة (٢).

فالفرق بين كلامهم وما ذهب إليه الفراء ومن تبعه أن الاستثقال أوجب الاستغناء عنها عندهم، أما الفراء فجعل الاستثقال مجيزاً لإضمار الواو وعدم ذكرها في اللفظ لكنها تكون مقدرة، وإن ظهرت كان جائزاً.

### ٣- قبل الجملة الاسمية الحالية الواقعة بعد «إلا»: (٣)

من المواضع التي يجوز فيها إضمار واو الحال عند الفراء أن تجيء جملة الحال بعد «إلا» (٤) كما قال تعالى ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون ﴾ الشعراء/ ٢٠٨. فالواو مقدرة عنده والأصل: إلا ولها منذرون، ويجوز ذكرها كما في قوله تعالى ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ الحجر/ ٤.

وقال إن الحذف والذكر يجوزان في الجملة الحالية الواقعة بعد «إلا» وضابطه أن يكون ما قبل «إلا» كلاماً تاماً فلا يكون محتاجاً إلى ما بعدها فإن احتاج لم يجز دخول الواو ولم تعد الجملة الحالية. فيقال: ما أظن زيدا إلا هو قائم، ولا يجوز أن يقال ما أظنه إلا وهو قائم بالواو >> لأن

(١) الارتشاف ٣٦٧/٢، وينظر أوضح المسالك ٢٤٥/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٩٠/١ و ١٤٩/١ والجنى ١٦٤، والارتشاف ٣٦٥/٢، والبحر ٢٦٩/٤.

(٣) عند الفراء الآيات: - الفرقان/ ٢٠، الشعراء/ ٢٠٨.

المواضع: - ٤٤٢/١، ٨٣/٢ - ٨٤.

الشعر: - وما مس كفي من يد طاب ربحها من الناس إلا ربح كفيك أطيّب  
في شرح القصائد السبع للأنباري ٤٦٧، والأزهية ٢٣٩.

(٤) ينظر معاني الفراء ٨٣/٢ - ٨٤ وينظر شرح القصائد للأنباري ٤٦٧.

الظن يحتاج إلى شيئين، فلا يعترض فيصير كالمكتفي من الأفعال باسم واحد»<sup>(١)</sup>. ونص كلامه في المسألة عندما تعرض للآيتين السابقتين هو: «.. كما تقول في الكلام ما رأيت أحداً إلا وعليه ثياب ، وإن شئت: إلا عليه ثياب».

وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره [يقصد الحال] بعد «إلا»، والكلام في النكرة تام فافعل ذلك بصلتها بعد «إلا».

فإن كان الذى وقع على النكرة ناقصاً فلا يكون إلا بطرح الواو: من ذلك: ما أظن درهما إلا كافيك ولا يجوز إلا وهو كافيك.... وقال الشاعر:<sup>(٢)</sup>

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج لنا إلا ووجهك أنور  
فلو قيل: إلا وجهك أنور كان صواباً. وقال آخر:-

وما مس كفي من يدٍ طاب ريحها من الناس إلا ريح كفيك أطيّب.  
فجاء بالواو وبغير الواو....

وإذا أدخلت في كان جحداً صلح ما بعد «إلا» فيها بالواو وبغير الواو، وإذا أدخلت الاستفهام وأنت تنوي به الجحد صلح فيها [أي في الجملة] بعد «إلا» الواو وطرح الواو، كقولك: هل كان أحد إلا وله حرص على الدنيا، وإلا له حرص على الدنيا...»<sup>(٣)</sup>.

وقد جعل بعضهم ما بعد «إلا» في الآيتين نعتاً للنكرة السابقة عليها، وقال عن الواو في ﴿إلا ولها كتاب﴾ إنها واو زائدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف<sup>(٤)</sup>.

والوجه ماذهب إليه الفراء والجمهور بالنسبة لقوله ﴿إلا لها منذرون﴾ بدون واو فإن الجملة حالية ولا تكون صفة لوقوعها بعد «إلا» ولا يفصل بين الصفة والموصوف بها، ولو كانت الجملة بعد «إلا» صفة لسمع عن العرب وقوع المفرد صفة بعدها وهو أمر لم يسمع فلا

(١) معاني الفراء ٨٣/٢.

(٢) البيت في شرح القصائد للأنباري ص ٤٦٧ والخزانة ٢٤٤/٨ والدرر اللوامع ٨٦/١.

(٣) معاني الفراء ٨٣/٢-٨٤.

(٤) هو قول الزمخشري بنظر الكشاف ٣١٠/٢-٣١٨/٣ والمكبرى في الاملاء ٣٦٨ وتبعه الهمداني في الفريد ١٨٦/٣. وأجازه الجمل في حاشية ٢٩٥/٣. وينظر زيادة الواو بين الموصوف وصفته فيما سبق.

يقال: ما مررت برجل إلا راكب<sup>(١)</sup>.

أما الآية الثانية ﴿إلا ولها كتابٌ معلوم﴾ فإن جعل الجملة صفة خطأ أكبر من الأول وذلك لوجود الواو قبل الجملة وهي ترفع توهم النعتية لأن جملة النعت لا تكون بواو<sup>(٢)</sup>، بالإضافة إلى وقوعها بعد «إلا»<sup>(٣)</sup>.

ومن تقدير الفراء لواو الحال بعد «إلا» ما قاله عن قوله تعالى ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾ الفرقان/٢٠.

فقال عنها «فيها واو مضمرة...، ولو لم يكن فيها اللام لكانت أيضا مكسورة...»<sup>(٤)</sup> أي تكسر الهمزة لوقوع «إن» في صدر الجملة الحالية، وهذه الآية عند الفراء مشابهة للآيتين السابقتين من حيث حكم الواو<sup>(٥)</sup>.

أما الأخفش فإنه يرى الاكتفاء بالضمير في مثل هذه الجمل ولا يقدر الواو إذا لم تظهر، فقال عن آية الفرقان إن حكم همزة «إن» الكسر لوجود اللام ولو لم تكن اللام لكسرت لوقوعها في صدر الجملة الحالية. وقال إن «إن» في الآية تشبه التي في قول كثير عزة:-<sup>(٦)</sup>  
ما أعطاني ولا سألتهما  
إلا وإني لحاجزي كرمي  
فجعله الأسلوبين متماثلين يدل على أن ذكر الواو في هذه التراكيب وحذفها سيان ولا يحتاج إلى تقديرها<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر البحر ٤٤٥/٥، ٤٩٠/٦، ٤٤٤/٧، والمغنى ٤٧٨.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢، والمغنى ٤٧٧، ٤٧٨، والمساعد ١٩/٢، والفصول المفيدة ١٦٦، والأشمنوني ١٨٢/٢.

(٣) أجاز الرضى أن تصدر جملة الصفة بالواو إذا وقعت بعد «إلا» فقال «قد تصدر الصفة والخير بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد «إلا» نحو: ما حسبتك إلا وأنت بخيل، وما جاءني رجل إلا وهو فقير» بنظر الرضى على الكافية ٤١/٢.

(٤) معاني الفراء ٤٤٢/١.

(٥) ينظر معاني الفراء ٨٣/٢-٨٤.

(٦) في الكتاب ١٤٥/٣، والمقتضب ٣٤٦/٢، والدرر اللوامع ٢٠٣/١.

(٧) معاني الأخفش ١٠٨، وهو مفهوم كلام سيويه ١٤٥/٣ وينظر المقتضب ٣٤٦/٣.

## حذف فاء الجواب

مقدمة:-

- اختلف في جواز حذف «الفاء» الجوابية إلى عدة مذاهب:-
- قيل لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر، نحو قول حسان رضي الله عنه: (١)
  - من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
  - فالتقدير: فالله يشكرها، فحذفت الفاء وكان حقها أن تذكر لأن الجواب جملة اسمية.
  - وقيل لا يجوز حذفها ولو في ضرورة الشعر ونسبه ابن هشام (٢) للمبرد والذي في المقتضب لا يوافق هذه النسبة حيث يجيزه في الضرورة وغيرها (٣).
  - وقيل يجوز حذفها في النثر بكثرة وهو قول جماعة (٤).
  - وقيل يجوز في النثر على ندرة لا كثرة، ومنه حديث اللقطة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» (٥)، ونسبه ابن هشام لابن مالك (٦) وبهذا القول قال السيوطي (٧).

- 
- (١) وقيل غيره: ينظر الكتاب ٤٣٥/١، والمقتضب ٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، والخزانة ٤٩/٩.
  - (٢) المغني ٢١٨ وكذلك السمين في الدر ٢٦١/٢
  - (٣) المقتضب ٦٩/٢، ٧٣.
  - (٤) منهم الأخفش في المعاني ١٥٨، والقراء في معانيه مواضع كثيرة منها ٤٢٢/١، ٤٧٦/١ والمبرد في المقتضب ٦٩/٢، ٧٣. والأخفش الصغير كما نقل عنه النحاس في إعرابه ٢٦٥/٢، وابن السجري في أماليه ٨٣/١-٨٤، والفارسي في البصريات ٥٤٩.
  - (٥) صحيح البخاري: كتاب اللقطة، ينظر: فتح الباري ١١٠/٥.
  - (٦) المغني ٢١٩، والذي في شرح الكافية الشافية ١٥٩٧/٣، والتسهيل كما في المساعد ١٤٦/٣، يقول فيه ابن مالك بأن الحذف بابه الضرورة فقط.
  - (٧) الأنشباہ والنظائر ١١٥/٧.

## مواضع حذف الفاء عندهما

١- حذفها من جواب الشرط:-

١:١- إذا كان الجواب جملة اسمية:-(١)

يرى الفراء جواز حذف الفاء من جملة الجواب إذا كانت مصدرة بحرف يعمل الرفع أو النصب أو الجزم، أو مصدرة بمبتدأ.

فلما تعرض لقوله تعالى ﴿ قال موسى ما جئتم به السحر إن الله سيبطله ﴾ يونس/٨١. قال يجوز أن يكون في العربية<sup>(٢)</sup> «السحر» منصوباً، وتخريج الكلام أن «ما» شرطية و«جئتم» فعل الشرط والجواب هو قوله «إن الله سيبطله» فجاز حذف الفاء لأن الجواب مصدر بحرف عامل، وقال إن حذف الفاء هنا مثل حذفها في قول حسان بن ثابت:-

من يفعل الحسنات الله يشكرها      والشر بالشر عند الله مثلان

والتقدير: فالله يشكرها، وإنما جاز الحذف هنا وإن لم تسبق الجملة بحرف عامل لأن «الله» اسم مرفوع سواء وجدت معه الفاء أم لا<sup>(٣)</sup> لأنه مبتدأ فدخول الفاء أو سقوطها لا يغير حكم الرفع الذي يستحقه.

ومثل كلامه الأول تقديره لها في قوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا

نضيع أجر المحسنين ﴾ الكهف/٣٠.

حيث أجاز أن يكون الاسم الموصول «الذين» في مذهب الجراء، أي متضمناً لمعنى الشرط<sup>(٤)</sup>،

(١) أ- الفراء: الآيات:- الكهف/٣٠، يونس/٨١.

المواضع:- ٤٢٢/١-٤٢٣، ٤٧٦/١، ١٤٠/٢، ٢٠٢/٢، ٢١٨/٢.

الشعر:- من يفعل الحسنات الله يشكرها      والشر بالشر عند الله مثلان

لحسان بن ثابت، وقيل لغيره، الكتاب ٦٥/٣، ١١٤/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢.

ب- الأخفش:- الآيات:- البقرة/١٨٠، المواضع:- ١٢٦، ١٥٨.

(٢) لم أجد من قال إنها قراءة.

(٣) معاني الفراء ٤٧٥/١ وينظر إعراب النحاس ٢٦٤/٢، ومشكل مكِّي ٣٥٢/١، والدر ٢٥٢/٦.

(٤) يتضمن المبتدأ معنى الشرط إذا كان: موصولاً صلته فعل أو ظرف، أو كان نكرة موصوفة بفعل أو ظرف نحو كل

رجل يأتيه فله درهم، أو كان اسماً موصوفاً بموصول نحو ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم﴾

الجمعة/٨، وينظر في هذا:- جواهر الأدب، للإربلي ص ٦٧، ومقدمة زيادة الفاء.



ويكون الخبر «إنا لا نضيع» هو الجواب على تقدير حذف الفاء وهذا هو أحب التخريجات عنده، والتقدير: إن مَنْ عمل صالحاً فإننا لا نضيع أجره<sup>(١)</sup>.

كما أجاز وجهين آخرين في الآية أولهما: أن تكون جملة «إنا لا نضيع» بدلا من «إن الذين...»، ثانيهما أن يكون الخبر هو قوله ﴿أولئك لهم جنات عدن﴾ الكهف/٣١. وعليه تكون جملة «إنا لا نضيع» معترضة<sup>(٢)</sup>.

أما الأخفش فإنه جعل جملة «إنا لا نضيع» الخبر، والرابط بين المبتدأ وجملة الخبر إعادة المبتدأ بمعناه، فكأنه قيل: إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجرهم<sup>(٣)</sup>.

والفرق بين حذف الفاء من هذه الآية وحذفها مما سبق. أنها في الأول حذفت من جواب الشرط وهنا حذفت من جواب اسم متضمن لمعنى الشرط، وغريب تقديره لها؛ لأن اتصالها بخبر الاسم المتضمن المعنى الشرط جائز لا واجب لازم فإذا لم توجد فلا تقدر إذ الكلام مستقيم بدونها فهي إن وجدت زائدة لا العكس وقد نص الفراء على هذا في مواضع كثيرة<sup>(٤)</sup>.

وقدر الأخفش الفاء محذوفة من جواب الشرط في قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ البقرة/١٨٠.

فالجملة الاسمية «الوصية للوالدين» جواب الشرط وحذف منه الفاء<sup>(٥)</sup>.

أما الفراء فلم يقدر الفاء بل جعل «الوصية» نائب فاعل لـ «كُتِبَ»، وأجاز أن يكون مبتدأ خبره «للووالدين» والجملة نائب فاعل لأن «كُتِبَ» بمعنى «قيل»<sup>(٦)</sup>.

ولم يقدر الفراء جوابا لـ «إن» لأن الجواب عندهم يجوز أن يتقدم على الشرط فيكون

(١) ينظر معاني الفراء ٢/١٤٠، ٢/٢١٨.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢/١٤٠، وينظر الخزانة ١٠/٣٦٧. وضعف القول بحذفها.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٣٩٦، وينظر الدر المصون ٧/٤٨٠.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٢/١٠٥-٣/١٥٥، وزيادة الفاء الفقرة ١:١.

(٥) معاني الأخفش ١٥٨ وينظر إعراب النحاس ١/٢٨٢ واعتراض الشرط على الشرط لابن هشام ٣٨.

(٦) معاني الفراء ١/١١٠. ولا تقع الجملة نائب فاعل إلا في باب القول.

«كتب عليكم....» هي جواب الشرط<sup>(١)</sup>.

ورد أبو حيان قول الأخفش معللاً رده بأن حذف الفاء من الجواب خاص بالضرورة وينبغي تنزيه كتاب الله عن مثل هذه التخريجات واختار أن يكون جواب «إن ترك» محذوفا يدل على جواب «إذا» المحذوف هو الآخر؛ لأن أبا حيان يجعل «إذا» ظرفاً متضمناً معنى الشرط ولا يجعلها ظرفاً خالصاً معمولاً لـ «كتب» السابق عليها.

وتقدير الكلام عنده: كتب على أحدكم إذا حضره الموت إن ترك خيراً فليوص. فيكون «فليوص» جواباً لـ «إن» حذف لدلالة الكلام عليه، وهو دالٌّ على جواب «إذا» فيكون المحذوف دالاً على محذوف<sup>(٢)</sup>.

وكل هذا التقدير فراراً من القول بحذف فاء الجواب في غير شعر، والقول بحذفها في غير الضرورة مذهب لبعض العلماء<sup>(٣)</sup>. وقد ذكر كثير من العلماء قول الأخفش هذا ولم ينكروه<sup>(٤)</sup>. بل قوَّاه واحتج له الفارسي في المسائل البصريات<sup>(٥)</sup>.

### إذا تقدم اسم مرفوع أو منصوب على جواب الشرط: -

من مواضع تقدير الفاء محذوفة من جواب الشرط عند الفراء أن يتقدم اسم مرفوع على جواب الشرط نحو: إن تأتني زيد يكرمك، فلا يجوز عند الكوفيين أن يجزم «يكرمك» بل يكون مرفوعاً فقط وفي الكلام «فاء» مقدرة والأصل عندهم: - إن تأتني فزيد يكرمك. وكذلك منع الفراء تقدم المعمول المنصوب على جواب الشرط المجزوم فلا يقال: إن تأتني خيراً تُصب، بجزم «تُصب» أما إذا ارتفع الفعل «تُصب» فيجوز تقدم المعمول المنصوب وتكون الفاء

(١) ينظر الإنصاف ٦٢٣.

(٢) ينظر البحر المحيط ١٩/٢، وينظر الدر المصون ٢٦١/٢.

(٣) منهم بالإضافة إلى الأخفش والفراء الأخفش الصغير كما في إعراب النحاس ٢٦٥/٢. ومنهم السيوطي كما في الأشباه ١١٥/٧.

(٤) ينظر: - إعراب النحاس ٢٨٢/١٠، ومشكل مكى ١١٩/١، والفريد ٤١٣/١، والقرطبي ٢٥٨/٢.

(٥) ينظر البصريات ٥٤٩.

مقدرة والأصل: إن تأتني فخييراً نصيب.

وخالفه الكسائي في تقدم المنصوب حيث أجاز به باعتبار أن المنصوب فضلة فكأنه لم يوجد متقدماً، واحتج الكسائي بقول طفيل الغنوي: (١)

وللخيل أيامٌ فمن يصطبر لها ويعرف لها أيامها، الخير تعقب  
بكسر الباء من «تعقب» على أنه مجزوم في جواب الشرط و «الخير» مفعول به مقدم،  
هكذا يرى الكسائي.

وخرج الفراء هذا البيت على أن «الخير» نعت لـ «أيامها» فكأنه قال: - ويعرف لها أيامها  
الصالحة تعقب، وبه قال الدماميني (٢)، وردُّ تخريجه هذا بأن المقام يقتضي الحديث عن الأيام  
الشديدة التي يجب الصبر عليها لا العكس (٣)، وخرجه تخريجاً آخر وهو أن تُقدَّر الفاء في  
الكلام، و«تعقب» مضارع مرفوع وحركت الباء بالكسرة بدل الضمة للقافية، والأصل:  
فالخير تعقب (٤).

وإنما منع الفراء تقدم الاسم المرفوع أو المنصوب على جواب الشرط المجزوم لأن الكوفيين  
يجعلون جازم جواب الشرط هو «الجوار» أي مجاورته لفعل الشرط المجزوم، فإذا تقدم مرفوع  
أو منصوب على الجواب زال الجوار فلا يكون الجزم (٥).

أما البصريون فيجيزون تقديم المرفوع والمنصوب ولا فرق عندهم بينهما، وما تقدم منهما  
فإنه يضم له عامل يفسره المتأخر، على طريقة الاشتغال كما لو تقدم على فعل الشرط نفسه.  
ولا فرق (٦).

وقد رجح ابن مالك رأي الكوفيين في منع تقدم المرفوع على جواب الشرط المجزوم فقال

(١) البيت في معاني الفراء ٤٢٣/١، والإنصاف ٦٢١، والكافية الشافية ١٦٠٠/٣، والرضي على الكافية ٩٥/٤.

(٢) ينظر الخزانة ٤٥/٩.

(٣) المرجع السابق نفسه.

(٤) ينظر معاني الفراء ٤٢٢/١-٤٢٣.

(٥) ينظر الإنصاف ٦٢١/٢، والرضي على الكافية ٩٤/٤، والارتشاف ٥٥٧/٢.

(٦) ينظر الإنصاف ٦٢١/٢، والرضي على الكافية ٩٤/٤.

«سيبويه أجاز- دون سماع- نحو: إن تقم زيد يقم، على تقدير يقم زيد يقم، ومنعه الكسائي والفراء، ويقولهما أقول، لأن الفصل على خلاف الأصل فلا يقبل منه إلا ما سمع وشهر»<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لتقدم المنصوب فقد ضعف ابن مالك قول الفراء بالمنع محتجا عليه بورود السماع في البيت السابق<sup>(٢)</sup>. مع أن الفراء خرج من وجهين.

١: ٢- إذا كان الجواب جملة إنشائية:-(٣)

١: ٢: ١- من الجملة المبدوءة بأمر:-

يرى الفراء جواز سقوط الفاء من جواب الشرط إذا كان فعل أمر، فيجوز عنده أن يقال:- إن جاء زيد اذهب.

وعلة هذا الجواز عنده هي أن فعل الأمر لا تتغير حركته سواء وجدت الفاء أم لم توجد. فلما لم يؤثر سقوط الفاء في حركة آخره أجاز الفراء ذكرها وحذفها<sup>(٤)</sup>. والذي يراه جمهور النحاة هو وجوب اقتران الجواب بالفاء إذا كان جملة مصدرية بفعل أمر<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الكافية الشافية ١٦٠١/٣ هامش رقم (١) ما كان مثبتا في نسخة الأصل وغيره المحقق وينظر ما نسبه له ابن

عقيل في المساعد ١٥٨/٣، قد رجح ابن مالك قول سيبويه في التسهيل.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٠٠/٣، والمساعد ١٥٩/٣.

(٣) عند الفراء:- الآيات:- الانشقاق/٦، التحريم/٨

المواضع:- ٨٨٨/١، ٤٧٦/١، ١٦٨/٣، ٢٥٠/٣.

الشعر:- فأبلوني بليتكم لعلى أصل الحكم واستدرج نويًا

لأبي دؤاد الإيادي، الخصائص ١٧٦/١، ٣٤١/٢، وسر الصناعة ٧٠١/٢، شرح شواهد المغني ٨٣٩/٢.

(٤) معاني الفراء ٤٧٦/١.

(٥) ينظر:- الجنى ٦٨، والمغني ٢١٧، وجواهر الأدب ٦٧، والهمع ٣٢٧/٤.

١: ٢: ٢- من الجملة المبدوءة بنداء:-

أجاز الفراء في جواب قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشقت﴾ الانشقاق/١ تقديرين:  
أولهما: أن يكون الجواب هو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ الانشقاق/٦. على  
حذف الفاء منه، وإنما احتاج الفراء إلى تقدير الفاء في ﴿فَيَا أَيُّهَا...﴾ لأن جملة الجواب إذا  
كانت مصدرة بحرف نداء وجب اقترانها بالفاء<sup>(١)</sup>، فلما لم تظهر قدرها.

ثانيهما: أن يكون الجواب محذوفا لعلم المخاطب به<sup>(٢)</sup>.

أما الأخفش فجاء بقول ثالث في المسألة حيث جعل ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾ مؤخرأ في  
حكم المقدم وتقدير الكلام عنده:- يا أيها الإنسان إنك كادح... إذا السماء انشقت<sup>(٣)</sup>.  
فتكون «إذا» على تقديره هذا ظرفاً للكادح، وليس فيها معنى الشرط، فلا تحتاج إلى جواب؛  
لأن «إذا» تمحضت للظرفية<sup>(٤)</sup>.

١: ٢: ٣- من الجملة المبدوءة برجاء:-

أجاز الفراء في قول أبي دؤاد الإيادي:-

فأبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لِعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَاسْتَدْرَجُ نَوِيًّا  
أن يكون الفعل «واستدرج» مرفوعاً وإنما سكنت الجيم لكثرة توالي المتحركات، وأجاز أن  
يكون مجزوما عطفاً على موضع «لعلِّي» لأنه جواب الأمر حذف منه الفاء فيعطف «استدرج»  
على موضع الفاء لأن موضعها جزم<sup>(٥)</sup>.

وأجاز بناء على تقديره الثاني أن يجزم «يدخلكم» من قوله تعالى ﴿...توبوا إلى الله توبة

(١) ينظر الجني ٦٩.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢٥٠/٣، وينظر البحر ٤٤٦/٨.

(٣) معاني الأخفش ٥٣٤.

(٤) ينظر البحر ١٩/٢، والدر ٢٥٩/٢، والمغني ١٣٥.

(٥) الرجاء إنشاء غير طلبى:- ينظر شرح البرقوقى للتلخيص ص ١٥١.

(٦) معاني الفراء ٨٨/١ وينظر ١٦٨/٣، وينظر الخصائص ٣٤١/٢ حيث خرج البيت بنفس التخريجين.

نصوحا عسى ربكم أن يكفرَ عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات ﴿التحرير/٨﴾.  
أجاز الفراء الجزم من حيث الصناعة النحوية وقال: لم يقرأ به<sup>(١)</sup>، فيكون «يدخلكم» مجزوما عطفا على موضع «عسى» لأنها جواب للأمر على تقدير الفاء فيكون قد عطفه على موضع الفاء<sup>(٢)</sup>.

وقال النحاس عن قول الفراء في الآية إنه تعسف شديد دون أن يقول بتخريج آخر<sup>(٣)</sup>.  
وخرج العكبري الجزم في الآية على أن الفعل منصوب وإنما سكنت اللام للتخفيف كما سكنت همزة «بارئكم» من قوله تعالى ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾، في قراءة<sup>(٤)</sup>.

### ١: ٣- تقدير الفاء في المضارع الصالح للجزم: -<sup>(٥)</sup>

في قوله تعالى ﴿وإن تصبروا وتتقوا لا يضرُكم كيدهم شيئا﴾ آل عمران/١٢٠.  
جاء فعل الشرط مضارعا «تصبروا» وكذلك جواب الشرط فإنه فعل مضارع منفي بـ «لا» وهو «لا يضرُكم» فكان حق الجواب أن يجزم<sup>(٦)</sup> ولكنه جاء مرفوعا.  
فخرجه الأخفش والفراء في أحد قوليه على أنه مجزوم والضممة التي على الراء ليست حركة إعراب بل هي حركة إتباع لحركة الضاد<sup>(٧)</sup>.

(١) والصواب أنها قراءة ابن أبي عملة كما في القرطبي ٢٠٠/١٨، وهي قراءة ذكرها العكبري ولم ينسبها في تعليل القراءات الشاذة ورقة ١٩٥/ب.

(٢) معاني الفراء ٢٦٨/٣ ويقول الفراء خرج القرطبي قراءة ابن أبي عملة ينظر تفسير القرطبي ٢٢٠/١٨.

(٣) إعراب النحاس ٤٦٤/٤.

(٤) تعليل القراءات الشاذة ورقة ١٩٥/ب.

(٥) الفراء: - آل عمران/١٢٠، الموضوع: - ٢٣٢/١.

الشعر: - فإن كان لا يرضيك حتى تسردني إلى قطري لا إخالك راضيا لسوار السعدي: الخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ١٩٢/٢، والشجرية ١٨٥/١، وابن يعيش ٨٠/١، والدر المصون ١٢٠/٣، والخزانة ٤٧٩/١٠.

(٦) ينظر الجنى الداني ص ٦٦.

(٧) ينظر معاني الأخفش ٢١٤ ومعاني الفراء ٢٣٢/١.

فالفعل مجزوم والأصل «لا يضررُكم» بالفك، فلما أريد إدغام الراء الأولى في الثانية وكلاهما ساكن حركت الثانية بحركة أقرب متحرك وهو الضاد فارتفع، وهو مجزوم في التقدير<sup>(١)</sup>.  
أما قول الفراء الثاني فإنه يقدر الفاء فالفعل مرتفع لوقوعه بعد فاء الجواب المقدرة والأصل: فلا يضررُكم<sup>(٢)</sup>.

فارتفع المضارع -الصالح للجزم- في جواب شرطٍ مضارعٍ أيضا جائزٌ عند الفراء على تقدير أن أصله بالفاء.

أما سيبويه فإنه جعل الرفع خاصاً بالضرورة فقال «ولا يحسنُ إن تأتني آتيك، من قبل أنْ «إن» هي العاملة وقد جاء في الشعر قال جرير البجلي: -<sup>(٣)</sup>

يا أقرع بن حابس يا أقرع      إنك إن يصرع أخوك تصرعُ  
أي: إنك تصرعُ إن يصرع أخوك»<sup>(٤)</sup>

فسيبويه في مثل هذه التراكيب لا يجيز اعتبار «إن» عاملة في المضارع المرفوع على تقدير الفاء لذلك يجعل في الكلام تقدما وتأخيراً فيصير «لا يضررُكم» ونحوه في حكم المقدم فهو إذن دليل الجواب عنده وليس الجواب.

وأجاز الفراء أيضا أن يأتي جواب الشرط مضارعا مرفوعا إذا كان الشرط ماضيا نحو قول سوار السعدي:-

فإن كان لا يرضيك حتى تردني      إلى قطري لا إخالك راضيا  
فارتفع «إخالك» لأنه في حكم المسبوق بالفاء والتقدير: فلا إخالك...<sup>(٥)</sup>، والرفع إذا كان فعل

(١) ينظر الدر المصون ٣/٣٧٦.

(٢) معاني الفراء ١/٢٣٢، وبه قال المبرد في المقتضب ٢/٧٢.

ودخول الفاء في الفعل المضارع الصالح للجزم جائز غير ممتنع كما في الجنى الداني ٦٧.

(٣) المقتضب ٢/٧٢، والشجرية ١/٨٤، وابن يمش ٨/١٥٨ والحزانة ٩/٤٨.

(٤) الكتاب ٣/٦٧، وينظر عرض موجز لهذه الأقوال كلها في الأمالي الشجرية ١/٨٤.

(٥) معاني الفراء ١/٢٣٢، وبه قال المبرد في المقتضب ٢/٦٩.

الجمالية/٣١. فتقدير الكلام عند الفراء: فيقال لهم ألم تكن <<؟>><sup>(١)</sup>.

أما الأخفش فإنه لم يقل بحذف الفاء بل هي باقية والذي حذف إنما هو «يقال» فقط والأصل عنده: فيقال لهم ألم تكن...؟ ثم قدم عليها همزة الاستفهام<sup>(٢)</sup>.

وقد ناقض أبو حيان نفسه في إعراب هذه الآية حيث قال هنا بحذف القول وحده دون الفاء، وفي موضع سابق أنكر أن يكون هذا هكذا وغلط واختار أن يكون القول محذوفاً ومعه الفاء. وقال عن الفاء الموجودة إنها إما زائدة لأنها تأتي زائدة في الكلام، وإما أن تكون تفسيرية عند من يرى دلالتها على ذلك<sup>(٣)</sup>.

والذي يظهر أن كلا القولين صوابٌ يقبله المعنى فلا حاجة إلى أطراح أحدهما.

نُسب إلى الأخفش أنه يقول بحذف الفاء من الجواب المبدوء بـ «إذا» الفجائية، وذلك بناءً على أنه يمنع أن يكون الجواب مصدرًا بـ «إذا» الفجائية، وتكون نائبة عن الفاء<sup>(٤)</sup>.

والذي في المعاني يخالف هذه النسبة صراحة حيث يصرح بأن «إذا» الفجائية تكون نائبة عن الفاء فلا حاجة إلى تقديرها، فقال عن قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ الروم/٣٦.

قال ما نصه <<فقوله «إذا هم يقنطون» هو الجواب، لأن «إذا» معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء>><sup>(٥)</sup>.

والفراء يقول بمثله حيث يرى أن «إذا» الفجائية يجاب بها الشرط وتكفي من ذكر الفعل<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني الفراء ٤٩/٣، وبه قال جمهور النحاة؛ ينظر إعراب النحاس ١٥٣/٤، والفريدي ٢٨٧/٤، والكشاف

٤٤٠/٣ كما يفهم منه، والشجرية ٣٥٨/١، وحاشية الجمل ١٥٣/٤.

(٢) معاني الأخفش ٤٧٧ وبه قال ابن عطية في المحرر ٣٢٢/١٤، وأبو حيان في البحر ٥١/٨.

(٣) ينظر البحر المحيط ٢٤/٣.

(٤) نُسب له هذا في الارتشاف ٥٥٣/٢، والهمع ٣٢٩/٤ ونظام الجملة ٣٦٨/٢.

(٥) معاني الأخفش ٤٣٨.

(٦) معاني الفراء ٤٥٩/١ وهو قول الخليل وسيبويه كما في الكتاب ٦٤/٣. وبه قال ابن مالك ينظر شرح الكافية

الشافعية ١٥٩٨/٣، وينظر الجنى ٣٧٦.



## حذف «قد»

### مقدمة:-

- تكون «قد» مضمرة قبل الماضي الواقع حالاً نحو قوله تعالى ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء/٩٠، وهذا مذهب البصريين<sup>(١)</sup> والفراء<sup>(٢)</sup>.
- إذا وقع الماضي خبراً لـ «كان» وأخواتها ولم يسبق به «قد» فإنها تكون محذوفة مقدرة وهذا مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup>.
- تكون مقدرة مع الماضي المثبت الواقع جواباً للقسم نحو ﴿قَتِلْ أَصْحَابَ الْأَخْدُودِ﴾ البروج/٤ - على أنه جواب للقسم المذكور في أول السورة. والتقدير: لقد قتل . وقد زعم ابن هشام إجماع النحاة على هذا<sup>(٤)</sup>.
- قبل الماضي الواقع خبراً لأنَّ والمسبوق باللام المرحلقة<sup>(٥)</sup> نحو: إنَّ زيداُ لقام. والتقدير: إنَّ زيداُ لقد قام.

## مواضع حذف «قد» عندهما

### ١- حذفها من الفعل الماضي الواقع حالاً<sup>(٦)</sup>:-

يرى الفراء أن الماضي لا يكون حالاً إلا ومعه «قد» ظاهرة أو مضمرة، فقال عن قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْواتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾ البقرة/٢٨ >> المعنى - والله أعلم - وقد

(١) الإنصاف ٢٥٢، المغني ٨٣٣، البحر ٣١٧/٣.

(٢) معاني الفراء ٢٤/١، ٢٨٢/١.

(٣) معاني الفراء ٢٤/١ - ٢٥، ٢٨٢/١، والمغني ٨٣٣.

(٤) المغني ٨٣٣، وقد سبق في حذف «اللام» تبين عدم صواب نقله هذا. ينظر حذف لام الجواب الفقرة (١١).

(٥) ينظر المغني ٨٣٣، وحاشية الدسوقي ٢٦٥/٢، وحذف الحروف للدكتور البهوتي ٨٨.

(٦) الفراء: الآيات: البقرة/٢٨، النساء/٩٠. المواضع:- ٢٤/١، ٢٨٢/١.

كنتم، ولولا إضمار «قد» لم يجز مثله في الكلام... والحال لا تكون إلا بإضمار «قد» أو بإظهارها، ومثله... ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء/٩٠...»<sup>(١)</sup>.

وهذا نص صريح يوافق فيه الفراء البصريين الذين يشترطون وجود «قد» في الماضي الواقع حالا، وهو رأي أبي بكر الأنباري من الكوفيين حيث قال: «الماضي لا يكون حالا إلا بـ «قد»»<sup>(٢)</sup>.

وقد دأب العلماء على القول بأن الكوفيين لا يشترطون ذلك دون تفصيل<sup>(٣)</sup> إلا أن الرضي أخرج الفراء من الكوفيين القائلين بهذا<sup>(٤)</sup>.

وإنما اشترط البصريون والفراء وجود «قد» مع الماضي الواقع حالا حتى تُقَرَّبَ زمنه من الحاضر فيصح وقوعه حالا<sup>(٥)</sup>.

وقد تشدد المبرد في هذا الشرط حتى رأى أن الماضي لا يكون حالا إلا ومعه «قد» ظاهرة وخرَجَ قوله تعالى ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾: - قائلا: إن كان قد قرئ بها - على أنها دعاء على الكفار، ثم قال إن القراءة الصحيحة هي «حَصْرَةٌ»<sup>(٦)</sup>.

أما الأخفش فيظهر من كلامه أنه لا يشترط وجود «قد» ولذلك قال عن آية النساء السابقة «فحَصْرَةٌ اسمٌ نصبته على الحال و«حَصْرَتْ» فَعِلْتُ وبها نقرأ»<sup>(٧)</sup>.

فجعل الفعل الماضي في محل الاسم الواقع حالا وعدم تعرضه للكلام على «قد» دليل على أنه

(١) معاني الفراء ٢٤/١، وينظر ٢٨٢/١.

(٢) شرح القوائد السبع ص ٣٨.

(٣) ينظر الإنصاف ٢٥٢، والمغني ٨٣٣، وابن يعيش ٦٧/٢، وائتلاف النصرة ١٢٤، والخزانة ٢٥٥/٣، والبحر المحيط ٣١٧/٣، ٣٥٥/٦، ٤٩٣/٧، ٤٢٣/٨.

(٤) الرضي على الكافية ٤٥/٢.

(٥) ينظر المقتضب ١٢٤/٤، وابن يعيش ٦٦/٢، والرضي ٤٤/٢، والمغني ٢٣٠، والارتشاف ٣٧٠/٢.

(٦) ينظر: المقتضب ١٢٤/٤ - ١٢٥، وهذا من المبرد تمسك بالرأي لا يليق بالعلماء من أمثاله، فقد كان بإمكانه أن يخرجها كما فعل «على أنها دعاء»، بالرغم من عدم وجاهة هذا القول حيث فيه دعاء بعدم قتالهم لقومهم أيضا، دون أن يطعن في القراءة السبعية المتواترة، كما في الإتحاف ٥١٨/١.

(٧) معاني الأخفش ٢٤٤.

لا يرى وجوب وجودها معه، وهذا ما نسبته له العلماء<sup>(١)</sup>.  
والرأي الوجيه في هذا هو قول الأخفش والكوفيين ما عدا الفراء والأنباري نظراً لكثرة ما ورد منه عن العرب حيث يرى أبو حيان أنه جاء كثيراً في الكلام ولا يكاد يحصى<sup>(٢)</sup>.  
أي لا يشترط وجود «قد» مع هذا الماضي.

## ٢- من الماضي الواقع جواباً للشرط<sup>(٣)</sup>:-

قدّر الفراء «قد» محذوفة من جواب الشرط في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دَبْرِ فِكْذِبْتِ ﴾ يوسف/٢٧. فالتقدير عنده: فقد كذبت<sup>(٤)</sup>.  
وإنما قدّر الفراء «قد» لأن الماضي لفظاً ومعنى إذا كان متصرفاً لا يصح وقوعه جواب شرط إلا ومعه الفاء و«قد» ظاهران أو مقدرتان<sup>(٥)</sup>.  
وأما إذا كان الماضي جامداً فلا يحتاج إلى «قد» معه لا لفظاً ولا تقدير<sup>(٦)</sup>.

## ٣- من الماضي الواقع خبراً لـ «كان» وأخواتها<sup>(٧)</sup>:-

إذا كان الماضي المثبت خبراً لـ «كان» وأخواتها وجب اقترانه بـ«قد» ظاهرة أو مقدره، عند الفراء حيث يقول <<سمع الكسائي بعضهم يقول: فأصبحتُ نَظَرْتُ إلى ذات التناير، فإذا رأيتُ «فعل» بعد «كان» ففيها «قد» مضمرة، إلا أن يكون مع «كان» جحد فلا تضمير فيها «قد» لأنها توكيد، والجحد لا يؤكد، ألا ترى أنك تقول: ما ذهبت، ولا يجوز: ما قد ذهبت>><sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر الانصاف ٢٥٢، والمعنى ٢٢٩.

(٢) ينظر البحر المحيط ٣/٣١٧، ٦/٣٥٥، ٧/٤٩٣، ٨/٤٢٣.

(٣) الفراء:- يوسف/٢٧، الموضوع ٢٤/١.

(٤) معاني الفراء ٢٤/١.

(٥) ينظر الجنى الداني ٦٧، والمعنى ٢١٨.

(٦) ينظر الدر المصون ٦/٤٧٣.

(٧) الفراء:- النمل/٧٢. المواضع:- ٢٤/١-٢٥، ١/٢٨٢.

(٨) معاني الفراء ١/٢٨٢، وينظر ١/٢٤-٢٥.

أما البصريون فإنهم يجيزون وقوع الماضي خبراً لكان ولا يحتاجون إلى تقدير «قد»<sup>(١)</sup>. وقد رجح أبو حيان مذهب البصريين لأن السماع كثر فيه مجيء خبر «كان» وأخواتها ماضياً بدون «قد» في النظم والنثر<sup>(٢)</sup>.

وسبب الخلاف هذا يكمن في أن الكوفيين يجعلون «قائماً» في نحو: كان زيد قائماً منصوباً على الحال<sup>(٣)</sup>. وهذا ما صرح به الفراء حيث يقول «قولك للرجل أصبحت كثر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كثر مالك، لأنهما جميعاً قد كانا، فالثاني حالٌّ للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار «قد» أو بإظهارها»<sup>(٤)</sup>.

والحال - كما سبق أن رأينا عند البصريين و الفراء - لا تكون ماضياً بدون «قد».

#### ٤ - من الماضي المقترن بلام الابتداء<sup>(٥)</sup>:-

قدّر الفراء «قد» محذوفة من قوله تعالى ﴿ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك﴾ النساء/١١٣.

والتقدير عنده: لقد همت طائفة، فأضمرت «قد»<sup>(٦)</sup>.

وهذا يتأتى إذا كان جواب لولا محذوفاً، فتكون «لهمت» جملة مستأنفة فتقدر «قد» حينئذ لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي إلا إذا اقترنت به «قد» لأنها تقر به من الحال، قال ابن

(١) الارتشاف ٨٥/٢، والبحر ١٧٨/٨، والمغني ٨٣٣.

الأفعال الناسخة التي لا يصح مجيء الماضي في خبرها مطلقاً هي «صار» وما في معناها و«ليس» عند غير ابن مالك حيث أجازها إذا كان اسمها ضمير شأن وخطأه أبو حيان، و«زال» وأخواتها. قاله أبو حيان في الارتشاف ٨٥/٢.

(٢) ينظر الارتشاف ٨٥/٢.

(٣) ينظر الارتشاف ٨٢/٢، والتصريح ١٨٤/١.

(٤) معاني الفراء ٢٤/١، وينظر كذلك ٢٨٢/١، حيث تكلم عن خبر كان في أثناء تعليقه على مجيء الماضي حالاً.

(٥) عند الفراء:- النساء/١١٣. الموضع ٢٨٧/١.

(٦) معاني الفراء ٢٨٧/١.

هشام عن لام الابتداء >>الأصل دخولها على الاسم نحو: إن زيدا لقائم، وإنما دخلت على المضارع بشبهه بالاسم... فإذا قُرِبَ الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه>><sup>(١)</sup>.

وقول الفراء هذا يجعل «لهمّت» استثناءً لأنه لوجعلها جواباً لـ«لولا» كما قال بعضهم<sup>(٢)</sup>؛ لكان المعنى أنهم لم يهملوا بإضلاله وهذا يخالف الوقائع.

### ٥- تقديرها في غير ذلك :

قدر الفراء «قد» في قوله تعالى ﴿أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه﴾<sup>(٣)</sup> المبرات/١٢ فجعل التقدير: فقد كرهتموه فلا تفعلوه<sup>(٤)</sup>، وكأنهم أجابوا فقالوا «لا» فقبل لهم: فقد كرهتم أكل الميتة فلا تفعلوه. فيكون الفراء قد جعل «قد» والمعطوف محذوفين. واستوجه أبو حيان تخريج الفراء وقال إنه أسهل الأقوال وأكثرها جريانا على قواعد العربية<sup>(٥)</sup> وفي الآية أقوال أخرى كثيرة منها:-

- أن المعطوف عليه هو المحذوف والتقدير: عرض عليكم ذلك فكرهتموه<sup>(٦)</sup>.
- وقيل الفاء واقعة في جواب شرط محذوف والتقدير إن صح ذلك عنكم فأنتم تكرهونه<sup>(٧)</sup>.
- وقيل إنه من مجيء الأمر بلفظ الخبر والمعنى فاكرهوه<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) المعنى ٢٣٠، وينظر ٣٠١، وينظر الجنى الداني ١٢٥، وفيه أن بعضهم لا يجيز نحو لقد قام زيد إلا أن تكون اللام في جواب قسم وليست ابتدائية. وهذا هو المشهور، ينظر حذف جملة القسم.
  - (٢) ينظر الإملاء ٢٠١، والدر المصون ٨٨/٤.
  - (٣) معاني الفراء ٧٣/٣، وينظر البحر ١١٥/٨، وحاشية الجمل ١٨٤/٤.
  - (٤) البحر المحيط ١١٥/٨.
  - (٥) ينظر الإملاء ٥٣٦، وحاشية الجمل ١٨٤/٤.
  - (٦) انظر المرجعين السابقين.
  - (٧) ينظر البحر ١١٥/٨، وحاشية الجمل ١٨٤/٤.

- وقيل إن التقدير: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله: وهو قول الفارسي<sup>(١)</sup>، فتكون «ما» المصدرية محذوفة <<وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف>><sup>(٢)</sup> عند كثيرين.
- واختار ابن السجري أن يكون المحذوف مبتدأ والتقدير: - فهذا كرهتموه <<لأن حذف المبتدأ كثير في القرآن>><sup>(٣)</sup> وأخذ ابن هشام بقوله<sup>(٤)</sup>.



---

(١) ينظر الأمالي الشجرية ٣٣٠/٢، والمحرر الوجيز ١٥١/١٥.

(٢) الأمالي الشجرية ٣٣٠/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المغني ٢٢٢.

## حذف حرف النداء

### مقدمة:-

حرف النداء المحذوف يقدر بـ«يا» فقط، دون بقية حروف النداء لأنها أم الباب -فحذف لكثرة استعمالها- حيث ينادى بها القريب والبعيد، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت «وا» في باب الندبة<sup>(١)</sup>.

ويحذف حرف النداء اكتفاءً بدلالة الإقبال على المخاطب، نحو قولك: زيدُ لا تفعل هذا، وأنت تريد: يا زيد. فتحذف حرف النداء اكتفاءً بدلالة إقبالك على المنادى، أو إقباله عليك وانتباهه لما تقول<sup>(٢)</sup>.

وهذا الإقبال يكون ظاهراً في الأعلام لذلك قيل <<أصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام، ثم كل ما أشبه العلم- في كونه لا يجوز أن يكون وصفاً لـ«أي» وليس مستغاثاً به، ولا مندوباً- يجوز حذف حرف النداء معه>><sup>(٣)</sup>.

والاسم الذي ينادى من حيث ذكر حرف النداء معه على ثلاث مراتب:-

أ- ما يجب ذكر حرف النداء معه وهو<sup>(٤)</sup>:-

١- اسم الجلالة «الله» إذا لم يعوض الميم في آخره، وذلك لأن نداءه على خلاف القياس لوجود «ال» فيه فلو حذف حرف النداء «يا» لم يدل دليل عليه.

٢- المندوب نحو: يا زيدا، والمستغاث نحو: يا الله، والمتعجب منه نحو: يا للعشب، والمنادى البعيد، لأن المراد في هذه إطالة الصوت بحرف النداء، وحذف الحرف ينافي هذا المقصود فمنع لذلك.

(١) ينظر الجنى الداني ٣٥٥، والتصريح ١٦٤/٢، وينظر الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٨٨/٢، وحاشية الدسوقي على المغني ٢٦٩/٢.

(٣) الأنشبا والنظائر للسيوطي ٢٢٧/٣.

(٤) ينظر في هذا ابن يعيش ١٥/٢، والارتشاف ١١٧/٣، والمساعد ٤٨٤/٢، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع

٤٣/٣، وحاشية الدسوقي ٢٦٩/٢.

## مواضع حذف حرف النداء عندهما

### ١- من المنادى العلم:-(١)

قدر الفراء والأخفش حرف النداء محذوفاً من قوله تعالى ﴿وَإِذ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾<sup>(١)</sup> الأنعام/٧٤-(٢) في قراءة من رفع «آزر». والتقدير: يا آزر<sup>(٣)</sup>، وحذف حرف النداء من العلم جائز كثير وذلك لدلالة الإقبال عليه<sup>(٤)</sup>.

### ٢- من المنادى المضاف:-(٥)

من ذلك تقديرهما لحرف النداء محذوفاً من قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبُّنَا﴾<sup>(٦)</sup> الأنعام/٢٣ في قراءة من نصب «ربنا». والتقدير عندهما: يا ياربنا، فحذف حرف النداء<sup>(٧)</sup>.

وجوز العكبري وجهين آخرين في النصب هما النصب على المدح وعلى إضمار «أعني»<sup>(٨)</sup>.

(١) أ- عند الفراء: - الأنعام/٧٤. الموضع: - ٣٤٠/١.

ب- عند الأخفش: - الأنعام/٧٤، الموضع: - ٢٧٨.

(٢) الرفع قراءة يعقوب والحسن كما في الإتحاف ١٧/٢.

(٣) ينظر معاني الفراء ٣٤٠/١، ومعاني الأخفش ٢٧٨، وينظر المحاسب ٢٢٣/١.

(٤) ينظر شرح ابن عصفور للجمل ٨٨/٢، والأشباه ٢٢٧/٣، وحاشية الدسوقي ٢٦٩/٢.

(٥) أ- الفراء: - الآيات: - الأنعام/٢٣، الأعراف/١٤٩، الإسراء/٣، الأنبياء/١١٢، غافر/٤٦، الدخان/١٨.

المواضع: - ٣٣٠/١، ٣٩٣/١، ١١٦/٢، ٢١٤/٢، ١٠/٣، ٤٠/٣.

ب- عند الأخفش: - الآيات: - الفاتحة/٤، الأنعام/٢٣، غافر/٤٦.

المواضع: - ١٥، ٧٢، ٢٧٠، ٤٦٢.

(٦) النصب قراءة حمزة والكسائي كما في الإتحاف ٨/٢.

(٧) ينظر معاني الفراء ٣٣٠/١، ومعاني الأخفش ٢٧٠، وينظر إعراب النحاس ٦١/٢.

(٨) الإملاء/٢٤٥.



ومن ذلك تقديرهما لحرف النداء محذوفاً في قوله تعالى ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ غافر/٤٦- في قراءة من جعل همزة «أَدْخِلُوا» همزة وصل وضم الخاء فقال «ادْخُلُوا»<sup>(١)</sup>. فالتقدير: ادْخُلُوا يَا آلَ فِرْعَوْنَ، وحذف حرف النداء<sup>(٢)</sup>.  
وحذف حرف النداء من المضاف كثيراً جائزاً<sup>(٣)</sup>.

### ٣- من لفظ الجلالة:-(٤)

يرى الفراء أن حرف النداء محذوف من «اللهم»، وهذه الميم المشددة بقية كلمة امتزجت بلفظ الجلالة إذ الأصل: يا الله أُمناً بخير، فنقلت حركة الهمزة «الضمة» إلى لفظ الجلالة واختصرت الكلمتان في كلمة واحدة هي «اللهم» نظراً لكثرة الاستعمال. وعليه فإن الميم عند الفراء ليست عوضاً عن «يا» المحذوفة والجمع بينهما ليس خاصاً بالضرورة. ورد الفراء قول الخليل وسيبويه بقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:-

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما  
حيث نادى الشاعر «اللهم» بـ«يا» كما قال إن العرب إذا جاءت بالميم عوضاً عن محذوف فإنها تكون ميماً مخففة لا مشددة كما في «القم» و«ابنم»<sup>(٦)</sup>.  
أما البصريون فإنهم يرون أن هذه الميم عوض عن حرف النداء المحذوف ولذلك لا يجمع بينهما إلا في ضرورة<sup>(٧)</sup>.

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي بكر، كما في الاتحاف ٤٣٨/٢.

(٢) ينظر معاني الفراء ١٠/٣، ومعاني الأخفش ٤٦٢، وينظر إعراب النحاس ٣٥/٤، والإملاء ٥١٥.

(٣) المساعد ٤٨٦/٢.

(٤) الفراء:- آل عمران/٢٦. الموضوع:- ٢٠٣/١.

(٥) البيت في اللامات للزجاجي ص ٩٠، والإنصاف ٣٤٢، والخزانة ٢٩٦/٢.

(٦) معاني الفراء ٢٠٣/١.

(٧) ينظر الكتاب ١٩٦/٢، والمقتضب ٢٤٢/٤، والإنصاف ٣٤١.

وقد ردُّ قول الفراء هذا بعدة أمور<sup>(١)</sup>: أولاً قد سُمع قولهم «اللهم أمنا بخير» وهذا كلام حسن وفي حسنه دلالة على أن الميم ليست مأخوذة من «أمنا بخير» وإلا لكان في الكلام تكرير.

ثانياً: بأن الشرط إذا سبق بأمر استغنى عن الجواب بالأمر نحو: أكرم زيدا إن جاءك، ولا يقال: أكرم زيدا إن جاءك أكرمه. وعليه فلو كانت الميم بقية «أمنا بخير» لما قيل ﴿وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا...﴾ الأنفال/٣٢ حيث جيء بجواب الشرط «فأمطر» ولو كان كما زعم الفراء لاكتفى بتقديم الأمر «أمنا» الذي تمثله الميم في «اللهم». ثالثاً: أنه لا يجوز أن ينادى لفظ الجلالة إلا بـ«يا الله» أو «اللهم» ولا يصح أن يقال «الله» وهذا يدل على أن الميم عوض عن الياء في «يا الله».

ومما يحتاجون به أيضاً أن الفراء يجعل التقدير «اللهم أمنا بخير» والآية السابقة - حسب تقدير الفراء - يناقض آخرها أولها فقولهم ﴿أمطر علينا حجارة﴾ يناقض «أمنا بخير». ويظهر أن هذا من سوء الفهم لكلام الفراء فهو لا يقول بأن كل «اللهم» أصلها «أمنا بخير» بل نص على أنها «كلمة ضمُّ إليها «أم»» فقد يكون المراد أمنا بخير أو أمهم بخير أو شر، وغير ذلك، وما قوله «تريد: اللهم أمنا بخير»<sup>(٢)</sup> إلا تفسير لها في الآية التي هو بصددها.

وبذا يُعلم أنه لا تناقض في الآية على تقدير الفراء حيث لا يشترط أن يكون التقدير: أمنا بخير.

ومما يقوى به المذهب البصري هنا أن المحذوف على تقديرهم قليل بينما هو على قول الفراء كثيرٌ حيث «ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لتقلُّ مخالفة الأصل»<sup>(٣)</sup>. هذا وقد زعم الزجاجي أن الفراء لا يجيز اجتماع حرف النداء مع الميم فلا يجيز «يا اللهم» إلا شذوذاً<sup>(٤)</sup>، وما سبق نقله يخالف الزجاجي.

(١) ينظر الرد مفصلاً في الأمالي الشجرية ١٠٣/٢، وينظر معاني الزجاج ٣٩٣/١، والتبصرة ٣٤٦/١، والإنصاف

٣٤٤، وابن يعيش ١٧/٢، وشرح ابن عصفور للجمل ١٠٧/٢.

(٢) معاني الفراء ٢٠٣/١.

(٣) المغني ٨٠٢.

(٤) اللامات للزجاجي ص ٩٠.

• نسب إلى الفراء أنه قال بحذف حرف النداء قبل اسم الإشارة في قوله تعالى : ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون...﴾ البقرة/٨٥، والأصل: يا هؤلاء، ثم حذف حرف النداء<sup>(١)</sup>. وهذا ليس في المعاني وإن كان هو المذهب المنسوب لأهل الكوفة<sup>(٢)</sup>. ولا يصح على مذهب البصريين حذف حرف النداء من المبهمات ومنها اسم الإشارة<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن الأنخفش تابع قومه في هذا لذلك خرج الآية على أن اسم الإشارة «هؤلاء» توكيداً لـ«أنتم» قائلاً إن اسم الإشارة قد يأتي توكيداً للضمير أو خبيراً له فيقال «ما أنا هذا، وما أنت هذا، فتجعل «هذا» للذي يخاطب»<sup>(٤)</sup>. وفي الآية أقوال أخرى منها أن «أنتم» مبتدأ و «هؤلاء» خبره، وجملة تقتلون أنفسكم جملة حالية «العامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل»<sup>(٥)</sup>. وقيل «هؤلاء» خبر ولكنه موصول بمعنى «الذين» والجملة بعده صلته والتقدير: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم<sup>(٦)</sup>.



- 
- (١) ينظر البحر ٢٩٠/١، والدر المصون ٤٧٦/١.  
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، والهمع ٤٣/٣، ٤٤.  
(٣) ينظر الكتاب ٢٣٠/٢، وينظر الارتشاف ١١٧/٣، والتصريح ١٦٥/٢.  
(٤) معاني الأنخفش ١٣٤، وينظر الطبري ٣٩٦/١، والفريد ٣٢٧/١.  
(٥) الدر المصون ٤٧٤/١.  
(٦) معاني الزجاج ١٦٧/١.

## حذف تاء التانيث

### مقدمة

يجوز حذف تاء التانيث في موضعين:-

١- إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازي التانيث ومن المجازي اسم الجنس، واسم الجمع وجمع التاكسير. نحو: طلع الشمس<sup>(١)</sup>.

والكوفيون يجعلون من المؤنث المجازي جمعي المذكر والمؤنث السالمين نحو ﴿ لا إله إلا الذي آمنت به بنو اسرائيل ﴾ يونس/٩٠، وقوله تعالى ﴿ إذا جاءك المؤمنات ﴾ المتحة/١٢. ورد بأن «بنين» جمع تكسير لم تسلم فيه صورة المفرد وبأن الفعل «جاء» حذفت منه التاء للفصل أو لأن الأصل إذا جاءك النساء المؤمنات، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه<sup>(٢)</sup>.

وقد جعل السهيلي المؤنث المجازي في حكم الحقيقي إذا كان متصلاً فلا يجوز عنده حذف التاء من فعله<sup>(٣)</sup>.

٢- إذا فصل الفاعل المؤنث عن الفعل نحو: حضر القاضي اليوم امرأة، وكلما طال الفصل بينهما حسن حذف التاء<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ابن يعيش ٩٣/٥، وأوضح المسالك ٢٥/٢، والمساعد ٣٨٩/١.

(٢) ينظر- البسيط لابن أبي الربيع ٢٦٧/١-٢٦٨، وأوضح المسالك ٢٦/٢.

(٣) نتائج الفكر ١٦٨.

(٤) ينظر نتائج الفكر ١٦٨، وابن يعيش ٩٢/٥، وأوضح المسالك ٢٣/٢، والمساعد ٣٨٩/١، وزعم ابن الحاجب أن

حذف التاء لا يجوز وأنه لغة رديئة وإنما يجب ذكر التاء إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً فصل أو لم يفصل، ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٣/١.

## مواضع حذف التاء عندهما

### ١ - حذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث ظاهر:-

#### ١:١ - من فعل المؤنث الحقيقي: (١)

لا يجوز الفراء حذف التاء من الفعل المسند إلى المؤنث الحقيقي فلا يقال: جاء هندٌ، إلا في ضرورة (٢). كما أنه لا يجوز أن يؤنث فعل الفاعل المذكر العَلَم وإن ختم العلم بالتاء. (٣) وقد حكى سيبويه عن بعض العرب أنهم يقولون: قال فلانة (٤).

فإن فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بـ «إلا» فإن الفراء يرى أن تحذف التاء فيقال: ما قام إلا هندٌ، ويجوز أن تذكر ولكنه قبيح فيقال ما قامت إلا هند، وعلل ذلك بأن الفاعل مذكر، وهو المستثنى منه المحذوف وهو لفظ «أحد» ونحوه ولفظ «أحد» يذكر له الفعل وإن أريد به مؤنث فالعرب تقول إن قام أحدٌ منهن فاضربه؛ فتذكر «قام» (٥).

وقيل لا يجوز ذكر التاء إذا كان الفاصل «إلا» في غير ضرورة نحو قول الراجز: (٦)  
مَا بَرَّئْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمٍ فِي حَرِّبِنَا إِلَّا بِنَاتِ الْعَمِّ  
ونسب هذا القول للأخفش (٧)، وردُّ بوروده في النثر ولكن على قلة ومنه قراءة «صبيحة»

(١) أ- الفراء في المواضع:- ١٢٥/١، ١٣٠، ٥٥/٣.

ب- الأخفش: الموضع:- ٩٠.

(٢) معاني الفراء ١٢٥/١، وينظر ابن يعيش ٩٢/٥ وأوضح المسالك ٢٣/٢.

(٣) معاني الفراء ٢٠٩/١.

(٤) الكتاب ٣٨/٢ فأجازه ابن مالك في النثر على قلة ينظر شرح الكافية الشافية ٥٩٦/٢ والمساعد ٣٨٩/١ والرضي في شرح الكافية ٣٤٠/٣.

(٥) معاني الفراء ٥٥/٣، وينظر الطبري ٢٧/٢٦ وإعراب النحاس ١٧٠/٤، والمحتسب ٢٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩٤/٢، والمساعد ٣٩٠/١، والرضي على الكافية ٣٤١/٣.

(٦) البيت في أوضح المسالك ٢٤/٢، والتصريح ٢٧٩/١، والدرر اللوامع ٢٢٦/٢.

(٧) نفس المراجع السابقة وليس له في المعاني قول حول هذه المسألة.

بالرفع في قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةً﴾ (س/٢٩ و٥٣<sup>(١)</sup>).  
 أما إذا كان الفاصل غير «إلا» فإن كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً فالأجود عند الأخفش ذكر  
 التاء ويجوز حذفها مثل: حضر القاضي امرأة.  
 وإن كان مجازي التأنيث جاز الأمران على سواء<sup>(٢)</sup>.  
 وقد أجاز بعضهم حذف التاء وثبوتها إذا فصل بغير «إلا» دون تفريق بين المؤنث الحقيقي  
 والمجازي<sup>(٣)</sup>.  
 ويرى ابن الحاجب أن حذف التاء لا يجوز إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث فصل أم لم  
 يفصل وما ورد من نحو: - حضر القاضي امرأة، لغة رديئة<sup>(٤)</sup>. وليس للفراء في المعاني قولٌ  
 حول الفصل بغير «إلا».

## ٢:١ - من فعل المؤنث المجازي:-

### ١:٢:١ - إذا كان الفاعل مفرداً:-<sup>(٥)</sup>

يرى الفراء جواز ثبوت التاء وحذفها إذا كان الفعل مسنداً إلى فاعل مجازي التأنيث  
 ومنه قوله تعالى ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ (مرد/٦٧، فجاء الفعل بدون التاء هنا وفي  
 موضع آخر ذكرت وهو قوله ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (مرد/٩٤، بالتاء.

- 
- (١) وهي قراءة أبي جعفر كما في المحتسب ٢٠٦/٢ والإتحاف ٣٩٩/٢.  
 (٢) معاني الأخفش ٩٠، ٢٩٧ وينظر الكتاب ٣٨/٢ والمساعد ٣٩٠/١، والرضي على الكافية ٣٤١/٣.  
 (٣) ينظر ابن يعيش ٩٢/٥، وأوضح المسالك ٢٣/٢.  
 (٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥٥٣/١.  
 (٥) أ- الفراء:- الآيات:- البقرة/٢١٢، ٢٧٥، هود/٦٧، الحديد/١٥، القلم/٤٩، الحاقة/١٨، الانشقاق/٢٤.  
 المواضع- ١٢٥/١، ١٩٩/٣، ١٣٤/٣، ١٧٨/٣، ١٨١/٣، ٢٤٨/٣  
 فلو رفع السماء إليه قوماً لَحِقْنَا بالنجوم مع السحاب  
 في الشجرية ٣٢٧/٢.  
 ب- الأخفش:- الآيات: البقرة/٤٨، الأعراف/٣٠، الحديد/١٥، الحشر/٩  
 المواضع ٩٠، ٢٩٧.

«فمن أنث أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر»<sup>(١)</sup>.  
 فالصيحة والنعمة والموعظة ونحو هذا من المصادر لفظه مؤنث لوجود التاء، وهو مؤنث مجازي لأنه لا معنى تحته «فإذا تقدم الفعل قبل الفدية والشجاعة والصيحة وما أشبه ذلك، فإنك مؤنث فعله وتذكره قد جاء الكتاب بكل ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وجعل الأخفش علة حذف التاء في مثل قوله تعالى ﴿ولو كان بهم خصاصة﴾ الحشر/٩، راجعة إلى الفصل بين الفعل والفاعل ولم يعلق على كون الفاعل مجازي التأنيث،<sup>(٣)</sup> وعلى مثل هذه الطريقة يسير تعليل أبي عبيدة حيث يقول عن قوله تعالى ﴿وفريقا حق عليهم الضلالة﴾ الأعراف/٣٠ «خرج فعل الضلالة مذكراً، والعرب تفعل ذلك إذا فرقوا بين الفعل وبين المؤنث لقولهم: مضى من الشهر ليلة»<sup>(٤)</sup>.

ومن العلماء من جعل العلة في مثل هذا إما التأنيث المجازي وإما الفصل.<sup>(٥)</sup> ولا يمكن الحكم على الأخفش من خلال كلامه في المعاني أنه لا يرى حذف التاء من فعل المؤنث المجازي إلا إذا فصل بينهما. بل إن كلامه هذا اكتفاء بسبب واحد هو الفصل واهتم به لأن الفصل يبيح حذف التاء ولو كان الفاعل حقيقي التأنيث.

#### ١: ٢: ٢- إذا كان الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع:<sup>(٦)</sup>

يجوز عندهما ذكر التاء وحذفها من الفعل إذا كان فاعله اسم جمع نحو قوله تعالى

- 
- (١) معاني الفراء ١/١٢٥.  
 (٢) معاني الفراء ٣/١٣٤، وينظر ٣/١٧٨، ٣/١٨١، ٣/٢٤٨.  
 (٣) ينظر معاني الأخفش ٩٠ و٢٩٧.  
 (٤) مجاز القرآن ١/٢١٣.  
 (٥) ينظر الإملاء ٤٢ و٢٧٨ والبحر ١/١٩٠.  
 (٦) أ- الفراء:- الآيات: آل عمران/٣٩، الأنعام/٦٦، ١٠٤، التوبة/٥، يوسف/٣٠، النحل/٢٨، غافر/٥١، المعارج/٤.  
 المواضع:- ١/١٢٦، ١/١٢٩، ١/٢١٠، ١/٤٣٥، ٣/١٠.  
 الشـمـر:- وطاب ألبان اللقحاح فسبـرد  
 البيت في تأويل مشكل القرآن ١٧٨، ومجالس ثعلب ٢/٤٢١ والطبرى ١٤/١٣١.  
 ب- الأخفش:- الآيات:- آل عمران/٨٦، الأنعام/٦٦، يوسف/٣٠. المواضع- ٩٠، ٣٠٠.

﴿وكذب به قومك﴾ الأنعام/٦٦. وقوله ﴿كذبت قوم نوح﴾ الشراء/١٠٥.

فهذا عند الفراء >>يجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة من ذلك قوله ﴿وكذب به قومك﴾... كما قال ﴿كذبت قوم نوح﴾ ذهب إلى تأنيث الأمة >>.(١)

ومن حذفها عند الفراء قول الشاعر:-

وطاب ألبان اللقاح فبرد

حيث ذكر الفعل «طاب» لأن الألبان جمع يمكن أن يغني مفردة عنه فيقال طاب اللبن. فمعنى الجمع والمفرد واحد<sup>(٢)</sup>.

>>والجمع من المذكر يؤنث فعله ويذكر إذا تقدم، العرب تقول: ذهبت الرجال وذهب الرجال >>.(٣)

فهذا يذكر إذا أريد به «الجمع» أي: ذهب جمع الرجال، ويؤنث إذا أريدت به «الجماعة» أي: ذهبت جماعة الرجال<sup>(٤)</sup>.

وقد جعل الأخفش قوله تعالى ﴿وجاءهم البينات﴾ آل عمران/٨٦ - من مواضع جواز حذف التاء لأن الفاعل جمع ولم يعلل الحذف بوجود الفصل<sup>(٥)</sup>. وهو في هذا يوافق ما نسب للكوفيين من جواز حذف التاء وثبوتها إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالم فهم يجرونه مجرى الجمع المكسر<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني الفراء ١٢٦/١ وينظر معاني الأخفش، ٩١، وينظر الكتاب ٤٠/٢.

(٢) معاني الفراء ١٢٩/١، وسيأتي الاستشهاد به في تذكير فعل الفاعل المضمر العائد على مؤنث.

(٣) معاني الفراء ١٠/٣.

(٤) ينظر الأصول لابن السراج ٤١٢/٢.

(٥) معاني الأخفش/٩١.

(٦) ينظر البسيط ٢٦٧/١، وأوضح المسالك ٢٣/٢ والهمع ٦٥/٦، والتصريح ٢٨٠/١.



وتجعل المصادر البصريين كلهم يرفضون ذلك ولم تستثن الأخفش منهم، وبهذا القول - أعني قول الأخفش والكوفيين - قال الفارسي<sup>(١)</sup> وابن الحاجب والرضي<sup>(٢)</sup> وعلل الرضي جواز حذف التاء من الفعل المسند إلى جمع مؤنث سالم بأنه وإن كان القياس أن يعامل معاملة المؤنث الحقيقي لأن لفظ الواحد باق، إلا أنه لا يسلم دائماً لفظ مفرده بل قد يدخله التغيير نحو: غُرْفَات في غُرْفَةٍ، حيث حذفت التاء وتغير حال الراء من السكون إلى الضم، وكما في «حَبَلِيَّاتٍ» جمعاً لحَبَلِيٍّ حيث قلبت ألف التانيث ياءً.

فكان هذا التغيير يشبه التكسير ومن ثم يزول عنه التانيث الحقيقي لزوال العلامة من تاء أو ألف، وحمل عليه جمع زينب وسعاد ونحوه من المؤنث الذي تاء التانيث فيه مقدرة ولا يظهر فيه التغيير، لأن المقدر في حكم الظاهر<sup>(٣)</sup> ثم استشهد بقول عارق الطائي:-(٤)  
 حلفتُ بهدي مُشعرٍ بكراثةً      يخبُّ بصحراء الغبيط درادقُه  
 حيث لم يؤنث «مُشعر»<sup>(٥)</sup> بالرغم من أن «بكرات» جمع مؤنث سالم، فهو مؤنث مجازي. وقال ابن أبي الربيع إن هذا >> لا يعد أن يأتي في ضرورة أو في كلام قليلاً؛ لأن كل واحد منهما جمع، إلا أن القياس ما ذهب إليه البصريون، لأنه من الجمع الجاري على طريقة التثنية فيلزم فيه ما يلزم في التثنية >><sup>(٦)</sup>.

وللفراء نصان يمكن أن يؤخذ منهما مذهب أهل الكوفة في معاملة جمعي السلامة معاملة المكسر فقال عن قوله تعالى ﴿فنادته الملائكة﴾<sup>(٧)</sup> ٣٩/٥١. >> يقرأ بالتذكير [أي فناداه] والتانيث. وكذلك فعل الملائكة وما أشبههم من الجمع يؤنث ويذكر... وكل صواب، فمن ذكر ذهب إلى معنى التذكير، ومن أنث فلتأنيث الاسم، وأن الجماعة من الرجال وغيرهم يقع

(١) ينظر التصريح ١/٢٨٠.

(٢) الرضي على الكافية ٣/٣٤٠، ٣٤٢.

(٣) الرضي على الكافية ٣/٣٤٢-٣٤٣.

(٤) لعارق الطائي في الخزانة ٧/٤٣٨. والدرادق: جماعات الإبل الصغار.

(٥) شبه الفعل حكمه حكم الفعل، ينظر الرضي على الكافية ٣/٣٤٠.

(٦) البسيط ١/٢٦٧.

عليهم التأنيث»<sup>(١)</sup>.

والنص الثاني قوله «وَالْجَمْعُ مِنَ الْمَذْكَرِ يُؤْنِثُ فَعَلَهُ وَيَذْكَرُ إِذَا تَقَدَّمَ. الْعَرَبُ تَقُولُ ذَهَبَتِ الرِّجَالُ وَذَهَبَ الرِّجَالُ»<sup>(٢)</sup> إلا أن تمثيله هنا يكاد يجعل المراد بالجمع هنا جمع التكسير لا غيره بعكس النص السابق الذي قال فيه إن الجمع عموماً يمكن أن يؤنث له الفعل ويذكر، غير أن الأولى حملة على جمع التكسير إذ لم يصرح بغيره، ولم يمثل له.

## ٢- إذا كان الفاعل ضمير مؤنث:-<sup>(٣)</sup>

يجيز الفراء والأخفش حذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير يعود على مؤنث. وهو

(١) معاني الفراء ٢١٠/١

(٢) معاني الفراء ١٠/٣

(٣) أ- الفراء:- المواضع:- ١٢٧/١-١٢٩، ٢٠٨/١-٢٠٩.

الشعر:-

- فهي أحوى من الربعي خاذلة والعين بالإثمد الحاري مكحول  
طفيل الغنوي: الكتاب ٤٦/٢، وابن يعيش ١٨/١٠.

- هنيئاً لسعدٍ ما اقتضى بعد وقعتي بناقة سعدٍ والعشبة بأرد  
- فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقأها

لعامر بن جوين الطائي:- الكتاب ٤٦/٢، المذكر والمؤنث للفراء ص ٨٠، معاني الأخفش- ٥٥، ٣٠٠.  
والأصول ٤١٣/٢، وابن يعيش ٩٤/٥، والخزانة ٢١/١.

- فإن تعهدي لامريء لمسةً فإن الحوادث أزرى بها  
للأعشى:- الكتاب ٤٦/٢، معاني الأخفش ٥٥، الأصول ٤١٣/٢، ابن يعيش ٩٥/٥.

- إن السماحة والشجاعة ضمناً قبراً بمرؤ على الطريق الواضح  
لزياد الأعجم:- الإنصاف ٧٦٣/٢، شرح ثمذور الذهب ٢٢٠.

- وطاب ألبان اللقاح فبسرد.

سبق في فقرة ١:٢:٢- من هذا المبحث

- فماتزدري من حية جبلية سكات إذا ما عض ليس بأردا  
في المذكر والمؤنث للفراء ٧٠ والبحر المحيط ٤٤٥/٢، اللسان ٤٤/٢.

- تجسوب بنا الفلاة إلى سعيد إذا ما الثأفة في الأوطاة قسالا  
للفرزدق: في اللسان ٥٠٩/١٣.

جائز عند الفراء على قبح وعلى التأويل والحمل على المعنى، أو أن يكون المؤنث بدون علامة تأنيث فتسقط التاء حملاً على اللفظ.

فقال <<والعرب ربما ذكرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث... أنشدني بعضهم:

فهي أحوى من الربعي خاذلةً والعينُ بالإثمِد الحاريُّ مكحولُ  
ولم يقل: - مكحولة، والعين أنثى لليلة التي أنباتك بها. وأنشدني بعضهم: -

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها  
.... فإن قال قائل: رأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟

قلت: - ذلك قبيح وهو جائز وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكني من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكراً قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا يذهب به إلى المعنى، وهو [أي حكم الاسم من حيث تذكيره فعله وتأنيثه] في التقديم والتأخير سواء، قال الشاعر: -

فإن تعهدي لامرئٍ لِمَةً فإن الحوادث أزرى بها  
ولم يقل: أزرين بها ولا أزرته بها، والحوادث جمع، ولكنه ذهب بها إلى معنى «الحدثان» وكذلك قال الآخر: -

هنيئاً لسعدٍ ما اقتضى بعد وقعتي بناقاة سعدٍ والعشيةُ باردُ  
كأن العشية في معنى «العشي»... <<<sup>(١)</sup>.

ب- الأخفش: - البقرة/ ٧٠

المواضع: - ٥٥، ١٠٥، ٣٠٠

الشعر: - فلا مزنة.. .... إبقالها

فإن تعهدي ..... أودى بها

البيتان سبقا مع أبيات الفراء المتقدمة.

(١) معاني الفراء ١/ ١٢٧، ١٢٨.

وكل الأمثلة السابقة يعود فيها الضمير على مؤنث مجازي ومما قد يحمل على أن الضمير فيه يعود على مؤنث حقيقي ما أنشد الفراء:-

فما تزدري من حية جبلية      سكات إذا ما عض ليس بأدردا  
<<فقال: جبلية، فأنت لتأنيث اسم الحية، ثم ذكر إذ قال: إذا ما عض ولم يقل: عضت. فذهب إلى تذكير المعنى، وقال الآخر:-

تجوب بنا الفلاة إلى سعيدها      إذا ما الشاة في الأرتاة قالا>><sup>(١)</sup>  
هذا إذا كان المقصود من «حية» الأنثى ومن «الشاة» المعروفة، إلا أن هذا غير مسلم فإن «حية» تطلق على المذكر والمؤنث<sup>(٢)</sup>، وكذلك «الشاة» فإنها تطلق على الشور الوحشي<sup>(٣)</sup>، كما تطلق على الذكر والأنثى من الغنم<sup>(٤)</sup>.

فهما إذن من أسماء الأجناس فتأنيثهما مجازي، وهو الأكثر ملاءمة لكلام الفراء إذ جعل تذكير الفعل مع عود الضمير على المؤنث المجازي مما يجوز على قبح فمن الأولى أن لا يجيز ذلك إذا كان المؤنث حقيقي التأنيث. وإن لم يكن له نص صريح في هذا. وهذا ما عليه بعضهم حيث يرون سقوط التاء والفاعل المضمر يعود على مؤنث مجازي أخف من حذفها وهو عائد على حقيقي التأنيث قال ابن جنبي عن قول الشاعر:-

ولا أرض أبقل إيقالها

فيه <<شيطان يؤنسان، وواحد يوحش منه، أما المؤنسان فأحدهما أنه تأنيث لفظي لا حقيقي، والآخر أنه لا علامة تأنيث في لفظه. وأما الموحش فهو أن الفاعل مضمر، وإذا أضمر الفاعل في فعله وكان الفاعل مؤنثاً لم يحسن تذكير فعله حسنه إذا كان مظهراً... من قبل أن الفعل منصوب بالفاعل المضمر فيه أشد من انصبغ به إذا كان مظهراً>><sup>(٥)</sup>.

(١) معاني الفراء ٢٠٨/١-٢٠٩.

(٢) اللسان ٢٢٠/١٤.

(٣) اللسان ٥٠٩/١٣.

(٤) الكتاب ٥٦٢/٣ واللسان ٥٠٩/١٣.

(٥) المحتسب ١١٢/٢ الانصبغ يعني به أن الاسم لما كان في الأول ثم ذكر الفعل لاحقاً صار لازماً على الفعل أن يتبعه ويطابقه على عكس تقدمه فإنه لو ذكر يكون على الأصل فيه، إذ أصل الفعل التذكير.

وينظر كلام الأصول ٤١٣/٢-٤١٤، وابن يعيش ٩٥/٥.

والأخفش يجيز حذف التاء من فعل الفاعل المضمّر العائد على مؤنث بدون قبّح إذا كان الفاعل مفرداً.

وأما إذا كان الفاعل جماعة فإن حذف التاء إذا كان الضمير عائداً على مؤنث غير عاقل قبّح، ويحسن إذا كان الفاعل جماعة العقلاء معللاً ذلك بأن كل جماعة من غير الإنس إنما يقال لها «هي» أي يستعمل لها ضمير المؤنث. وهذا كلامه عندما تعرض إلى حذف التاء من قوله تعالى ﴿وقال نسوة في المدينة﴾ يوسف/٣٠. فقال «قال الشاعر أشدّ من ذا، وقد أحرّ الفعل قال:»<sup>(١)</sup>

فإما تری لمّتی بُدّلت فإن الحوادث أودى بها

أراد: أودت بها، مثل فعل المرأة الواحدة يجوز أن يذكر، ذكرٌ هذا.

وهذا التذكير في الموات أقبح، وهو في الإنس أحسن، وذلك أن كل جماعة من غير الإنس فهي مؤنثة، تقول: هي الحمير ولا تقول «هم» إلا أنهم قد قالوا: أولئك الحمير، وذلك أن «أولئك» قد تكون للمؤنث والمذكر»<sup>(٢)</sup>.

وله نص آخر صريح في إجازة حذف التاء من فعل الفاعل المضمّر العائد على مؤنث فقال: عن قوله تعالى ﴿إن البقر تشابه علينا﴾ البقرة/٧٠، حيث ذكّر الفعل «تشابه» وفاعله ضمير مستتر يعود على «البقر» وهو اسم جنس جمعي فيه لغتان عند العرب<sup>(٣)</sup> فمنهم من يذكر ومنهم من يؤنث فعلى لغة من يؤنث تكون التاء محذوفة والأصل «تشابهت» كما تحذف التاء في نحو هندٌ قام فهما عنده سبان. وهذا قوله «وأما قوله ﴿إن البقر تشابه علينا﴾ جعل البقر مذكراً مثل التمر والبسر، كما تقول إن زيدا تكلم يا فتى...، ومن أنث البقر فقال «تشابه»<sup>(٤)</sup> فأدغم، [يقصد أنه أدغم التاء الثانية في الشين لأن الأصل «تشابه»] وإن شاء حذف التاء

(١) سبق تخريجه في أول فقرة (٢) من حذف التاء.

(٢) معاني الأخفش ٩١، وينظر ص ٥٥ حيث ذكر أبياتا فيها حذف التاء والفاعل ضمير يعود على مؤنث وقال إنه قد ذكّر فعل المؤنث فيها.

(٣) ينظر الطبري ٣٥٠/١، وإعراب النحاس ٢٣٥/١، والدر المصون ٤٢٥/١.

(٤) قراءة الحسن كما في إعراب النحاس ٢٣٦/١ وزاد القرطبي الأعرج ينظر تفسير القرطبي ٤٥١/١.

الآخرة ورفع [فتقرأ حينئذ «تَشَابَهُ»<sup>(١)</sup>]، كما تقول: إن هذه تكلمُ يا فتى، لأنها في «تشابه» إحداهما تاء «تفعل» والأخرى التي كانت في «تشابهت» فهو في التأنيث معناه «تفعل» وفي التذكير معناه «فَعَلَ» و «فَعَلَّ» أبداً مفتوح كما ذكرت لك، والتاء محذوفة إذا أردت التأنيث لأنك تريد: تشابهت فهي تشابه، وكذلك كلُّ من نحو البقر، ليس بين الواحد والجماعة إلا الهاء فمن العرب من يذكره منهم من يؤنثه»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا نرى أن الأخفش يجيز حذف التاء من فعل الضمير العائد على مؤنث سواء أكان حقيقي التأنيث كما مثل له بأن هذه تكلمُ يا فتى. أو كان مجازي التأنيث، ما لم يكن عائداً على جماعة غير عقلاء فإن حذف التاء يكون قبيحا عنده حينئذ. والقول بجواز الحذف تنسبه المصادر لابن كيسان<sup>(٣)</sup> والصواب أنه قول للأخفش أخذ به ابن كيسان.

ويجيز الفراء حذف التاء إذا كان الفاعل ضمير مؤنث مجازي على قبح، ولم يتعرض لعوده على حقيقي التأنيث. والذي عليه جمهور النحاة أن التاء لا تحذف في مثل هذا إلا لضرورة شعر<sup>(٤)</sup>، وذلك «لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه، لتلا يتوهم أن الفعل مسندٌ إلى شيء من سببه فينتظر ذلك الفاعل، فلزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم، وسواء في ذلك الحقيقي وغير الحقيقي»<sup>(٥)</sup>.

ويعلل السهيلي وجوب إلحاق التاء بشدة اتصال الفعل إذا كان ضميراً مستتراً فيكون اتصالها أولى منه في حال مجيء الفاعل ظاهراً بعد الفعل وهذا نصه «إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء فيهما جميعاً، تقول: المرأة حضرت، كما تقول: الصبيحة أخذتهم،

(١) قراءة حكيت عن الحسن كما في القرطبي ٤٥٢/١.

(٢) معاني الأخفش ١٠٤-١٠٥.

(٣) ينظر ابن يعيش هامش ٩٤/٥، والمغني ٨٦٠، والدر المصون ٤٢٧/١ والخزانة ٤٦/١.

وابن كيسان هو محمد بن أحمد بن إبراهيم تلمذ على المبرد وثلعب، وتوفي ٢٩٩ هـ ينظر البغية ١٩/١.

(٤) الكتاب ٤٥/٢، وابن يعيش ٩٤/٥، والرضي على الكافية ٣/٣٤٢، والبسيط ١٦٥/١، والمغني ٨٦٠، والمساعد ٣٨٩/١.

(٥) ابن يعيش ٩٤/٥، وينظر جواهر الأدب للإربلي ص ١١٤.

والنخلة طالت، وما أثبت ذلك لأن الفعل إذا تأخر كان فاعله مضمرأ فيه متصلأ به اتصال الجزء بالكل، فلم يكن بدأ من ثبوت التاء لفرط الاتصال.

وإذا تقدم الفعل متصلاً بفاعله الظاهر، فليس مؤخر الاتصال كهو مع المضمر؛ لأن الفاعل الظاهر كلمة والفعل كلمة أخرى، والفاعل المضمر والفعل كلمة واحدة، فكان حذف التاء في «قامت هند» و «طالت النخلة» أقرب إلى الجواز منه في قولك: «النخلة طالت»<sup>(١)</sup>.

### ٣- حذفها من المضاف:-<sup>(٢)</sup>

يجوز الفراء حذف تاء التأنيث المتحركة من آخر الاسم إذا كان مضافاً، سواء أكانت عوضاً من محذوف أم لم تكن.

#### ٣:١- حذفها وهي عوض:-

جعل الفراء التاء محذوفة من قوله تعالى ﴿ وإقام الصلاة ﴾ النور/٣٧، فالأصل عنده: إقامة الصلاة، وهذه التاء عوض عن المحذوف من الكلمة والأصل الإقوام فحذفت الواو بعد قلبها ألفاً، وعوضت منها تاء التأنيث المتحركة.

والأصل أنه لا يجوز حذف لفظ جيء به عوضاً عن محذوف<sup>(٣)</sup>، وإنما جاز الحذف للإضافة لأن المضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة. فلا يجوز الحذف دون إضافة حتى لا

(١) نتائج الفكر ١٦٩، ويظهر أن قوله بشدة اتصال الفاعل المضمر بفعله واستحقاقه التأنيث لذلك إنما هو تطوير

للإنصباغ الذي عبر عنه ابن جني في المحتسب ١١٢/٢، ونقل فيما سبق.

(٢) الفراء:- الآيات:- المائدة/٦٠، النور/٣٧، الروم/٣

المواضع: ٣١٤/١، ٢٥٤/٢، ٣١٩/٢.

الشعر:- قسام وأهافسقوها صرّخدا

البيت في الطبري ٣١٤/٦، والدر المصون ٣٣٦/٤

- إن الخليط أجدوا البيت فانجدوا وأخلفوك عِد الأمر الذي وعدوا

للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب: البيت في الخصائص ١٧١/٣، والتصريح ٣٩٦/٢ والأشموني ٢٤٣/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢٩٣/١ والمغنى ٧٩٤.

### ٣:٢ - حذفها وهي غير عوض:-

قدر الفراء التاء محذوفةً في قوله تعالى ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ الروم/٣. وقوله ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ المائدة/٦٠. في قراءة من قرأ بخفض «الطاغوت»،<sup>(١)</sup> ومثله عنده قول الشاعر:-

قَامَ وَأَلَاهَا فَسَقَوْهَا صَرَخَداً

فالأصل عنده «غلبتهم» وحذفت التاء عند الإضافة، و«عَبَدَةُ الطَّاغُوتِ» و«وَأَلَاتُهَا»<sup>(٢)</sup>.  
وقيل ليس في الأمر حذف ف «عَبَدَ الطَّاغُوتِ» يحتمل أن يكون «عَبَدَ» اسم جنس لعابد كقولهم خادم وخدم<sup>(٣)</sup>.

ومما يؤيد تخريج الفراء أن «عبدته» فَعَلَةٌ جمعٌ كثيرٌ لفاعل نحو فاجر وفجرة<sup>(٤)</sup>، وكذلك ورود قراءة شاذة أخرى تظهر فيها التاء «عَبَدَةُ الطَّاغُوتِ»<sup>(٥)</sup>.

أما البيت فقد سبق قول أبي حيان إن كل بيت استشهد به على أنه من حذف التاء يحمل على أنه من الترخيم الوارد في غير النداء للضرورة<sup>(٦)</sup>.

وأما قوله ﴿غلبهم﴾ فلا حذف فيه لأن من مصادر «غَلَبَ» غَلَبًا بفتح اللام بدون تاء.<sup>(٧)</sup>  
وقد أنكر النحاس على الفراء قوله بحذف التاء من ﴿غلبهم﴾ وجعله هذا الحذف مثل حذفها من ﴿إقام الصلاة﴾. وقال إن التاء في «إقام» عوض عن المحذوف أما في ﴿غلبهم﴾ فليس هناك حذف للتاء أو لغيرها من أجزاء الكلمة حتى تكون التاء عوضاً منه لأن «غلب» بفتح اللام مصدر فكيف يقال إنه حذف منه شيء<sup>(٨)</sup>.

(١) هي قراءة ابن أبي عملة وإحدى قراءات ابن عباس كما في الدر ٣٣٦/٤.

(٢) ينظر معاني الفراء ٣١٤/١، ٣١٩/٢.

(٣) ينظر الدر المصون ٣٣٦/٤.

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي ١٥٦/٢، والدر ٣٣٦/٤، واللسان ٢٧٢/٣.

(٥) ينظر الدر ٣٣٦/٤.

(٦) الارتشاف ٥٠٣/٢.

(٧) ينظر إعراب النحاس ٢٦٢/٣، والمحزر الوجيز ٢٤٢/١٢، والقرطبي ٦/١٤.

(٨) ينظر إعراب النحاس ٢٦٢/٣، وتبعه القرطبي في تفسيره ٦/١٤.



والصحيح أن الفراء لم يجعل ﴿غلبهم﴾ مطابقاً تماماً لـ ﴿إقام الصلاة﴾ حتى يصح في حقه ما قاله النحاس، بل إن مراده أن التاء حذفت من ﴿غلبهم﴾ كما حذفت من ﴿إقام الصلاة﴾ ومعلوم أنه يكفي للتشبيه الاشتراك في وجه واحد.

ونص الفراء هو >> كلام العرب غلبته غلبة، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها في قوله ﴿وإقام الصلاة﴾ والكلام: إقامة الصلاة>><sup>(١)</sup>.

ثم إن الفراء لم يتكلم عن «غلب» بفتح اللام بل كان يتكلم عن «غلبة» بالتاء، ويظهر من كلامه أنه لا يقول بوجود مصدر آخر للفعل «غلب» لذلك قدر التاء محذوفة وهذا ما نسبه له أبو حيان.<sup>(٢)</sup>

وقد فهم بعضهم أن كلامه هنا بتقدير التاء من باب تبيين ما تحمله الآية حيث يرون أن الفراء يقول بوجود مصدر آخر للفعل «غلب» ولذلك قال الهمداني >> وعن الفراء: يحتمل أن يكون «غلبة» فحذفت الهاء عند الإضافة>><sup>(٣)</sup>، فجعله من الاحتمال وليس القول الوحيد.

وليس للأخفش نص في حذف التاء للإضافة والذي يظهر أنه لا يقول به بل يعتبر هذه المصادر في الأصل بدون «تاء» وهذا ما يمكن أخذه من سكوته.



(١) معاني الفراء ٣١٩/٢.

(٢) الارتشاف ٥٠٣/٢.

(٣) الفريد ٧٤٧/٣، وينظر الكافية الشافية لابن مالك ٩٠٢/٢، وشرح الشافية للرضي ١٥٨/١.

- وقال الرضي إن معنى المصدر من «فَعَلَّ» المفتوح العين على «فَعَلَّ» بفتح العين يختص بالفعل الذي مضارعه على وزن «فَعَلَّ» بضم العين، ولم يشذ عن ذلك - كما يرى - سوى فعلين هما «جَلَبَ» و«غَلَبَ» .. وينظر مثله في: اللسان ٦٥١/١.

## حذف النون

### مقدمة:-

تحذف نونا التثنية والجمع:-<sup>(١)</sup>

- ١- للإضافة:- نحو هذان غلاما زيدا، وهؤلاء ضاربو عمرو.
- ٢- ولشبه الإضافة وذلك بأن تظهر اللام التي الإضافة على معناها، نحو لا مكرمي لعمرو؛ فإن جعلت هذه اللام زائدة فإن النون تكون قد حذفت للإضافة لا لشبهها. ومن شبه الإضافة عند أبي حيان<sup>(٢)</sup>: اثنا عشر، واثننا عشرة.
- ٣- ولتقصير الصلة سواء أكانت صلة الموصول «اللذان» «اللتان» أم صلة الألف واللام نحو «الضاربون» و«الذاهبان».
- وُنسبَ إلى المبرد أنه خالف في هذا وأنه لا يجوز حذفها من غير «اللذان» و«اللتان»<sup>(٣)</sup>، والذي في المقتضب صريح في مخالفة هذا<sup>(٤)</sup>، حيث يوافق ما قاله سيبويه وغيره.
- ومن حذفها لتقصير الصلة: هذان الضاربا زيدا، بحذف النون ونصب «زيدا».
- ٤- وتحذف قليلا للساكن بعدها وعليه حُمِلت قراءة النصب في قوله تعالى ﴿إِنكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾ الصافات/٣٨. فحذف النون من «لذائقون» لوجود الساكن بعدها. وهو حذف قليل.
- ٥- وتحذف في الضرورة: كقول تأبط شرأ<sup>(٥)</sup>:  
هَمَّا خَطَّتَا إِسَارًا وَمِنَّةً      وَإِمَادًا وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ  
في رواية من رفع «إسار» تكون النون محذوفة من خطتان للضرورة.
- وأما من جره «إسار» فإن النون تكون محذوفة للإضافة وفصل بين المتضايقين بـ«إما» وهو ضرورة.

(١) ينظر في هذا الارتشاف ٢٥٦/١، والمغني ٨٤٢، والمساعد ٤٠/١، والهمع ١٦٦/١-١٦٩.

(٢) الارتشاف ٢٥٦/١.

(٣) نُسبَ له ذلك في الارتشاف ٢٥٦/١، والهمع ١٦٧/١.

(٤) ينظر المقتضب ٤/١٤٥-١٤٦، وكلام سيبويه في الكتاب ١٨٦/١.

(٥) البيت في:- الخصائص ٤٠٥/٢، والمغني ٨٤٣، والمساعد ٤٠/١ والخزانة ٤٩٩/٧.

- ونسب إلى الكسائي أنه يجيز حذف النون في سعة الكلام احتجاجاً بقول العرب على لسان الحَجَلَة للقطاة: «بيضك ثنتا، وبيضني مائتا» أي: ثنتان ومائتان، فحذفت النون في سعة الكلام<sup>(١)</sup>.

## مواضع حذف النون عندهما

### ١- حذف نوني التثنية والجمع:-

#### ١:١- حذف النون للإضافة:-<sup>(٢)</sup>

يجب حذف نوني التثنية والجمع عند الإضافة ومن ذلك عندهما قوله تعالى ﴿والمقيمي الصلاة﴾ الحج/٣٥، بالجر- والأصل: المقيمين الصلاة - بالنصب مع ذكر النون- فلما أريدت إضافة «المقيمين» حذفت منها النون لأنها تعاقب الإضافة في التثنية والجمع<sup>(٣)</sup>.

والإضافة تكون واجبة إذا أريد التعبير عن الماضي فإذا أريد التعبير عن حصول ضرب لزيد قيل: هم ضاربو زيد، وهو ضاربُ زيد.

وأما إذا أريد به ما يكون في الحال أو في المستقبل فإن الأفضل عدم الإضافة، بل إظهار النون أو التنوين فيقال هم ضاربون زيداً وهو ضاربٌ زيداً.

وتجوز الإضافة مع قصد الاستقبال ومنه قوله تعالى ﴿إنا مرسلوا الناقة﴾ القمر/٢٧. والمعنى: سنرسلها، فهو مستقبل<sup>(٤)</sup>.

فإذا أضفت ما فيه «أل» من المثني والجمع وجب حذف النون أيضاً نحو «هما الضاربا»

(١) الارتشاف ٢٥٦/١، والهمع ١٦٩/١. ونسبه في سر الصناعة ٤٨٣/٢ إلى الكوفيين عموماً.

(٢) - الفراء:- الآيات:- المائدة/١، الحج/٣٥.

المواضع:- ٢٩٨/١، ٢٢٥/٢، ٢٢٦-٢٢٧، ٣٨٦/٢

الشعر:- أسيد ذو خريطة نهراً من التلقطسي قرد القمام

الفرزدق: الكتاب ١٨٥/١، الخصائص ١٥٦/١

ب الأخفش:- الآيات:- البقرة/٤٦، الحج/٣٥، العنكبوت/٣٣، القمر/٢٧، التحريم/٦.

المواضع:- ١٤، ٨٣، ٨٧، ٢٣٣.

(٣) ينظر معاني الفراء ٢٩٨/١، ٢٢٥/٢، ٣٨٦/٢، ومعاني الأخفش ٨٣، ٨٧، ٢٣٣.

(٤) ينظر معاني الفراء ٤٢٠/٢، ومعاني الأخفش ٨٣ وما بعدها. وينظر الكتاب ١٧١/١.

ومن جعل «الذي» يحتمل الرايين- كما هو قول الأخفش- ابن جنى والأعلم<sup>(١)</sup>.

### ١:٢:٢- لتقصير صلة الألف واللام:-

ومن حذف النون في غير إضافة تخفيفا لتقصير الصلة عندهما قراءة النصب في قوله تعالى ﴿والمقيمي الصلاة﴾ الحج/٣٥<sup>(٢)</sup>، حيث حذفت النون وبقيت منوية لذلك نصبت كلمة الصلاة<sup>(٣)</sup>.

وجعل الأخفش من ذلك قول قيس بن الخطيم:-

الحافظوا عورة العشيرة لا يأتهم من ورائنا نطف

بنصب «عورة» فتكون النون قد حذفت من «الحافظون» تخفيفا لغير معاقبة إضافة<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك عند الفراء قول الفرزدق:

أسيّد ذو خريطة نهارا من المتلقطي قرد القمام

بنصب «قرد» ثم علل ذلك قائلا << وإنما جاز النصب مع حذف النون لأن العرب لا

تقول في الواحد إلا بالنصب فيقولون هو الآخذ حقه فينصبون «الحق» لا يقولون إلا ذلك

والنون مفقودة [أي تنوين المفرد] فبنوا الاثني والجميع على الواحد فنصبوا بحذف النون،

والوجه في الاثني والجمع الخفض لأن نونهما قد تظهر إذا شئت وتحذف إذا شئت وهي في

الواحد لا تظهر >><sup>(٥)</sup>. أي أن التنوين وهو المقصود بنون الواحد يعاقب الألف واللام فلا يظهر

معهما، أما في الثنية والجمع فإن النون لا تعاقبها بل تظهر معهما ويجوز حذفها وعندها فإن

الوجه أن تضاف الكلمة، << فالأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة؛ لأنه المعهود، والنصب

ليس بضعيف؛ لأن الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف >><sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر على التوالي:- المحتسب ١/١٨٥، وتحصيل عين الذهب هامش الكتاب ١/٩٦ بولاق.

(٢) وهي قراءة الحسن وابن أبي اسحاق، كما في المحتسب ٢/٨٠.

(٣) معاني الفراء ٢/٢٢٥، ومعاني الأخفش ٨٦، وينظر الكتاب ١/١٨٦.

(٤) ينظر معاني الأخفش ٨٥، وينظر المحتسب ٢/٨٠.

(٥) معاني الفراء ٢/٢٢٦، وقد نسب النحاس هذا التعليل لثعلب ينظر إعرابه للقرآن ٣/٩٨.

(٦) شرح الأسموني ٢/٢٥٣.

### ١:٣- حذفها في سعة الكلام:-

لا يجيز الأخفش أن تُحذف نونا التثنية والجمع في سعة الكلام فلا يجوز أن يقال: هم ضاربوا زيدا، بنصب «زيدا» مع حذف النون، لأن كلمة «ضاربو» في هذا المثال ليست صلة للألف واللام وكونها صلة هو مسوغ حذف النون تخفيفا مع بقاء النصب في نحو، هم الضاربو زيدا. فقال عن حذف النون مع بقاء النصب في ﴿واعلموا أنكم غير معجزى الله﴾ التوبة/٢<sup>(١)</sup>، بنصب لفظ الجلالة وعن ﴿إنكم لذائقوا العذاب الأليم﴾ الصافات/٣٨<sup>(٢)</sup>، قال إن حذف النون لا يحسن<sup>(٣)</sup>.

وذهب ابن جنى مذهب الأخفش فقال عن حذف النون مع بقاء النصب إنه يكاد يكون لحنًا، وعلل سبب الحذف بأنه شُبِّهَ «معجزى» المجرد من الألف واللام، بما كان صلة لها، من حيث أن دخولها في الكلمة لا يفيدها تعريفاً فتبقى نكرة كما لو كانت مجردةً عنها، فحمل ما ليس صلة على ما هو صلة للشبه في كونهما نكرتين<sup>(٤)</sup>.

وقيل إن النون حذفت لللام الساكنة بعدها<sup>(٥)</sup>. وحذف النون في سعة الكلام مذهب ينسب للكسائي احتجاجاً بهذه الآيات وبقولهم على لسان الحجلة للقطاة: ييضك ثنا وييضى مائتا، أي ثنتان ومائتان<sup>(٦)</sup>.

وليس للفراء نص في المعاني حول حذف النون في السعة. وقد نسب له ابن جنى في «إعراب الحماسة»<sup>(٧)</sup> وفي سر الصناعة<sup>(٨)</sup> أنه قال بحذف النون من قول امرئ القيس<sup>(٩)</sup>:

- (١) وهي قراءة أبي السَّمال كما في المحتسب ٨٠/٢.
- (٢) وهي لأبي السَّمال كما في البحر ٣٥٨/٧.
- (٣) ينظر معاني الأخفش ٨٦، ٨٧.
- (٤) ينظر المحتسب ٨٠/٢، وبه قال ابن الأنبارى في البيان ٣٠٤/٢.
- (٥) ينظر البحر ٣٥٨/٧، والمغني ٨٤٢ والحذف عند ابن هشام لالتقاء الساكنين جائزٌ على قلة وينظر حاشية الدسوقي ٢٧٠/٢.
- (٦) ينظر الارتشاف ٢٥٦/١، والهمع ١٦٩/١، ونسبه ابن جنى لعموم الكوفيين في سر الصناعة ٤٨٣/٢-٤٨٥.
- (٧) نقلا عن الخزائنة ٥٠٠/٧.
- (٨) سر الصناعة ٤٨٤/٢.
- (٩) في ابن يعيش ٢٨/٩، وروصف المباني ٤٠٦، والأشباه والنظائر ٤٦/٥.

لها منتتان خطاتا كما أكب على ساعديه النمسر  
 وأن الأصل: خطاتان، فحذفت النون. وكذلك في غير هذا من الشعر، فهذا من باب الضرورة  
 كما هو ظاهر، وليست في المعاني هذه الأبيات.

## ٢- حذف نون الوقاية:-(١)

عندما تعرض الأخفش لقراءة من كسر النون في قوله تعالى ﴿فبم تبشرون﴾  
 الحجر/٥٤-٢) قال إن الأصل: تبشرونني، بنونين وحذفت إحداهما استثقالا لكونهما مثلين  
 متحركين، ورأى أن النون المحذوفة هي نون الوقاية لأنها زائدة لتقي الفعل من الكسر أما الأولى  
 فليست المحذوفة وقاس هذه الآية على قول عمرو بن معد يكرب:-

تراه كالثغام يُعلُّ مسكا يسوء الفاليات إذا فليني  
 فقال «فحذف النون الآخرة، لأنها النون التي تزداد ليترك ما قبلها على حاله وليست  
 باسم، فأما الأولى فلا يجوز طرحها فإنها الاسم المضمّر [أي نون النسوة] وقال أبو حية  
 النميري:-

أبالموت الـذي لا بد أني مُلاقٍ- لا أباك- تخوفيني»<sup>(٣)</sup>  
 فيستوي إذن عنده أن تكون النون الأولى ضميراً كما في: فليني أو علامة رفع كما في:  
 تبشرونني وتخوفيني، فإنه يجعل نون الوقاية هي المحذوفة إذا بقيت واحدة فقط.  
 ومن يقول بقول الأخفش أي بحذف الثانية مكى بن أبي طالب واستدل لذلك بأن الثقل

- (١) الأخفش:- الحجر/٥٤، الموضع ٢٣٥  
 الشعر:- تراه كالثغام يُعلُّ مسكاً يسوء الفاليات إذا فليني  
 عمرو بن معد يكرب الزبيدي: الكتاب ٣/٥٢٠، معاني الفراء ٢/٩٠، والمغنى ٦٢١ والخزانة ٥/٣٧١.  
 أبالموت الـذي لا بُد أني مُلاقٍ- لا أباك- تخوفيني  
 أبو حية النميري:- المقتضب ٤/٣٧٥، والأصول ١/٣٩٠، الشجرية ١/٣٦٢.  
 (٢) والقراءة لنافع كما في الإنحاف ٢/١٧٧.  
 (٣) معاني الأخفش ٢٣٥.

حصل بنون الوقاية فهي التي طرأت على الكلمة، وأن النون الأولى إذا كانت علامة رفع فلا تحذف لغير ناصب أو جازم وأنه قد سمع حذف نون الوقاية مع غير نون أخرى كما في «ليتي»<sup>(١)</sup>.

أما الفراء فإنه يرى أن النون الأولى هي المحذوفة سواء أكانت نون رفع كما في ﴿فبم تبشرون﴾ بكسر النون، أم كانت نون ضمير كما في «فليني» في البيت السابق، والأصل قبل الحذف التضعيف «تبشروني» و «فليني» فتُدغم النونان طلباً للخفة لأن الإدغام أخف من الفك ثم استثقل التضعيف فحذفت النون الأولى زيادة في التخفيف، قال عن قراءة نافع في قوله تعالى ﴿فبم تبشرون﴾ بكسر النون. «يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً به [أي النون الباقية]»<sup>(٢)</sup>، وكأنهم شددوا النون فقالوا ﴿فبم تبشروني﴾<sup>(٣)</sup>، ثم خففوها والنية على تثقيلها، كقول عمرو بن معد يكرب:-

رأته كالشغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني»<sup>(٤)</sup>.  
وقوي ما ذهب إليه سيويه والفراء<sup>(٥)</sup> بأن نون الرفع قد سمع حذفها لغير ناصب ولا جازم دون أن تجامع نونا أخرى كما في قول الشاعر:-<sup>(٦)</sup>

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي  
والأصل : وتبيتين وتدلكين، لأنه فعل من الأفعال الخمسة مرفوع، وهذا الحذف إما شاذ وإما

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن ٢٥٨/١ و ٤١٤/١، وكان النحاس يرى مثل هذا وإن لم يكثر الأدلة عليه، ينظر إعرابه للقرآن ٧٨/٢ و ٣٨٣/٢، وكذلك الأعلام في النكت ٩٦٤/٢.

(٢) يعبر الفراء أحياناً عن نون الوقاية بالضمير، فيجعل «ني» كلها هي الضمير ينظر أيضاً: المعاني ٤٨/٢. واستعمل لها الأخفش مثل هذا أيضاً في معانيه ص ٣١١. وكان سيويه قد سبقهما إلى مثل ذلك ينظر الكتاب ٣٥٥/٢.

(٣) التضعيف بنون مكسورة قراءة ابن كثير كما في الإتحاف ١٧٧/٢.

(٤) معاني الفراء ٩٠/٢، ويكاد يكون نقلاً عن سيويه في الكتاب ٥١٩/٣-٥٢٠.

(٥) ينظر الدر المصون ١٦/٥-١٨، وقد حكى بعضهم القولين ولم يرجع ينظر، الإملاء ٣٧٢، والرضي على الكافية ٤٥٠/٢، والدر المصون ١٦٦/٧.

(٦) البيت في الخصائص ٣٨٨/١ والمختص ٢٢/٢، والهمع ١٧٦/١، ولم ينسب.

غاية الكلام ومنتهاه<sup>(١)</sup>.

وقيل إنما بُني عند نية معنى الإضافة لأن المضاف تنزل من المضاف إليه المحذوف منزلة جزء الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب بل هو مبني<sup>(٢)</sup>.

فإن لم يكن المضاف من ظروف الغايات اشرط أن يعطف أو يعطف عليه اسم مضاف لمثل المضاف إليه المحذوف. نحو قولهم: أنفقت ربعَ ونصفَ المال. أي أنفقت ربعَ المال ونصفَ المال.

٣- أن تكون الكلمة المنونة شبيهة بالمضاف نحو: لا مالَ لزيد، والأصل: لا مالَ لزيدٍ موجود، فهذه اللام الداخلة هي اللام التي كانت الإضافة على معناها، فيكون الجار والمجرور صفة والخبر محذوفاً.

فإن جعلت زائدة- أي اللام- فإن التنوين يكون محذوفاً للإضافة لا لشبهها.

وإن كان الجار والمجرور خبراً فإن الفتحة تكون للبناء والتنوين حذف للبناء<sup>(٣)</sup> لا للإضافة ولا لشبهها.

٤- إذا كانت الكلمة ممنوعة من الصرف كقولك: هذه أسماء، بدون تنوين لأن «أسماء» لا تنصرف.

٥- إذا بنيت الكلمة نحو يا زيدُ، ويا رجلُ، لمعين، ولا مالَ، ومثل: خمسة عشرَ في التركيب المرجحى فإنه حذف للبناء.

٦- إذا كان الاسم المنون علماً موصوفاً بـ «ابن» أو «ابنة» مضافين إلى علم آخر بدون فاصل نحو: هذا زيدُ بنُ خالدٍ، فيحذف التنوين وجوباً نظراً لكثرة الاستعمال أي استعمال العلم

(١) ينظر الشجرية ٣٢٨/١، وابن يعيش ٨٥/٤، والرضي على الكافية ١٦٩/٣، وفي الفرق بين نية اللفظ ونية المعنى والبناء للثاني دون الأول أقوال ناقشها الحضري في حاشيته على ابن عقيل ١٦/٢-١٧.

(٢) ينظر الأمالي الشجرية ٣٢٨/١، والبيان ٢٤٨/٢، وابن يعيش ٨٦/٤.

(٣) قال د. عوض الجهاوي في ظاهرة التنوين ص ٥٥، وعباس حسن في النحو الوافي ٤٤/١

إنه لا حذف للتنوين على هذا التقدير. وهو سهو بخاصة أن د. الجهاوي وضع فقرة لحذفه من المنادى المبني بعد هذا مباشرة. وينظر حذفه للبناء في الخزانة ٣٧٥/١١، حيث مثل له بـ «لا رجل»



موصوفاً بـ «ابن»<sup>(١)</sup>، وكان القياس تحريكه بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين.  
 ٧- ويحذف عند الوقوف على الكلمة المنونة المرفوعة والمجرورة نحو هذا زيد، وذهبت إلى خالد. أما المنصوبة فيُبدل تنوينها ألفاً نحو: رأيت رجلاً، ولا يحذف على اللغة المشهورة.  
 أما حذفه في غير ما سبق فيجعله بعضهم قليلاً خاصاً بالضرورة ومنه قول أبي الأسود الدؤلي:<sup>(٢)</sup>

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلاً  
 والأصل: ذاكرُ اللهَ، إلا أنه حذف التنوين ولم يضيف فأبقى لفظ الجلالة منصوباً.

## مواضع حذف التنوين عندهما

### ١- حذفه وجوباً:-

#### ١:١- لدخول (أل) على الكلمة:<sup>(٣)</sup>

يجب عندهما حذف التنوين إذا دخلت الألف واللام على الكلمة المنونة، قال الفراء عن اسم الفاعل الذي فيه الألف واللام إن العرب تنصب به ما بعده ولا يضيفون <<فيقولون:- هو الآخذ حقّه، فينصبون الحق، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة... وهي في الواحد لا تظهر>><sup>(٤)</sup>، لأن التنوين يعاقب الألف واللام في المفرد، وقال الأخفش <<تقول: هما الضاربان زيداً والضاربا زيد؛ لأن الألف واللام لا تعاقبان التنوين في الاثنين والجميع>><sup>(٥)</sup> فهما يتعاقبان إذن في المفرد.

(١) ينظر الكتاب ٥٠٤/٣.

(٢) البيت في الكتاب ١٦٩/١، ومعاني الأخفش ٨٦، ومعاني الفراء ٢٠٢/٢.

(٣) أ- الفراء:- الموضع ٢٢٦/٢.

ب- الأخفش:- الموضع ٨٦.

(٤) معاني الفراء ٢٢٦/٢.

(٥) معاني الأخفش ص ٨٤.

## ٢:١ - للإضافة:-

### ١:٢:١ - إذا كان المضاف إليه مصرّحاً به:-<sup>(١)</sup>

يجب عندهما حذف التنوين من الكلمة إذا أضيفت وكان المضاف إليه مذكوراً<sup>(٢)</sup> نحو قولك: هذا غلامٌ زيدٍ.

فإن كان المضاف وصفاً وأريد به الحال أو الاستقبال فإن ذكر التنوين هو المختار وينصب به ما بعده وعليه قراءة من نصب وأبقى التنوين في قوله تعالى ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ الأنبياء/٣٥<sup>(٣)</sup>. ويجوز حذف التنوين والإضافة أيضاً، وعليه قراءة الجمهور.

فإن كان الكلام عن شيء مضى وجب حذف التنوين والإضافة فيقال: هو ضارب زيدٍ، للتعبير عمّا مضى<sup>(٤)</sup>.

### ٢:٢:١ - إذا كان المضاف إليه محذوفاً:-<sup>(٥)</sup>

ويحذف التنوين من المضاف وإن كان المضاف إليه غير مصرّح به، وذلك إذا نوي لفظه

(١) - عند الفراء:- الآيات:- الأنعام/٩٦، الأنفال/١٨، الأنبياء/٣٥، الزمر/٣٨، الطلاق/٣، الرسائل/٣٥.

المواضع:- ٣٤٦/١، ٢٠٢/٢، ٤٠٧/٢، ٤٠٩/٢، ٤٢٠/٢، ٢٦٦/٣.

ب- عند الأخفش:- الآيات:- آل عمران/١٨٥، الأنبياء/٣٥، العنكبوت/٥٧، غافر/١٦-٣٥، الذاريات/١٣، الرسائل/٣٨، ٣٥.

المواضع:- ٨٣، ٨٦، ٤٦١، ٥٢٤.

(٢) ينظر معاني الفراء ٤٠٧/٢، ٢٢٦/٣، ومعاني الأخفش ٨٣، ٨٦.

(٣) والنصب قراءة المطوعي كما في الإتحاف ٢٦٣/٢.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢٠٢/٢، ٤٢٠/٢، ومعاني الأخفش ٨٣ وما بعدها وينظر الكتاب ١٧١/١، والهمع ٨٣/٥.

(٥) - الفراء:- الروم/٤، المواضع:- ٣١٩/٢، ٣٢٢.

الشعر:- أكابدها حتى أعرسُ بعدما يكون سُحيراً أو بعيداً فأهجما

البيت في ابن يعيش ٨٧/٤، والارتشاف ٥١٧/٢.

- إذا أتاك لم أومنْ عليك ولم يكنْ لقاؤك إلا مِين ورأه وراءُ

لقي بن مالك: في ابن يعيش ٨٧/٤، والخزانة ٥٠٤/٦، واللسان ٣٩٠/١٥.

إن تأت من تحت أج من عل

أو معناه، فيحذف له التنوين كما لو كان موجوداً إلا أنه في الحالة الأولى يكون معرباً وفي الثانية يبنى على الضم، هذا إذا كان المضاف ظرفاً من ظروف الغايات.

قال الفراء عن قوله تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم/٤)، «القراء بالرفع بغير تنوين؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان [أي بنيتا على الضم في محل جر بمن] ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضيفتهما إليه وكذلك ما أشبههما كقول الشاعر:-

إِنْ تَأْتِ مِنْ تَحْتِ أَجْثَمَا مِنْ عَلِّ

... ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر الذي أضيفته إليه. فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبل ومن بعد كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه «قبل» و «بعد»...»<sup>(١)</sup>.  
كما قال الأخفش مثل هذا عندما تعرض لقول الشاعر:-

فما وجد النهدي وجداً وجدته ولا وجد العذري قبل جميل  
بكسر «قبل» بدون تنوين فالسبب أنه «يريد: قبلي: فحذف الياء» فيكون معرباً وحذف التنوين لنية لفظ المضاف إليه. كما أجاز أن تبنى كلمة «قبل» على الضم لنية معنى المضافة إليه

- اللسان ٩٢/٣، والخزانة ٥٠٤/٦.

- لممرك ما أدري وإني لأوجل على أينما تعدو المنية أول  
لمن بن أوس: المقتضب ٢٤٦/٣، والتصريح ٥١/٢، الخزانة ٢٤٤/٨.

- لإبداهة أو علالة سابع نهـد الجـزارة  
للأعشى: الكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، وسر الصناعة ٢٩٨/١، والخزانة ١٧٢/١، ٥٠٠/٦.

- مكرم مفر مقبل مدبر معاً كجلمود صخر حطه السيل من عل  
لامرئ القيس: الكتاب ٢٢٨/٤، والتصريح ٥٤/٢، والخزانة ٢٤٢/٣.

- يامن يرى عارضاً أكفكفه بين ذراعي وجهه الأسد  
الفرزدق: الكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، وسر الصناعة ٢٩٧/١، والخزانة ٣١٩/٢.

ب- الأخفش:- الموضع ٧٢.

الشعر:- فما وجد النهدي وجداً وجدته ولا وجد العذري قبل جميل  
في الإنصاف ٥٤٥، والارتشاف ٥١٨/٢، والهمع ١٩٣/٣.

(١) معاني الفراء ٣١٩/٢، ٣٢٠ وينظر التصريح ٥٠/٢، والأشموني ٢٧٤-٢٧٥.

وأجيب على هذا الاعتراض بأنه إن جعل أعجمياً فإنه ليس مصغراً >> بل هو أعجمي جاء على هيئة التصغير في لسان العرب، فهو كسليمان جاء على مثال عثيمان وعبيدان >> (١) فيكون على أكثر من ثلاثة أحرف فيمنع من الصرف.

وإنما يجب حذف التنوين من العلم الموصوف بابن وإن كان القياس أن يبقى ويحرك بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين، لأن مجيء العلم موصوفاً بكلمة ابن وابنة كثير في الكلام فطلب فيه التخفيف (٢).

ولم يجب حذفه عندما تكون كلمة «ابن» غير صفة كما في: إن زيدا ابن عبد الله، لأن مجيئها عمدة قليل.

## ٢- حذف التنوين جوازاً: (٣)

يجوز الفراء (٤) حذف التنوين لالتقاء الساكنين، وإن كان الوجه تحريكه فيقال: جاء «زيدن» الظريف، هكذا تنطق على الأصل. ويجوز عنده أن يقال: زيد الظريف، بحذف

(١) ينظر الدر المصون ٣٨/٦.

(٢) ينظر الكتاب ٥٠٤/٣، والشجرية ٣٨١/١، والرضي على الكافية ٤٨٣/٤.

(٣) أ- الفراء: - التوبة/٣٠، الإخلاص/١، المواضع: - ٤٣١/١-٤٣٢، ٢٠٢/٢، ٣٠٠/٣.

الشعر: - إذا غطيت السلم في فـراً

في إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٥٤٧/٢، الشجرية ٣٨٢/١، الإنصاف ٦٦٥

- تذهيل الشيخ عن بنيه وتبدي عن خدام العقيلة العذراء

عبيد الله بن الرقيات: - الشجرية ٣٨٣/١، الإنصاف ٦٦١، الخزانة ٣٧٧/١١.

- فألفيته غير مستمتب ولا ذاكراً للسهة إلا قليلاً

أبو الأسود الدؤلي: الكتاب ١٦٩/١، معاني الأخفش ٨٦، ثعلب ١٢٣، الخزانة ٣٧٤/١١.

ب- الأخفش: - الإخلاص/١، المواضع: - ٨٦، ٥٤٩.

الشعر: - فألفيته..... ولا ذاكراً للسهة إلا قليلاً.

سبق تخريجه مع أبيات الفراء.

(٤) ينظر معاني الفراء ٤٣١/١، ٢٠٢/٢، ٣٠٠/٣.

التنوين. قال الفراء هذا في توجيهه لقراءة ﴿ قل هو الله أحد الله ﴾ (الإعلام/١)<sup>(١)</sup>. بدون تنوين ومثل لها بأبيات منها قول عبيد الله بن الرقيات:-

تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي عن خدام العقيلة العذراء  
وقد أخذ كثير من العلماء برأي الفراء هذا فأجازوا حذف التنوين لالتقاء الساكنين لأن الشواهد على مثل هذا كثيرة <<حتى كاد يكون قياسا>><sup>(٢)</sup>.

والعلة في جواز حذف التنوين تشبيهه بحروف المد واللين فيحذف كما تحذف حروف المد نطقا لالتقاء الساكنين في: يغزو الجيش ويرمي الغرض لأن <<الغنة التي في النون كاللين الذي في حروف اللين، ومنها: اجتماعها في الزيادة معهن ومعاقبتها لهن في الموضع الواحد من المثال الواحد، وذلك نحو شَرَبْتِ وشَرَابْتِ...>><sup>(٣)</sup>.

أما الأخفش فإنه خرج قراءة حذف التنوين في ﴿ قل هو الله أحد الله ﴾ على أن الحذف لاجتماع الساكنين<sup>(٤)</sup>. إلا أن هذا لا يعني أنه يجيزه لأنه سبق أن قال عن قول الدؤلي:-

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكراً لله إلا قليلا  
إن طرح التنوين لغير معاقبة إضافة قبيح ثم عقب قائلاً إن حذفه لاجتماع الساكنين أمثل من حذف النون من قراءة النصب في ﴿ إنكم لذائقوا العذاب الأليم ﴾ (الصافات/٣٨).  
فيؤخذ من مجمل كلامه هذا أنه يرى جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين ولكن على قلة وبدون أن يستحسنه ، وإلى هذا نحا بعض العلماء.<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) وهي قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي كما في البحر ٥٢٨/٨.
  - (٢) سر الصناعة ٥٣٣/٢، ومثله في البيان للأنباري ٥٤٦/٢، وابن يعيش ٣٥/٩، والبحر المحيط ٥٢٨/٨، ومن أجاز الحذف أيضا المبرد في المقتضب ٣١٢/٢. وابن خالويه في إعراب القراءات ٥٤٥/٢، والهمداني في الفريد ٧٤٨/٤.
  - (٣) سر الصناعة ٤٣٨-٤٣٩، وينظر المقتضب ٣١٢/٢، وابن يعيش ٣٥/٩-٣٧.
  - (٤) والشرنبث: الضخم الشديد من الرجال.  
معاني الأخفش ٥٤٩.
  - (٥) ينظر المعنى ٨٤٤.

## حذف المبتدأ

مقدمة: -

### حذف المبتدأ وجوبا: (١)

١- إذا كان الخبر نعتا مقطوعا لمجرد المدح أو الذم أو الترحم، نحو: مررت بزيدٍ الكريمٍ- برفع «الكريم»- والتقدير: هو الكريم >> لأنهم لما قصدوا الإنشاء جعلوا الإضمار علامة عليه >> (٢) فيجب حذف المبتدأ لذلك.

٢- إذا كان الخبر مصدراً نائباً عن اللفظ بفعله، نحو: سمعُ وطاعةً، والتقدير: أمرى سمعُ.

والأصل في مثل هذا التركيب: أسمعُ وأطيع، ثم حذف الفعل وجعل المصدر نائباً عنه، ثم عدل عن النصب إلى الرفع؛ لأنهم قصدوا الثبوت والدوام وهو ما تدل عليه الجملة الاسمية.

٣- إذا كان الخبر مخصوص «نعم» «وبئس» مؤخراً عنهما، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ. فزيدٌ، خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: «هو».

وقيل إن هذا الأسلوب ليس فيه حذف للمبتدأ لأن المخصوص - زيدٌ - إما مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر عنه، وهو قول سيبويه (٣). وإما أنه مبتدأ محذوف الخبر، وهو رأي ابن عصفور (٤).

٤- إذا كان الخبر لفظاً صريحاً في القسم نحو قولهم: في ذمتي لأفعلن كذا، فالتقدير: في ذمتي يمين لأفعلن كذا.

٥- إذا كان الخبر مرفوع «لاسيما» نحو: أحب العلماء لا سيما المتواضع، أي: لاسي

(١) ينظر المساعد ٢١٥/١، والتصريح ١٧٦/١، والهمع ٣٩/٢.

(٢) المساعد ٢١٥/١.

(٣) الكتاب ١٧٦/٢.

(٤) ينظر التصريح ١٧٧/١.

أو أن يكون مبتدأ وخبره محذوف.

قال الفراء عن قوله تعالى ﴿فصبرٌ جميل﴾ يوسف/٨٣- إنه على تقدير: أمرى أو صبري صبرٌ جميل<sup>(١)</sup>، فيكون من حذف المبتدأ.

وقد قال عن قوله تعالى ﴿ويقولون طاعة﴾ النساء/٨١-: «الرفع على قولك: منا طاعة أو أمرك طاعة»<sup>(٢)</sup> فيجوز الوجهان عنده.

وقد قال الأخفش بالوجهين أيضاً فعند قوله تعالى ﴿قولوا حطة﴾ البقرة/٥٨- قال: «هو شبيه بقولهم: سمع وطاعة.. فكأنه قال: أمرى سمع وطاعة... وقال ﴿فأولى لهم طاعة وقول معروف﴾ محمد/٢٠-٢١... جعل الطاعة مبتدأ، فقال طاعة وقول معروف خير من هذا»<sup>(٣)</sup>. وهو قول سيبويه في المسألة فقد جعله خبراً لمبتدأ محذوف مرة<sup>(٤)</sup>، وعكس المسألة مرة أخرى<sup>(٥)</sup>، وأجاز الوجهين معاً في موضع واحد تارة ثالثة<sup>(٦)</sup>.

وهذا المصدر إنما يرتفع عند إرادة الإخبار أما عند الإنشاء فإنه ينصب<sup>(٧)</sup>، ورافعه واجب الإضمار قال سيبويه «والذي يرفع عليه حنانٌ وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه»<sup>(٨)</sup>.

## ١: ٢- إذا كان الخبر نعتاً مقطوعاً:-(٩)

قدر الفراء والأخفش المبتدأ محذوفاً قبل كلمات تصلح أن تكون نعتاً لما قبلها إلا أنها

(١) معاني الفراء ٥٣/٢.

(٢) معاني الفراء ٢٨٧/١، وينظر ٩٣/١، ٦٢/٣.

(٣) معاني الأخفش ٩٦-٩٧، وينظر ١٦٨، ٢٤٣.

(٤) الكتاب ٣٢١/١.

(٥) الكتاب ١٣٦/٢.

(٦) الكتاب ١٤١/١، وينظر الأمالي الشجرية كذلك ٣٢٠/١.

(٧) معاني الفراء ٥٣/٢، ومعاني الأخفش ٩٦، وينظر الكتاب ٣٢١/١.

(٨) الكتاب ٣٢١/١.

(٩) - عند الفراء: الآيات: - البقرة/١٨، آل عمران/١٦، المائدة/٤١، الأنعام/١٤، التوبة/١١٢، إبراهيم/٢،

المؤمنون/٩٢، النور/٥٨، سبأ/٣، الذاريات/١٦، الطور/١٨، الطلاق/١١، النبأ/٣٧.

المواضع: - ١٩٨/١، ٣٠٩/١، ٣٢٩/١، ٤٥٣/١، ٦٧/٢، ٢٤١/٢، ٢٦٠/٢، ٣٥١/٢، ٨٣/٣، ١٦٤/٣. =

قطعت عن متابعتها إلى الرفع - لكنهما لم يحددا إن كان الحذف واجبا أم جائزا - ومن ذلك تقديرهما للمبتدأ محذوفا في قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿ قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأنعام/١٤].<sup>(١)</sup> والقراءة المشهورة هي بكسر «فاطر» نعتا أو بدلا من لفظ الجلالة «الله». ولما قطع إلى الرفع صار خبيرا لمبتدأ محذوف<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك عندهما قوله تعالى ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ ﴾ [التوبة/١١٢] - قوله «التائبون» خبر لمبتدأ محذوف <<والتقدير: هم التائبون>><sup>(٣)</sup>، وصرح الفراء بأنه نعت في الأصل ولكنه قطع إلى الرفع واستدل بقراءة عبد الله ﴿ التَّائِبِينَ ﴾ فقال عنها هي <<في موضع خفض لأنه نعت للمؤمنين>><sup>(٤)</sup>.

وهذا الإعراب بناءً على أن هذه الآية مرتبطة بالسابقة لها والتي في أولها ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ ﴾ فتكون الأوصاف المذكورة في قوله ﴿ التَّائِبُونَ... ﴾ إلى آخر الآية شرطا في المجاهدة المقبولة، لذلك جعل أصحاب هذا الرأي «التائبون» نعتا مقطوعا للمؤمنين الذين سبق ذكرهم في الآية الأولى.

أما الذين يرون أن الآية الثانية منفصلة ومستقلة عن الأولى في المعنى، فإنهم يجعلون الشهادة ماحية للذنوب وإن لم توجد في الشهيد هذه الصفات. وعلى هذا القول يكون «التائبون» مبتدأ واختلف في خبره فقيل «العابدون» وقيل «الأمرون» وقيل محذوف تقديره: من أهل الجنة<sup>(٥)</sup>.

وقد ضعف العكبري كون «التائبون» مبتدأ واستدل للقول بأنه خبر مبتدأ محذوف بقراءة عبد الله التي ذكرها الفراء سابقا<sup>(٦)</sup>، وهي «التائبين» فإنها إما مجرورة نعتا للمؤمنين وإما

ب- عند الأخفش: - الآيات: - الأنعام/١٤، التوبة/١١٢، المزمل/٩.

المواضع: - ٢٧٠، ٣٣٨، ٥١٣.

(١) وهي قراءة ابن عجلة كما في تحليل القراءات الشاذة للعكبري ق٦٤أ، والدر المصون ٤/٥٥٥.

(٢) معاني الفراء ١/٣٢٩، ومعاني الأخفش ٢٧٠، وينظر إعراب النحاس ٢/٥٨، والكشاف ٢/٦.

(٣) معاني الأخفش ٣٣٨.

(٤) معاني الفراء ١/٤٥٣، وينظر ١/١٩٨، ٢/٦٧، ٣/١٦٤، كما ينظر المحاسب ١/٣٠٥.

(٥) ينظر الكشاف ٢/١٧٤، والبحر ٥/٥١١، والدر المصون ٦/١٢٩.

(٦) الإملاء ٣١٩.



منصوبة بفعل مقدر على أنها نعت للمؤمنين مقطوع إلى النصب<sup>(١)</sup>.  
 وفائدة القطع تحويل الكلام من مجرد الإخبار إلى إنشاء المدح أو غيره، وإنما وجب  
 الحذف لأنهم أرادوا استصحاب الحالة التي كان عليها قبل جعله خيراً وهي إيلاؤه المنعوت،  
 ولو أنهم صرّحوا بالابتداء لانفصلاً<sup>(٢)</sup>.

### ١: ٣- إذا كان الخبر مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة:-<sup>(٣)</sup>

يجيز الفراء أن يرفع المصدر المؤكد لمضمون الجملة- مؤكداً لنفسه أو لغيره- على أنه  
 خبر لمبتدأ محذوف، فقال عن قوله تعالى ﴿خالصة لك من دون المؤمنين﴾ الأحزاب/٥٠- <<ولو  
 رفعت «خالصة لك» على الاستئناف كان صواباً، وما كان من «سنة الله» و«صبغة الله» وشبهه  
 فإنه منصوب لانصاله بما قبله على مذهب «حقاً» وشبهه- يقصد على المفعولية المطلقة- والرفع  
 جائز؛ لأنه كالجواب، ألا ترى أن الرجل يقول: قد قام عبد الله، فتقول: حقاً، إذا وصلت.

وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مما قبله، وهذا محض القطع الذي تسمعه من  
 النحويين>><sup>(٤)</sup> فتقدير الكلام على هذا في حال الرفع: هي خالصة<sup>(٥)</sup>.

وقد نص سيبويه على جواز الرفع فقال بعد أن ضرب أمثلة للمفعول المطلق المؤكد  
 لمضمون الجملة، << وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يُضْمِر شيئاً هو المظهر، كأنك  
 قلت: ذاك وعدُّ الله، وصبغة الله، أو هو دعوة الحق، على هذا ونحوه رفعه>><sup>(٦)</sup>.

ويمكن أن يفهم من كلامه أن إضمار المبتدأ واجب هنا لأنه يقيسه على حالة النصب التي

(١) ينظر الكشاف ١٧٤/٢، والمحرر ٢٨٥/٨.

(٢) ينظر حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٥٤/١.

(٣) الفراء:- الآيات:- البقرة/١٣٨، التوبة/١١١، يونس/٤، إبراهيم/٢٢، الكهف/٨٢، النور/٦١، الأحزاب/٥٠،  
 يس/٥، فصلت/١٠، الدخان/٥٧، القمر/٥.

المواضع:- ٨٣/١، ١٥٤/١، ٤٥٣/١، ١٥٧/٢، ٢٦٢/٢، ٣٤٥/٢-٣٤٦، ١١/٣، ١٠٤/٣.

(٤) معاني الفراء ٣٤٥/٢-٣٤٦، وينظر ٤٥٣/١.

(٥) ينظر الفريد ٤٧/٤، والبحر ٤٩٤/٨.

(٦) الكتاب ٣٨٢/١.

صرح فيها بذلك، قال السيوطي «وجوز سيبويه رفع هذا النوع كله، أي المصدر المؤكد للجملة على تقدير الابتداء، ويكون لازماً الإضمار كالفعل»<sup>(١)</sup>.

#### ١: ٤ - إذا كان الخبر مغرئاً به أو محذراً منه مرفوعاً:-(٢)

يرى الفراء أن المغرئ به يجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف إذا كان مكرراً أو معطوفاً عليه، فقال عند تعرضه لقول الحق سبحانه ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ الشمس/١٣- «نصبت الناقة على التحذير، حذرهم إياها وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله. فإن العرب قد ترفعه وفيه معنى التحذير، ألا ترى أن العرب تقول: هذا العدو هذا العدو فاهربوا وفيه تحذير... لو قرأ قارئ بالرفع كان مصيباً أشدني بعضهم:-

لجد يرون بالسوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح السلاح  
فرفع وفيه الأمر بلباس السلاح»<sup>(٣)</sup>. فمثال المكرر قوله: السلاح السلاح وقوله: هذا العدو هذا العدو. ومثال المعطوف عليه: ناقة الله وسقياها.

والمراجع النحوية تنص على جواز رفع المكرر، وتسكت عن رفع المعطوف عليه<sup>(٤)</sup> بالرغم من أن أغلبهم نقل كلام الفراء على آية الشمس السابقة. وكأن نقلهم لكلام الفراء إشارة إلى جواز رفع المعطوف عليه ولذلك علق الصبان على قول الأشموني «وقد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير» قائلاً «مثل المكرر المتعاطفان كما أشار إليه بنقل كلام الفراء»<sup>(٥)</sup>. ويظهر أن حذف المبتدأ هنا واجب قياساً على حال الكلمة إذا كانت منصوبة فإن ناصبها

(١) الهمع ١٢٦/٣، وينظر الارتشاف ٣٠/٢.

(٢) الفراء:- الشمس/١٣.

المواضع:- ١٨٨/١، ٢٦٨/٣، ٢٦٩.

الشعر:- لجد يرون بالسوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح السلاح

البيت في الطبري ١٥٣/٣، والمساعد ٥٧٥/٢، والأشموني ١٤٦/٣، والهمع ٢٨/٣.

(٣) معاني الفراء ٢٦٨/٣-٢٦٩، وينظر ١٨٨/١.

(٤) ينظر الارتشاف ٢٨٢/٢، والمساعد ٥٧٤/٢، والأشموني ١٤٦/٣، والهمع ٢٨/٣.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ١٤٦/٣.

لا يكون نصباً؛ لأنه إخبار عنهم فيه أسماء مضمرة كقولك هم ثلاثة وهم خمسة»<sup>(١)</sup>.  
وبهذا التقدير يظهر أنهما لا يجيزان أن تحكى المفردات بالقول، ولأجل هذا يصران على  
تقدير مرفوع يتم به الكلام ويصير ما بعد القول جملة.  
وفي هذا مخالفة لقول أبي عبيدة إن القول تحكى به المفردات<sup>(٢)</sup>، وقد خطأ أبو حيان رأي  
أبي عبيدة هذا<sup>(٣)</sup>.

كما أن الفراء لا يجيز في نصه السابق إعمال القول إلا فيما يتضمن معنى القول نحو  
قلت: كلمة أو خبراً أو عبارة، وقال السيوطي مفصلاً ذلك: القول ينصب المفرد المؤدي معنى  
الجملة نحو قلت شعراً أو خطبة، أو ما فيه معنى القول والمراد به نفس الكلمة نحو قلت كلمة  
أو لفظة، أما غير هذين المفردين <<فليس فيه إلا الحكاية على تقدير متم الجملة>><sup>(٤)</sup>.

## ٢: ٣ - بعد فاء الجزاء: -<sup>(٥)</sup>

### ٢: ٣: ١ - إذا دخلت الفاء على اسم مفرد: -

إذا وقع بعد فاء الجواب مفرداً أو شبه جملة قدر له محذوفٌ ليتم جملة، وذلك لأن  
أدوات الشرط تقتضي جملتين<sup>(٦)</sup>.

قدر الفراء والأخفش في قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ البقرة/٢٨٢ -  
قدراً مبتدأ محذوفاً بعد فاء الجزاء، والتقدير: فهو - أي الشاهد - رجلٌ وامرأتان<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) معاني الفراء ٩٣/١، وقد قدر الأخفش المبتدأ محذوفاً كذلك في معانيه ١٥٣، وينظر الكشاف ٧١/١، ١٠٣/١، والبحر ٣٥٩/١، ٥٢/٢.
- (٢) مجاز القرآن ٤١/١، وقد أخذه ابن الأنباري في البيان ٢١/٢.
- (٣) البحر ٢٢٣/١.
- (٤) الهمع ٢٤٤/٢، وينظر مثله في المساعد ٣٧٩/١، والبحر ٢٢٢/١.
- (٥) - عند الفراء: - الآيات: - البقرة/١٧٨، البقرة/٢٢٠، البقرة/٢٨٢، المائدة/١١٨، التوبة/١١، الأحزاب/٥.  
المواضع: - ١٠٩/١، ١٤١/١ - ١٤٢، ١٨٤/١، ٤٢٥/١.
- ب- الأخفش: - البقرة/٢٢٠، البقرة/٢٨٢، آل عمران/١٦٦، الصافات/٨.  
المواضع: - ١٢٦، ١٧٣، ١٨٩، ٢٢١.
- (٦) ينظر الهمع ٣٢٢/٤.
- (٧) معاني الفراء ١٨٤/١، معاني لأخفش ١٨٩.

وأجاز الفراء أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف وجعله «كان» التامة فقال التقدير: فليكن رجلاً وامرأتان. ويقول الفراء قال الأنباري<sup>(١)</sup>.

وقيل هو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: فرجل وامرأتان مجزئون، وقيل غير ذلك من الأوجه<sup>(٢)</sup>.

ومن حذف المبتدأ عندهما بعد فاء الجزاء قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَخَالَطُوهُمْ فإِخْوَانَكُمْ﴾ البقرة/٢٢٠- والتقدير: فهم إخوانكم<sup>(٣)</sup>.

وجاء الفراء بقاعدة عامة لرفع الاسم بعد فاء الجزاء ونصبه فيرى أن الاسم المفرد الواقع بعدها يرتفع إذا قصد به الإخبار لا الأمر فقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَخَالَطُوهُمْ فإِخْوَانَكُمْ﴾ بالرفع فالمراد الإخبار عن كون أيتام المؤمنين- عُبِّرَ عنهم بالضمير «هم»- إخواناً للمؤمنين قبل المخالطة وبعدها، وليس المراد أن هؤلاء الأيتام صاروا إخواناً لمخالطة المؤمنين لهم.

وأما إذا أريد الأمر فإن ما بعد الفاء ينتصب كما في قوله تعالى ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالاً أَوْ رِكْبَاناً﴾ البقرة/٢٣٩ على أن التقدير فصلوا رجلاً أو ركباناً، وهذا نص كلامه «وإنما يُرْفَعُ مَنْ ذَا مَا كَانَ اسماً يحسن فيه «هو» مع المرفوع فإذا لم يحسن فيه «هو» أجرته على ما قبله. فقلت إن اشتريت طعاماً فجيداً، أي فاشتر الجيد، وإن لبست ثياباً فالبياض، تنصب؛ لأن «هو» لا يحسن ههنا، والمعنى في هذين ههنا مخالف للأول، ألا ترى أنك تجد القوم إخواناً وإن جُحدوا ولا تجد كل ما يلبس بياضاً ولا كل ما يشتري جيداً.

وكذلك قول الله ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالاً﴾، نصب لأنه شيء ليس بدائم ولا يصلح فيه «هو» ألا ترى أن المعنى إن خفتهم أن تصلوا قياماً فصلوا رجلاً أو ركباناً... فنصبا لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبراً<sup>(٤)</sup>.

(١) البيان ١٨٢/١.

(٢) ينظر في هذا الإملاء ١٢٥، والدر المصون ٦٥٦/٢.

(٣) معاني الفراء ١٤١/١، معاني الأخفش ١٧٣، وينظر إعراب النحاس ٣١٠/١، والدر ٤١٢/٢.

(٤) معاني الفراء ١٤٢/١، وينظر ١٠٩/١-١١٠، وقد نقله الطبري ٣٧٣/٢.

الرخصة قد أخير عن أمر، فقال: لمن اتقى، أي ذلك لمن اتقى»<sup>(١)</sup>.  
ويكثر هذا في أول السور، نحو قوله تعالى ﴿المص كتاب﴾ الأعراف/١-٢- أي: هذا كتاب<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا الوجه يرى الفراء أن الحروف المقطعة خبر لمبتدأ محذوف أيضاً.  
وأجاز أن يكون «كتاب» ونحوه خيراً للحروف المقطعة.  
وحذف المبتدأ من أول السور شبيه بالموضع الذي ذكره ابن هشام<sup>(٣)</sup>، حين قال عن مواضع حذف المبتدأ جوازا «مثله قول العلماء: باب كذا» والتقدير: هذا باب كذا.  
ومن قبله قال ابن الشجري «واسم الاشارة ... كثيراً ما يحذف مبتدأ؛ لأن حذفه كالنطق به لكثرة على الألسن»<sup>(٤)</sup>.  
وقال سيبويه ممثلاً للمبتدأ الذي يحذف إن ذلك مثل أن ترى شخصاً مقبلاً أو تسمع صوته أو تلمس جسده أو تسمع حديثاً عن خصاله فتعرفه فتقول: زيدٌ وربّي، أي ذاك زيدٌ ونحو ذلك من الأمور التي يكون المبتدأ فيها حاضراً تدرّكه الحواس<sup>(٥)</sup>.

## ٢:٦- إذا كان عائداً على الموصول:-<sup>(٦)</sup>

يجيز الفراء والأخفش حذف المبتدأ إذا وقع صدر صلة الموصول ولم يشترطاً لجواز ذلك

- 
- (١) معاني الأخفش ١٦٥، وينظر الفريد ٤٣٩/١ والدر المصون ٣٤٦/٢.  
(٢) معاني الفراء ٣٦٩/١، وينظر مثله ٣/٢، ٧٥/٣، ومعاني الأخفش ٢٩٣، وينظر ٤٠١.  
(٣) ينظر المعنى ٨٢٤، وحاشية الدسوقي على المعنى ٢/٢٦٠.  
(٤) الأمالي الشجرية ٦١/٢.  
(٥) ينظر الكتاب ١٣٠/٢.  
(٦) أ- الفراء:- الآيات:- البقرة/٢٦، الأنعام/١٥٤.  
المواضع:- ٢٢/١، ٢٤٥/١، ٣٦٥/١.  
الشعر:- فكفى بنا فضلاً عن من غيرنا حسب النبي محمد إيانا  
لحسان رضي الله عنه: الكتاب ١٠٥/٢، مجالس ثعلب ٢٧٣، الارتشاف ٤٣١/٢، الخزانة ١٢٠/٦.  
- لم أر مثلاً الفتيان في غير الس- أيام ينسون ما عاقبها  
لعدي بن زيد كتاب الشعر للفارسي ٤٣٣، والعصديات ١٦٦، والمحتسب ٦٤/١، والخزانة ٣٥٣/٣.  
ب- الأخفش:- البقرة/٢٦، الأنعام/١٥٤، مريم/٦٩.  
المواضع:- ٥٣، ٢٠٣.

أن تطول الصلوة. فلما تعرضا لقراءة الرفع في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ البقرة/٢٦-<sup>(١)</sup> برفع «بعوضة». جعلنا التقدير مثلاً الذي هو بعوضة، فقدرنا مبتدأ محذوفاً<sup>(٢)</sup>.

وقاس الفراء رفع «بعوضة» على رفع «غير» في قول حسان بن ثابت :  
فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبُّ النبي محمد إيانا  
أي من هو غيرنا<sup>(٣)</sup>، فيقدر المبتدأ محذوفاً من صدر الصلوة.

ولا يفرق الفراء والأخفش بين حذف المبتدأ من صلة «أي» وحذفه من صدر صلة غيرها من الموصولات فقد رأينا الفراء يجيزه في صلة «ما» وفي صلة «من» فيما سبق نقله. وكذلك الأخفش في صلة «ما» في النص السابق وقد قاس الأخفش قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ﴾ مريم/٦٩- وتقدير الكلام: أيهم هو أشد، قاس هذا الأسلوب على قراءة من رفع «أحسن» في قوله تعالى ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ الأنعام/١٥٤-<sup>(٤)</sup> وحذف المبتدأ في الآيتين ولم تطل الصلوة ومثلها عنده قول العرب: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً<sup>(٥)</sup>، وقد طالت الصلوة هنا، فلا فرق بين صلة «أي» وغيرها.

فيكون الأخفش قد وافق الكوفيين في هذه المسألة، وقد أجاز هذا الرأي أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup>.

أما بقية البصريين<sup>(٧)</sup> فإنهم لا يجيزون حذف المبتدأ من صدر صلة غير «أي» إذا لم تطل الصلوة، ويرون الحذف من الأساليب النادرة أو الضعيفة القبيحة ولأجل ذلك خرجوا رواية الرفع في ﴿مثلاً ما بعوضة﴾ على أن «ما» زائدة، أو صفة «مثلاً» لتزداد شيوعاً، وجملة: هو

- 
- (١) وهي قراءة الضحاك وابن أبي عبيدة، كما في البحر ١/١٩٨.
  - (٢) معاني الفراء ١/٢٢، ومعاني الأخفش ٥٣، وينظر البيان ١/٦٥.
  - (٣) معاني الفراء ١/٢٢.
  - (٤) وهي قراءة الحسن والأعمش كما في الإتحاف ٢/٣٨.
  - (٥) معاني الأخفش ٢٠٣، وينظر عن آية الأنعام معاني الفراء ١/٣٦٥، فقد قال مثله.
  - (٦) ينظر كتاب الشعر ٤٣٣، والعصديات ١٦٦.
  - (٧) ينظر الكتاب ٢/١٠٨، المحتسب ١/٦٤، الأمالي الشجرية ١/٧٥، والارتشاف ١/٥٣٣، والدر المصون ٥/٢٢٨، والهمع ١/٣١٢.

بعوضه جملته تفسيرية لما شمله الكلام السابق<sup>(١)</sup>.

وخرجوا الرفع في ﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾ على أن «الذي» هنا مراد بها الجمع وأصل «أحسن» أحسنوا ثم حذف الضمير اجتزاء بالحركة كما في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
فلو أن الأطباء كان حولي      وكان مع الأطباء والأساة  
والأصل: كانوا حولي، فحذف الضمير اجتزاء بالضمه<sup>(٣)</sup>.

وقد رد ابن هشام هذا لما فيه من التكلف وقال إن الأولى جعل التقدير على حذف مبتدأ<sup>(٤)</sup>.

وقد تفاوتت آراء ابن الأنباري في هذه المسألة حيث نصر مذهب البصريين في الإنصاف<sup>(٥)</sup>، بينما أجاز في أسرار العربية<sup>(٦)</sup> حذفه ولم يعلق عليه بشيء، في الوقت الذي جعل الحذف في «البيان في غريب إعراب القرآن»<sup>(٧)</sup> جائزاً على قلة .

وقد نُسب<sup>(٨)</sup> إلي الفراء أنه يجيز حذف المبتدأ من صدر الصلة إذا عطف عليه غيره نحو: جاءني الذي هو وزيد قائمان، فيجوز عند الفراء أن يقال: جاءني الذي وزيد قائمان. ورد قول الفراء هذا بأنه لم يسمع عن العرب وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرأ<sup>(٩)</sup>. وهذا الرأي لم أجده في المعاني.

(١) ينظر: البحر ١/١٩٨، والدر المصون ١/٢٢٦.

(٢) البيت في الإنصاف ٣٨٥، وابن يعيش ٥/٧، الدرر اللوامع ١/٣٣.

(٣) ينظر الدر المصون ٥/٢٢٨.

(٤) ينظر المغني ٧١٧.

(٥) ص ٣٩٣.

(٦) ص ٣٨٢.

(٧) ص ٣٥٠/١.

(٨) ينظر الارتشاف ١/٥٣٣، الأسموني ١/١٧٨، والهمع ١/٣١١.

(٩) المراجع نفسها.

## ٧:٢ - إذا دلت عليه صلته: (١)

يجوز الفراء حذف المبتدأ إذا كان موصولا وهو بعض وجزء من شيء سابق مجرور بمن تبعية أو «في» الجارة لجنس المحذوف.

فقال عن قوله تعالى ﴿من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه﴾ النساء/٤٦- قال: إنه يجوز أن يكون التقدير: من الذين هادوا من يحرفون الكلم، معللا ذلك بأنه «من كلام العرب أن يضمروا «من» في مبتدأ الكلام، فيقولون منا يقول ذلك ومنا لا يقوله. وذلك أن «من» بعض لما هي منه فلذلك أدت عن المعنى المتروك ... وقال ذو الرمة:-

فظلوا ومنهم دمعه سابق له      وآخر يشني دمعة العين بالهمل  
يريد: منهم من دمعه سابق.

ولا يجوز إضمار «من» في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأتك به وقد قالها الشاعر في «في» ولست أشتيها قال [حكيم بن معية]:-

لو قلت ما في قومها- لم تأثم-      يفضلها في حسب وميسم  
... وإنما جاز ذلك في «في» لأنك تجد معنى «من» أنه بعض ما أضيفت إليه ألا ترى أنك تقول: فينا الصالحون وفينا دون ذلك، فكأنك قلت: منا ولا يجوز أن تقول: في الدار يقول ذلك، وأنت تريد: في الدار من يقول ذلك، وإنما يجوز إذا أضفت «في» إلى جنس متروك» (٢).

أما الأخفش فإنه يجعل مثل هذه الأساليب من حذف الموصوف لدلالة صفة عليه لذلك

(١) الفراء:- الآيات:- النساء/٤٦، النساء/١٥٩، مريم/٧١، الفرقان/٢٠، العنكبوت/٢٢، فاطر/٢٨، الصافات/١٦٤.

المواضع:- ٢٧١/١، ٢٩٤/١، ٣٨٤/١، ٢٦٤/٢، ٣١٥/٢.

الشعر:- فظلوا ومنهم دمعه سابق له      وآخر يشني دمعة العين بالهمل  
ذو الرمة:- ديوانه ١٤١، الطبري ١١٧/٥، والبحر ٢٦٢/٣، والدر المصون ٦٩٤/٣.

- لو قلت ما في قومها- لم تأثم-      يفضلها في حسب وميسم  
حكيم بن معية: الكتاب ٣٤٥/٢، وابن يعيش ٥٩/٣، والمساعد ٤٢١/٢، والخزانة ٦٢/٥.

(٢) معاني الفراء ٢٧١/١، ونقل في الخزانة ٦٢/٥-٦٣، ولا يشترط الفراء السبق بهما إذا كان المحذوف «موصوفا» كما سيأتي.



لو قلتَ ما في قومها- لم تأثم- يفضلها في حسب وميسم وافقه السيرافي<sup>(١)</sup>، ومرجع هذا الرأي على ما يظهر هو قول سيبويه والفراء<sup>(٢)</sup>، إلا أنهم يجعلون المحذوف موصوفاً بينما الفراء جعله موصولاً. وأكثر العلماء يجعل حذف الموصوف هنا خاصاً بالمسبوق بـ«من» أما حذفه مع تقدم «في» فإنه ضرورة كما عبر ابن عصفور<sup>(٣)</sup>.

## ٢:٩- في لغة أكلوني البراغيث:-<sup>(٤)</sup>

إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر مثنى أو جمعا واتصلت بالفعل «علامة» أو «ضمير» تشنية أو جمع نحو: ذهباً أخواك وخرجوا قومك، ونحو قوله تعالى ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ الأنبياء/٣- فإن الفراء والأخفش يجيزان عدة إعرابات في ذلك الاسم الظاهر وهو «الذين» في الآية:

- ١- أن يكون الذين خبراً لمحذوف، فيكون الكلام منتهياً عند «وأسروا النجوى»<sup>(٥)</sup> فهي معطوفة على «لاهيئة قلوبهم». ثم يستأنف الكلام الذين ظلموا أي: هم.
- ٢- أن تكون «الواو» في «أسروا» علامة للجمع، مثل التاء التي هي على علامة تأنيث

- 
- (١) ينظر الخزانة ٦٣/٥.
  - (٢) ينظر الكتاب ٣٤٥/٢-٣٤٦، ومعاني الفراء ٢٧١/١، وقد نقل نص كلامه في فقرة رقم ٧:٢ من حذف المبتدأ. كما ينظر معاني الزجاج ١٢٩/٢.
  - (٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢١٩/١، ٥٨٩/٢، وينظر المساعد ٤٢٢/٢، والهمع ١٨٧/٥، وينظر حذف الموصوف فيما يأتي.
  - (٤) - الفراء:- الآيات:- المائدة/٧١، الأنبياء/٣. المواضع:- ٣١٦/١، ١٩٨/٢.
  - الشمري:- يلسومونني في اثترائي النخيل أهلي فكلههم ألوم لامية بن الصلت وقيل أحيحة بن الجلاح، سر الصناعة ٢٢٩/٢، والأمالى الشجرية ٢٠١/١.
  - ب الأخفش:- الأنبياء/٣. الموضوع:- ٤١٠.
  - (٥) الوقف عليه «كاف» كما في المكتفى في الوقف والابتداء ٣٨٥، والوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده إلا أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ نفس المرجع السابق ص ١٤٣.

في قامت هند، وهذا الأسلوب لغة لبعض العرب<sup>(١)</sup>.

٣- أن يكون «الذين» بدلا من الضمير في «أسروا»<sup>(٢)</sup>.

وزاد الفراء وجهين آخرين:-

٤- أن يكون «الذين» في موضع خفض، صفة أو بدلا<sup>(٣)</sup> من «الناس» في قوله تعالى

﴿اقترب للناس حسابهم﴾ الأنبياء/١.

٥- أو أن يكون على تقدير: أعني أو أذم فيكون «الذين» في موضع نصب<sup>(٤)</sup>.

ومن الأوجه الإعرابية التي يذكرها النحاة في هذه المسألة- غير ما ذكر الفراء

والأخفش- أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والجمله قبله خبرا عنه<sup>(٥)</sup>.

والقول الراجح كما يرى السيوطي<sup>(٦)</sup> هو جعل الظاهر فاعلا وما اتصل بالفعل علامة

تثنية أو جمع؛ لأن العلماء نقلوا أنها لغة لبعض العرب، فليست لغة شاذة <<بل الصحيح أنها

لغة حسنة>><sup>(٧)</sup> كما قال أبو حيان.

وقد ذكر سيبويه وجهين في هذه المسألة إذ يجعل ما اتصل بالفعل علامة للتثنية أو الجمع

أو يحمل الكلام على وجه البدلية قال <<واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك،

وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في «قالت فلانة» .. وهي قليلة .. وأما

قوله جل ثناؤه ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ فإنما يجيء على البديل <<<sup>(٨)</sup>.

قوله «وهي قليلة» أي بالنسبة إلى اللغة الفاشية لا أنها قليلة في ذاتها ليتفق هذا مع قول

(١) ينظر معاني الفراء ٣١٦/١-٣١٧، ومعاني الأخفش ٤١٠.

(٢) ينظر معاني الفراء ٣١٦/١، ١٩٨/٢، ومعاني الأخفش ٢٦٢.

(٣) ينظر معاني الفراء ١٩٨/٢، وأجازه المكبري في الإملاء ٤٢٦، وجمله أبو حيان أبعد الأقوال لطول الفصل بين

البديل والمبدل منه أو الصفة والموصوف، البحر ٢٩٧/٦.

(٤) ينظر معاني الفراء ٣١٦/١، وينظر الأمالي الشجرية ١٣٤/١.

(٥) ينظر التبصرة ١٠٨، والبحر ٢٩٧/٦، وحاشية الشهاب ٢٦٩/٣، وآراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث

للدكتور خليل عمارة ص ٣٦-٥١.

(٦) ينظر الهمع ٢٥٧/٢.

(٧) البحر ٢٩٧/٦.

(٨) الكتاب ٤٠/٢-٤١.

أبي حيان السابق إنها لغة حسنة، وذلك لكثرة شواهداها.

## ٢: ١٠ - قبل مرفوع بعده جملة لا تصلح خبراً له:-(<sup>١</sup>)

يقدر الأخصف المبتدأ محذوفاً إذا وقع بعد الاسم المرفوع غير المتضمن<sup>(٢)</sup> معنى الشرط جملة لا تصلح أن تكون خبراً عنه مثل قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ الأنفال/١٤.

فإن الأخصف يجعل «ذلكم» خبراً محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر فالتقدير على الأول: الأمر ذلكم، وعلى الثاني: ذلكم الأمر؛ ولم يجعل الأخصف «فذوقوه» خبراً للمبتدأ >> «لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، لو قلت: عبدُ الله فينطلق، لم يحسن وهو مثل قوله:-

وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتهم [وأكرومة الحسينِ خلوا كما هيا]  
كأنه قال: هؤلاء خولان، كما تقول: الهلال فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلالُ فانظر إليه، فأضمر الاسم >><sup>(٣)</sup> أي المبتدأ.

وأجاز الأخصف أن يكون التقدير على حذف الخبر وليس المبتدأ<sup>(٤)</sup> في الآية. وبذا يظهر خطأ نسبة القول بزيادة الفاء في هذه الآية إلى الأخصف<sup>(٥)</sup>، إلا أن الأخصف قال في مواضع أخرى بزيادة الفاء دون الشروط التي يشترطها النحاة لزيادتها<sup>(٦)</sup>. وقد قدر الفراء المبتدأ محذوفاً في مثل ذلك فقال عن قولهم: يا هؤلاء الليلُ فبادروا، إن تقديره: هذا الليل فبادروا<sup>(٧)</sup>.

(١) أ- الفراء:- النور/١. المواضع:- ١٨٨/١، ٢٤٣/٢.

ب- الأخصف:- الأنفال/١٤.

المواضع:- ٧٦، ٨٠، ١٠٩، ٣١٩.

الشعر:- وقائلةٍ: خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحسينِ خلوا كما هيا  
في الكتاب ١٣٩/١، وابن يعيش ١٠٠/١، والخزائنة ٤٥٥/١.

(٢) المتضمن هو الموصول أو النكرة الموصوفة ينظر حاشية الشهاب ٢٥٩/٤، ومقدمة زيادة الفاء.

(٣) معاني الأخصف ٨٠، وهو قول سيويه الكتاب ١٣٨/١-١٣٩.

(٤) معاني الأخصف ١٠٩، ٣١٩. وينظر زيادة الفاء.

(٥) نسب له ذلك في الدر المصون ٥٨١/٥، وحاشية الشهاب ٢٥٩/٤.

(٦) ينظر تفصيل ذلك في مبحث زيادة الفاء، وينظر المعاني ص ١٢٤-١٢٥.

(٧) معاني الفراء ١٨٨/١.

كما قال الفراء بحذف المبتدأ فيما ظاهره أنه ابتداء بالنكرة غير المخصوصة فقال عن قوله تعالى ﴿سورة أنزلناها﴾ النور/١- إن «سورة» خبر لمبتدأ محذوف ولا تجعل مبتدأ خبره الجملة بعده >> لأن النكرات لا يبتدأ بها قبل أخبارها إلا أن يكون ذلك جواباً، ألا ترى أنك لا تقول: رجلٌ قام، وإنما الكلام أن تقول: قام رجل، وقبح تقديم النكرة قبل خبرها لأنها توصل [أي توصف] ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة، فيقال: رجل يقوم أعجب إليّ من رجل لا يقوم»<sup>(١)</sup>.

## ٢: ١١- إذا وقع المرفوع بعد كلمة لا يصلح أن يكون صفة لها في المعنى: -<sup>(٢)</sup>

يجعل الفراء كلمة «عوان» من قوله تعالى ﴿إنها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك﴾ البقرة/٦٨- يجعلها خبراً لمبتدأ محذوف. قائلًا >>«العوان ليست بنعت للبكر لأنها [أي العوان هي التي] ليست بهرمة ولا شابة؛ انقطع الكلام عند قوله: ﴿ولا بكر﴾ ثم استأنف فقال: ﴿عوان بين ذلك﴾»<sup>(٣)</sup>.

وقد جزم الطبري بأن «عوان» لا تصلح أن تكون نعتاً<sup>(٤)</sup>، فالسبب الذي جعل الفراء يقدر في الكلام هو فساد جعل «عوان» نعتاً للبكر، لأن المعنى لا يرضى ذلك ولأجل هذه العلة قال الفارسي عن قول ليبيد<sup>(٥)</sup>:

بَسَرْتُ نَدَاهُ لَمْ تَسْرَبْ وَحَوْشُهُ      بَغْرَبٍ كَجَذَعِ الْهَاجِرِيِّ الْمَشْدَبِ  
قال إن >>قوله «كجذع الهاجري» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: بغرب عنقه كجذع الهاجري، يدلُّك على ذلك أنهم يشبهون العنق بالجذع لا الفرس نفسه»<sup>(٦)</sup>.

(١) معاني الفراء ٢/٢٤٣.

(٢) الفراء: - البقرة/٦٨. الموضع ١/٤٤.

(٣) معاني الفراء ١/٤٤، وينظر إعراب النحاس ١/٢٣٥، والفريد ١/٣٠٨.

(٤) ينظر الطبري ١/٣٤٢.

(٥) البيت في اللسان ٤/٥٩، وكذلك ديوانه ص ١٢، نقلاً عن هامش كتاب الشعر ص ٢٨٨.

(٦) كتاب الشعر ٢٨٨، وينظر مثله في ٤٦٧.

وبعض العلماء، يجيز أن تكون «عوان» مبتدأ محذوف الخبر أو نعتاً لـ «بقرة»<sup>(١)</sup>.

## ٢: ١٢ - في القطع والاستثاف:-

الأصل في هذا الموضع السكوت والوقف، ثم يحذف المبتدأ اعتماداً على معرفته من خلال الكلام المتقدم. فهو «موضع يطرد فيه حذف المبتدأ اعتماداً على سبق ذكره»<sup>(٢)</sup>.

## ٢: ١٢-١ - حذفه بعد بل :-<sup>(٣)</sup>

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون﴾ البقرة/١٥٤- فالتقدير: بل هم أحياء<sup>(٤)</sup>، فيكون الوقف على «أموات» ثم يستأنف بعدها وهو وقف تام عند أهل القرآن<sup>(٥)</sup>.

ومثل ذلك قوله تعالى ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون﴾

الأنبياء/٢٦.

أى بل هم عباد . لأن «بل» «من الحروف التي يبتدأ بها الكلام»<sup>(٦)</sup>.

## ٢: ١٢-٢ :- حذفه بعد لكن<sup>(٧)</sup>

من ذلك عند الفراء قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديقاً

(١) ينظر: مشكل مكّي ٩٨/١، والبيان ٩٢/١، والإملاء ٤٩، والدر المصون ٤٢١/١.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر حمودة ص ١٨١.

(٣) أ- الفراء:- الآيات:- البقرة/١٥٤- الأنبياء/٢٦. المواضع ٩٣/١-٢٠١/٢.

ب- الأخفش - البقرة/١٥٤- آل عمران/١٦٩- سبأ/٣٣. المواضع: ١٥٣-٤٤٥.

(٤) ينظر معاني الفراء ٩٣/١، ومعاني الأخفش ١٥٣، كما ينظر إعراب النحاس ٢٧٢/١، والدر ١٨٤/٢.

(٥) ينظر المكتفى في الوقف والابتداء ١٧٨، والتام هو الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، نفس المرجع ١٤٠.

(٦) الكتاب ٤٣٥/١، وينظر الجنى الداني ٢٣٥.

(٧) أ- الفراء:- الآيات:- الأنعام/٦٩، يونس/٣٧، يوسف/١١١، الأحزاب/٤٠.

المواضع:- ٣٣٩/١، ٤٦٥/١، ٥٦/٢، ٥٧، ٣٤٤/٢.

الذي بين يديه ﴿ يوسف/ ١١١. <sup>(١)</sup> حيث يرى أن «تصديق» خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو تصديق، ومثل هذا عنده قراءة من رفع «رسول» من قوله تعالى ﴿ ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسولُ الله ﴾ الأحزاب/ ٤٠- <sup>(٢)</sup> أي ولكن هو رسولُ الله <sup>(٣)</sup>.  
و«لكن» من الحروف التي يتسأنف بها الكلام كما يقول سيبويه <sup>(٤)</sup>.

### ٢: ١٢: ٣- حذفه بعد «إما»: -<sup>(٥)</sup>

يجوز الاستئناف بعد «إما» وقطع الكلام عن السابق، ومن ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً﴾ الكهف/ ٨٦- حيث أجاز في المصدر المؤول من «أن» وما بعدها وجهين، أولهما أنه في موضع نصب والمعنى اختر التعذيب أو اتخاذا الإحسان. وثانيهما: أنه في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف فقال «موضع «أن» كليهما نصب، ولو رفعت كان صواباً، أي فإتما هو هذا أو هذا، وأنشدني بعض العرب:-

فسيراً فيما حاجةً تقضيانها وإما مقيلٌ صالحٌ وصديقٌ  
ولو كان قوله ﴿إما منا بعدُ وإما فداءً﴾ سعد/٤- رفعا كان صواباً؛ والعرب تستأنف  
بإما وإما، أنشدني بعض بني عكل:-

ومن لا يزال يستودع الناس ماله ترى الناس إما جاعلوه وقايةً  
تربيه على بعض الخطوب الودائع لما لهم أو تاركوه فضائعُ

- 
- (١) والرفع قراءة عيسى الثقفي، كما في المختصب ٣٥٠/١.  
(٢) والرفع قراءة زيد بن علي، وابن أبي عبة، كما في البحر ٤٨٥/٨.  
(٣) ينظر معاني الفراء ٥٦/٢-٥٧، ٤٦٥/١ وينظر المختصب ٣٥٠/١، والفريد ٥٦١/٢، والدر المصون ٦٧٦/٤، ٢٠٢/٦، ٥٦٩/٦.  
(٤) الكتاب ٤٣٥/١، ١٣٦/٢، وينظر المغني ٣٨٥.  
(٥) أ- الفراء:- الآيات:- الكهف/٨٦، طه/٦٥.  
المواضع:- ١٥٨/٢-١٥٩، ١٨٥/٢.  
الشعر:- فسيراً فيما حاجةً تقضيانها وإما مقيلٌ صالحٌ وصديقٌ  
البيت في الطبري ١٦/١٨٥، إعراب النحاس ٤٧١/٢ ولم ينسب.  
- ترى الناس إما جاعلوه وقايةً لما لهم أو تاركوه فضائعُ  
ب- الأخفش:- المواضع:- ٦٨، ٥١٩.

فقوله تعالى «صمّ بكم» بالرفع كلام مستأنف منقطع عما قبله ولو كان متصلاً به لقليل: صمماً بكم بال نصب، والذي حسن الرفع عند الاستئناف كما يرى الفراء هو مجيئه في رأس آية. والتقدير في حال الرفع: هم صم، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ﴾ الأحقاف/٣٥- وتقدير الكلام عندهما: هذا بلاغ أو ذلك<sup>(٢)</sup>. فيكون السكت على «نهار» ثم يستأنف بالرفع والوقف على نهار وقف كاف<sup>(٣)</sup>. وهناك آية أخرى يظهر فيها المبتدأ المقدر وهي قوله تعالى ﴿هذا بلاغ للناس﴾ إبراهيم/٥٢.

## ٢: ١٢: ٧- في سياق التفصيل والتقسيم:-(٤)

من ذلك تقديرهما المبتدأ محذوفاً في قوله تعالى ﴿قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة﴾ آل عمران/١٣. حيث جاءت النكرة «فئة» للتنويع وتفصيل ما أجمل في فئتين، فيكون الكلام منتهياً عند

- (١) ينظر معاني الفراء ١/١١، ١/١٠٠، ومعاني الأخفش ٤٩، وينظر إعراب النحاس ١/١٩٣، والدر ١/١٦٥.
- (٢) ينظر معاني الفراء ١/٤٧٢، ٢/٣١٦، ٣/٥٧، ومعاني الأخفش ٤٧٩، وإعراب النحاس ٤/١٧٥، والبيان ٢/٣٧٣.
- (٣) ينظر المكتفى في الوقف والابتداء ٥٢٢.
- (٤) أ- الفراء: - الآيات: - آل عمران/١٣، الشورى/٧.
- المواضع: - ١/١٩٢-١٩٣، ٢/١٨٧، ٢/٤٠٧، ٣/٢٢، ٣/٦٨، ٣/٢٤٦.
- الشعر: - فكنت كذي رجلين رجلٌ صحيحة ورجلٌ رمى فيها الزمان فشلت كثير عزة، قيل غيره، الكتاب ١/٤٤٣، ومعاني الأخفش ١٩٥، وابن يعيش ٣/٦٨، والخزانة ٥/٢١١.
- إن لها جارين لن يفدرا بها ريبُ النبي وابنُ خسير الخلائف معاني الأخفش ١٩٦.
- إذا مت كان الناس نصفين شامت وآخر مشن بالسذي كنت أفعل في الكتاب ١/٧١، وجمل الزجاجي ٥٠، والأمالى الشجرية ٢/٣٣٩.
- حتى إذا ما استقل النجم في غلس وغودر البقل ملوي ومحصول في الطبري ٢٣/١٧٦، إعراب النحاس ٣/٤٦٩، ٤/٢٠٤، والدر المصون ٣/٤٤.
- ب- الأخفش: - آل عمران/١٣. المواضع: - ١٩٥-١٩٦.
- الشعر: - البيتان الأولان عند الفراء، فكنت كذي رجلين، والثاني: إن لها جارين.

«في ففتين التفتا»<sup>(١)</sup> ثم استأنف مبينا تفصيل الفتين، فكأنه قيل: إحداهما فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة، ومثله عندهما قول كثير:-

فكنت كذي رجلين، رجلٌ صَحِيحةٌ ورجلٌ رمى فيها الزمان فشلت  
قوله «رجل» بالرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي إحداهما رجلٌ صحيحة والأخرى  
رجل رمى فيها الزمان .

وأجاز الجر في مثل هذا أي في «فئة» و«رجل» على البدلية من «في ففتين» ومن  
«كذي رجلين» على التوالي<sup>(٢)</sup>. ويسمى بدل التفصيل أو بدل المفصل من المجمع<sup>(٣)</sup>.

ومن الحذف في سياق التنويع عند الفراء قوله تعالى ﴿وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه  
فريق في الجنة وفريق في السعير﴾ الشورى/٧- قال «رفع بالاستئناف كقولك: رأيت الناس  
شقي وسعيد»<sup>(٤)</sup>. فيحتمل كلامه أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره بعضهم فريق في الجنة ..  
ويحتمل أنه مبتدأ محذوف الخبر أي: منهم فريق.<sup>(٥)</sup>

وقيل «فريق» مبتدأ و«في الجنة» خبره، وكذلك «فريق» «في السعير»<sup>(٦)</sup>.  
والراجح في هذا هو جعل النكرة مبتدأ وما بعدها خبر ولا يحتاج الأمر إلى تقدير لأن  
عدم التقدير أولى، ولأن النحاة<sup>(٧)</sup> يجعلون وقوع النكرة في سياق التنويع مسوغاً للابتداء بها  
في آية الشورى.

ووضع الفراء قاعدة عامة لهذا حيث يرى أنه إذا كان المكرر- أي فريق وفريق- تفصيلاً  
لشيء سابق جاز جعل المكرر متصلاً بما قبله فيكون منصوباً على المفعولية أو البدلية أو الحالية..

- 
- (١) وهو وقف كاف بنظر المكتفى في الوقف والابتداء ١٩٧.
  - (٢) ينظر معاني الفراء ١٩٢/١-١٩٣، ومعاني الأخفش ١٩٥-١٩٦، وسيبويه يجيز في الرفع وجهين: أن يكون  
خبراً لمحذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، الكتاب ٤٣٣/١.
  - (٣) ينظر المغني ٦١٤، والخزانة ٥/٢١٢.
  - (٤) معاني الفراء ٢٢/٣، والوقف على «لا ريب فيه» تام، كما قال الداني في المكتفى ص ٥٠١.
  - (٥) وبهذين الوجهين قال المكبري في الإملاء ٥١٩.
  - (٦) ينظر القرطبي ٦/١٦، وحاشية الشهاب ٧/٤١١.
  - (٧) ينظر الهمع ٢/٣٠، وحاشية الخضري ١/٩٨، والسجاعي على ابن عقيل ١/٨٥.



وجاز أن يستأنف الكلام فيرفع المكرر ما لم يكن المتقدم فعل أمر، يقول الفراء في ذلك: «وكل فعل أوقعت على أسماء لها أفاعيل ينصب على الحال الذي ليس بشرط، ففيه الرفع على الابتداء، والنصب على الاتصال بما قبله.

من ذلك: رأيت القوم قائما وقاعداً، وقائمٌ وقعدٌ؛ لأنك نويت بالنصب القطع [أي الحالية] والاستئناف في القطع حسن [لعله يقصد مجيء الحال جملة اسمية] وهو أيضاً فيما يتصل بالفعل جائز فتقول: أظن القوم قياما وتعوداً وقيامٌ وتعود...  
وأما الذي على الشرط مما لا يجوز رفعه فقوله: اضرب أخاك ظالماً أو مظلوماً، تريد اضربه في ظلمه وفي إساءته، ولا يجوز هنا الرفع في حاله [أي ظالماً أو مظلوماً] لأنهما متعلقان بالشرط»<sup>(١)</sup>، فالكلام متصل بما قبله «اضرب أخاك» ولا يمكن القطع وجعل الكلام مستأنفاً.

ويقصد بالشرط في مثاله هذا فعل الأمر «اضرب» ومن الفروق الواضحة بين هذا المثال والأمثلة قبله مجيء صاحب الحال فيه مفرداً وهو قوله «أخاك» أما الأمثلة السابقة فإنه جمع أو مثني نحو «فتتين» و «الناس» و «القوم» فهذا ما سمح بمجيء التفصيل والتقسيم فيها على عكس المفرد.

## ٢: ١٣ - إذا أخبر عن المبتدأ الواحد بأكثر من خبر: -<sup>(٢)</sup>

من ذلك عندهما قراءة من رفع «شيخ» في قوله تعالى ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾

(١) معاني الفراء ١/١٩٣، وينظر الطبري ٣/١٩٤، ويقارن بكلام سيبويه عن ضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعداً ونحوه، الكتاب ١/١٥٢-١٥٣.

(٢) أ- الفراء: - الآيات: - البقرة/١٧١، هود/٧٢، ق/٢٣.

المواضع: - ١/١٠٠، ٣/١٧، ٣/٨٢.

الشعر: - من يك ذاببت فهذا بشي مقيظ مصبف مشني

رؤية الكتاب ٢/٨٤، ومعاني الأخفش ٣٧، ٣٥٦، والأمالى الشجرية ٢/٥٨٦.

ب- الأخفش: - الآيات: - هود/٧٢، ق/٢٣، المعارج/١٦.

المواضع: - ٣٧، ٣٥٦، ٥٠٨.

الشعر: - البيت السابق نفسه.

مرد/٧٢-<sup>(١)</sup> فيرتفع «شيخ» على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هذا بعلي هو شيخ، ومثله عندهما قول رؤية:-

من يك ذابت فهذا بتي مقيظٌ مصيْفٌ مُشَتِّي  
فمقيظ ومصيف ومشتي أخبار لمبتدآت محذوفة<sup>(٢)</sup>.

وأجاز الأخفش وجهاً آخر وهو جعل هذه الكلمات أخباراً للمبتدأ فلا يكون في الأمر تقدير قال عن الآية السابقة <<يكون على أن تقول: هو شيخ، أو يكون أخبر عنهما خبراً واحداً [أي جعلها أخباراً للواحد فهو من تعدد الخبر] كنعو قولك هذا أخضر أحمر>><sup>(٣)</sup>.

أما الفراء فلم يقل بتعدد الخبر-غير مرة واحدة- فالأساليب التي تحتمل ذلك إما أن يقدر لها مبتدأ محذوفاً يكون المذكور خبره<sup>(٤)</sup> وإما أن تجعلها من النعت أو البدل<sup>(٥)</sup>.

والنحاة مختلفون في جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد<sup>(٦)</sup> إلى أقسام:-

- منهم من أجاز تعدد الخبر قياساً على النعت، ومن هؤلاء سيويه<sup>(٧)</sup>.
- ومنهم من منع ذلك، فيجعل الأول خبراً والباقي صفات أو أخباراً لمبتدآت محذوفة.
- منهم من أجازها، إذا كان التعدد في اللفظ دون المعنى نحو: هذا حلو حامض فمعنى الخبر مكون منهما معاً ولا يصح أن يقتصر على واحد منهما.

## ٢: ١٤ - إذا لم يتطابق المبتدأ والخبر:-<sup>(٨)</sup>

وصورة ذلك أن يعطف على خبر المبتدأ خبراً آخر ومجموع هذين الخبرين لا يناسب

- (١) الرفع قراءة المطوعي كما في الاتحاف ١٣٢/٢.
- (٢) ينظر معاني الفراء ١٧/٣، ٨٢/٣، ومعاني الأخفش ٣٧، ٣٥٦.
- (٣) معاني الأخفش ٣٥٦.
- (٤) ينظر المعاني ١٠٠/١، ١٧/٣، ٨٢/٣.
- (٥) ينظر المعاني ١٨٥/٣، وللبراء عبارة غامضة قال فيها عن قوله تعالى ﴿تنزيل العزيز الرحيم﴾ يس/٥ في قراءة الرفع «تنزيل» <<من رفعها جعلها خبراً ثالثاً>> ولا يتجه هذا الإعراب لأن التنزيل من صفة القرآن لا من صفة الرسول ﷺ. ينظر هامش معاني القرآن ٣٧٢/٢. وصرح مرة واحدة بتعدد الخبر في آية الأنبياء/١١٨. ينظر المعاني ٢١٠/٢، ٢١١.
- (٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٣٧٢/١، والهمع ٥٣/٢.
- (٧) ينظر الكتاب ٨٤/٢.
- (٨) الفراء:- الآيات:- ق/١٧. المواضع:- ١٩٣/٢، ٧٧/٣.

المبتدأ فيقدر لأحدهما مبتدأ. فعندما تعرض الفراء لقوله تعالى ﴿عَنْ اليمين وعن الشمال قعيد﴾<sup>(١)</sup> -أجاز أن تكون «قعيد» لفظاً دالاً على مفرد فيحتاج الكلام إلى تقدير محذوف والأصل عن اليمين قعيد وعن الشمال قعيد، وحذف المبتدأ لدلالة المذكور عليه<sup>(٢)</sup>، ولم يحدد الفراء إن كان المحذف من الأول أو من الثاني وفي موضع المحذوف خلاف بين سيبويه والمبرد إذ يرى سيبويه أنه حذف من الأول ويعكس المبرد المسألة<sup>(٣)</sup>.

وأجاز الفراء رأياً آخر وهو أن يكون «قعيد» لفظاً دالاً على أكثر من واحد، وعليه فليس في الكلام تقدير. وهو قول الأخفش أيضاً في هذه الآية معللاً بأن «فعل وفعل مما تجعل واحداً للثنين والجميع»<sup>(٤)</sup> فيكون الكلام هنا مثل ﴿والملائكة بعد ذلك ظهير﴾<sup>(٥)</sup> التحريم/٧١- حيث أخبر عن الملائكة وهم جمع بـ «ظهير» فعيل لأن المعنى يصلح للمفرد وغيره. وقد نسب<sup>(٦)</sup> إلى الفراء أنه لا يجعل في الكلام تقديراً بل يرى فقط أن «قعيد» لفظ يؤدي عن الواحد وغيره، وهي نسبة غير دقيقة حيث قال الفراء بالوجهين بينما اقتصر الأخفش على وجه واحد.

## ٢: ١٥ - إذا كان مقابلاً للخبر: -<sup>(٧)</sup>

وذلك في قوله تعالى ﴿أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله واتبعوا أهواءهم، مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهاراً من ماءٍ غير آسن.... كمن هو خالد في النار...﴾<sup>(٨)</sup> محمد/١٤-١٥.

فقوله تعالى ﴿كمن هو خالد﴾ عند الفراء في محل رفع خبر مبتدأ محذوف لدلالة الكلام السابق عليه فقال في ذلك «لم يقل: أمن كان في هذا كمن هو خالد في النار؟ ولكنه

(١) ينظر معاني الفراء ٧٧/٣، ١٩٣/٢.

(٢) ينظر مشكل مكى ٦٨٣/٢، والفريد ٣٥٠/٤.

(٣) معاني الأخفش ٢٣٩، وينظر ٦١٥، ومعاني الفراء ٧٧/٣.

(٤) ينظر إعراب النحاس ٢٢٤/٤، ومشكل مكى ٦٨٣/٢، والبحر ٥٣٤/٩.

(٥) الفراء: - محمد/١٥.

الموضع: - ٦٠/٣.



«لأنها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبله تقول: ضرباً زيداً ولا تقول: زيداً ضرباً، فإن قلته نصبت «زيداً» بفعل مضمر قبله» ثم قال إن ما يحتج به المخالفون من قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا

ليس دليلاً على أن اسم الفعل يعمل فيما قبله بل إن «دلوي» تحتل أن تكون في موضع رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه دلوي فيكون الكلام إخباراً ثم يستأنف بعد ذلك بالإشياء «دونك».

كما تحتل «دلوي» أن تكون منصوبة لكن بفعل محذوف لا باسم الفعل المتأخر عنها. والفراء في هذا يخالف الكوفيين وينحاز إلى البصريين، فالكوفيون يجيزون تقديم معمول اسم الفعل عليه والبصريون يمنعونه<sup>(١)</sup>. والأخفش معهم في هذا<sup>(٢)</sup>.

## ٢: ١٧ - إذا وقع شبه الجملة بعد إلا وكان معمولاً للحال:-(٣)

قال الأخفش عن قوله تعالى ﴿وما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب﴾ الحديد/٢٢- قال «يريد- والله أعلم-: إلا هو في كتاب، فجاز الإضمار»<sup>(٤)</sup>. ولا يحتاج الأمر إلى تقدير، بل إن شبه الجملة «في كتاب» معمول للحال وصاحب الحال هو «مصيبة» والذي سوغ مجيء الحال منها هو تخصيصها بالوصف «في الأرض»<sup>(٥)</sup>. قال القرافي عن هذه الآية إن الاستثناء فيها «استثناء من الأحوال وتقديره: لا تقع إلا مسطورة في كتاب... فمسطورة هو الحال في المعنى والمجرور المنطوق به هو معمول الحال والاستثناء متصل من الأحوال»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر الإنصاف ٢٢٨، وأسرار العربية ١٦٥، والتبيين للعكبري ٣٧٣.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٢١٦.

(٣) الأخفش:- الحديد/٢٢.

الموضع:- ٤٩٥.

(٤) معاني الأخفش ٤٩٥، ونسبه له الطبري ٢٧/٢٣٤.

(٥) ينظر البيان ٢/٤٢٣، الإملاء ٥٥٢، الفريد ٤/٤٣٥، وحاشية الجمل ٤/٢٩٣.

(٦) الاستغناء في أحكام الاستثناء ٦٤٨-٦٤٩.

## حذف الخبر

مقدمة :-

يحذف الخبر وجوباً:-(<sup>١</sup>)

١- بعد لولا الامتناعية والخبر كون عام، نحو: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾ البقرة/٢٥١، والتقدير: حاصل وثابت.

ويرى الكوفيون أن المرفوع بعد لولا فاعل لفعل محذوف<sup>(٢)</sup>، أو مرفوع بلولا<sup>(٣)</sup>.

٢- إذا كان المبتدأ نصاً في القسم، نحو: لعمر الله لأفعلن كذا وكذا، أي: قسمي.

٣- إذا عطف على المبتدأ بواسطة واو نص في المعية، نحو: كل صانع وما صنع. أي:

مقترنان.

والأخفش والكوفيون يجعلون التعبير مكثفياً عن الخبر كما لو ذكرت «مع» >> لأنها

رِف (رِف) يصلح للإخبار بخلاف الواو <<.<sup>(٤)</sup>

٤- قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي حذف خبره، نحو: ضربني الغلام

قاعداً. والتقدير: إذ- أو إذا: كان قاعداً، فقاعداً حال من الفاعل في «كان» التامة. وقيل إن التقدير: ضربهُ قاعداً.

وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان: الحال نفسها هي الخبر وجاز النصب عند

غير ابن كيسان لأن الخبر «قاعداً» خالف المبتدأ فنصب لما لم يكن عين المبتدأ. وعلل ابن كيسان

ذلك بشبه الحال بالظرف فلما أشبهت الحال الظرف أغنت عن الخبر لأن الظرف يكون خبراً

فكأنه قيل ضربني زيداً في حال قيامه<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر المساعد ٢٠٨/١، والأشموني ٢٢٤/١، والتصريح ١٧٨/١، والهمع ٤٠/٢.

(٢) ينظر التصريح ١٧٩/١.

(٣) ينظر معاني الفراء ٨٥/٢ والمرجع السابق.

(٤) حاشية الصبان ٢٢٨/١، وقد عرض الفراء لهذا الأسلوب فنص على أن الخبر ليس محذوفاً في ١٩٨/١ فقال إن

المبتدأ يرتفع بمعنى الواو فهي إذن الخبر لأنهما يترافعان في مذهبهم. وفي ١٦٦/١، ركز كلامه على عدم جواز حذف ذلك الواو.

(٥) ينظر الهمع ٤٥/٢-٤٦.

٥- في قولهم: حسبك ينم الناس، إذا جعلت حسبك مبتدأ فالخبر محذوف تقديره:-  
حسبك السكوت ينم الناس<sup>(١)</sup>.

### يحذف الخبر جوازاً:-<sup>(٢)</sup>

- ١- في جواب سؤال نحو: من عندك؟ فتقول: زيد.
- ٢- بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا المطر، أي نازل أو بالحضرة، ونحو ذلك لأن إذا الفجائية تشعر بالحضور<sup>(٣)</sup>.
- ٣- إذا لم يكن المبتدأ نصاً في القسم، نحو: عهد الله لأفعلن، أي: عليّ.
- ٤- إذا عطف المبتدأ على ذي خبر نحو: زيد قائمٌ ومحمد، أي ومحمد قائم<sup>(٤)</sup>.
- ٥- بعد لولا الامتناعية والخبر كون خاص عليه دليل نحو: لولا أنصار زيد ما سلم، أي لولا أنصاره حموه ما سلم.
- ٦- إذا لم تكن الواو نصاً في المعية بل احتملت العطف، نحو: زيد وعمرو. أي مجتمعان .
- ٧- إذا طال الكلام بالصلة نحو: قوله تعالى: ﴿إِذَا أَنْ تَعَذَّبَ وَإِنَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾<sup>(٥)</sup>. إذا قدرت «أن» وما بعدها في محل رفع مبتدأ «وخبره محذوف، وتقديره: إما العذاب واقعٌ منك فيهم وإما اتخاذ أمر ذي حُسن واقعٌ فيهم. فحذف الخبر لطول الكلام بالصلة»<sup>(٦)</sup>.

حذف الخبر جوازاً يكون لمجرد وجود قرينة عليه أما حذفه وجوباً فاشترط أن يسد شيء مسده مثل جواب لولا وجواب القسم و«واو» المعية والحال، هذه هي المواضع القياسية.

(١) ينظر الهمع ٤٤/٢.

(٢) ينظر: المساعد ٢٠٨/١، والأشموني ١٢٤/١، والتصريح ١٧٨/١، والهمع ٤٠/٢.

(٣) التصريح ١٧٨/١.

(٤) ينظر المعنى ٨٢٤.

(٥) الكهف/٨٦.

(٦) البيان ١١٥/٢.

«ولا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على أن يسد شيء مسده، بخلاف الخبر، والفرق أن الخبر محط الفائدة فشرط في وجوب حذفه ذلك»<sup>(١)</sup>.

## مواضع حذف الخبر عندهما

### ١- حذف الخبر وجوباً:-

#### ١: ١- إذا كان المبتدأ نصاً في اليمين:-<sup>(٢)</sup>

قال الفراء عن قول امرئ القيس:-

فقلت: يمينُ الله أبرح قاعداً ولو ضربوا رأسي لديدك وأوصالي

برفع «يمين» على أنه مبتدأ محذوف الخبر تقديره «علي يمين»<sup>(٣)</sup>.

وحذف الخبر هنا عند جمهور النحاة واجب «للعلم به وسدّ جواب القسم

مسده»<sup>(٤)</sup>.

والقسم كثير في كلامهم فطلبوا فيه التخفيف قال سيبويه عن «لعمركم لأفعلن» «كأنه

قال: لعمركم المقسم به، وكذلك أيم الله وأيمن الله، إلا أن ذا أكثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أن أصفه لك»<sup>(٥)</sup>.

وجوز بعضهم في مثل هذا أن يكون المحذوف مبتدأ لا خيراً<sup>(٦)</sup> فيكون التقدير في البيت

السابق: قسمي يمين الله.

(١) حاشية الصبان ٢٢٧/١، وينظر يس على التصريح ١٧٧/١.

(٢) الفراء:- الموضع ٤١٣/٢.

الشعر:- فقلت يمينُ الله أبرح قاعداً ولو ضربوا رأسي لديدك وأوصالي  
البيت لامرئ القيس. سبق في حذف «لا»

(٣) معاني الفراء ٤١٣/٢ وينظر الدرر اللوامع ٤٣/٢

ويجوز الفراء أن يكون مبتدأ وخبره جواب القسم لأنه نفس المبتدأ في المعنى ينظر المعاني ٢٤٧/٢.

(٤) الأشموني ٢٢٧/١.

(٥) الكتاب ٥٠٣/٣.

(٦) ينظر المغني ٨٢٦.



## ٢:٢ - بعد القول:-(١)

إذا وقع بعد القول مفرد مرفوع قُدر له محذوف يتم به الكلام، لأن القول إنما تحكى به الجمل لا المفردات. وقد سبقت<sup>(١)</sup> أمثلة قدر الفراء والأخفش فيها المحذوف مبتدأ، كما قدره خبراً في بعض الأحيان ومن ذلك قوله تعالى ﴿قَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ﴾ مرد/٦٩. فقوله «سلام» مرفوع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره: سلام عليكم<sup>(٢)</sup>.  
وساغ الابتداء بالنكرة «سلام» لأنها تدل على الدعاء<sup>(٣)</sup>.  
وأجازا فيه أن يكون المحذوف مبتدأ والتقدير: هو سلام أو أمري سلام<sup>(٤)</sup>.  
وزاد ابن الأنباري وجهاً ثالثاً هو أن يكون «سلام» مرفوعاً على الحكاية<sup>(٥)</sup>. وحكاية المفردات بالقول رأي لأبي عبيدة<sup>(٦)</sup>، وقد رده أبو حيان بأن القول إنما وضع في باب الحكاية لتحكى به الجمل لا المفردات، وبأن المفرد المرفوع يبقى بدون رافع<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) أ- الفراء الآيات: - هود/٦٩، ص/٨٤، الزخرف/٨٩.  
المواضع ١/١٥٥، ٢/٢١، ٢/٤١٢، ٣/٣٨، ٣/١٢٤.  
الشعر: - فقلنا السلام فماتت من أميرها فما كان إلا ومؤها بالحواسب  
البيت في اللسان ٢/٢٩٠، وروي في البحر ٣/١٤٠ والدر ٣/١٦٥  
هكذا وأرادت كلاماً، فيخرج عن موضع الشاهد هنا.  
ب- الأخفش: - الآيات: - هود/٦٩، الزخرف/٨٩.  
الموضع: - ١٦٨.  
(٢) ينظر فقرة ٢:٢- من حذف المبتدأ.  
(٣) ينظر معاني الفراء ٢/٢١، ٣/٣٨، ٣/١٢٤، ومعاني الأخفش ١٦٨.  
(٤) ينظر الهمع ٢/٢٩.  
(٥) ينظر معاني الفراء ٢/٢١، والأخفش ١٦٨ والإملاء ٣٣٨، والدر ٣٥٢.  
(٦) البيان ٢/٢١.  
(٧) مجاز القرآن ١/٤١.  
(٨) البحر ١/٣٦٠.

٢:٣- إذا دل عليه خبر غيره:-

٢:٣:١- إذا دل عليه خبر المبتدأ الأول:-<sup>(١)</sup>

يقدر الفراء في قوله تعالى ﴿ قل قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به ﴾ البقرة/٢١٧، أن «صدٌّ» مبتدأ خبره محذوف: والتقدير: وصد عن سبيل الله كبير<sup>(٢)</sup>. فحذف الخبر لدلالة «كبير» السابق عليه .

وأجاز أن تكون «صدٌّ» عطفاً على «كبير» فيكون التقدير: قل قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به<sup>(٣)</sup>.

وقد أنكر هذان الوجهان لأنهما يؤديان إلى أن يكون إخراج أهل المسجد الحرام، عند الله أكبر من الكفر.

لأجل ذلك قالوا «صد» مبتدأ وما بعده معطوف عليه والخبر قوله «أكبر عند الله»<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿ وأنت لا تظلم فيها ولا تضحي ﴾<sup>(٥)</sup> بفتح الهمزة، فالمصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر، دل عليه السابق فالتقدير:- ولك أنت لا تظلم فيها، أي: ولك انتفاء ظمئك، قال الفراء عن الآية <<بالفتح [أي همزة «أن»] مستأنفة تنوي بها الرفع على قولك: ولك أنت لا تظلم فيها>><sup>(٦)</sup>.

أما الأخفش فيظهر من كلامه أنه يجعل «أنت..» في محل رفع عطفاً على محل اسم «إن» في ﴿إن لك أن لا تجوع فيها﴾ طه/١١٨، ولا يجعلها مبتدأ<sup>(٧)</sup>.

وقيل إنها في موضع نصب عطفاً على اسم «إن» ولا يرد عليه كون «إن» لا تعمل في «أن» وذلك لأنه فصل بينهما<sup>(٨)</sup>.

(١) أ- الفراء:- الآيات:- البقرة/٢٤، طه/١١٩، سبأ/٣٧ .

المواضع:- ٢٠/١، ١٤١/١، ١٩٤/٢، ٣٦٣/٢ .

(٢)،(٣) ينظر معاني الفراء/١٤١ .

(٤) ينظر المحرر الوجيز ١٦١/٢، والبيان ١٥٢/١ والفريد ٤٥٤/١ والدرر ٣٩٢/٢ .

(٥) طه/١١٩، وهي قراءة غير نافع وشعبه: كما في الإتحاف ٢٥٨/٢ .

(٦) معاني الفراء/١٩٤ .

(٧) ينظر معاني الأخفش ١٠٩ .

(٨) ينظر الوجهان الأخيران في: إعراب النحاس ٥٩/٣، والفريد ٤٦٨/٣، والبحر ٣٩٠/٧ .

والراجع ما ذهب إليه الفراء من كونه، إذا جعل مرفوعاً، مبتدأً محذوف الخبر قال ابن عقيل >>يجوز رفع الاسم الذي صحب العاطف بعد اسم «إن» وخبرها بإجماع من النحاة، نحو: إن زيدا لقائم وعمرو، ورفع على العطف على محل اسم «إن» عند قوم، وعلى الابتداء والخبر محذوف عند قوم، ويقال إن هذا هو الصحيح وإنه المفهوم من كلام سيبويه >><sup>(١)</sup>. وقال الدماميني عن كونه مبتدأً >>وهذا هو الصحيح... وعلى هذا يكون من عطف الجمل، وأما على ما تقدم [أي العطف على محل اسم إن] فهو من عطف المفردات >><sup>(٢)</sup> فلا يحتاج إلى تقدير خبر محذوف.

### ٢:٣:٢ - إذا دل عليه خبر المبتدأ الثاني:-<sup>(٣)</sup>

من ذلك عندهما قول قيس بن الخطيم:-

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف  
فحذف خبر «نحن» لدلالة الخبر في «أنت.. راضٍ» عليه والأصل نحن بما عندنا راضون  
وأنت بما عندك راضٍ<sup>(٤)</sup>.

وعندما تعرض الفراء لقوله تعالى ﴿وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقرّبكم عندنا زلفى﴾<sup>(٥)</sup>، قال >>ولو قال: وما أموالكم ولا أولادكم بالدين، يذهب بها إلى التذكير للأولاد لجاز >><sup>(٥)</sup>.

فعلى فرضه هذا يكون «الذين» خبراً للأولاد ويبقى «أموالكم» محذوف الخبر لدلالة

(١) المساعد ١/٣٣٥، ٣٣٦، وينظر كلام سيبويه في الكتاب ١/٢٣٨، ٢/١٤٤. وينظر مثله في المقتضب ٤/١١١.

(٢) تعليق الفرائد ٤/٨٤ وينظر التصريح ١/٢٧٧.

(٣) أ- الفراء:- المواضع: ١/٤٣٤، ١/٤٤٥، ٢/٣٦٣، ٣/٧٧.

الشعر:- نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف

قيس بن الخطيم وقيل غيره:- الكتاب ٧٥٨، معاني الأخصش ٨٢، ٣٣٠، الخزانة ١٠/٢٩٥.

ب- الأخصش:- المواضع: ٨٢، ٣٣٠.

الشعر: البيت السابق عند الفراء.

(٤) ينظر معاني الفراء ١/٤٣٤، ١/٤٤٥، ومعاني الأخصش ٨٢.

(٥) معاني الفراء ٢/٣٦٤.

خبر الثاني عليه، ويكون المعنى: وما أموالكم بالتي تقرّبكم عندنا زلفى ولا أولادكم بالذين يقربونكم عندنا زلفى .

٢: ٣: ٣- إذا أخبر عن مبتدئين متعاطفين بخبر يصلح لكل واحد منهما:-(<sup>١</sup>)  
من ذلك قوله تعالى ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ التوبة/٦٢، فالضمير فى «أحق أن يرضوه» يعود إلى واحد من المبتدئين «الله» و «رسوله» فيكون خبراً لواحد منهما ويقدر خبراً محذوفاً للآخر.

ويرى الأخفش أن الأفضل جعل الخبر الموجود للمبتدأ الثاني، ويُقدّر للأول خبر محذوف معللاً بقوله <<لأنك إن تجعل الخبر على الاسم الذى يليه فهو أمثل من أن تجاوزه إلى اسم بعيد منه>>(<sup>٢</sup>).

ولم يحدد الفراء إن كان الخبر المذكور للأول أو للثاني(<sup>٣</sup>)، وأجاز فى هذه الآية أن يكون المقصود من الكلام هو الرسول ﷺ ولفظ الجلالة إنما ذكر تعظيماً وتشريفاً وقال هو مثل قول بعضهم ما شاء الله وشئت، فكأن المعنى: رسول الله أحق أن يرضوه(<sup>٤</sup>). وردّ عليه النحاس بأنه <<قد صح عن النبي ﷺ النهي عن أن يقال ما شاء الله وشئت>>(<sup>٥</sup>).

ولعل مقصود كلام الفراء أنه لما كان رضا الله ورسوله شيئاً واحداً بدليل ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله﴾ آل عمران/٣١. جاز عود الضمير مفرداً إلى الرسول ﷺ، واستشهد الفراء لكون اسم الله ذكر تعظيماً بقوله تعالى ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه

(١) أ- الفراء: التوبة/٦٢.

المواضع:- ٤٣٤/١، ٤٤٥/١، ٤٥٨/١.

ب- الأخفش: التوبة/٦٢. المواضع:- ٨١، ٣٤٠.

(٢) معاني الأخفش ٨١، وهو مذهب سيبويه ينظر الكتاب ٧٦/١.

(٣) ينظر معاني الفراء ٤٥٨/١.

(٤) ينظر معاني الفراء ٤٣٤/١، ٤٤٥/١.

(٥) إعراب النحاس ٢٢٤/٢ وينظر القرطبي ١٩٤/٨.

وأنعمت عليه ﴿ الأحزاب/٣٧.

ويقول الإنسان لعبده: قد أعتقتك الله وأعتقتك، فيبدأ باسم الله تفويضاً إليه وتعظيماً له، لأنه هو المتصرف<sup>(١)</sup>.

ولو لم يكن هذا مقصوده لما كان للفظ الجلالة موقع من الإعراب وهو الذي يرى أنه لا يكون في الكلام شيء إلا وله موضع من الإعراب<sup>(٢)</sup>.

ويرى بعضهم في مثل: زيد ومحمد قائم، أن المذكور خبر للأول ويقدران خبراً محذوفاً للثاني فالكلام عندهم فيه تقديم وتأخير والأصل زيد قائم ومحمد. فالحذف من الثاني، والأصل في الآية: والله أحق أن يرضوه ورسوله<sup>(٣)</sup>.

ومن الغريب أن ينسب النحاس إلى المبرد أنه يجعل الكلام على التقديم والتأخير وعليه فلا حذف في المسألة<sup>(٤)</sup>.

والصواب أن القول بالتقديم والتأخير هو قول من يرى أن الحذف من الثاني يقول السمين «قال المبرد: في الكلام تقديم وتأخير تقديره: - والله أحق أن يرضوه ورسوله. قلت: وهذا على رأي من يدعي الحذف من الثاني»<sup>(٥)</sup>.

ورجح كون الحذف من الأول مع أن القاعدة العامة تقول إن الحذف من الثواني<sup>(٦)</sup>، لأن الثاني أقرب الاسمين إلى المذكور فجعل الخبر المذكور له، ولأن في قول المبرد فصل بين المبتدأ والخبر «وكل كلام يصح معناه على ترتيبه فليس لنا أن نغير ترتيبه من غير اضطرار خصوصاً في الكتاب العزيز»<sup>(٧)</sup>.

ومثل هذه الآية قوله تعالى ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ الكهف/٤٦، حيث أخبر بمفرد

(١) وهذا قريب من الرأي الأول الذي في المراجع التالية الفريد ٤٨٦/٢، والبحر ٤٥٠/٥. والدر ٧٥/٦.

(٢) ينظر معاني الفراء ٣٦٩/١.

(٣) ينظر في هذا الفريد ٤٨٥/٢. والدر ٧٥/٦.

(٤) ينظر: إعراب النحاس ٢٢٤/٢، وينظر مثله في البيان ٤٠١/١. والقرطبي ١٩٤/٨.

(٥) الدر ٧٥/٦.

(٦) ينظر المعنى ٨٠٦، وظاهرة الحذف ١٤٤.

(٧) الفريد ٤٨٥/٢، ٤٨٦.

ولم يقل «زيتنا الحياة» ففيها الاحتمالان السابقان<sup>(١)</sup>.

٢:٣:٤- إذا جاء الخبر مناسباً لما اتصل بالمتبدأ لا للمتبدأ:-(<sup>٢</sup>)

يرى الفراء في قوله تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن﴾<sup>(٣)</sup> البقرة/٢٣٤، أن «الذين» مبتدأ و«يتربصن» لا يصلح أن يكون خبراً له، لأنه مناسب للأزواج المذكورات في «ويذرون أزواجاً» فليس في الكلام خبرٌ عن «الذين» وذلك لأنه لما كان قصد الكلام ذكر حكم المعتدة من وفاة صُرف الخبر عن الأول وأخبر عن الثاني المتصل بالمتبدأ، قال في ذلك >>يقال: كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر عن الأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن «الذين»؟

فذلك جائز، إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذه من ذلك، لأن المعنى- والله أعلم- إنما أريد به: ومن مات عنها زوجها تربصت، فترك الأول بلا خبر وقصد الثاني لأن فيه الخبر والمعنى. وأنشدني بعضهم<sup>(٤)</sup>:-

بني أسد إن ابن قيس وقتله      بغير دم دار المذلة حلت  
فألقى «ابن قيس» وأخبر عن قتله أنه ذل >><sup>(٥)</sup>.

ويرى الأخفش أن الخبر مذكور وهو قوله «يتربصن» وحذف العائد من جملة الخبر على المتبدأ والتقدير: يتربصن بعد موتهم<sup>(٥)</sup>.

ورد الزجاج قول الفراء بأمرين:

- أنه >>لا يجوز أن يبدأ باسم ولا يُحدث عنه لأن الكلام إنما وضع للفائدة، فما لا يفيد ليس بصحيح.

(١) ينظر الأمل الشجرية ٤٦/٢، والدر المصون ٥٠٢/٧.

(٢) الفراء:- البقرة/٢٣٤. الموضوع ١٥٠/١.

(٣) البيت في الطبري ٥١١/٢، والدر المصون ٤٧٧/٢ ولم ينسب.

(٤) معاني الفراء ١٥٠/١ وينظر الطبري ٥١١/٢.

(٥) ينظر معاني الأخفش ١٧٦.

- وهو أيضا من قولهم محال؛ [يقصد مذهب الكوفيين في ترفع المبتدأ والخبر] لأن الاسم إنما يرفعه اسم إذا ابتدئ مثله أو ذكر عائد عليه فهذا [أي قول الفراء] على قولهم باطل؛ لأنه لم يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه»<sup>(١)</sup>.  
وفي قول الفراء لم يهمل «الذين» ولم يسكت عنه وذلك لأنه تكلم عن ملابسه بما أغنى عن الكلام مباشرة عليه.

وقيل العائد هو الضمير في «يتربصن» والأصل: يتربص أزواجهم، ثم أقيم المضمرة مقام الظاهر، ومثله في الكلام: الذي يموت ويخلف ابنتين ترثان الثلثين ومعناه: ترث ابنتاه الثلثين<sup>(٢)</sup>.

## ٢: ٤ - إذا وقعت بعد المبتدأ جملة لا تصلح أن تكون خبراً له: -<sup>(٣)</sup>

أجاز الأخفش في قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ الأنفال/١٤، أن يكون على حذف الخبر أي: ذلكم الأمر، أو على حذف المبتدأ أي الأمر ذلكم، لأن خبر اسم الإشارة لا يكون بالفاء<sup>(٤)</sup> لعدم تضمنه معنى الشرط.

وأجاز الفراء أن يكون ما بعد الفاء خبراً فقال عن قوله تعالى ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ ص/٥٧، إنه يجوز أن يكون «فليذوقوه» هو الخبر<sup>(٥)</sup> وعلل بعض العلماء<sup>(٦)</sup> جواز دخول الفاء في هذا الخبر لما في المبتدأ «هذا» من معنى التنبيه. والمشهور أن الفاء لا تدخل في الخبر ما لم يكن المبتدأ متضمناً معنى الشرط<sup>(٧)</sup> وليس اسم الإشارة مما يتضمن معنى الشرط.

- 
- (١) معاني الزجاج ٣١٥/١ وينظر المسائل البغداديات ٤٤٤، ٤٤٥.
  - (٢) المراجع السابقة وينظر في هذه المسألة: - اعراب النحاس ٣١٩/١، ومشكل مكى ١٣١/١ والفريد ٤٧٥/١، والدرر ٤٧٦/٢.
  - (٣) الأخفش: - الآيات: - المائة/٣٨، الأنفال/١٤، الرعد/٣٥، إبراهيم/١٨، مريم/٢، النور/٢، محمد/١٥. المواضع: - ٧٧، ٨٠، ١٠٩، ٣١٩، ٣٧٤، ٤٠١.
  - (٤) ينظر معاني الأخفش ٨٨، ١٠٩، ٣١٩، وينظر الكتاب ١٣٨/١، ١٣٩.
  - (٥) ينظر معاني الفراء ٤١٠/٢ و ٤٢٤/٢. وأجازه الزجاج في معانيه ٣٣٩، والنحاس في إعرابه ٤٦٩/٣.
  - (٦) وسبق الكلام عن إجازة الفراء أن يكون المحذوف مبتدأ في فقرة ١٠:٢ من حذف المبتدأ. ينظر مشكل مكى ٦٢٧/٢، والبيان ٣١٧/٢، والفريد ١٧٥/٤.
  - (٧) ينظر: سر الصناعة/١، ٢٥٨، ٢٥٩، وابن يعيش/١، ١٠٠، والجنى ٧٠، ومقدمة زيادة الفاء.

ولذلك ضعف العكبري إعراب الفراء ومن وافقه لأن هذا ليس من مواضع دخول الفاء<sup>(١)</sup>.

ومن حذف الخبر عند الأخفش قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾

المادة/٣٨.

فقوله «السارق» مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: ومما نقص عليكم أمر السارق. وجملة «فاقطعوا» بيان لذلك الأمر وليست خبراً للمبتدأ، >>«لأن خبر المبتدأ هكذا [أي الذي ليس متضمناً معنى الشرط] لا يكون بالفاء، لو قلت عبد الله فينطلق لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرتُ لك من قوله: ومما نقص عليكم»<sup>(٢)</sup>.

وذلك لأن «فاقطعوا» جاء بالفاء والمبتدأ «السارق» ليس مما يتضمّن معنى الشرط عند سبويه والأخفش، والموصول الذي تدخل الفاء في خبره اشترط في صلته أن تصلح لمباشرة أداة الشرط لفظاً أو تقديراً من كونها جملة فعلية مستقبلية المعنى، أو ما يقوم مقامها من ظرف وشبهه؛ لأنه يتعلق بفعل<sup>(٣)</sup>.

والموصول في هذه الآيات هو «أل» وصلتها لا تصلح لمباشرة أداة الشرط، فلذلك لا تدخل الفاء في خبره، وجعل الخبر محذوفاً.

أما الفراء فلا يشترط هذا الشرط فإنه يجعل «فاقطعوا» خبراً، وذلك للعموم الذي في «السارق» فلا يراد به معين فأشبهه الشرط من هذه الناحية فكأن المعنى: مَنْ سرق فاقطعوا يده<sup>(٤)</sup>.

ومثل هذا عنده قوله تعالى ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا﴾ التور/٢.

ومن حذف الخبر عند الأخفش قوله تعالى ﴿ مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم

كرماد﴾ إبراهيم/١٨، وقوله ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار﴾ محمد/١٥.

(١) الإملاء ٥٠٨.

(٢) معاني الأخفش ٧٧ وينظر ٨٠، وينظر الكتاب ١/١٤٣.

(٣) ينظر البحر ٤/٢٤٦ و ٦/٨، والدرء ٤/٢٥٨، ٢٥٩، وينظر تفصيل في زيادة الفاء الفقرة ١:١.

(٤) ينظر معاني الفراء ١/٣٠٦، ٢/٢٤٤، ورجحه الزجاج على قول سبويه والأخفش في معانيه ٢/١٧٢ ولكنه

نسبه للمبرد وكذلك نسب له في إعراب النحاس ٢/١٩. والبحر ٦/٨ ونسبه السمين للأخفش في

الدرء ٤/٢٥٨.



فالتقدير عنده مما نقصُ عليكم مثلُ...<sup>(١)</sup>.

ولا يقدر الفراء في هذه الأساليب خبراً محذوفاً فقوله تعالى ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون تجري من تحتها الأنهار ﴾ الرعد/٣٥، ليس فيه حذف للخبر بل الخبر هو قوله «تجري من تحتها..» لأن معنى مثل الجنة صفة الجنة<sup>(٢)</sup>.

وضُعبُ قوله بأنه يؤدي إلى إلغاء المضاف والإخبار عن المضاف إليه لأن «تجري من تحتها» خبر عن الجنة في المعنى لا عن «مثل» لأن الأنهار لا تجري من تحت المثل<sup>(٣)</sup>.

كما أجاز الفراء في هذه الآية وجهاً آخر إذ قال «وإن شئت للمثل الأمثال في المعنى كقولك: حلية فلان أسمرٌ وكذا وكذا، فليس الأسمر بمرفوع بالحلية إنما هو ابتداء، أي: هو أحمرٌ أسمرٌ، هو كذا»<sup>(٤)</sup> فد «أسمرٌ» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة «هو أسمرٌ» خبرٌ للمبتدأ الأول «حلية» فإذا طُبِقَ هذا في الآية صار «تجري من تحتها» خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة خبر «مثل الجنة».

ولعل الزجاج استفاد من كلام الفراء هذا حين جعل التقدير على حذف موصوف قال «والذي عندي- والله أعلم- أن الله عز وجل عرفنا أمور الجنة التي لم نرها ولم نشاهدها بما شاهدناه من أمور الدنيا وعائنا، فالمعنى ﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون ﴾ جنةٌ ﴿ تجري من تحتها ﴾»<sup>(٥)</sup>. وهذا القول قول الأخفش وجيهان واضحان.

ونسب السمين<sup>(٦)</sup> للفراء أنه يقول بزيادة «مثل» في مثل هذه التراكيب والفراء لا يقول بهذا، كما سبق بالنسبة لآية الرعد وكما سيأتي بالنسبة لآية إبراهيم.

وهذا القول بالزيادة هو قول لأحد البصريين كما ذكر الطبري<sup>(٧)</sup>.

أما آية إبراهيم ﴿ مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرمادٍ ﴾ إبراهيم/١٨، فالفراء يجعل

(١) ينظر معاني الأخفش ٨٠ و ٣٧٤، وينظر الكتاب ١/١٤٣، والمقتضب ٣/٢٢٥.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢/٦٥.

(٣) البيان ٢/٥٢.

(٤) معاني الزجاج ٣/١٥٠.

(٥) الدار المصون ٧/٥٨، و ٧/٨٢.

(٦) الطبري ١٣/١٦٢، وهو ليس لسبويه أو الأخفش أو المبرد، كما سبق.

«مثل» مبتدأ وجملة «أعمالهم كرماد» خبراً عنه، لأن الأصل مثل أعمال الذين كفروا كرماد. فالأعمال بدل من «الذين كفروا» وقطع إلى الرفع، ولذلك أجاز أن يأتي على البدلية فيقال: مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم - بالكسر - فيكون بدل اشتمال . قال الفراء <<أضاف المثل إليهم. ثم قال ﴿أعمالهم كرماد اشتدت به الريح﴾ والمثل للأعمال، والعرب تفعل ذلك قال الله عز وجل ﴿ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾ الزمر/٦٠، والمعنى: ترى وجوههم مسودة وذلك عربي لأنهم يجدون المعنى في آخر الكلمة [أي الجملة] فلا يبالون ما وقع على الاسم المبتدأ....

فلو خفض قارئ الأعمال فقال «أعمالهم كرماد» كان جائزاً، ولم أسمع في القراءة >><sup>(١)</sup>.

وعلى الخفض يكون شبه الجملة «كرماد» هو خبر «مثل» وهو في الرفع خبر للمبتدأ الثاني.

وقد رد أبو حيان<sup>(٢)</sup> كون جملة «أعمالهم كرماد» هي الخبر بخلوها من رابط ثم إنها ليست نفس المبتدأ في المعنى.

وأجاب السمين على اعتراضه بأن الجملة لا تحتاج إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى، لأن نفس مثلهم هو نفس أعمالهم كرماد، في أن كلاً منهما لا يفيد شيئاً، فلم تحتاج الجملة إلى رابط لذلك<sup>(٣)</sup>.

## ٢:٥ - إذا كان الخبر مقابلاً ومعادلاً للمبتدأ:-<sup>(٤)</sup>

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت وجعلوا لله

(١) معاني الفراء ٧٢/٢، ٧٣، وينظر الطبري ١٣/١٩٦ والبيان ٢/٥٦.

(٢) ينظر البحر ٦/٤٢٣.

(٣) ينظر الدر المصون ٧/٨٢، وحاشية الشهاب ٥/٢٦٠.

(٤) أ- الفراء:- الآيات:- هود/١٧، الرعد/٣٣، فاطر/٨، الزمر/٩، ٢٢، ٢٤، الزخرف/١٨.

المواضع:- هود/٦، ٧، ٢/٦٤، ٢/٣٦٦-٣٦٧، ٢/٤١٧-٤١٨، ٣/٢٩.

ب- الأخفش: هود/١٧، الرعد/٣٣، الزمر/٢٢، ٢٤.

المواضع:- ٣٥١، ٣٧٣، ٤٤٥، ٤٥٦.

## ٢:٨ - لكثرة الاستعمال:-(١)

مثال ذلك عند الأخفش قولهم: هل من شيء؟ قوله «شيء» مبتدأ محذوف الخبر قال <<هل من شيء؟ قد عمل فيه «من» بالجر وأضمر الخبر، والموضع رفع>> (١).  
ومثله قول سيبويه <<وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير، ومن ذلك: هل من طعام؟ أي: هل طعام في زمان أو مكان>> (٢).

## ٢:٩ - إذا كان متعلق شبه الجملة كوناً خاصاً:-(٣)

من ذلك عند الأخفش قوله تعالى ﴿الشمس والقمر بحسبان﴾ الرحمن/٥، حيث يرى أن الخبر كون خاص ولذلك قدره محذوفاً قال <<أي بحساب، وأضمر الخبر، أظن- والله أعلم- أنه أراد: يجريان بحساب>> (٣).

وبه قال الزجاج وعلل الحذف لدلاله «بحسبان» عليه (٤).

أما من جعل متعلق الجار والمجرور كوناً عاماً فقال إن «بحسبان» هو الخبر والتقدير <<جرى الشمس والقمر كائن بحسبان>> (٥).

ومنه عنده قوله تعالى ﴿ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق﴾ البقرة/١٧٦، فقوله «ذلك» مبتدأ خبره محذوف تقديره «معلوم» قال <<فالخبر مضمّر، كأنه يقول: ذلك معلوم لهم بأن الله نزل الكتاب؛ لأنه قد أخبرنا في الكتاب أن ذلك قد قيل لهم، فالكتاب حق>> (٦).

- 
- (١) الأخفش:- الموضع:- ٢٤.
  - (٢) معاني الأخفش ٢٤.
  - (٣) الكتاب ١٣٠/٢.
  - (٤) الأخفش:- البقرة/١٧٦، الرحمن/٥.
  - (٥) المواضع ١٥٦، ٤٩٠.
  - (٥) معاني الأخفش ٤٩٠.
  - (٦) ينظر معاني الزجاج ٩٥/٥، لإملاء ٥٤٧.
  - (٧) البحر ٥٥/١٠، والقولان فيه وفي إعراب النحاس ٣٠٣/٤، ومشكل مكّي ٧٠٤/٢، والبيان ٤٠٨/٢، والفريد ٤٠٣/٤.
  - (٨) معاني الأخفش ١٥٦، وينظر الطبري ٩٢/٢.

وقيل ليس في الأمر تقدير بل الخبر كون عام والجار والمجرور «بأن الله» متعلق به لذلك يقولون «ذلك» مبتدأ و«بأن الله» خبره.  
وقيل «ذلك» خبر لمبتدأ محذوف أي: الأمر ذلك<sup>(١)</sup>.

## ٢: ١٠ - في الاستئناف:-

### ٢: ١٠: ١ - في سياق التفصيل والتبويب:-<sup>(٢)</sup>

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿ وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع ﴾ الأنعام/٩٨.

فقوله «مستقر» و«مستودع» مبتدآن. وخبرهما محذوف والتقدير: فمنها مستقر ومنها مستودع<sup>(٣)</sup>.

وأجاز الفراء في قوله ﴿ هذا فليذوقوه حميم وغساق ﴾ ص/٥٧. أن يكون «حميم» و«غساق» مبتدآن. والخبر محذوف والتقدير «منه حميم ومنه غساق كقوله: حتى إذا ما أضاء الصبح في غلس وغودر البقل ملوي ومحصود»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر في هذا، معاني الزجاج ٢٤٦/١، والإملاء ٨٤ والدر ٢٤٤/٢.

(٢) أ- الفراء الآيات: الأنعام/٩٨، الرعد/٤، ص/٥٧.

المواضع:- ٣٤٧/١، ٥٨/٢، ٤١٠/٢.

الشعر: حتى إذا ما أضاء الصبح في غلس وغودر البقل ملوي ومحصود

سبق تخريجه في حذف المبتدأ فقرة ٢: ١٢: ٧.

ب- الأخفش:- آل عمران/٩٧، الأنعام/٩٨.

المواضع:- ٢٨٢، ٢١١.

(٣) ينظر معاني الفراء ٣٤٧/١، ومعاني الأخفش ٢٨٢.

(٤) معاني الفراء ٤١٠/٢، وينظر مشكل مكّي ٦٢٧/٢، وسبق في حذف المبتدأ فقرة ٢: ١٢: ٧، أن مثل هذا

الأسلوب يحتمل عندهما أن يكون من حذف المبتدأ.

الخج/١٣. ورأى اللام داخله بعد «يدعو» واللام تعلق أفعال القلوب عن العمل لفظاً لا تقديراً، وهذا الفعل هنا ليس من أفعال القلوب، جعل «يدعو» بمعنى «يقول»؛ لأن الدعاء قول و«مَنْ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره «إلهه»<sup>(١)</sup>.

واستحسن النحاس هذا الإعراب وقال «هو أحسن ما قيل عندي في الآية»<sup>(٢)</sup> ورد عليه أبو حيان بأنه «فاسد المعنى؛ لأن الكافر لم يعتقد قط أن الأوثان ضررها أقرب من نفعها»<sup>(٣)</sup> وإلا ما عبدها.

وأجاز الفراء عدة إعرابات في الآية<sup>(٤)</sup>:-

- أن «مَنْ» مفعول به منصوب، واللام في غير موضعها والأصل تأخرها، إلا أن الذي سهل تقدمها هو كون الاسم «مَنْ» مبنياً، ومن ذلك قول العرب: عندي لما غيره خيرٌ منه، والأصل: عندي ما لغيره خيرٌ منه.

ورد قوله هذا بأن اللام حينئذ تكون من صلة الموصول، ولا يجوز تقدم ما كان في صلة الموصول عليه<sup>(٥)</sup>.

- أن «يدعو» تكرر وتوكيد لـ«يدعو» السابقة في قوله ﴿يدعو من دون الله﴾ الخج/١٢، فليس له معمول، لأنه توكيد لفظي، وهو أقوى الأقوال عند أبي حيان.

- أن «يدعو» متعلق بالكلام السابق، والتقدير: ذلك هو الضلال البعيد يدعوه. ثم يستأنف «لمن ضره» فهو مبتدأ و «ضره أقرب من نفعه» صلته والخبر «لبس المولى».

### ٢: ١٣ - حذفه من الجملة الواقعة بعد «إلا»:-(٦)

أجاز الأخفش في قوله تعالى ﴿يوم لا يغني مولا عن مولى شيئاً ولا هم ينصرون إلا من

(١) ينظر معاني الأخفش ٤١٣.

(٢) إعراب النحاس ٨٩/٣.

(٣) البحر ٤٩١/٧.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢١٧/٢، ٢١٨.

(٥) ينظر الفريد ٥٢٠/٣، والبحر ٤٩١/٧.

(٦) أ- الفراء:- الآيات:- البقرة/١٥٠، النساء/١٤٨.

رحم الله إنه هو العزيز الرحيم ﴿الدخان/٤١-٤٢﴾ أجاز أن يكون من الاستثناء المنقطع على أن «من» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: إلا من رحم الله فيغني عنه.

أو يكون استثناء متصلاً فتكون «من» رفعاً على البدلية من الضمير في «ينصرون»<sup>(١)</sup>. وأجاز الفراء الوجه الثاني أما إذا كان الاستثناء منقطعاً فإنه يجعل «من» في موضع نصب، لا في موضع رفع على الابتداء<sup>(٢)</sup>.

ولا يصح ما ذهب إليه من أنه استثناء متصل؛ لفساد المعنى إذ يؤدي إلى أنهم ينصرون على الله، وهذا محالٌ. فيتعين أن يكون استثناء منقطعاً و«من» تحتل وجهين أنها مبتدأ محذوف الخبر كما ذهب إليه الأخفش، وأنها في محل نصب كما ذهب الفراء<sup>(٣)</sup>.

ومنه عند الفراء قوله تعالى ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾ البقرة/١٥٠. فهو استثناء منقطع و«الذين» مبتدأ محذوف الخبر قال <<معناه: إلا الذين ظلموا منهم فلا حجة لهم فلا تخشوهم، وهو كما تقول في الكلام: الناس كلهم لك حامدون إلا الظالم لك المعتدي عليك>><sup>(٤)</sup>.

وهو عند الأخفش استثناء منقطع كذلك إلا أن «الذين» في موضع نصب وقال هو مثل قولهم: ما اشتكي شيئاً إلا خيراً، أي: لكن خيراً.

وأجاز أن تكون «إلا» في الآية بمعنى «الواو»<sup>(٥)</sup>، فيكون التقدير: - لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا منهم، وهذا قول أبي عبيدة<sup>(٦)</sup>.

ولا يصح هذا الوجه عند الفراء إذ يرى أن «إلا» لا تكون بمعنى الواو إلا إذا جاءت بعد

— المواضع: - ٨٩/١، ٢٩٣/١.

ب- الأخفش: - الآيات: - النساء/٢٢، ٢٣، ١٤٨، الدخان/٤٢.

المواضع: - ٢٤٨، ٣٠٢، ٤٧٥.

(١) ينظر معاني الأخفش ٤٧٥.

(٢) ينظر معاني الفراء، ٤٣/٣.

(٣) ينظر الاستغناء في معرفة الاستثناء ٤٨٢، ٤٨٣، كما ينظر البيان ٣٦١/٢.

(٤) معاني الفراء ٨٩/١ وينظر ٢٩٣/١.

(٥) ينظر معاني الأخفش ١٥٢.

(٦) ينظر مجاز القرآن ٦٠/١.

٦- إذا قام مقامه حالان نحو: فتلقفها رجلٌ رجلٌ، أي تلقفها الناس رجلاً رجلاً.  
فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد<sup>(١)</sup>.

٧- نحو ما قام وقعد إلا زيدٌ، فهذا لو حمل على التنازع وأضمر في أحد الفعلين فسد  
المعنى لأن الإضمار يقتضي نفي أحد الفعلين عنه والمعنى عني إثبات الفعلين له<sup>(٢)</sup>.

وأجاز حذفه الكوفيون<sup>(٣)</sup> في غير الصور السابقة حيث جاءت مواضع لم يذكر فيها  
الفاعل وليس للضمير المستتر-إن جعل الفاعل كذلك- ما يعود عليه مما يمكن أن يكون فاعلاً  
نحو قوله صلى الله عليه وسلم «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين  
يشربها وهو مؤمن»<sup>(٤)</sup>.

فالمانعون يجعلون الفاعل ضميراً مستتراً راجعاً إلى ما دل عليه الفعل «يشرب» أي  
الشارب.

وكذلك قوله تعالى ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾ القيامة/٢٦- فيرى المانعون أن الفاعل يدل  
عليه السياق فيقدرونه بالروح<sup>(٥)</sup>.

ويظهر أن هذه الصور من حذف الفاعل ولا يخالف هذا أن الفعل لا يكون بدون فاعل  
لأن كونه محذوفاً لا يعني أنه ملغى غير مراد في الكلام بل يقدر للفعل بحسب المعنى .  
والذي يرجح هذا أن الفاعل في نحو «بلغت التراقي» لم يذكر سابقاً وإنما حذف للعلم به  
من قرائن الكلام التي هي «التراقي والفراق ونحو ذلك»، وتقديره باسم لا بضمير يدعم كونه  
محذوفاً لا مستتراً.

أما ما يجعلونه ضميراً عائداً على ما دل عليه الفعل، فإنه محذوف كذلك لأن الأصل في  
الضمير أن يعود إلى مذكور موجود والكلام هنا خال من الفاعل ومن ما يعود عليه فلم لا  
يجعل من الحذف؟!

(١) انظر الهامش رقم (٤) في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر الدرر/١٧٤/٢، والهمع/٢٥٥/٢ والنسبة فيه للكسائي فقط وأجازه ابن مضاء في الرد على النحاة ص ٨٧ تحقيق  
البناء.

(٣) الحديث في البخاري كتاب المظالم باب ٣٠، ينظر: فتح الباري ١٤٣/٥.

(٤) ينظر في هذا المسائل الحلبيات ٢٣٢ والتصريح/٢٧١/١، والهمع/٢٥٦/٢.

أما الخوف من التباس الحذف بالاستتار فإنه يؤمن بالطريقة الآتية  
إذا ذكر في الكلام مرجع الضمير أو دل عليه حضور مثل أضربُ وتضربُ ونحو ذلك  
فإنه يجعل من الاستتار.

وإذا قدر الفاعل اسماً مبهماً - غير مذكور في الكلام ولا مدلولاً عليه بحضور - نحو  
تقديرهم «الروح» فاعلاً ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾ القيامة/٢٦ - أو كان مفسراً بما بعده مثل:  
نعم رجلاً زيد، ومثل ضمير الشأن في النواسخ فإن هذا من الحذف لا الاستتار لعدم تقدم  
مرجع الضمير.

ومما يؤنس به هنا كلام لابن عاشور عند تفسيره لقوله تعالى ﴿لقد تقطع بينكم﴾  
الأنعام/٩٤ - ونصه <<حذف فاعل «تقطع» على قراءة الفتح، لأن المقصود حصول التقطع،  
ففاعله اسم مبهم يصلح للتقطع وهو الاتصال، فيقدر: لقد تقطع الحبل أو نحوه ... وقد شاع  
في كلام العرب ذكر التقطع مستعاراً للبعد وبطلان الاتصال تبعاً لاستعارة الحبل للاتصال ...  
فمن ثم حسن حذف الفاعل في هذه الآية على هذه القراءة لدلالة المقام عليه فصار  
كالمثل ...

وقريب من هذا<sup>(١)</sup> ما يقال: إن بينكم صفة أقيمت مقام الموصوف الذي هو المسند إليه  
أي: أمر بينكم. وعلى هذا يكون الاستعمال من قبيل الضمير الذي لم يذكر معاده لكونه  
معلوماً من الفعل كقوله ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ مر/٣٢ - لكن هذا لا يعهد في الضمير  
المستتر لأن الضمير المستتر ليس بموجود في الكلام وإنما دعا إلى تقديره وجود معاده الدال  
عليه.

فأما والكلام خليّ عن معاد وعن لفظ الضمير فالمتعين أن نجعله من حذف الفاعل كما  
قررتُه ابتداءً [كلامه هنا عن آية الأنعام].

ولا يقال إن ﴿توارت بالحجاب﴾ ليس فيه ضمير إذ التاء علامة لإسناد الفعل إلى  
مؤنث؛ لأننا نقول التحقيق أن التاء في الفعل المسند إلى الضمير هي الفاعل <<<sup>(٢)</sup>.

(١) قوله «هذا» إشارة إلى قول التفتزاني إن الفاعل «ضمير الأمر» أي: تقطع الأمر بينكم. وحذف لتقرره في النفوس.

ينظر التحرير والتنوير ٣٨٥/٧.

(٢) التحرير والتنوير ٣٨٦، ٣٨٥/٧ وقال بحذفه الهروي في الأزمية ٢٣٠، وابن مالك في شواهد التوضيح

والتصحيح ٧٦.



وقوله إن التاء هي الفاعل غريب فالظاهر أن ﴿ توارت ﴾ محذوف الفاعل لأنه يقدر بالشمس وهي لم يسبق لها ذكر في الكلام فيكون مثل قوله: ﴿ لقد تقطع ﴾ .  
 وقال العلوي في الطراز إن حذفه لا يمتنع مع القرينة الحالية نحو ﴿ كلاً إذا بلغت التراقي ﴾ القيامة/٢٦ - فالفاعل محذوف وليس مضمراً مستتراً لعدم وجود ما يرجع إليه، وذكر شواهد أخرى ثم قال «فإذن لا وجه لكلام ابن جني في المنع من حذف الفاعل مع هذه الشواهد»<sup>(١)</sup>.

## مواضع حذف الفاعل عندهما

### ١ - إذا بني الفعل للمفعول<sup>(٢)</sup>:-

يطرد حذف الفاعل عند بناء الفعل للمفعول ومن ذلك عندهما قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَياماً معدودات ﴾ البقرة/١٨٣، ١٨٤.

فالفاعل محذوف والصيام نائب عنه قال الأخفش: «أي: كتب الصيام أياماً؛ لأنك قد شغلت الفعل بالصيام، حتى صار هو يقوم مقام الفاعل وصارت الأيام كأنك قد ذكرت من فعل بها»<sup>(٣)</sup>.

ويرى الفراء أنه إذا حذف الفاعل وكان للفعل معمولان فإن أحدهما يرفع وينصب الآخر ما لم يكن نعتاً للأول فإنه يتبعه في الرفع نحو: ضُرب زيدٌ الظريف<sup>(٤)</sup>.

(١) الطراز ١٠٣/٢ .

(٢) أ- الفراء:- الآيات: البقرة/١٨٣، ٢٢٩، النمل/٨

المواضع:- ١١٢/١، ١٤٥/١، ٢١٠/٢، ٢٨٦/٢ .

ب- الأخفش:- الآيات:- البقرة/١٨٣، النمل/٨، فصلت/٣، الحاقة/١٣ .

المواضع:- ١٥٨، ٤٢٨، ٤٦٤، ٥٠٦ .

(٣) معاني الأخفش ١٥٨، وينظر ٤٦٤ .

(٤) ينظر معاني الفراء ١١٢/١ .

## ٢- إذا كان فاعلاً لفعل المدح أو الذم مفسراً بتمييز<sup>(١)</sup>:-

إذا كان فاعل «نعم وبئس» مضمراً مفسراً بتمييز بعده فإن جمهور النحاة على عدم جواز ظهور ذلك الفاعل<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ الصف/٣- إذ يرى الفراء أن فاعل «كَبُرَ» مضمراً والمصدر المؤول «أَنْ تَقُولُوا» هو المخصوص بالذم قال <<«أَنْ» في موضع رفع؛ لأن «كَبُرَ» بمنزلة قولك: بئس رجلاً أخوك، وأضمر في «كَبُرَ» اسماً يكون مرفوعاً.

وأما قوله ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ الكهف/٥- فإن الحسن قرأها رفعا؛ لأنه لم يُضمر شيئاً وجعل الفعل للكلمة، ومن نصب أضمر في «كبرت» اسماً ينوي به الرفع<><sup>(٣)</sup>.  
وقال الأخفش التقدير: <<كبر مقتهم مقتاً>><sup>(٤)</sup>.

ومنه عند الأخفش قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ البقرة/٩٠- إذ يرى أن «ما» تمييز و«اشتروا» صفة النكرة «ما» والمصدر المؤول «أَنْ يَكْفُرُوا» هو المخصوص، فهذا الأسلوب عنده مثل: نعم رجلاً زيداً قال <<«ما» وحدها اسمٌ و«أَنْ يَكْفُرُوا» تفسيرٌ له نحو: نعم رجلاً زيداً>><sup>(٥)</sup>.

ولا يرى الفراء أن في المسألة حذفاً بل «ما» في موضع رفع على أنها فاعل «بئس» و«أَنْ يَكْفُرُوا» بدل منها. ولا يجوز عنده أن يكون «ما» موصولة وما بعدها صلتها والمصدر المؤول هو المخصوص بالذم وقد أنكر هذا القول على الكسائي<sup>(٦)</sup>؛ لأن الذين يقولون بقول الفراء هذا

(١) أ- الفراء: - الكهف/٥، الصف/٣

الموضع: - ١٢٤/٢، ١٥٣/٣.

ب- الأخفش: - البقرة/٩٠، الصف/٣.

المواضع: - ٦٧، ١٣٩، ٤٩٩.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٦٧، المساعد ١٣٠/٢.

(٣) معاني الفراء ١٥٣/٣.

(٤) ينظر معاني الأخفش ٤٩٩، وينظر البيان ٤٣٥/٢، والفريد ٤٦١/٤.

(٥) معاني الأخفش ١٣٩.

(٦) ينظر معاني الفراء ٥٦/١.

يجعلون «ما» معرفة تامة فلا تحتاج إلى صلة، والفعل الواقع بعدها صفة للمخصوص المحذوف والتقدير: بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم<sup>(١)</sup>.

### ٣- حذفه لدلالة الكلام عليه ولقوة العلم به<sup>(٢)</sup>:-

الفاعل هنا يقدر اسما مبهما مفهوما من سياق الكلام ولم يتقدم ذكره، لذلك فإنه إذا جعل ضميراً لا يكون له مرجع وقد تقدم<sup>(٣)</sup> أن جعله من الحذف أولى من جعله مستتراً. ومن هذا قوله تعالى ﴿لقد تقطع بينكم﴾ الأنعام/٩٤- بنصب «بينكم» فهو عند الفراء ظرف واقع صلة للموصول الواقع فاعلاً، فالتقدير عنده<sup>(٤)</sup>:- لقد تقطع ما بينكم، واستشهد لرأيه بقراءة عبد الله ﴿لقد تقطع ما بينكم﴾.

كما أجاز أن يكون «بينكم» هو الفاعل وبني على الفتح لإضافته إلى الضمير قال: >> إذا جعل الفعل لـ«بين» ترك نصبا؛ كما قالوا: أتاني دونك من الرجال فترك نصبا وهو في موضع رفع؛ لأنه صفة [أي ظرف] وإذا قالوا: هذا دون من الرجال رفعوه في موضع الرفع.... إذا أفردته أجرته في العربية وأعطيته الإعراب >><sup>(٥)</sup>.

والفاعل عند الأخفش محذوف كذلك وتقديره «ما» ولكنها ليست موصولة بل هي

(١) ينظر الدر ١/٥٠٩، والمساعد/١٢٧، والهمع/٥/٣٨.

(٢) أ- الفراء: - الأنعام/٩٤.

المواضع:- ١/٣٤٥، ٣/٢١٨.

ب- الأخفش:- الأنعام/٩٤.

المواضع:- ٤٩، ٢٣٧، ٣٩٣.

الشعر:- هذا النهار بدأها من همها ما بأها بالليل زال زوالها

الأعشى ميمون: كتاب الشعر ٢٢٥، ٥٤٥، والمسائل الخليليات ٢٧٤.

- ولقد علمت إذا العشار تروحت هدج الرئال تكبهن شمالا

الأخطل: الطبرى ١٥/١٩٣، وشرح القصائد السبع للأببارى ٥٨١

(٣) ينظر مقدمة هذا البحث.

(٤) ينظر معاني الفراء ١/٣٤٥ و ٣/٢١٨.

(٥) معاني الفراء ١/٣٤٥، ٣٤٦.

نكرة موصوفة بقوله «بينكم» قال <<تقول «تقطع بينكم» تريد «ما» التي تكون في معنى شيء>> (١).

وقيل إن الفاعل ضمير يعود على الاتصال المفهوم من قوله «شركاء» لأن فيها إشعار بالاتصال بالتقدير: لقد تقطع الاتصال بينكم (٢).

وهذا أيضاً من الحذف لا الاستتار لعدم وجود مرجع للضمير وسبب الحذف دلالة الكلام عليه. وقد عبر بعض المعربين عن غياب الفاعل في هذه الآية بمصطلح الحذف قال ابن عطية <<ويكون الفعل مسنداً إلى شيء محذوف وتقديره: لقد تقطع الاتصال أو الارتباط بينكم>> (٣).

ومنه عند الأخفش قول الأعشى ميمون:-

هذا النهار بدالها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

بنصب «زوالها» على أنه مفعول مطلق لـ«زال» لغة في «أزال» والفاعل تقديره «الله» قال:

<<وأما «زوالها» فإنه كأنه قال: أزال الله الليل زوالها>> (٤). فالفاعل هو لفظ الجلالة ولم يسبق ذكره. وهو مما يحمله المانعون (٥) على أن الفاعل ضمير يدل عليه الكلام ويجعلون منه قوله تعالى ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ مر/٣٢- فالفاعل «الشمس» و دل عليها الكلام السابق وهو قوله ﴿إذ عرض عليه بالعشي﴾.

ولا شيء يمنع من جعل هذا محذوفاً سوى ما تقرر من أن حذف الفاعل لا يجوز بالرغم من اعترافهم بحذفه في عدة مسائل كما سبق.

(١) معاني الأخفش ٢٣٧، ويُنسب إليه رأي قريب من رأي الفراء. ولكن هذه النسبة تخالف ما صرح به في المعاني ينظر المحرر ١١٣/٦ والإملاء ٢٦١ والدر ٤٨/٥.

(٢) ينظر الفريد ١٩٤/٢ والدر ٤٨/٥.

(٣) المحرر ١١٣/٦ وينظر الإملاء ٤٦١ قال عن «بينكم» <<وهو وصفٌ محذوف>> وسبق نقل كلام ابن عاشور الذي رأى فيه أن الأولى جعله من الحذف. ينظر التحرير ٣٨٥/٧، ومقدمة هذا البحث.

(٤) معاني الأخفش ٤٩، وقريبٌ من هذا قول أبي بكر الأنباري في شرح القصائد ٥٨١.

(٥) ينظر المسائل الحلييات ٢٣٢ والتصريح ٢٧٢/١.

## ٦- حذفه وهو فاعلٌ للمصدر<sup>(١)</sup>:-

من ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه﴾ ص/٢٤- قال  
>>المعنى: بسؤاله نعجتك، فإذا ألقيت الهاء من السؤال أضفت الفعل [أي: المصدر] إلى  
النعجة، ومثله قوله ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾ فصلت/٤٩- ومعناه: من دعائه  
بالخير. <<<sup>(٢)</sup>



---

(١) الفراء:- ص/٢٤، فصلت/٤٩.

المواضع:- ٩٩/١، ٤٠٤/٢.

(٢) معاني الفراء ٤٠٤/٢ وينظر الدرر اللوامع ٢/٢٢٦، وينظر حذف والباء.

## حذف نائب الفاعل<sup>(١)</sup>

من حذف نائب الفاعل قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنبياء/٨٨ - فقد قرأها ابن عامر وشعبة «نُجِّي» بنون واحدة وجيم مشددة وياء ساكنة<sup>(٢)</sup>.

فيرى الفراء أنه فعل ماض مبني للمفعول، والأصل أن يُرفع «المؤمنين» فيجعل نائباً للفاعل، ولكنه لم يُرفع بل ترك منصوباً، فيقدر الفراء نائب الفاعل مصدراً محذوفاً لدلالة الفعل عليه.

والتقدير عنده: نُجِّي النجاء المؤمنين، كما يقال ضُرب زيداً، والمقصود ضرب الضربُ زيداً<sup>(٣)</sup>. ورد هذا القول<sup>(٤)</sup> بأن المصدر إنما يقام مقام الفاعل عند عدم المفعول. وهذا لا يلزمه، لأن الكوفيين يرون إقامة غير المفعول مع وجوده<sup>(٥)</sup>.

كما ردُّ بسكون الياء من «نجي» فهذا دليل على أنه فعل مضارع ولو كان ماضياً للزم فتحها ولم يجز الإسكان إلا في الضرورة.

فقيل إنه فعل مضارع مبني للفاعل والأصل «ننجي» بنونين مضمومة وساكنة، ثم أدغمت النون الثانية في الجيم بعد قلبها جيماً، وضُعبُ هذا بأن «النون تخفى عند الجيم ولا تدغم فيها»<sup>(٦)</sup>.

وقيل إن الأصل «نُنَجِّي» بنونين مضمومة ومفتوحة وجيم مشددة وحذفت النون الثانية المفتوحة تخفيفاً تشبيهاً لها بالتاء المكررة في «تذكرون» فتصير تذكرون بتاء واحدة. مع أن النون المحذوفة حرف أصلي وليست زائدة مثل التاء.

(١) الفراء : الأنبياء/٨٨، الجاثية / ١٤ .

المواضع : ٢١٠/٢ - ٤٦/٣ .

(٢) ينظر الإتحاف ٢/٢٦٦ .

(٣) ينظر معاني الفراء ٢/٢١٠ .

(٤) ينظر الرد وأقوال أخرى في الخصائص ١/٣٩٨، والإنصاح للفارقي ٩٣-٩٥ والفريد ٣/٤٩٩ .

(٥) ينظر الهمع ٢/٢٦٥ .

(٦) الفريد ٣/٤٩٩ .

وهذا هو التخريج الوحيد الذي ذكره ابن جنبي للآية واختاره الهمداني.

الموضع الثاني الذي قال فيه الفراء يمثل قوله هذا هو قول الحق سبحانه ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ الحاشية/١٤- فقد قرئت «لِيَجْزِيَ» ببناء الفعل للمفعول ونصب «قوما»<sup>(١)</sup>. فقدرها الفراء: لِيَجْزِيَ الْجَزَاءُ قَوْمًا<sup>(٢)</sup>، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه.

وقيل إن الآية على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به مقدما، فنائب الفاعل هو «بما كانوا يكسبون» كما تقول ضرب زيدا بسوط، وهذا لا يجوز عند البصريين<sup>(٣)</sup>. قال أبو حيان «وخرجت هذه القراءة على أن يكون بني الفعل للمصدر أي وليجزى الجزاء قوما، وهذا أيضا لا يجوز عند الجمهور، لكن يتأول على أن ينصب بفعل محذوف تقديره: يجزى قوما، فيكون جملتان، إحداهما: ليجزى الجزاء قوما، والأخرى: يجزيه قوما»<sup>(٤)</sup>.

كل هذا التكلف الذي لجأ إليه هروب من إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول. ويظهر أن «قوما» في قول أبي حيان «إحداهما: ليجزى الجزاء قوما» زائدة من النساخ وقد جاءت في المطبوعتين هكذا. فإذا لم تحذف بقي في الكلام ما فرّ منه، فالكلام عنده على تقدير سؤال كأنه لما قيل يجزى الجزاء - قيل من الذين يُجزون؟ قيل: يجزيه قوما. وقد جعل الهمداني نائب الفاعل هو المفعول الأول المحذوف لا المصدر فأصل الكلام عنده لِيَجْزِيَ الْخَيْرَ قَوْمًا؛ لأن الفعل «جزى» متعد «إلى مفعولين بغير الجار فإذا بنيت الفعل للمفعول أقيمت أيهما يثبت [هكذا وربما كانت شئت] مقام الفاعل»<sup>(٥)</sup>



(١) هي قراءة شيبه وأبي جعفر بخلاف عنه كما رويت عن عاصم، ينظر البحر ٤١٧/٩.

(٢) ينظر معاني الفراء ٤٦/٣.

(٣) ينظر الفريد ٢٨٣/٤.

(٤) البحر ٤١٨/٩ و ٤٥٨/٨ ط القديمة.

## حذف أسماء الأفعال الناسخة

مقدمة:-

ذكر أبو حيان أن البصريين لا يجيزون حذف اسم كان وأخواتها لا اختصاراً ولا اختصاراً. وعلة ذلك عندهم أن اسم هذه الأفعال مشبه بالفاعل<sup>(١)</sup>.  
والصواب أنه حذف كما حذف الفاعل لوجود دليل عليه كأن يكون ضمير شأن أو تدل عليه الحال كقولهم: إذا كان غداً فأنتي، أي إذا كان ما نحن فيه غداً.. فحذف اسمها لدلالة الحال عليه<sup>(٢)</sup>.

### مواضع حذفها عندهما

١- اسم كان:-

١:١- حذفه وهو ضمير شأن:-<sup>(٣)</sup>

وهذه مسألة ليست من الاستتار لعدم وجود مرجع للضمير، لأن ضمير الشأن يعود إلى الجملة المذكورة بعده.

ومن ذلك عند القراءة قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ البقرة/٢٨٠- في قراءة من نصب «ذا»<sup>(٤)</sup>. فتخرج عنده على أن اسم كان ضمير شأن و«ذا عسرة» خبرها، قال <<إذا نصبت

(١) ينظر الارتشاف ٩٥/٢ والهمع ٨٤/٢.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٤/١، والشجرية ١٣٠/١، ٥٩٣/٢، ولكنهم عبروا بالإضمار، وليس لهذا الضمير مرجع وعده محذوفاً أنسب.

(٣) الفراء:- الآيات:- البقرة/٢٨٠، الأنعام/١٤٥، الفرقان/٧٧، لقمان/١٦.

المواضع:- ١٨٦/١، ٣٦١/١-٣٦٣، ٢٧٥/٢، ٣٢٨/٢.

الشعر:- أعينني هلاً تبكيان عفاكاً إذا كسان طعنأ بينهم وعناقاً في الطبري ١٣٢/٣.

- لله قومي أي قوم لحرة إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً عمرو بن شأس: الكتاب ٤٧/١، والخزانة ٥٢١/٨.

(٤) النصب قراءة أبي وعبد الله وعثمان رضي الله عنهم كما في شواذ القرآن ٢٤ والدر ٦٤٤/٢.



أضمرت في «كان» اسماً، كقول الشاعر [عمرو بن شأس]:-

لله قومي أي قوم لحرة إذا كان يوماً ذا كواكب أثنعا  
وقال آخر:-

أعيني هلاً تبكيان عفاقاً إذا كان طعنا بينهم وعناقاً  
وإنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في «كان» مع المنصوب؛ لأن بنية «كان» على أن يكون لها مرفوع ومنصوب. فوجدوا كان يحتمل صاحباً مرفوعاً فأضمره مجهولاً...»<sup>(١)</sup>.  
وقيل إن الاسم المقدر ليس ضمير شأن بل هو عائد إلى الغريم أو المدين المفهوم من الكلام السابق لأن المرابي لا بد له ممن يرايه<sup>(٢)</sup> كما لا يرى سيبويه «كان» التي في قول عمرو بن شأس:-

... إذا كان يوماً ذا كواكب أثنعا

لا يراها ناقصة بل هي تامة ويقدر لها فاعلاً «مضمراً» لعلم المخاطب به والتقدير عنده إذا كان اليوم<sup>(٣)</sup>. ويرى البغدادي أن «كان» في تقدير سيبويه تامة ولا تكون ناقصة و«يوماً» خبرها لأنه لا فائدة من هذا الخبر فجعل «يوماً» منصوباً على الحال<sup>(٤)</sup>.  
 ويفهم من كلام الفراء السابق أن تقدير الاسم ضمير شأن إنما يكون لأجل استقامة الأصل النحوي. وفيه يجيز الفراء أن يكون خبر ضمير الشأن اسماً مفرداً والبصريون يمنعون ذلك ولا يجيزون تفسيره إلا بجملة<sup>(٥)</sup>.

ومن حذف اسم كان عند الفراء قوله تعالى ﴿يا بني إنها إن تك مثقال حبة من خردل...﴾ لقمان/١٦- فاسم «تك» عنده ضمير شأن و«مثقال» خبرها منصوب. قال «فمن

(١) معاني الفراء ١/١٨٦، وينظر الطبري ٣/١٣٢-١٣٣، والمجهول عند الكوفيين هو ضمير الشأن، ينظر ابن يعيش ١١٤/٣.

(٢) ينظر الدر ٢/٦٤٤.

(٣) ينظر الكتاب ١/٤٧.

(٤) ينظر الخزانة ٨/٥٢١.

(٥) ينظر في هذا ابن يعيش ٣/١١٤، الرضي على الكافية ٢/٤٦٥.

نصب جعل في تكن اسماً مضمراً مجهولاً مثل الهاء التي في قوله ﴿إِنهَا إِنْ تَكُ﴾<sup>(١)</sup>. ويرى الأخفش أن الاسم المحذوف ليس ضمير شأن فقدّره «المعصية» المفهومة من الكلام السابق<sup>(٢)</sup>، قال الهمداني «بالنصب على خبر كان واسمها مضمّر فيها أي أن تك المظلمة أو السيئة أو الموزونة أو الخصلة، ونحوهن مما دلّ عليه الكلام»<sup>(٣)</sup>. فلم يقدرّوه ضمير شأن؛ لأن المفرد لا يفسّره عند جمهور النحاة.

#### ١: ٢ - حذفه لدلالة الكلام عليه:-(٤)

يحذف الاسم لدلالة الكلام عليه فتكون بمنزلة الذكر وإن لم يتقدم له ذكر. ومن ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ الفرقان/٦٧.

فيقدر الفراء اسم كان مصدرأ يدل عليه قوله «أنفقوا» أي: وكان الإنفاق قواماً بين ذلك. وأجاز أن يكون «بين» في محل رفع الاسم - فيخرج به عن الظرفية إلى الاسمية - و«قواماً» الخبر<sup>(٥)</sup>.

ويفرق الفراء بين هذا وبين جعل الاسم ضمير شأن فالاسم هنا مفهوم من الكلام وإن لم يذكر صراحة أما ضمير الشأن فهو مجهول غير مدرك مما سبق بل هو مفسّر بما يليه قال عن «لزاماً» في قوله تعالى ﴿فَقَدْ كَذَبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ الفرقان/٧٧: «لأنك أضمرت في «يكون» اسماً، إن شئت كان مجهولاً فيكون بمنزلة قوله في قراءة أبيّ ﴿وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ﴾

(١) معاني الفراء ٣٢٨/٢، وينظر ٣٦١/١.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٢٥٦، والبيان ٤٣٩/٢.

(٣) الفريد ١٠/٤.

(٤) أ- الفراء: - الآيات: - الفرقان/٦٧، ٧٧، فاطر/١٨.

المواضع: - ٢٧٢/٢، ٢٧٥/٢، ٣٦٨/٢.

ب- الأخفش: - النساء/١٣٥، لقمان/١٦، فاطر/١٨.

المواضع: - ٢٤٧، ٤٣٩، ٦٤٤.

(٥) ينظر معاني الفراء ٢٧٥/٢، وينظر البيان ٢٠٨/٢، والإملاء ٤٦٠، وذكر الوجه الأول فقط.

البقرة/٢٨٠- وإن شئت جعلت [أي التقدير] فسوف يكون تكذيبكم لزاماً»<sup>(١)</sup> فعلى الوجه الثاني قدر المصدر التوكيد لدلالة قوله «فقد كذبتهم» >> كما قالوا: من كذب كان شراً له، أي: كان الكذب شراً له»<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا تقدير الأخفش لاسم «يكن» في قوله تعالى: ﴿كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم والوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما﴾ النساء/١٣٥. فجعل الاسم مفهوماً من الكلام السابق ولكن لم يجعله مصدراً بل موصولاً وصلته، والذي دفعه إلى جعله موصولاً هو قوله تعالى ﴿أولى بهما﴾ ولم يفرد الضمير لأنك إذا عطفت بـ«أو» عاد الضمير إلى واحد من المتعاطفين >> ولا تجوز المطابقة، تقول: زيد أو عمرو أكرمه، ولو قلت: أكرمتهما لم يجز»<sup>(٣)</sup>.

لذلك قال الأخفش إن التقدير: إن يكن من يخاصم غنيين أو فقيرين فالله أولى بهما. هذا هو التقدير لكنه أفرد فقال: غنياً أو فقيراً، تبعاً للفظ «من» وأعاد الضمير مثني فقال «بهما» حملاً على معنى «من» كما أجاز أن تكون «أو» هنا بمعنى الواو. فقال عن الآية >> «لأن «أو» هاهنا في معنى الواو،... أو يكون أضمر «من» كأنه: إن يكن من يخاصم غنياً أو فقيراً، يريد غنيين أو فقيرين، يجعل «من» في ذلك المعنى [أي التثنية] ويخرج غنياً أو فقيراً على لفظ «من»»<sup>(٤)</sup>.

وقريب من تقدير الأخفش لاسم «كان» هنا قول العكبري >> اسم «كان» مضمراً فيها دلُّ عليه تقدم ذكر الشهادة، أي: إن كان الخصم»<sup>(٥)</sup> إلا أنه جعله اسماً مفهوماً من السابق لا موصولاً كما فعل الأخفش.

(١) معاني الفراء ٢/٢٧٥.

(٢) البيان ٢/٢١٠، وينظر الإملاء ٤٦٢.

(٣) الدر ٤/١١٦.

(٤) معاني الأخفش ٢٤٧.

(٥) الإملاء ٢٠٤.

### ١: ٣- حذفه اجتزاء بدلالة الحركة قبله:-(١)

وذلك في قول الشاعر:-

ولو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساءة  
فالأصل: كانوا حولي، إلا أنه حذف واو الجماعة التي هي اسم كان اكتفاء بدلالة  
الضمة قبلها عليها. وليس هذا عند الفراء ضرورة بل هو لغة في هوازن وعليها قيس<sup>(١)</sup>.  
وقيل إن مثل هذا الحذف لا يجوز إلا في الضرورة على أن من العلماء من لم يقيده  
بالضرورة موافقا للفراء في هذا<sup>(٢)</sup>.

### ٢- اسم لات:-(٤)

«لات» من الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر تشبيها لها بالفعل «ليس» وقد صرح  
الفراء والأخفش في المعاني بذلك عند تفسيرهما لقوله تعالى ﴿ولات حين مناص﴾ ص/٣- فهي  
عندهما عاملة عمل «ليس» واسمها محذوف و﴿حين مناص﴾ خبرها منصوب<sup>(٥)</sup>.

(١) الفراء:- الموضع:- ٩١/١.

الشعر:- ولو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساءة  
في مجالس ثعلب ٨٨، وابن يعين ٥/٧، ٨٠/٩، والخزاعة ٥/٢٢٩.

(٢) ينظر معاني الفراء ٩١/١.

(٣) ينظر الخزاعة ٥/٢٢٩-٢٣١.

(٤) أ- الفراء:- ص/٣.

الموضع:- ٣٩٧/٢.

الشعر: تذكر حسب ليلى لات حيننا وأضحى الشيب قد قطع القرينا  
عمرو بن شأس: تذكرة النحاة ٧٣٤ والدرر اللوامع ١/١٠٠، الخزاعة ٤/١٦٩، ١٧٨.

ب- الأخفش:- ص/٣.

الموضع:- ٤٥٣-٤٥٤.

الشعر:- طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بمقايء  
أبو زيد الطائي: معاني الفراء ٢/٣٩٨، والخصائص ٢/٣٧٧، والخزاعة ٤/١٨٣.

(٥) ينظر معاني الفراء ٢/٣٩٧، معاني الأخفش ٤٥٣.

ونصُّهما - هنا - على أنها عاملة مشبهة بليس ينفي ما نسب لهما من أقوال: (١)  
 فقد نسب للأخفش القول بأنها غير عاملة فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ محذوف الخبر وإن  
 وليها منصوب فهو معمول لفعل محذوف.  
 كما نسب له وللكوفيين أنها تعمل عمل «إن» فتنصب الاسم وترفع الخبر، وما قالاه في المعاني  
 يناقض هذا إلا أن يكونا قالاه في كتب أخرى.

ومن حذف اسم لات وخبرها معا عند الأخفش قول أبي زيد الطائي:-  
 طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء  
 بجر «أوان» فالأصل عنده: ولات حين أوانٍ له أو نحو ذلك، ثم حذف الاسم «حين» وترك  
 «أوان» مجرورا كما هو وحذف الخبر أيضا. ولا تكون «أوان» اسما لها >> لأن «لات» لا  
 تكون إلا مع الحين >> (٢)

وكونها لا تعمل إلا في لفظ الحين فقط دون بقية الأسماء الدالة على الزمان رأي منسوب  
 للفراء أيضا وليس في المعاني إلا أن يكون قد قاله في كتب أخرى (٣).  
 وقد رد قول الأخفش هذا بأنه >> لا يجوز أن يحذف المضاف إلا ويقوم المضاف إليه  
 مقامه، فيجب أن يرفع «أوان» >> (٤) إذا كان التقدير على حذف الاسم كما يرى الأخفش.  
 وأجيب هذا الاعتراض بأن بقاء المضاف إليه على حاله بعد حذف المضاف جائز مثل  
 قراءة (٥) جر «الآخرة» من قوله تعالى ﴿والله يريد الآخرة﴾ الأنفال/٦٧- أي: يريد ثواب  
 الآخرة.

أما الفراء فإنه يرى أن «لات» ها هنا حرف جر وجعلها لغة لبعض العرب (٦) واختار قوله  
 كثيرون وجعلوه الوجه الراجح في مثل هذا قال البغدادي >> وهذا حق لا شبهة فيه فالوجه

(١) ينظر المعنى ٣٣٥، والخزانة ١٧٣/٤.

(٢) معاني الأخفش ٤٥٤.

(٣) ينظر الخزانة ١٦٨/٤.

(٤) مشكل مكى ٦٢٤.

(٥) هي قراءة سليمان بن جمار كما في المختص ٢٨١/١، والدر ٦٣٨/٥.

(٦) ينظر معاني الفراء ٣٩٧/٢.

كون «لات» فيه حرف جر كما نقل الفراء»<sup>(١)</sup>.

### ٣- اسم كاد:-<sup>(٢)</sup>

قدر الفراء والأخفش اسم كاد ضمير شأن في قوله تعالى ﴿من بعد ما كاد يزيغ قلوب﴾ التوبة/١١٧- وقرئ ﴿تزيغ﴾ بالتاء<sup>(٣)</sup>.

فاسم كاد ضمير شأن و«تزيغ قلوب» في محل نصب خبرها<sup>(٤)</sup>. وجاز كون اسمها ضمير شأن >>«إن لم تكن مثل «كان» وبابها من الأفعال المجردة من الدلالة على الحدث لمشابهتها لها في لزوم الخبر إياها»<sup>(٥)</sup>.

واعترض على هذا بأن خبر أفعال «باب المقاربة والرجاء والشروع» لا يرفع إلا ضميراً عائداً على اسمها، و«تزيغ» في هذه الآية رفع ظاهراً غير سببي<sup>(٦)</sup>.

وأجاز الأخفش أن يكون «قلوب» اسم «كاد» و«تزيغ» خبراً، على توسط الخبر بين الناسخ واسمه.

وضعفه أبو حيان لما فيه من التباس المبتدأ بالفاعل كما لا يجوز في: زيد قام، أن يقال: قام زيد<sup>(٧)</sup>. وهذا الذي ذكره لا ينطبق على خبر «كاد» لأن النحاة يجيزون توسطه بين الفعل

(١) الخزانة ٤/١٨٧، وبه قال أبو عمر الجرمي كما في المسائل المنشورة ١٠٧، وابن جني في سر الصناعة ٥١١. وأورد على هذا القول أبو علي الفارسي عدم وجود ما يتعلق به الجار، وردّ البغدادي الاعتراض بأن يجعل غير محتاج إلى متعلق مثل «لولا» في نحو «لولا» عند من جعلها جارة.

(٢) أ- الفراء:- التوبة/١١٧.

الموضع:- ٤٥٤/١.

ب- الأخفش:- التوبة/١١٧.

الموضع:- ٣٣٨.

(٣) قرأها بالياء حمزة وحفص، كما في الدر ٦/١٣٣.

(٤) ينظر معاني الفراء ٤٥٤/١، ومعاني الأخفش ٣٣٨، وينظر الكتاب ٧١/١ والحجة للفارسي ٤/٢٣٥.

(٥) الحلبيات ٢٥٠.

(٦) ينظر البحر ٥/٥١٨، ويظهر أن الكوفيين يجيزونه لأن أبا حيان قال كما نقل عنه في الهمع ٢/١٤٤. >>«وذلك عند أصحابنا لا يجوز. وتألوا ما ورد».

(٧) ينظر البحر ٥/٥١٩.

والاسم ما لم يقترن بـ«أن» اتفاقاً<sup>(١)</sup>.

واختار أبو حيان<sup>(٢)</sup> أن تكون «كاد» زائدة في اللفظ مع إرادة معناها الذي هو الدلالة على قرب حصول الخبر. وأيد اختياره بقراءة ابن مسعود ﴿من بعد ما زاغت﴾.

#### ٤- اسم عسى:-<sup>(٣)</sup>

يجعل الفراء «عسى» في قوله تعالى ﴿عسى أن يكونوا خيراً منهم﴾ الحجرات/١١- ناقصة واسمها ضمير شأن و«أن يكونوا» خبرها<sup>(٤)</sup>؛ لأنه جعل هذه الآية مثل قوله تعالى ﴿كاد يزيغ﴾ التوبة/١١٧- والمعربون على أن «عسى» هنا تامة والمصدر المؤول بعدها هو فاعلها<sup>(٥)</sup>. ولا يجيز الفارسي جعل اسم «عسى» ضمير شأن كما أجاز ذلك مع «كاد»؛ لأن «كاد» لا تستعمل إلا ناقصة مفتقرة للخبر أما «عسى» فيجوز استعمالها تامة فلذلك لا تحتل ضمير الشأن <<كما لم يحتمله سائر الأفعال التي تستند إلى فاعليها مما لا يدخل على المبتدأ>><sup>(٦)</sup>.



(١) ينظر الهمع ١٤٢/٢.

(٢) ينظر البحر ٥١٩/٥، والدر ١٣٣/٦-١٣٥.

(٣) الفراء:- الحجرات/١١.

الموضع:- ٤٥٤/١.

(٤) ينظر معاني الفراء ٤٥٤/١.

(٥) ينظر الفريد ٣٤٠/٤، وحاشية الجمل ١٨١/٤.

(٦) الحجة للفارسي ٢٣٥/٤-٢٣٦، والحلييات ٢٥١.

## حذف أخبار الأفعال الناسخة

مقدمة:-

اختلف في جواز حذف خبر الفعل الناسخ إلى مذاهب:-<sup>(١)</sup>  
- من النحاة من أجازته إذا دلت عليه قرينة وليس ذلك خاصا بالشعر، وهو الصواب، لأن الكلام مبني على التواصل والفهم فإذا قامت القرينة جاز الحذف<sup>(٢)</sup>.  
- ومنهم من جعل حذف الخبر خاصا بالضرورة وعلة ذلك أن هذه الأفعال لا مصادر لها فصار الخبر عوضا عن المصدر، وهذا مذهب أبي حيان والسمين<sup>(٣)</sup>، وعلل السمين بعلمتين غير تلك.

الأولى:- كونه خبراً عن مخبر عنه.  
والثانية:- كونه معمولاً للفعل قبله، فتأكدت بذلك مطلوبيته فصار حذفه ممتنعاً.  
- ومنهم من أجاز حذف خبر «ليس» فقط في الاختيار ولو لم تقم عليه قرينة إذا كان اسمها نكرة تشبيها لها بلا، نحو: ليس أحد.

## مواضع حذف خبر الفعل الناسخ عندهما

١- حذف خبر «كان»:-

١:١- حذفه لدلالة خبر آخر عليه:-<sup>(٤)</sup>

من ذلك عندهما قول عمرو بن أحمر:-

- 
- (١) ينظر الارتشاف ٩٥/٢، والهمع ٨٤/٢-٨٥.  
(٢) وقد قال بحذف الخبر سيبويه في الكتاب ٧٦/١، والفراسي في الحلبيات ٢٣١، وابن جنبي في الخصائص ٣٧٥/٢، وابن السجري في الأمالي ٦٣/٢.  
(٣) ينظر الارتشاف ٩٥/٢، والدر ٦٤٤/٢، وقد قال أبو حيان في الارتشاف ٣٩٩/٢ إن خبر كان يحذف وجوبا قبل لام الجحود لأنها حرف جر والفعل بعدها منصوب بأن مضمره، فالخبر هو متعلق اللام.  
(٤) أ- الفراء:- المواضع:- ٤٣٤/١، ٤٤٥/١، ٤٥٨/١، ٣٦٣/٢، ٧٧/٣.  
الشعر:- رمانى بأمر كنتُ منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطوي رمانى =



### ٣- حذف خبر «طفق»: (١)

قدر الفراء والأخفش خبر «طفق» محذوفاً في قوله تعالى ﴿ فطفق مسحاً بالسوق ﴾  
م/٣٣- فالتقدير: طفق يمسح مسحاً<sup>(٢)</sup>. فقوله «مسحاً» مفعول مطلق للخبر المحذوف وساغ  
حذفه لدلالة المصدر عليه. وقدر محذوفاً لأنه من أفعال الشروع وخبرها لا يكون مفرداً.  
وقال <<مصعب الخثني<sup>(٣)</sup>: إنه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل>><sup>(٤)</sup> لئلا  
ينسى لأن الأصل في الخبر أنه مفرد، وقول مصعب هو الراجح عند السيوطي.



---

(١) أ- الفراء: - ص/٣٣.

الموضع: - ٤٠٥/٢.

ب- الأخفش: - ص/٣٣.

الموضع: - ٤٥٤.

(٢) ينظر معاني الفراء ٤٠٥/٢، ومعاني الأخفش ٤٥٤، وينظر البحر ١٥٥/٩.

(٣) مصعب بن محمد بن مسعود الخثني الأندلسي، كان متقدماً في إقراء كتاب سيبويه ومعرفة أغراضه وغوامضه،

ينظر بغية الوعاة ٢٨٧/٢.

(٤) الهمع ١٤٣/٢.

## حذف أسماء الأحرف الناسخة

مقدمة: (١)

اختلف في جواز حذف أسماء الأحرف الناسخة إذا دل عليها دليل إلى أقوال: -  
- يجوز حذفه في الاختيار فقد حكي عن العرب<sup>(٢)</sup> أنها قالت: إن بك زيد مأخوذ، أي:  
أنه بك زيد مأخوذ. وقال عدي بن زيد<sup>(٣)</sup>:  
فليت دفعت الهم عني ساعةً فبتنا على ماخيلت ناعمي بال  
أي: فليتك دفعت الهم. ولا فرق بين حذف اسمها وهو ضمير شأن أو حذفه وهو غير  
ذلك. وهذا اختيار الجمهور .

- وقيل إن حذفه خاص بالضرورة وهو قول السخاوي<sup>(٤)</sup>.  
- وقيل يجوز حذفه في الاختيار ما لم يكن ضمير شأن فإنه لا يحذف إلا في الضرورة  
وبه قال ابن عصفور معللاً بأن «الجملة الواقعة خبراً للضمير الأمر والشأن هي مفسرة له فقبح  
حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة  
جملة»<sup>(٥)</sup>.

- وذهب الرضي إلى عكس قول ابن عصفور فأجاز حذفه في الاختيار إذا كان ضمير  
شأن فقال «وأما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً... وأما في غير الشعر ففيه  
خلاف، والأصح جوازه قليلاً لكن بشرط ألا يلي الأحرف فعلٌ صريح؛ لكرهه دخول  
الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول: إن قام زيدٌ بمعنى إنه قام زيد»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: - الارتشاف ١٣٤/٢، والهمع ١٦٢/٢، والخزانة ٤٤٤/١٠.

(٢) ينظر الكتاب ١٣٤/٢ وينظر ٣٥٧/٢.

(٣) البيت في شرح ابن عصفور للجمل ٤٤٢/١، والهمع ١٦٣/٢، والخزانة ٤٤٥/١٠.

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد شرح المفصل، والشاطبية ت ٦٤٣هـ، ينظر: البغية

١٩٢/٢

(٥) شرح جمل الزجاجي ٤٤٢/١.

(٦) الرضي على الكافية ٣٧٥/٤ - ٣٧٦.

وعلة جواز حذفه وهو ضمير شأن من غير ضعف هي بقاء تفسيره أي الجملة الواقعة خبراً وضمير الشأن كالزائد.

- ونسب أبو حيان إلى الكوفيين أن الحذف خاص باسم «إن» بكسر الهمزة دون بقية الأحرف<sup>(١)</sup>.

## مواضع حذف اسم الحرف الناسخ عندهما

### ١- حذف اسم «أن» المخففة: (٢)

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا﴾ طه/٨٩- «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة في محل رفع خبرها<sup>(٣)</sup>.

وإذا وقع بعد «أن» المخففة فعل واحتملت أن تكون المصدرية فيرى الأخفش وجوب الفصل بينها وبين الفعل حتى لا تلتبس بالمصدرية، وإن وليها اسم لم تحتج إلى فصل، لأن هذا

(١) ينظر الارتشاف ١٣٥/٢، والهمع ١٦٤/٢.

(٢) أ- الفراء: - الآيات: - المائدة/٧١، طه/٨٩.

المواضع: - ١٣٥/١-١٣٦، ١٦٢/٢-١٦٣.

الشعر: - إنني زعيم يانويقة إن نجوت من الزواح

أن تهبطين بلاد قو م، يرتعون من الطلح

في الخصائص ٣٨٩/١، وسر الصناعة ٤٤٨، وابن يعيش ٩/٧، والخزانة ٤٢١/٨، ونسبه العيني للقاسم بن معن نقلا عن الفراء، وكلام الفراء: أنشدني القاسم، لا يدل على أنه صاحبه.

ب- الأخفش: - الآيات: - المائدة/٧١، الأعراف/٤٣-٤٤، يونس/١٠، طه/٨٩، النور/٧، الحديد/٢٩.

المواضع: - ١١٤، ١٢١، ١٢٢، ٢٩٩.

الشعر: - في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفي ويتعل

الأعشى: - الكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣-٧٤/٣، ٤٥٤/٣، والخزانة ٣٩٠/٨.

- أكاشره وأعلم أن كلانا علسي ما ساء صاحبه حريص

عدي بن زيد: - الكتاب ٧٤/٣، كتاب الشعر ١٢٧، والأمال ٢٩١/١.

(٣) ينظر معاني الفراء ١٣٥/١، ١٦٢/٢، ومعاني الأخفش ١١٤، والراجع عند العلماء أن اسم «أن» المخففة لا يكون

ظاهراً بل يجب حذفه، ينظر الهمع ١٨٥/٢.

ليس من مواضع المصدرية قال: «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة في مثل قوله ﴿أن الحمد لله﴾ بونس/١٠ و﴿أن لعنة الله عليه﴾ النور/٧- على قولك: أنه لعنة الله، وأنه الحمد لله. وهذه بمنزلة قولك ﴿أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا﴾ طه/٨٩- ... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أن تكون معها «لا» حتى تكون عوضا من ذهاب التشكيل والإضمار، ولا تعوض «لا» في قوله ﴿أن الحمد لله﴾ بونس/١٠؛ لأنها لا تكون وهي خفيفة عاملة في الاسم. وعوضتها «لا» إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنها لا تعمل في هذا المكان وأنها ثقيلة في المعنى»<sup>(١)</sup>.

أما الفراء فلا يوجب الفصل بين المخففة والفعل بعدها بل هو الوجه والأحسن إلا أنه يجيز عدم الفصل في سعة الكلام قال: «ولو رُفِعَ الفعل في «أن» بغير «لا» لكان صوابا كقولك حسبت أن تقول ذلك؛ لأن الهاء تحسن في «أن» فتقول: حسبت أنه يقول ذلك وأنشدني القاسم بن معن:-

إني زعيم يانويقنة      إن نجوت ممن الزواح  
أن تهبطين بلاد قمو      م، يرتعون من الطلاح

فرفع «أن تهبطين» ولم يقل: أن تهبطي»<sup>(٢)</sup>. لأن التقدير: أنك تهبطين وأكثر النحاة على أن الفصل واجب ولا يجوز أن تلي المخففة الفعل المتصرف إلا في الضرورة وليس في الاختيار كما يرى الفراء<sup>(٣)</sup>، وذهب ابن مالك مذهب الفراء فأجاز عدم الفصل ولكن على ضعف قال «إن وقع الفعل بعدها متصلا بها ولم يكن دعاء ولا غير متصرف فهو جائز بضعف»<sup>(٤)</sup>.

ووضع الفراء والأخفش قاعدة في معرفة المخففة وتمييزها من المصدرية مع وجود «لا»

- (١) معاني الأخفش ١١٤، وينظر ٢٩٩، وينظر الكتاب ٧٤/٣، ١٦٣/٣، والفعل هنا يقصد به المتصرف أما الجامد فلا تقع المصدرية قبله فلا لبس.
- (٢) معاني الفراء ١٣٦/١.
- (٣) ينظر سر الصناعة ٤٤٨، وابن يعيش ٩/٧، والرضي على الكافية ٣٣/٤، والخزاعة ٤٢١/٨.
- (٤) شرح الكافية الشافية ١/٥٠٠، وجعله السيوطي من النادر، ينظر الهمع ١٨٧/٢.

لأنها قد تأتي <<بين المصدرية والفعل... لكثرة دورانها في الكلام>><sup>(١)</sup>. والقاعدة هي تثقيفها وإدخال الاسم عليها فإن لم يصلح الكلام فهي المصدرية، ويجوز إذا صلح الكلام اعتبارها مخففة فيرتفع الفعل بعدها ويجوز اعتبارها مصدرية فينصب قال الفراء <<إذا رأيت «أن» الخفيفة معها «لا» فامتحنها بالاسم المكني مثل الهاء والكاف فإن صلحا كان في الفعل الرفع والنصب وإن لم يصلحا لم يكن في الفعل إلا النصب...>><sup>(٢)</sup>.

وزاد الفراء أنه يمكن التفريق بينهما مع وجود «لا» بأن توضع «ليس» في موضع «لا» فإن صلحت جاز اعتبارها مصدرية فينصب الفعل بها وجاز اعتبارها مخففة فيرتفع الفعل بعدها ويكون اسمها محذوفا حينئذ.

وإن لم تصلح «ليس» في محلها فهي مصدرية ناصبة فقط ومثال صلاحها عنده قولك: حسبت أن لا تذهب، فيمكن أن يكون: حسبت أن لست تذهب. لذلك جاز النصب والرفع عنده.

ومثال عدم صلاحها قولك: أردت أن لا تقول ذلك، فهذا بالنصب فقط لأنها مصدرية<sup>(٣)</sup>. ولو طبقنا على مثاله هذا قاعدته الأولى فنقلنا «أن» وأدخلنا عليها الضمير لصلح أن يقال: أردت أنك لا تقول ذلك. فيكون الرفع والنصب جائزين. ولا يظهر أن قاعدته هذه مطردة أو واضحة إذ لا يُعرف متى تصلح ليس ومتى لا تصلح.

أما القاعدة الأولى وهي التثقيل وإدخال الضمير عليها فإنها غير صادقة إذ هناك فرق بين المخففة والمثقلة وليس كل موضع صلحت فيه المثقلة تصلح فيه المخففة قال الرضي <<وإذا خفت «أن» المشددة، تقاصرت خطاها، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من أن ستخرج، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق، كالعلم وما يؤدي معناه، كالتبين والتيقن... أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظنا غالبا متأخيا للعلم [أي لغلبته كأنه أخو العلم]، فلا تقول:

(١) الرضي على الكافية ٣٣/٤، أما بقية الحروف وهي: قد وحروف التنفيس ولم ولن وما، فلا تقع بعد المصدرية

أبدأ، المرجع نفسه، والهمع ١٨٥/٢.

(٢) معاني الفراء ١٦٣/٢، وينظر معاني الأخفش ١٢١.

(٣) ينظر معاني الفراء ١٣٥/١-١٣٦.

أعجبني أن ستخرج، ولا وددت أن ستخرج .. كما تقول ذلك في المثقلة ..»<sup>(١)</sup> فظهر أنه قد يصح وقوع المثقلة في مواضع لا يصح وقوع المخففة فيها.

لذلك فإن النحاة يفرقون بين المخففة والمصدرية إذا وقع بعدهما فعل متصرف - غير دعاء ولم يفصل بينهما بغير «لا» - يفرقون بينهما بالفعل السابق فإن كان دالا على العلم واليقين فهي المخففة وإن كان ظنا جاز اعتبارها مخففة فيرفع الفعل بعدها ويكون اسمها محذوفاً وجاز اعتبارها مصدرية فينصب بها الفعل ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وحسبوا أن لا تكون فتنة ﴾ المائدة/٧١ - إذ قرئ بالرفع «تكون»<sup>(٢)</sup>.

وإن وقعت بعد ما ليس علما ولا ظنا ولا يؤدي معناها فهي مصدرية لا غير مثل وقوعها بعد رجوت وأردت أو كان، وكذلك إذا لم تسبق بفعل<sup>(٣)</sup>.

وعليه فإن مثال الفراء: أردت أن لا تقول ذلك، بالنصب فقط لأنها مصدرية إذ سبقت بغير علم ولا ظن، لا لعدم صلاح «ليس» في موضعها كما قال الفراء.

واسم «أن» المضمرة عندهما لا يشترط كونه ضمير شأن بل يجوز أن يكون غير ذلك قال الأخفش عن قوله تعالى ﴿آيتك أن لا تكلم الناس﴾ آل عمران/٤١ - مريم/١٠ -: «نصب لأن هذا ليس في معنى الثقلية... ولو رفعت هذا لجاز على معنى: آيتك أنك لا تكلم الناس»<sup>(٤)</sup>، فقدرة ضمير مخاطب وكذلك أجاز الفراء أن يقدر الاسم المحذوف بالهاء أو الكاف وهي ضمير مخاطب وكذلك فعل سيبويه<sup>(٥)</sup>.

فالأولى ألا يجعل ضمير الشأن إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم<sup>(٦)</sup>.

وتنسب بعض الكتب<sup>(٧)</sup> إلى الكوفيين أنهم يجعلون «أن» التي يرفع الفعل بعدها بدون

(١) الرضي على الكافية ٣٢/٤.

(٢) الرفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، كما في الإنحاف ٥٤١/١.

(٣) ينظر الرضي على الكافية ٣٢/٤ - ٣٥، والهمع ١٨٥/٢ - ١٨٦.

(٤) معاني الأخفش ١٢٢.

(٥) ينظر معاني الفراء ١٦٣/٢، والكتاب ١٦٣/٣.

(٦) ينظر الجنى ٢١٨، والهمع ١٨٥/٢، والخزانة ٣٩٩/١٠.

(٧) ينظر سر الصناعة ٤٤٨/٢، وابن يعيش ٩/٧، والهمع ١٨٤/٢، والخزانة ٤٢٠/٨، وعكس بن هشام هذه النسبة

في المغني ٤٦.

فاصل مصدرية مهملة تشبيها لها بـ«ما» المصدرية. وأن البصريين يجعلونها مخففة من الثقيلة. بل ذهب السيوطي إلى جعل سيويه من القائلين بأنها محمولة على «ما». وكلام سيويه يناقض هذه النسبة<sup>(١)</sup>. كما يناقضها النقل الذي سبق عن الفراء. وقد قال ثعلب بهذا القول المنسوب للكوفيين فيرى أنها أي «أن» المصدرية قد تشبه بـ«ما» في لغة لبعض العرب فتلغى<sup>(٢)</sup>، ولا يعني قول ثعلب هذا بالضرورة أن الكوفيين لا يقولون بأنها قد تكون مخففة كما نقل بعضهم وقد تبع ثعلبا كثير من العلماء فأجازوا ذلك<sup>(٣)</sup>.

## ٢- حذف اسم «كأن» المخففة:-(٤)

من حذف اسم «كأن» المخففة عند الأخفش قوله تعالى ﴿كأن لم يدعنا إلى ضُر مسه﴾<sup>(٥)</sup> بونس/١٢- فالتقدير: كأنه لم يدعنا..، ويرى أن تخفيف كأن وحذف اسمها كثير في الكلام<sup>(٥)</sup>.

كما يجيز أن تعمل في الظاهر وهي مخففة ومن هذا قول الشاعر:-

وَصَدْرٌ مَشْرُقٌ النُّحْرُ      كَأَنْ تُدِيَاهُ حَقَّانُ

فقد روي بالنصب فقيل: كأن ثديه<sup>(٥)</sup>.

وهذا خلاف ما عليه سيويه إذ يرى أن اسمها لا يكون إلا مضمرًا ولا تعمل في الظاهر إلا في

(١) ينظر الكتاب ٧٤/٣، ١٦٣/٣-١٦٤.

(٢) ينظر مجالس ثعلب ٣٢٢.

(٣) الزمخشري في المفصل، ينظر ابن يعيش ١٤٣/٨، وابن الأنباري في الإنصاف ٥٦٣، والرضي في شرح الكافية ٣٥/٤، وابن هشام في المغني ٧١٧.

(٤) الأخفش:- بونس/١٢، ٤٥.

الموضع:- ٣٤١.

الشعر:- وَصَدْرٌ مَشْرُقٌ النُّحْرُ      كَأَنْ تُدِيَاهُ حَقَّانُ

البيت في الكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠/٢، والانصاف ١٩٧/١، والجنى ٥٧٥، والخزانة ٣٩٨/١٠.

- وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ      يُحِبُّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشُ ضُرٍّ.

زيد بن عمرو بن نفيل وقيل غيره: الكتاب ١٥٥/٢ ومعاني الفراء ٣١٢/٢، ومجالس ثعلب ٣٢٢، والخزانة ٤٠٤/٦.

(٥) ينظر معاني الأخفش ٣٤١.

الضرورة<sup>(١)</sup>، ولم يقيد الأخفش ذلك بالضرورة. وقد أخذ بعض العلماء بقول الأخفش فأجازوا إعمالها في الظاهر وإن كان الأفصح عدمه<sup>(٢)</sup>.

ومن حذف اسم «كأن» المخففة عند الأخفش قول زيد بن عمرو بن نفيل:-

وي كأن من يكن له نسبٌ يُحِبُّ ومن يفتقر يعش عيشَ ضُر

فالتقدير: وي كأنه من يكن<sup>(٣)</sup>، فكأنه يرى أنهما كلمتان «وي» للتنبية و«كأن» للتشبيه كما هو قول الخليل وسيبويه<sup>(٤)</sup>.

ويرى الفراء أن «ويكأن» كلمة واحدة بمعنى ألا ترى أو ألم تعلم كما أجاز قول سيبويه السابق ولكنه لم يتعرض للتقدير في البيت<sup>(٥)</sup>.

فيظهر في هذا أنه موافق للمشهور عن الكوفيين من أنهم يمنعون إعمال «كأن» المخففة مطلقا في ظاهر أو مضمرة<sup>(٦)</sup>.

### ٣- حذف اسم «لا»: -<sup>(٧)</sup>

ذكر الأخفش أن العرب قد تحذف اسم «لا» النافية للجنس في مثل قولهم << لا عليك: يريدون: لا بأس عليك>><sup>(٨)</sup>. وعلة الحذف هنا كما يرى سيبويه هي كثرة الاستعمال مع وضوح المعنى<sup>(٩)</sup>.

ولا يحذف الاسم ويبقى الخبر إلا إذا كان الخبر «عليك» هكذا قال أبو حيان وابن خروف ولا يجوز لا بك ولا إليك<sup>(١٠)</sup>. والصواب أنه إذا ظهر المعنى صح الحذف كما لو قيل: لا بك وهم يقصدون لا بأس بك. إلا إذا كانا يريدان أنه لم يسمع من العرب غيره.

(١) الكتاب ١٦٤/٣، وبه أخذ ابن مالك كما في المساعد ٣٣٣/١.

(٢) ينظر ابن عيش ٨٢/٨، والرضي على الكافية ٣٧٠/٤.

(٣) انظر الهامش رقم (٥) من الصفحة السابقة.

(٤) ينظر الكتاب ١٥٤/٢.

(٥) ينظر معاني الفراء ٣١٢/٢.

(٦) ينظر الارتشاف ١٥٣/٢، والهمع ١٨٧/٢.

(٧) الأخفش:- الموضوع:- ٩٩.

(٨) معاني الأخفش ٩٩، وينظر الهمع ٢٠٣/٢.

(٩) ينظر الكتاب ٢٨٩/٣.

(١٠) ينظر الارتشاف ١٦٧/٢.



## حذف أخبار الأحرف الناسخة

مقدمة:-

حذفه وجوباً: (١)

١- إذا سدت مسده واو المصاحبة، فقد حكى سيبويه<sup>(٢)</sup> عن العرب أنها قالت: إنك ما وخيراً، أي: إنك مع خير و«ما» زائدة ومثله إن كل تاجر وتجارته، والخبر في الموضعين: مقترنان.

٢- إذا سدت مسده حال لا تصلح أن تكون خبراً نحو: إن أكلني الطعام جالساً وإن شربني الماء بارداً. أي إذا كنت جالساً. وإذا كان بارداً.

٣- في قولهم: ليت شعري، إذا وقع بعدها استفهام نحو: ليت شعري أتحسن إلى أم لا؟ فقوله «شعري» اسم «ليت» والجملة الاستفهامية بعده في محل نصب بالاسم لأنه مصدر، والخبر محذوف تقدير الكلام: ليت شعري وعلمي بإحسانك إلي ثابت أو حاصل. وهذا الخبر حذف وجوباً لسد جملة الاستفهام مسده<sup>(٣)</sup>، وزعم الرضي أن الخبر حذف لكثرة الاستعمال ولم يسد شيء مسده<sup>(٤)</sup> والوجه الأول إذ اشترط لحذف الخبر وجوباً أن يسد شيء مسده<sup>(٥)</sup>.

وقال بعض العلماء<sup>(٦)</sup> إن الجملة الاستفهامية في محل رفع خبر «ليت»، وردّه الرضي بأن

- 
- (١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٧٧/١، والرضي على الكافية ٣٧٨/٤، والمساعد ٣١٢/١، والهمع ١٦٢/٢.  
(٢) ينظر الكتاب ٣٠٢/١، ١٠٧/٢، ولم ينص سيبويه على وجوب الحذف هنا، وإن كان مذهب البصريين في مثله الوجوب، كما عبر السيرافي، ينظر هامش الكتاب ١٠٧/٢.  
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٤٧٧/١، والهمع ١٦٢/٢.  
(٤) ينظر الرضي على الكافية ٣٧٨/٤.  
(٥) ينظر حاشية يس على التصريح ١٧٧/١-١٧٨.  
(٦) ينظر الرضي على الكافية ٣٧٨/٤، والهمع ٦٢/٢.

الجملة من حيث المعنى هي مفعول للمصدر «شعري»<sup>(١)</sup>. وزاد السيوطي بأنه يؤدي إلى مجيء خبر الحرف الناسخ جملة طلبية وإلى خلو الجملة الخبرية من رابط<sup>(٢)</sup>.

### حذفه جوازاً:-(٣)

اختلف في جواز حذف خبر الحرف الناسخ إلى أقوال:-

- أنه يجوز حذف خبر الحرف الناسخ إذا علم، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، ولا يشترط تكرير «إن» لحذف خبرها. وهو مذهب الجمهور والذي يؤيده السماع<sup>(٤)</sup>.

- ذهب الكوفيون- غير الفراء- إلى أنه يشترط لحذفه أن يكون الاسم نكرة لكثرة ما جاء من الحذف والاسم كذلك.

- ذهب الفراء<sup>(٥)</sup> إلى أنه لا يجوز الحذف في معرفة ولا نكرة إلا إذا كررت «إن» نحو قول أعرابي إن الزبابة إن الفأرة: أي إن هذه مخالفة لهذه.

وقد رد القولان الأخيران بما سمع من حذف الخبر والاسم معرفة ولم يتكرر الناسخ ومن ذلك قوله تعالى ﴿إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله﴾ الحج/٢٤- وقول الأخطل<sup>(٦)</sup>:-

خلا أن حياً من قريش تفضلوا على الناس أو أن الأكارم نهشلا  
فالتقدير في الآية: هلكوا ونحو ذلك، وفي البيت: تفضلوا فلم تتكرر «إن» وليس اسمها نكرة بل هو معرفة.

(١) انظر الهامش رقم (٤) في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر الهمع ٦٢/٢، وكان قد حكى في ١٥٧/٢ الإجماع على أن خبرها لا يكون طلبياً، وينظر المساعد ٣٠٨/١.

(٣) ينظر الرضي على الكافية ٣٧٦/٤، والمساعد ٣١١/١، والهمع ١٦١/٢.

(٤) ينظر الكتاب ١٤١/٢، والمحتسب ١٨١/٢، وابن يعيش ١٠٤/١، والمساعد ٣١١/١، والرضي على الكافية ٣٧٦/٤.

(٥) سيأتي أن مذهبه في المعاني يخالف هذا ويوافق قول الجمهور.

(٦) البيت في ابن يعيش ١٠٤/١، والرضي على الكافية ٣٧٧/٤، والخزانة ٤٥٣/١٠.

## مواضع حذف خبر الحرف الناسخ عندهما

١- حذف خبر «إن»: -

١:١- حذفه لدلالة خبر آخر عليه:-(١)

يرى الفراء أن الشاعر حذف خبر «إن» لدلالة خبر آخر عليه في قوله:

بني أسد إن ابن قيس وقتله      بغير دم دار المذلة حلت

فلم يأت الشاعر بخبر عن «ابن قيس» لأن قوله «دار المذلة حلت» خبر عن «قتله» وإنما

ترك الإخبار عن الأول لأن اعتماد الكلام هو الثاني فالمعنى: إن قتل ابن قيس دار المذلة، قال

<<فألقي ابن قيس [أي ترك الإخبار عنه] وأخبر عن قتله أنه ذل>>(٢).

ومثل هذا عند الأخفش قول ضابئ البرجمي:-

ومن يك أمسى بالمدينة داره      فإني وقيارا بها لغريب

إذ حذف من الأول استغناء بدلالة الثاني عليه فهو عنده مثل قول قيس بن الخطيم(٣)

نحن بما عندنا وأنت بما      عندك راض والرأي مختلف

فيكون التقدير إني لغريب وإن قيارا لغريب(٤).

(١) أ- الفراء:- الموضع:- ١٥٠/١.

الشعر:- بني أسد إن ابن قيس وقتله      بغير دم دار المذلة حلت

البيت في الطبري ٥١١/٢، والبحر ٥١٤/٢، والدر ٢٧٧/٢

ب- الأخفش:- الموضع:- ٨١-٨٢

الشعر:- ومن يك أمسى بالمدينة داره      فإني وقيارا بها لغريب

ضابئ البرجمي:- الكتاب ٧٥/١، معاني الفراء ٣١١/١، الخزانة ٣١٢/١٠

(٢) معاني الفراء ١٥٠/١، وينظر حذف الخبر الفقرة ٤:٣:٢-، وينظر حذف خبر «لعل».

(٣) ينظر حذف الخبر ٢:٣:٢.

(٤) ينظر معاني الأخفش ٨١-٨٢.

## ٢:١ - حذفه لظهور المعنى وقوة العلم به: (١)

من حذف خبر «إن» عندهما لظهوره وقوة العلم به قوله تعالى ﴿إن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم وإنه لكتاب عزیز﴾ فصلت/٤١- ونقل الأخفش عن عمرو بن عبید (٢) أن تقدير الكلام: إن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم كفروا به.

ويرى الفراء أنه مفهوم من قوله ﴿وإنه لكتاب عزیز، لا يأتيه الباطل﴾ فصلت/٤١-٤٢- فالمعنى: إن الذين كفروا بالذکر لما جاءهم كفروا بشيء معجز عظیم.

كما أجازا أن يكون الخبر مذکوراً وهو قوله ﴿أولئك ينادون من مكان بعيد﴾ فصلت/٤٤- والوجه القوي عند الفراء هو الحذف لظهور المعنى (٣).

والذي ضعف كونه ﴿أولئك ينادون﴾ أمران (٤): طول الفصل ووجود المشار إليه بقوله «أولئك» وهم المذكورون في قوله ﴿والذين لا يؤمنون في آذانهم وقرّ وهو عليهم عمى أولئك ينادون﴾.

وذهب أبو حيان (٥) إلى أن الخبر غير محذوف وهو إما جملة ﴿لا يأتيه الباطل﴾ وحذف منه العائد والتقدير: لا يأتيه الباطل منهم.

وإما قوله ﴿ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك﴾ فصلت/٤٢- حذف العائد منه أيضاً والتقدير: ما يقال لك في شأنهم.

وضعف ابن هشام قوله الأول بأن جملة ﴿لا يأتيه الباطل﴾ من صفة القرآن فهو من جملة ﴿وإنه لكتاب عزیز لا يأتيه الباطل﴾ (٦).

- 
- (١) أ- الفراء: - فصلت/٤١، الموضع ٩/٣.
  - ب- الأخفش: - فصلت/٤١، الموضع ٤٦٧.
  - (٢) عمرو بن عبید شيخ المعتزلة ت ١٤٤هـ نقلًا عن هامش طبقات النحويين للزبيدي ص ٣٩.
  - (٣) ينظر معاني الفراء ١٩/٣، ومعاني الأخفش ٤٦٧-٤٦٨، وينظر: إعراب النحاس ٦٤/٤، والبيان ٣٤١/٢، والفريد ٢٣١/٤، وحاشية الشهاب ٤٠٢/٧.
  - (٤) ينظر البحر ٣٠٩/٩، والمغني ٧١٠.
  - (٥) ينظر البحر ٣١٠/٩.
  - (٦) ينظر المغني ٧١٢.

عندما تعرض الفراء لقوله تعالى ﴿يَوْمَ يَرُونَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾<sup>(١)</sup> الفرقان/٢٢- لم يجوز أن يكون «يوم يرون» معمولاً لقوله «بشري» لأن «لا» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ثم بنى على ذلك أنه لا يجوز أن يقال: اليوم لا مال، على أن «اليوم» خبر «لا» وقدم، ولكنه يجيز هذا التركيب إذا جعل الخبر محذوفاً لدلالة «اليوم» المقدم عليه، فيكون أصل التركيب: اليوم لا مال اليوم.

ومثل ذلك قولك: عندنا لا مال فالتقدير: عندنا لا مال عندنا، وقولك: لا ضارب زيداً، وهذا كلامه >> ﴿يَوْمَ يَرُونَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ﴾ اليوم ليس بصلة للبشري فيكون نصبه بها، ولكنك مضمراً للفاء، كقيلك في الكلام: أما اليوم فلا مال. فإذا أقيت الفاء فأنت مضمّر لمثل اليوم بعد «لا».

ومثله في الكلام: عندنا لا مال، إن أردت: لا مال عندنا، فقدمت «عندنا» لم يجوز، وإن أضمرت «عندنا» ثانية بعد «لا مال» ألا ترى أنك لا تقول: زيداً لا ضارب يا هذا، كما تقول: لا ضارب زيداً»<sup>(٢)</sup>.

وتقدم خبر «لا» النافية غير جائز عند العلماء ولو كان شبه جملة<sup>(٣)</sup>. ولم أجد من وافق الفراء في إجازته هذه التراكيب التي ظاهرها أن الخبر أو معموله تقدم على «لا»، مثل اليوم لا مال.

فإن يكن هذا تعليلاً لمسموع من العرب يسلم له وإن كان لم يسمع بل قياس منه فالأولى عدم إجازته.

ومن حذف خبر «لا» النافية للجنس عند الأخفش قولك: لا شيء، أي: عندي أو نحو ذلك، وعلل هذا الحذف بأنه جواب لسؤال: هل من شيء؟<sup>(٤)</sup>، و«الأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً»<sup>(٥)</sup>.

(١) معاني الفراء ٢/٢٦٦، كما يؤخذ من قوله: لا ضارب زيداً، إجازته بناء الاسم المطول، والبصريون على أنه واجب النصب فينون، ينظر الارتشاف ٢/١٦٤، والهمع ٢/٢٠٤.

(٢) ينظر إعراب النحاس ٣/١٥٦ والقرطبي ١٣/٢٠ والفريد ٣/٦٢٧، والبحر ٨/٩٧، والهمع ٢/٢٠٢.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٢٤.

(٤) الهمع ٢/٢٠٣.

## حذف المفعول به

مقدمة:-

يجوز بكثرة حذف المفعول به لأنه فضلة. والمحذوف منه على نوعين:-  
أولاً: منوي في الكلام- وهو المحذوف اختصاراً- لوجود الدليل عليه وحاجة الكلام إليه  
ومنه<sup>(١)</sup>:-

- ١- حذفه عائداً على الموصول نحو ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾ الفرقان/٤١.
- ٢- حذفه عائداً على الموصوف نحو: رأيت رجلاً يضرب زيداً أي: يضربه.
- ٣- حذفه عائداً على المبتدأ، نحو: زيدٌ ضربتُ أي: ضربته.
- ٤- حذفه من الفواصل أو القوافي نحو: ﴿وما قلبي﴾ الضحى/٣.
- ٥- بعد فعل المشيئة نحو: لو شئت لعفوت أي: لو شئت العفو لعفوت، وهذا المفعول يدل عليه الجواب في الأغلب<sup>(٢)</sup>.
- ٦- بعد نفي العلم نحو قوله تعالى ﴿ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون﴾ البقرة/١٣. أي: لا يعلمون ذلك.
- ٧- في باب أعطى نحو قوله تعالى ﴿حتى يعطوا الجزية﴾ التوبة/٢٩.

ثانياً: وقد يكون غير منوي وهو المحذوف اقتصاراً وذلك إذا لم يقصد تعلق الفعل بمفعولٍ لأسباب منها<sup>(٣)</sup>:-

- ١- تضمين الفعل المتعدي معنى فعل لازم كتضمين «يخالفون» معنى «يعدلون» في قوله تعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ النور/٦٣.
- ٢- إرادة التعميم والمبالغة نحو قولك: فلان يعطي ويمنع، وقوله تعالى ﴿والله يقبض

(١) ينظر المغنى ٨٢٨-٨٣٠.

(٢) ينظر الهمع ١٥/٣.

(٣) ينظر الرضى على الكافية ٣٣٤/١، والمساعد ٣٤٣/١، والهمع ١٤/٣.

ويستطع ﴿ البقرة/٢٤٥ .

- ٣- الإيجاز: نحو قوله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا ﴾ التغابن/١٦ .  
٤- المشاكلة: موافقة اللاحق للسابق نحو قوله تعالى ﴿ وأن إلى ربك المنتهى وأنه هو أضحك وأبكى ﴾ النجم/٤٣ .

٥- الجهل به: نحو ولدت فلانة، وضرب زيداً وأنت لا تدري وأنت لا تعرف المولود ولا المضروب.

- ٦- عدم قصد التعيين: نحو قوله تعالى ﴿ ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً ﴾ الفرقان/١٩ .  
إلى غير ذلك من أغراض حذف المفعول به فإنه كما يقول الجرجاني «ليس لتأخر هذا الحذف... نهاية، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة وإلى لطائف لا تحصى»<sup>(١)</sup>.

ولا يجوز حذف المفعول به إذا كان<sup>(٢)</sup>:-

- ١- مجاباً به، نحو: زيداً في جواب من رأيت؟ لأنه هو مقصود الكلام.  
٢- أو محصوراً، أي مقصوراً عليه نحو: ما رأيت إلا زيداً.  
٣- الباقي محذوفاً عاملاً نحو:- اللهم ضبعاً وذئباً أي «اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً و ذئباً»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) دلائل الاعجاز ١١٤ . وقال ابن جني في المحتسب ٨٩/٢ «وما أكثر وأعذب وأعرب حذف المفعول، وأدله على قوة الناطق به» .

(٢) ينظر الرضي على الكافية ٣٣٤/١ والمساعد ٣٤٣/١ .

(٣) الكتاب ٢٥٥/١ .

## مواضع حذف المفعول به عندهما

### ١- حذف مفعول الفعل المتعدي إلى واحد:-

#### ١:١- حذفه عائداً على الموصول<sup>(١)</sup>:-

من حذف المفعول به وهو عائداً على الموصول عند الفراء قوله تعالى ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ يس/٣٥ في قراءة من قال «عملت» بدون الضمير<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى ﴿ذُرْنِي وَمَنْ خَلَقْتَ وَحِيدًا﴾ المدثر/١١.

فالتقدير في الأولى: وما عملته أيديهم، وفي الثانية: ومن خلقته وحيداً لأن «العرب تضمم الهاء في «الذي» و «من» و «ما» وتظهرها وكلُّ صواب»<sup>(٣)</sup>.

كما قدره الأخفش محذوفاً في قوله تعالى ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ آل عمران/١٨٨. إذ أجاز أن تكون «ما» موصولة وحذف العائد من الصلة والتقدير: بما أتوه، أي فعلوه. وأجاز أن تكون مصدرية فلا تقدير في الكلام قال «يقول: بالإتيان، جعل «ما» و «أتوا» اسماً للمصدر، وإن شئت قلت: ... يريد- بما جاؤوه كما تقول: يفرحون بما صنعوا، أي ما صنعوه، ومثل هذا في القرآن كثير»<sup>(٤)</sup>.

فقد قالوا إن حذف المفعول به إذا كان ضميراً متصلًا عائداً على الموصول كثيرٌ ولم يقيداه بما يراه النحاة من أنه يكثر حذفه إذا كان ناصباً فعلاً، ويقل إذا كان الناصب وصفاً نحو الذي

(١) أ- الفراء:- الآيات:- طه/٦٩، ٧٢، العنكبوت/٢٥، يس/٣٥، الزخرف/٧١، المدثر/١١.

المواضع:- ١٠١/١-١٠٢، ١٣٩/١، ١٨٦/٢، ١٨٧/٢، ٣٧٧/٢، ٣٧/٣، ٢٠١/٣.

ب- الأخفش:- الآيات:- آل عمران/١٨٨، الحج/١٥، طه/٦٩، يس/٦.

المواضع:- ٤٠، ٢٠٠، ٤١٤، ٤٤٩.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي وشعبة وخلف كما في الإنحاف/٢/٤٠٠.

(٣) معاني الفراء ٣٧٧/٢، ٢٠١/٣، وينظر شرح الكافية الشافية ١/٢٩٠.

(٤) معاني الأخفش ٤٠ وينظر الفريد ١/٦٧٤.



بالضرورة، كما لم يجعله جائزاً على قلة أو بشروط فقال: «تقول: عبدُ الله ضربت، تريد: ضربته، قال الشاعر: -

ثلاث كلهن قتلتُ عمداً فأخزى الله رابعة تعود  
وقال الآخر [أبو النجم العجلي]: -

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع»<sup>(١)</sup>

وقد شبه حذف العائد على المبتدأ بحذف العائد على الموصوف مما يؤكد أنه لا يرى هذا الأسلوب ضعيفاً، فعند قوله تعالى ﴿فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً﴾ طه/٧٧، قال «>> أي: اضرب لهم طريقاً لا تخاف فيه دركاً، وحذف «فيه»، كما تقول: زيدٌ أكرمت، تريد: أكرمته»<sup>(٢)</sup>.

والأخفش يخالف في هذا شيخه سيبويه الذي نص على أن حذف العائد على المبتدأ إنما يجوز في الشعر لا في الاختيار، لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه<sup>(٣)</sup>، فإذا قلت: زيدٌ أكرمته، ثم حذف العائد طلب الفعل «زيد» لينصبه مفعولاً به مقدماً فإن لم تنصب وقلت: زيدٌ أكرمت، فقد قطعت الفعل عن العمل الذي هيأته له، وأعملت العامل الضعيف الذي هو الابتداء؛ لأنه عامل معنوي مع إمكان عمل العامل القوي وهو الفعل.

ولأجل هذا يذهب جمهور النحاة مذهب سيبويه ويضعفون حذف المفعول به العائد على المبتدأ في غير الشعر<sup>(٤)</sup>.

الأغلب العجلي وقيل حميد الأرقط: مجالس ثعلب ٥٨، اللسان ١٦٥/٧، ٢١٩، الهمع ١٦/٢

ب- الأخفش: - المواضع ١٦٢، ٢٥٢، ٢٥٣، ٤٠٨.

الشعر: - ثلاث كلهن قتلن عمداً فأخزى الله رابعة تعود

في الكتاب ٨٦/١، والأماشي الشجرية ٦٤١، وتذكرة النحاة ٦٤١، والخزانة ٢٧٣/٦

• قد أصبحت... .. كله لم أصنع

سبق مع أبيات الفراء.

(١) معاني الأخفش ٢٥٢، ٢٥٣.

(٢) معاني الأخفش ٤٠٨.

(٣) ينظر الكتاب ٨٥/١.

(٤) ينظر الأماشي الشجرية ٧٣/٢. والرضي على الكافية ٢٤٠/١، والارتشاف ٥٢/٢ والمغني ٧٩٥، والهمع

١٥/٢.

أما الفراء فلم يجر حذفه مطلقا كما فعل الأخفش بل في موضعين فقط:-

أولهما:- إذا كان المبتدأ اسم استفهام تشبيها له بالاسم الموصول إذ لا يتقدم على الاستفهام شيء لأن له الصدارة كما لا يجوز أن يتقدم على الموصول ما كان من صلته. وكونه يلزم الصدارة وهي موضع يكثر فيه الرفع فيجري الكلام على أكثر الأحوال وذلك نحو: أيهم ضربت؟ بالرفع على تقدير: أيهم ضربته؟ قال <<تجعل كل استفهام أوقعت عليه فعلا بعده رفعا؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام، فجعلوه بمنزلة «الذي» إذ لم يعمل فيه الفعل الذي يكون بعدها، ألا ترى أنك تقول: الذي ضربت أخوك، فيكون «الذي» في موضع رفع بالأخ<sup>(١)</sup>>>، ولا يقع الفعل الذي يليها عليها.....

وأكثر العرب تقول: وأيهم لم أضرب؟ وأيهم إلا قد ضربت؟ رفعا؛ للعلة من الاستثناف من حروف الاستفهام وألا يسبقها شيء>><sup>(٢)</sup>.

ثانيهما:- إذا كان المبتدأ كلمة «كل» و «كلا» من ألفاظ العموم، فيجوز عنده أن يقال: كل الإخوان صافحت، بحذف العائد؛ لأنها تشبه الاستفهام فلها الصدر، وما كان في الصدارة كثر رفعه قال: <<ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: كل الناس ضربت؛ وذلك أن في معنى «كل» مثل معنى: هل أحد إلا ضربت، ومثل معنى: أي رجل لم أضرب.... ألا ترى أنك إذا قلت: كل الناس ضربت فيها معنى: ما منهم أحد إلا قد ضربت، ومعنى: أيهم لم أضرب...>>... وأنشدني أبو الجراح:-

أرجزاً تريد أم قريضا أم هكذا بينهما تعريضا  
كلاهما أجد مستريضا .

فرفع «كلا» وبعده «أجد» لأن المعنى: ما منهما واحد إلا أجده هينا مستريضا>><sup>(٣)</sup>. وقال ابن مالك إن النحاة مجمعون على جواز حذف المفعول به العائد من جملة الخبر إذا

(١) المبتدأ والخبر يترافعان عند أهل الكوفة.

(٢) معاني الفراء ١/١٣٩، وبه قال الطبري ٢/٣٤٣.

(٣) معاني الفراء ١/١٣٩، ١٤٠ وينظر ١/٢٤٢، و ٢/٩٥.

## ١: ٥ - حذفه بعد فعل الإرادة والمشية<sup>(١)</sup> -

قال الفراء إن العرب تحذف مفعول المشية كثيراً سبق بشرط أو لم يسبق فمن حذفه غير مسبوق بشرط قولهم: خذ ما شئت وكن فيما شئت، أي: خذ ما شئت أخذه وكن فيما شئت أن تكون فيه، ومنه قوله تعالى ﴿تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء﴾ آل عمران/٢٦ - أي: من تشاء أن تؤتيه، ومن تشاء أن تنزعه منه.

ومن حذفه وهو مسبوق بشرط قولك: إن شئت فقم، أي إن شئت القيام فقم، ومنه قوله تعالى ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ الكهف/٢٩ >> فهذا بين أن المشية واقعة على الإيمان والكفر وهما متروكان >><sup>(٢)</sup>. فجواب الشرط دليل على المفعول به المحذوف.

وأجاز الأخفش في قوله تعالى ﴿يريد الله ليبين لكم﴾ النساء/٢٦ أن يكون التقدير: - يريد الله هذا ليبين لكم ومثله عنده قول كثير عزة:-

أريد لأنسى ذكرها فكأتما      تمثل لي ليلي بكل سبيل  
أي: أريد هذا لأنسى.

كما أجاز أن تكون اللام زائدة والمفعول به هو المصدر المؤول من «أن» المحذوفة والفعل، والأصل: يريد الله أن يبين لكم<sup>(٣)</sup>.

أما الفراء فإن هذه اللام عنده هي لام «كي» وتقع في موضع «أن» فتؤول مع ما بعدها بمصدر هو المفعول به<sup>(٤)</sup>.

(١) - الفراء:- الآيات :- آل عمران/٢٦، الكهف/٢٩، ٣٩ فصلت/٤٠، الانفطار/٨.

المواضع:- ٢٠٤/١ - ٢٠٥.

ب- الأخفش:- النساء/٢٦

المواضع:- ١٥٩، ١٦٠، ٢٣٣

الشعر:- أريد لأنسى ذكرها فكأتما      تمثل لي ليلي بكل سبيل

سبق تخريجه في حذف «أن» فقرة رقم ١: ١: ١.

(٢) معاني الفراء ٢٠٤/١، ٢٠٥، وينظر الفريد ٥٥٩/١ والدر ١٠١/٣.

(٣) ينظر معاني الأخفش ١٥٩، ١٦٠ و ٢٣٣.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢٢٠/١ و ٢٦١/١ كما ينظر تفصيل في حذف «أن» فقرة ١: ١: ١ -

وهذا الحذف ليس بواجب بل هو كثير شائع ويكون ذكر المفعول به أوجه وأحسن إذا كان في تعلق الفعل به غرابة ومنه قول الخريزمي<sup>(١)</sup>:-  
 ولو شئت أن أبكي دما لبكيتيه عليه ولكن ساحة الصبر أوسع  
 والغرابة في أن فعل المشيئة تعلق بالبكاء دما، ولو كان بالبكاء فقط لكان الحذف أفضل  
 لدلالة الجواب عليه.

### ١: ٦- حذفه إذا كان ياء<sup>(٢)</sup>:-

يحذف المفعول به إذا كان ياء اجتزاء بدلالة الكسرة قبلها، ومن ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿ فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن ﴾ آل عمران/٢٠- أي: ومن اتبعني ، وقوله تعالى ﴿ أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي ﴾ البقرة/١٨٦- أي: إذا دعاني .  
 وقد قرأ بعض القراء بإثبات الياء وحذفت في قراءات أخر اكتفاء بدلالة الكسرة التي على نون الوقاية، والإثبات أولى من الحذف عند الفراء<sup>(٣)</sup>.  
 ولا فرق عنده بين الحذف والكلمة رأس آية والحذف وهي غير ذلك. إلا أن كون المفعول ياء وفي فاصلة يزيد الحذف قوة<sup>(٤)</sup>.

أما الأخفش فيرى أن حذف هذه الياء- ياء المفعول به- في غير فاصلة قبيح وهي لغة لبعض العرب وإنما يحسن الحذف في الفواصل<sup>(٥)</sup>.

- 
- (١) ينظر دلائل الإعجاز ١١٥ والإيضاح للقزويني ١٩٩.  
 (٢) أ- الفراء: الآيات:- البقرة/١٨٦، آل عمران/٢٠، الأنعام/٨٠، هود/٦-٤٦ يوسف/٦٠، الشعراء/٧٨-٧٩، النمل/٣٦، الفجر/١٥-١٦.  
 المواضع:- ٩٠/١، ٢٠١، ٢٠٠/١، ٢٠١، ١٨/٢، ٤٨/٢، ٢٩٧/٣.  
 ب- الأخفش:- البقرة/٤١، الحجر/٥٤، يس/٢٥.  
 المواضع:- ٧١، ٢٣٦، ٤٢٧.  
 (٣) ينظر معاني الفراء ٩٠/١، ٢٠٠/١-٢٠١.  
 (٤) ووجهه أن الفراء يجهز الحذف لدلالة الكسرة كما في ٩٠/١، ٢٠٠/١- ويجهزه مراعاة للفواصل كما في ٢٠١/١- فكيف إذا اجتمع الأمران كما في قوله تعالى: ﴿ فهو يهدين، والذي هو يطعمني ويسقين ﴾ الشعراء/٧٨-٧٩. ينظر: معاني الفراء ٢٩٧/٣.  
 (٥) ينظر معاني الأخفش ٧١، و ٢٣٦ وينظر معاني الزجاج ١٢١/١.

والذي حسن حذف ياء المتكلم من الفعل وجود نون الوقاية قبلها فهي <<تدل عليها ولا لبس فيها ولذلك كثر في القرآن>><sup>(١)</sup>. وقال السمين<sup>(٢)</sup> إن بعض العلماء ذهب إلى أن الأكثر حذف الياء مع نون الوقاية فإن لم توجد فالأكثر إثباتها.

### ٧:١ - حذفه في الفواصل<sup>(٣)</sup>:-

من ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿ في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى ﴾ طه/٥٢- فالتقدير: لا ينساه وحذف المفعول به لتناسب الفواصل، لأن الآيات تنتهي بالألف المقصورة<sup>(٤)</sup>. وتحتفل هذه الآية أن يكون الكلام منتهياً عند ﴿ في كتاب ﴾ أي: علمها عند ربي في كتاب، ثم استأنف ﴿ لا يضل ربي ولا ينسى ﴾ ويكون المفعول به غير مقصود لإرادة التعميم فهو أظهر من تقييده بالكتاب.

ومنه عند الفراء أيضاً قوله تعالى ﴿ ألم يجدك يتيماً فآوى ﴾ الضحى/٦- أي <<فأواك فجرى على طرح الكاف؛ لمشاكله رؤوس الآي، ولأن المعنى معروف>><sup>(٥)</sup>. ويرى الأخفش أن الحذف من رؤوس الآي جائز كما حذف العرب من القوافي<sup>(٦)</sup>، وبمثل قولهما قال سيبويه <<وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي>><sup>(٧)</sup>.

(١) شرح السيرافي للكتاب ينظر السيرافي النحوي ٤٤٧.

(٢) ينظر الدر ٩٢/٣.

(٣) أ- الفراء الآيات: طه/٥٢، الضحى/٣، ٦، ٨.

المواضع- ١٨١/٢، ٢٧٣/٣- ٢٧٤.

ب- الأخفش: الموضع- ٧١.

(٤) ينظر معاني الفراء ١٨١/٢.

(٥) معاني الفراء ٢٧٤/٣.

(٦) ينظر معاني الأخفش ٧١ وينظر حذف المفعول به وهو ياء.

(٧) الكتاب ١٨٤/٤، ١٨٥.

## ١: ٨ - حذفه لدلالة صفته أو حاله عليه: (١)

يحذف المفعول به وهو موصوف لدلالة صفته عليه، ومن ذلك قوله تعالى ﴿لاني أسكنت من ذريتي بواد﴾ إبراهيم/٣٧.

فمفعول «أسكنت» محذوف و«من ذريتي» صفته، والتقدير: لاني أسكنت ذرية- أو بعضاً أو ناساً- من ذريتي قال الفراء: «ولم يأت منهم [أي: الذرية] بشيء يقع عليه الفعل، وهو جائز أن تقول: قد أصبنا من بني فلان، وقتلنا من بني فلان، وإن لم تقل «رجالاً»؛ لأن «من» تؤدي عن بعض القوم، كقولك قد أصبنا من الطعام وشربنا من الماء» (٢)، أي: أصبنا شيئاً من الطعام وشربنا شيئاً من الماء.

وقال الأخفش عن قوله تعالى ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تَنْبِت الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾ البقرة/٦١- إنه يجوز أن يكون المفعول به محذوفاً والتقدير عنده: يخرج لنا مما تنبت الأرض شيئاً.

وأجاز أن يكون المفعول به مذكوراً وهو «ما» و«من» زائدة في الإيجاب (٣). والوجه الأول أقوى؛ لأن «من» لا تزداد إلا في النفي عند جمهور النحاة (٤).

ويجعل الأخفش في الأغلب المفعول به المحذوف متأخراً عن شبه الجملة (٥) فيحتمل شبه الجملة أن يكون حالاً من المفعول به المحذوف وسوغ مجيء صاحب الحال نكرة تقدمها عليه كما في هذا قائماً رجلاً (٦).

(١) أ- الفراء: - الآيات: - الأعراف/٥٠، إبراهيم/٣٧.

المواضع: - ٧٨/٢، ٣٨٩/٢.

ب- الأخفش: الآيات: - البقرة/٦١، إبراهيم/٣٧، غافر/٧٩.

المواضع: - ٩٨، ٣٧٧، ٤٦٣.

(٢) معاني الفراء ٧٨/٢، وينظر معاني الأخفش ٣٧٧ وينسب مثل هذا للسيبويه في البحر ٣٧٥/١ والدر ٣٩٢/١ و ١١٢/٧ ولم أجده في الكتاب.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٩٨، والوجهان في مشكل مكّي ٩٦/١ والفريد ٣٠٠/١.

(٤) ينظر الكتاب ٣٨/١، والبيان ٨٦/١.

(٥) ينظر معاني الأخفش ٩٨، ٣٧٦، ٣٧٧.

(٦) ينظر الرضي على الكافية ٢٢/٢، والمساعد ٢٣/٢، والهمع ٢٢/٤.

إلا أن الأخفش حذف صاحب الحال وحذفه جائز إذا دلّ عليه دليل كما في: الذي ضربت مقيداً زيداً: أي ضربته حالة كونه مقيداً<sup>(١)</sup>.

وسبق ذكر الخلاف في جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة أو شبه جملة<sup>(٢)</sup>.

### ١: ٩ - حذفه لدلالة صلته عليه<sup>(٣)</sup> -

في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا ﴾ الانسان/٢٠ - قدر الفراء مفعول «رأيت» الأولى اسماً موصولاً محذوفاً و «ثم» ظرف مكان صلة الموصول، وأجاز أن يكون «ثم» اسماً لا ظرفاً فيكون هو المفعول به الذي تقع عليه الرؤية. وتقدير الكلام على جعله اسماً إذا رأيت ذلك المكان. وعلى جعله ظرفاً: إذا رأيت ما ثم، قال الفراء >> يقال إذا رأيت ما ثم رأيت نعيماً، وصلاح إضمار «ما» كما قيل ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ الأنعام/٩٤ - والمعنى: ما بينكم، والله أعلم.

ويقال: «إذا رأيت ثم» يريد: إذا نظرت ثم، إذا رميت ببصرك هناك رأيت نعيماً >><sup>(٤)</sup>. أما الأخفش فيرى أن الفعل هنا ليس له مفعول منوي أو ظاهر فكأنه فعل لازم و «ثم» ظرف للفعل ومكان وقوعه قال >> يريد: أن يجعل «رأيت» لا يتعدى كما تقول: ظننت في الدار<sup>(٥)</sup> لمكان ظنه، وأخبر عن مكان رؤيته >><sup>(٦)</sup>.

والأرجح ما ذهب إليه الأخفش من جعل الفعل غير متعلق بمفعول معين ليشيع ويعم

(١) ينظر الرضي على الكافية ٢/٢٤، وينظر حذف صاحب الحال.

(٢) ينظر حذف المبتدأ فقرة ٢: ٨، وحذف خبر «كان» وسيأتي في حذف الموصوف.

(٣) الفراء: الانسان/٢٠، الموضع ٣/٢١٨.

(٤) معاني الفراء ٣/٢١٨، وينظر الطبري ٢٩/٢٢١.

(٥) جاءت العبارة في كل المطبوعات هكذا: «ظننت في الدار خيراً» والصواب أن «خيراً» خطأ من النساخ لأن وجودها يناقض ما أراد الأخفش تأكيده من أن الفعل غير متعلق بمفعول، ثم إنه مناسب لنقل الطبري عنه. ينظر: الطبري ٢٩/٢٢١.

(٦) معاني الأخفش ٥٢١، وقد نسب إليه في إعراب النحاس ٥/١٠٣، ومشكل مكّي ٢/٧٨٥، أنه يجعل «ثم» مفعولاً به كما أجاز الفراء، ونص كلامه يخالف هذا.

ولأن «تقدير أحد المفاعيل دون غيره ترجيح بلا مرجح»<sup>(١)</sup>.  
كما يضعف جماهير النحاة قول الفراء لما فيه من حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته وهو أمرٌ  
ينكره البصريون ويجيزه الكوفيون<sup>(٢)</sup>.

### ١٠:١ - حذفه لسبق ذكره: (٣)

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا ﴾ الأحقاف/١٢- إذ أجاز  
الفراء أن يكون «لسانا» حالا من «كتاب مصدق» لتخصيص النكرة بالنعت ويكون مفعول  
«مصدق» محذوفا قدره بالتواراة لسبق ذكرها في قوله ﴿ ومن قبله كتاب موسى ... وهذا  
كتاب مصدق لسانا عربيا ﴾ أو حالا من الضمير في «مصدق»<sup>(٤)</sup>.  
وأجاز الأخفش قولين في هذه الآية، أولهما هو قول الفراء الأول كون «لسانا» حالا من  
«كتاب»، وثانيهما أنه مفعول به لقول «مصدق»<sup>(٥)</sup>. وليس في هذا التقدير حذف مفعول وعلى  
الأول يلزم حذف المفعول به<sup>(٦)</sup>.

ومن هذا عند الفراء قوله تعالى ﴿ فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ﴾  
البقرة/١٩٦- فالتقدير عنده: فمن لم يجد الهدي، وحذف هذا المفعول للعلم به إذ سبق  
ذكره<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) حاشية الشهاب ٢٩١/٨.  
(٢) سبق في حذف المبتدأ فقرة رقم ٧:٢، وينظر بالإضافة للمراجع السابق:  
إعراب النحاس ١٠٣/٥، والكشاف ١٧٠/٤، والمشكل ٧٨٦/٢ والفريد ٥٩٢/٤.  
(٣) أ - الفراء: الآيات: البقرة/١٩٦، ٢٣٩، المائة/٩٣، الحج/١٥، الأحزاب/٢٠، الأحقاف/١٢، الضحى/٣.  
المواضع:- ٥٥/١، ١١٨/١، ١٤٢/١، ٣١٩/١، ٢١٨/٢، ٣٣٩/٢، ٢٧٣/٣.  
ب- الأخفش: الآيات:- الأحقاف/١٢، الموضع: ٤٧٨.  
(٤) ينظر معاني الفراء ٥٥/١، ٥٦.  
(٥) ينظر معاني الأخفش ٤٧٨، والإملاء ٥٣٠.  
(٦) ينظر الفريد ٢٩٣/٤.  
(٧) ينظر معاني الفراء ١١٨/١.



## ١: ١١ - حذفه لظهوره وقوة العلم به: (١)

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ آل

عمران/١٧٥.

وتقديره: يخوفكم بأوليائه، فحذف المفعول به وهو «كم» وحذفت الباء فانتصب «أوليائه» على نزع الخافض (٢).

ومنه عند الفراء قوله تعالى ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾ الكهف/٢- أي: لينذر الناس ببأس شديد «لأن البأس لا ينذر وإنما ينذر به» (٣) و«أن تقول: إذا رأيت الظالم والمظلوم أعنت، وأنت تنوي أعنت المظلوم، للمعنى الذي لا يشكل، ولو قلت: مر بي رجل وامرأة فأعنت، وأنت تريد أحدهما لم يجز حتى يبين؛ لأنهما ليست فيهما علامة تستدل بها على موضع المعونة؛ إلا أن تريد: فأعنتهما جميعاً» (٤).

فإذا ظهر المعنى المقصود جاز الحذف وإن أشكل امتنع.

ومن هذا عند الأخفش قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مَثْقَلَةً إِلَىٰ حَمَلِهَا ﴾ فاطر/١٨- أي: إن تدع مثقلة إنساناً، فحذف لظهور المعنى (٥).

(١) - الفراء: الآيات: - البقرة/٩٣، ٢٠٣، آل عمران/٧٠، ١٧٥، التوبة/٣٧، الإسراء/١٠، الكهف/٢، غافر/١٥، الشورى/٧، الحديد/٢٢.

المواضع: - ١/٦١، ١/٢٢١، ١/٢٤٨، ١/٣٠٥، ١/٤٣٧

٢/١١٧، ٢/١٣٣، ٢/١٣٥، ٣/٢٢، ٣/١٣٥.

ب- الأخفش: - الآيات: - آل عمران/١٧٥، النساء/٩-٤٦، الأنبياء/٨٧، فاطر/١٨.

المواضع: - ٢٢١، ٢٢٨، ٢٤٠، ٤١٢، ٤٤٦.

(٢) ينظر معاني الفراء ١/٢٤٨، ومعاني الأخفش ٢٢١، وينظر معاني النحاس ١/٥١٢

والبيان ١/٢٣١، والفريدي ١/٦٦٢.

(٣) معاني الفراء ١/٢٤٨، ٢/١٣٣، وينظر معاني النحاس ١/٥١٢.

(٤) معاني الفراء ١/٣٠٥.

(٥) ينظر معاني الأخفش ٤٤٦، وإعراب النحاس ٣٦٨.

## ٢- حذف مفعول الفعل المتعدي إلى اثنين:-

### ٢:١- في باب أفعال القلوب:-<sup>(١)</sup>

من ذلك عندهما قوله تعالى ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم﴾ آل عمران/١٨٠.

فقوله «الذين» فاعل و«هو» ضمير فصل للتوكيد و«خيراً» هو المفعول الثاني، والأول محذوف وتقدير الكلام: لا يحسبن الذين يبخلون بالبخل خيراً لهم. ودل على المفعول قوله «يبخلون»<sup>(٢)</sup>.

وكلام الأخفش في إعرابه لهذه الآية يوافق قراءة ﴿يحسبن﴾ بالياء من تحت- إلا أن الآية كتبت في «المعاني» بالتاء من فوق ﴿تحسبن﴾ وهي قراءة حمزة<sup>(٣)</sup>، وعلى هذه القراءة ليس في الكلام حذف للمفعول؛ لأن الفاعل ضمير مستتر، والمفعول الأول «الذين» على تقدير حذف مضاف أي بخل الذين. والمفعول الثاني «خيراً»<sup>(٤)</sup>. وهذا لا يتوافق مع كلام الأخفش وتقديره للمفعول محذوفاً. وأظن أن كتابة الآية بالتاء خطأ من النساخ.

ومن حذف مفعول الفعل القلبي عند الفراء قوله تعالى ﴿لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض﴾ النور/٥٧- فقد قرئت ﴿لا يحسبن﴾ بالياء من تحت<sup>(٥)</sup>، فجعل «الذين» فاعلاً و«معجزين» المفعول الثاني، والمفعول الأول محذوفاً تقديره «أنفسهم» أي: ولا يحسبن الذين

(١) أ- الفراء: الآيات: آل عمران/١٨٠، النور/٥٧.

المواضع:- ١٠٤/١، ٢٤٨/١، ٢٥٩/٢.

ب- الأخفش: الآيات:- آل عمران/١٨٠، ١٨٨، الكهف/٣٥.

المواضع:- ١٣٧، ٢٢٢، ٣٩٦.

(٢) ينظر معاني الفراء ١٠٤/١، و ٢٤٨/١، ومعاني الأخفش ١٣٧، و ٢٢٢

والكتاب ٣٩١/٢، والرضي على الكافية ١٥٥/٤.

(٣) ينظر الإنحاف ٤٩٥/١.

(٤) ينظر إعراب النحاس ٤٢٢/١، والبيان ٢٣٣/١ والفريد ٦٦٧/١.

(٥) هي قراءة حمزة وابن عامر كما في الإنحاف ٨٢/٢.

وعلى تقدير أنه اسم صنم جعل الزمخشري التقدير: أتعبدون بعلا أي هذا الصنم. ولم يقدر مفعولا محذوفا<sup>(١)</sup>. وهو الوجه لما في كلام الفراء من تقدير ما لا حاجة إليه وتضمن الفعل معنى المتعدى إلى اثنين.

وقدر الأخفش المفعول الثاني محذوفا من قوله تعالى ﴿فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا﴾ الخضر/٢- إذ قرئت «فأتاهم» بالمد<sup>(٢)</sup>. والتقدير: فأتاهم الله العذاب، وهو فعل متعد لواحد في الأصل وجعلته الهمزة متعديا لاثنين<sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) ينظر الكشاف ٣/٣١٠ وتبعه أبو حيان في البحر ٩/١٢٢.
- (٢) وهي قراءة شاذة لم أجد من ذكرها غير الهمداني في الفريد ٤/٤٤٥ ولم ينسبها.
- (٣) ينظر معاني الأخفش ٤٩٧ والفريد ٤/٤٤٥.

## حذف شبه الجملة

### ١- حذفه عائداً على الموصول<sup>(١)</sup>:-

من ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ المؤمنون/٣٣-  
فالتقدير: مما تشربون منه، وجاز الحذف لطول الموصول بالصلة فهما في حكم الكلمة  
الواحدة قال <<المعنى مما تشربون منه، وجاز حذف «منه»؛ لأنك تقول: شربت من مائك  
فصارت «ما تشربون» بمنزلة شرابكم ولو حذف من «تأكلون منه» كان صواباً>><sup>(٢)</sup>.

ويظهر -للهولة الأولى- أن في كلامه اضطراباً إذ جعلها موصولة لقوله «المعنى: مما تشربون  
منه» فالتى تحتاج إلى عائده هي «ما» الموصولة لا المصدرية لأن الأخيرة حرف<sup>(٣)</sup>. ثم مثل بعد  
ذلك بقوله «فصارت ما تشربون بمنزلة شرابكم» فيظهر كأنه جعلها مصدرية ولذلك ردّ عليه  
النحاس<sup>(٤)</sup> والظاهر أنه أراد بقوله «شرابكم» أن الموصول والصلة كالكلمة الواحدة.

وهذا الفهم يتناسب مع كلامه عن مثل هذا التركيب في مواضع أخرى من المعاني فقد أجاز  
في قوله تعالى ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ الحجر/٩٤.

أن تكون «ما» مصدرية ولا تحتاج إلى عائده فيكون التقدير: فاصدع بالأمر، وأن تكون  
موصولة وحذف العائد والتقدير: فاصدع بما تؤمر به، قال الفراء <<ولم يقل: تؤمر به -والله  
أعلم- أراد فاصدع بالأمر، ولو كان «ما» «من» أو ما يراد به البهائم<sup>(٥)</sup> لأدخلت بعدها الباء،  
كما تقول اذهب إلى من تؤمر به واركب ما تؤمر به.

ولكنه في المعنى بمنزلة المصدر.... ولو أريد به [أي «ما»] إنسان أو غيره لجاز وإن لم تظهر  
الباء>><sup>(٥)</sup>، فهذا بين في أنه يجعل الموصولة هي التي تحتاج إلى عائده وهو ما عبر عنه بقوله

(١) الفراء: الآيات: الحجر/٩٤، المؤمنون/٣٣، الصافات/١٠٢.

المواضع:- ٣٢٢/١، ٢٠٤/١، ٩٤/٢، ٢٣٤/٢، ٣٩٠/٢.

(٢) معاني الفراء- ٢٣٤/٢- وينظر الطبري ١٩/١٨.

(٣) ينظر إعراب النحاس ١١٣/٣، والفريد ٢١١/٣، وحاشية الجمل ١٩٠/٣.

(٤) يريد: لو كانت «ما» موصولة للعاقل وهو المقصود بقوله «من»، أو لغير العاقل أي البهائم.

(٥) معاني الفراء ٩٣/٢، وينظر ٣٩٠/٢، والفريد ٢١١/٣، و ١٣٩/٤.

اتقوا يوماً لا تجزيه. وهو ما رجحه بعض العلماء<sup>(١)</sup>.

ومن حيث المعنى فإن اليوم لا يُجزى بل يجزى فيه لذلك جعل التقدير «فيه» مراعاة للمعنى<sup>(٢)</sup>.

والأخفش في كلامه حول هذه الآية كأنه يفرق بين كون الموصوف ظرفاً وبين كونه غير ذلك، فقال مجيباً على الذي منع تقدير «فيه» في الآية محتجاً بأنه لا يجوز أن يقال: هذا رجل أرغب، وأنت تريد «فيه» لاحتمال أن يكون المحذوف غيرها أي: به أو إليه فقال الأخفش مجيباً «والفرق بينهما أن أسماء الزمان يكون فيها ما لا يكون في غيرها»<sup>(٣)</sup>، إذ قد حذف الجار مع الظاهر منها نحو: جئت اليوم أي: في اليوم لأن كل ظرف متضمن معنى «في». وقد أخذ بهذا التفريق ابن مالك وأبو حيان<sup>(٤)</sup> فجعلوا حذف العائد المجرور بـ «في» خاصاً بالجملة المنعوت بها اسم الزمان.

والصواب أنه متى تعيّن الحرف جاز حذفه ولا اختصاص لاسم الزمان دون غيره من الموصوفات، وإنما هو من المواضع التي يكون الحرف فيها متعينا، لذلك كان الفراء في رده على الكسائي يركز على قضية ظهور المعنى وعدم الالتباس لا على كون الموصوف ظرفاً أو غيره<sup>(٥)</sup>.

وقد قال الأخفش بحذف شبه الجملة «الجار والمجرور» من جملة الصفة في قوله تعالى ﴿واضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً﴾ ط/٧٧- فالقدير: لا تخاف فيه دركاً<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر كتاب الشعر ٢٣٥، والمسائل العسكرية ١٩٢، ومشكل مكى ٩٣/١، والبيان ٨٠/١.

(٢) ينظر الفريد ٢٨٦/١.

(٣) معاني الأخفش ٨٩، وقال الزجاج في معانيه ١٢٨/١ إنه مذهب لبعضهم فلعله يقصد الأخفش بحسب كلامه في هذه الآية.

(٤) ينظر المساعد ٤٠٨/٢ والارتشاف ٥٨٥/٢.

(٥) ينظر معاني الفراء ٣٢٢/١، و ٣٢٥/٢.

(٦) ينظر معاني الأخفش ٤٠٨ والفريد ٤٥٢/٣، وحاشية الجمل ١٠٣/٣.

وقد قال به أبو حيان مخالفاً بذلك قاعدته ينظر البحر ٣٦٢/٧.

فيكون قد قال بحذف العائد المحرور والموصوف ليس اسم زمان مما يدل على أن التفريق بين اسم الزمان وغيره ليس مذهبه، وإنما ركز عليه في الآية السابقة ليؤكد على أن الحرف المتعين يجوز حذفه وبخاصة مع أسماء الزمان التي يتصرف فيها ما لا يتصرف في غيرها.

### ٣- حذفه عائداً على المبتدأ<sup>(١)</sup>.

من ذلك عند الأخفش قوله تعالى ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾

الشورى/٤٣-

فقوله «من» موصولة مبتدأً وجملة «إن ذلك لمن عزم الأمور» خبر المبتدأ، والعائد محذوف قدره: إن ذلك منه لمن عزم الأمور<sup>(٢)</sup>.

ومثله قول الأعشى:-

هذا النهارُ بدالها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

في رواية رفع «النهار» فتكون جملة «بدالها من همها» خبر المبتدأ والعائد محذوف قدره: بدالها فيه من همها<sup>(٣)</sup>.

ومنه قوله تعالى ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن﴾ البقرة/٢٣٤،

فيرى أن «الذين» مبتدأ وخبره جملة «يتربصن بأنفسهن» والعائد على المبتدأ محذوف وتقدير الكلام: يتربصن بعد موتهم<sup>(٤)</sup>، فقد شبه الجملة ظرفاً.

(١) أ- الأخفش:- البقرة/٢٣٤، آل عمران/١٦٨، والمائدة/٣، الشورى/٤٣

المواضع:- ٤٩، ١٧٦، ٢٢١، ٢٥٢، ٤٧٠

الشعر:- هذا النهارُ بدالها من همها ما بالها بالليل زال زوالها

سبق في حذف الفاعل الفقرة:- ٣.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٤٧٠، والفريد ٤/٢٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٥ والرضي على الكافية ١/٢٤٠.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٤٩ وكتاب الشعر ٢٢٥، و٥٤٨.

(٤) ينظر معاني الأخفش ١٧٦، ومعاني الزجاج ١/٣١٤، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٣١٠، وينظر حذف

الخبر الفقرة ٢-٣-٤.

محذوف تقديره: أمرناهم بالطاعة ففسقوا.<sup>(١)</sup>

وذهب الزمخشري إلى أنه من الخطأ جعل المتعنع «بالطاعة»؛ لأنه لا دليل عليه فلا يجوز حذفه وبخاصة أن الكلام يدل على مناقضه وهو «الفسق» والتقدير عنده: أمرناهم بالفسق ففسقوا، فهو مثل: لو شئت لأكرمته أي لو شئت إكرامه لأكرمته فالثاني يدل على المحذوف. وقال إن الأمر بالفسق مجاز وليس حقيقة حتى لا يرد عليه أن الله لا يأمر بالمنكر، ووجه المجاز أن الله صب عليهم النعم فصار صب النعم عندهم أمراً بالفسوق وإنما الأصل الشكر عليها<sup>(٢)</sup>.

وقد رد أبو حيان قول الزمخشري هذا فقال إن القول بالمجاز بعيد ولا دليل عليه وحمل الكلام على ظاهره أولى.

والقول بأن المحذوف لا دليل عليه إذا جعل «بالطاعة» غير صحيح أيضاً؛ لوجود الدليل ألا وهو النقيض لأنهم يحذفون الشيء لدلالة موافقه نحو أمرته فقام أي أمرته بالقيام. وقد يحذفونه لدلالة مخالفه أو نقيضه ومنه أمرته فلم يحسن أي: أمرته بالإحسان فلم يحسن، وليس المعنى: أمرته بعدم الإحسان، وهذا مثل الآية<sup>(٣)</sup>.

ومنه عند الأخفش قوله تعالى ﴿فما تستطيعون صرفاً ولا نصراً﴾ الفرقان/١٩- في قراءة ﴿يستطيعون﴾ بالياء من تحت<sup>(٤)</sup>. ومتعلق المصدر «صرفاً» محذوف قال الأخفش «فحذف «عن الكفار»، وقد يكون «عن الملائكة» والدليل على وجه مخاطبة الكفار أنه قال «ومن يظلم منكم»<sup>(٥)</sup>.

ومثله قوله تعالى ﴿ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين﴾ الحج/٧٣. وفي الكلام حذف تقديره: ضرب لله مثل، أي جعل الكفار لله مثلاً، قال «فإن قيل: فأين المثل؟ قلت: ليس ها هنا مثل؛

(١) ينظر معاني الفراء ١١٩/٢، ومعاني النحاس ١٣٤/٤، والفريد ٢٦٤/٣.

(٢) ينظر الكشاف ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

(٣) ينظر البحر ٢٢٢/٧، ٢٣، والدر ٣٢٧/٧.

(٤) وهي قراءة غير حفص كما في الإتحاف ٣٠٧/٢.

(٥) معاني الأخفش ٤٢٢، وينظر الفريد ٦٢٦/٣.

لأنه تبارك وتعالى إنما قال: ضرب لي مثل... فاستمعوا لهذا المثل الذي جعلوه مثلي في قولهم واتخاذهم الآلهة»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا القسم الأخير الجار والمجرور المحذوفان يتعلقان بالفعل أو شبهه فهما -هنا- مفعول غير صريح للفعل.

وتنسب بعض المصادر<sup>(٢)</sup> إلى الأخفش أنه لا يقول بحذف شبه الجملة «الجار والمجرور» دفعة واحدة وأنه يقول بالتدرج فقط أي يحذف الجار أولاً فيتصل الضمير بالفعل ثم يحذف الضمير بعد ذلك إذ صار منصوباً وفضلة.

والذي في المعاني يخالف هذا حيث نجده يقول بحذفهما معاً في أكثر من موضع موافقاً بذلك شيخه سيويه. والقول بالتدرج لم يوجد في المعاني<sup>(٣)</sup>.



---

(١) معاني الأخفش ٤١٦، وينظر إعراب النحاس ١٠٥، والدر ١٦٨/٥ ط بيروت.

(٢) ينظر: الرضي على الكافية ٢٣٨/١، ٣٠١/٢، والارتشاف ٥٨٥/٢. والمساعد ٤٠٨/٢، والدر ٣٣٦/١.

(٣) ينظر على سبيل المثال معاني الأخفش ٨٨، ٤٠٨، ٤٧٠، ٥٢٤ والكتاب ٣٨٦/١.



واسأل أهل القرية التي كنا فيها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فنصبه الفعل، إذ

٢٣٦/١، ٣٧٧/١، ٣٢٥/١، ٣٤٨/١، ٣٦٣/١، ٤٢٧/١، ٤٤٦/١، ٤٧٧/١، ٥/٢، ١٦٨/٢، ١٩٢/٢،  
٢٣٩/٢، ٢٥٦/٢، ٢٦٣/٢، ٣٢٩/٢، ٣٥٦/٢، ٤٠٢/٢، ٤٨/٣، ٥٨/٣، ٥٩/٣، ١٣٠/٣، ١٤٩/٣،  
٢٠٩/٣.

الشعر:-

- حسبت بغمام راحلتي عناقا ومما هي وبب غيرك بالعناق  
لذي الخرق الظهري: نوادر أبي زيد ١١٦، ومجالس ثعلب ٦١.  
- يقولون جاهدا يا جميل بغسزوة وإن جهادا طيء وقتالها  
لجميل بن معمر: مجالس ثعلب ٦١، والطبري ٤٢٣/١.  
- فلست مستمما ما دمت حيا على زيد بتسليم الأمير  
سبق في حذف حرف الجر «على» الفقرة الرابعة.  
- قفاننا آل منازل آل ليلى بتوضع بين حومل أو عرادا  
في شرح القصائد السبع الطوال ص ١٩.  
- لممرك ما الفتيان أن تنبت اللحي ولكنما الفتيان كل فتى ندي  
في البحر ١٣٢/٢، والدر ٢٤٦/٢، والمغني ٩٠٧.  
ب- عند الأخفش:-

الآيات:- البقرة/٥١، ١٣٥، ١٧٧، ١٨٩، ٢١٠، ٢١٦، آل عمران/٤١، ١١٠، النساء/١١٤، ١٤٨،  
المائدة/١٠٦، الأنعام/١٥٦، الأعراف/١٤٣، ١٧٧، ٢٠٥، يونس/٢٤، ٣٨، هود/٢٤، يوسف/٨٢،  
الكهف/٥٩، طه/١٣٢، الحج/٤٠، النور/٢، الشعراء/٧٢، القصص/١١، لقمان/١٤، غافر/٥٥،  
الحشر/٢.

المواضع:-

٤٨، ٧٧، ٩٣، ٩٦-٩٧، ١٥٠، ١٥٦، ١٦١، ١٧٠، ١٧١، ٢١٢، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦٦، ٢٩١، ٣٠٩،  
٣١٥، ٣١٧، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٦٢، ٣٩٧، ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٧٩.  
الشعر:-

- تركنا الخسيل- وهي علينا نوح- مقلدة أعتتها صفونا  
لعمر بن كلثوم: المحتسب ٨١/٢، والأمالى الشجرية ١٠٧/١، وابن يعيش ٩٤/١٠، وروايتهم- عاكفة عليه.  
- ترتع ما رتعت حتى إذا ذكرت فلإنما هي إقبال وإدبار  
للخنساء: الكتاب ٣٣٧/١، والمنقضب ٢٣٠/٣، والخزاة ٤٣١/١.  
- وكيف تواصل من أصبحت خلالتة كأبي مرحب  
للنابغة الجعدي: الكتاب ٢١٥/١، مجالس ثعلب ٦١، والمحتسب ٢٦٤/٢.  
- وشر المنايا ميت وسط أهله كسهلك الفتى قد أسلم الحي حاضره  
للحطيئة: الكتاب ٢١٥/١، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٣٨٦/١.  
- القائد الخسيل منكوبا دوابرها قد أحكمت حكمت القد والأبقا.  
لزهير بن أبي سلمى: الطبري ٨٣/١٩، واللسان ١٤٤/١٢.

اللبس مأمون هنا لأن القرية لا تسأل<sup>(١)</sup>.

وقيل ليس في الكلام حذف بل المراد سؤال القرية نفسها؛ لأن يعقوب عليه السلام نبي فلا يستبعد أن ينطقها الله له<sup>(٢)</sup>.

وهذا الوجه بعيد وليس مقصودهم، ولو قام في أذهانهم لحظة أنه يخاطب الجمادات لما قالوا له: إن الذئب قد أكل يوسف.

ومثل هذا عند الفراء قوله تعالى ﴿ ما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة ﴾ لقمان/٢٨- فإن المعنى على تقدير مضاف بعد كاف التشبيه، إذ شبه خلق جميع الخلائق وبعثها بخلق وبعث نفس واحدة، فيستوي في قدرته جل جلاله القليل والكثير، لذلك قال الفراء إن التقدير: إلا كبعث نفس واحدة<sup>(٣)</sup>. ووضع قاعدة عامة لمثل هذا فقال إنه إذا شبه جمع العقلاء بمفرد أو العكس فإنما ذلك على تقدير حذف مضاف نحو قوله تعالى ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ﴾ البقرة/١٧- فتقدير الكلام: مثل فعلهم كمثل فعل الذي استوقد ناراً، فالمقصود هنا تشبيه أفعالهم لا أجسامهم، وإلا لجاء المشبه به جمعاً فقيل: كمثل الذين استوقدوا.

كما يرى أنه إذا جاء تشبيه الواحد بالجمع فإنه على حذف مضاف، والمقصود هو فعله لا ذاته، نحو: ما فعلك إلا كالكرام، أي: كفعل الكرام، ويظهر من كلامه أنه يجيز مثل هذه التراكيب في الضرورة، ويضعفه في غيرها، قال الفراء عن قوله تعالى: ﴿ مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ﴾ البقرة/١٧.

«فإنما ضرب المثل - والله أعلم - للفعل لا لأعيان الرجال، وإنما هو مثل للنفاق، فقال: مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً، ولم يقل: الذين استوقدوا، وهو كما قال الله... ﴿ ما خلقكم

(١) ينظر معاني الفراء ١/٦١، ١/٢٠٧، ١/٢٧٧، ١/٣٤٨، ١/٣٦٣، ١/٤٧٧، ومعاني الأخصف ٤٨، ٩٣، ١٥٦،

١٧١، ٢٦٦، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٤٥، ٣٦٢، ٣٩٧، ٤٣٩، وينظر الكتاب ١/٢١٢.

(٢) ينظر الفريد ٣/٩٢، والبحر ٦/٣١٣، والدر ٦/٥٤٤.

(٣) ينظر معاني الفراء ١/١٥، ١/٤٤٦، ٢/٣٢٩، وينظر الفريد ٤/١٥، والدر ٩/٧٢.

ولا بعثكم إلا كنفس واحدة ﴿٢٨﴾ نمان/٢٨- فالمعنى - والله أعلم- إلا كبعث نفس واحدة....  
 وإن جاءك تشبيه جمع الرجال موحداً في شعر فأجزه، وإن جاءك التشبيه للواحد مجموعاً  
 في شعر أيضاً فهو يراد به الفعل فأجزه، كقولك: ما فعلك إلا كفعل الحمير، وما أفعالكم  
 إلا كفعل الذئب- فابن علي هذا- ثم تلقي الفعل فتقول: ما فعلك إلا كالحمير  
 وكالذئب»<sup>(١)</sup>.

وآية البقرة هذه عند الأخفش من مجيء «الذي» بمعنى «الذين» لذلك جاء الضمير في  
 الأول مفرداً باعتبار اللفظ فقليل «استوقد» و«حوله» وفي الثاني جاء مجموعاً باعتبار المعنى فقليل  
 «بنورهم»<sup>(٢)</sup>.

وما ذهب إليه أقوى من قول الفراء إذ يرد على كلامه عود الضمير مجموعاً في قوله «بنورهم»  
 على «الذي» المفرد.

وقيل إن الوجه «أن يقال إن «الذي» وقع صفةً لشيء يفهم الجمع، ثم حذف ذلك الموصوف  
 للدلالة عليه، والتقدير: مثلهم كمثل الفريق الذي استوقد...، ويكون قد روعي الوصف مرة  
 فعاد الضمير عليه مفرداً في قوله «استوقد» و«حوله»، والموصوف أخرى فعاد عليه مجموعاً في  
 قوله «بنورهم» و«تركهم»<sup>(٣)</sup>.

ومن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه عندهما قوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾  
 البقرة/١٧٧.

فلما جاء المبتدأ معنى «مصدراً» والخبر جثة- وهي لا تصلح أن تكون خبراً عنه لعدم الفائدة،  
 كما لا تصلح المصادر أن تكون خبراً عن الجثث- احتجج إلى تقدير مضاف ليكون الخبر هو  
 المبتدأ فالتقدير عندهما: ولكن البر بر من آمن<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني الفراء ١٥/١.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٤٩، وينظر البيان ٥٩/١، والفريد ٢٣١/١، ومجيء الذي بمعنى الذين مما يجيزه الفراء وإن  
 لم يقل به هنا، ينظر ٤١٩/٢، ومبحث حذف النون الفقرة ١:٢:١.

(٣) الدر المصون ١٥٦/١.

(٤) ينظر معاني الفراء ٦٢/١، ١٠٤/١، ٤٢٧/١، ومعاني الأخفش ١٧، ٤٧، ١٥٠، ١٥٦، ١٦١، ٢٦٦، ٤٠٨،  
 ٤١٢، وينظر الكتاب ٢١٢/١، والمقتضب ٢٣١/٣.

وكلام الفراء عن هذه الآية وما شابهها من التراكيب صريح في أنه يقدر فيها مضافا محذوفا وليس كما نسب إليه بعضهم<sup>(١)</sup> من أنه يجعل «من آمن» واقعا موقع «الإيمان» فيصح عنده الإخبار عن المصادر بالذوات على هذا التأويل ولا يكون في الأمر حذف. بل إن كلامه يدل على أن هذه التراكيب صحيحة كثيرة الاستعمال لوضوح المعنى بالرغم من حذف المضاف.

وقيل في مثل هذه التراكيب إنها على المبالغة فتجعل الذات كأنها هي المصدر مبالغة، فقد أجاز الأخفش<sup>(٢)</sup> القولين في قول الخنساء:-

ترتع ما رتعت حتى إذا ذكرت      فإنما هي إقبال وإدبار

وقد يلجأ إلى تقدير المضاف لدواع اعتقادية من ذلك عند الأخفش قوله تعالى ﴿إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ البقرة/٢١٠- قال: «يعني أمره؛ لأن الله تبارك وتعالى لا يزول. كما تقول قد خشينا أن يأتينا بنو أمية، وإنما تعني حكمهم»<sup>(٣)</sup>. ومثله عنده قوله تعالى ﴿ثم استوى إلى السماء فسواهن﴾ البقرة/٢٩- فالتقدير عنده «استوى فعله»<sup>(٤)</sup>.

والذي دفعه إلى هذه التقديرات اعتقاده استحالة أن يتصف الله سبحانه وتعالى بذلك، ودليل من ذهب هذا المذهب على هذا المضاف المحذوف هو «العقل المجرد»<sup>(٥)</sup>، لأن هذا «العقل» يرى «استحالة المجيء على الله»<sup>(٦)</sup> سبحانه وتعالى، مع أن العقل - مثل جميع قدرات الإنسان - طاقته محدودة ولذلك جاءت الشرائع لتمنعه من الزيف والتخبط ولم يوكل الإنسان إليه وحده. فكان الصواب أن تحكم النصوص الشرعية في مثل هذا ويُنحى «العقل»

(١) ينظر البحر ١٣٢/٢، والدر ٢٤٦/٢.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٩٧، والمقتضب ٢٣٠/٣، والأمالى الشجرية ١٠٦/١.

(٣) ينظر معاني الأخفش ١٧٠، وينظر الدر ٣٦٣/١.

(٤) ينظر معاني الأخفش ٥٥.

(٥) ينظر الإشارة إلى الإيجاز للعر بن عبد السلام ص ٤.

(٦) ينظر المغني ٨١١، والشمسي ٢٥٥/٢.

بين المدينة والكوفة كلُّه من دارك...»<sup>(١)</sup>، فتكون دارك شاملة المسافة بينهما وهذا محال. بعكس مطرنا ما زبالة فالثعلبية فالمعنى على أن انظر شامل للمسافة بينهما. ويشكل على قول الفراء هذا أن «بين» لا تضاف إلى مفرد لفظاً ومعنى<sup>(٢)</sup>، فيحتاج الكلام إلى تقدير مضاف آخر تكون «بين» تصلح للإضافة إليه أي: ما بين أمثال بعوضة فما فوقها. والحمد لله ما بين أوقات إهلالك إلى أوقات سراك<sup>(٣)</sup>، ولولا هذا التقدير لما صح العطف بالفاء<sup>(٤)</sup>.

كما أجاز الفراء في قوله تعالى ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ القيامة/٩- وجهين في تعليقه لعدم تأنيث الفعل، الأول: أن يكون المعنى «جمع النوران» فلم تدخل التاء للمعنى. والوجه الثاني: على تقدير حذف مضاف والأصل: جمع بين الشمس والقمر، فحذف المضاف «بين» وأقيم المضاف إليه «الشمس» مقامه. واستدل الفراء لهذا الوجه بقراءة ابن مسعود: جمع بين الشمس والقمر<sup>(٥)</sup>. ولا حاجة تدعو إلى هذه التقديرات؛ لأن نائب الفاعل مؤنث مجازي والتاء يجوز حذفها معه<sup>(٦)</sup>.

## ١: ٢- إذا استبد المضاف إليه بالحكم:-(٧)

من ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّنْ قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّنْ

(١) معاني الفراء ٢٢/١-٢٣، وينظر ١٤/٢، والطبري ١٨٠/١، والفريد ٢٥٦/١.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢٥٦/٢، وشرح القصائد السبع للأنباري ص ١٩، والمغني ٢١٥.

(٣) السرار يقال لأول الشهر أو آخره أو وسطه، القاموس ٤٨/٢ والمراد به هنا غير الأول.

(٤) ينظر البحر ١٩٨/١، والدر ٢٢٤/١، والمغني ٢١٥، والخزانة ١٠/١١، ١٦.

(٥) ينظر معاني الفراء ٢٠٩/٣.

(٦) ينظر مبحث حذف التاء الفقرة ١:٢:١، والفقرة ٢.

(٧) أ- عند الفراء:-

الآيات:- آل عمران/٣٣، يونس/٨٣، هود/٦٨، الخج/١٩، الشعراء/١٩٦، فاطر/١٠، الحشر/١٣،

المتحنة/١٣، انطلاق/١، عبس/٢٣، الليل/١٣.

فرعون وملئهم أن يفتنهم ﴿ يونس/٨٣. فيرى أن الضمير في «ملئهم» عائد على «فرعون» فكيف يعود الجمع على الواحد. فخرج ذلك على وجهين<sup>(١)</sup>:-

الأول:- أن «فرعون» ومن مثله من الملوك ونحوهم إذا جرى الحديث عن سفره أو الخوف منه، فإنه معروف أن معه أعوانه فعاد الضمير هنا «جمعا» على فرعون لذلك.

الثاني:- أن الضمير عائد على مضاف محذوف، وتقدير الكلام: على خوف من آل فرعون وملئهم، أي ملأ الآل. وقال إن هذا مثل ﴿ وأسأل القرية ﴾ يونس/٨٢.

وهذا المضاف لا دليل عليه لأن الاحتمال القوي أن الضمير عائد على غير «فرعون» فهو كما يرى الأخفش يعود على «الذرية»<sup>(٢)</sup>.

وليست الآيتان متشابهتين؛ إذ لا يمكن سؤال القرية، فالمضاف إليه هنا لا يستبد بالحكم فاحتجج إلى تقدير المضاف بخلاف آية يونس فإن الخوف من فرعون ممكن وقائم في أنفسهم<sup>(٣)</sup>، ومما يقوي أن الخوف من فرعون قوله تعالى بعد ذلك ﴿ وإن فرعون لعالٍ في الأرض وإنه لمن المسرفين ﴾ يونس/٨٣.

كما قدر الفراء المضاف محذوفا في قوله تعالى ﴿ ألا إن ثمود كفروا ربهم ﴾ مود/٦٨- والأصل عنده: كفروا نعمة ربهم<sup>(٤)</sup>، فلما حذف المضاف استبد المضاف إليه بالحكم لأن «كفر» يتعدى بالحرف تارة وبنفسه أخرى<sup>(٥)</sup> كما في هذه الآية أي جحدوا ربهم، فلا اضطرار إلى تقدير هذا المضاف لصحة تعلق الفعل بالمفعول به.

المواضع:- ٢٠٧/١، ٤٧٧/١، ٢٠/٢، ٢١٩/٢، ٢٨٤/٢، ٣٦٧/٢، ١٤٦/٣، ١٥٢/٣، ٢٣٨/٣، ٢٧١/٣.

ب- عند الأخفش:- الجمعة/٩. الموضع:- ٥٠٠.

(١) ينظر معاني الفراء ٤٧٦/١-٤٧٧.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٣٤٧.

(٣) ينظر البحر ٩٥/٦، والدر ٢٥٦/٦.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢٠/٢.

(٥) ينظر الدر ٢٣٨/١، القاموس ١٣٢/٢.

ومثل هذا عند الفراء قوله تعالى ﴿قد يئسوا من الآخرة﴾ المتحة/١٣- أي: نعيم الآخرة<sup>(١)</sup>.

ويحتمل الكلام أن المعنى على ظاهره وليس فيه تقدير مضاف، فيكون هؤلاء القوم الذين يتكلم القرآن عنهم قد أنكروا «الآخرة»<sup>(٢)</sup> لا أنهم آمنوا بها ولكنهم قانطون من نعيمها.

ومن هذا عند الأخفش قوله تعالى ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾ الجمعة/٩. فالتقدير عنده: من صلاة يوم الجمعة<sup>(٣)</sup>. وهذا المضاف لا دليل عليه ولا يحتاجه الكلام؛ فإن «من» هنا بمعنى «في» و«من» في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى «في»، وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة<sup>(٤)</sup>.

### ١: ٣- حذف أكثر من مضاف: (٥)

قدر الفراء المضاف والمضاف إليه محذوفين في قوله تعالى ﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾ الأحزاب/١٩- فالمعنى عنده «كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، فأضمر الدوران والعين جميعاً»<sup>(٦)</sup>. واحتيج إلى التقدير لأن الكلام تشبيه لدوران أعينهم وهو «فعل» أي معنى بـ«الذي يغشى عليه..» وهو «ذات» والمعاني لا تشبه بالذوات.

(١) ينظر معاني الفراء ١٥٢/٣.

(٢) ينظر الطبري ٨١/٢٨-٨٢، وفيه وجهان، والدر ٣٠٨/٦.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٥٠٠.

(٤) الرضي على الكافية ٢٦٤/٤، وينظر الإملاء ٥٥٨، وجواهر الأدب للإربلي ٢٧٤.

(٥) عند الفراء: - الأحزاب/١٩.

المواضع: - ١٥/١، ٣٢٩/٢.

(٦) معاني الفراء ٣٢٩/٢، وينظر ١٥/١، والإملاء ٤٨٧، والمعني ٨٠٣، ٨١٤.

## ٢- حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله:-(١)

من ذلك عند الأخفش قول أبي ذؤيب الهذلي:-

نهيتك عن طلابك أم عمر بعاقبة، وأنت إذ صحيحُ  
والأصل: وأنت حينئذٍ، فلما حذف المضاف «حين» بقي المضاف إليه على إعرابه. فهو يرى أن  
الكسرة حركة إعراب، وقد أورد الأخفش هذا البيت ضمن تمثيله لحذف الخافض مع بقاء  
عمله قال: <<وأما «والله» فجره على القسم... ومنهم من يجر بغير واو لكثرة استعمال هذا  
الاسم؛ وهذا في القياس رديء، وقد جاء مثله شاذاً قولهم [رؤبة]:-

وبلـدٍ عـامـيةٍ أعمـاؤه

إنما هو: رُبُّ بلد، وقال [أبو ذؤيب الهذلي]:-

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة، وأنت إذ صحيحُ  
يقول: «حينئذٍ» فألقى «حين» وأضمرها <<(٢) فبقي عملها.

وقد صرح في موضع آخر بأن «إذ» إذا دخل عليها «الحين» وهدمت المضاف إليه تجر  
بالكسرة(٣).

فيظهر أنه جعل بناء «إذ» <<ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت الجملة صارت «إذ» معربة  
فجرت بالإضافة >>(٤).

ورد عليه بأن الإضافة إلى الجملة ليست سبب البناء، بل السبب هو الافتقار إلى تلك الجملة

(١) عند الأخفش:- المواضع:- ٢٧١، ٤٥٣.

الشمز:- نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة، وأنت إذ صحيحُ  
أبو ذؤيب الهذلي: الخصائص ٣٧٦/٢، وسر الصناعة ٥٠٥، والخزانة ٥٣٩/٦.

- طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء  
سبق في حذف اسم «لات».

(٢) معاني الأخفش ٢٧٠-٢٧١.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٣٥٤.

(٤) المساعد ٥٠٠/١.



وهذا الافتقار عند الحذف أكثر وأبلغ فيكون البناء مع الحذف أولى منه مع الذكر.  
كما رد أيضا بأن من العرب من يقول حينئذ بالفتح<sup>(١)</sup>.

وهذا البيت استشهد به النحاة لعكس ما قال الأخفش فهو عندهم دليل على أن «إذ» مبنية غير معربة وكسرتها هذه تخلص من التقاء الساكنين وهما الذال وتنوين العوض عن الجملة المحذوفة. فتحركت الذال بالكسر ولم يوجد قبل «إذ» مضاف<sup>(٢)</sup>.

والأخفش - كما رأينا - يجيب مقدما على هذا الاعتراض بأن في الكلام مضافا محذوفا وبقي عمله، وإن كانت المسألة عنده من الشاذ، وهذا يوافق مذهب البصريين إذ لم يستوف شرط العطف.

أما الكوفيون فيجيزونه بدون هذا الشرط<sup>(٣)</sup>، وليس في «المعاني» كلام حول هذا.  
ومثل هذا عند الأخفش قول أبي زيد الطائي:-

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءٍ

وتقديره: ولات حين أوانٍ، فحذف المضاف «اسم لات» وبقي المضاف إليه مجرورا<sup>(٤)</sup>.

وقد قال ابن جنى إن الأخفش نص على ترك القياس على حذف المضاف رغم أنه باب واسع في العربية<sup>(٥)</sup>.

وهذا مخالف للمواضع الكثيرة التي خرج فيها الأخفش الكلام على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ومخالف لتمثيله، وقوله: كما تقول صلى المسجد، ونحو هذه العبارات التي تدل على أنه لا يرى الاقتصار على السماع<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر ابن يعيش ٣/٣٠، والجنى ١٨٦، والمساعد ١/٥٠٠.

(٢) ينظر سر الصناعة ٥٠٥، وذكر فيه أن الأخفش وافق الجمهور في تعليقه على الكتاب، والدر ١/٢٤٨، والمغني ١١٩، والخزانة ٦/٥٣٩.

(٣) ينظر ابن يعيش ٣/٢٦، المساعد ٢/٣٦٧، والهمع ٢/٢٩٢.

(٤) ينظر معاني الأخفش ٤٥٤، ومبحث «حذف اسم لات» وحذف خيرها.

(٥) ينظر الخصائص ٢/٢٨٤.

(٦) ينظر معاني الأخفش ٤٨، ٣٠٧، ٣٦٢.

## حذف المضاف إليه

مقدمة:-

فائدة المضاف إليه تعريف أو تخصيص المضاف لذلك كان القياس أن لا يحذف، لأن في حذفه نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود<sup>(١)</sup>. لكنه ورد عن العرب في أساليبهم الفصيحة غير النادرة وذلك لوجود ما يدل عليه. إذ مناط الكلام على الفائدة. فقد ورد عنهم حذف المضاف إليه في مواضع عدة<sup>(٢)</sup>:-

- يكثر حذف المضاف إليه إذا كان المضاف من ظروف الغايات:  
قبل، بعد، تحت، فوق، أمام، قدام، وراء، خلف، أسفل، دون، أول، عل، يمين، شمال. وما أشبهها في الإبهام نحو: غير بعد ليس، وحسب .
- كما يكثر حذفه بعد «كل» و«بعض» و«إذ»<sup>(٣)</sup>، ويعوض عن المحذوف بالتنوين نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ حِينُذِ تَنْظُرُونَ﴾ الواقعة/٨٤.
- كما يحذف المضاف إليه إذا عطف على المضاف مضاف إلى مثل المحذوف نحو: فعلته قبل وبعد زيد، وقوله ﷺ<sup>(٤)</sup>:-  
«تحيضين في علم الله ستة أو سبعة أيام»
- ويقل الحذف في غير ذلك كقراءة ابن محيصة<sup>(٥)</sup> ﴿فلا خوف عليهم﴾ البقرة/٣٨- بضم الفاء غير منونة- أي لا خوفُ شيء.

(١) ينظر ابن يعيش ٢٩/٣.

(٢) ينظر: ابن يعيش ٢٩/٣، والرضي على الكافية ٢/٢٥٨، والمغني ٨١٤، والهمع ٢٩٣/٤.

(٣) وألحق بعضهم بها «أوان» أخذ من قول الشاعر:

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتِ أَوَانَ

فهي منونة عوضاً عن المضاف إليه المحذوف، ينظر الرضي ٢/٢٥٩، والصواب في هذا أن «لات» حرف جر هنا.

وقد سبق التفصيل، ينظر: حذف اسم لات وحذف خبرها وحذف المضاف الفقرة ٢-.

(٤) ينظر الهمع ٢٩٣/٤.

(٥) ينظر الإتخاف ١/٣٨٩.

## مواضع حذف المضاف إليه عندهما

### ١- إذا كان المضاف من ظروف الغايات: (١)

#### ١:١- بناء المضاف بعد حذف المضاف إليه:-

إذا كان المضاف من ظروف الغايات وحذف المضاف إليه فإنه يجوز بناؤه على الضم ومن ذلك عندهما قوله تعالى ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ (الروم/٤) - برفع «قبل» و«بعد» بدون تنوين. (٢)

(١) أ- عند الفراء:- الآيات:- يوسف/٨٠، الروم/٤.

المواضع:- ٥٣/٢، ٣١٩/٢-٣٢١.

الشعر:- إن تأت من تحت أجهها من عل

- إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن

- أكابدها حتى أعرس بعدما

- لعمرك ما أدري وإني لأوجل

- مكر مفر مقبل مدير معا

الآيات السابقة سبق تخريجها في حذف التنوين الفقرة- ٢:٢:١-

وساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصص بالماء الحميم

يزيد بن الصمق: ابن يعيش ٤/٨٨، والخزانة ١/٤٢٦؛ والدرر ١/١٧٦.

- ونحن قتلنا الأسد أسد ثنوية فما شربوا بعد على لذة خمر

في التصريح ٢/٥٠، والخزانة ٦/٥٠١، والدرر ١/١٧٦.

- كأن محطا في يدي حارثية صناع علت مني به الجلد من عل

- هتكت به بيوت بني طريف على ما كان قبل من عتاب

في الخزانة ٦/٥٠٣.

ب- عند الأخفش:- الروم/٤. المواضع:- ١٠، ٧٢.

الشعر:- فما وجد النهدي وجدا وجدته ولا وجد العذري قبل جميل

سبق تخريجه في حذف التنوين الفقرة- ٢:٢:١.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢/٣١٩، ومعاني الأخفش ١٠، ٧٢.

فيرى الفراء أن البناء لنية معنى المضاف إليه دون لفظه، وكان البناء على الضم ليكون دليلاً على المحذوف، قال الفراء معللاً البناء على الضم في الآية «لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه، وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضيفتهما إليه وكذلك ما أشبههما كقول الشاعر:

إن تأت من تحت أجهها من علُّ

ومثله قول الشاعر [عتي بن مالك العقيلي]:-

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء

ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه»<sup>(١)</sup>.

فالبناء حاصل - عند الفراء - لاحتياج المضاف إلى معنى المضاف إليه المحذوف. وهذا الاحتياج حاصل أيضاً مع وجود المضاف إليه «فهلأُ بنيت معه كالأسماء الموصولة: تبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟»<sup>(٢)</sup> أجاب الرضي على هذا السؤال الذي أورده بقوله «لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها، لاختصاصها بالأسماء»<sup>(٣)</sup>.

وقول الفراء «وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان؛ ليكون الرفع دليلاً على ما سقط»، تعليل لسبب البناء على الضم دون غيره لأنه حركة لا تكون لها حال إعرابها. فهي إما منصوبة على الظرفية أو مجرورة بـ«من» لأنها ظروف غير متصرفة فأعطوها حركة لم تكن لها حال الإعراب، ولم تبين على السكون، لأن لها أصلاً في الإعراب بخلاف نحو «من» و«كم»<sup>(٤)</sup>. وإذا بني المضاف على الضم فإن الفراء يرى جواز تنوينه في الضرورة الشعرية وشبه تنوينه بتنوين المنادى المفرد والعلم، ومن ذلك عنده قول الشاعر:

(١) معاني الفراء ٢/٣١٩ - ٣٢٠.

(٢) الرضي على الكافية ٣/١٦٨، وينظر الأشموني ٢/٢٧٤، والهمع ٣/١٩٢.

(٣) ينظر الأمالي الشجرية ٢/٧٤ - ٧٥، وابن يعيش ٣/٣٠، ٤/٨٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٦٤، والرضي على

الكافية ١/٤٩٤.

هتكت به بيوت بني طريف      على كل ما كان قبل من عتاب  
بتنوين «قبل» و«ذلك لضرورة الشعر، كما يضطر إليه الشاعر فينون في النداء المفرد فيقول: يا  
زيد أقبل»<sup>(١)</sup>.

وقيل إن تنوين المرفوع دليل قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى فهو نكرة<sup>(٢)</sup>. وهذا القول ليس  
بقوي لأن هذه الظروف تعرب في هذه الحالة وإعرابها إما بالنصب على الظرفية أو الجر بـ«من»  
فمن أين جاءها الرفع؟!

## ١: ٢- إعراب المضاف بعد حذف المضاف إليه:-

### ١: ٢: ١- إعرابه بدون تنوين:-

يعرب المضاف إذا حذف المضاف إليه ونوي لفظه فيكون كالمذكور، فيبقى على حاله  
قبل الحذف من ذلك عند الفراء قول الشاعر:-

أكابدها حتى أعرس بعد ما      يكون سحيراً أو بعيداً فأهجعا  
بفتح «بعيداً»؛ لأنه نوى لفظ المضاف إليه، قال الفراء عن هذا الحذف «فإذا نويت أن  
تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبل ومن بعد- [أي بالجر بدون تنوين]- كأنك أظهرت  
المخفوض الذي أسندت إليه «قبل» و«بعد»... ولو لم يرد ضمير الإضافة لرفع»<sup>(٣)</sup> أي لو لم ينو  
لفظ المضاف إليه لبني على الضم كالحالة الأولى ولم ينون هذا المضاف «لانتظار المضاف  
إليه المحذوف»<sup>(٤)</sup>.

ومثل هذا عند الأخفش قول الشاعر:

فما وجد النهدي جداً وجدته      ولا وجد العذري قبل جميل  
فيرى أن أصله «قبلي» فحذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله وهي كسرة المناسبة دلالة

(١) معاني الفراء ٣٢١/٢، وينظر الرضي ١٦٩/٣، والخزائن ٥٠١/٦.

(٢) ينظر الهمع ١٩٢/٣-١٩٣، والدرر اللوامع ١٧٦/١.

(٣) معاني الفراء ٣٢٠/٢-٣٢١، والفريد ٧٤٨/٣، والدرر ٣١/٩.

(٤) الهمع ١٩٢/٣.

على المضاف إليه المحذوف<sup>(١)</sup>.

وقد غلط النحاس الفراء في إجازته «من قبل ومن بعد» بالجر بغير تنوين، لعدم إضافة أحدهما إلى ملفوظ يكون دليلاً على المحذوف قال: «والغلط في هذا بين... ألا ترى أنك تقول: أخذته بنصف وربع الدرهم، ولا يجوز: أخذته بنصف وربع،...، على أن هذا -[أي الحذف وبقاء الحركة بدون تنوين مع العطف]- ليس بكثير في كلام العرب وإنما يحمل كتاب الله على الكثير والفصيح»<sup>(٢)</sup>.

وأحسب - والله أعلم - أن الوهم وقع للنحاس من طريقين: أولهما عدم ملاحظته الفرق بين «قبل» ونحوها من ظروف الغايات، وبين «نصف» أو «ربع» ونحوهما؛ لأن ظروف الغايات لا تستعمل إلا مضافة إلى شيء في الأغلب من أحوالها بخلاف «يد» و«رجل» فإنها تستعمل مضافة وغير مضافة فلا بد من دليل معها يبين أنها مضافة إذا حذف المضاف إليه. ولا يحذف المضاف إليه مع ظروف الغايات إلا مع قيام دليل عليه من كلام سابق أو حال «وما قد عرفه المخاطب»<sup>(٣)</sup>.

ثانيهما أن الفراء لا يقصد بقوله «فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبل ومن بعد»<sup>(٤)</sup> لا يقصد جواز القراءة بذلك إنما هو مجرد توضيح لما يجوز في اللغة في مثل هذه التراكيب وهو أمر جرت عليه عادة المعريين وإن اختلفت عبارتهم أحياناً. وهذا الذي أجازته الفراء قرئ به في الشواذ<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر معاني الأخفش ٧٢، والإنصاف ٥٤٥.

(٢) إعراب النحاس ٢٦٣/٣، وما أنكره في ظروف الغايات أطبق العلماء على جوازه ينظر مثلاً ابن يعيش ٨٨/٤، الدر ٣١/٩، الهمع ١٩٢/٣، والتصريح ٥٠/٢، والأئمنوني ٢٧٥/٢.

(٣) ابن يعيش ٣٠/٣.

(٤) معاني الفراء ٣٢٠/٢.

(٥) ينظر تحليل القراءات الشاذة للكعبري ١٥٤/١، ونسبها ابن يعيش في شرحه للمفصل ٨٨/٤ للجاحدري وعون العقيلي.

وهذا الوجه فيه إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، وهي مسألة يجيزها نحاة الكوفة وجمهور البصريين إذا أريد من البديل الإحاطة والشمول كما في قوله تعالى ﴿تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا﴾ المائدة/١١٤- واختار هذا الوجه بعض العلماء<sup>(١)</sup> فراراً من مجيء «كل» تأكيداً مع حذف المضاف إليه.

٢:٢:٢ - حذفه في غير ذلك:-

٢:٢:٢:١ - إذا كان عائداً على المبتدأ:-<sup>(٢)</sup>

من ذلك عند الفراء قول مزاحم العقيلي:-

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كلُّ من وافى منى أنا عارفُ  
فجملة «أنا عارف» خبر عن المبتدأ «كلُّ» والعائد هو المضاف إليه المحذوف، والتقدير: أنا عارفة<sup>(٣)</sup>.

وهذا وجه ضعيف عند سيبويه؛ لأن فيه تهيئة العامل «عارف» للعمل في «كل» عندما حذف العائد صلح «عارف» للعمل في «كل» ونصبه ثم قطع عن ذلك العمل، ورفع «كل» بالابتداء.

والوجه القوي عند سيبويه في حال الرفع هو جعل «كل» مرفوعة على أنها اسم «ما» الحجازية، والجملة «أنا عارف» في محل نصب خبرها<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر الارتشاف ٦٢٢/٢، والبحر ٢٦٤/٩، والمغني ٢٥٧.

(٢) عند الفراء:- المواضع:- ١٣٩/١ - ١٤٠، ٢٤٢/١، ٩٥/٢.

الشعر:- وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كلُّ من يغشى منى أنا عارف  
مزاحم العقيلي: الكتاب ٧٢/١، اخصائص ٣٥٤/٢، الخزانة ٢٦٩/٦.

وما كلُّ من يظنتني أنا معتب وما كل ما يروى علي أقول  
سبق تخريجه في حذف المفعول به الفقرة ٣:١.

(٣) ينظر معاني الفراء ١٣٩/١، ١٤٢/١.

(٤) ينظر الكتاب ٧٢/١، ١٤٦/١.

وهو أيضا على تقدير حذف العائد على «المبتدأ» من جملة الخبر، إلا أن سبويه اختار هذا الوجه هروبا من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه <<لأن من رفع... «كل» بـ«ما» فهو لا يجد السبيل إلى إعمال «عارف» في «كل» إلا بحذف «ما» وحذفها يغير المعنى>><sup>(١)</sup>، لأن «ما» هي الرافعة له بخلاف الإعراب الأول فالرافع الابتداء وهو عامل معنوي ضعيف. وجمهور النحاة على مذهب سبويه من عدم جواز حذف العائد المجرور بإضافة إذا أدى الحذف إلى قطع العامل عن العمل بعد تهيئته<sup>(٢)</sup>. وسبق أن الاعتلال بالتهيئة والقطع منقود ولا يقف أمام ما سمع عن العرب من هذه الأساليب وبخاصة إذا كان المبتدأ «كل»<sup>(٣)</sup>.

#### ٢:٢:٢- حذف المضاف إليه للدلالة صلته، أو صفته عليه:-(٤)

عند قوله تعالى ﴿ هذا فراقُ بيني وبينك ﴾ الكهف/٧٨- أجاز الفراء في مثل هذه التراكيب أن يقال: هذا فراقُ بيني وبينك. بنصب «بينك» وبغير تنوين في «فراق» على أن في الكلام مضافا إليه محذوفا قدره اسما موصولا وما بعده صلته قال الفراء <<ولو نصبت الثانية كان صوابا؛ يتوهم أنه كان «فراق ما بيني وبينك»>><sup>(٥)</sup>. وأجاز الأخفش حذف المضاف إليه في مثل هذا إلا أنه جعل الظرف صفة له لا صلة لأنه لا يرى حذف الموصول الاسمي فقال عند قوله تعالى ﴿ وإن خفتم شقاق بينهما ﴾ النساء/٣٥: <<... ولو قلت: «شقاق بينهما» تريد «ما» وتحذفها جائز، ... تريد «ما» التي تكون في معنى شيء>><sup>(٦)</sup>. فيقدر المحذف «ما» النكرة الموصوفة لا الموصولة.

(١) الخزانة ٢٧١/٦.

(٢) ينظر الارتشاف ٥٣/٢، والهمع ١٦/٢.

(٣) ينظر تفصيل هذا في حذف المفعول به الفقرة ٣:١.

(٤) أ- عند الفراء:- الموضع:- ١٥٦/٢.

ب- عند الأخفش:- الموضع:- ٢٣٧.

(٥) معاني الفراء ١٥٦/٢.

(٦) معاني الأخفش ٢٣٧، وسبق خلاف البصريين والكوفيين في حذف الموصول الاسمي، ينظر حذف المبتدأ الفقرة

٧:٢- وحذف الفاعل الفقرة ٣، وحذف المفعول به الفقرة ٩:١.



### ٢:٢:٣- إذا كان المضاف أفعال التفضيل:-(١)

من هذا عند الفراء قوله تعالى ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾ يوسف/٦٤ وقد قرئت «حِفظًا» وهما قراءتان متواترتان<sup>(١)</sup>.

فالتقدير عنده على حذف المضاف إليه والأصل: خيرهم حفظًا أو حافظًا، و«حافظًا» و«حفظًا» تمييز<sup>(٢)</sup>.

وقيل: بل التقدير: خيرٌ منهم، فيكون المحذوف مجروراً بـ«من»<sup>(٣)</sup>، وهو الراجح؛ لأن حذف «من» والمفضول كثير في الكلام<sup>(٤)</sup>، نحو قوله تعالى ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ طه/٧- و﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ البقرة/٦١.

### ٢:٢:٤- إذا كان ظاهر الكلام إضافة الشيء إلى نفسه:-(١)

لا يجيز الأخفش- كما هو مذهب البصريين- إضافة الشيء إلى مرادفه أو نعته، وماورد من ذلك خرجه على أن الاسم مضاف إلى محذوف والمجرور المذكور صفة له، فعند قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ الواقعة/٩٥- قال: «فأضاف إلى اليقين، كما قال ﴿دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ البينة/٥- أي: ذلك دين الملة القيمة، وذلك حق الأمر اليقين. وأما «هذا رجل السوء» فلا يكون فيه «هذا الرجل السوء» [أي: أن السوء ليس نعتاً للرجل] كما يكون في «الحقُّ اليقين»؛ لأن السوء ليس بالرجل، واليقين هو الحق»<sup>(٢)</sup>.

(١) عند الفراء:- الآيات:- يوسف/٦٤. المواضع ٤٩/٢.

(٢) ينظر الفريد ٧٩/٣، والدر ٥١٨/٦.

(٣) ينظر معاني الفراء ٤٩/٢، والطبري ١١/١٣.

(٤) ينظر الفريد ٧٩/٣.

(٥) ينظر الارتشاف ٢٢٨/٣، والهمع ١١٤/٥-١١٥.

(٦) عند الأخفش:- الواقعة/٩٥، البينة/٥.

الموضع:- ٤٩٣.

(٧) معاني الأخفش ٤٩٣.

وأما الفراء فيجيز إضافة الشيء إلى مرادفه بشرط اختلاف اللفظ، فقال عن قوله تعالى ﴿ولدار الآخرة﴾ يوسف/١٠٩ - «ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله ﴿إن هذا لهو حق اليقين﴾ الواقعة/٩٥ - والحق هو اليقين - كما أن «الدار» هي الآخرة، .... يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف «الحق» و«اليقين» ... فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق الحق ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى»<sup>(١)</sup>.

وعلة ما ذهب إليه البصريون أن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرف أو يتخصص بمرادفه أو نعته؛ لأنهما عينه فليس في إضافته إليهما جديد<sup>(٢)</sup>.

واختار مذهب الكوفيين جماعة منهم ابن الطراوة<sup>(٣)</sup>. ويظهر أن ما ذهب إليه البصريون ليس بمتين لكثرة المسموع من هذا، ثم إن القول بعدم إفادة النعت التخصيص غير صحيح فالنعت قد يأتي مخصصا للمنعوت ومنه عندهم ﴿والصلاة الوسطى﴾ البقرة/٢٣٨ وقوله تعالى ﴿منه آيات محكمات﴾ آل عمران/٧<sup>(٤)</sup> فكيف يقال بعد هذا إن الشيء لا يتخصص بنعته لأنه هو هو؟!.

## ٢:٢:٥ - حذفه في غير ما سبق:-<sup>(٥)</sup>

من ذلك عند الفراء إضافة المصدر إلى مفعوله من غير أن يذكر الفاعل بعد ذلك نحو

(١) معاني الفراء ١/٣٣٠ - ٣٣١، وينظر ١/٣٤٧، ٢/٥٥٠، ٢/١٥٩، ٢/٣٧١، ٣/٤١، ٣/٧٦.

(٢) ينظر الإنصاف ٤٣٧، وابن يعيش ٩/٣، والهمع ٢/٢٧٥ - ٢٧٦.

(٣) ينظر الارتشاف ٢/٥٠٦، وابن الطراوة النحوي ص ١٥١.

(٤) ينظر الفريد ١/٥٤١. والمساعد ٢/٤٠١، والارتشاف ٢/٥٧٩.

(٥) عند الفراء:- الآيات:- المائة/٩٥، إبراهيم/١٨، سبأ/٣٣، ص/٢٤، فصلت/٤٩، العاديات/٨.

المواضع:- ١/٩٩ - ١٠٠، ١/١٤٥، ٢/٧٤، ٢/٣٦٣، ٢/٤٠٤، ٣/٢٨٥ - ٢٨٦.

الشعر:- فيضحك عرفان الدرود جلودنا إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسفُ

في القرطبي ٩/٣٥٣، والبحر ٦/٤٢٣، والدر ٧/٨٤.

ولست مسلما مادمت حيا على زيد بتسليم الأمير

سبق في حذف حرف «على» الفقرة الرابعة.

وما ذهب إليه من كون الفتحة دليلا على الألف المحذوفة هو قول أكثر العلماء<sup>(١)</sup> وهو مذهب الكوفيين تبعهم الأخفش فيه.

فعلى قول سيبويه فإن «ابن» ليس مضافا إلى «أم» وإنما ركبا معا تركيب خمسة عشر ففتحتاهما فتحة بناء، فهما في حكم اسم واحد عنده ليكون هو المنادى المضاف إلى الياء ليصح حذفها وبقاء الكسر دليلا عليها في نحو «يا ابن أم» أما في حالة الفتح فليس في الكلام حذف حسب قول سيبويه<sup>(٢)</sup>.

### ٣: ١: ٢- إذا كان المضاف غير ذلك:-

يكثر عندهما حذف الياء من المنادى المضاف إليها وبقاء الكسر دليلا عليها قال الأخفش عن المضاف إلى الياء إنه إذا كان «في الدعاء [أي النداء] حذفت منه الياء، نحو ﴿يا عباد فاتقون﴾ الزمر/١٦- و﴿ربُّ قد آتيتني من الملك﴾ يوسف/١٠١-»<sup>(٣)</sup>.

وأجازا فتح آخر المنادى المضاف دليلا على الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء من ذلك قراءة من فتح التاء<sup>(٤)</sup> من قوله تعالى ﴿يا أبتُ إنني أخاف﴾ مريم/٥- فالأصل عند الأخفش «يا أبتا، فحذفوا الألف كما يحذفون الياء»<sup>(٥)</sup>، فاجتزىء بالفتح عن الألف.

وتخص بعض الكتب الأخفش بأنه يجيز الاستغناء عن الألف بالفتحة كما هي الحال هنا<sup>(٦)</sup>. ولا يظهر وجه لتخصيصه بهذا فقد أجازوه الفراء أيضا، وهو الذي عليه أغلب العلماء<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٢٥/٣، والهمع ٣٠٢/٤.

(٢) ينظر في هذا البحر ١٨٢/٥، والدر ٤٦٧/٥.

(٣) معاني الأخفش ٧٣، وينظر معاني الفراء ٢٠١/١، ٣٧/٣.

(٤) هي قراءة ابن عامر وأبي جعفر، كما في الاتحاف ٢٣٧/٢.

(٥) معاني الأخفش ٧٢، ومثله في معاني الفراء ٣٢/٢.

(٦) ينظر المساعد ٣٧٥/٢، والهمع ٣٠٠/٤.

(٧) ينظر الحجة للفارسي ٣٩١/٤، وشرح الجزولية الكبير ٨٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣، والمساعد ٣٧٥/٢، والدر ٤٣٥/٧.

وأجازا ضم المنادى المضاف إذا حذفت منه الياء نحو قولك: ياربُ اغفر لي<sup>(١)</sup>، فيعامل المنادى بعد حذف الياء معاملة النكرة المقصودة ولهذا يكون مضموما<sup>(٢)</sup>.

وقال الفراء بهذا الوجه حين أجاز الضم في ﴿يَأْتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ﴾ يوسف/٤- وزعم الزمخشري أنه قد قرئ بها في الشواذ<sup>(٣)</sup>.

واشترط بعضهم أمن اللبس حال الضم بين المنادى المضاف إلى الياء وغير المضاف. كما في قراءة أبي جعفر<sup>(٤)</sup> ﴿قُلْ رَبُّ أَحْكَمُ بِالْحَقِّ﴾ الأنبياء/١١٢- بضم الباء؛ فإنه مضاف إلى الياء، ولا يقوم في الوهم أنه نكرة مقصودة.

أما لو قيل: يا غلامُ- بالضم- في: يا غلامي فإنه يلبس وقالوا إن الألفاظ التي حكاها سيبويه نحو: يا قومُ لا تفعلوا. موافقة لهذا الشرط؛ إذ هي كلمات كثر مجيؤها مضافة، لذلك لا يقع فيها اللبس عند الضم<sup>(٥)</sup>.

### ٣:٢- حذفها في غير النداء:<sup>(٦)</sup>

يجوز عندهما حذف الياء في غير النداء وقال الفراء عن ذلك إنه قليل وإنما حذفوها في غير النداء حملا على حذفها فيه. والحذف يجرى على الحذف كما يقولون. واختلفا في

(١) ينظر معاني الأخفش ٧٢، ٤٠٣، ومعاني الفراء ٣٢/٢، والكتاب ٢٠٩/٢.

(٢) ينظر شرح الجزولية الكبير ٨٤٦، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣.

(٣) ينظر الكشف ٢٤١/٢.

(٤) ينظر الاتحاف ٢٦٨/٢.

(٥) ينظر الارتشاف ٥٣٨/٢-٥٣٩، والهمع ٣٠١/٤-٣٠٢.

(٦) أ- عند الفراء:- الآيات:- إبراهيم/٤٠، الزمر/١٧، الملك/١٧-١٨، الكافرون/٦.

المواضع:- ٣٠/١، ٢٠١/١، ٣٩٤/١، ٢٩٧/٣.

ب- عند الأخفش:- ص/٨.

المواضع:- ٧١-٧٢، ٢٣٦.

الشعر:- فلستُ بمدرك مافات منيَّ بـ«لهف» ولا بـ«ليت» ولا «لواني»

في الخصائص ٣/١٣٥، والإنصاف ١/٣٩٠، والخزانة ١/١٣١.

حذفها في غير النداء من غير رؤوس الآي «الفواصل»، فذهب الفراء إلى جواز ذلك دون تفریق بين الموضوعين فقال «يقولون: هذا غلامي قد جاء، و غلام قد جاء، قال الله تبارك وتعالى ﴿ فبشر عباد الذين ﴾ الزمر/ ١٧- ١٨ في غير نداء بحذف الياء، وأكثر ما تحذف بالإضافة في النداء؛ لأن النداء مستعمل كثيراً في الكلام فحذف في غير النداء... وقال في سورة الملك ﴿ فكيف كان نكير ﴾ آية/ ١٨- و ﴿ نذير ﴾ آية/ ١٧- وذلك أنهن رؤوس الآيات، لم يكن في الآيات قبلهن ياء ثانية فأجبرين على ما قبلهن؛ إذ كان ذلك من كلام العرب»<sup>(١)</sup>.

أما الأخفش فذهب إلى أن حذف الياء في غير النداء يكون مقيساً في الفواصل عند الوقف لا الوصل، قياساً على حذف العرب من القوافي عند الوقف كقول عمرو بن كلثوم<sup>(٢)</sup>:-

ألا هبي بصحنك فاصبحينا ولا تبقي خمور الأندرين

بسكون النون في الوقف «فإذا وصلوا قالوا: الأندرينا...»

وذلك في رؤوس الآي كثير، نحو قوله تعالى ﴿ بل لما يذوقوا عذاب ﴾ مر/ ٨- فإذا وصلوا أثبتوا الياء<sup>(٣)</sup>.

وقد حذف قوم الياء في السكون والوصل، وجعلوه على تلك اللغة القليلة، وهي قراءة العامة وبها نقرأ؛ لأن الكتاب عليها<sup>(٤)</sup>.

ولم يقيد الأكثرون حذف الياء من المضاف في غير النداء بأن تكون الكلمة فاصلة، فيكون الحذف من غيرها ضعيف كما هو قول الأخفش بل يجيزون ذلك ويقولون إنه قليل<sup>(٥)</sup>.

(١) معاني الفراء ٢٠١/١، وينظر ٣٥٤/١، ٢٩٧/٣.

(٢) ينظر الخصائص ٩٨/٢، والأمالى الشجرية ١٤٩/١.

(٣) جاء في الإتحاف أن يعقوب وحده قرأ يائيات الياء، والباقون بحذفها ولم ينسب إلى واحد منهم أنه أثبتها في الوصل فقط، وينظر الإتحاف ٤١٩/٢.

(٤) معاني الأخفش ٧١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ١٠٠٥/٢، والمساعد ٣٧٦/٢، والأشموني ٢٨٧/٢، والهمع ٢٩٩/٤.

وأجاز الأخفش أن تحذف الألف المنقلبة عن الياء، وتبقى الفتحة دليلاً عليها كقول

الشاعر:-

فلست بمدرّك ما فسات مني بدلهفَ ولا بـليتَ ولا لوانى

<<فحذفوا الألف كما يحذفون الياء... يريد: لهفاه>><sup>(١)</sup>.

وقيل إن حذف الألف المنقلبة عن الياء في غير النداء خاص بالضرورة وعليه حمل هذا

البيت<sup>(٢)</sup>.



---

(١) معاني الأخفش ٧٢، وينظر الخصائص ١٣٥/٢.

(٢) ينظر المساعد ٣٧٦/٢، والخزانة ١٣١/١.

## حذف الموصوف

مقدمة:-

كان القياس يقتضي ألا يحذف الموصوف ولا صفته لحاجة كل منهما للآخر؛ إذ مقصود الكلام حاصل من مجموعهما ولذلك قبح من حيث القياس حذف أحدهما من جهتين<sup>(١)</sup>:-

الأولى:- أن الصفة يقصد بها بيان وتخصيص الموصوف، وهذا مقام إطالة وإطناب، فحذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عن المقصود.

الثانية:- أنهما في حكم الجزء الواحد لتساويهما في استفادة كل منهما من الآخر <<ألا تراك إذا قلت: مررت بغلام طويل فقد علم أن طويلا هنا إنسان، ولو لم يتقدم ذكر الغلام لم يعلم أنه لإنسان أو غيره من الرمح أو الجذع ونحوهما، وكذلك قد علم بقولك: طويل، أن الرجل طويل وليس بربعة ولا قصير، وهذا أحد ما خلط الموصوف بصفته حتى صارت معه كالجزء منه، وذلك لتساويهما في إفادة كل منهما في صاحبه ما لولا مكانه لم يفد فيه>><sup>(٢)</sup>.  
ولكنهم حذفوهما من الكلام مع إرادة أحدهما لقيام الدليل عليه إما لفظيا وإما حاليا، فقد حذف الموصوف في مواضع<sup>(٣)</sup>:

١- يحذف الموصوف كثيرا إذا كان النعت مفردا وأمن اللبس؛ لأن النعت هنا يقبل أن يقام مقام المنعوت المحذوف ويباشره العامل نحو: مررت بعاقل وركبت صاهلا، أي: رجل وجوادا. ومنه قوله تعالى ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ الصافات/٤٨- أي: حور قاصرات.

٢- إذا كان النعت غير مفرد بأن كان جملة أو شبهها، فإنهم لا يجيزون حذف الموصوف

(١) ينظر المحتسب ١٠٢/٢، وابن يعيش ٥٩/٣.

(٢) المحتسب ١٠٢/٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش ٥٩/٣، والرضي ٣٢٤/٢، والمساعد ٤٢١/٢، والمغني ٨١٧، والهمع ١٨٦/٥.

لعدم صلاح الصفة للقيام مقام المحذوف >> لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذلك الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح >> (١).

ويجوز حذف الموصوف في مثل هذا إذا كان بعض مجرور بـ«من» أو «في» لقوة الدلالة عليه بذكر ما هو بعض منه. نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا دُونَ ذَلِكَ ﴾ الجن/١١- أي: وما قوم دون ذلك. وما فينا إلا يحبك، أي وما فينا أحد إلا يحبك.

ومنا ظعنٌ ومنا أقام، أي: ومنا فريق ظعن ومنا فريق أقام.

وأكثرهم يجعل الحذف الاطرادي خاصا بما هو بعض مجرور بـ«من» (٢) أما المسبوق بـ«في» فإنه ضرورة كما عبر ابن عصفور (٣). مع أن سيويوه قال به وغيره أيضا (٤).

٣- والحذف في غير ذلك خاص بالضرورة نحو قول الشاعر (٥):-

ترمي بكفي كان من أرمى البشر

أي: ترمي بكفي رجل كان...، فحذف الموصوف «رجل» والنعت جملة دون سبقه بـ«من» أو «في».

(١) الرضي ٣٢٤/٢ - ٣٢٥.

(٢) ينظر: الدر ٦٩٤/٣، ٢٦٠/٧، ٣٣٩/٩، والمساعد ٤٢٢/٢، والهمع ١٨٧/٥.

(٣) ينظر شرح الجمل ٢١٩/١، ٥٨٩/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٥/٢ - ٣٤٦، ومعاني الفراء ٢٧١/١، إلا أنه يجعله موصولا، ومعاني الزجاج ١٢٩/٢، والرضي ٣٢٥/٢، والخزانة ٦٣/٥.

(٥) في: مجالس ثعلب ٤٤٥، والخصائص ٣٦٧/٢، والرضي ٣٢٦/٢.



## مواضع حذف الموصوف عندهما

### ١- إذا كان النعت مفردا:-

#### ١:١- حذفه لدلالة الفعل عليه:-<sup>(١)</sup>

من ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خيرا لكم﴾ النساء/١٧٠- وقوله تعالى ﴿ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم﴾ النساء/١٧١- فقوله «خيراً» في الآيتين منصوب عند الفراء على أنه صفة لمصدر محذوف يدل عليه لفظ الفعل قبله، والتقدير: آمنوا إيماناً خيراً وانتهوا انتهاء خيراً لكم، ودلّ على هذا بأنه يمكن استعمال ضمير يعود على ذلك المصدر المفهوم ويستقيم الكلام أيضاً فيقال: آمنوا هو خير لكم أي الإيمان.

ورد الفراء قول من<sup>(٢)</sup> يرى أن «خيراً» خبر كان والتقدير: آمنوا يكن خيراً لكم. ورده قائلاً إن هذا ليس من مواضع حذف كان مع اسمها<sup>(٣)</sup>.

أما الأخفش فذهب إلى أن «خيراً» منصوب بفعل محذوف قال <<فنصب «خيراً» لأنه حين قال «آمنوا» أمرهم بما هو خير لهم فكأنه قال: اعملوا خيراً لكم،... فهذا إنما يكون في الأمر خاصة... وكأنك أخرجته من شيء إلى شيء>><sup>(٤)</sup>.

وقال سيبويه بمثل هذا عن قوله ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ وذكر أن الفعل واجب الإضمار وقال: <<وإنما نصبت «خيراً لك»...؛ لأنك حين قلت: انته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

(١) أ- عند الفراء:- النساء/١٧٠-١٧١، التوبة/٦٩، القمر/٥٠.

المواضع:- النساء/٢٩٥-٢٩٦، آل عمران/٣٠٣، النساء/٤٤٦، آل عمران/١١٠.

ب- عند الأخفش:- الأعراف/١٦٠، المواضع/٣١٣.

(٢) هو أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/١٤٣.

(٣) ينظر معاني الفراء ١/١٩٥-١٩٦، آل عمران/٣٠٣.

(٤) معاني الأخفش ١٤٩.

وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: انت خيرا لك»<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه الأخفش من إرادة الإخراج من شيء وإدخال في آخر أمر لا تستوي فيه الآيتان بدرجة واحدة .

ففي «انتها» إخراج من أمر سابق وزجر عنه، ثم يكون الاستئناف فيقدر الناصب واثنوا خيرا أو اعملوا ونحوه، فيكون الكلام من جملتين الأولى زجر والثانية إدخال في أمر.

وأما قوله «فآمنوا» فلا يقوى فيه تقدير الكلام من جملتين، يكون «فآمنوا» إخراجا من شيء والفعل المقدر إدخالا في آخر، فلا يستقيم - والله أعلم - حمل الكلام هنا على ذلك، لأن قوله «فآمنوا» زجر عن السابق وإدخال في الإيمان، فالآيتان ليستا سواء في هذا.

ولعل سيبويه<sup>(٢)</sup> رحمه الله لم يتكلم عن قوله ﴿فآمنوا خيراً لكم﴾ ولم يشر إليها في حديثه عن مثل قوله ﴿انتها خيراً لكم﴾ لما بينهما من الفرق. ولو كانتا سواء عنده لأشار إليها وبخاصة أنه أطال الكلام والتمثيل لتوضيح ما يراه.

ويسوي أغلب المراجع بين الآيتين وتنسب مثل قول الأخفش فيهما إلى سيبويه<sup>(٣)</sup>.

وأما ما ذهب إليه الفراء من تقدير مصدر موصوف فهو مطرد في الآيتين على حد سواء. وقد ضعف بأنه يفهم أن الإيمان ينقسم إلى خير وشر. وأجيب بأن الصفة قد تأتي للتوكيد<sup>(٤)</sup> نحو قوله تعالى ﴿ومائة الثالثة الأخرى﴾ النجم/٢٠.

ومن حذف الموصوف لدلالة الفعل عليه عند الأخفش قوله تعالى ﴿وقطعناهم اثنتي

(١) الكتاب ٢٨٣/١ وينظر الكشاف ٣١٥/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٤.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ١٣٤/٢، إعراب النحاس ٥٠٨/١، المشكل ٢١٣/١، الإملاء ٢١١، الفريد ٨٢٤/١، الدرر ١٦٤/٤.

(٤) ينظر المساعد ٤٠٢/٢، والدرر ١٦٤/٤.

عشرة أسباطاً أما ﴿ الأعراف/١٦٠.

فقوله «أسباطا» لا يصلح تمييزاً لـ «اثنتي عشرة» لأمرين:-

الأول:- أنها جمع، وتمييز الاثنتي عشرة يكون مفرداً لا جمعاً.

والثاني:- الأسباط مذكر جمع «سبط» والعدد «اثنتي عشرة» مؤنث. والأصل اتفاهما في التانيث، أو التذكير.

فقدر الأخفش التمييز محذوفاً قال <<أراد: اثنتي عشرة فرقة، ثم أخبر أن الفرق أسباطا، ولم يجعل العدد على الأسباط>><sup>(١)</sup>.

ويرى الفراء أن «أسباطا» هو التمييز لأنه ذهب به إلى معنى الأُم مجاورته لها فغلب المؤنث عليه<sup>(٢)</sup>.

واستشهد لقول الفراء بقول النواح الكلبى<sup>(٣)</sup>:-

وإن كلاباً هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر

ولم يقل: عشرة أبطن، فجعل البطن مؤنثاً لأنه ذهب به إلى معنى «القبيلة».

وجمهور المعريين يذهبون مذهب الأخفش في هذا<sup>(٤)</sup>.

## ١: ٢- حذفه لتقدم ذكره في الكلام:-<sup>(٥)</sup>

من المواضع التي يحذف فيها الموصوف بمفرد حذفه إذا ذكر فيما سبق لقيام القرينة

(١) معاني الأخفش ٣١٣.

(٢) ينظر معاني الفراء ١/٣٩٧.

(٣) في الكتاب ٣/٥٦٥، المقتضب ٢/١٤٨، والطبري ٩/٨٨، والدر ٥/٤٨٦.

(٤) ينظر: الطبري ٩/٨٩، وإعراب النحاس ٢/١٥٦، والإملاء ٢٩٤، والفريد ١/٣٧٣، والدر ٥/٤٨٤.

(٥) أ- عند الفراء:- الأنعام/١٦٠، المواضع:- ١/٣٦٦، ٢/٣٢٣.

الشعر:- وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكسح

سبق في حذف المبتدأ الفقرة ٢: ٨.

ب- عند الأخفش:- الصف/١٣، الموضوع ٤٩٩.

اللفظية عليه، من ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾ الأنعام/١٦٠-  
 والتقدير: فله عشر حسناتٍ أمثالها<sup>(١)</sup>.  
 فد«المثل» مذكر- ولو كان تمييزاً لقليل «عشرة»- فقدّر التمييز محذوفاً وأقيمت صفة مقامه،  
 وبقي العدد مذكراً لنية الموصوف المؤنث.  
 أما الأخفش فيرى أن العدد ذُكِرَ لأن المضاف (أمثال) اكتسب التأنيث من المضاف إليه  
 فالهاء في «أمثالها» تعود على الحسنة<sup>(٢)</sup>. فيكون مثل قولهم: قطعت بعض أصابعه. وقول ذي  
 الرمة<sup>(٣)</sup>: -

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليتها مـر الرياح النواسم  
 ومن حذف الموصوف لتقدم ذكره عند الأخفش قوله تعالى ﴿وأخرى تحبونها نصر﴾  
 الصف/١٣- فالتقدير: وتجارة أخرى<sup>(٤)</sup> فالكلام عطف- عنده- على قوله تعالى السابق ﴿هل  
 أدلكم على تجارة تنجيكم...﴾

### ١: ٣- حذفه إذا كان الحكم منوطاً بالصفة<sup>(٥)</sup>: -

إذا كان فاعل «كان» التامة نكرة، ونعت باسم مفرد نحو: إن كان أحد صالحاً ففلان  
 يجوز حذف الموصوف (أحد) وإقامة صفة مقامه فيقال: إن كان صالحاً ففلان<sup>(٦)</sup>.  
 ومثل هذا الأسلوب «يقبح فيه ذكر الموصوف؛ لكونه حشواً في الكلام، كقولك:  
 أكرم الشيخ، ووقر العالم... لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر»<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر معاني الفراء ١/٣٦٦.

(٢) ينظر معاني الأخفش ٢٩١.

(٣) في الكتاب ١/٥٢، والدر ١/٤٢٥، ٥/٢٣٢.

(٤) ينظر معاني الأخفش ٤٩٩، والفريد ٤/٤٦٥.

(٥) عند الفراء: -الموضع ١/١٨٥.

(٦) ينظر معاني الفراء ١/١٨٥.

(٧) نتائج الفكر ٢٠٩.

والأولى في مثل هذه التراكيب- اتفاقا مع الدكتور الحموز<sup>(١)</sup>- عدم تقدير محذوف بل جعل الصفة ( الشيخ- الخبير- العالم- ) مما استعمل فيه الوصف استعمال الأسماء، نحو قولهم، الدابة، وأدهم للقيد وأسود للحية، فهذه الأخيرة في الأصل نعوت إلا أن العرب لم تستعملها مع منعوت فعاملتها معاملة الأسماء.

أما نحو: خبير وعالم، فيمكن ظهور الموصوف معها، فإن لم يظهر فلا حاجة إلى التقدير لأن الحكم منوط بالصفة دون الموصوف.

#### ١: ٤- تقديره لاقتضاء الأصل النحوي له:-(٢)

إذا أضيف الشيء إلى نفسه نحو قوله تعالى ﴿إِنْ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ الواقعة/٩٥- يجعل الأخفش الثاني (اليقين) نعنا لمضاف إليه محذوف أي: حق الأمر اليقين<sup>(٣)</sup>.

#### ٢- إذا كان النعت جملة أو شبهها:-

##### ٢: ١- الحذف القياسي:- إذا كان المنعوت بعضا من مجرور بـ «من»:-<sup>(٤)</sup>

من هذا عند الأخفش قوله تعالى ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا يَحْرَفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ النساء/٤٦- أي: منهم قوم يحرفون....

وقوله تعالى ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ﴾ النساء/١٥٩- أي: >>وإن منهم أحد إلا

(١) ينظر التأويل النحوي ٥٠٦.

(٢) عند الأخفش:- الواقعة/٩٥، البينة/٥.

الموضع ٤٩٣.

(٣) ينظر معاني الأخفش ٤٩٣، وقد سبق تفصيل هذا في حذف المضاف إليه الفقرة ٤:٢:٢:٢.

(٤) أ- عند الفراء:- الروم/٢٤، الموضع ٣٢٣/٢.

الشعر:- وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكسحُ سبق في حذف المبتدأ الفقرة ٨:٢.

ب- عند الأخفش:- النساء/٤٦، ١٥٩. الموضع ٢٣٩.

ليؤمنن به»<sup>(١)</sup>.

فيكون «منهم» خبراً مقديماً و«أحد» مبتدأ، وجملة القسم المحذوف المحجاب عنه بـ«ليؤمنن به» صفة لـ«أحد» المحذوف<sup>(٢)</sup>.

وهذا عند الفراء على حذف موصول والتقدير: من الذين هادوا من يحرفون، وإن منهم إلا من ليؤمنن به<sup>(٣)</sup>...، >> وحذف «من» بعد «إلا» للدلالة الكلام عليه، فاستغني بدلالته عن إظهاره>><sup>(٤)</sup>.

وقد قال أبو حيان بحذف الموصوف في قوله تعالى ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ إلا أنه جعل التقدير: وإن أحد منهم إلا ليؤمنن. فشبّه الجملة «منهم» صفة للمبتدأ المحذوف والجملة القسمية خبره، وأنكر الوجه الأول - الذي ذهب إليه الأخفش وغيره - بحجة أنه لا ينتظم إسناد من: وإن منهم أحد، بل الخبر - عنده - لا يكون إلا الجملة القسمية فهي محط الفائدة، فلزم أن يكون «منهم» صفة<sup>(٥)</sup>.

وقد أجاب السمين على اعتراض أبي حيان متعجباً فقال: >>ليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من «أحد» الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله؟ ونظيره أن تقول: ما في الدار رجل إلا صالح، فكما أن «في الدار» خبر مقدم و«رجل» مبتدأ مؤخر و«إلا صالح» صفته، وهو كلام مستقيم، فكذلك هذا>><sup>(٦)</sup>.  
ويضعف ما ذهب إليه أبو حيان من جهة ثانية: فعلى تقديره يكون الموصوف محذوفاً وليس بعضاً من مجرور بـ«من» أو «في» وهو أمر خاص بالضرورة عند الجمهور، بخلاف تقدير الأخفش.

(١) معاني الأخفش ٢٣٩.

(٢) ينظر معاني الزجاج ١٢٩/٢، والكشاف ٣١٢/١، والإملاء ٢٠٨، والفريد ٨١٧/١، وهو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٣٤٥/٢.

(٣) ينظر معاني الفراء ٢٧١/١، ٢٩٤/١، وينظر حذف المبتدأ الفقرة ٧:٢.

(٤) ينظر الطبري ٢٣/٦.

(٥) ينظر البحر ١٢٩/٤.

(٦) الدر ١٤٩/٤.

## ٢:٢ - الحذف غير القياسي: (١)

قدر الفراء الموصوف محذوفاً في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ، كدأب آل فرعون﴾ آل عمران/١٠-١١. فشبه الجملة (كدأب آل فرعون) نعت لمصدر محذوف قال الفراء >> يقول: كفرت اليهود ككفر آل فرعون وشأنهم >> (٢).

وقد رد قوله هذا (٣)؛ لما فيه من الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي وهو الخبر (لن تغني... ) هذا إذا جعل العامل في المصدر الفعل «كفروا» الواقع في صلة «الذين»، فكأن الأصل: إن الذين كفروا كفروا كدأب آل فرعون لن تغني عنهم... .

وقال العكبري إن العامل في المصدر المحذوف ليس «كفروا» الواقع في صلة «الذين» بل هو فعل آخر يدل عليه ذلك المذكور (٤) لتلايق فصل بين أجزاء الصلة بأجنبي. وقيل إن شبه الجملة (كدأب...) في موضع رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: دأبهم كدأب آل فرعون (٥).

ومثل تقدير الأخفش للموصوف محذوفاً في قول النابغة:-

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ يُقَمِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشْنٌ

أي كأنك جمل من جمال... (٦) فحذف الموصوف بشبه الجملة دون أن يكون بعضاً من

(١) أ- عند الفراء:- آل عمران/١١، الأعراف/٥٠، إبراهيم/٣٧.

المواضع ١/١٩١، ٢/٧٨.

ب- عند الأخفش:- الموضع ٢٣٩.

الشمس:- كأنك من جمال بني أقيش يقمقع بين رجليه بشن. ينظر حذف خبر «كأن».

(٢) معاني الفراء ١/١٩١.

(٣) ينظر إعراب النحاس ١/٣٥٩، والقرطبي ٤/٢٥، والدر ٣/٣٧.

(٤) ينظر الإملاء ١٣٢.

(٥) ينظر الإملاء ١٣٢، والمحرم ٣/٢٦، والدر ٣/٣٧.

(٦) ينظر معاني الأخفش ١٣٩، والكتاب ٢/٣٤٥، ومجاز القرآن ١/١٠١.

مجرور بـ«من» أو «في» كما فعل الفراء في الآية السابقة. وهو الذي عليه المعربون في نحو قوله تعالى ﴿كذاب آل فرعون﴾ وقوله ﴿آمنوا كما آمن الناس﴾ البقرة/١٣- فالكاف صفة لمصدر محذوف<sup>(١)</sup>.

وبه قال سيبويه في بيت النابغة السابق، وهذا يدل على أن حذف الموصوف إذا كانت صفته شبه جملة لا يشترط له أن يكون بعض مجرور بـ«من» أو «في» إنما الشرط أن يقوم الدليل عليه، لأنهم إنما أجازوا حذفه مسبوقاً بذلك >>لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كأنه مذكور<<<sup>(٢)</sup>، وهذا - قوة الدلالة على المحذوف - متحقق في نحو قوله تعالى: ﴿آمنوا كما آمن الناس﴾ البقرة/١٣- لدلالة الفعل على المصدر، كما أنه متحقق في مثل قوله هذا ﴿إني أسكنت من ذريتي﴾ إبراهيم/٤٧- أي أسكنت شيماً أو ذرية من ذريتي<sup>(٣)</sup> لدلالة ما دخلت عليه «من» على الموصوف المحذوف، وهذا مثل البيت السابق. فلا وجه لمنع حذف الموصوف هنا ما لم يسبق بذلك الشرط، ولا حاجة تدعو إلى جعل المحذوف صاحب حال وشبه الجملة حال فيقدر في الآية: إني أسكنت من ذريتي شيئاً، فقط، فرارا من جعله موصوفاً<sup>(٤)</sup>.



- 
- (١) ينظر: إعراب النحاس ١/١٩١، والمشكل ١/٧٩، البيان ١/٥٧، الفريد ١/٢٢٥، والإملاء ١٣٢، والبحر ١/٤٢٠، والدر ١/١٤١، ١/٤٣٥، ١/٥٠٣، ٢/٦٥.
- (٢) الرضي ٢/٣٢٦.
- (٣) ينظر معاني الفراء ٢/٧٨.
- (٤) وهو مذهب منسوب إلى سيبويه، ينظر الدر ١/١٤١، ٢/٤٣٥، ٢/٦٥، وقد قال سيبويه بعكسه في ٢/٣٤٥ عند بيت النابغة السابق.



## حذف الصفة

### مقدمة: -

كان القياس أن لا يحذف النعت؛ وإنما يجاء به لإيضاح المنعوت فحذفه نقض للغرض وتراجع عن المقصود.

إلا أنه إذا ظهر معناه وقام عليه الدليل جاز حذفه على قلة<sup>(١)</sup>.

ومن حذفه قوله تعالى ﴿وكذب به قومك، وهو الحق﴾ الأنعام/٦٦. أي قومك المعاندون<sup>(٢)</sup>، واحتيج إلى تقدير الصفة لإزالة العموم الذي في «قومك»، لأن الحال (الواقع) يدل على أن التكذيب لم يحصل من جميع القوم. و«الواقع» من أدلة الحذف<sup>(٣)</sup>.

### مواضع حذف الصفة عندهما: (٤)

قال الفراء عن قراءة ابن مسعود بتنكير «الدهر»<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى ﴿وما يهلكنا إلا الدهر﴾ الجاثية/٢٤- إنها على تقدير حذف الصفة والتقدير: وما يهلكنا إلا دهر يمر<sup>(٦)</sup>.  
ومن حذف الصفة عند الفراء قوله تعالى ﴿أتدعون بعلا وتذرون أحسن الخالقين﴾ الصافات/١٢٥- فإذا كان معنى «بعلا» «ربا» يكون التقدير عند الفراء: أتعبدون ربا سوى الله<sup>(٧)</sup>.  
فحذف النعت إذ معلوم أن الإنكار إنما يتعلق بعبادة غير الله، وقد جعل القرطبي الكلام على

(١) ينظر ابن يعيش ٥٩/٣، والدر ٦٧٢/٤، والهمع ١٨٨/٥.

(٢) ينظر بالاضافة إلى ما سبق الرضي على الكافية ٣٢٧/٢، والمساعد ٤٢٢/٢.

(٣) ينظر في هذا الإشارة إلى الإيجاز ص ٤.

(٤) الفراء- الصافات/١٢٥، الجاثية/٢٤.

المواضع:- ٣٩٢/٢، ٤٨/٣

(٥) ينظر شواذ القرآن ١٣٩.

(٦) ينظر معاني الفراء ٤٨/٣، والطبري ١٥٢/٢٥، وشواذ القرآن ١٣٩.

(٧) ينظر معاني الفراء ٣٩٢/٢- والطبري ٩١/٢٣، وحذف المفعول به الفقرة ٢:٢.

حذف نعت فقال <<المعنى: أتعبدون ربا اختلقتموه>><sup>(١)</sup>.  
وقيل إن المعنى: أتعبدون بعض البعول أي الأرباب وتتركون عبادة الله<sup>(٢)</sup>. فليس في  
الكلام محذوف <<لأن التنكير للتبعيض>><sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) تفسير القرطبي ١١٧/١٥.  
(٢) ينظر الكشاف ٣/٣١٠، والبحر ٩/١٢٢.  
(٣) حاشية الشهاب ٧/٢٨٤.

## حذف الحال

مقدمة: -

يجوز حذف الحال ما لم يتوقف المعنى على ذكرها نحو قوله تعالى ﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين ﴾ الأنبياء/١٦، وقوله تعالى ﴿ ولا تمش في الأرض مَرَحًا ﴾ الاسراء/٣٧.

كما لا يجوز حذفها إذا سدت مسد الخبر نحو: شرحي الدرس واقفا. (١)

### مواضع حذف الحال عندهما: (٢)

من ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين، فإن خفتم فرجالا أو ركبانا ﴾ البقرة/٢٣٨-٢٣٩، فالتقدير عنده: إن خفتم أن تصلوا قياما فصلوا رجالا (٣). فيكون في الكلام حذف للحال «قياماً».

ولم يقدر الأكثرون حالا محذوفة ومفعولا يتعلق به الخوف، فتقدير الكلام عندهم: فإن خفتم فصلوا رجالا (٤). وهو الأظهر فيكون المراد حصول الخوف من دون تقييد بشيء معين قال القرطبي «وبا الجملة فكل أمر يخاف منه على روحه فهو مبيح ما تضمنته هذه الآية» (٥).

ومن حذف الحال عند الفراء لوجود الدليل عليها قوله تعالى ﴿ وأدخل يدك في جيبك

(١) ينظر: الارتشاف ٣٦١/٢، والمساعد ٣٩/٢.

(٢) الفراء: - البقرة/٢٣٩، النمل/١٢.

المواضع ١٤٢/١، ٢٨٨/٢.

الشعر: - رأيتني بحلبها فصدت مخافة وفي الجبل روعاء الفؤاد فروقُ

حميد بن ثور الهلالي: في البحر ٣/٣٠٥، والدر ٣/٣٥٣.

(٣) ينظر معاني الفراء ١٤٢/١، وينظر إعراب النحاس ١/٣٢٢.

(٤) ينظر الكشاف ١/١٤٦، والأمال الشجرية ٣/١٧٠، والفريد ١/٤٨٢، والدر ٢/٢٩٩.

(٥) تفسير القرطبي ٣/٢٢٣.

تخرج بيضاء من غير سوء في تسع آيات إلى فرعون وقومه ﴿النمل/١٢﴾.  
فتقدير الكلام عنده: مُرسلاً إلى فرعون وحذف الحال؛ <<لأن شأنه معروف، أنه مبعوث إلى  
فرعون، وقد قال الشاعر [حميد بن ثور الهلالي]:-

رأتني بحبليها فصدت مخافة      وفي الحبل روعاء الفؤاد فروقُ  
أراد: رأنتني أقبلت بحبليها، بحبلي الناقة، فأضمر فعلا، كأنه قال: رأنتني مقبلاً>><sup>(١)</sup>.  
فحذفت الحال من الآية وهي قوله «مرسلاً»، ومن البيت وهي ما تعلق به شبه الجملة  
(بحبليها).

وقيل في الآية إن شبه الجملة «إلى فرعون» ليس متعلقا بالحال المحذوفة بل هو متعلق بفعل  
محذوف والتقدير: اذهب في تسع آيات إلى فرعون، فهو كلام مستأنف<sup>(٢)</sup>.



(١) معاني الفراء ٢/٢٨٨، وينظر البيان ٢/٢١٢، والإملاء ٤٦٨، والفريد ٣/٦٧٦.

(٢) ينظر الكشف ٣/١٣٥، والدر ٨/٥٨٠.

## حذف المفعول له<sup>(١)</sup>

### ١- حذفه وهو مضاف:-

من ذلك عند الفراء قوله تعالى ﴿ فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك أن يقولوا لولا أنزل عليه كنز ﴿ هود/١٢- أي: مخافة أن يقولوا، فلما حذف المضاف (مخافة) أقيم المضاف إليه مقامه فانتصب<sup>(٢)</sup>.

ومثل هذا الأسلوب يحمله الفراء على حذف حرف الجر في أغلب الأحيان فالتقدير: لئلا يقولوا، وعليه جرى الكوفيون<sup>(٣)</sup>.

أما البصريون فيجعلونه على حذف المضاف- كما ذهب إليه الفراء هنا- ومن ذلك عند الأخفش ﴿ ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ﴿ الحجرات/٢- << أي: مخافة أن تحبط أعمالكم >><sup>(٤)</sup>.

### ٢- حذفه وهو مجرد من «أل» والإضافة:-

في قوله تعالى ﴿ قال رب إنني أخاف أن يكذبون، ويضيق صدري ولا ينطلق لساني فأرسل إلى هارون ﴿ الشعراء/١٢، ١٣ - يقدر الفراء المفعول له محذوفا للدلالة عليه فالمعنى: أرسل إليه ليؤازرني قال الفراء << ولم يذكر «معونة» ولا «مؤازرة»؛ وذلك أن المعنى معلوم كما تقول:

(١) أ- عند الفراء:- النساء/١٧٦، هود/١٢، الشعراء/١٣.

المواضع:- ٥/٢، ٢٧٨/٢.

ب- عند الأخفش:- الأنعام/١٥٦، الأعراف/٢٠، الفتح/٢٥، الحجرات/٢.

المواضع:- ٢٩١، ٢٩٦، ٤٨١، ٤٨٢.

(٢) ينظر معاني الفراء ٥/٢، والدر ٢٩٤/٦.

(٣) ينظر حذف «لا» الفقرة ٢:٢، وينظر الفريد ٢/٢٥٤، ٢/٢٨٢، والدر ٥/٢٢٩، ٥/٢٧٨.

(٤) معاني الأخفش ٤٨٢، وينظر ٢٩١.

لو أتاني مكروه لأرسلت إليك، ومعناه: لتعيني وتغيثني، وإذا كان المعنى معلوما طرح منه ما يرد الكلام إلى الإيجاز»<sup>(١)</sup>. وقد ذكر الغرض من الإرسال إلى هارون في موضع آخر قال تعالى ﴿هارون أخي اشدد به أزرى...﴾ طه/٣٠، ٣١- بالإضافة إلى ظهور المعنى المراد من سياق آيات الشعراء.

وقيل التقدير: أرسلني مضموماً إلى هارون<sup>(٢)</sup>؛ فيكون المحذوف على هذا شيعين المفعول به والحال التي تعلق بها شبه الجملة (إلى هارون) وهي «مضموماً». والأظهر جعل المحذوف مفعولاً له لدلالة آيات «طه» وتعلله بعدم انطلاق لسانه.



---

(١) معاني الفراء ٢/٢٧٨، وينظر الطبري ١٩/٦٤، والكشاف ٣/١٠٩.

(٢) ينظر البيان ٢/٢١٢، والرأيان في الفريد ٣/٦٥١.

## حذف المفضول

مقدمة:-(<sup>١</sup>)

- يجوز حذف المفضول بكثرة إذا كان «أفعل» التفضيل خبراً، ومنه: الله أكبر، أي: من كل شيء، يستوي في ذلك خبر المبتدأ وخبر الناسخ.
- ويقل الحذف إذا كان «أفعل» صفة، أو حالاً، أو مفعولاً به، ومنه قوله تعالى ﴿فإنه يعلم السرّ وأخفى﴾ ص/٧- أي وأخفى منه.
- الحذف ممتنع وقبيح في غير ذلك نحو جاءني أفضل، وإن أفضل زيدٌ.
- وكلامهم عن حذف المفضول يقصدون به المجرور بـ«من»، ولم يتكلم غير الرضي عن المفضول المضاف إليه فقال: يجوز أن يقدّر محذوفاً إذا احتمله الكلام فقال عن «الله أكبر» وقول الفرزدق<sup>(٢)</sup>:-

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول  
قال <<يجوز أن يقال في مثل هذه المواضع: إن المحذوف هو المضاف إليه، وأي: أكبر كل شيء، وأعز دعامة، ولم يعرض منه التنوين لكون «أفعل» غير منصرف، فاستبشع ذلك... يجوز أن يقال: إن «من» مع مجروره محذوف>><sup>(٣)</sup>.



- 
- (١) ينظر:- ابن يعيش ٩٧/٦، وشرح الكافية الشافية ١١٢٩/٢، والرضي على الكافية ٤٥٣/٣، والارتشاف ٢٢٨/٣، والمساعد ١٧١/٢، والهمع ١١٤/٥، والخزانة ٢٤٤/٨، ٢٤٩/٨.
- (٢) في ابن يعيش ٩٧/٦، والخزانة ٥٣٩/٦، ٢٤٢/٨.
- (٣) الرضي على الكافية ٤٥٣/٣، ومثله البغدادي في الخزانة ٢٤٣/٨، ٢٤٩/٨.

## مواضع حذف المفضول عندهما<sup>(١)</sup>

### ١ - حذفه وهو مجرور بـ«من»:-

من حذف المفضول عند الفراء قوله تعالى ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله﴾ البقرة/١٦٥- فالتقدير عنده: أشد حبا لله >>من أولئك لأندادهم>><sup>(٢)</sup>. والحذف في مثل هذا كثير لوقوع «أفعل» التفضيل خبراً، ومثله عند سيويه قوله >>وإن شئت قلت: هو خير عملاً، وأنت تنوي «منك»>><sup>(٣)</sup>.

### ٢ - حذفه وهو مضاف إليه:-

قدر الفراء المفضول محذوفاً في قوله تعالى ﴿فإله خير حافظاً﴾ يوسف/٦٤- وجعله مضافاً إليه فالتقدير: خيرهم<sup>(٤)</sup>. وقيل إن المفضول المحذوف مجرور بـ«من» أي: خير منهم<sup>(٥)</sup>.

وفائدة حذف المفضول هي العموم<sup>(٦)</sup>، فتحتمل الآية الأولى أن يكون المراد: الذين آمنوا أشد حبا لله من كل أحد. والآية الثانية: الله خير من كل أحد حفظاً، لا من إخوة يوسف فقط. والله أعلم.



(١) الفراء:- البقرة/١٦٥، ويوسف/٦٤. المواضع:- ١/٩٧، ٢/٤٩.

(٢) معاني الفراء ١/٩٧، وينظر الدر ٢/٢١٢.

(٣) الكتاب ١/٢٠٣.

(٤) ينظر معاني الفراء ٢/٤٩، وحذف المضاف إليه الفقرة، ٢:٢:٢:٣.

(٥) ينظر الفريد ٣/٧٩.

(٦) ينظر حاشية الشهاب ٥/٨٨، وبه فسر الفرزدق بيته السابق كما في الخزانة ٨/٢٤٢.



## حذف الفعل دون مرفوعه

مقدمة: (١)

١- يحذف الفعل وجوبا: إذا عوض عنه نحو قولهم: أما أنت منطلقا انطلقت. وتقديره: لأن كنت منطلقا انطلقت، ثم حذف «كان» وعوض عنها بـ«ما» الزائدة، ثم حذف الجار وأدغمت نون «أن» في «ما» فصارت «أما»، وعليه قول العباس بن مرداس (٢):

أبا خُراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبُعُ

قال سيبويه <<إنما هي «أن» ضمت إليها «ما» وهي «ما» التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضا في الزنادقة واليماني من الياء... و«أما» لا يذكر بعدها الفعل المضمرة؛ لأنه من المضمرة المتروكة إظهاره>> (٣).

ويحذف وجوبا أيضا إذا تأخر عنه ما يفسره وذلك إذا وقع الاسم المرفوع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل أو ما يجب - عند هؤلاء - إيلاؤه الفعل فالأول نحو أدوات الاستفهام، والثاني أدوات الشرط والتحضيض ثم يأتي بعد المرفوع فعل مفسر، وهو ما يعرف بالاشتغال، نحو قوله تعالى: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره﴾ السورة / ٩- ونحو: أزيدٌ جاءك؟ والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك، وأجاءك زيدٌ جاءك.

ومنه ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾ البقرة / ١٠٣ - فالمصدر المؤول من «أن» ومعموليها - عند الكوفيين والمبرد - فاعل لفعل محذوف؛ لأن «لو» شرط فيختص بالدخول على الأفعال.

وقيل: إنه - أي المصدر - في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر، وهو ظاهر كلام

(١) ينظر: المغني ٨٢٧، والهمع ٢/٢٥٨، وينظر على وجه الخصوص الحذف والإضمار للدكتور عبدالفتاح بحيري ص ٥٩ وما بعدها.

(٢) وقيل جرير: ينظر: الكتاب ١/٢٩٣، وابن يعيش ٢/٩٩، والخزانة ٤/١٣.

(٣) الكتاب ١/٢٩٣، ١٩٤. إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه.

سيبويه<sup>(١)</sup>، فهي على هذا ليس مما يختص بالأفعال.

٢- يحذف جوازاً: إذا كان جواباً لسؤال محقق أو مقدر، أو كثر وقوعه في موضع معين فيحذف لقرينة ذكره في الأول ولدلالة الموضع عليه في الأخير.

فالأول نحو: محمدٌ في جواب: من ذهب؟ ونحو قول ضرار بن نهشل: <sup>(٢)</sup>

لُيبك يزيد، ضارعٌ لخصومة ومُختبِط مما تطيح الطوائح

على أن تقدير الكلام: ليبك يزيد ثم يتوقع سؤالاً من يبيكه؟، فيجيب ضارعٌ، أي: يبيكه ضارع.

وهذا الأخير قيل إنه غير مقيس، وإليه ذهب الجمهور >> وجوزه الجرمي وابن جنبي وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنايب عنه، فلو قيل: يوعظ في المسجد رجالٌ، على معنى: يعظ رجال، لم يجز لصلاحية إسناد «يوعظ» إليهم، بخلاف: يوعظ في المسجد رجال يزيد، فإنه يجوز لعدم اللبس<sup>(٣)</sup> وهو الصواب إذ الكلام يدور على الإفادة والوضوح.

وأما ما حذف لكثرة استعماله في ذلك الموضع فنحو قولهم: ما أنت وزيداً وكيف أنت وقصعةً من ثريد، بنصب ما بعد الواو؛ لأنها واو المعية، والناصب لما بعدها ما سبقها من فعل أو شبهه، فالتقدير: ما تكون وزيداً وكيف تكون وقصعة، قال ابن مالك:

وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمّر بعض العرب

اعتماداً على كثرة وقوع الفعل بعدهما واحتياج المفعول معه إلى ناصب وناصبه هو الرفع لما قبل الواو في الأمثلة السابقة<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٣/١٣٩، ١٤٠، والحذف والإضمار ٧٤.

(٢) وقيل غيره: ينظر: الكتاب ١/٢٨٨، والهمع ٢/٢٥٨.

(٣) الهمع ٢/٢٥٨.

(٤) ينظر: الحذف والإضمار ٥٩ - ٦١.

## مواضع حذف الفعل وحده عندهما

### ١ - حذفه وجوبا<sup>(١)</sup>:

إذا وقع بعد أداة الشرط اسمٌ مرفوع نحو قوله تعالى ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً ﴾ النساء/ ١٢٨ - جاز فيه وجهان عند الأخفش:-

أولهما: أن يكون فاعلاً لفعل محذوف وجوبا يفسره المتأخر؛ لأن أدوات الشرط تقتضي وتطلب الأفعال، فيكون التقدير: وإن خافت امرأة خافت، والأصل ألا يلي الاسم أداة الشرط، وإنما جاز هذا في «إن» على كثرة وحسن لأنها الأصل في باب الجزاء، إذ لا معنى لها غيره، وشرط إيلائها الاسم أن يكون الفعل المفسر ماضياً غير مضارع.

وثانيهما: أن يكون المرفوع مبتدأ والجملة بعده خبراً عنه، غير أن الراجح عنده هو الأول قال عن قول الحق سبحانه ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ﴾ التوبة/ ١٦ - «فابتدأ بعد «إن»، وأن يكون رفع «أحد» على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في «إن» لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ كما قال:

عاود هراة وإن معمورها خربا [وأسعد اليوم مشغوفاً إذا طرباً]

... وقد زعموا أن قول الشاعر [زيد المحاربي]:

أتمجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

لا ينشد إلا رفعا وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد «إن»، وإن

شئت جعلته رفعا بفعل مضمر<sup>(٢)</sup>.

(١) الأخفش: النساء/ ١٢٨ - ١٧٦، التوبة/ ٦ - المواضع: ٣٢٧ - ٢٤٦ - ٢٤٩.

الشعر: عاود هراة وإن معمورها خربا وأسعد اليوم مشغوفاً إذا طرباً  
في الكتاب ١١٢/٣، والأصول ٢٤١/٢.

- أتمجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع  
زيد المحاربي: المحتسب ٢٨١/١، والجنى ٢٤٨، والحزانة ١٠/١٤٤، وشرح شواهد المغني ٤٣٧، وروايته موافقه  
للأخفش أي «إن» بكسر الهمزة بخلاف الباقيين.

(٢) معاني الأخفش ٣٢٧.

قال <<يرفع الشركاء بفعل ينويه كأنه قال : زينته شركاؤهم ، ومثله قوله ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ النور/٣٦- ثم قال ﴿ رجال لا تلهيهم تجارة ﴾ النور/٣٧- >><sup>(١)</sup>.  
 وأجاز قطرب أن يكون «شركاؤهم» فاعلا للمصدر «قتل» بعد إضافته إلى مفعوله، والمعنى زين لهم أن قتل شركاؤهم أولادهم، وقال هو مثل حُبِّ إليّ ركوبُ الفرس زيد، أي : أن ركب الفرس زيد. والقول الأول هو وجه الكلام؛ لأنه موافق للقراءات المتواترة التي تجعل الشركاء مُزَيَّنِينَ للقتل لا مباشرين له ولو على سبيل التجوز، وقال ابن جني عن تمثيل قطرب السابق >> هذا - لعمرى - ونحوه صحيح المعنى، فأما الآية فليست منه بدلالة القراءة المجتمع عليها، وأن المعنى أن المزيّن هم الشركاء وأن القاتل هم المشركون وهذا واضح >><sup>(٢)</sup>.

### ٢: ٣ - حذف «كان» :-<sup>(٣)</sup>

أجاز الفراء في قوله تعالى ﴿ فاستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ﴾ البقرة/٢٨٢ - أن يكون على تقدير مبتدأ محذوف أي : فالشاهد رجل وامرأتان.

وأجاز أن يكون التقدير : فليكن رجل وامرأتان<sup>(٤)</sup>. والوجه في «كان» المقدرة هنا أن تجعل التامة؛ لما فيه من قلة المقدّر، ولأن حذف الناقصة مع خبرها ضعيف.  
 وقيل التقدير : فليشهد رجلٌ بدلالة ﴿ فاستشهدوا ﴾<sup>(٥)</sup>. وإنما احتجج إلى التقدير لتمام جملة جواب الشرط فهو لا يكون مفردا.

(١) معاني الفراء ١/٣٥٧، وينظر: ٢١/٣ - ٢٥٣/٣، والكتاب ١/٢٩٠.

(٢) المحتسب ١/٢٣٠، وينظر في الآية الدر ٥/١٧٧.

(٣) الفراء: البقرة/٢٨٢ - الأعراف/٤ - إبراهيم/٢٢ - محمد/١٣.

المواضع: ١/١٨٤ - ١/٣٧١ - ٢/٧٦ - ٢/١٠٥ - ٣/٥٩.

الشعر: إن العقل في أمسواتنا لا نضق به ذراعاً وإن صبرا فنعرف للصبر

هدية بن خشرم: الكتاب ١/٢٥٩، والأماشي الشجرية ٢/٥٥٢، والمغني ٣٩٨، والخزانة ٩/٣٣٧.

(٤) ينظر: معاني الفراء ١/١٨٤، والبيان ١/١٨٢.

(٥) ينظر: البيان ١/١٨٢، والدر ٢/٦٥٦، والتصريح ١/١٩٣.

ومثل هذا تقديره لـ «كان» محذوفة في قول هُدبة بن خَشْرَم :  
 إن العقل في أموالنا لا نضق به ذِراعاً وإن صبراً فنعرِفُ للصبر  
 أي : إن يكن العقل<sup>(١)</sup>، ويجوز تقدير: إن وقع العقل، ونحو ذلك، وحذف «كان» بعد  
 «إن» معروف وإن كان الأكثر أن يضم معها اسمها ويبقى خيرها.<sup>(٢)</sup>  
 كما قدر الفراء «كان» محذوفة في مواضع أخرى لاداعي إلى تقديرها ومنه قول الحق  
 سبحانه ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا﴾ الأعراف؛- فإنه لما كان الإهلاك يتأخر عن  
 البأس سأل الفراء نفسه: كيف يقدم عليه في الآية؟ مع أن الفاء تفيد الترتيب<sup>(٣)</sup>، فخرجها على  
 وجهين:-

أولهما : أن الفاء ليست للترتيب في مثل هذا، وذلك إذا كان الفعلان متلازمين  
 وأحدهما مسبب عن الآخر ويؤولان إلى أمر ونتيجة واحدة نحو: شتمه فأساء إليه، أو أساء  
 إليه فشتمه، ونحو : أعطيتني فأحسنت إليّ، أو أحسنت إليّ فأعطيتني ، فتقدم ما شئت منهما  
 لأن كل واحدٍ منهما فيه معنى الآخر إذ الإحسان يكون إعطاءً ، والإعطاء إحسان. بخلاف  
 نحو ضربته فبكى وأعطيته فاستغنى؛ إذ معلوم أن أحدهما - وهو الأول - لا بد أن يوجد قبل  
 الآخر.

وثاني الوجهين : أن تقدر «كان» محذوفة قال >> وإن شئت كان المعنى: وكم من قرية  
 أهلكناها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت «كان» >><sup>(٤)</sup>  
 وهذا الإضمار غير متجه إذ قدر من الفعل «جاءها» مصدراً بدون مؤولٍ ليستقيم له  
 المعنى، وفيه - من جهة أخرى - تقديرات كثيرة إذ قدر «قبل الإهلاك» خبر «كان» المحذوفة  
 أيضاً.

والذي عليه الجمهور أن الفاء تفيد الترتيب دائماً، وتقدير الكلام على حذف الإرادة،

(١) ينظر: معاني الفراء ١٠٥/٢، والأمالى الشجرية ٥٥٢/٢، والمعنى ٣٩٨.

(٢) ينظر: المساعد ٢٧٠/١ - ٢٧١، والأشمونى ٢٥٣/١.

(٣) ينظر فى معنى الفاء: شرح ابن عصفور للجمل ٢٢٨/١، والجنى ٦١.

(٤) معاني الفراء ٣٧١/١، وقد وافقه الطبري في الأول ورد عليه الثاني. ينظر: تفسيره ١١٨/٨.

## حذف جملة الشرط

مقدمة: (١)

### ١- حذفها وجوباً : وذلك في موضعين :-

\* الموضع الأول في أسلوب الاستغفال بشرط أن تكون الأداة «إن» أو «إذا»، وأن يكون المفسر فعلاً ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بـ «لم». نحو قولك: إن زيدا أكرمه أكرمته أكرمك. وإن زيدا لم تكرمه لم أكرمك.

\* الموضع الثاني : مع «أما» قال ابن مالك في معرض تعليقه لعدم مجيء الفعل بعدها >> لأنها قائمة مقام حرف شرط، وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط، ولم يعلم بقيامها مقامه.

وإذا وليها اسم بعده الفاء كان في ذلك تنبيه على ما قصد من كون ما وليها مع ما بعده جواباً >> (٢). فإذا قيل: أما زيد فقائم، كان التقدير: مهما يكن من شيء فزيد قائم.

### ٢- حذفها جوازاً :

أ- تحذف الجملة الشرطية حذفاً جائزاً بكثرة، تارة مع الأداة، وتارة بدونها:-  
فتحذف بدون الأداة إذا كان فعل الشرط منفيّاً بـ «لا» وكانت الأداة «إن» نحو قول الأحوص الأنصاري: (٣)

فطلّقها فلست لها بكفء وإلا يعلّ مفرقك الحسامُ

والتقدير : وإن لا تطلقها يعل...

أو كان المحذوف «كان واسمها» نحو قولهم كل إنسان وعمله إن خيراً فخير. أي : إن

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٦٠٩، والارتشاف ٥٦٠/٢، والمغني ٨٤٧، والحذف والإضمار ٧٩، والفعل العرب ٢٨٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٤٦.

(٣) في المقرب ٢٧٦/١، والارتشاف ٥٦١/٢، والخزانة ١٥١/٢.

كان خيراً فالجزاء خير.

وقال أبو حيان إنه لا يحفظ حذف فعل الشرط إلا مع «إن» وحدها.<sup>(١)</sup>  
وأما حذفها مع الأداة فبعد الطلب المجزوم جوابه نحو قوله تعالى ﴿فاتبعوني يحيبكم الله﴾ آل عمران/٣١ - على أن التقدير: إن تبتعوني يحيبكم الله، وهذا مذهب لبعضهم وهو ظاهر كلام سيويه، والقول الثاني أنه مجزوم بالطلب لتضمنه معنى الشرط وهو قول الخليل.<sup>(٢)</sup>  
الموضع الثاني من حذفها مع الأداة قبل الفاء الفصيحة، وهي الفاء الواقعة في جواب شرط مقدر مع الأداة يدل عليه سياق الكلام نحو قوله تعالى ﴿أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم﴾ الأنعام/١٥٧ - فقوله «فقد جاءكم...» جواب شرط مقدر، أي «إن كنتم كما تزعمون أنكم إذا أنزل عليكم كتاب تكونون أهدى من اليهود والنصارى فقد جاءكم»<sup>(٣)</sup>.

ومنه قوله تعالى ﴿إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون﴾ المنبوت/٥٦ - أي: فإن لم تتمكنوا من عبادتي فإن أرضي واسعة فإياي فاعبدون في غيرها.<sup>(٤)</sup>

وحذف الشرط في مثل هذا عند الزمخشري «من أحسن الحذف»<sup>(٥)</sup>.

ب - يقل حذفها في غير ذلك ومنه عند ابن مالك قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

متى تؤخذوا قسراً بظنة عامر ولم ينج إلا في الصفاد يزيد  
على أن التقدير: متى تثقفوا تؤخذوا قسراً. فحذفت جملة الشرط. ويمكن أن يحمل البيت على أنه من حذف الجواب، إلا أن فيه الحذف وفعل الشرط غير ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط.

(١) ينظر: الارتشاف ٥٦١/٢، وقد حكى عن العرب أنها قالت: من يُسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به، أي: ومن لا يسلم فلا تعبا به، ينظر التصريح ٢٥٢/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٩٥/٣، ٩٦، وأجاز الرضي القولين في شرح الكافية ١١٧/٤ - ١١٨، وقال عن مذهب غير الخليل «ولعل ذلك لاستنكارهم إسناد الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد؛ لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى «إن» فعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً».

(٣) الدرر ٢٣١/٥، وينظر المغني ٨٤٨.

(٤) ينظر: المغني ٨٤٨.

(٥) الكشف ٤٩/٢.

(٦) في شرح الكافية الشافية ١٦٠٩، والتصريح ٢٥٢/٢، والهمع ٣٣٧/٤.

و كأنه - بهذا التقدير - لا يرى مجيء الشرط ماضيا بغير لفظ «كان»، لهذا قدرها قبل المضارع المنفي بـ «لم» مع أنه ماضي المعنى؛ لأنها تقلب زمن الفعل إلى الماضي. والأصل أن يكون فعل الشرط مستقبلا الزمن وإن كان بلفظ الماضي، نحو إن جاءك محمد فقل له كذا، أي: إذا حصل مجيؤه في المستقبل. ولا يكون عند أغلبهم دالا على الزمن الماضي وما ورد مما ظاهره ذلك أولوه.

والفراء في كلامه السابق يجيز مجيء فعل الشرط دالا على الزمن الماضي ولكن بشرط أن يكون لفظ «كان»، وقد أيد الرضي مثل هذا حين أجاز مجيء الشرط ماضي الزمن بلفظ «كان» غالبا، نحو قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ المائدة/١١٦ - سواء دل ذلك على تحقق الوقوع في الزمن الماضي أم على افتراض وقوعه في الماضي.

ويقل عنده مجيء الشرط ماضيا بغير لفظ «كان» - وهذا لا يقوله الفراء بل يقدرها كما رأينا محذوفة - ومنه قول الفرزدق: (١)

أَتَغَضِبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةَ حَزْتَا جَهَارَا وَلَمْ تَغَضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ  
فإن فعل الشرط ماض بدلالة مفسره كأنه قيل إن حزت أذناه فيما مضى فهو كلام عن شيء سابق، ولا يحتاج الأمر إلى تأويل عند الرضي (٢).

وقد تعرض الفراء لهذا البيت فأوله على أن المراد به المستقبل لا الماضي وإلا لقيل «أن» بفتح الهمزة (٣)، وهذا يؤكد أنه لا يرى مجيء الشرط ماضيا بغير لفظ «كان».

والجمهور يؤول ما كان ظاهره من مجيء فعل الشرط دالا على الزمن الماضي، يستوي في ذلك كونه بلفظ «كان» أو بغيرها، فيقول بعضهم في قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قَلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ المائدة/١١٦ - وقوله ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصَهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ﴾ يوسف/٢٦ - إن تقديرهما: إن أكن

(١) ينظر الكتاب ١٦١/٣، والجنى ٢٢٤، والخزاة ٧٨/٩، والدرر اللوامع ٣/٢.

(٢) ينظر الرضي على الكافية ١١٤/٤، ونسبه للمبرد وكذلك قيل في الأصول ١٩٠/٢، وما وجدته للمبرد مخالف لهذا ينظر المقتضب ٥١/٢، والكامل ٣٦١.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٧/٣.



قلته، وإن يكن كان قميصه...<sup>(١)</sup>

وقال بعضهم إن المعنى مع «كان» هو: إذا ثبت كذا يكن كذا، قال ابن الحاجب >> فأما قوله ﴿إن كان قميصه﴾ يوسف/٢٦- فلأن «كان» بمعنى ثبت فكأنه قيل: إن ثبت أن قميصه، وثبوت الشيء منه ألا يكون قبل ذلك ثابتاً، فهي [أي «إن»] على بابها في الاستقبال؛ لأن المعنى إن ثبت هذا في المستقبل فهي صادقة >><sup>(٢)</sup>، فهم يحولون زمنه إلى المستقبل. وهو الظاهر لما فيه من قلة التكلف.

### ١: ٢- إذا كانت الأداة غير «إن»: <sup>(٣)</sup>

يجيز الفراء حذف جملة الشرط والأداة غير «إن»، وفعله ليس مفسراً بمذكور، فقد أجاز في قوله تعالى ﴿وما بكم من نعمه فمن الله﴾ النحل/٥٣- أن تكون «ما» شرطية وجملة الشرط محذوفة، أو أنها موصولة، قال عن الوجه الأول >> «ما» في معنى جزاء ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمه فمن الله؛ لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم وإن لم يظهر فهو مضمر >><sup>(٤)</sup>، ولقد قاس الحذف هنا على حذف فعل الشرط في قول هُدبة بن خشرم:<sup>(٥)</sup>

إن العقل في أموالنا لا نضقُ به ذراعاً وإن صبراً فنعرف للصبر أي: وإن يكن صبراً، وحذف جملة الشرط هنا كثير عند الجميع، أما ما ذهب إليه في الآية فلا يرضاه الجمهور لما فيه من حذفها بعد غير «إن» وهو خاص بالضرورة عندهم، فالوجه

(١) ينظر المساعد ٣/١٨٦، والهمع ٤/٣٢٣، ولا وجه لتغيير صيغة الفعل عند تقديره مستقبل المعنى إذ المعروف أن الشرط والجواب يكونان ماضيين مستقبلي الزمن، وقال الرضي عن هذا التقدير في الآية الأولى >> إنه ظاهر الفساد؛ لأن هذه الحكاية تجري يوم القيامة، والقول أو عدمه في الدنيا >> فزمن فعل الشرط ماضٍ ولا شك.

(٢) أمالي ابن الحاجب ١/١٠٩، ومثله قول أبي علي إن المراد: كلما وقع مثل هذا يقع كذا. ينظر الحجة ٣/٢١٣-١٣٨/٦.

(٣) أ- الفراء: النحل/٥٣، الموضع ٢/١٠٤.

ب- الأخفش: الموضع: ٣٢٥.

الشعر: إن يكن طيبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي

عبيد بن الأبرص: الارتشاف ٢/٥٧٥، والمعنى ٨٥٢، وشرح أبياته ٨/٨.

(٤) المعاني ٢/١٠٤، وينظر معاني الزجاج ٣/٢٠٤، وإعراب النحاس ٢/٣٩٨، والإملاء ٣٧٨، والفريد ٣/٢٣٢.

(٥) ينظر تخريجه في حذف الفعل دون مرفوعه الفقرة ٣:٢.

المحذوف.

وقد يدل عليه فعل الشرط نحو قوله تعالى ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ وَلَوْ أَنَّهُ ... ﴾ الأنعام/٣٥ - والتقدير: فافعل؛ لأن فعل الاستطاعة يدل عليه.

ومنه عندهم قوله تعالى ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ ﴾ آل عمران/١٤٠ - فإن «فقد مس» فعل ماضٍ في الزمن والماضي لا يتسبب عن المستقبل فتأولوه >> على أن الجواب مستقبل محذوف دل هذا عليه... وقال الخضرأوي [ أي في الآية ]... كان الأستاذ ابن خروف يقول في هذا: الجواب محذوف واستغني عنه بالمسبب والمعنى في: إِنْ يُهْنِكُ فَقَدْ أَهْتَتْ: فلا ينكر ذلك فقد أهنته >> (١) والجواب في الآية تقديره: فلا تحزنوا أو فتأسوا فقد مس القوم قرح كذلك.

وحذف الجواب إذا وقع موقعه المناسب يكون أبلغ وأقوى في المعنى من إظهاره >> ألا ترى أنك إذا قلت لغلامك: والله لئن قمت إليك، وسكت عن الجواب، ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وغير ذلك فتمثلت في فكره أنواع العقوبات فتكاثرت عليه وعظمت الحال في نفسه ولم يدر أيها يتقي، ولو قلت: والله لئن قمت إليك لأضربنك، فأتيت بالجواب لم يتق شيئاً غير الضرب، ولا خطر بباله نوع من المكروه سواه فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه... وكذلك الحال في الجميل من الفعل نحو قولك: والله لئن زرتني... إذا حذف الجواب تطلعت نفسه إلى علم ما توليه إياه، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة >> (٢).

(١) المساعد ١٨٧/٣ - ١٨٨. والخضرأوي هو: أبو عبدالله محمد بن يحيى الأندلسي ت ٦٤٦ وهو تلميذ ابن خروف شيخ الشلوبيين.

(٢) سر الصناعة ٦٤٩، وينظر: المسائل المنشورة ١٦٩، والخزانة ٤٠/٧.

## مواضع حذف جواب الشرط عندهما

### ١- حذف جواب الشرط الجازم :

١:١ - حذفه وجوبا :-

١:١:١ - إذا تقدمه ما يدل على الجواب :<sup>(١)</sup>

من أصول جمهور البصريين أن الجواب لا يتقدم عليه لأنه مترتب عليه ومسبب عنه في المعنى، فإذا تقدم على الشرط ما يمكن جعله جوابا قدروا الجواب محذوفاً، وذلك المتقدم دليل عليه، وعلى هذا حمل الأخفش قوله تعالى ﴿ قالوا طائركم معكم أئن ذكركم ﴾ س/١/٩ >> أي: إن ذكركم فمعكم طائركم >><sup>(٢)</sup>، فقدره محذوفاً لدلالة المتقدم عليه، وهذا من الحذف الواجب عندهم.

وجعل أبو البقاء العكبري التقدير: أئن ذكركم كفرتم، فيكون على هذا من الحذف الجائز.<sup>(٣)</sup> ومذهب أهل الكوفة والمبرد أن المتقدم هو الجواب ففي قولك : أنت سعيد إن أطعت الله، لا يحتاجون إلى تقدير الجواب بل الجملة الاسمية المتقدمة هي الجواب على تقدير الفاء.<sup>(٤)</sup>

وقد قال الفراء في المعاني بما ظاهره خلاف لأقواله السابقة عندما جاء إلى قول الحق سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة... إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيل ﴾ المتحفة/١ - جعل التقدير: إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي فلا تتخذوهم أولياء.<sup>(٥)</sup>

(١) أ- الفراء: المتحفة/١، الموضع ١٤٩/٣.

ب- الأخفش: س/١٩، الموضع: ٤٤٩.

(٢) معاني الأخفش ٤٤٩، وينظر: الدر ١٥٣/٩.

(٣) ينظر: الإملاء ٤٩٨.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٦٧/١ - ٧/٢ - ٦٣/٢ - وهناك مواضع أخرى لم ينص فيها بأنه المتقدم ولكن يمكن حملها على ذلك كما في المعاني ٥٨/١ - ١٣٤/٢ - ٢٠٠/٢.

وينظر قول المبرد في: المقتضب ٦٦/٢ - ٢٩/٣، وينظر المسألة في: الدر ٢٦٤/١ - ٤٢٨/١

(٥) معاني الفراء ١٤٩/٣. وينظر في الآية: الفريد ٤٥٦/٤، والدر ٢٩٩/١٠.

والمعنى : حلفت له لا يزال أمامك بيت فلما جاء بعد المجزوم صير جواباً للجزم»<sup>(١)</sup>.

وفي قوله تعالى ﴿ ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ﴾  
البقرة/١٤٥- تقدم القسم على الشرط وجاء جواب القسم فعلاً ماضياً وهو دليل جواب الشرط  
المحذوف.

وجمهور النحاة يشترطون لإجابة القسم عند اجتماعهما: أن يكون فعل الشرط ماضياً  
لما سبق من أن الجواب لا يحذف في غير ذلك عندهم، ويشترطون كذلك في جواب القسم  
المذكور أن يكون مستقبل المعنى «الزمن»؛ لأنه دليل جواب الشرط والشرط يقتضي  
الاستقبال.<sup>(٢)</sup>

والفراء والأخفش يوافقان الجمهور في وجوب كون جواب القسم المذكور بمعنى  
الاستقبال، ولذلك قال الأخفش إن «ما تبعوا» ماضٍ معناه مستقبل ولذلك أجيب به القسم  
المتقدم مع حذف جواب الشرط قال بعد أن ذكر أن «لئن» هنا معناها معنى «لو» من حيث  
أنهما تدلان على عدم وقوع الأمر >> كذا يفسره المفسرون، وهو في الإعراب على أن آخره  
معتمد لليمين كأنه قال «والله ما تبعوا» أي: ما هم بمتبعين»<sup>(٣)</sup>، فقوله «ما هم بمتبعين» معناه أن  
الفعل مستقبل المعنى وهو تقدير شيخه الخليل وسيبويه الذي يقول >>... وقال: لئن فعلت ما  
فعل، يريد معنى ما هو فاعل وما يفعل... قال عز وجل ﴿ ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل  
آية ما تبعوا قبلتك ﴾ البقرة/١٤٥ أي: ما هم تابعين، وقال سبحانه ﴿ ولئن زالتا إن أمسكهما من  
أحد من بعده ﴾ فاطر/٤١- أي: ما يمسكهما من أحد»<sup>(٤)</sup>.

(١) معاني الفراء ١/٦٦ - ٦٩، وينظر: ١/٢٢٥. وأجاز ابن مالك إجابة الشرط المتأخر قليلاً ينظر: شرح الكافية  
الشافعية ٨٨٩، وكذلك الرضي في شرحه للكافية ٤/٤٥٦.

وكلام الفراء عن البيت «حلفت له» دليل على أنه يجيز حذف جواب الشرط وفعله مضارع «تدليج» بخلاف ما  
عليه البصريون، وهذا يرد ما نسبته له السيوطي في الهمع ٤/٣٣٤.

(٢) ينظر في هذا: الدر ٢/١٦٤ - ١٠/٢٨٧، وأسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ٢٦٢.

(٣) معاني الأخفش ١٥١.

(٤) الكتاب ٣/١٠٨ - ١٠٩، وينظر: الإملاء ٧٥، والرضي على الكافية ٤/٤٦٢.

وأما الفراء فقد ذهب إلى أن «ما تبعوا» ليس جواباً للقسم بل هو جواب للشرط الامتناعي «لو» لأن «لئن» بمعنى «لو» لذلك أجيبت بفعل ماض قال << أجيبت «لئن» بما يجاب به «لو»... والجواب في الكلام في «لئن» بالمستقبل مثل قولك: لئن قمت لأقومن، ولئن أحسنت لتكرمن، ولئن أسأت لا يحسنُ إليك.<sup>(١)</sup> وتجييب «لو» بالماضي فتقول: لو قمتَ لقلت << (٢).»

وقد ردوا على الفراء ما ذهب إليه لأن معنى «إن» مستقبل ومعنى «لو» الامتناع في الماضي، فإن معنى: لو رأيتك لسلمت عليك: لم أرك ولم أسلم<sup>(٣)</sup>. فلما تباين زمنهما امتنع أن يجاب أحدهما بجواب الآخر.

وكان يمكن للفراء أن يجعل «ما تبعوا» جواب الشرط «إن» على تقدير الفاء محذوفة واللام زائدة في «لئن» أي: وإن أتيتهم بكل آية فما تبعوا قبلك. فإن مذهبه يجيز حذف فاء الجواب في غير الضرورة ويقول بزيادة لام «لئن» إذا أجيبت الشرط<sup>(٤)</sup>. ويبدو أن اجتماع هذين التقديرين في هذا الوجه جعله يترك أصوله تلك إلى هذا القول.

## ١: ٢ - حذفه جوازاً :

### ١: ٢ - حذفه لدلالة فعل الشرط عليه.<sup>(٥)</sup>

أحيانا يكون الجواب متروكا لظهور معناه وقوة الدلالة عليه كدلالة فعل الشرط عليه في قوله تعالى ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَأْيَةٌ ﴾ الأنعام/٣٥- والتقدير: فافعل أو فابتغ. لدلالة فعل الاستطاعة على الإيقاع، فإن لم يكن الجواب معلوما لم يجز حذفه قال الفراء عن الآية << «فافعل» مضمرة، بذلك جاء التفسير وذلك

(١) ضبطها المحقق «يحسن» بالسكون، ويظهر أنها رفع؛ لأنها جواب القسم وللإيقاع مع الأمثلة السابقة. ولو كانت جزما فالكلام عنده على زيادة اللام وليس مما نحن فيه.

(٢) معاني الفراء ١/٨٤، وعليه الطبري ٢/٢٤٤.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ١/٢٢٤، والإملاء ٧٥، والفريد ١/٣٨٨.

(٤) ينظر حذف الفاء الفقرة ١، وزيادة اللام غير العاملة.

(٥) أ- الفراء: الأنعام / ٣٥ - الكهف / ٣٩. المواضع: ١/٣٣١ - ٣٣٢، ٢/٢٤٥.

ب- الأخفش: الأنعام / ٣٥. المواضع: ٣٧٤.

معناه.

وإنما تفعله العرب في كل موضع يعرف فيه الجواب ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تتصدق، وإن رأيت أن تقوم، يترك الجواب لمعرفتك بمعرفته به، فإذا جاء مالا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته كقولك للرجل: إن تقم تصب خيرا، لا بد في هذا من جواب؛ لأن معناه لا يعرف إذا طرح»<sup>(١)</sup>.

ومنه عند الفراء قوله تعالى ﴿ ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله ﴾ الكهف/٣٩- فيجيز في «ما» أن تكون موصولة وهي خبر لمبتدأ محذوف أي: قلت هو ما شاء الله، ويجوز أن تكون شرطية في محل نصب مفعول به لـ «شاء» وجواب الشرط محذوف للعلم به تقديره «كان»<sup>(٢)</sup>؛ لأن ما تعلق به مشيئة الله سبحانه كان ووقع.

#### ١: ٢: ٢- حذفه عند اجتماع شرطين:<sup>(٣)</sup>

في قوله تعالى ﴿ يا بني آدم إما يأتينكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ الأعراف/٣٥- اجتمع شرطان أولهما «إما يأتينكم» وقبل أن يجاب جاء الثاني «فمن اتقى» مقترنا بالفاء، ثم أجيب الثاني، فقدر الأخفش جوابا للأول والتقدير: إما يأتينكم رسل فأطيعوهم<sup>(٤)</sup>، فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم.

ولا حذف للجواب عند الفراء في مثل هذا بل الشرط الثاني الواقع بعد الفاء وجوابه هو جواب الأول «إما يأتينكم» قال عن قول الحق ﴿ فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا خوف عليهم ﴾ البقرة/٣٨- إنه اكتفي بذكر جواب الثاني فقط في إقامة الكلام >> وصارت

(١) معاني الفراء ١/٣٣١ - ٣٣٢، وينظر: معاني الأخفش ٣٧٤، والكشاف ١١/٢، والفريد ١٤٣/٢، والدر ٦٠٧/٤.

(٢) ينظر: معاني الفراء ١٤٥/٢، والكشاف ٣٩١/٢، والدر ٤٩٥/٧.

(٣) الأخفش: الأعراف / ٣٥ - الموضوع: ٢٩٧.

لا يقصد باجتماعهما ما يعرف به اعتراض الشرط على الشرط نحو: إن جاء محمد إن سلم فسوف أكرمه، بل الاجتماع على أي صورة كانت.

(٤) ينظر: معاني الأخفش ٢٩٧.

الفاء في قوله «فمن تبع» كأنها جواب لـ «إمّا» ألا ترى أن الواو لا تصلح في موضع الفاء،  
فذلك دليل على أن الفاء جواب وليست بنسق»<sup>(١)</sup>.

وما قاله الفراء هو قول الجمهور في هذه المسألة قال الرضي «اعلم أن الشرط إذا دخل  
على شرط ، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاءً للأول فلا بد من الفاء في  
الأداة الثانية... تقول: إن دخلت الدار فإن سلمت فلك كذا، وإن سألت فإن أعطيتك فعلي  
كذا؛ لأن الإعطاء بعد السؤال»<sup>(٢)</sup> فيكون مترتباً عليه ترتب الجواب على الشرط.

وذهب الفراء في موضع آخر إلى جعل الجواب المذكور للشرطين معاً، لأنهما بمعنى  
واحد وإنما كرر الشرط الثاني توكيداً للأول لما طال الكلام وذلك عند قول الحق سبحانه ﴿ولما  
جاءهم كتابٌ من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما  
جاءهم ما عرفوا كفروا به﴾ البقرة/٨٩- فقوله «كفروا به» جواب للشرطين جميعاً.<sup>(٣)</sup>

ومذهب الجمهور أولى؛ فإن في مذهب الأخفش تقدير ما لا تدعو الحاجة إليه والأصل  
عدم التقدير، ومن جهة ثانية فيه حذف الجواب وفعل الشرط غير ماض ولا يرضاه البصريون  
إلا أن يكون قد خالفهم في هذا. ويضعف الوجه الذي أجازاه الفراء بأن الفاء - إن لم تجعل  
زائدة - تمنع البدلية والتأكيد، والحمل على غير الزيادة أولى غالباً.

## ٢- حذف جواب الشرط غير الجازم :

٢:١: حذف جواب «إذا» :<sup>(٤)</sup>

من حذف جواب «إذا» عند الفراء قوله تعالى ﴿إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت

(١) معاني الفراء ٥٩/١.

(٢) الرضي على الكافية ٤/٤٦٥ - وينظر: المساعد ٣/١٧٤ - واعتراض الشرط على الشرط ٣٢، والدر ١/٣٠١.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٣/١٣٠ - ٢/٣٧٩ - ونسب للكسائي في إعراب النحاس ١/٢٦٦، والدر ١/٣٠١.

والنحاة على أن الجواب يكون لهما إذا عطفاً بالواو نحو قوله تعالى: ﴿وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم﴾  
محمد/٣٦ - ينظر: شرح الكافية الشافية ١٦١٥، والهمع ٤/٣٣٨، والخزانة ١١/٣٥٩.

(٤) الفراء: الإسراء ٧ - يس ٤٥ - محمد ٢٠ - الواقعة ١ - الإنشاق ١.

المواضع: ١/٩٣ - ٩٤، ١/٢٣٨، ٢/١١٦، ٢/٣٧٩، ٣/١٢١، ٣/٢٥٠.

ب- الأخفش: يس ٤٥ - الزمر ٧٣ - المرسلات ٨.

وإذا الأرض مدت ﴿ الإنشاق/ ١-٣ فالجواب محذوف >> لأن المعنى معروف، قد تردد في القرآن معناه فعرف >> (١) ويقصد بالتردد أنه قد ذكر مثل هذا الأسلوب في القرآن مرات وذكر له جواب فحذف هنا للعلم به، وقد قال عن هذه الآية في موضع آخر >> فإنه كلام واحد جوابه فيما بعده، كأنه يقول: «فيومئذ يلاقي حسابه»... لأنها في مذهب ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ التكويد/ ١- و ﴿ إذا السماء انفطرت ﴾ الإنفطار/ ١- فجواب هذا بعده ﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾ التكويد/ ١٤- ﴿ علمت نفس ما قدمت وأخرت ﴾ الانتظار/ ٥ >> (٢). وأجاز أن يكون الجواب غير محذوف وهو قوله ﴿ يا أيها الإنسان ﴾ الإنشاق/ ٦- على تقدير حذف فاء الجواب (٣). والقول الأول هو وجه الكلام؛ لأن حذف الفاء ليس في شهرة حذف الجواب المعلوم ولا قريبا منها.

ومثله عند الأخفش (٤) قوله تعالى ﴿ فإذا النجوم طمست وإذا السماء فرجت... ﴾ المرسلات/ ٨-٩. فقبل تقديره: وقع ما توعدون، والدليل عليه قوله سبحانه قبل ذلك ﴿ إن ما توعدون لواقع ﴾ المرسلات/ ٧- وقيل بان الأمر (٥). والجواب المقدر جواب للشرطين معا لأنه قد عطف شرط على آخر بالواو. (٦)

وقد قدر الفراء في قوله تعالى ﴿ فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم ﴾ محمد/ ٢٠- وكان الفراء يجعل الشرط الثاني المقترن بالفاء وجوابه جوابا للأول، إلا أنه قدره هنا وجعل ﴿ فلو صدقوا ﴾ كلاما مستأنفا قال >> ﴿ فإذا عزم الأمر ﴾ نكلوا وكذبوا فلم يفعلوا، فقال

المواضع: ١٢٥، ١٣٧، ٣٨، ٤٥٨، ٥٢٢.

الشمس: حتى إذا أسلكوه في قنائه شلاً كما طرد الجمال الشردا

عبدمناف الهذلي، وقيل غيره: الأزهية ٢٠٣، والإنصاف ٤٦١، والخزانة ٣٩/٧.

(١) معاني الفراء ٣/٢٥٠.

(٢) معاني الفراء ١/٢٣٨، وينظر: الدر ١٠/٧٢٩.

(٣) ينظر: حذف الفاء الفقرة ١: ٢: ٢.

(٤) ينظر: معاني الأخفش: ٥٢٢.

(٥) ينظر: الفريد ٤/٥٩٩، والدر ١٠/٦٣٢.

(٦) ينظر: المساعد ٣/١٧٩٤، والفريد ٤/٣١٨، والدر ٩/٧٠٧ - ١٠/٧٠٥.



الله تبارك وتعالى ﴿فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم﴾<sup>(١)</sup>.  
والوجه عند الجمهور جعل الشرط الثاني وجوابه جواباً للأول<sup>(٢)</sup>، لدلالته على المعنى المراد،  
ولأن التقدير خلاف الأصل.

## ٢:٢ - حذف جواب «لو»: (٣)

يحذف جواب «لو» كثيراً لدلالة المعنى عليه، وحذفه كما يقول العز بن عبد السلام  
ضربان: - (٤)

أحدهما : حذفه لدلالة سياق متقدم أو متأخر عليه نحو قوله تعالى ﴿قالوا بل نتبع ما  
آلفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾ البقرة/١٧٠- أي: لا تبعوهم.  
الثاني : أن يحذف تفخيماً وتهويلاً من أمره >> ليذهب السامع فيه إلى كل ممكن من  
ترغيب أو ترهيب فإنه لو عُيِّن اقتصر السامع عليه وخف أمره عنده... وقد غلب على هذا  
النوع وقوعه في سياق التهديد >><sup>(٥)</sup> وذلك نحو قوله تعالى ﴿ولو ترى إذ وَقَفُوا على ربهم﴾  
الأنعام/٣٠ - وقوله ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم﴾ السجدة/١٢.  
والضرب الثالث من تقدير جوابها - ولم يتعرض له العز بن عبد السلام - إذا جاء ما  
ظاهره أن جوابها ليس ماضياً مثبتاً أو منفيّاً بـ «ما»، ولا مضارعاً منفيّاً بـ «لم»، نحو قوله تعالى  
﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾ البقرة/١٠٣ - والتقدير : لأثيبوا<sup>(٦)</sup>، ولم يجعلوا  
«لمثوبة...» الجواب لأنهم وجدوا أن جواب «لو» لا يكون في الأغلب كذلك.

(١) معاني الفراء ٩٣/١ - ٩٤، وينظر: الفريد ٣١٣/٤، وينظر: حذف جواب الشرط الفقرة ٢:٢:١.

(٢) ينظر: البحر ٤٧١/٩، والدر ٧٠٠/٩.

(٣) أ- الفراء: البقرة/١٦٥ - الأنعام/٩٣ - الرعد/٣١ - السجدة/١٢ - سبأ/٥١.

المواضع: ٩٧/١ - ٧/٢ - ٦٣/٢ - ٣٠١/٢.

ب- الأخفش: البقرة/١٠٣ - الأنعام/٩٣ - الأنفال/٥٠ - هود/٨٠ - الرعد/٣١.

المواضع: ١٣٦ - ١٣٨ - ١٤٢ - ٣٢٤ - ٣٥٧ - ٤٦٧ - ٤٩٥.

(٤) ينظر: الإشارة إلى الإيجاز ص ١٤.

(٥) المرجع السابق.

(٦) ينظر: الارتشاف ٥٧٤/٢، والجنى ٢٨٤.

ومن حذف جواب «لو» للعلم به عندهما قوله تعالى ﴿ولو أن قرآنا سُيِّرَ به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلّم به الموتى بل لله الأمر جميعاً أفلم...﴾ الرعد/٣١ فقد حذف الجواب للعلم به والتقدير «لو سُيِّرَ الجبال بقرآن غير هذا لكان هذا القرآنُ ستسيرٌ به الجبال، فاستغني عن اللفظ بالجواب إذ عرف المعنى»<sup>(١)</sup>.

وإنما كان معلوماً لأن لهذه الآية سبب نزولٍ فهي جواب لذلك، إذ سأل عبدالله بن أمية المخزومي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسير لهم جبال مكة حتى يتسع لهم المكان، فنزلت الآية.<sup>(٢)</sup>

والأولى أن يكون التقدير: لما آمنوا<sup>(٣)</sup>، بدليل قوله تعالى ﴿ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله﴾ الأنعام/١١١. وأجاز الفراء أن يكون الجواب مذكورا لا محذوفاً وهو قوله تعالى ﴿وهم يكفرون بالرحمن قل هو ربي لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه متاب، ولو أن قرآنا...﴾ الرعد/٣٠ فهو متقدم على الشرط، إلا أن القول بحذف الجواب «أشبه بالصواب» كما عبر الفراء<sup>(٤)</sup>، والجمهور لا يجيزون تقدم الجواب بل يكون دليلاً على الجواب المحذوف.

ومن حذفه تفخيماً وتهويلاً عند الأخفش قوله تعالى على لسان سيدنا لوط عليه السلام ﴿لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد﴾ مرء/٨٠- أي: لكان كذا، أو لفعلت لكم كذا وكذا.<sup>(٥)</sup>

ومثله عند الفراء<sup>(٦)</sup> قوله تعالى ﴿ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب﴾ ساء/٥١- وتقديره<sup>(٧)</sup>: لتعجبت، أو لرأيت أمراً عظيماً.

ومن تقديره محذوفاً للصناعة عند الأخفش قوله تعالى ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من

(١) معاني الأخفش ١٣٧، وينظر: ٤٦٧ - ٤٦٥، ومعاني الفراء ٩٧/١ - ٧/٢ - ٦٣/٢.

(٢) ينظر: تفسير الرازي ٤٢/١٩.

(٣) ينظر: معاني الزجاج ١٤٨/٣.

(٤) المعاني ٧/٢ - ٦٣/٢، وقد قال النحاس في إعرابه ٣٥٨/٢ عن تقديره مقدماً إنه حسن. وينظر في الآية: الفريد ١٣٧/٣، والدر ٥٠/٧.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ٣٥٧، والدر ٣٦٣/٦.

(٦) ينظر معاني الفراء ٣٠١/٢.

(٧) ينظر: الفريد ٨٠/٤.

عند الله خير ﴿ البقرة/١٠٣ - قال >> فليس لقوله «ولو أنهم آمنوا واتقوا» جواب في اللفظ، ولكنه في المعنى يريد «لأثيبوا» فقوله : لثوبة يدل على «لأثيبوا» فاستغني به عن الجواب، وقوله «لثوبة» هذه اللام للابتداء >> (١).

وذهب الفراء إلى أن «لثوبة من الله» هو جواب «لو»، حيث أجيبت هنا بجواب «لئن» أي جواب القسم (٢). ويظهر أن هذا أصل قول الزمخشري الذي جعل الجملة الاسمية جوابا وعلل ذلك قائلا >> فإن قلت كيف أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب «لو»؟ قلت: لما في ذلك من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها، كما عدل عن النصب إلى الرفع في «سلام عليكم» >> (٣).

والصواب ما ذهب إليه الأخفش من التقدير؛ لأنه لم يعرف مجيء جواب «لو» جملة اسمية في كلامهم ولا يُحتج بهذه الآية لوجهين لأنه أمكن حملها على وجه آخر معهود في كلامهم والثاني ما عبر عنه السمين الحلبي بقوله >> في وقوع جواب «لو» جملة اسمية نظر يحتاج إلى دليل غير محل النزاع >> (٤)، وعلل عدم مجيء الجملة الاسمية جوابا لها في لسان العرب >> لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب «لو» متنف ممتنع >> (٥).

### ٢: ٣ - حذف جواب «لولا»: (٦)

قال الفراء بحذف جواب «لولا» للعلم به من قوله تعالي ﴿ ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم ﴾ النور/١٠ - قال >> متروك الجواب؛ لأنه معلوم المعنى، وكذلك

(١) معاني الأخفش ١٤٢، وينظر: إعراب النحاس ٢٥٤/١.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٨٤/١.

(٣) الكشف ٨٦٠/١.

(٤) الدر ٤٩/٢، وقال أبو حيان >> لم يعهد في كلام العرب وقوع الجملة الابتدائية جوابا لـ«لو»، وإنما جاء هذا المختلف في تخريجه، ولا تثبت القواعد بالمحتمل >> البحر ٥٣٦/١.

(٥) الرضي على الكافية ٤٥٤/٤.

(٦) الفراء: النور / ١٠ - الواقعة / ٨٣. المواضع: ٢٤٧/٢ - ١٣٠/٣.

كل ما كان معلوم الجواب فإن العرب تكتفي بترك جوابه»<sup>(١)</sup>. وتقدير الجواب : «لمسكم عذاب أليم» بدليل ذكره في آية بعدها، وقيل التقدير: لهلكتم<sup>(٢)</sup>، والأول أولى.

ومن الغريب جعله «لولا» محتاجة إلى جواب في قوله تعالى ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم... فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها﴾ الواقعة/٨٣-٨٦. إذ جعل «ترجعونها» جواباً لـ «لولا» الأولى والثانية، قال الفراء >> ويقال أين جواب «فلولا» الأولى وجواب التي بعدها؟ والجواب في ذلك: أنهما أجيبا بجواب واحد وهو «ترجعونها»<sup>(٣)</sup>.

والصواب أنها لا تحتاج إلى جواب في مثل هذا؛ لأنها تحضيضية وقد أنكر السمين على العكبري فقال >> وتسمية مثل هذا جواباً ليس بصحيح ألبتة؛ لأن هذه تحضيضية لا جواب لها، إنما الجواب للامتناعية لوجود >><sup>(٤)</sup>.

## ٢: ٤ - حذف جواب «لما»: (٥)

جواب «لما» محذوف عند الفراء في قوله تعالى ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط﴾ هود/٧٤-٧٥ فإن «يجادلنا» لا يصلح جواباً لـ «لما»<sup>(٦)</sup>. لذلك قدر الفراء الجواب محذوفاً فقال >> ولم يقل: جادلنا، ومثله في الكلام لا يأتي إلا بفعل ماض كقولك: فلما أتاني أتيتي، وقد يجوز: فلما أتاني أثب عليه، كأنه قال: أقبلت أثب عليه >><sup>(٧)</sup>، فقوله «يجادلنا» حال عاملها الجواب المحذوف أي: أقبل يجادلنا.

وقيل التقدير: اجترأ على خطابهم، أو فطن لمجادلتهم، و«يجادلنا» جملة استثنائية دالة على

(١) معاني الفراء ٢/٢٤٧.

(٢) الأول قول النحاس في إعرابه ٣/١٢٩، والثاني للسمين في الدر ٨/٣٨٨.

(٣) معاني الفراء ٣/١٣٠، والعكبري يوافقه في هذا كما في الإملاء ٥٥٠.

(٤) الدر ١٠/٢٢٩.

(٥) أ- الفراء: هود/٧٤-الموضع: ٢/٢٣.

ب- الأخفش: البقرة/٨٩-الموضع: ١٣٦.

(٦) جواب «لما» فعل ماض مثبت، أو منفي بـ«ما»، أو مضارع منفي بـ«لم» أو جملة اسمية مقرونة بـ«إذا» الفجائية.

ينظر: الجنى ٥٩٦.

(٧) معاني الفراء ٢/٢٣.

الجواب المحذوف.<sup>(١)</sup>

ومن حذف جوابها عند الأخفش قوله تعالى ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ﴾ البقرة/٨٩- فجواب «لما» الأولى محذوف - عنده - لدلالة جواب الثانية عليه.<sup>(٢)</sup> ومذهب الفراء والجمهور أن لا حذف في مثل هذا ، بل الثاني وجوابه جواب للأول لاقرانه بالفاء.<sup>(٣)</sup>

## ٢-٥ - حذفه عند اجتماع القسم مع الشرط الامتناعي :-<sup>(٤)</sup>

- الجمهور يرى أن الجواب للمتقدم منهما كما هي الحال مع الشرط غير الامتناعي .
- وذهب ابن مالك إلى أن الجواب يكون للشرط الامتناعي تقدم أو تأخر.
- وذهب الرضي إلى أن الجواب يكون للشرط المتقدم أما إذا تقدم القسم فتجوز قليلا إجابة الشرط المتأخر، وهو مذهبه في غير الامتناعي أيضا.<sup>(٥)</sup>

وقد أورد الفراء مثالين اجتمع فيهما القسم المتقدم مع الشرط ، أولهما قول امرئ القيس:

فأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا  
وقد ذكر الفراء هذا البيت كثيرا في سياق كلامه عن حذف الأجوبة للعلم بها غير أنه لا يعين

- 
- (١) ينظر: الدر ٣٥٩/٦ - ويجيز ابن مالك أن يكون «يجادلنا» جوابها، كما في المساعد ١٩٩/٣، ورده أبو حيان بأنه لم يقم عليه دليل واضح، ينظر: الجنى ٥٩٦.
  - (٢) ينظر: معاني الأخفش ١٣٦.
  - (٣) ينظر: معاني الفراء ٥٩/١ - والفقرة رقم ٢:٢:١ من هذا البحث. وفيها مذهب ثان للفراء
  - (٤) الفراء: الجن/١٦. المواضع: ٧/٢ - ٦٣/٢ - ٢٤٧/٢ - ١٩٢/٣.
  - الشعر: فأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا  
امرؤ القيس: ابن يعيش ٧/٩، والخزانة ٨٤/١٠.
  - (٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٩٣، والرضي على الكافية ٤٥٦/٤ - ٤٥٩/٤، وأسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ٢٧٢.

أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك، وهؤلاء الذين إن أجنبهم لأشجع من شجعائكم. وقال الله عز وجل: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه...﴾ انقصر ٧٦ - ف«إن» صلة ل«ما» كأنك قلت: ما والله إن شره خير مما معك»<sup>(١)</sup>، فتكون صلتها جملة قسمية. ولا يظهر الوجه الذي دعاه إلى تقدير القسم إذ يمكن الوصل بجملة «إن»<sup>(٢)</sup>، إلا أن يكون قد رأى أن المعنى هنا في هذه الأمثلة مبني على التأكيد والتقوية. وقد ذكر علي بن سليمان «الأخفش الصغير» أن الكوفيين يمنعون مجيء الصلة مصدرة ب«إن»<sup>(٣)</sup> فلعلهم اعتمدوا على قول سيبويه هذا.

وأما جواب القسم: فيحذف حذفاً جائزاً وحذفاً واجباً، فيحذف وجوباً:<sup>(٤)</sup>

- ١- إذا تقدم على القسم ما يدل على الجواب ويغني عنه، نحو محمد رسول الله.
  - ٢- إذا اكتنفه وأحاطه ما يغني عن الجواب، نحو: محمد والله رسول.
  - ٣- عند اجتماع القسم مع الشرط المتقدم، أو تقدمهما طالب خبر<sup>(٥)</sup>، نحو: إن تأتني والله أكرمك ومحمد والله إن تأته يحسن إليك.
- ويكون الحذف جائزاً في غير ذلك إذا دل عليه دليل نحو قوله تعالى: ﴿ص والقرآن ذي الذكر﴾ ص ١/ - «أي: إنه لمعجز، أو: إنك لمن المرسلين، أو: ما الأمر كما يزعمون»<sup>(٦)</sup>، بدليل قوله: ﴿يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين﴾ يس ١/ - ٣، أو ﴿وقال الكافرون هذا ساحر كذاب﴾ ص ٤/.

(١) الكتاب ١٤٦/٣، وينظر: لتعليقه ٢٦٠/٢، وقال: «إن» لتلقي القسم» ولم يزد على هذا، كما لم يشرح هذا أحد من شراح الكتاب، وينظر أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ص ٦٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ٥٢١/١.

(٣) ينظر: إعراب النحاس ٢٤٢/٣، والدر ٦٩٣/٨.

(٤) ينظر: المغني ٨٤٦، وأسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ٢١٢.

(٥) ينظر تفصيل أحكام اجتماعهما في حذف جواب الشرط ٢:١، وكذلك ٥:٢.

(٦) المغني ٨٤٧.

## أولاً: مواضع حذف جملة القسم عندهما:

١ - حذفها لدلالة لام الجواب عليها:

١: ١ - إذا كان الجواب «لتفعلن»<sup>(١)</sup>:

من حذف جملة القسم عندهما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَبْطِئَنَّ﴾ النساء/٧٢ - فقوله:

«ليبطئن» جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة لـ«من»، واللام في «لمن» لام ابتداء.

قال الفراء: >> اللام التي في «من» دخلت لمكان «إن». كما تقول: إن فيها لأخاك،

ودخلت اللام في «ليبطئن» وهي صلة لـ«من» على إضمار شبيه باليمين كما تقول في الكلام:

هذا الذي ليقومن . وأرى رجلا ليفعلن ما يريد>><sup>(٢)</sup>.

وقال الأخفش عنها: >> فاللام الأولى مفتوحة لأنها للتوكيد ... واللام الثانية للقسم،

كأنه قال: وإن منكم من والله ليبطئن>><sup>(٣)</sup>.

ونص الأخفش على أن الفعل المؤكد بالنون والمتصل بلام هو جواب لقسم محذوف ،

فقال عن قول الحق سبحانه ﴿لِيَبْلُوَنكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ﴾ المائدة/٩٤ - >> على القسم أي:

والله ليبلونكم ، وكذلك هذه اللام التي بعدها النون لا تكون إلا بعد القسم>><sup>(٤)</sup> الظاهر أو

المقدر.

١: ٢ - إذا وقعت اللام بعد «إذن»<sup>(٥)</sup>:

يجيز الفراء أن تكون اللام في مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا لَأَذْنَاكَ ضَعْفَ الْحَيَاةِ وَضَعْفَ

(١) أ- الفراء: النساء/٧٢ - هود/١١١ - إبراهيم/١٣.

المواضع: ٢٧٥/١ - ٢٧٦، ٢٨/٢ - ٢٩، ٧٠/٢.

ب- الأخفش: آل عمران/٨١ - ١٨٧ - النساء/٧٢ - المائدة/٩٤ - الأعراف/٦ - ٧ - ١٨ - ٢٣.

المواضع: ٢٠٩ - ٢٢٢ - ٢٤٢ - ٢٦٤ - ٢٩٣ - ٢٩٥ - ٢٩٧.

(٢) معاني الفراء ٢٧٥/١.

(٣) معاني الأخفش ٢٤٢، وينظر: الدر ٢٨/٤ - ٢٩.

(٤) معاني الأخفش ٢٦٤، وينظر: ٢٩٣، والكتاب ١٠٦/٣.

(٥) الفراء: ينظر الآيات والمواضع في «حذف جملة الشرط» الفقرة ٢.

ثانياً : مواضع حذف جملة جواب القسم عندهما

١ - حذفها وجوباً:

١:١ إذا تقدم على القسم أو اكتفه ما يغني عن الجواب<sup>(١)</sup>:

يرى الفراء أن القسم إذا توسط بين المبتدأ والخبر أو تأخر عنهما لا يذكر له جواب، قال: <>وكذلك اليمين يكون لها جواب إذا بدئ بها فيقال: والله إنك لعاقل، فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا: أنت والله عاقل، وكذلك إذا تأخرت لم يكن لها جواب؛ لأن الابتداء بغيرها <><sup>(٢)</sup>.

١:٢ - عند اجتماع القسم مع الشرط المتقدم:

وقد سبق ذكر أحكام هذه المسألة عند الحديث عن حذف جواب الشرط، فلتنظر هناك<sup>(٣)</sup>.

٢ - حذفها جوازاً<sup>(٤)</sup>:

من حذف جواب القسم جوازاً للدلالة السياق عليه عند الفراء قوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ق/١ أي: والقرآن لتبعثن بعد الموت، بدليل قولهم بعد ذلك مستفهمين إنكاراً ﴿أئذا متنا وكنا تراباً ذلك رجوع بعيد﴾ ق/٣ - فكأنه لما قيل لهم ﴿لتبعثن﴾ ردوا أنبعث إذا كنا تراباً<sup>(٥)</sup>.

وجواب القسم عند الأخفش مذکور، وهو قوله: ﴿قد علمنا ما تنقص الأرض منهم﴾ ق/٤ - على تقدير اللام محذوفة والأصل: لقد علمنا<sup>(٦)</sup>.

(١) الفراء: المواضع: ٢٧٦/١ - ٣٣٨/٢.

(٢) ينظر: معاني الفراء ٣٣٨/٢، والمغني ٨٤٦.

(٣) الفقرة ١:١:٢، و ٥:٢ من مبحث حذف جواب الشرط.

(٤) الفراء: ص/١ - ق/١ - النازعات ١/ - البروج ١/ - الشمس ١/.

المواضع: ٣٩٧/٢ - ٧٥/٣ - ٢٣١/٣ - ٢٥٣/٣.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٧٥/٣.

(٦) ينظر: معاني الأخفش ٤٨٣، وينظر: حذف لام جواب القسم.



وقال الفراء بحذف الجواب في قوله تعالى: ﴿والنازعات غرقا﴾ النازعات ١/ . فقال  
<<ويسأل السائل: أين جواب القسم في ﴿النازعات﴾؟>>

فهو مما ترك جوابه لمعرفة السامعين المعنى وكأنه لو ظهر كان: لتبعثن، ولتحاسبن.  
ويدل على ذلك قولهم: إذا كنا عظاما ناخرة، ألا ترى أنه كالجواب [أي: الرد] لقوله:  
لتبعثن. إذ قالوا: إذا كنا عظاما نخرة نبعث<><sup>(١)</sup>.

والجواب عند الأخفش هنا هو قوله: ﴿إن في ذلك لعبرة لمن يخشى﴾ النازعات ٢٦/ . أو  
﴿يوم ترجف الراجفة﴾ النازعات ٦/ . على تقدير اللام<sup>(٢)</sup>.

وهما مرجوحان فالأول لطول الفصل بين القسم والجواب، والثاني لما فيه من حذف  
اللام<sup>(٣)</sup>.

ولم أر للأخفش قولا بحذف جواب القسم بل إنه جعل «ليرضوكم» - المبدوء بلام  
التعليل - في قوله تعالى: ﴿يحلِفون بالله لكم ليرضوكم﴾ التوبة ٦٢/ - جوابا للقسم  
«يحلِفون»<sup>(٤)</sup>. والصواب أن <<اللام في «ليرضوكم» لام كي، وأخطأ من ذهب إلى أنها  
جواب القسم<><sup>(٥)</sup> <<لأن القسم إنما يجاب بالجملة<><sup>(٦)</sup> لا بالمفرد «لإرضائكم».



- 
- (١) معاني الفراء ٢٣١/٣.
  - (٢) ينظر: معاني الأخفش ٥٢٦.
  - (٣) ينظر: حذف لام جواب القسم.
  - (٤) ينظر: معاني الأخفش ٣٣٣.
  - (٥) البحر ٤٥٠/٥.
  - (٦) المغني ٢٧٨.

## حذف جملة القول عندهما<sup>(١)</sup>

يكثُر حذف جملة القول وبقاء المقول دليلاً عليها، ومن ذلك عندهما قوله تعالى ﴿ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم﴾ الأنعام/٩٣ - أي والملائكة باسطوا أيديهم يقولون أخرجوا أنفسكم. <<وكان في قوله «باسطوا أيديهم» دليل على ذلك لأنه قد أخبر أنهم يريدون منهم شيئاً >><sup>(٢)</sup>

ومنه قوله تعالى ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم﴾ الرعد/٢٣، ٢٤ - أي <<يقولون: سلام عليكم والقول مضمّر >><sup>(٣)</sup>.

والقول يحذف كثيراً من الكلام لظهور إرادته ولكثرة دورانه على ألسنتهم<sup>(٤)</sup>، وقد قال عنه أبو علي الفارسي <<حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج >><sup>(٥)</sup>.

(١) أ- الفراء: البقرة/١٢٧-١٧٠، آل عمران/١٠٦، الأنعام/٧١-٩٣، الأنفال/٥٠، الرعد/٢٤، الإسراء/١٤،

الأنبياء/٦٥، السجدة/١٢، الزمر/٣، غافر/٤٦، الجاثية/٣١، الأحقاف/١٧-٣٤، ق/٣٣.

المواضع: ٨١/١، ٩٨/١، ٢٢٨/١، ٢٢٩، ٣٤٥/١، ٤١٣/١، ٦٢/٢، ١١٩/٢، ٢٠٧/٢، ٣٩٩/٢، ٤٠٥/٢، ٤١٤/٢، ٤٠/٣، ٤٩/٣، ٥٤/٣، ٥٧/٣، ٧٩/٣، ١٥٠/٣.

ب- الأخفش: البقرة/١٢٧-١٣٢، آل عمران/٣٩-١٠٦، الأنعام/١٤-٩٣، هود/١٢٣، الرعد/٢٤، الإسراء/١، النمل/٨٢، الزمر/٣، غافر/١٢-٤٦، الجاثية/٣١، الواقعة/٩١.

المواضع: ١٤٨، ١٤٩، ٢٠٢، ٢١١، ٢٧٠، ٢٨٢، ٣٦٠، ٣٧٣، ٣٨٧، ٤٣١، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٧، ٤٩٣.

(٢) معاني الأخفش ٢٨٢، وينظر معاني الفراء ٣٤٥/١، والدر ٤٢/٥.

(٣) معاني الفراء ٦٢/٢، وينظر معاني الأخفش ٣٧٣.

(٤) ينظر الإشارة إلى الإيجاز ١٢، ١٣، والدر ٤٢/٥.

(٥) المعنى ٨٢٧.

## حذف الجملة في غير ذلك أولاً: حذف العامل في « المفعول به »<sup>(١)</sup>

### ١- في التحذير والإغراء :

مقدمة:<sup>(٢)</sup>

يجب حذف العامل مع الفاعل في التحذير والإغراء:

- مع التكرار نحو : الفشلَ الفشلَ، في التحذير، ونحو: النجاحَ النجاحَ، في الإغراء.  
والتقدير: احذر الفشل، والزم النجاح.

- ومع العطف نحو : التهاون والفشل في التحذير، ونحو: الاجتهاد والنجاح، في الإغراء. والتقدير احذر التهاون والفشل أو احذر التهاون واحذر الفشل. فيكون الكلام من عطف المفردات على التقدير الأول، ومن عطف الجمل على التقدير الثاني، والأمر نفسه مع الإغراء.

- الموضوع الثالث : خاص بالتحذير وهو الحذف مع «إيأ» نحو: إيأك والظلم أي: إيأك باعد من الظلم والظلم منك، فيكون الكلام جملة واحدة، وهو الراجع.  
وإنما وجب الإضمار لكثرة التحذير بـ «إيأ» فتتنزل منزلة العامل،<sup>(٣)</sup> ومع المكرر لإن أحد الاسمين قام مقام العامل، وعن علة حذفه مع العاطف قال السيوطي: «استغناءً بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر»<sup>(٤)</sup>، وهذا موجود في كل الأساليب فهلا قال بوجود الحذف في كل أساليب التحذير والإغراء!

ويجوز الحذف في غير هذا نحو : برُّ الوالدين ، أو الزموا بر الوالدين.

(١) المفعول به ، يراد به كل ما ينصب على ذلك، وسيفرد حديث لما يطلق عليه «مفعول به» في الاصطلاح.

(٢) ينظر : لباب الإعراب ٣١٧-٣١٩، والمساعد ٥٧١/٢، والهمع ٢٤/٣، والحذف والإضمار ٢٣٦.

(٣) ينظر : المقتضب ٢١٢/٣، والمساعد ٥٧٠/٢-٥٧١.

(٤) الهمع ٢٤/٣.

## مواضع الحذف عندهما<sup>(١)</sup>

١- حذفه وجوبا : -

١:١- حذفه مع «إيّا» :-

من حذف العامل في التحذير مع «إيّا» عند الفراء قول الشاعر:-

فإياك المَحَايِنَ أن تحينا

فهذا أسلوب تحذير بـ «إيّا» حذف معه العاطف، وتقدير الكلام عند الفراء على حذف عاملين- فهو جملةتان- قال عن البيت <<فإنه حذره فقال : إياك ، ثم نوى الوقفة ، ثم استأنف «المَحَايِنَ» بأمر آخر، كأنه قال : احذر المحايين.

ولو أراد مثل قوله «إياك والباطل» لم يجز إلقاء الواو، لأنه [أي: الباطل] اسم اتبع اسما في نصبه<><sup>(٢)</sup>، فالكلام مع وجود العاطف جملة واحدة، أي : إياك باعد من الباطل والباطل منك.

وما ذهب إليه الفراء في مثل : إياك الظلم- بدون عاطف - من كون ناصب الثاني «الظلم» فعلا آخر، هو قول سيبويه ثم المبرد، ولكنهما جعلاه خاصا بالضرورة، إذا كان في مثل : إياك زيدا، أو إياك الظلم.

وأما إياك أن تظلم فجائز؛ لأن حرف الجر يطرد حذفه قبل «أن» ، قال سيبويه <<واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيدا، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول: من الجدار أو والجدار...>>

ولو قلت: إياك الأسد، تريد : من الأسد، لم يجز كما جاز في «أن»، إلا أنهم زعموا أن

(١) أ- الفراء : البقرة ١٣٨- النساء/٢٤- الحج/٧٨- الروم/٣٠- الزمر/١- الشمس/١٣.

المواضع : ١/١٦٦، ١/١٨٨، ٢/٢٣١، ٢/٣٢٤، ٢/٤١٠، ٢/٤١٤، ٣/٢٦٨.

الشعر : فسإياك المحيائين أن تحينا

فبيع بالسرائر في أهلها وإياك في غيبرهم أن تبوحا

ب - الأخفش : الحج/٧٨، الإسراء/٧٨، الشمس/١٣. المواضع : ٣٩٢، ٤١٦، ٥٣٩.

(٢) معاني الفراء ١/١٦٦.

ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر: (١)  
 إِيَاكَ إِيَاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ      إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ  
 كأنه قال : إِيَاكَ، ثم أضمر بعد «إِيَاكَ» فعلاً آخر فقال : اتق المراء» (٢).  
 وقيل التقدير في نحو : إِيَاكَ الظلم، على حذف «من» الجارة أي: إِيَاكَ أَحْذَرُ مِنْ  
 الظلم. (٣)

والوجه في مثل هذا - والله أعلم - ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري من أن ناصبهما  
 واحد، ولكن يقدره فعلاً متعدياً لاثنين قال «واختار عندي تقدير فعل يتعدى لاثنين، فتقدير  
 إِيَاكَ الشَّرِّ، جُنِبَ نَفْسُكَ الشَّرِّ» (٤).

## ١: ٢ - حذفه مع المكرر:-

ومن حذفه مع المكرر في الإغراء عند الفراء نحو: الصلاة الصلاة، أو الله الله. إلا أن  
 الفراء قرن هذا مع قوله تعالى ﴿غفرانك ربنا وإليك المصير﴾ البقرة/٢٨٥.  
 فقال عن «غفرانك» «مصدر وقع في موضع أمر فنصب، ومثله الصلاة الصلاة،  
 وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت. فأما الأسماء فقولك : الله الله يا  
 قوم» (٥) و«غفرانك مصدر «مفعول مطلق» نائب عن فعله، أي: اغفر غفرانك، كما هو صريح  
 كلامه وهو قول سيبويه والجمهور (٦)، وأما الباقي فمن باب الإغراء.  
 ولم يعرض الأخفش للتحذير بـ«إيا» ولا للإغراء بالتكرير. كما أن الفراء لم ينص على أن  
 العامل واجب الحذف في مثل هذه الأساليب.

(١) للفضل بن عبدالرحمن القرشي، ينظر : المقتضب ٢١٣/٣، والمساعد ٥٧٢/٢، والخزانة ٦٣/٣.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١، ومثله في المقتضب ٢١٣/٣.

(٣) ينظر : المساعد ٥٧٢/٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المعاني ١٨٨/١، وينظر حذف المبتدأ الفقرة ١.

(٦) ينظر الكتاب ٣٢٥/١، وينظر الدرر ٦٩٦/٢، والبحر ٧٥٩/٢.

## ٣- فى الاشتغال

### مقدمة: (١)

ناصب الاسم المشغول عنه عند الجمهور عامل واجب الإضمار لوجود مفسره الذى هو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض . ويرى الكسائى أن ناصبه ما بعده والضمير ملغى زيادة، وذهب الفراء إلى أن الفعل المشغول ناصب للظاهر والمضمر . والفعل المحذوف يقدر من لفظ الظاهر نحو: إن محمدا رأيتة فأخبره بالأمر . كما يقدر من معناه إن لم يمكن جعله من لفظه نحو: إن محمدا سلمت عليه فأخبره ، أي إن صافحت محمدا سلمت عليه ...

### مواضع حذف الناصب فى الاشتغال عندهما (٢)

من هذا عند الأخفش قوله تعالى: ﴿أبشراً منا واحداً نتبعه﴾ القمر/٢٤ - >> فنصب «البشر» لما وقع عليه حرف الاستفهام، وقد أسقط الفعل على شيء من سببه >> (٣) و إنما فعل هذا فى حروف الاستفهام، لأنه إذا كان بعده اسم وفعل كان أحسن أن يبدأ بالفعل قبل الاسم، فإن بدأت بالاسم أضمرت له فعلا حتى يحسن الكلام به، وإظهار ذلك قبيح >> (٤) فهو واجب الإضمار .

(١) ينظر: المساعد ٤١٣/١، والنهع ١٥٨/٥ .

(٢) الأخفش: البقرة / ٤٠ - ٤١ - آل عمران / ٨٠ - المائة / ٣٨ - النور / ٢ - فصلت / ١٧ - القمر / ٢٤ - ٤٩ - النبأ / ٢٩ .

المواضع: ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٨٠ - ١٢٠ - ٤٨٩ - ٥٢٥ .

(٣) معاني الأخفش ٤٨٨ .

(٤) معاني الأخفش ٧٧ .

وكذلك الحال مع الشرط نحو: إن زيدا ضربته<sup>(١)</sup>، وكذلك الأمر والنهي نحو: زيدا فاضرب أخاه<sup>(٢)</sup>.

وكذلك يجوز النصب إذا جاء الاسم بعد عاطف على جملة فعلية، - وهو موضع رجحان عند الجمهور - قال الأخفش عند قوله تعالى: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم﴾ آل عمران/ ١٥٤ - << هذه الواو واو ابتداء ، لا واو عطف، كما تقول ضربت عبدالله وزيد قائم.

وقد قرئت نصبا ... وذلك لأنه قد سقط الفعل على شيء من سببها ، وقبلها منصوب بفعل، فعطفها عليه وأضمرت لها فعلا فنصبها به >><sup>(٣)</sup>.

وقد أجاز الأخفش في قوله تعالى: ﴿إنا كلُّ شيء خلقناه بقدر﴾ القمر/ ٤٩ - أن يرتفع «كل»<sup>(٤)</sup>، والرفع في الكلام هو الكثير لعدم ما يرجع النصب والنصب كثير في ذاته<sup>(٥)</sup>. فالنصب على الاشتغال كما يرى الأخفش والرفع على وجهين عنده: أن تكون جملة «خلقناه بقدر» خبرا لقوله «كل» ، وهذا يوافق معنى قراءة النصب والمعنى الله خلق الأشياء كلها بقدر.

والوجه الثاني في الرفع عنده أن تكون «خلقناه» صفة لقوله «شيء» والخبر قوله «بقدر» فيكون مفهوم الكلام أن الأشياء التي خلقها الله هي التي بقدر وعليه فإنه توجد أشياء لم يخلقها وهذا ما يذهب إليه المعتزلة. على الرغم من أن آيات أخرى ترد هذا الفهم نحو ﴿وخلق

(١) ينظر: معاني الأخفش ١٢٠.

(٢) ينظر: معاني الأخفش ٧٦ ، ٧٧.

(٣) معاني الأخفش ٨٠، واو الابتداء هي واو الحال ينظر: الكتاب ٩٠/١، وهذه القراءة الشاذة لم أجد من ذكرها ،

وكان بعض المعربين يقول يجوز في العربية النصب ينظر: معاني الزجاج ٤٨٠/١، وإعراب النحاس ٤١٣/١.

(٤) الرفع قراءة شاذة لأبي السَّمَال، ينظر: المحتسب ٣٠٠/٢.

(٥) قال سيبويه: <<فإن قلت: ما أنا زيد لقيته، رفعت ... وكذلك: إني زيد لقيته، وأنا عمرو ضربته وليتني عبدالله

مررت به؛ لأنه اسم مبتدأ، ثم ابتدئ بعده، أو اسم قد عمل فيه عامل ثم ابتدئ بعده، والكلام في موضع خبره.

فأما قوله عز وجل: ﴿إنا كلُّ شيء خلقناه بقدر﴾ فإنما هو على قوله: زيدا ضربته، وهو عربي كثير >> الكتاب

١٤٨/١، وينظر: المحتسب ٣٠٠/٢.

المدح فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر [ الخرنق بنت هفان]:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر  
النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الأزر  
وربما رفعوا «النازلين» و «الطيبون» وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوله» (١).

ومثله عندهما قوله تعالى: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾ النساء/١٦٢.

وقد ذهب الفراء إلى أن الخبر هو قوله «أولئك سنؤتيهم» فيكون قد أجاز القطع قبل تمام الكلام ولكن بشرط طول الكلام، وخالف في هذا كلام الكسائي الذي يرى أن «المقيمين» معطوف على المجرور في «يؤمنون بما أنزل إليك» ويؤمنون بالمقيمين (٢).

وهي عند الجمهور محمولة على القطع إلا أن الخبر يجعل «يؤمنون بما أنزل» >> لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام >> (٣)، ولأجل هذا قال سيبويه >> فأما «المؤتون» فمحمول على الابتداء >> (٤) فهو كلام جديد مستأنف.

وأجاز الأخفش أن يكون «والمؤتون» معطوفاً على «لكن الراسخون» (٥). وهذا ضعيف عندهم أيضاً لأنهم إذا قطعوا التابع عن متبوعه لم يرجعوا إلى إعراب المتبوع فلا يقولون: سلمت على زيد الكريم المتعاون، بنصب الأول وجر الثاني (٦).

(١) معاني الفراء ١/١٠٥، وينظر: معاني الأخفش ١/١٥٦، ١٥٧، والدر ٢/٢٥٠.

(٢) ينظر: معاني الفراء ١/١٠٧، والمقيمون قبل يراد بهم الملائكة الذين وصفوا بأنهم يقيمون الصلاة لا يفترنون، وقيل: بدين المقيمين، على حذف مضاف، ينظر: الدر ٤/١٥٥.

(٣) الدر ٤/١٥٣.

(٤) الكتاب ٢/٦٣.

(٥) ينظر: معاني الأخفش ١٥٧.

(٦) ينظر: الدر ٤/١٥٦.



وقد أخذ البغدادي من هذا قاعدة كلية فقال >> العرب إذا رجعت عن شيء لم تعد إليه >><sup>(١)</sup>، ولذلك فإن «المؤتون» ونحوه يكون نعنا مقطوعاً إلى الرفع، أو مبتدأ وخبره ما بعده.

والناصب في هذا الباب فعل متروك الإظهار نقل سيبويه عن الخليل قوله إن >> نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل كأنه قال: أذكر أهل ذاك، وأذكر المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره >><sup>(٢)</sup> لأنهم جعلوا وجوب الإضمار دليلاً على إرادة الإنشاء، فإن لم يقصد الإنشاء وكان النعت للتخصيص لم يجب الحذف.

---

(١) الخزانة ٤١/٥، وينظر قريب منه في الدر ١٥٦/٤.

(٢) الكتاب ٦٥/٢ - ٦٦.

## مواضع حذف عامل المفعول المطلق عندهما

### ١- إذا كان المصدر نائباً عن اللفظ بالفعل<sup>(١)</sup>:

من حذف عامل المفعول المطلق لنيابة المصدر عن الفعل في الأمر عندهما قوله تعالى:  
﴿غفرانك ربنا وإليك المصير﴾ البقرة/ ٢٨٥ - فقد >> جعله بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال:

(١) أ- الفراء:

الفاتحة/١- البقرة/١٨- ٢٤٠- ٤٨٥- الأنعام/٦٩- يوسف/١٨- ٢٣- ٧٩- الرعد/٢٩- النحل/  
٥٧- محمد ٤- ٨- الجن/٢٣- المرسلات/٢٥.  
المواضع: ٣/١- ١٦/١- ٣٩/١- ١٠٩/١، ١١٠- ١٤٥/١- ١٥٦/١- ١٥٨/١- ١٨٥/١- ١٨٨/١-  
٣٣٩/١- ٣٩/٢- ٥٢/٢- ٥٤، ٥٣/٢- ٦٣/٢- ١٠٥/٢- ٢٩٨/٢- ٥٧/٣- ٥٨/٣- ١٣١/٣-  
١٩٥/٣.

الشعر:

فسيرا فسيما حاجة تقضيانها وإما مقيل صالح وصديقُ  
سبق في حذف المبتدأ الفقرة رقم ٢: ١٢: ٣.  
يشكو إلى جملي طـول السـرى صبـراً جميـلاً فكـلانا مـبتلى  
المليد بن حرمله، الكتاب ٣٢١/١، واللسان ٤٤٠/١٤.  
أجـفـا تمـيمـيا إذا فـتـنة خـبـت وجـبنا إذا ما التـشـرفـية سـلت  
ب- الأخص:

الفاتحة/١- البقرة/٣٢- ٥٨- ٧٩- ٨٣- ٢٤٠- ٢٨٥- هود/٦٨- ٩٥- يوسف/٢٣- الرعد/٢٩  
- الكهف/١١- طه/٤- يس/٥٨- الصافات/٧- ص/٣٣- فصلت/١٢- محمد/٨- النبأ/٢٦.  
المواضع: ٩- ٥٧- ٩٦- ٩٧- ١١٨- ١٢٧- ١٧٨- ١٩٢- ١٩٤- ٢٤٣- ٣٦٥- ٣٧٣- ٣٩٤-  
٤٠٦- ٤٥٠- ٤٥١- ٤٥٤- ٤٦٥- ٥٢٥.

الشعر: تركنا الخيل - وهي عليه - نوحا مقلدة أعنتها صفونا  
أناخوا بأبيسي عصبية وسيوفهم على أمهات الهام ضربا ساميا  
- أجـدك لا تـذكـر عـسـهد نـجـد وحـيا طالما انتـظـروا الإيابا  
جرير ديوانه ص ٥٨.

- كـسا اللؤم تـيما خـضرة في جـلودها فـويلا لتـيم من سـرايـلها الخـضـر  
جرير، الكتاب ٣٣٣/١- والمقتضب ٢٢٠/٣، واللسان ٧٣٨/١١.  
تـمـرُضـوا لـم تـألُ عن وقـتـتـلـالي.  
منظور بن مرثد، مجالس ثعلب ٥٣٤، وسر الصناعة ١٦٠.

اغفر لنا غفرانك ربنا»<sup>(١)</sup>. وهذا العامل ملتزم الإضمار وذهب ابن عصفور إلى أنه «> من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل، ويجوز إظهاره»<sup>(٢)</sup>، ولا مستمسك له في هذا إذا كان مفعولا مطلقا، أما إذا جعل مفعولا به فيجوز على تقدير: نطلب غفرانك<sup>(٣)</sup>.

وعند قوله تعالى: ﴿وقولوا حطة﴾ البقرة/ ٥٨ - في قراءة من نصب «حطة»<sup>(٤)</sup>، قال الأخفش «> قرئت نصباً على أنه بدل من اللفظ بالفعل، وكل ما كان بدلا من اللفظ بالفعل فهو نصب بذلك الفعل، كأنه قال: احطط عنا حطة، فصارت بدلا من «حط»<sup>(٥)</sup>.

وقال مثله الفراء عن قوله تعالى: ﴿فضرب الرقاب﴾ محمد/ ٤ - فهو «> نصب على الأمر، والذي نصب به مضمرة، وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء، وتركت الأفعال فانصب فيه الأسماء»<sup>(٦)</sup>.

ومثل الأمر الدعاء نحو قوله تعالى: ﴿والذين كفروا فتعسا لهم وأضل أعمالهم﴾ محمد/ ٨ - فهو مصدر نائب عن فعله «> كأنه قال: فأتعسهم الله وأضل أعمالهم؛ لأن الدعاء قد يجري مجرى الأمر والنهي، ألا ترى أن «أضل» فعل وأنها مردودة على التعس، وهو اسم لأن فيه معنى «أتعسهم»<sup>(٧)</sup> «> وانتصاب هذا كله بالفعل، كأنك قلت: أتعسهم الله تعسا»<sup>(٨)</sup>.

ومثله قولك: سقيا للكرام ورعيا لهم، أي: سقاهم الله ورعاهم<sup>(٩)</sup>، وقد لا يكون للمصدر فعل من لفظه نحو: ويلا للظالمين<sup>(١٠)</sup>، وويحهم، وويسهم<sup>(١١)</sup>، فيقدر لها ناصب من معناها.

(١) معاني الأخفش ١٩٢، وينظر: معاني الفراء ١٠٥/٢، والكتاب ٢٣٢/١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٣/٢.

(٣) ينظر: البحر ٧٥٩/٢.

(٤) هي قراءة ابن أبي عبيدة. كما في شواذ ابن خالوية ١٣.

(٥) معاني الأخفش ٩٦.

(٦) معاني الفراء ٥٧/٣، وينظر ٣/١.

(٧) معاني الفراء ٥٨/٣.

(٨) معاني الأخفش ١١٨.

(٩) ينظر معاني الفراء ٣/١ - ١٦/١.

(١٠) ينظر: معاني الفراء ١٦/١، ومعاني الأخفش ١١٨.

(١١) ينظر معاني الأخفش ١١٨.

وقد يراد بالمصدر التوييخ والتعجب ومنه عند الفراء<sup>(١)</sup> قول الشاعر:

أجخفاً تيممياً إذا فتنة خبت      وجبنا إذا ما المشرفية سلّت

ويحذف عامل هذا لنيابة المصدر عنه ولدلالة الحال عليه، فإذا قلت << أقياما وقد قعد الناس، لم تقل هذا سائلا، ولكن قلته موبّخاً منكراً لما هو عليه، ولولا دلالة الحال على ذلك [أي قصد التوييخ] لم يجز الإضمار >><sup>(٢)</sup>.

وقد يراد بالمصدر النائب عن فعله الإخبار لا الطلب ومنه عندهما قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الفاتحة/١ - في قراءة من نصب «الحمد»<sup>(٣)</sup>، << فينصب على المصدر، وذلك أن الكلام عنده على قوله << حمدا لله >>، يجعله بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه جعله مكان «أحمد» ونصبه على «أحمد» حتى كأنه قال: أحمد حمدا، ثم أدخل الألف واللام على هذه >><sup>(٤)</sup>. فهو مصدر ناب عن الجملة الخبرية نحو: شكرا لا كفرا، بمعنى أشكر شكرا ولا أكفر كفرا، وقيل نائب عن فعل أمر.

وقيل هو منصوب على أنه مفعول به والتقدير: اتلوا الحمد، وكونه مفعولا مطلقا أولى لدلالة لفظ المصدر على الفعل المحذوف<sup>(٥)</sup>.

## ٢- إذا كان المصدر مؤكدا لمضمون الجملة قبله<sup>(٦)</sup>:

من ذلك عندهما قول الحق سبحانه ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ

(١) ينظر: معاني الفراء ٢/٢٩٨، والجحف: التكبير بما ليس عند المرء، ينظر اللسان «جحف».

(٢) المقتضب ٣/٢٢٨، وقد يكون التوييخ بدون استفهام نحو قياما وقد قعد الناس. المرجع السابق.

(٣) هي قراءة هارون العتكي، وسفيان بن عيينة ورؤبة. ينظر: البحر ١/٣٤. ونسبها لرؤبة وحده في شواذ ابن خالويه ص ٩.

(٤) معاني الأخفش ٩، وينظر: ٤٥٠ - ٤٥١، ومعاني الفراء ١/٣.

(٥) ينظر: البحر ١/٣٤، والدر ١/٤٠.

(٦) أ- الفراء:

البقرة/ ٢٣٦ - النساء/ ٧ - ١٢ - يونس/ ٤ - إبراهيم/ ٢٢ - النحل/ ٣٨ - مريم/ ٣٤ - الفرقان/ ١٦ - الأحزاب/ ٥٠ - ص/ ٨٤ - الأحقاف.

المواضع: ١/٢٥٧، ٢٥٨، ١/١٥٤، ١٥٥ - ١/٣٧٣ - ٢/١٠٠ - ٢٦٣١٢ - ٢/٣٤٥ - ٢/٤١٣ =

وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴿ النساء/٧ - فقوله «نصيباً» مفعول مطلق مؤكد للجمله، قال الأخفش إنه انتصب كانتصاب «كتاباً مؤجلاً»<sup>(١)</sup>، وكان قد قال عن قوله تعالى ﴿ وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله كتاباً مؤجلاً ﴾ آل عمران/١٤٥ - إن «كتاباً» >> تأكيد، ونصبه على: كتب الله ذلك كتاباً مؤجلاً، وكذلك كل شيء في القرآن من قوله ... ﴿ وعد الله ﴾ النساء/١٢٢ - و ﴿ ورحمة من ربك ﴾ الكهف/٨٢ - و ﴿ صنع الله ﴾ النمل/٨٨ - ... إنما هو من: صنع الله ذلك صنعا، فهكذا تفسير كل شيء في القرآن من نحو هذا، وهو كثير >><sup>(٢)</sup>.

ومثله قول الفراء إن «سنة الله» و «صبغة الله» يكون منصوباً على أنه مفعول مطلق مؤكد للجمله<sup>(٣)</sup>.

ويجيز الفراء أن يكون «الحق» الأول في قوله تعالى ﴿ قال فالحق والحق أقول لأملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين ﴾ مر/٨٤ - في قراءة من نصبه<sup>(٤)</sup> يجيز أن يكون مصدرأ مؤكداً لمضمون جملة «لأملأن» قال: >> ومن نصب «الحق والحق» فعلى معنى قولك: حقا لأتيناك، والألف واللام، وطرحهما سواء، فهو بمنزلة قولك: حمداً لله والحمد لله >><sup>(٥)</sup>.

وقد رد قول الفراء هذا بأمر منها أن المصدر المؤكد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة ولذلك سببان أحدهما >> أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى، إذا التقدير في: له علي دينار اعترافاً: أعترف بذلك اعترافاً ... فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجز

#### ب- الأخفش:

البقرة/٢٤١ - آل عمران/١٤٥ - النساء/٧ - ١١ - ١٢ - ٢٤ - ١٢٢ - الإسراء/٧٧ - ٨٧ - الكهف/٨٢ - النمل/٨٨ - فصلت/٣٢.

المواضع: ٢١٦ - ٢٢٧ - ٢٣١ - ٣٩٢ - ٤٦٧.

(١) ينظر: معاني الأخفش ٢٢٧، ومعاني الفراء ٢٥٧/١، والدر ٥٨٨/٣.

(٢) معاني الأخفش ٢١٦.

(٣) ينظر: معاني الفراء ٣٤٤/٢، ٣٤٥، والكتاب ٣٨١/١ - ٣٨٢.

(٤) هي قراءة غير عاصم وحمزة وخلف ينظر: الإتحاف ٤٢٥/٢.

(٥) معاني الفراء ٤١٣/٢. وجوزه في الفريد ١٨٠/٤.

تقديمه قياسا عليه»<sup>(١)</sup>، والسبب الثاني لعدم التقديم أنه مؤكد ورتبة هذا التأخير.  
كما رده النحاس بأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها<sup>(٢)</sup> ورد أيضا بأن شرط نصب  
المصدر المؤكد لمضمون الجملة عند الجمهور أن يكون ركنا الجملة معرفتين جامدتين جمودا  
محضا، نحو: هذا زيد معروف<sup>(٣)</sup>.  
والفراء لا يرى هذا لأنه صرح أنه مصدر فلا فرق عنده بين توكيد مضمون الجملة  
الفعلية وبين توكيد مضمون الاسمية. وهو مذهب بعض العلماء مستشهدين بنحو قولهم:  
أحقا زيد منطلق، والذين يرفضون ذلك يجعلون التقدير: أفي حق زيد منطلق، فهو نصب على  
الظرفية<sup>(٤)</sup>. أي: أفي وقت حق<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الهمع ١٢٤/٣.

(٢) ينظر: إعراب النحاس ٤٧٤/٣.

(٣) ينظر: البحر ١٧٦/٩، والدر ٤٠١/٩.

(٤) ينظر: الهمع ٢٢٥/٣.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه الأعراب د/ أحمد عبد الله هاشم ص ٢٥.

### ثالثاً: حذف عامل الحال عندهما<sup>(١)</sup>

يجيز الفراء والأخفش حذف عامل الحال لوجود قرينة لفظية تدل عليه ومنه عندهما قوله تعالى ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا﴾ البقرة/٢٣٨-٢٣٩، والتقدير << صلوا رجالاً أو صلوا ركبناً >><sup>(٢)</sup> و << رجالاً >> يعني «رَجَالَةً» فُنصِبَا لِأَنَّهُمَا حَالَانِ لِلْفِعْلِ <<<sup>(٣)</sup> المحذوف الذي دل عليه الكلام السابق، و «رجال» جمع «راجل» أي: ماش على قدميه، فالحال هنا وصف وليست اسماً جامداً. ورجح السمين أن يكون التقدير فحافظوا على الصلاة رجالاً، لأن العامل على هذا من لفظ العامل المتقدم.<sup>(٤)</sup>

ومثله قوله تعالى ﴿أيحسب الإنسان أن لن نجعل عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه﴾ القيامة/٤، والتقدير: بلى نجعلها قادرين.<sup>(٥)</sup> وقد أجاز الفراء أن يكون مفعولاً به والعامل مقدر دل عليه قوله «أيحسب» فيكون التقدير: بلى ليحسبنا قادرين.<sup>(٦)</sup>

وضعف بأنه يشترط في الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف <<والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم؛ إذ التردد في الإعادة [أي: البعث] كفر،

(١) أ- الفراء: البقرة/٢٣٩-هود/٧٤-الأحزاب/٥٣-الواقعة/٣-القيامة/٤.

المواضع: ١/١٤٢، ١/١٧١، ٢/٢٣، ٢/٣٤٨، ٢/٤٠٢، ٣/١٢١، ٣/٢٠٨.

الشعر: وقالت ألا يا اسمع نعظك بخطة نقلت: سميماً، فانطقي وأصيبي

النمر بن تولب: نوادر أبي زيد ٢٢، والإنصاف ١٠٢.

ب- الأخفش: البقرة/٢٣٩-القيامة/٤.

المواضع: ١٧٨، ٥١٧.

(٢) معاني الأخفش ١٧٨، وينظر: معاني الفراء ١/١٤٢.

(٣) معاني الفراء ١/١٤٢.

(٤) ينظر: الدر ٢/٤٩٩.

(٥) ينظر: معاني الفراء ٣/٢٠٨، ومعاني الأخفش ٥١٧، والكتاب ١/٣٤٦.

(٦) ينظر: معاني الفراء ١/١٧١.

- \* أثبت البحث أن تعامل النحاة الأوائل مع القراءات كان منهجياً - وفق معطيات عصرهم- وليس فيه تجن على القراءات، وأثبت أنهم كانوا يتخرجون من القول في تفسير القرآن من غير بينة، ولذلك كانوا يقدمون ماجاء به الأثر.
- \* أثبت البحث عدم صحة ما اشتهر من أن القول بزيادة الأسماء مذهب الكوفيين وحدهم وأثبت أن كثيرين من غيرهم قالوا بذلك.
- \* وجد البحث أن الفراء لم يكن متعصباً للمذهب المشهور عن الكوفيين إذ لم يتقيد به دائماً فكثيراً ما خالفهم. ومعلوم أن الأخفش ليس متمسكاً بكل مفردات البصريين.
- \* وجد البحث أن الحذف الواجب في باب الأسماء إنما يختص بالأركان، أي بالمسند والمسند إليه «المبتدأ والخبر» ولا يتعلق بالفضلات.
- \* كما أكد صحة القول بحذف الفاعل ، وقام بوضع ضابط لذلك.
- \* ووجد أن مفهوم الزيادة متفاوت عند العلماء وأن لها في الاصطلاح المشهور عند العلماء مفهوماً.
- \* ووجد أن زيادة الأفعال ليست قاصرة على «كان» كما هو المشهور، وأن زيادة الأسماء لا تقتصر على ضمير الفصل.
- \* صحح البحث نسبة كثير من الأقوال إلى الأخفش والفراء - وبخاصة هذا الأخير- ونقل عنهما ما يعارضها مما ذكره في المعاني، وحرر نسبة بعض الأقوال المنسوبة إلى سيبويه والمبرد أحياناً.
- \* كما وجد آراء نحوية اشتهرت نسبتها لبعض العلماء المتأخرين عنهما، وحقيقة الأمر أن أحدهما قد سبق إلى مثل ذلك القول.



## الفهارس

- ١ - الآيات القرآنية
- ٢ - الأحاديث النبوية
- ٣ - الأعلام
- ٤ - القوافي الشعرية
- ٥ - المصادر والمراجع
- ٦ - الموضوعات

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الصفحة	رقم الآية
٦٠٩	٦٥		الفاتحة
٢٦٥، ٢٦٣	٦٧	٦٣٦	١
٤١٧	٦٨	٢٩	٥
١١٨	٦٩		البقرة
٣٦٨	٧٠	١٧٦	٥
٢٩٤	٧٩	٢٨٦	٦
٣٠٩	٨٣	٢٢٠، ١٩٦	١٠
٣٥٨-٣٥٣-١٨٤، ١٨٣	٨٥	٥٦٣-٤٩٣	١٣
١١٣	٨٨	٢٣٩	١٦
٦٠٧-٦٠١	٨٩	٥٢٥	١٧
٤٥٧	٩٠	٤٢١	١٨
١٥٨، ١٤٥	١٠٠	٢٥٥، ٢٤٨	١٩
٦١٢-٥٩٧	١٠٢	٥٢٩-٤٠٩-١١٨	٢٦
٦٠٥-٦٠٣-٥٧٥	١٠٣	٣٤٦	٢٨
٢٥٣	١١٤	٥٢٧	٢٩
٢٩٠	١٢٤	٢٣٣	٣١
٥٨٣	١٣٢	٦٢١	٣٣
١٧٥، ٦٢	١٣٧	٣٠١، ٢٩٨	٣٥
٦١٣-٥٩٨	١٤٥	٦٠٠-٥٣٥-١١٧	٣٨
٤٥١	١٥٠	٣٠٠	٤٢
٤١٨-٤٠٣	١٥٤	٥١٥-٤٩٦-٣٩٨	٤٨
٥٧٣	١٦٥	٦٣٥-٣٩٨	٥٨
٢٩٩	١٦٧	٥٤٦-٥٠٥	٦١

٢٥٩	١٠٦	٦٣٧	١٢٢
٥٤٤	١١٤	١٠٣	١٢٤
٥٩٠	١١٦	٥٧٧	١٢٨
١٨٠، ١٧٦	١١٧	٤٦٧-٨	١٣٥
		٥٦٠	١٥٩
٣٩٩	١٤	٦٢٦	١٦٢
٣٥٥	٢٣	٢٤٨	١٦٤
٦١٣-٣٠١-٢٨	٢٧	٥٦٩-٥٥٦-١٠٨	١٧٠
٦٠٣	٣٠	٦٢٩-٥٥٦	١٧١
١٠٥	٣٤	٣٢٥، ٣١٨، ٣٠٩، ٢٥٣	١٧٦
٥٩٩-٥٩٤	٣٥		
١٥٦	٥٤		
٥٦٤-٣٦٣	٦٦	٢٤٥، ٢٣٠	٢
٣٥٥	٧٤	٣٣	٣
٦٤٢	٧٥	١٨٧	٤
٢٩٠، ٢٨٩	٧٦	٥٨٢-٩٩	٦
٥٧٩	٩١	٣٢٤، ٣١٨	١٩
٦١٦	٩٣	٤٤١-١٥٠	٣٨
٥٠٦-٤٥٨-٤٥٥	٩٤	٥٠٠	٥٠
٤٤٧	٩٨	٤٠٢-٣٧٣	٦٠
١٢٩	١٠٩	٥٨٣-٤٨٣	٧١
٦٠٤-٩٣	١١١	١٠١-٩٧	٧٣
٢٣٦، ١٦٥	١١٩	١٦٤	٨٤
٢٤٦	١٣١	٦١١	٩٤

الأنعام

المائدة



٢٧٩	٦٤	١٨٨	٦٢
٥٤٥	٦٨	٤١٣	٦٧
٦٣٧	٨٢	١٨٢	٩٢
٤١٩	٨٦		
		الإسراء	
مریم		٢٤٢	١١
٤٨٣	١٠	٧٨	١٤
٧٦	٢٥	٥١٩	١٦
١٩٣	٢٩	٥٦٦	٣٧
٢٤٥-٢٠٨	٣٦	٥٩٢	٤٢
٤٥٣	٣٨	٦١٢	٧٥
٥٥٠	٤٥	٢٤٤	٧٧
٤٠٩	٦٩	٦٢٠	٧٨
٢٦٩	٧٠	١١٦	١١٠
٣٠	٧٤		
٢٥٣	٩١		
		الكهف	
		٥٠٨	٢
		٤٥٧	٥
٦٢١	١	٤٠٣	٢٢
٥٧٢-٥٤٦	٧	٥٠٢-٤٦٠	٢٩
١٩٢	١٥	٣٣٥	٣٠
٥٧١	٣١-٣٠	٣٣٦	٣١
٥٠٤	٥٢	٥١٠	٣٥
٢٩٨	٦١	٦٠٠-١٧٦	٣٩
٧	٦٣	٤٣٨	٤٦



		الصفات	
٦٣٧-٢٥٨	٨٤		
	الزمر	٦٤٢	٧
٢٩١	١٢	٣٠٨	٨
٥٥٠	١٦	٣٩٢-٣٨٠-٣٧٥	٣٨
٥٥٢	١٧	٥٥٤	٤٨
٥٥٢	١٨	٨	٥٢
٤٤٤	٢٢	١٤٠،٤٣	١٠٤-١٠٣
٣٧٨	٣٣	٥٦٤-٥١١	١٢٥
٤٤٣	٦٠		
٣١١	٦٤		ص
١٥٤	٦٦	٦١٠	١
٢٤٠،٢٣٧	٦٧	٤٧٧-٤٧٦-٤٦٩-٢٧٠	٣
١٣٩	٧١	٦١٠	٤
١٠٥	٧٣	٢١٩	٦
١٣٩،١٣٧	٧٥	٥٥٢	٨
		٦٤٠-٤٠٧	٢٢
	غافر	٥٤٨-٤٦٢-١١٦	٢٤
٥٨٤-٣٥٦	٤٦	٤٥٩-٤٥٥	٣٢
٥٤٢	٤٨	٤٧٨	٣٣
١٠٥	٧٨	٦٣٠	٤٥
		١٣٩	٥٠
	فصلت	٤٤٧-٤٤٠-١٥٤-١٤٨	٥٧
١٢٦	٣٤	٢٤٦	٧٠
٤٨٩-٤٤٨	٤١	١٢٨	٧٥

	الأحقاف		٤٨٩	٤٢
٥٠٧	١٢	٤٨٩-٤٤٩		٤٤
٢٨٧	٢٠	٣٩٦		٤٦
١٣٢	٢٦	٤٦٢-٢٣٣-٢٢٦		٤٩
٧٤	٣٣			
٤٢٢	٣٥			
			الشورى	
			٤٢٣	٧
	محمد		٨٣-٨٢	١١
٦٣٥-٦٣٣	٤	٢٩٤		١٥
٦٣٥	٨	٥١٤		٢٣
٥٨٢	١٣	٥١٧		٤٣
٤٤١-٤٢٦	١٥	٢٩٩		٥١
٥٨٤	١٨			
٦٠٢-٣٩٨-٢٦٦	٢٠		الزخرف	
٤٣٥-٣٩٨-٢٦٦-٢٨	٢١	٢٨٨		١٩
١٩	٢٤	١٨٠		٧٦
			الدخان	
	الفتح		٤٥١	٤٢
٥٨٤	٢٥			
			الحجائية	
٥٧٠	٢	٤٦٤-٢٨١-٢٨٠-٢٧٩		١٤
٤٧٢	١١	٥٦٤		٢٤
٣٥٠	١٢			



٤٢١	٣٣
٤٢١	٤٤
١٢٣	٧٥
٦٠٦	٨٣
٦٠٦-٥٣٥	٨٤
٦٠٦	٨٥-٨٦
٥٦٠-٥٤٧-٥٤٦	٩٥
	الحديد
٥٠٠	١٠
٤٢٨	٢٢
٤٤٩	٢٣
٤٤٩	٢٤
١٢٩-١٢٥	٢٩
	المجادلة
٢٢٤	٢
	الحشر
٥١٢-٨	٢
٣٦٢	٩
٥٩٧-٥٩٦-١٧١	١٢
١٢٦	٢٠
	المتحنة
٥٩٥-٧٥	١

ق	
٦١٤-٢٧٠	١
٦١٤	٣
٦١٤-٢٧٠	٤
٤٢٦	١٧
	الذاريات
٢٤٣-١١٩	٢٣
٥٨٥	٢٩
٦٣٠	٤٦
	النجم
٥٥٧	٢٠
٤٣	٤٣
	القمر
٣٧٦	٢٧
٦٢٣	٤٩
	الرحمن
٤٤٦	٥
	الواقعة
	(١٧-١٨-١٩)
٤٤٤	(٢٠-٢١-٢٢)

٥٥٢	١٨	٣٥٩	١٢
		٥٣٢	١٣
	القلم		
٨٠	٦		الصف
٣١١	٢٤-٢٣	٤٥٧	٣
		٣١٠	١١-١٠
	نوح	٥٥٩-٤٤٨	١٣
١٦٤	١٣		
١١٧	٢٥		الجمعة
		١٥٢	٨
	الجن	٥٣٢	٩
٥٥٥	١١		
٦١٣-١٦٣	١٦		المنافقون
٥٨٨	٢٣-٢٢-٢١	٢٩٨	١٠
			التغابن
	المزمل	٤٩٤	١٦
٢٦٤	٣-٢		الطلاق
١٨١-١٨٠	٢٠	٣٥	٤
			التحريم
	المدثر	٤٢٦	٤
١٤٩	٤	٣٤١	٨
٣١٥	٦		
٤٩٥	١١		الملك
		٥٥٢	١٧



	البينة		الفجر	
٥٤٦	٥		٢٩	٤ - ١
			٣٠	٤
	القارعة		١٩٨	٢٧
٣٩٦ - ٣٠	١٠			
٣٩٦	١١		البلد	
			٢١٦	١٠
	قريش		٣٠٧	١٣
٢٠٧	١		٤٥٣ - ٣٠٧	١٤
			٤٥٣	١٥
	الماعون		٣٠٧	١٧
١٨٨	١			
	الإخلاص		٢٦٩	٩ - ١
٣٩٢	١	٦٢٠ - ٤٠١ - ٢٨ - ٢٧		١٣
				الشمس
				الليل
			٢٥٦	٣
				الضحى
			٤٩٣	٣
			٢٦٩	٥
			٥٠٤	٦

## فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٢	« لتأخذوا مصافكم »
٢٣	« أوتيت جوامع الكلم »
١٤٧	« كل شراب أسكر فهو حرام »
٢١٢	« صلاة الرجل في جماعة... »
٣٣٤	« فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها »
٣٤٤	« أما بعد ما بال رجال »
٣٥٣	« ثوبي حجر »
٤٥٤	« لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن... »
٥٣٥	« تحيضين في علم الله ستة أو سبعة أيام »

## فهرس الأعلام

د/ تمام حسان ٥٥	أبان بن تغلب ٢٠
٤٨٤ - ٣٠٨ - ٢٤٠ - ١٨٧ - ١٨٥ ثعلب	د/ إبراهيم رفيدة ٢٠
٤٩٩ - ١٨٦ - ٧٥ أبو الجراح	ابن أبي إسحاق ٦١٩
٥٧٧ - ٥ الجرمي أبو عمر	ابن أبي الربيع ٣٦٤ - ١٠٤
الجزولي ١١٧	ابن أبي عبلة ٣١١ - ٨٠
أبو جعفر المدني ٥٥١ - ٩٩ - ٩٨ - ١٠	أبي بن كعب - رضي الله عنه - ٤٧٥
ابن جني ٥٢ - ٧٥ - ٨٥ - ٩٩ - ١٠٣ -	د/ أحمد عبدالستار الجوارى ٦٢
٢٦١ - ١٧٤ - ١٣٧ - ١٤٨ - ١٣١	الإرييلي ٩٥
- ٢٨٨ - ٢٧٣ - ٢٦٤ - ٢٦٢ -	الأشموني ٤٠١
- ٤٦٤ - ٣٨٠ - ٣٧٩ - ٣٦٧ - ٣٠٥	الأصمعي ٣٧٢
٥٩٠ - ٥٧٦ - ٥٣٤	ابن الأعرابي ٢٦٤ - ٢١١
أبو حاتم السجستاني ٥	الأعلم ٢٠٩ - ٣٧٩ - ١٥٦
ابن الحاجب ١٣٣ - ٢٥٠ - ٣٦١ - ٣٦٤ -	الأنباري أبو بكر ٢١٣ - ٢٠٣ - ٣٤٨ - ٣٤٧
٥٩١ - ٤٧٦	- ٢٨١ - ٢٧٥ - ٢٢٥ -
الحسن البصري ١٣٠	ابن الأنباري أبو البركات ٤١٠ - ٤٠٥ - ١٤٣ -
الحسن بن سهل ٢٠	٥٧٨ - ٤٤٨ - ٤٣٤ -
حمزة الزيات ٨ - ١٠ - ٣١٣ -	البغدادي عبدالقادر ١٤٩ - ١٤٤ - ٧٩ -
أبو حيان ٨٦ - ٩٥ - ١٣٠ - ١٥٣ - ١٦١ -	٤٦١ - ٢٦٢ - ١٩٣ - ١٧١
٢٢١ - ١٩٢ - ١٨٣ - ١٧٥ - ١٧٠	بلو مفيلد ٥٥
- ٢٧٠ - ٢٤٤ - ٢٣٨ - ٢٣١ -	البيضاوي ١٧٥ - ٢٤
٣١٩ - ٣٠٩ - ٢٨٥ - ٢٧٢ - ٢٧١	

الرضي ٦٤ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٢ - ٨٥ - ١٠٨  
- ١٤٤ - ١٧٢ - ١٧٥ - ١٧٩ -  
١٩٤ - ٢٠٥ - ٢١٥ - ٢٥٧ - ٢٧٥  
- ٢٨٠ - ٢٨٤ - ٢٩٥ - ٣٢٣ -  
٣٢٧ - ٣٤٧ - ٣٦٤ - ٤١٤ - ٤٧٩  
- ٤٨٢ - ٤٨٦ - ٥١١ - ٥١٤ -  
٥٢٩ - ٥٧٢ - ٥٩٠ - ٦٠١ - ٦٠٧ .

الرياشي ٥

الزجاج ١٩ - ٤٤ - ٩٩ - ١٧٠ - ١٩٠ - ٢٣٧  
- ٢٥١ - ١٦٤ - ٢٦٧ - ٢٩٥ -  
٣١٠ - ٣١١ - ٣٣٠ - ٣٥٧ - ٤٣٩  
- ٤٤٢ - ٤٤٦ .

الزمخشري ٤٣ - ٨٣ - ٨٦ - ٩٢ - ١٢٦ -  
١٢٩ - ١٤٠ - ١٤٤ - ١٤٩ - ١٥٨  
- ١٦٢ - ١٣٧ - ٢٣٨ - ٢٧٣ -  
٢٨٣ - ٢٩٥ - ٢٩٨ - ٣٠٨ - ٣٠٩  
- ٣١١ - ٣٢٩ - ٣٩٠ - ٥١٢ - ٥٢٠  
- ٥٤٣ - ٥٥١ - ٥٨٢ - ٥٨٧ -  
٦٠٥ - ٦٢٠ .

أبو زيد الأنصاري ٥ - ١٣ - ٢٦٢ .

سايير «إدوارد» ٥٤ .

السخاوي ٤٧٩ .

٣٢١ - ٣٢٨ - ٣٣٧ - ٣٤٥ - ٣٤٨ -  
- ٣٥٠ - ٣٧٢ - ٣٧٥ - ٣٨٣ -  
٤٠٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤٣٤ - ٤٤٣ -  
- ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٧١ - ٤٧٢ -  
٤٧٣ - ٤٧٥ - ٤٨٠ - ٤٨٥ - ٤٨٩ -  
- ٤٩٠ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ -  
٥٦١ - ٥٨٧

خالد الأزهرى ١٧٤

خالد بن كلثوم الكلبي ٣٧٢

ابن خروف ٨٩ - ٤٨٥ - ٥٩٤

الخضري ٢٠٨

الخليل ٥ - ١١٣ - ١٧٧ - ٢٠٧ - ٢٠٨ -

٢٩٥ - ٣٠٠ - ٣٥٦ - ٤٨٥ - ٥٥٧

- ٥٩٨

د/ خليل عمارة ٣٢ - ٦٥

الدسوقي ٢٦٠ - ٢٦٣

الدماميني ٣٣٨ - ٤٣٦

ابن الدهان ٣٥٤

دي سوسير ٥٤

الرؤاسي ٣ - ١٢ - ١٥

الـرازي ٣٢ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ١٢٨ -

١٩٠ - ٥٨٢

- ٤١٤ - ٤١٣ - ٤٠٨ - ٤٠١ -  
٤٣١ - ٤٢٦ - ٤٢٥ - ٤١٩ - ٤١٥  
- ٤٧٤ - ٤٦٦ - ٤٤٦ - ٤٣٦ -  
٤٩٧ - ٤٨٦ - ٤٨٥ - ٤٨٤ - ٤٨٣  
- ٥١١ - ٥٠٤ - ٥٠٠ - ٤٩٨ -  
٥٤٣ - ٥٤٢ - ٥٤١ - ٥٢٢ - ٥٢١  
- ٥٠٠ - ٥٤٩ - ٥٤٥ - ٥٤٤ -  
٥٦٣ - ٥٥٧ - ٥٥٦ - ٥٥٥ - ٥٥١  
- ٥٧٨ - ٥٧٦ - ٥٧٥ - ٥٧٣ -  
٦١٩ - ٦١٨ - ٦٠٩ - ٥٩٨ - ٥٨٧  
٦٢٧ - ٦٢٦ - ٦٢٠.

السيرافي ١٩٤ - ٣١٢.

السيوطي ٢٩ - ٣٢ - ٤٥ - ١٧٤ - ١٧٥.  
٣٣٤ - ٤٠١ - ٤٠٤ - ٤١٥ - ٤٧٨ - ٤٨٧  
٥١١ - ٦١٧.

ابن الشجري ٢٢٣ - ٢٦٠ - ٣٥١ - ٤٠٨.

شعبة : أبو بكر بن عياش ٢ - ٩ - ٤٦٣.

الشلوبيني ٤٣.

الشمسي ٢٧٨.

الشنقيطي، أحمد الأمين ٣٢٦.

الشهاب الخفاجي ٢٤ - ٣٧ - ١٧٥ - ٢٦٧ -  
٢٨٤.

ابن السراج ٤٧ - ٦٤ - ١٧٤ - ٢٠٤.

ابن سعدان ٣.

ابن السكيت ٣.

سلام بن سليم ٢.

سلمة بن عاصم ٣.

السمين ٧٤ - ٨٩ - ١١٩ - ٢٠٨ - ٢٣٩ -

٢٨٢ - ٣٠٩ - ٤٣٨ - ٤٤٢ - ٤٤٣ -

٤٧٣ - ٥٠٤ - ٥٦١ - ٥٨٨ -

٥٨٩ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٣٩ -

السهيلي ٢٦١ - ٣٥٩ - ٥٦٩.

سيويه ٤ - ٥ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ -

٣١ - ٣٣ - ٣٨ - ٥٠ - ٦٢ - ٨٤ -

٨٧ - ٩٥ - ١٠٣ - ١١٣ - ١١٧ -

١٥١ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٨ - ١٦١ -

١٧٧ - ١٧٩ - ١٨١ - ١٨٢ -

٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٥ - ٢٠٧ - ٢٠٨ -

٢٠٩ - ٢١١ - ٢٢٣ - ٢٣٢ - ٢٤٣ -

٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٦ - ٢٥٩ -

٢٦٠ - ٢٧٢ - ٢٧٤ - ٢٩٧ - ٣٠٣ -

٣٠٩ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٦ -

٣٣١ - ٣٣٩ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٥٦ -

٣٦٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٥ -

٣٨٢ - ٣٩٣ - ٣٩٥ - ٣٩٨ - ٤٠٠ -



- ٤٧٥ - ٤٧٢ - ٣٧٨ - ٣١٥ -  
.٥٦٤

أبو عبيدة ٦٣ - ١٧٤ - ١٩٠ - ٢٣٥ - ٣٦٢  
- ٤٠٤ - ٤٣٤ -

أبو عبيد القاسم بن سلام ٣ - ١٨ -

عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ٤٧٥ -

العجير السلولي ١٨٦ -

العز بن عبدالسلام ٦٠٣ -

ابن عصفور ١٣٨ - ١٤٤ - ١٦١ - ٢١٥ -

- ٢٦١ - ٢٧٣ - ٤١٤ - ٤٧٩ - ٥٥٥ -  
.٦٣٥

ابن عطية ١٨٤ - ٤٥٩ - ٥٤٣ -

ابن عقيل ٢٠٨ - ٢٢٦ - ٣١٩ - ٣٨٩ -  
.٤٣٦ - ٦٢١ -

العكبري ٧٧ - ١١٩ - ١٧٥ - ١٩٦ - ٢٣٥ -

- ٢٣٩ - ٢٤٣ - ٣١٤ - ٣٤١ - ٣٥٥ -

- ٣٩٩ - ٤٤١ - ٤٦٨ - ٥٦٢ -  
.٥٩٥ - ٦٠٦ - ٦١٩ -

عكرمة ١٤٥ -

العلائي ٣٢٨ -

علي بن سليمان «الأخفش الصغير» ٦١٠ -

ابن الضائع ٢٦١ -

الضحاك ١٤٥ -

ابن طاهر ٥٨٩ -

الطاهر بن عاشور ٤٥٥ -

الطبري ١٩ - ٦٠ - ١٢٨ - ١٩٠ - ٣١٨ -  
٣٣٠ - ٤١٧ - ٤٤٢ -

ابن الطراوة ٥٢٧ -

عاصم ٩ -

ابن عامر ٨ - ٤٦٣ -

عبد الأمير الورد ١٩٠ -

د/ عبدالرحمن تاج ١٢٦ - ١٢٨ -

أبو عبدالرحمن السلمى ٨ -

د/ عبدالفتاح الحموز ٢٨٢ - ٣٢٥ - ٥٦٠ -

عبدالقاهر الجرجاني ٢٨ - ٢٣٢ - ٣٩٧ -  
٤٠٧ - ٤٩٤ -

عبدالله بن أمية المخزومي ٦٠٤ -

أبو عبدالله الطوال ٣ -

عبدالله بن عباس رضي الله عنه ١٤٥ -

عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - ١٨٨ -  
١٩٢ - ٢٢٤ - ٢٣٦ - ٣٠١ - ٣١١ -

## فهرس الشعر

الصفحة	قائله	آخره	أول البيت
٢١٧		الظباءُ	ظاهرات
٣٩٢ - ٣٩١	عبدالله بن الرقيات	العذراء	تُدهلُ
١٣٤	مسلم بن معبد الوالبي	دواء	فلا والله
٤١٢	حسان بن ثابت	سواء	أمن يهجو
٥٣٦		وراء	إذا أنا
٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧٧-	أبو زيد الطائي	بقاء	طلبوا
٥٣٣ - ٥٣٤.			
٢٢٨	رؤية		وبلدٍ عامية أعماءه
ب			
١٠٣	الخطيعة	ومنتقبا	طافت
٨١	الأسود بن يعفر	تصوباً	فأصبحن
٣٠٢	الأعشى ميمون	تغضباً	ومن يغترب
		كبكباً	وتدفن
٥٧٧		إذا طربا	عاود
١٣٣		بغضوباً	ألا إن سرى
٢٢٣			والمهر يأبى أن يزال ملهبا
٦٢٨	جرير	واغتراباً	أعبداً
٦٣٤	جرير	الإيابا	أجدك
١٦٧	رؤية	الرقبة	أم الخليس
٦١٩	الفضل القرشي	جالبُ	إياك إياك

٣٣٢ - ٣٣١		أطيبُ	وما مسُّ
٢٨٦	الكميت بن زيد	يلعب	طربت
٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨١		نصيب	فلا تستطل
٢٥٠		رغب	ورأيتم
٢٢١		يصوب	كأنني
٢١١	ساعد بن جوية	والثعلب	لذنُّ
١٣٨ - ١٤٠	الأسود بن يعفر	شبوا	حتى إذا قملت
		الخب	وقلبتم
١٣٢	جابر بن رألان	الخطوب	يرجي
٩٤		قد يصاب	سموت
٤٨٨	ضابئ البرجمي	لغريب	ومن يك
٥٢٤	النابعة الجعدي	مرحب	وكيف
٤١٧	لييد	المثذب	بسرت
٤٦١	عنتره	وتخضب	إن العدو
٣٢	الأعشى	في الخطوب	إن من لام
١٦٨		والمأرب	رأوك
٢٢١		وذا نسب	أمرتك
١٩٥		العراب	سراة
٢٣١		عند أسلاب	وما شق
٢٨٩	عمر بن أبي ربيعة	والكتاب	من رسول
٣٣٨	طفيل الغنوي	تُعقب	وللخيل
٣٤٣	الحارث بن خالد المخزومي	المواكب	فأما القتال
٣٦١		مع السحاب	فلو رفع
٥٣٨ - ٥٣٦		من عتاب	هتكت
٦٤٠ - ٦٣٩	النمر بن تولب	وأصيب	وقالت ألا

القرطبي (المفسر) ٩٢ - ١٩٠ - ٢٤٣ - ٢٨٢  
- ٢٨٣ - ٢٩٨ - ٥٦٤ - ٥٦٦ .

قطرب ٥٨٠ .

قيس بن الربيع ٢ .

كراع النمل ١٠٥ - ١٦٥ .

الكسائي ٢ - ٣ - ٥ - ٦ - ١١ - ٢٠ - ٩٣

- ٩٦ - ١٧٧ - ١٧٩ - ٢٠٨ - ٢٤٦

- ٢٥١ - ٢٧٤ - ٣٣٨ - ٣٣٩ -

٣٤٨ - ٣٨٦ - ٣٨٠ - ٤٢٩ - ٤٥٧

- ٤٦٠ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٦٢٦ - ٦٤٠ .

الكلبي ٥ .

ابن كيسان ٣٦٩ - ٤٢٩ .

المازني ٥ - ١٤٨ - ٢٦٢ .

ابن مالك ٣٥ - ٨١ - ٩٤ - ١٥١ - ١٧١ -

١٧٥ - ١٧٧ - ٢٢٦ - ٢٤٨ - ٢٥١

- ٢٧٤ - ٢٧٦ - ٢٧٨ - ٣١٨ -

٣١٩ - ٣٢١ - ٣٣٤ - ٣٣٨ - ٣٤٤

- ٤١٣ - ٤٨١ - ٤٩٩ - ٥٤٠ -

٥٧٦ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٦٦ - ٦٠١

- ٦٠٧ .

المبرد ٥٠ - ٨٩ - ٩٥ - ١٧٠ - ١٩٤ - ٢٠٥

- ٢٠٩ - ٢٥١ - ٢٥٩ - ٢٧٢ -

د/ علي أبو المكارم ٥٧ - ٦٣

العلوي اليمني ٤٥٦ .

عمر بن بكير ٢٠ .

عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ٨٨ .

أبو عمرو البصري ٧ - ٩ - ٣٨٣ .

أبو عمرو الداني ١٢٢ .

عمرو بن عبيد المعتزلي ٤٨٩ .

العيني: بدر الدين ١٤٩ .

ابن فارس ٤٥ .

د/ فارس بطاينة ٦٣ .

الفارسي (أبو علي) ١٠٤ - ١٤٨ - ١٤٩ -

١٥٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٧ - ١٩٢

- ٣١١ - ٢٤٠ - ٣٣٧ - ٣٥١ -

٣٦٤ - ٤٠٩ - ٤١٧ - ٤٧٢ - ٤٧٦

- ٤٧٧ - ٥٢٩ - ٥٨٣ - ٦١٦ .

فاطمة بنت أسد - رضي الله عنها - ١٩٣ .

ابن قادم ٣ .

القاسم بن معن ٤٨١ - ٥٩٧ .

ابن قتيبة ٣٠ .

القرافي ٤٢٨ .

الهروي ١١١ - ١٢٤ - ٢٦٩ - ٢٩٨ .  
هشام «القاري» ١٣٠ .  
ابن هشام ٣٢ - ٣٦ - ٣٨ - ١٢٤ - ١٣٨ -  
١٧٤ - ٢٣٣ - ٢٦٠ - ٢٧٢ - ٢٧٣ -  
٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٩٩ - ٣٣٤ -  
٣٤٦ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٠٨ -  
٤١٠ - ٤٨٩ - ٥٨٣ - ٥٨٩ .  
ابن هشام الخضراوي ٥٩٤ .  
هشام الضرير ٩٦ - ٤٢٩ .  
الهمذاني ٢٣٨ - ٣٠٩ - ٣٧٤ - ٤٦٤ -  
٤٦٧ .  
واصل بن عطاء ٢٠ .  
يونس بن حبيب ٢ - ٣ - ٥ - ١٣ .  
ابن يعيش ٤٢ - ١٥٢ - ١٧٧ - ٢١١ - ٢٢٢ -  
٢٧٥ -

٢٧٤ - ٢٧٥ - ٣١٠ - ٣٣٤ - ٣٤٣ -  
٣٤٧ - ٣٧٥ - ٤٢٦ - ٤٣٨ -  
٥١١ - ٥٧٥ - ٥٩٣ - ٥٩٥ - ٦١٨ -  
٦٢١ - ٦٣٢ .  
محمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٤ - ١٨٥ .  
ابن محيصة ٥٣٥ .  
أبو مسلم الأصفهاني ٦٠ .  
د/ مصطفى جطل ٢٣٣ - ٢٩٠ .  
مصعب الحشني ٤٧٨ .  
ابن مضاء القرطبي ٣٧ - ٥٢ - ٥٣ .  
مكي بن أبي طالب ١٢٢ - ٢٤٩ - ٣٢٥ -  
٣٤٣ - ٣٨١ - ٣٨٣ .  
مندل العنزي ٢ .  
ابن المنير الإسكندري ٨٣ .  
النحاس ١٩٠ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٩ - ٢٦٤ -  
٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٨٨ - ٢٨٩ -  
٢٩٠ - ٣٢٥ - ٣٤١ - ٣٧٣ - ٤٣٨ -  
٤٣٨ - ٤٥٠ - ٥٣٩ - ٥٤٣ -  
٦٣٨ - ٦٤٠ .  
أبو نصر الباهلي ١٢٢ .  
نعوم تشومسكي ٥٩ .

٦٢٩-٦٢٨	مجنون ليلي	الجنايب	ألبرق
		الغوارب	بل البرق
		لم يصاقب	ولو نار
٣٦٦-٣٦٥	الأعشى	أزرى بها	فإن تعهدي
٣٦٨		أودى بها	فإما تري

### ت

٢٢٨	الأحوص	الحجفت	داراً
٣٥٣			يا أبجر بن أبجر يا أننا
٤٦٩-٤١٠		والأساة	فلو أن الأطبا
٤٨٨-٤٣٩		حلت	بني أسد
٤٢٣-٤٢٢	كثير عزة	فشلت	فكنت
٦٣٦-٦٣٤		سلت	أجخفا
٤٢٥-٤٢٤	رؤية	مشتي	من يك
٢٦٤	ابن الأعرابي	قيلاتي	وكيف

### ج

٧٦	الهللي	نتيج	شربن
٢٢٨	الشماخ	الأرندج	ودوية

### ح

٣٠٦	المغيرة بن حبناء التميمي	فأستريحا	سأترك
٦٣٠		ورمحا	ورأيت
٦١٨		أن تبوحا	فبح
٥٧٦	ضرار بن نهشل	الطوائح	ليبك

٤٠١		السلّاح	لجد يرون
٣٢٢	تميم بن مقبل	قادح	فلا وأبي
٥٦٠ - ٥٥٨ - ٤١٣	تميم بن مقبل	أكدح	وما الدهر
٥٣٣	أبو ذؤيب الهذلي	صحيح	نهيتك
٤٨١ - ٤٨٠		انزواح	إني زعيم
		الطلاح	أن تهبطين
٢١٧ - ٢١٦		للصياح	تصيح
٣٦٥	زياد الأعجم	الواضح	إن السماحة
٥٨٩ - ٥٨٨		أورواح	فإن لا مال

د

٣١٧		تبرّد	لطالما
٣٦٣	عبدمناف الهذلي		وطاب ألبان اللقاح فيرد
٦٠٢	عمر بن معد يكرب	الشردا	حتى إذا
		ونهدا	وعلمت
٣٩٧		وقدا	لقوم
١٦٨		لمجهودا	مروا
٣٦٧ - ٣٦٥		بأدرادا	فما تزدري
٦٣١ - ٦٣٠		وبددا	تسمع
٣٧٣			قام ولاها فسقوها صرخدا
٣٦٦ - ٣٦٥	عامر بن جوين الطائي	بارد	هنيئا
١٠٩ - ٤٣	أنس بن مدركة	من يسود	عزمت
٥٨٧		يزيد	متى تؤخذوا
١٣٣	المعلوط القرظي	يزيد	ورج
٧١	أوس بن حجر	عضد	أبني

١٦٧-٧١		لعميد	يلومونني
٤٩٨		تعود	ثلاث
٤٤٧-٤٢٢		ومحصود	حتى إذا
٢٧٧		قيودها	فيك
٣١٥-٣١٤-٣٠٧	طرفه بن العبد	مخلدي	ألا أيهدا
٣٢٠	أميه بن أبي عاذل الهذلي	الأسود	فإن شئت
٣٧٢-٣٧٠	الفضل بن عباس	وعدوا	إن الخليط
		السرمد	نسيك
٣٧٨	الأشهب التميمي	أم خالد	فإن الذي
٤٩٠	أبو الطمحان القيني	بقيد	قريب
٥٢٤		ندي	لعمرك
١٦٨	كثير	بكل مراد	وما زلت
١٣٢	النايفة	يدي	ما إن أتيت
٨٨	ابن ميادة	ومعاهد	وملكت

ر

٣٨١	أمرؤ القيس	النمر	لها متنتان
٢٥٤			تحت الذي اختار له الله الشجر
٥٥٥			ترمني بكفي كان من أرمي البشر
٢٦٦-٢٦٥	العجاج	أنصارا	لما رأيت
		الإزارا	شعرت
		جارا	كنت
٤٦١		ضراً	إذا ما شاء
١٣١-١٢٧	الفرزدق	عمرا	لو لم تكن
١٠٠		والغيرا	عمرا حبيت



٧٨	زياد بن زيد العدوي	مخبرا	ويخيرني
٧٨ - ٧٧	امرؤ القيس	بيقرأ	ألا هل أتاها
١٤٣ - ١٤١		مُصدراً	فإن رشيدا
٥٢٣	أبو داود الإيادي	ناراً	أكل
١٩٤	الفرزدق	مشكورا	في غرف
٥٤١ - ٣٨٩ - ٣٨٨	الأعشى	الجزارة	إلا بداهة
٢٢١		ميسرا	
		والسكرا	
		يسكرا	
٢١٣		فيجبرا	ما لمحب
٣٧٥	تأبط شراً	أجدرُ	هما خطتنا
٤٦١		طاروا	متى تقول
٣٣٢		أنور	إذا ما ستور
٢٧٨ - ٢٧٧		المزاجر	من كان
٢٤٧		متزر	استغفر
٥٢٧ - ٥٢٤	الخنساء	إدبار	ترتع
٢٢٧	الفرزدق	سفر	أما نخن
٢٢١		القدور	نغالي
١٩٧		يسير	يبذل
١٨٦	العجير	كبير	رأتني
١٧١ - ١٦٩	قيس بن زهير	عامر	فلا يدعني
٥٩٧ - ١٧٢		سائر	حلفت
٥٢٤	الحطيئة	حاضرهُ	وشرُ
٩٧		نسورها	ما من حوي
٥٩١ - ٥٨٨ - ٥٨٠	هدبة بن خشرم	للصبر	إن العقل

٢٢٢	النابعة الذبياني	الأشعار	نبئت
٧١	الأخطل	بسوار	من شارب
٧٣-٧١		والقدر	أليس أميري
٤٨٥-٤٨٤	زيد بن عمرو بن نفيل	ضُرُّ	وي كان
١٢٦	الأحوص الأنصاري	الغوابر	إرادة
١٣٧	الأخطل	عن القدر	ولما رأى
٥٥٨	النواح الكلبي	العشر	وإن كلابا
٦٢٦-٦٢٥-١٤٢	الخرنق بنت هفان	الجزر	لا يعبدن
		الأزر	النازلين
١٣٨	ابن الذئبة ربيعة بن عبد ياليل	كسري	فما بال
٢٢٣-٢٢١	جرير	بن سيار	جثني
		ياحار	أو عامر
٢٢٢-٢٢١		والقدر	أتيت بعبد الله
٢٥٥	الفرزدق	عشاري	كم عمه
٣٢٧	المسيب بن علس	لا يدري	نصف
٥٢٤-٢٣٣		الأمير	ولست
٦٣٤	جرير	الخضر	كسا اللؤم
		س	
٢٢٩	جران العود النميري	العيس	وبلدة
٣١٧		الفرس	لو كنت
		ص	
٤٨٠	عدي بن زيد	حريص	أكاشره

٤٩٩		ض	كلاهما أجدُ مستريضا
		ط	
٣٢٠	المنخل الهذلي	والعلاطِ	فلا والله
		ع	
٤٦٦ - ٤٦٥	عمرو بن شأس	أشنعنا	لله
١٧٠ - ١٦٩		مصرعا	ولو أن قومي
١٨٢	القطامي	الوداعا	قفي
١٢٧ - ١٢٦		نقوعا	رأت إبلي
٦٠٧	امرؤ القيس	مدفعا	فأقسم
٥٣٨ - ٥٣٦		فأهجعنا	أكابدها
٢٥٤		لأمنعا	فقلت
١٤٧		قد يضيعُ	ما لدى
٣٤٢	جرير البجلي	تصرع	يا أقرع
٢٥١		مصارع	ألا يا لقوم
٥٠٣	الخرزيمي	أوسع	ولو شئت
٥٧٥	العباس بن مرداس	الضبيع	أبا خراشة
٥٧٧	زيد المحاربي	ندفع	أتمزع
٢٤٥ - ٢١٩		المتقطع	أتمزعُ
٢٥٤	الفرزدق	الزعازع	منا الذي
٢١٢	الفرزدق	الأصابع	إذا قيل
٤١٩		الودائع	ومن لا يزال
		فضائع	تري
١٢٥		لا يتقطع	تذكرت

٦٩	عبيدة بن ربيعة بن قحطان	يستطاع	فلا تطمع
١١٦		أنا تابع	وأيهما
٣٠٢	النابعة الذبياني	قطوعها	وإن يهلك
٢٨٤ - ١٧٠		بلقع	أردت
٥٠٠ - ٤٩٨ - ٤٩٧	أبو النجم العجلي	لم أصنع	قد علقت
ف			
٤٤٨		مفوف	ومن يأت
١٦٢	أوس بن حجر	غارف	فأمهله
١٣٥		الخزف	بني غدانة
٤٨٨ - ٤٣٦ - ٣٦	قيس بن الخطيم	مختلف	نحن بما
٣٨٤		العواطف	ومن قبل
٥٤٨ - ٥٤٧		كاسف	فيضحك
٥٤٥	مزاحم العقيلي	عارف	وقالوا
٣٧٩	قيس بن الخطيم	نطف	الحافظوا
٣١٧ - ٣٠٨		قارف	حتى رأينا
٢٩١	ميسون بنت بحدل الكلبي	الشفوف	للبس
٤٢٢		الخلائف	إن لها

ق

٥٢٤	زهير بن أبي سلمى	والأبقا	القائد
٤٦٦ - ٣٦٥		وعناقا	أعيني
٦٣٤		وصديق	فسيراً
١٦٩		رققا	فلئن قوم
		وتقا	للقد
١٨٨	بعض بن كلاب	صادقا	إن كلابا

٥٦٧-٥٦٦	حميد بن ثور الهلالي	فروقُ	رأتني
٣٦٤	عارق الطائي	درادقُه	حلفت
١٧٥	جبار بن مالك	الإحماقِ	ياقُرَّ
٥٢٤	ذو الحدق الطهوي	بالعناقِ	حسبت
١٦٣-١٦١-٧١		العتيق	أما والله

### ك

٤٢٨

يا أيها المائح دلوك دونكا

### ل

٨٤-٨٣-٨٢	حميد الأرقط	فصيروا مثل كمصف مأكول	
٤٨٧	الأخطل	نهشلا	خلا أن
٤٥٨	الأخطل	شمالا	ولقد علمت
٢٧٩-٢٧٧		تبالا	محمد
٣٦٧-٣٦٥	الفرزدق	قالا	تجوب
-٣٩١-٣٨٦	أبو الأسود الدؤلي	إلا قليلا	فألفيته
٣٩٢			
٣٧٨	الأخطل	الأغللا	أبني كليب
٦٢٨	عمر بن أبي ربيعة	أسهلا	فواعديه
٣٦٧-٣٦٥	عامر الطائي	إبقالها	فلا مزنة
٥١٧-٤٥٩-٤٥٨	الأعشى	زوالها	هذا النهار
٥٣٨-٥٣٦-٣٨٨		جميلُ	فما وجد
٤٢٢		أفعل	إذا مت
٣٦٦-٣٦٥	طفيل الغنوي	مكحول	فهي أحوى
٤٨٠	الأعشى	ويتنعل	في فتية

٣٢١	النمر بن تولب	المنخل	وقولي
٢٢٧		ولا أصل	ويزعم
٢٤٧		والعمل	استغفر
١٧٨		الأول	ليت الشباب
١٩٣	فاطمة بنت أسد	بليل	أنت تكون
٥٧٢	الفرزدق	وأطول	إن الذي
٥٣٦ - ٣٨٨	معن بن أوس	أول	لعمرك
٥٣٦ - ٣٨٨			إن تأت من تحت أجشها من عل
١٣٨		أوجل	أضافت
١١٠	ابن هرمة	متضائل	كما ما امرؤ
٥٤٤ - ٤٩٧		أقول	وما كل
٥٣٦		من عل	كأن مخطا
٤٩٧	لييد	باطل	ألا تسألان
١٥٣ - ١٤٩	الأعشى	الوعل	كناطح
٥٩٧ - ١٧١ - ١٦٩	الأعشى	نتفل	لئن منيت
٦٩	الشنفرى	أعجل	وإن مددت
٧٥	زهير	البقل	رأيت
٥٩٢ - ٥٩١		قاتله	أبى جوده
١٢٧	كثير عزة	لا أقيلها	لئن عاد
٥٩٧ - ٥٩٦	جميل بثينة	وقالها	يقولون
٥٢٤	ذو الرمة	وسعالها	كثيراً
١٢٢ - ١٢١		والأمل	لأجهدن
٦٣٣	أمية الهذلي	السعالي	ويأوي
٦٢٥	عبيد بن الأبرص	الحوالي	إن يكن
٥٠٢ - ٢٩٤ - ٩٢	كثير عزة	بكل سبيل	أريد

١٤٤ - ١٤٣	أبو كبير الهذلي	كأن لم يفعل	فإذا وذلك
١٤١	امرؤ القيس	المخلخل	إذا قلت
١٤٠ - ١٣٨	امرؤ القيس	عقنقل	فلما أجزنا
١٤٣	تميم بن مقبل	بخيال	فإذا وذلك
٢١٣	امرؤ القيس	ليبتلي	وليل
٢٤٧	النايفة	تقاتل	همُ جمعوا
		وسائلي	نصحت
٢٨١	امرؤ القيس	فحومل	قفا
٣٨٨	امرؤ القيس	من عل	مكر
٤٧٩	عدي زيد	بال	فليت
٤١١	ذو الرمة	بالهمل	فظلوا
٤٣١ - ٣٢١	امرؤ القيس	وأوصالي	فقلت
٦٣٤	منظور بن مرثد		تعرضاً لم تأل عن قتلاي
٢١٣	جميل بثينة	من جلله	رسم دار

م

٦٢٥		المزدحم	إلى الملك
٢٢٠		ما الحلم	تعلقت
١٤٢		المزدحم	إلى الملك
١٣٥		معتصما	لا ينسك
٥٢٢	أوس بن حجر	حذيما	فهل لكم
٣٥٦		يا اللهم ما	وما عليك
٤٠٧		محجما	نزيعان
٣٠٦	طرفة بن العبد	فيعضا	لنا هضبة
٤٩١	ثابت قطنة	يتندما	لعلي

٢٤٧ - ٢٤٨ -	حاتم الطائي	تكروما	وأغفر
٢٥٤ - ٢٥٥			
	النابعة الذبياني	الحرامُ	فإن يهلك
٣٠٢ - ٣٠٣		سنمُ	ونمسك
٣٠٠		يحموا	فمالك
٣٠٤	الأعشى	سائم	لقد كان
١٦١	المسيب بن علس	مظلم	فأقسم
٧٥	أبو الجراح	نهيم	فلما رجعت
٥٨٦	الأحوص الأنصاري	الحسام	فطلقها
٢٠٦	جرير	حرام	تمرون
٤٢١	الأخطل	ولا محروم	ولقد آبيت
٤٢١	المخيل السعدي	ولا جهم	وتريك
٤١٤	أمية بن أبي الصلت	ألوم	يلومونني
٤١١ - ٤١٤	حكيم بن معية	وميسم	لو قلت
٤٤٥	ذو الرمة	أم سالم	فياظية
١٦٢	باعث اليشكري	السلم	ويوما
٥٩٠	الفرزدق	ابن خازم	أتغضب
١٩٦	زهير	بسلم	ومن هاب
١٩٥	الفرزدق	والإسلام	في لجة
١٩٤	الفرزدق	كرام	فكيف إذا
١٧٥	ذو الرمة	مبغوم	لا ينعش
٥٥٩	ذو الرمة	النواسم	مشين
٥٣٦ - ٥٤٠	يزيد بن الصعق	الحميم	وساغ
٧٣	الفرزدق	بدائم	يقول إذا
١١٨	المهلهل	يدم	لو بأبانين
٩١	النابعة الجعدي	الرجم	كانت
٢٤٧	لجيم بن صعيب	حذام	إذا قالت



## الألف

٢٧٧	متمم بن نوية	من بكى	على مثل
٦٣٤	الملبد بن حرمة	مبتلى	يشكو

## المصادر والمراجع

- آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث : د. خليل عمارة ، دار البشائر، عمّان - الأردن، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ.
- اختلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبداللطيف الزبيدي ، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر : أحمد بن محمد البناء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- أثر النحاة في البحث البلاغي : د. عبدالقادر حسين ، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
- إحياء النحو : إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النحاس، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الأزهية في علم الحروف : علي بن محمد الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة ١٤١٣هـ، مصورة عن الثانية.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء : القرافي، أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، تحقيق طه محسن، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢هـ.
- أسرار البلاغة ، الجرجاني ، تحقيق : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- أسرار العربية : ابن الأنباري أبو البركات، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ.
- أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن : علي أبو القاسم عون، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ١٩٩٢م.

- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: العز بن عبدالسلام، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الأسماء والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبوالمكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٣٩٣هـ.
- الأصول: د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- اعتراض الشرط على الشرط: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق: إبراهيم الأبياري، مطبوعات إسماعيليان، قم، إيران، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٠م.
- الإعراب في جدل الإعراب: ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- الإفصاح - أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، تحقيق: د. أحمد الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.
- الألسنية: المبادئ والأعلام: د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

- أمالي ابن الشجري : هبة الله بن علي العلوي، تحقيق د. محمود الطناحي، طبعة الخانجي، القاهرة ١٤١٢هـ، والطبعة القديمة، دار المعرفة، بيروت، تصوير.
- الأمالي النحوية : ابن الحاجب. تحقيق: هادي حمّودي، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- إملاء ما من به الرحمن : العكبري ، أبو البقاء، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ.
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال : ناصر الدين أحمد بن المنير الاسكندري، في هامش الكشاف، طبعة دار المعرفة، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف : ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٧هـ.
- الإهمال : د. سمير أحمد عبد الجواد ، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ.
- أوضح المسالك : ابن هشام الأنصاري ، بتعليق محمد عبدالعزيز النجار «ضياء السالك» ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليبي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح في علل النحو : الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٢هـ.
- الإيضاح : الخطيب القزويني ، تعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣هـ.
- البحر المحيط في التفسير : أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، في ١١ مجلداً ، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ. والطبعة القديمة.
- بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- البسيط : ابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا.

- البهجة المرضية : السيوطي، بتعليق مصطفى الدشتي ، مؤسسة اسماعيليان- قم - إيران، الطبعة الخامسة ١٤١٠هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري، أبو البركات، تحقيق د. طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
- تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم : د. عبدالفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.
- تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي، تصحيح محمد سعيد العرفي، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة من طبعة الخانجي.
- التبصرة والتذكرة : أبو محمد الصيمري ، تحقيق فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة- الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين : أبو البقاء العكبري ، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر كلام العرب : الأعلام الشتتمري، مطبوع بحاشية كتاب سيبويه في طبعة بولاق.
- التخمير : شرح المفصل : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- تذكرة النحاة : أبو حيان ، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- التصريح على التوضيح : خالد الأزهرى، دار الفكر، بيروت.
- التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي ، تحقيق د. عوض القوزي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق د. محمد عبدالرحمن المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- تحليل القراءات الشاذة: أبوالبقاء العكبري، مخطوط دار الكتب المصرية، منه صورة بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٤٢٠٥.
- تفسير البيضاوي: البيضاوي، بحاشية الشهاب، دار صادر بيروت.
- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٣٩٨هـ.
- تلخيص البيان في مجازات القرآن: الشريف الرضي، تحقيق محمد عبدالغني حسن، القاهرة، دار إحياء الكتاب العربي، ١٩٥٥م.
- التلخيص في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، بشرح عبدالرحمن البرقوق، دار الكتاب العربي، بيروت.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري، دار الفكر - بيروت، طبعة ١٤٠٨هـ.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله محمد الأنصاري القرطبي، طبعة دار الكتب المصرية.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق، د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الإرييلي، تحقيق. د. إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- حاشية ابن جماعة على الجاربردي: ابن جماعة، ضمن مجموعة شروح الشافية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- حاشية الجمل على تفسير الجلالين «الفتوحات الإلهية»: سليمان بن عمر العجيلي، الشهير بالجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- حاشية الخضري على ابن عقيل: محمد الدمياطي الشافعي الخضري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٩هـ.
- حاشية الدسوقي على المنني: الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة.

- حاشية الدماميني على المغني : بدر الدين الدماميني، مطبعة محمد أفندي مصطفى.
- حاشية السجاعي على ابن عقيل «حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل»: أحمد السجاعي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- حاشية الشمني على المغني «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام»: تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية بمصر.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي «عناية القاضي وكفاية الرازي»: الشهاب الحفاجي، دار صادر، بيروت.
- حاشية الصبان على الأثموني: محمد علي الصبان، دار الفكر، بيروت.
- حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: يس بن زين الدين الحمصي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.
- حاشية يس على التصريح: يس بن زيد الدين الحمصي، دار الفكر، بيروت.
- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- حذف الحرف في النحو والصرف: د. السيد البهوتي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الحذف في المثل العربي: د. عبدالفتاح الحموز، دار عمار للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- الحذف والإضمار: د. عبدالفتاح بحيري، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
- الحذف والتقدير: عاهد كريم الحريري، رسالة ماجستير قدمت إلى جامعة بغداد ١٩٦٧م.
- الحذف والتقدير عند سيبويه: د. فكري سليمان، رسالة دكتوراة، قدمت إلى جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨م.
- حروف الجر الزائدة: د. رشيدة اللقاني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٤١٠هـ.

- حروف الجر ومذاهب النحاة في استعمالها : د. عبدالحسين المبارك، بحث في حولية كلية الإنسانيات، جامعة قطر، العدد الحادي عشر، سنة ١٤٠٩هـ.
- حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم: د. عبدالرحمن تاج ، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المجلد الثلاثون سنة ١٣٩٢هـ.
- حقيقة التضمنين ووظيفة حروف الجر : د. أحمد عبدالستار الجوارى ، بحث في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثاني والثلاثون، ذو الحجة ١٤٠١هـ.
- الخطاريات : ابن جنى، حققه علي شاكر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الخصائص : أبوالفتح عثمان بن جنى، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- الدراسات البيانية في المصنفات الأولى لمعاني القرآن : د. أحمد عبدالواحد، طبعة نادي مكة الثقافي.
- دراسة في النحو الكوفي : المختار أحمد ديرة، دار قتيبة ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٤١٥هـ، وطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت، ١٤١٤هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
- دلائل الإعجاز : عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، دار قتيبة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- ديوان ذي الرمة : شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ديوان جرير: طبعة دار صادر- بيروت.
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق : د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت. ١٤٠٦هـ.



- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- سلامة الحرف من الزيادة والحذف : د. فضل حسن عباس، بحث بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، السنة الرابعة، العدد التاسع- ربيع الآخر ١٤٠٨هـ.
- السيرافي النحوي، د. عبدالمنعم فائز، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- سير أعلام النبلاء : الذهبي، تحقيق محمد العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.
- شرح أبيات سيبويه : ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩م.
- شرح أبيات مغني اللبيب : البغدادي ، عبدالقادر بن عمر ، تحقيق : عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.
- شرح الأشموني على الألفية : أبو الحسن ، علي بن محمد الأشموني، بحاشية الصبان، دار الفكر، بيروت.
- شرح ألفية ابن معط : عبدالعزيز بن جمعة الموصلية، تحقيق د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- شرح التسهيل : ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.
- شرح الجاربردي للشافعية : الجاربردي ، ضمن مجموعة شروح الشافعية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح- مكتبة الفيصلية، مكة ، طبعة مصورة عن العراقية.

- شرح شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري، بتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح شواهد المغني : السيوطي، بتعليقات وتصحيحات الشنقيطي محمد محمود بن التلاميذ، دار مكتبة الحياة ، بيروت.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام : محيي الدين الكافيجي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- شرح الكافية : رضي الدين الأستراباذي، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس- ليبيا.
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك، تحقيق : د. عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- شرح المفصل : موفق الدين ابن يعيش ، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير : أبو علي الشلوين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- شواذ القرآن (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ) : ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الطراوة النحوي: د. عياد الشبيبي ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي : د. عبدالله الخثران، طبعة النادي الأدبي الرياض، ١٤٠٨هـ.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية : د. عوض جهاوي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : د. طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٤٠٣هـ.
- طبقات النحويين واللغويين : الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

- الطراز : العلوي ، يحيى بن حمزة اليمني ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم: د. شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية- ١٩٨٩م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية- القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ.
- فتح القريب المجيب في إعراب شواهد مغني اللبيب : محمد علي الدرة، مكتبة الرازي، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد : المنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني، تحقيق د. محمد النمر ود. فؤاد مخيمر، دار الثقافة الدوحة قطر، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة : العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي، تحقيق حسن الشاعر، دار البشير، عمان الأردن ١٤١٠هـ.
- الفعل المغرب : د. علي زايد، دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- في بناء الجملة العربية : د. محمد حماسة عبداللطيف، دار القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ.
- في التحليل اللغوي : د. خليل عمارة، مكتبة المنار، الزرقاء بالأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- في اللغة عند الكوفيين: د. شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٤م.
- في نحو اللغة وتراكيبها : د. خليل عمارة، عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- القاموس المحيط : الفيروز أبادي ، بعناية نصر الهوريني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧١هـ.
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين : د. محمود سليمان ياقوت، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- قضايا الجملة الخبرية في كتب معاني القرآن وإعرابه حتى نهاية القرن الرابع، د. معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- القول في «من» الزائدة : د. عبدالرحمن تاج ، بحث بمجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٣٩٦هـ، الجزء السابع والثلاثون.

- الكامل: المبرد، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- الكامل في العروض والقوافي : محمد قناوي.
- كتاب الشعر : أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الكتاب : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- كتاب العروض : للأخفش ، تحقيق د. أحمد عبدالدايم، ط : مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٤٠٩هـ.
- كتاب اللامات : أبو القاسم الزجاجي، تحقيق : مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.
- كتاب اللامات : الهروي علي بن محمد الهروي، تحقيق أحمد عبدالمنعم الرصد، مطبعة حسان ، القاهرة، ١٤٠٤هـ.
- كتاب معاني الحروف : الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- الكشف ، الزمخشري، مكتبة المعارف، الرياض.
- الكشف عن وجوه الأعراب في غوامض التراكيب: د. أحمد بن عبداللاه هاشم، مؤسسة كليوباترة، القاهرة، ١٩٨٠م.
- لاه التي قيل إنها زئدة وليست كذلك: د. عبدالرحمن تاج، بحث قدم إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ونشر في : البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين، سنة ١٩٦٦-١٩٦٧م..
- اللامات : د. عبدالهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م.
- لباب الإعراب : الإسفرايني : تحقيق بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- الكشف : الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، مكتبة المعارف، الرياض.
- لسان العرب : ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري، دار صادر، بيروت.
- اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء.

- مجاز القرآن : أبو عبيدة ، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جنى، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطية الأندلسي، تحقيق، المجلس العلمي بفاس، المغرب، ١٤١٣هـ.
- مدرسة الكوفة : د. مهدي الخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٧٧هـ.
- مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ.
- المذكر والمؤنث : للفراء، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب، دار التراث ، القاهرة.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وآخرين، دار الجيل، بيروت.
- المسائل الحلبيات : أبو علي الفارسي ، تحقيق : د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- المسائل البصريات : أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- المسائل البغداديات «المسائل المشكلة» : أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السينكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المسائل العسكرية : أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- المسائل العضديات : أبو علي الفارسي، تحقيق، د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

- النحو وكتب التفسير : د. إبراهيم رفيده ، الدار الجماهيرية للنشر ، مصراتة، ليبيا، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م.
- النحو العربي والدرس الحديث : د. عبدة الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوي، تعليق: عبدالعظيم الشناوي، ومحمد عبدالرحمن الكردى، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ.
- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، تصحيح علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- نظام الجملة : د. مصطفى جطل، منشورات جامعة حلب ، ١٩٨٢م.
- نظرية النحو القرآني : د. أحمد مكى الأنصاري، دار القبلة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيويه ، الأعلم الشتمري، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.
- النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام هارون، طبعة الكويت، وطبعة كردستان القديمة.
- الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك : د. عبدالرحمن تاج، بحث نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ضمن البحوث والمحاضرات للدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٧-١٩٦٨م.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٧-١	المقدمة .....
٦٥-١	التمهيد .....
	المطلب الأول
٢	حياتهما .....
٧	منهجهما .....
١٨	كتابهما .....
	المطلب الثاني :
٢٣	مفهوم الحذف .....
٣٨	مفهوم الزيادة .....
٤٦	دورهما في القواعد النحوية .....
٥٢	الموقف من الحذف قديماً وحديثاً .....
٦٠	الموقف من الزيادة قديماً وحديثاً .....
١٧٢-٦٧	الباب الأول : مواضع الزيادة عند الأخفش والفراء .....
١٧٢-٦٧	الفصل الأول : زيادة الحروف .....
٦٧	زيادة حروف الجر .....
١٠٩	زيادة حروف النفي .....
١٣٦	زيادة حروف العطف .....
١٦٠	زيادة حروف أخرى .....
١٩٠-١٧٣	الفصل الثاني : زيادة الأسماء .....
١٧٦	زيادة ضمير الفصل .....
١٨٦	زيادة الظروف .....

الصفحة	الموضوع
١٨٧	زيادة «ذا» .....
١٨٨	زيادة ضمير الكاف .....
١٩٠	زيادة كلمة «اسم» .....
١٩٩-١٩١	الفصل الثالث : زيادة الأفعال .....
١٩٣	زيادة «كان» .....
١٩٧	زيادة «تقولون» .....
١٩٨	زيادة «ارجعي» .....
٢٠٠	الباب الثاني : مواضع الحذف عند الأخفش والقراء .....
٢٠١-٢٩٣	الفصل الأول : حذف الحروف .....
٢٠٢-٢٥٩	حذف حروف الجر .....
٢٦٠-٢٦٨	حذف حروف العطف .....
٢٦٩-٢٨٥	حذف اللامات .....
٢٨٦-٢٩٠	حذف حروف الاستفهام .....
	حذف الحروف المصدرية
٢٩١	«أن» .....
٣١٧	«كي» .....
	حذف الحروف النافية
٣٢٠	«لا» النافية .....
٣٢٦	«ما» النافية .....
٣٢٧	حذف واو الحال .....
٣٣٤	حذف فاء الجواب .....



الصفحة	الموضوع
٣٤٦	حذف «قد» .....
٣٥٢	حذف حرف النداء .....
٣٥٩	حذف تاء التانيث .....
٣٧٥	حذف النون .....
٣٨٤	حذف التنوين .....
٥٧٣-٣٩٤	الفصل الثاني : حذف الأسماء .....
٣٩٥	حذف المبتدأ .....
٤٢٩	حذف الخبر .....
٤٥٣	حذف الفاعل ونائبه .....
٤٦٥	حذف أسماء الأفعال الناسخة .....
٤٧٣	حذف أخبار الأفعال الناسخة .....
٤٧٩	حذف أسماء الأحرف الناسخة .....
٤٨٦	حذف أخبار الأحرف الناسخة .....
٣٩٣	حذف المفعول به .....
٥١٣	حذف شبه الجملة .....
٥٢٢	حذف المضاف .....
٥٣٥	حذف المضاف إليه .....
٥٥٤	حذف الموصول .....
٥٦٤	حذف الصفة .....
٥٦٦	حذف الحال .....
٥٦٨	حذف صاحب الحال .....
٥٦٩	حذف المفعول المطلق .....

الصفحة	الموضوع
٥٧٠	حذف المفعول له
٥٧٢	حذف المفضول
٦٢٠-٥٧٤	الفصل الثالث : حذف الفعل والجملة
٥٧٥	حذف الفعل دون مرفوعه
٥٨٦	حذف جملة الشرط
٥٩٣	حذف جملة جواب الشرط
٦٠٩	الحذف في أسلوب القسم
٦١١	حذف جملة القسم
٦١٤	حذف جواب القسم
٦١٦	حذف جملة القول
٦١٧	حذف الجملة في غير ذلك
٦١٧	أولاً : حذف العامل في المفعول به
٦١٧	١- في التحذير والإغراء
٦٢١	٢- في النداء
٦٢٢	٣- في الاشتغال
٦٢٥	٤- في النصب على المدح أو الذم
٦٢٨	٥- في باب المفعول به
٦٣٢	ثانياً : حذف العامل في المفعول المطلق
٦٣٩	ثالثاً : حذف عامل الحال
٦٤١	رابعاً : حذف عامل المفعول له

٦٤٣	..... الخاتمة
٦٤٥	..... الفهارس
٦٤٦	..... فهرس الآيات القرآنية
٦٦٣	..... فهرس الأحاديث النبوية
٦٦٤	..... فهرس الأعلام
٦٧٠	..... فهرس القوافي الشعرية
٦٨٦	..... فهرس المصادر والمراجع
٧٠١	..... فهرس الموضوعات